دورية دولية محكمة

مجلة
الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

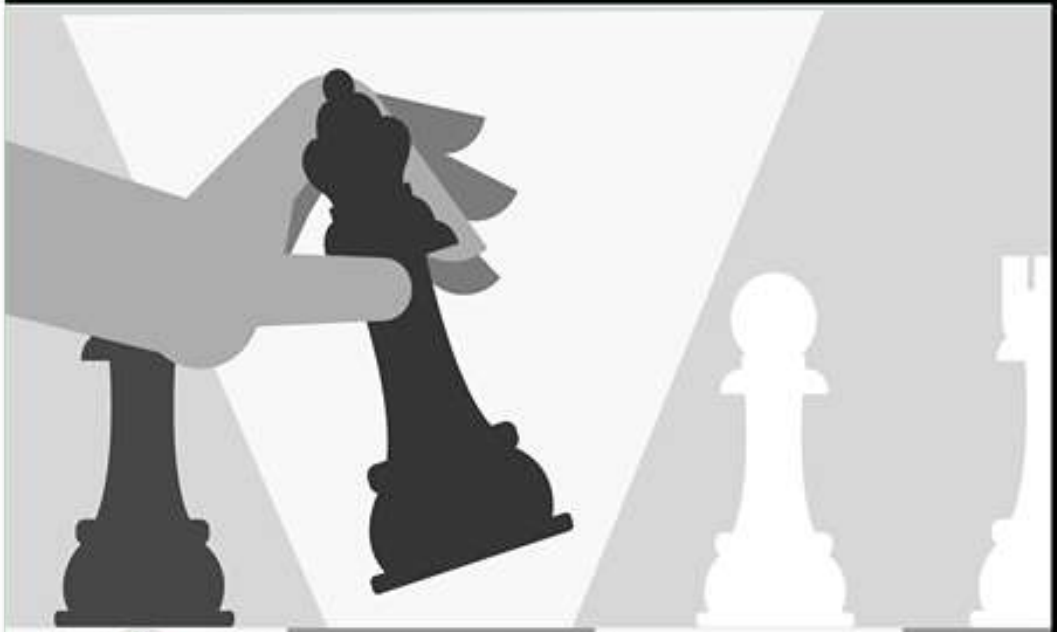

رقم التسجيل: VR.3373.6325.B

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of
Strategic and military studies
International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي .. للأبحاث والدراسات الإستراتيجية والعسكرية

JSMS

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

الناشر

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal

Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-**093X**

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

ضبط وتدقيق: د. يوسف بليط ود. محمد الحسني

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. جمال ابراهيم

الطبعة الأولى

مارس/ آذار 2022 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

- أ.د. جمال ابراهيم، عميد القبول والتسجيل والامتحانات، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. يوسف كريم مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية، الكلية المتعددة التخصصات تازة- جامعة فاس. المغرب
- د. فؤاد الربع، باحث في القانون والعلاقات الدولية، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د.عبد الهادي أحمد عبد الكريم محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. مصطفى أعفير، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد، العراق

- د. الرواص بدر الدين: دكتوراه في الجغرافيا الاستراتيجية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق
- د محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز تريندز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الأنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح أستاذة محاضرة تخصص حقوق جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. منير إبراهيم، باحث في القانون، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.

المحتويات

المقال	الصفحة
د. محمد بمخيواض التسريبات الاستخبارية بين الدافع الأخلاقي والخداع الاستخباري	9
د. علي محمد سعيد عبد المجيد محمد سعيد أثر الثورات على السياسات الأمنية: دراسة حالة السودان	23
د. عبد العالي حور الأمن الانساني ومستويات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية:دراسة في المفاهيم والتمفصلات	39
د. فتحى فتحى جادالله الحوشي الهجوم الروسي على أوكرانيا هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟	59
د. محمد بن سعيد الفطيسي الأهداف السهلة والعشوائية المنظمةدراسة في الاتجاهات الحديثة لاستراتيجيات التنظيمات الارهابية في اختيار أهدافها النوعية لعملياتها المستقبلية	84
د. الصافي عبد الرزاق، د. خليل السعداني و د. محمد معروف الدفالي السياق التاريخي لفرض نظام الحماية على المغرب عام 1912	99
د. عدة الشركي البرنامج النووي الإيراني بين مقتضيات القانون الدولي والمتغيرات الجيوبولتيكية الدولية والإقليمي	118
د. محمد الطيار طبيعة وأصناف الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي	150
د. عماد الدين حسين بحر الدين عبد الله إسرائيل في إفريقيا	162
د. امراني علوي حافظ مبادئ وطرق إبرام الصفقات العمومية بالمغرب	173

د. الشرقاوي الروداني الصراع الإثيوبي: التأثيرات الداخلية والأبعاد الجيوسياسية 19	186
د. عبد الله مباركي المعالم الجديدة للهجرة بالمغرب: الاندماج الاجتماعي والهجرة الامنة	193
د. بن ترار محمد تطور العمل الثوري بالولاية الخامسة ودورها في دعم الثورة التحريرية الجزائرية	212
د. لحسن الصديق الإعاقة الذهنية وسبل التربية الدامجة، مقاربة سوسيو- تاريخية.	232
د. صديقي خالد، د. صديقي عبد الخالق التوسع الحضري بمدينة مكناس وانعكاساته المجالية وحتمية الإنتقال إلى المراكز الضاحوية الريفية (المغرب)	245
د. زهير محمد عبد العاطي مسعود مشكلات الحدود الإدارية لبعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر خلال الفترة (2019/12/29 إلى 2020/6/29)	263
د. امحمد عزيز: متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب	281
د. ابراهيم الميموني التغايرية المناخية وصمود الأوساط البيئية الهشة بالمغرب: حالة واحات درعة العليا والوسطى	297

Sommaire

Article	Page
Mohammed Anouar AINOUZ - Aissa EL BOUZIDI **La dépollution des sols des pesticides dans la commune de Mnasra selon le concept du développement durable**	7
AMIRY Younes **Communes territoriales entre les stratégies d'intervention Et les enjeux Du développement durable Dans les centres émergents des Doukkala Cas Moulay Abdallah, Oualidia, Sidi Ismail et et Arbaa laaounate**	26

التسريبات الاستخبارية بين الدافع الأخلاقي والخداع الاستخباري

محمد بمخيواض باحث مستقل في شؤون الاستخبار والإعلام الأمني، المغرب

مستخلص تنفيذي

تتصف عمليات وأدوات اشتغال أجهزة الاستخبارات بالسرية والغموض، لكن هذه السرية تصطدم في بعض الأحيان بتسريب لمعلومات ومعارف تعدها الأجهزة الاستخبارية مصنفة سرية أو فائقة السرية.. وأن تسريبها يقوض عملها ويحد من نشاطها، ويهدد سلامة موظفيها وعملائها، ويعري محطاتها ويكشف توزيعها.. في حين يعتبرها المسرِّب حق المجتمع في المعرفة والإخبار. لكن في المقابل هناك من يعتبرها مجرد تفعيل عملياتي مقصود وهندسة تشغيلية مدروسة يخدمان مصالح الجهاز ويهيئان له بيئة محسنة للاشتغال والتنفيذ.

يروم هذا البحث إلى مساءلة عملية التسريب الاستخباري، مزودين بالمنهجين التاريخي والوصفي التحليلي؛ حيث قدمنا فيه موجزا تاريخيا لبعض من عمليات التسريب الاستخباري وغيره. كما ارتأينا إمداد البحث بمجموعة من المصطلحات ذات الصلة. ومعرجين على ذكر أسباب ودوافع هذه التسريبات، هل هي مرتبطة بنهج استخباري إما عملياتي تشغيلي أو تعبوي تكتيكي؛ ومن ثم، عدها فقاعات اختبارية لقراءة استباقية لردود الفعل وتهيئ المجتمعين المحلي والدولي لغرض ما أو الضغط على جهة ما، أم كان محفزها ذو بعد أخلاقي وحقوقي وثورة فكرية بنيوية نقذها المسرِّب؟ كما ناقشنا القيمة الحقوقية والقانونية لهذه التسريبات الاستخبارية.

كلمات دلالية:

جهاز الاستخبارات . الأمن الوطني والأمن القومي . الأسرار الأمنية والدفاعية للدولة . إفشاء سر مهني . أمن المعلومات . نظرية المؤامرة . الحق في المعلومة . الخيانة . التجسس.

Intelligence leaks between moral motive and intelligence deception

Executive extract

The operations and tools of the intelligence services are characterized by secrecy and ambiguity. But sometimes, this secrecy collides with the leakage of information and knowledge that the intelligence services consider as classified or top secret, the thing that undermines their work and limits their activities, threatens the safety of their employees and customers, and exposes their stations and reveals their distribution. In one hand, the leaker considers the leakage as the society's right to know and to be informed, on the other hand, there are those who consider it as just a deliberate operational activation and a thoughtful operational engineering that serve the interests of the service and create an improved environment for it to operate and implement.

This research aims to question the intelligence leakage process, provided by both historical and descriptive analytical methods. We presented a historical summary of some of the intelligence leaks operations. We also decided to provide the research with a set of related terms and mention the reasons and motives of these leaks, whether they are related to an intelligence approach, or an operational or a tactical one, and then considering them as "test bubbles" for a proactive reading of the reactions and a preparation of the local and international communities for a purpose or making pressure on some parts. Another motive would be moral and legal, and a structural intellectual revolution that the leaker wanted it to happen. We also discussed in this research the juridical and legal value of these intelligence leaks.

Keywords:

Intelligence Service, National Security, Security and Defense Secrets of the State, Disclosure of a Professional Secret, Information Security, Conspiracy Theory, Right to Information, Treason, Espionage.

مقدمة

إن عمليات تسريب معلومات أو بيانات أو أسرار ليست فعلا جديدا على الساحة الدولية وعلائقها، سواء كان دافع نياتها نقدي أم اختبار أم فضيحي أم إنذار أم قصدي أم ذاتي.. فالوشايات ونقل المعلومات المصنفة عُرفا منذ أن عرف الإنسان قيمة المعلومات وخطورة شأوها ومنفعة جدواها. لكن ما يميز المعلومات بصنوفها ومراتبها القيمية، آنيا، هو الانتشار المهُول لها بحكم الطفرات المعلومياتية وتطور تقانة الاتصال وجديد وسائله، إضافة إلى الصراع المحتدم على الريادة العالمية والسيطرة على قرار المجتمع الدولي ـ إما بامتلاكه أو توجيهيه قسريا ـ بين أقطاب متعددة، قد تكون متحالفة، أو متنافسة، أو متناحرة في صمت، وكذا بين كيانات إقليمية تزعم أن القوة تتأتى من طريق إضعاف الجوار. وربما كان أبعاض الأجزاء والشذرات السرية منها ناتج عن الاختناق الأدبي والأخلاقي اللذين أصابا بنيات الوعي لدى المسرِّبين؛ ومن ثم، محاولة منهم للتأكيد على الحق في المعلومة والمعرفة والكشف. ومنع أي تغييب للمواطن يجعله خارج صوغ السياسات العامة أو جعله مجرد متلقي فقط دون أن يكون عنصرا فاعلا في مراقبتها وإظهار العيوب فيها وعوارها.

قد يبدو أن موضوع التسريبات مر عليه زمن معتبر؛ لكن المصوغ الذي على الجميع معرفته أن الأمر غير مرتبط بالزمن، فتأثيرات التسريب لها مآلات متعددة كما لها آماد متنوعة، ونتائج آنية ولحظية ووقتية ومستقبلية، وسيرورة تكتيكية وصيرورة استراتيجية، وارتدادات متواصلة عبر الزمن والجغرافية. فهذه التسريبات، الأقرب زمنيا، من 'برادلي' و'ويكيليكس' (شأن دبلوماسي واستخباري) إلى 'أوراق باناما' ووثائق 'باندورا' (قضايا مالية وملاذات ضريبية)، مرورا بوثائق 'سنودن' (محتوى استخباري وحقوقي)، وكذا عملية 'سيرلي' بين فرنسا ومصر (انحراف عملياتي حسب التسريب)، وكذلك قد يكون عبارة عن تسريب تقرير داخلي (تقرير 'غمامة حمراء في سماء مدريد' تقرير عن المغرب، وآخر ألماني بعنوان 'لا نريد تركيا جديدة في غرب البحر الأبيض المتوسط'، أثار الأول أنه مقصود في تسريبه، أما الثاني فقد نفت الدبلوماسية الألمانية صلته بالاستخبارات الألمانية)، أو قد يتعلق التسريب بكشف تقديرات استخبارية معيبة وبها عوار (أكثر من 1300 تقرير معيب تسبب في مقتل المدنيين، البنتاغون، صحيفة نيويورك تايمز 18 دجنبر 2021)؛ دليل من حيث الظاهر أنها غير محصورة في مجال وطبيعة الشخص، ولا محاصرة بزمن وببقعة جغرافية، ولن تكون آخر التسريبات.

كما أثار تطبيق الحصان المجنح 'بيغاسوس' (برمجية جوسسية رقمية اختراقية لفك تشفير الهاتف الذكي، وقد بدأ تسويقها عام 2011، وهي من إنتاج شركة صهيونية توجد في الأراضي الفلسطينية المحتلة) لغطًا لكون استخدامه لم يقتصر فقط على تتبع المجرمين؛ بل انحرف توظيفه عند أبعاض المقتنين له لمراقبة الناشطين الحقوقيين ومعارضي نظام الحكم والمنافسين السياسيين. وكانت ردود الفعل بين من وردت أسماؤهم متباينة؛ من النفي المطلق ورفع دعاوي قضائية ضد منافذ إعلامية مع المطالبة بأدلة علمية وتقنية ملموسة (المغرب)، والاعتراف بالاستخدام في حالات محدودة (الشرطة الألمانية)، والإقرار بالشراء مع النفي في توظيفه ضد معارضين سياسيين

(حسب ما أعلن عنه الحزب الحاكم في بولندا "القانون والعدالة" 2022) وما تزال هذه القضية محل جدال قوي في بولندا، وبين سكوت وعدم تجاوب واكتراث (الإمارات والسعودية...). وهذه الأمثلة للذكر وليس للحصر. وقد أثار هذا الحدث فكرة التنافس غير الشريف بين أقطاب الصناعات الرقمية على مستوى برمجيات التتبع والتعقب التسللية الخبيثة وتطبيقات الملاحقة والمراقبة الاقتحامية الملوثة (تعد هذه البرمجيات والتطبيقات صناعة حربية عسكرية تسلم باتفاق رسمي بين أطراف متعددة وترخيص حكومي أو بإذن من قبل جهة أمنية). كما أن مثل هذه البرمجيات الاقتحامية تستغل لدعم الاستراتيجية الأمنية لدولة المنشأ أو إحراز مكاسب مصلحية خاصة أو قصد إرضاء طرف/دولة أو من أجل التغطية على قضية ما وتعمية تفاصيلها عن الرأي العام. ولا يهم دولة المنشأ من يشتري هذه البرمجية، سواء دولة ديمقراطية أو حكم هجين أو نظام تسلطي استبدادي. رغم أن دولة المنشأ تحاول جاهدة صرف الانتباه والتأكيد على أن منتجها لا يباع إلا للأنظمة التي تحترم القانون والمؤسسات ومبادئ حقوق الإنسان بدءا من حماية خصوصياتهم. وأنه يوظف فقط في أساليب التحقيق الجنائي الخاصة من قبل هيئات إنفاذ القانون.

والجدير بالذكر، أن عدة تسريبات لم تحدَّد الجهة المسؤولة عنها، وكذلك كيفية الإبلاغ؛ هل تم من طريق تسريب داخلي أم اختراق معلومي خارجي؟ وهل مسلسل الكشف والنفي ما يزال مسترسلا؟

نطاق البحث

حري بالذكر أن هذا البحث يتناول بصفة حصرا التسريبات الاستخبارية المؤسسية من حيث الدوافع والأسباب والقيمة القانونية لمضمون التسريب، والتي نفذها شخص يعمل في الجهاز الاستخباري أو متعاقد معه وليس من طريق اختراق وتسلل طرف خارجي، ولم يتطرق إلى التكييف القانوني الجنائي (خيانة، خيانة عظمى، إفشاء أسرار دفاع الدولة، جريمة مخلة بأمن الدولة الخارجي، استنساخ أسرار الدولة الأمنية بنية الإضرار بها..)، ولا إلى مسطرة المتابعة (مدنية، عسكرية) أو الأركان المرتبطة بالمسؤولية الجنائية، ولا إلى الجزاءات والعقوبات المسلطة على مثل هذه النوازل.. سواء للمسرِّب أو ناشر التسريب.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث أنه يسدل اللثام عن قضية أمنية استخبارية تتسم بالحسية القصوى ومطبوعة باهتمام جيزال؛ لأنها مرتبطة بالأسرار الأمنية للدولة، سواء كانت أسرارا دفاعية أم هجومية. وكذلك لأنها تلامس المُكنة في تصريف النزاعات الدولية وتدبير المصالح بكيفيات أخرى. كما أنها تشي بنظرة الدولة للمواطن وللآخر، سواء كان هذا الآخر دولة أم قيادي أم ناشط حقوقي أم مؤسسة/شركة. وتكشف، كذلك، هواجس الدولة وقصور احتياجاتها والخصاص الموجود في بنك معلوماتها. وهي أمور تمس مباشرة بسياستها الأمنية وتظهر مخاوفها وتبرز انشغالاتها (الاقتصادية، المالية، الدبلوماسية، البحثية...)، كما تعري أدوات وأساليب عملها الميداني والاستقصائي والاستعلامي، وتكشف توزيع محطاتها الاستخبارية الخارجية.

كما تظهر أهمية هذا البحث في تناوله للزاوية القانونية للوثائق الاستخبارية المسربة ووقعها القانوني وقيمة حجيتها عند التقاضي ورفع المظالم والتظلمات.

مشكلة البحث

أثارت التسريبات الاستخبارية عديد التساؤلات، بين مشكك ومرتاب في فحواها وآمادها، وبين مؤكد ومنجذب نحو تأكيد مضمونها وشرعية الفعل؛ خاصة عندما تكشف المتواري عن الأفهام ويصطدم محتواها مع انتهاكات حقوقية وتجاوزات قانونية. ومن ثم، أخذ موضوع التسريبات الاستخبارية حيزا جد معتبر، سواء لدى الجهات المعنية، أم في القصص الخبرية، أم في التحليلات الرصينة، أم في التجاذب الشعبوي.

ينصرف اهتمام البحث إلى مساءلة ومناقشة أسباب التسريب والدوافع المرتبطة بذلك، وكذلك المحرك الأساس له. وهل تؤثر المعلومات الواردة فيه على العلائق بين الدول؟ وكيف تدبر الدول أمرها عند تسريب ما؟ وهل هذا التسريب تكتيك للضغط على دول معينة أو تكتل إقليمي أو لإثارة انتباه الأطراف متحالفة لقضية ما؟

أهداف البحث

تتجلى أهداف البحث في أنه:

- . يحدد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتسريب الاستخباري؛
- . يقدم تاريخا موجزا لقضايا التسريب الاستخباري؛
- . يناقش فكرة الحق في المعلومة، ومسألة الكشف والحجب؛
- . يشرح أسباب التسريبات الاستخبارية والإبلاغ الخارجي والدوافع المسببة لذلك؛
- . يعطي تحليلا وتوصيفا للدوافع المنشئة لفعل التسريب، انطلاقا من المُتبني لنظرية المؤامرة إلى الآخذ بمبدأ الدافع الأخلاقي؟
- . يجيب عن القيمة القانونية للبيانات المسربة (وثائق ورقية، صور...).

أسئلة البحث

تحمل التسريبات الاستخبارية . الموضوع المحصور للبحث . طائفة من الاستفهامات والتساؤلات معها؛ منها: هل دافع التسريب والتبليغ الخارجي هو عدم الثقة في الجهاز ومصالحه الداخلية وفي مسطرة الإبلاغ الداخلي والشكوى؟ وهل وقع التسريب بإيعاز من الجهاز الاستخباري نفسه؟ أم كان المسرِّب جزءا من خديعة لم يعلم بها؟ أم إن واجبا إنسانيا وأخلاقيا وقناعة مبدئية كانا وراء هذا الفعل التنفيذي؟ وأيهما أكثر إلحاحا عند تصادم مبرر الأمن الوطني والمصلحة العامة، كتمان المعلومة أم الإفصاح عنها؟ وكيف يمكن خلق توازن بين الكشف والتعتيم؟ وأيهما هو الاستثناء، التقييد أم الشفافية؟ وهل حكاية 'إدوراد سنودن' المتعاقد مع وكالة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية (لم يكن موظفا لديها في ثنايا التسريب ظاهريا)، وقصة الجندي 'برادلي مانينغ' و'ويكيليكس وصحف' بريئتان من شبهة التضليل والتحايل والتواطؤ أم إن الأمر فيه مخبأ خدعة؟ ولماذا تتكاثر التسريبات في سنوات وتخبو في أخريات؟ وهل يختلف التسريب حسب المصدر، من شخص متعاقد 'إ. سنودن' وعنصر موظف 'ب. مانينغ'؟ وهل تحمل هذه التسريبات الحقيقة كاملة أم جزءا منها أم لا شيء من ذلك؟ وهل تزامُن التسريبات مع وقائع معينة مجرد صدفة أم إنه شأن مخطط له باحترافية وإتقان وألمعية؟ وماذا تفيد كرونولوجية التسريب وتراتبية نشر الوثائق؟ وإذا كانت

التسريبات مقصودة، فما هي غائياتها وآمادها؟ وهل تُغير التسريبات من الخطط التشغيلية العملياتية والتكتيكية التعبوية للجهاز المسرِّب عنه أم إنها جزء منها؟ وبالمقابل ما هي تداعيات هذه التسريبات على الدول الأخرى؟ وهل اختبار الضرر عند كشف معلومات يخضع لمعايير سليمة وحكيمة؟ وهل تأتي التقارير الاستخبارية المنشورة علانية، في أحايين، سواء من قبل الجهاز نفسه أم مراكز بحثية، لعضد هذه التسريبات ودعمها بطريقة ما؟ وما هو الخط الفاصل بين مصطلح التسريب وبين إفشاء سر مهني؟ ولماذا تستثنى أسماء العملاء والجواسيس من هذه التسريبات أم إن الخوف من أن يطلهم سوء هو الدافع؟ وهل هذه التسريبات عطلت من الحركية والدينامية الدبلوماسية لدولة الجهاز المعني أم خلقت فقط حزازات ونوعا من الشك والوسوسة بين أطراف دولية جاء ذكرها في التسريبات، وخاصة على المستوى الجيوسياسي والإقليمي والتحالفات وبنائها وبناياتها؟ وهل لهذه التسريبات حجية قضائية رغم أن العديد منها من دون توقيع أو ختم؟ ولماذا مست هذه التسريبات بدرجة أولى الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها؟ ولماذا كل هذا الصداع مادام التجسس آلية من آليات النفاق المشتركة بين الدول؟ وهل ما يجعله صداعا هو أن هذا التجسس لا يمس الدول فقط، بل الأفراد؛ مواطنين وأغيارا؟

منهج البحث

تبنينا في هذا البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

أ . المنهج التاريخي: فمن خلال المنهج التاريخي تناولنا بعض قضايا التسريب في سياقاتها التاريخية، ذاكرين أهم التسريبات التي عرفها التاريخ، وكذا أكثر التسريبات الاستخبارية إثارة وفضولا في الزمن المعاصر.

ب . المنهج التحليلي الوصفي: حيث سعينا إلى إعطاء وصف لعمليات التسريب الاستخباري، وتحليل روابطها المتصلة بالدوافع والغائيات.

خطة البحث

قصد مناقشة موضوعة التسريبات الاستخبارية؛ ارتأينا تقديم البحث عبر مجزوءات، تناولنا في المجزوءة الأولى المصطلحات المرتبطة بالبحث، فيما أفردنا المجزوءة الثانية لتاريخ وسياقات التسريب. وفي المجزوءة الثالثة ناقشنا الجدل القائم بين دعاة الحق في المعلومة بدون ربطها بقيد يمنع اطلاع المواطن عليها أو على الأقل عدم تكثيف الحواجز، وبين مؤيدي الحجب والكتمان، ومبررات كل جهة فيما تدعو إليه. وتطرقنا في المجزوءة الرابعة لدوافع وأسباب التسريب الاستخباري، وارتباطاتها من مَنظري نظرية المؤامرة والدافع الأخلاقي. وفي المجزوءة الأخيرة ناقشنا القيمة القانونية لهذه التسريبات الاستخبارية.

مصطلحات البحث

- . الاستخبارات: هي المحصلة والخلاصة نهائية المقدمة لصانعي القرار. وهي عملية تمر عبر مجموعة من المحطات ترنو إلى تحسين المعرفة وتجويدها. والاستخبارات هي مجموع البيانات التي تم تبويبها إلى معلومات

وغربلتها وتدقيقها ومعالجتها وتحليلها؛ ومن ثم، دمج مخرجاتها لتتحول إلى معارف محسنة لدى المحلل، وبمجرد استلامها من قبل متخذي السياسات تضحى متسمة بمصطلح الاستخبارات.

- . جهاز استخبارات: هو الجهة التي كلفها القانون باستقبال الاحتياجات المطلبية المعلومية لمن خول لهم القانون ذلك، وجمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها ودمجها وكيفيات تخزينها وتوزيعها.. والجهاز يعمل وفقا لقانون يسمى 'قانون الاستخبارات' قد يرافقه قانون آخر يسمى 'قانون الإشراف على الاستخبارات'. ويتضمن قانون الاستخبارات مجموعة من الضوابط منها؛ طريقة تعيين المدير/الرئيس والمدة الزمنية لإدارته، وتحديد الاختصاص وجغرافيا العمل، ونوعية المعلومات المصرح بجمعها ومستوياتها وكيفية تخزينها..

- . التسريب: التسريب المهني له نيات ومساجع، كما له أشكال ومنافذ، وكذلك تنوعات ومشارب.. والتسريب هو كسر تحصين مهني لسر أو أسرار لا يبغي الطرف المقابل إشاعتها أو تبات سائرة ودائرة عند من لا يجب الاطلاع عليها أو الحصول عليها؛ وهو بذلك يعد كشفا غير رسمي لمعلومات لم يصرح بنشرها. والتسريب يخالف التجسس والاختراق من حيث المنهجية والطرائق، وإن كانت بعض الأنظمة تكيفه قانونيا على أنه تجسس.

- . المسرِّب: هو كل شخص داخل جهاز معين قام بإبلاغ خارجي حول فساد أو تواطؤ.. أو نقل بالتسليم أو القول لمعلومة لم يأذن له نشرها. والمسرِّب قد يكون جهة معلومة أو مجهولة.

- . التسريب الاستخباري: هو رفع غير رسمي ونقل قصدي لمحتوى استخباري معلومي ذو طابع سري لجهة ليس لها حق الاطلاع والتبيُّن، وذلك طبعا عبر منافذ غير رسمية.

- . تصنيف المعلومات: هي آلية تكون مرجعيتها قانونية لا تقديرية؛ على أساسها تحفظ المعلومات وتبوب وتصنف. وتصنيفها إما يكون مقيدا أو سريا أو فائق السرية. كما يجب أن تضم هذه الآلية كيفيات تخفيض التصنيف وكذا المدد الزمنية لذلك.

- . المخترق المعلومي: فاعل خارجي تسللي عن المنظام المؤسسي الوظيفي وغير متعاقد تمكن من الاستحواذ عن معلومات تخص الجهاز ما من طريق التسلل والاقتحام. وهو بذلك يختلف عن المسرِّب الداخلي.

- المطلع الضار: فرد يعمل في الجهة المسرَّب عنها المعلومات وغير مخول له للاطلاع على الأسرار المؤسسية يتم تجنيده على أساس وضع جرثومة/برمجية حاسوبية في خوادم المؤسسة أو في الجهاز الحاسوبي الذي يعمل به؛ ومن ثم، يتم اختراق مجموع المعلومات المتضمنة في الخوادم والتي يصنفها الجهاز أو المؤسسة ذات طابع سري أو مقيدة أو محمية.

- السر: قانونيا، هي أي معلومة حصرها القانون في معرفة أشخاص معينين دون سواهم.

- السر المهني: هي المعلومات المهنية، سواء المشفرة أم غير ذلك، يمنع قانونيا إذاعتها كيفما كانت المنافذ النشرية أو تسليمها لطرف غير مخول قانونا ولا يحوز الصفة القانونية. وهي معلومات محصورة تكون محمية

بمقتضيات تشريعية محددة وغير فضفاضة أو غامضة؛ وبذلك يمنع نشرها أو نقلها لجهة من دون رخصة أو موافقة كتابية من الجهة المسؤولة رسميا، وإلا وقع تحت طائلة القانون.

- إفشاء سر: هو جعل معلومة أو أكثر تتصف بالسرية والتقييد وتوجب الكتمان في متناول شخص أو أكثر لا يحق له أو لهم الاطلاع عليها.

- الدفاع الوطني: هو تأمين حوزة الوطن وتوفير الأمن ومنع أي هجوم أو اعتداء موجه للدولة. وهو كذلك الإجراءات والتدابير والتصريفات والقرارات المتخذة نحو تثبيت السيادة الوطنية؛ وتتنوع هذه الإجراءات من سياسية واجتماعية ومدنية واقتصادية وعسكرية.

- أمن الدولة: هو صون حيوات المواطنين والمقيمين والزوار وممتلكاتهم، والذود على سيادة الدولة ومؤسساتها ومرافقها وصد أي اعتداء عليها. وتنقسم الجرائم على أمن الدولة؛ إلى جرائم على أمن الدولة الداخلي وجرائم على أمن الدولة الخارجي، وهي جرائم يجب أن ينص عليها القانون صراحة.

- أسرار الدولة الأمنية والدفاعية: هي مجموع البيانات والمعلومات والمعطيات والمعارف ذات الطابع الأمني والعسكري تتسم بالسرية والكتمان والتقييد والتي عدها المعنيون أسرارا تمس الدفاع الوطني والأمن القومي، ويجب أن تكون محددة في طبيعتها ونوعها وغير مبهمة أو هلامية، وكذا في الأشخاص المحصورين قانونيا في الاطلاع عليها. كما تخضع بعض هذه الأسرار في حالة تقاسمها ومشاركتها مع دول لجملة من اتفاقيات والضوابط والشروط والمقتضيات.

- إفشاء أسرار الدولة: هو أي فعل يتم بالتسليم أو القول أو أي فعل غيرهما يصدر من مؤتمن عن سر من أسرار الدفاع الوطني ينتج عنه خروج هذه الأسرار من نطاق حصره القانون وجوبا. ويعد هذا الإفشاء اعتداء على أسرار الدفاع الوطني؛ لأنه يمنح طرفا ما غير مخول قانونيا ولا يحوز الصفة بذلك الحصول على معلومات مصنفة سرية. كما يُكيف نشر معلومات عن أسرار الدولة حصل عليها شخص ما من طريق الصدفة جريمةً، كما يجرم ناقل التسريب ـ المسرَّب له ـ في حالة النشر ويعد إما مشاركا أو مساهما، أو التستر عن جريمة في حالة عدم الإبلاغ عن التسريب.

- المؤامرة على أمن الدولة: هي انصراف نية جنائية نحو الإضرار بمصلحة أو أكثر تخص أمن الدولة.

شريط البداية

لم يرتبط التسريب بميدان دون آخر؛ فالتسريبات حاضرة في كل المجالات، من الامتحانات الاستحقاقية إلى التقانة النووية والتكنولوجيا الحيوية، ومن البيانات الخاصة باقتصاد دولة ما ودبلوماسيتها إلى تشكيلة فريق كرة قدم. ومن مادة ورقية إلى صور ومرئيات وتسجيلات صوتية. ومن تسريب وظيفي إلى اختراق لحسابات بريدية وبنك معلومات.

إن عملية التسريب لم تمس فقط الأجهزة الاستخبارية؛ فتاريخ التسريب سحيق، وكانت المعلومات المسربة في مرات توصل صاحبها إلى مشنقة الإعدام، حيث نلفي أن الأحكام الصينية الإمبراطورية القديمة كانت تقضي بإعدام

كل من سرب أسرار صناعة الحرير، ورغم ذلك تم التسريب. وننعش الذاكرة في هذا البحث ونذكِّر، أن معرفة تفاصيل وخبايا اتفاقية 'سايكس ـ بيكو' لم تأت إلا عبر تسريب لوثائق دبلوماسية من جملتها اتفاقيات استعمارية أجرته الثورة الروسية.

أما التسريبات التي كانت الصحافة جزءا منها، لعل بدايتها الأولى كانت تتعلق بمعلومات حول معاهدة 'جاي' إبان رئاسة الرئيس 'جورج واشنطن' قام بها 'ألكسندر هاملتون' لصالح البريطانيين، وذلك عام 1794 م. وخلال القرن الموالي، وفي سنة 1844 م أثار تسريب فحوى معاهدة سرية لصحيفة 'نيويورك ستاندرد' من قبل النائب في مجلس الشيوخ 'بنيامين تابان' الكثير من اللغط والتجاذب. ومن بعدهما، وعبر حقب وأزمنة، توالت التسريبات عبر وسائل إعلامية أخريات كالتلفاز والإنترنيت. نذكر منها فضيحة 'ووترغيت' وهي مجموع التسريبات التي استندت عليها صحيفة 'واشنطن بوست'، وقبلها تسريبات حرب الفيتنام لصحيفة 'نيويورك تايمز' المتعلقة بوثائق للبنتاغون عبر 'دانييل ألسبرغ'.

إن الزمن المعاصر عرف أكبر حصة من التسريبات الاستخبارية عبر التاريخ، لعل أبرزها تسريبات الجندي 'برادلي مانيينغ' عام 2010 م، والمتعاقد 'إدوارد سنودن' عام 2013 م. كانت الأولى متعلقة بمراسلات دبلوماسية بين سفارات الولايات المتحدة الأمريكية الـ 274 وكتابة الدولة في الخارجية للبلد نفسه. فيما تناولت الثانية معلومات وبيانات عن طريقة 'بريزم'؛ وهي أداة إلكتروني ـ رقمية من أدوات العمل الجوسسي المعمول بها في وكالة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تفصيلات ما يسمى بـ'الموازنة السوداء' لوكالات الاستخبارات الأمريكية. وآنيا 2022 م، تجرى تحقيقات مع مدير خدمة استخبارات الدفاع الدنماركية حول شبهة تسريب معلومات إلى الصحافة حسب ما أفادت به بعض المنابر الإعلامية، لكن لحد الآن لم يطلع الرأي العام عن فحوى الاتهام، إن وجد، بشكل رسمي.

المعلومة بين الحق في معرفتها والضرورات الأمنية

يسعى مناصرو الحق في المعلومة وداعمو الحكومة المنفتحة/المفتوحة إلى التأكيد أن كثرة السرية والتقييد تجعل ميدان العمل الأمني معرضا لانتكاسات حقوقية ولانتهاكات إنسانية ولتجاوزات قانونية ولتطاول على المصلحة العامة وسوء الإدارة، ولا مندوحة ترفع من منسوب ومستويات الفساد. كما يبات الشغل الأمني في طائلة هذا التقييد أمام تراكم الفريات وتكاثر الإشاعات. ويرى هذا التيار أن أي تصنيف للمعلومات يجب أن ينبني على مسوغات شرعية ودواعي واقعية ومبررات معقولة ومقبولة، وأن تكون الحاجة لهذا التصنيف جد ملحة وضرورية. ويجب أن تسن تشريعات خاصة بذلك تحدد من ضمن محدداتها؛ طبيعة هذه المعلومات بالتفصيل وليس بالإجمال، وزمن حجرها أو حجزها والأسباب الأخرى للكشف عنها ومن يطلب ذلك، ومن له حق التصنيف والجهة المكلفة بالمراقبة والتدقيق.. وألا يكون التقييد والتصنيف على أساس تقديرات ذاتية؛ بل أن ينصب أساس التصنيف على حماية مصالح الأمن الوطني والمصلحة العامة، وليس مصالح شخصية. وأن تكون هناك جهة خاصة خارجية للمراقبة ـ برلمانية أو قضائية أو غيرهما ـ تنظر في مسألة التوافق والتدقيق بين السرية والشفافية والمصلحة العامة، حتى لا يكون الجهاز الحكم والخصم في الحين ذاته، كما يسعى هذا التيار إلى رفع ضبابية وغموض بعض المدلولات المفاهيمية الأمنية للحد من التوسيع والمطاطية حسب حاجة الجهاز الأمني.

في حين يرى تيار آخر أن الكشف يورط أطرافا تشغيلية وأدوات بحثية، وقد يشل استراتيجيات الدولة ويحد من نجوعها، سواء ما يخص الدفاع بكيفية خاصة أم السياسات العامة بشكل عام. وأن الأمن الوطني وأسرار الدفاع شأن لا ينبغي أن يكون بابا مشرعا، فالتقييد هو الأساس والكشف وإن حدث يبقى استثناءً نادرا. فالهم الأمني هو شغل يومي وأي قلاقل في التسيير التكتيكي التعبوي والتشغيلي العملياتي والاستراتيجي الخطي سيهدد الأمن الوطني والسلم المجتمعي ومصالح الدولة. وأن جعل معلومات البلد ذات مصدر مفتوح لا بد ستكون هدية ولقية جد معتبرتان للأطراف الأخرى، سواء الأحلاف أم الأعداء. فالتريث واجب ملح عند التعامل مع المعلومة الأمنية أو التي قد تشكل زادا استخباريا ومنهلا استعلاميا للغير.

لماذا وقع التسريب الاستخباري؟

تتباين ردود الفعل الجماهيرية بين مشكك ومرتاب إلى مذهول ومندهش إلى غير مبال ومكترث. بينما تنصب المراكز البحثية على تحليل واستنطاق هذه المعلومات والبيانات لفهم سياقاتها الزمنية والسياسية والدبلوماسية. وربطها بما يجري حاليا وما سبق من أحداث، وتبقى الاستقراءات والاستجابات والاستنتاجات بين مد وجزر (توجد مراكز بحثية تصدر تقارير استخبارية وتقديرية، لكن عليها ملاحظات أحد أبوابها مسألة الحياد والاستقلالية والنزاهة والدعم).

في حين تقوم الأجهزة الاستخبارية الرسمية على جس وفحص هذه التسريبات بحذر شديد وترو وتريث، من منطلق أن تكون هذه التسريبات مجرد غطاء لتصرفات أخرى أو نية مبيتة للتشويش على سياسات دولة أو دول معينة، أو إعاقة سيرها العادي، أو دفعها لتغيير أو تبديل أو إزاحة إحدى جزيئات خططها الحالية أو المستقبلية، أو الضغط عليها قصد تبني منهجية محددة أو قرار، أو مد سلة العون . مدفوع بنية الإكراه . من خلال دفع نفقات مالية معينة ومن ضمنها تحمل تابعات عمليات عسكرية وأمنية بذاتها. وربما تكون مصوغات هذه التسريبات فاضلة ودافعها إنساني وأخلاقي، وتظهر جزءا ولو ضئيلا من حقائق وتغوُّل الجهاز الاستخباري المسرَّب بياناته ومعلوماته ومعارفه (لا توصف هذه البيانات والمعلومات بالاستخبارات إلا بعد خضوعها لسلسلة من الإجراءات والمقتضيات.). كما يشير المسرِّب أن نشر المعلومات يقوي الديمقراطية ويكشف الفساد ومستوياته.

إن التسريب أو الإبلاغ الخارجي من طريق وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي أو غيرهما؛ قد يكون مرده بشكل جوهري هو الشك في نية وردود فعل الجهاز تجاه الإبلاغ أو التظلم. أو عدم الثقة فيه بالمطلق، وأن المعلومة المسربة هي نهج أصيل داخل الجهاز، وأن الجهة الداخلية المنوط بها المراقبة غير حيادية وغير مستقلة وغير نزيهة، وأن المسرِّب غير محمي. وربما تعقيدات مراحل التبليغ الداخلي والتراتبية الإدارية هو ما دفع المسرِّب/المبلغ إلى الإبلاغ الخارجي والتسريب.

1 . نظرية المؤامرة

تتمرس الأجهزة الاستخبارية على تمويه والخداع وصناعة فقاعات صابون، وتتلمس في استخباراتها الدفاعية توخي الحذر والحيلولة دون نفاذ وتسريب لمعلومات حسية تجلب تذمر الحلفاء أكثر من الأعداء والخصوم المحتملين والمنافسين. وتتدرب مسبقا وتكون مستعدة لأي طارئ من هذا القبيل، إذا اعتبرناها لم تكون هي المحرض المباشر

والوحيد وقد حضَّرت جميع التفسيرات والدفاعات قبلا. فعندما تكون التسريبات سرية (عميل، جاسوس...) تحارب من طريق الاستخبارات الاعتراضية، وحين تكون التسريبات علنية (متعاقد، موظف...) وخرجت إلى نور، فغالبا تجابه بالتكذيب ووسم المسرِّب بالهرطقة والسفسطائية والتضليل، أو التقليل من أهميتها وجدواها، وذلك من طريق وسائل وواجهات إعلامية متواطئة وشركات العلاقات العامة والمحللين المستقطبين. أو بتدخل دبلوماسي صريح أو مبطن...

إن الأجهزة الاستخبارية، في اتجاهاتها التدبيرية الهجومية والدفاعية (صناعة الاستخبارات وحمايتها)، تحتاط من العدو كما المنافس كما الحليف؛ فالجميع تحت المراقبة والتتبع والملاحظة والتجسس. في زمن السلم كما في منغصات الحرب. هي عملية رياضية ونفسية واحترازية لا يمكن حساب نِسْبَتها أو نِسَبِها. فأجهزة الاستخبارات لا تتعامل بالحاسبة الرياضية ذات تسعة أرقام؛ فالحاسبات عندها تشتغل بمنطق متفرد؛ فربما لتنفيذ تكتيك وحيد قد تلقى بالآلاف المعلومات قد تكون كلها أو جلها صحيحة أو لا شيء من ذلك، لكن التغذية الراجعة والهدف الخفي من ذلك يساوي أكثر. أو توعز إلى وسيلة إعلامية بنشر 'خبر حصري' لتأتي الثمار من كل حدَب وصوب. وهذا التكتيك أو التواطؤ في التسريب قد يكون موجها للدول (حلفاء أو أعداء.)، أو شركات تجارية (متواطئة أو مارقة...)، أو مؤسسات دولية (الخانعة أو المقاومة)، أو المنظمات الإجرامية (المحلية أو العابرة للقارات، سواء تعلق الأمر بتجارة المخدرات أم التجارة غير الشرعية للأسلحة. أو ذات امتياز من قبل الجهاز الاستخباري نفسه)، أو الأفراد (مواطنون وأغيار).

يسوق محللون عدة تفسيرات لهذه التسريبات، من باب أنها غير بريئة في محتواها، ومقصودة في زمنها، ومريبة في تراتبية نشر وثائقها تواليا، من ضمنها أن المراد منها هو التغذية الراجعة والتحليلات المرتبطة بها وكيفية استقبالها من الآخرين وصداها والتعليقات السائرة حولها، سواء من قبل مؤسسات حكومية، أم مراكز بحثية أم أكاديميين ومختصين، أم أفرادا عاديين؛ حيث تقدم ردود الفعل هذه فهما وإدراكا جيدين للوضع، ومعرفةً برؤى الأجهزة الأخرى (أعداء وغيرهم)، وكذلك قصد تثمين السياسة المتبناة من قبل الجهاز الاستخباري عينه واستيعاب إسقاطاتها وتأثيراتها ونتائجها؛ وتغيير ما يلزم إذا تطلب الأمر ذلك، فالمرونة التعبوية والتشغيلية ضرورية في العمل الاستخباري..

ويحتمل أن يكون الداعي هو التأثير على التحليلات البحثية والتوازنات الدولية والأوضاع الجيوسياسية، أو التأثير على سلوك الأفراد (مواطنون أو أغيار أو هما معا)، إما بتغييره أو تعديله أو هجره. كما ترمي بعض التسريبات خلق نوع من التوجس نحو استخدام الشابكة ووسائل التواصل الإلكترونية وغيرها، قصد تطويق وحصر عمليات البحث السيبراني وتأثيرات الرأي العام؛ وهي عملية موازية لآليات أخريات تطبقها أجهزة استخبارية في هذا المضمار(سياسة التطويق والحصر المعلومي).

وقد يكون الحافز هو تشتيت انتباه الدول الأخرى عن مواضيع معينة؛ ومن ثم، تبني خطط بديلة يكون لها متطلبات مالية وتقنية وجهدية كبيرة، ما يفوت على قطاعات أخريات ـ الأكثر حاجة ـ الاستفادة من هذه الاعتمادات المالية والمجهودات الفكرية والتدبيرية؛ مما يلحق بها أضرارا قد تكون جوهرية وأساس.

كما ترنو هذه التسريبات إلى تثبيط أو إفشال أو تقويض التحالفات المزمع إنشاؤها (تجارية أو عسكرية أو كسر احتكار ما) بإعطاء معلومات صدامية حول هذه الدول، أو التقليل من جدوى التحالفات الموجودة. كما تبث تقديرات خاطئة مقصودة عن دول (الحالة الأمنية، واقع القضاء.) لصد أي استثمارات ومنع أي رأسمال خارجي عنها، أو لخلط أوراق سياسية ودبلوماسية بعينها، أو لزرع فتيل حرب ونزاع إقليمي، أو لتحريك نعرات إثنية أو طائفية أو مذهبية.

ومن ضمن الأسباب المحتملة لهذه التسريبات إعلان حرب نفسية، ومحاولة قيادة أو سياقة الرأي العام نحو توجهات وتبني أفكار وتغيير مرجعيات فكرية، أو قصد احتقار سياسة دولة ما، وخلق الصراعات سياسوية وشعبوية، وتفتيت عناصر الثقة بين مكونات المجتمع، والدفع بالمواطن إلى الإقدام على تخوين القيادة السياسية واعتبارها لا تخدم مصالح الوطن والمواطنين، والتصغير من جدوى وحوكمة المؤسسات أو رفضها وجوديا وتسييريا. كما تُستغل هذه التسريبات لخلق رد فعل معين والتأثير المطلوب على المزاج العام داخل بلد الجهاز الاستخباري نفسه.

وهناك من يعدُّ التسريبات لغةً مبطنةً تحمل إشارات هجومية وإيحاءات استعلائية وتسويقية من قبل الجهاز الاستخباري؛ لأنها تومئ إلى تفوق هذا الجهاز وألمعيته في صد عمليات سابقة وسيوقف أي واحدة لاحقة ومستقبلية. وتحاول، كذلك، ترسيخ فكرة أن الجهاز قادر على الوصول إلى أي معلومة يشاء ووقت ما يشاء. كما تعطي هذه التسريبات تلميحات نحو قضايا معينة حتى يستشعر الآخر (دولة أو مجموعة دول أو منظمة إجرامية) أن نيته أو نياتهم باتت مكشوفة كمعطى من مخرجات الاستخبارات الدفاعية. وفي مرات أخريات بعث تأكيدات للحلفاء، يرى الجهاز الاستخباري وحكومته ضرورة لذلك، كنوع من الطمأنة على أنهم ـ أي الحلفاء ـ موجودون في صلب الاهتمام والسياسات المتبناة. وبإيجاز وفي المجمل، فإن هؤلاء المحللين، معتنقي نظرية المؤامرة، يعدُّون التسريبات الاستخبارية قوة ناعمة ظاهريا؛ لكنها، من دون مرية، بشعة جدًا باطنيا.

2 ـ نظرية الوازع الأخلاقي

على العموم لم تتباين أسباب داعي التسريب لـ'إ. سنودن' وحافز النشر لموقع 'ويكيليكس' نسبة لما أوردا وحسب ما أفادا؛ فكلاهما أكدا أن الدافع كان مبدئيا ولا يحمل ضغينة أو حقدا أو تصفية حسابات مع الجهة المقابلة. وإنما جاءت التسريبات لإظهار حقائق؛ ففي شأن تسريب 'سنودن' هو أن يُعلم الجميع أنهم مراقبون وأن خصوصيتهم تحت المجهر الاستخباري لوكالة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. وفي أمر نشر تسريبات الجندي 'مانيينغ' من قبل موقع 'ويكيليكس' هو إبراز التعسف الذي تلحقه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالآخرين إلى العلن. ومن ثم، إزالة لثام السرية عنه وأن تبات المعلومات المرتبطة به مصدرا مفتوحا أمام الجميع.

إن ما ساقه 'إ. سنودن' في تبرير عملية التسريب ينبني ـ حسب ما أعلن عنه ـ على دعائم أخلاقية ومبدئية ومعتقدات فعلية وتنفيذية، فهو يزعم أن هول ما اطلع عليه كان مخيفا. لكن السبب الذي أوصل 'إ. سنودن' إلى الإقدام على فعل التسريب هو نيات وكالة الأمن القومي، ليس فقط الإبقاء على المراقبة بشكلها الحالي، بل مضاعفة الجهود لبناء تقنيات جديدة أكثر قدرة ونفاذا وتجسسا لملامسة أي حركة تواصلية إلكترونية على الصعيد العالمي. وفي الحين ذاته، لم يكون حافزه هو إصابة قدرة وكالة الأمني القومي في عطل، بداعي أنه ليس من اختصاصه.

فالمغامرة التي خاضها المتعاقد 'إ. سنودن' لإزاحة هذا الثقل عن كاهليه، لم يكن دافعها تواطؤ مع الوكالة أو حب الشهرة أو إظهار الذات أو لأغراض مادية؛ بل إخبار جموع البشر بما يحاك لهم خفية ضد خصوصياتهم وباسمهم. وكذلك من أجل إظهار منهج شغل هذه الأنظمة، وإبراز الذود المستمر على تطوير هذه الاستراتيجية من قبل الحكومات المتعاقبة. وتبيان، كذلك، التواطؤ المعقود بين السلطات والشركات المتعاونة على تجميد أي فعل قضائي أو قانوني تجاهها؛ ومن ثم، إصلاح هذا المشكل، الحقوقي والقانوني، عبر ما سيُثار من نقاش وجدال وفهم واستيعاب.

وجاءت تسريبات الجندي 'ب. مانينغ' المنشورة من خلال موقع 'ويكيليكس' والتي كانت عبارة عن مراسلات دبلوماسية، غير بعيدة عن العمل والفعل الاستخباريين. إن الدافع الظاهر لموقع 'ويكيليكس' في نشر الوثائق ـ حسب ما صرح ـ هو تسريب ما يمكن من المعلومات المخفية، وإبراز الاضطهاد المحدث على الأطراف الأخرى المتضررة، ومجابهة التجاوزات القانونية والحقوقية.

كما هو معلوم تعد بناية السفارة محطة الاستخبار البادية خارجيا بالدولة المستضيفة أو المنطقة الإقليمية. ويعد السفير 'الجاسوس' الأول وباعتماد حكومي واستقبال رسمي، وهو 'الجاسوس' الذي لا يخفي نيته أو وجهه، وهذا أمر متعارف عليه ومقبول على مضض، وهو يندرج تحت مظلة الاستخبارات الدبلوماسية.

القيمة الحقوقية والقانونية

كما هو حال العديد من القضايا الدولية تبقى تقييمات هذه التسريبات متباينة؛ وباختصار ذهب بعض المحللين (ربما كتكتيك استخباري للتقليل من أهميتها)، خاصة فيما يتعلق بتسريبات 'ب. مانينغ' والموقع الناشر 'ويكيليكس' أنها جاءت تأكيدا لحقائق معروفة مسبقا، ولم تقدم إضافة غير معلومة. أما تسريبات 'إ. سنودن' ففي قراءة نقدية لها أن الحذف (الأسماء) الذي لحق الوثائق قلل من جدواها وحجيتها في مقاضاة المشرفين والأشخاص الذين لهم ارتباط وصلة بهذه الوثائق؛ لأن أي وثيقة لا تحمل ختما أو توقيعا لا تعد مستندا يترتب عنه متابعة قضائية.

في حين يرى أناس أن تسريبات 'مانينغ' شملت معلومات إحصائية يمكن الاحتجاج بها قضائيا، وأن هذه السلطات، وهنا هي الولايات المتحدة الأمريكية، مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان المتضمنة في هذه الوثائق؛ لأن هذه الوثائق صادرة من قبلها ولم تتنكر لها. وأن تسريبات 'سنودن' أزاحت الغطاء عن التواطؤ القائم بين وكالة الأمن القومي وبعض الشركات الاتصال والخدمات السيبرانية ومحركات بحث رقمية، والأنظمة والبرمجيات الحاسوبية المستخدمة.

خاتمة

تتقاذف بعض الأخبار من هنا وهناك عن تسريب بلغة المستفيدين وآخرين، وأنه ضرورة لإظهار الانتهاكات، وإخراج الحقائق المخفية، وإبراز تغوُّل جهة ما. وعند الجهة المقابلة أو "المتضررة" يُعد التسريب إفشاءً للأسرار وخيانة للأمانة وتهديدا لمصالح الدولة (الداخلية والخارجية)، والمساس بقدراتها الدفاعية، وتقويضا لعلاقاتها مع حلفائها وعلائقها الخارجية، وكشفا عن مصادر وآليات التجسس ودروبه، وبمستوى أكثر خطورة تهديد حياة العملاء والجواسيس وتعريضهم لمساوئ غير محمودة العواقب، وهنا قد تكيف الجهة المسرَّب عنها هذا التسريب فعل الإفشاء بالتجسس. وتزعم الدولة أن عدم كشف مجموعة من معلوماتها يقوي استراتيجياتها على التنفيذ والتغطية والتعمية والاستغلال. إنها حرب المصطلحات الاستخبارية والإعلامية والتدبير اللغوي لهموم السياسة اللذان ينبنيان على أسسٍ مصلحية وبراغماتية وذرائعية.

ومن جهة أخرى، لم يؤسس المجتمع الدولي ركائز تقييم دولية لعملية تصنيف المعلومات أو تبني وصفة موحدة لخلق التوازن بين الكشف والإفصاح وبين التقييد والكتمان. ومرد ذلك هو ظروف كل دولة ونسق تشريعاتها وأنظمتها السياسية.

تقوم الأجهزة الاستخبارية ـ وهذا من ضمن الاستخبارات الدفاعية ـ بمراقبة ومتابعة سريتين على مدار الساعة لمعرفة العناصر المحتملين للقيام بأي عملية تسريب حقيقية وغير مفتعلة. لكن هذا لم يوقف هذه التسريبات، ولا المحاكمات والمتابعات والملاحقات القانونية والاتهامات الجنائية شلتها، ولا الأحكام المئوية (تصدر أحكام بمئة سنة وما فوق في بعضها) حَدَّت منها.

تبقى هواجس المسرِّب، وهذا هو المعلن، هو ألا يتفاعل الجمهور مع الوثائق المسربة بشكل إيجابي ونقدي، وألا تعرف انتشارا واسعا، وألا يستطيع الجميع النفاذ إليها. وكذلك من ضمن هذه الهواجس الخوف من أن يوصفوا بالمحتالين، وأن يوسموا بالمتواطئين، وأن ينعتوا بالخانعين لأوامر أجهزتهم ورؤسائهم.

يظل التسريب فعلا مبنيا على مبادئ وقناعات وربطهما بالتنفيذ، وليس مجرد شعارات واستهلاك كلام، رغم العواقب الجسدية والنفسية والمهنية المترتبة عنه. ومبعث هذا حسب المتعاقد 'سنودن' هو اطلاع الجماهير على واقع الحال، وكيف تنتهك حميماتهم وتخترق خصوصياتهم، ويتم التسلل لمعرفة أسرارهم من قبل وكالة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم، تفعيل رد فعل يوقف هذه التجاوزات. ولم يذهب موقع 'ويكيليكس'، ناشر تسريبات الجندي 'مانينغ'، بعيدا عن هذه التبريرات؛ فموجب هذا الكشف هو إبلاغ الرأي العام العالمي عن اضطهاد سلطات الولايات المتحدة الأمريكية الموجه لفئات أخرى.

إن إظهار جزء من هذه السياسة التعسفية الاستخبارية للولايات المتحدة الأمريكية (وغيرها من الدول بالتأكيد) يعطي ملامح عن استراتيجياتها، وكيف ترى الآخر؛ فالاشتباه يعم الجميع، وترى أنه على أجهزتها الاستخبارية إفراد ملف لكل شخص على هذه البسيطة ما يزال يتنفس أو فقد وجوده المادي أي 'مات'. ومن أجل تطبيق خططها وسياستها فكل شيء مباح، فلا حقوق الإنسان توقفها ولا المعاهدات الدولية تثنيها.

إن الحقائق والانتهاكات عندما تضحى عارية وسافرة لا يمكن حجبها. فمسألة التسريبات الاستخبارية، سواء فعلية أم تمت بتواطؤ، ستظل جارية وسارية ما دامت هناك أجهزة استخبارية عاملة، وما بقيت هناك معلومات لا يُبغى لها النور والعتق، وما ظلت هناك بيانات تُجتر أو تُدار أو تصاغ كلما لزم تكتيك ذلك.

ومن ضمن الأزمات الأخلاقية هي أن يحارب الجهاز الاستخباري عمليات التسريب فيما يسمح لنفسه، أو لطائفة من مريديه الأشباح، أن يستغل ويوظف مجموعة من معلوماته المحصل عليها استخباريا استغلالا سياسويا وشعبويا؛ وتمسي منفذًا ورصاصًا للتصفية المعنوية والاعتبارية لأشخاص أو مؤسسات. وربما توظف في حرب سلطة وصراع نفوذ بين أجهزة استخبارية داخل البلد الواحد.

من ناحية أخرى، يمكن أكاديميا استغلال هذه التسريبات في بحوث التاريخ الأمني ودراسات الاستخبارات، والمساعدة في تحليل بنية وسائل الإعلام الجديد المتوجهة نحو قضايا الاستخبارات وشؤونها، وغيرها من الفروع المعرفية والعلمية المتعلقة بالأمن.

المراجع:

كتب:

1 . تقديم كتاب: ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، مجموعة مؤلفين، تنسيق وتحرير: حوّا، هدى، الطبعة الأولى، بيروت، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أيلول/سبتمبر 2012 م؛

2 . جرينوالد، جلين، لا مكان للاختباء: إدوارد سنودن، الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة المراقبة الأمريكية، ترجمة: شيحا، بسام، مراجعة وتحرير: مركز التعريب والبرمجة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت، 2014 م . 1435 هـ؛

3 . حسنين، شفيق، الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية: التسريبات التجسس الإرهاب الإلكتروني، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2015 م؛

4 . فرانسيسكو كاردونا، التوازن بين الانفتاح والسرية في قطاع الدفاع: دروس من الممارسات الدولية الجيدة، أدلة الحوكمة الرشيدة، رقم 6، الترجمة برعاية منظمة حلف شمال الأطلسي، مركز النزاهة في قطاع الدفاع، وزارة الدفاع النرويجية، مايو/أيار 2018.

قواميس ومعاجم:

1 . أحمد، سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي-إنجليزي-فرنسي، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2004؛

2 . معجم القانون، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1420 هـ – 1999 م.

مقالات:

1 . محمد، بمخيواض، صنعة الاستخبارات، مجلة 999، ص: 54-55-56، العدد 593، وزارة الداخلية، أبو ظبي، الإمارات، ماي 2020؛

2 . محمد، بمخيواض، الصحافة الاستقصائية في قضايا الاستخبارات، كتاب قيد تأليف؛

3 . محمد، جاسم، لماذا تصدر أجهزة الاستخبارات تقارير معلنة؟، مجلة اتجاهات الأحداث، ص: 23 و24، العدد 21، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، مايو . يونيو 2017 م؛

4 . الوندي، بشير، مباحث في الاستخبارات، مجموعة مقالات، الموقع الرقمي: الحوار المتمدن، تواريخ منفصلة.

أثر الثورات على السياسات الأمنية: دراسة حالة السودان

علي محمد سعيد عبد المجيد محمد سعيد،
باحث متفرغ، دولة قطر

ملخص

السياسات الأمنية ومواكبتها للمتغيرات تؤدي الي الحفاظ على سيادة واستقرار الدول. إدراك المهددات الأمنية والاتفاق عليها يعتبر الخطوة الاولي لصياغه سياسات امنيه ناجحة.

ساهمت التحولات الكبرى التي فرضتها الثورات الشعبية (الربيع العربي) في احداث متغيرات في الحالة الأمنية، فقد لازمتها حاله من الاضطراب تباينت فتره بقائه بحسب الظروف المحيطة والاوضاع الإقليمية والدولية، وبالرغم من ان القواسم المشتركة التي دفعت الشعوب للتغير والمتمثلة في انتشار الفساد والركود الاقتصادي وتردي الاوضاع المعيشية والتضييق الامني والسياسي، الا ان متلازمه حاله التعثر والفشل في تحقيق التغير الفعلي كانت هي السائدة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمنية، العقيدة الأمنية، الثورات العربية، السياسة العامة، السودان.

The impact of the revolutions on security policies, the case study of the state of Sudan

Abstract

Security policies and keeping up with the changes lead to the maintenance of the sovereignty and stability of countries. Recognizing and agreeing on security threats is the first step in formulating successful security policies. The major transformations imposed by the popular revolutions (Arab Spring) contributed to changes in the security situation, as it was accompanied by a state of unrest that varied its stay according to the circumstances surrounding and regional and international situations, although the commonalities that pushed the peoples to change, represented by the spread of corruption, economic stagnation, deteriorating living conditions and security and political restrictions, But the syndrome of stumbles and failures to achieve actual change prevailed.

تمهيد

بدأت معظم الثورات العربية بحاله من الاتفاق المبدئي على التغير وهو السبب الاساسي لنجاحها، الا ان هذا الاتفاق لم يدم طويلا، وذلك لتفشي صراع النخب والاحزاب والكيانات السياسية على تبني النصر ومن ثم الاستئثار بالحكم، وتنفيذ اجنداتها واقصاء الاخرين، ومما يعمق الخلافات ظهور وانكشاف التباين الأيديولوجي بين هذه الكيانات. يحدث ذلك مع غياب للرؤية الاستراتيجية الموحدة والبرامج الوطنية التي يتم اعدادها مسبقا، ولذا ينقضي الكثير من الوقت حتى تصل هذه النخب لاتفاقات ورسم خارطة للطريق، هذه الاوضاع في الغالب يلازمها اهمال للأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي كانت المحرك الاول للتغير مما يجعل الاوضاع في حاله اسوأ من الفترة السابقة للتغير.

التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية التي تأتي في الغالب برغبة من النخب السياسية في سعيها لتامين الدعم ولكسب التأييد، تجعلها رهينه لتنفيذ مصالحها، ومحاولتها للتكسب في ظل عالم تعتمد علاقاته الدولية على تغليب المصالح الذاتية واغتنام الفرص، هذه التدخلات تكون غير مرحب بها من الكيانات السياسية الأخرى ومن هنا تبدأ حاله الانقسام والفشل.

استغلال الاحزاب والكيانات السياسية للسقف الممنوح من الحرية لتقويه موقفها واحتمائها بحواضن مجتمعيه قد يجعلها تلجا لتفعيل علاقاتها المناطقية او الأثنية والقبلية، مما يفقد الثورات لوطنيتها، ويجعل صراع الاستقطاب والاستقطاب المضاد خصما على الاستقرار والتنمية والاصلاح.

المطالبة بإصلاح الأجهزة الأمنية بتوجيه اللوم والاتهام لها بموالاتها للأنظمة او وقوعها في فخ الادلجة او عدم قومتها، يجعل النخب السياسية تجنح لتصفيتها بدون وضع سياسات امنيه بديله مما يتسبب في حدوث فراغ أمنى يستفيد منه الطامعين، في حين ان تحديد المهددات الأمنية ووضع السياسات الأمنية والدفاعية هومن اهم الاسبقيات التي من المفترض ان ترعيها هذه النخب حتى تحافظ بها على كيان الدولة.

المشكلة البحثية

تناقش هذه الدراسة مسألة أساسية تتعلق بانعكاسات السياسات الأمنية على الامن وتحقيق السلم بعد الثورات الشعبية، وان غياب هذه السياسات من شانه ان يحدث فراغ أمنى يؤدي في محصلته النهائية الي انهيار كيان الدولة، ويفتح الباب واسعا للتدخل الخارجي.

الأسئلة البحثية

تسعى الدراسة الي الإجابة عن عدة تساؤلات رئيسة في هذا الشأن:

1. ما هي السياسات الأمنية وما الفرق بينها وبين السياسات العامة؟
2. ما هي القواعد الأساسية التي تساعد على وضع السياسات الأمنية والدفاعية؟
3. ما هي العقائد الأمنية؟
4. ما هي الادوار التي يجب ان يلتزم بمه النخب السياسية للمحافظة على الأمن والسلم؟

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method) الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفاً موضوعياً عبر جمع الحقائق والبيانات وباستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

المنهج التاريخي الذي يحدد التطور والتدرج والتغير في المهددات.

أهدف الدراسة

1. معرفة أبعاد العلاقة بين تحقيق الامن والسلم والالتزام بتطوير السياسات الأمنية لتواكب المهددات الأمنية بعد الثورات حفاظا على عدم حدوث فراغ أمنى يؤدي للانفلات.
2. تحديد ودراسة أهم الخطوات لرسم السياسات الأمنية.
3. تعريف النخب السياسية لأدوارها الأمنية بعد الثورات الشعبية.

تنقسم الدراسة الي عده محاور، يتمثل الاول في الاجتهادات النظرية لتوضيح مفهوم السياسات الأمنية والدفاعية، والمحور الثاني بعض الدراسات السابقة لمعرفة اهدافها واستنتاجاتها ويدور الثالث حول دراسة مقارنه للاتجاهات الفكرية للمدارس الأمنية، والمحور الرابع عن الدراسة النظرية للسياسة الأمنية، والمحور الخامس لإسقاط دراسة الحالة على الاوضاع الأمنية في السودان بعد الثورة.

المحور الاول: تعريف المفاهيم

سيتم في هذا المحور توضيح مفهوم السياسيات الأمنية، من خلال طرح بعض المفاهيم والاتجاهات التقليدية بشأنها، والقاء الضوء على مفهوم السياسة العامة والسياسة الدفاعية وشرح بعض المفاهيم ذات الصلة بالدراسة.

اولا: السياسة الأمنية

تشمل مختلف السياسات الوطنية والتدابير الحكومية الرامية الي تعزيز الامن، ومواجهه مختلف التهديدات والاخطار الأمنية، بتنوع مستوياتها وتعدد طبيعة مهدداتها، حماية لسياده الوطن[1]

وتعرف بانها تلك البرامج والخطط المسطرة والمتبعة من قبل السلطات (السياسية، الامنية) بتفعيلها لتوفير أكبر قدر من الحماية الداخلية والخارجية للأمن الوطني والقومي بكل ابعاده ومستوياته ومقوماته، وذلك بهدف المحافظة على النظام العام وكذا استقرار امن الدولة وبالتالي الحفاظ على استمراريته وفعاليته.[2]

وتعرف ايضا بانها مجموعه من الاعمال والافعال والتصرفات والتوجهات المنسقة غير العشوائية المنطقية والعقلانية الصادرة من القادة والرؤساء او المسؤولين الامنين بتأثير ومشاركه من قبل فواعل سياسية اخرى، ولا بد ان تكون هذه المجموعة من الاعمال ذات طابع أمنى شمولي وايضا لابد ان تتمتع بالشرعية وقوة الالزام القانوني [3]

وتمتاز السياسة الامنية بالخصائص الاتية:

1. تشمل السياسة الامنية جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة والمعالجة للمشكلات الامنية بمختلف ابعادها ومستوياتها.
2. السياسة الامنية هي تمرين سلطوي وعقلاني يقصد به معالجة قضايا راهنه وازمات قائمه مع التنبؤ بالمستقبل.
3. السياسة الأمنية تتم في إطار تنظيمي محدد له صفه دستوريه قانونيه.[4]
4. السياسة الامنية يتم وضعها بالاشتراك مع الفواعل والجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع أي انه لا يوجد فاعل سياسي وحيد يتولى وضع ورسم السياسة الامنية، بل هناك مجموعه من الفواعل التي تتدخل في ذلك بدرجات متفاوتة[5].
5. اغلب الدراسات الأولية حول السياسة الامنية تؤكد على ان العوامل السياسية وطبيعة النظام السياسي هي متغيرات مهمه في تحديد السياسية[6]
6. تميل السياسة الامنية في مراحلها الاولى لان تعكس درجة القوة والنفوذ التي تحظى بها الجماعات والنخب الموجودة داخل المجتمع، فتوصل الى سياسة امنية يحتاج الى الدخول في سلسله من الاجراءات المعقدة مثل

---

[1]. منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادين- التحديات، المركز العربي للأبحاث والسياسات، لبنان، ط 1، 2015، ص14.

[2]. شتحاته النزير وبوزر فوطه السعيد، محددات السياسية الامنية في الجزائر 1990-2019 متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العام الجامعي 2019-2020 جامعة زيان عاشور الجلفة 2019-2020 ص 42-43.

[3]. المرجع السابق ص 46.

[4]. نفس المرجع السابق شحاته النزير وبوزر فوطه السعيد ص 45-47

[5]. احمد مصطفى الحسين، تحليل السياسيات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية دبي، مطابع البيان التجارية 1994 ص 21.

[6]. محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا مناهجية ومداخل نظريه منشورات جامعة قاريونس طبعه 2، 1998، ص252

التفاوض والتشاور والتداول والمساومة حتى يتثنى في النهاية الى التراضي والحلول الوسطى التي تتمكن من توفير الحد المطلوب من التوافق بين كل هذا التعارض في الاتجاهات والدوافع والمصالح.[1]

ثانيا: السياسة العامة

كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشاكل التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا. أن السياسة العامة تتضمن تجاوبا وتفاعلا بين الحكومة والبيئة المحيطة بها، وبالتالي فهي ذات طبيعة حركية ونشطة.

يعرفها "جيمس أندرسون أنها: (برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع.

ويعرفها كارل فريدريك بأنها: برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة، لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها للوصول إلى هدف محدد أو لتحقيق غرض مقصود.[2]

ثالثا العقيدة الأمنية

هي الطريقة والنهج الذي تقوم الدول من خلاله بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وتعرف بالتي:

تمثل تصورا امنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة امنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم، الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الامني لهذه التفسيرات والرؤى[3].

ويستخدم أيضا مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر أو سياسي أو إلى حركة أفكار، وقد تأخذ العقيدة بعدا أيديولوجيا إذا شكلت نظاما فكريا متناسقا يقدم تصورات للعالم يعتقد أنها صحيحة وصادقة.[4]

يقصد بالعقيدة الامنية للدولة هي مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الامن في الدولة.

تكتسب العقيدة الامنية اهمية بالغة باعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة، للسياسة الامنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي وعليه نشأت العلاقة بين العقيدة الامنية والسياسة الخارجية اذ تمثل العقيدة الامنية في جوهرها مبادئ وأطر دستورية أو حتى أخلاقية تحدد توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية، فهي تعد التعريف الجيو-سياسي لمصالح الدولة.

---

[1]. السيد عليوة وعبد الكريم درويش، دراسات في السياسة العامة وصنع القرار، القاهرة، مركز القرار للاستشارة عام 2000 ص 100

[2]. https://arabprf.com

[3]. عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الاطلسي. (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005،) ص41

[4]. حسام حمزة. الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011،) ص 54

تعبر العقيدة الأمنية عن حاله الاتفاق على المهددات والتحديات والمخاطر التي تواجه الدولة، وهذا الاتفاق يؤدي الي اتخاذ رد فعل متناسق ومدعوم من كل فئات المجتمع، اما العكس فسيؤدي الي الفشل وضعف الاداء الامني. [1]

رابعا الاستراتيجية الأمنية

استراتيجية الأمن القومي هي عمليه فلسفيه تخطيطية مشتركه لاستغلال جميع مقومات الأمة وقدراتها للوصول لأفضل خطة استراتيجية توجه طاقات الأمة الرئيسية – الاقتصاد – مصادر الثروة – القوى البشرية – الموقع الاستراتيجي – الدفاع – التكنولوجيا – التراث الروحي والحضاري – السياسة – لتحقيق مستوى عال من القوة والهيبة القومية بشقيها الدفاعي والتعرضي [2]

العلاقة الترابطية بين السياسة والاستراتيجية

The Interrelation of Policy and Strategy السياسة مصطلح يستعمل في أغلب الأنشطة التنظيمية ، ولم يتفق المعنيون على تحديد المعنى الموحد والدقيق لهما ، أحياناً تعتبر السياسة مجموعة المؤشرات والضوابط المعيارية (Gauged Constraints) الموثقة التي يقوم المدراء بتنفيذ أعمالهم في ضوئها ، وفي هذا السياق فان السياسة هي الإطار الذي في ضوئه تدور فعاليات وأنشطة المنظمة وتسهم في توضيح الأحداث المستقبلية الخاصة بها ، صحيح ان دور السياسة في المنظمة هو تحقيق التوجيه السليم للأعمال التي يتخذها على ديمومتها ، الا انها في الوقت نفسه تشكل الأساس الفكري . [3]

السياسة والاستراتيجية مصطلحان متباينان ومتفاوتان (Dispante Conceptions)، لذلك يصعب على البعض تحديد نوع العلاقة بينهما من خلال المعاني والتعاريف الخاصة بكل منهما، السياسة هي دليل عمل يتضمن مجموعة ضوابط ومحددات ينصرف في ضوئها المدراء لمواجهة حالة ما، وعند تنفيذ السياسة الموضوعة تتمكن ادارة المنظمة من وضع قدميها على الطريق نحو تنفيذ الاستراتيجية.

خامسا العقيدة العسكرية

وفق بعض المنظّرين الاستراتيجيين هي منظومة المفاهيم المتبناة رسميًا في دولةٍ ما، والترتيبات المتخذة لمواجهة التهديدات ولضمان الأمن، وكذلك لمنع الحروب والنزاعات المسلحة. كما أنها نظام الرؤى المتطورة حول البناء العسكري وتحضير البلاد والقوات المسلحة للدفاع عن الوطن. وهي أيضًا رؤىً حول وسائل تحضير نضالٍ مسلحٍ وإدارته (وكذلك أشكال النضال الأخرى)، دفاعًا عن البلاد والعقيدة العسكرية في جوهرها هي إعلانٌ حول سياسة الدولة في مجال الدفاع[4]

المحور الثاني: -: الدراسات السابقة

دراسة منصور لخضاري مارس 2015م بعنوان السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات، الميادين، التحديات) هدفت الدراسة لتحديد ميادين السياسة الأمنية الجزائرية والوقوف على مدي قدره الجزائر على مواجهه التحديات الراهنة المستقبلية، والمستجدات المتأزمة فيما وراء حدودها على المستويين الاقليمي (العربي، المتوسطي، الافريقي ...)

---

(1). https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=388423

(2). https://democraticac.de/?p=17041

(3). شوقي ناجي جواد، المرجع المتكامل في الإدارة الاستراتيجية، ط2 عمان الاردن، 2011م ص45-46

(4). https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

وعبر الوطني (المغاربي، الساحل الافريقي ...)، المنهج الذي تبنته الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، والاحصائي، والتحليلي، والتاريخي. وجاءت اهم النتائج التي توصلي لها الدراسة التأكيد على ان الجزائر تعيش تحديات امنيه على درجه من الخطورة. وهذا المشهد الذي تجلت مضامينه بعد عرض وجيز للواقع الامني في الجزائر قياسا علي علي مستويات الامن المحددة بمقاربتي الامن الانساني والامن الشامل المعتمدين كأطر نظريه في التحليل، وركزت على تأثير المؤثرات الخارجية على السياسة الأمنية الجزائرية.[1]

دراسة احسان الحافظي. مارس 2020م، بعنوان السياسات الأمنية في المغرب في السلطة وادوار النخب السياسية. هدفت الدراسة لمعرفه المواقف التي اتخذت صورا جليه في ممارسات ادوات الرقابة علي السياسات اللصيقة بالسلطة في المغرب، اذ يشكل قطاع الامن مساحه للتقاطع بين بين المجتمع السياسي متمثلا في النخبة البرلمانية من جهة والسلطة، حيث يتعلق الامر بطرح سياسات عموميه امنيه للنقاش وبروز فاعلين جدد ، في مجال السياسات العمومية نتيجة لتوزيع الوظيفة داخل النظام السياسي باعتبار ذلك استعاده جزء من مكونات الدولة لأدوارها الغائبة ، وهذا ما يوضح تأثير التحولات الدستورية علي السياسات .وفي منهجيه البحث اعتمدت الدراسة مقالبه منهجيه يغلب عليها التحليل باستقراء المعطيات القانونية (النص الدستوري ، القانون البرلماني) . والسياسية والتاريخية، وخلصت الدراسة الي ان الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية الأمنية لا تذال واقعه تحت تأثير نفوذ النظام، وان الفهم الحزبي للشأن الامني واقع تحت تأثير المحدد التاريخي.[2]

جاءت الدراسة الحالية موضحه ان إثر الاختلاف السياسي وعدم وجود قواسم مشتركه توحد رائ الفاعلين بعد تغير الحكومات، عن السياسات الأمنية، ويكون سببا في حالات الانفلات الامني وايضا لثر التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية يكون سببا في ضعف او انعدام سياسات امنيه تقود للاستقرار.

المحور الثالث: -: نظريات تحقيق الامن الوطني

مع ظهور مصطلح الأمن القومي للدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ التساؤل حول كيفية ضمان هذا الأمن للدولة، فظهر عدد من النظريات التي قدمت آليات مختلفة رأت أنها هي الضامنة لتحقيق الأمن القومي، وتقع هذه النظريات على اتجاهين هما:

المدرسة الاستراتيجية

اتجاه الاول: يمكن تسميته بالاتجاه التقليدي، الذي ظهر خلال فترة الحرب الباردة، وهو عبارة عن النظريات الوضعية للأمن القومي التي حافظت على النظام الوستفالي القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأنها هي الوحدة الأساسية. لمرجعية لتحقيق الأمن، ومن هذه النظريات النظرية الواقعية والليبرالية. ومن ثم وفقاً لهذا الاتجاه فإن سلامة الدولة وبقائها يساوي تحقيق الأمن [3]

---

[1]. منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية (المحددات الميادين التحديات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.

[2]. احسان الحافظي، السياسات الامنية في المغرب في السلطة وادوار النخب السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2020

[3]. امينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي"، (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013) ص 15-17.

الاتجاه الثاني:

ويطلق عليه اتجاه الموسعون أو الاتجاه المعارض للاتجاه التقليدي الذي ظهر في الثمانينيات مع بداية ظهور الانفراج الدولي والانفتاح في العلاقات الأمريكية السوفيتية وبناء الثقة في النظام الدولي، وهو عبارة عن النظريات ما بعد الوضعية التي انتقدت النظريات الوضعية، من حيث اقتصرها على مركزية دور الدولة، وطالبت بتوسيع الأجندة الأمنية[1]. ومن أهم هذه النظريات:

مدرسة كوبنهاجن: [2]

انطلق بوزان من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها والتز، مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة: الفرد، الدولة والنظام الدولي في إشارة إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الأهم ولكنها ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية، فالدولة تتشكل كما يراها (بوزان) من ثلاث مكونات: فكرة الدولة (الوطنية/ القومية)، القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري)، تبعا لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث .ومن اهم مخرجات هذه المدرسة ما يلي :

الأمن المجتمعي ونظريه الأمننة

فالأمنَنَة كعملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها، تفترض أن الأمن يمكن أن يفهم على أنه نتيجة لأعمال خطاب اعلامي متكرر لإظهار حدث ما على أنه تهديد وجودي، من خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقدم من خلالها هذه القضية على أنها تمس البقاء المادي أو المعنوي، وتتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة، ويرى بوزان أن فواعل الأمننة الأكثر شيوعا قد يكونوا قادة سياسيين، بيروقراطية، حكومات، لوبيات، جماعات ضغط وغيرها.

الأمن المجتمعي

يعتبر الأمن المجتمعي واحد من بين عناصر برنامج البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، إلى اعتباره كيانا قائما وموضوعا متميز للأمن، وفقا لدور كأيم تعرف المجتمعات على أنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد بفضل اعتقاداتها الدينية ومشاعرها الوطنية المشتركة، تحس بوجد ربط بينها على شكل وعي جماعي مستقل ويفوق مجموع وعيها الفردي، تبعا لذلك فقد أكدت مدرسة كوبنهاغن على أن العولمة المعاصرة قد أثرت وبشكل كبير على الهويات المجتمعية التي وجدت نفسها مهددة بطائفة من العوامل كتدفق الهجرات والاستيراد القسري للثقافات الأجنبية المغايرة بالإضافة إلى الاندماج في وحدات أكثر اتساعا .

---

[1]. المرجع السابق، ص18

[2]. https://political-encyclopedia.org/dictionary

القطاعات الأمنية

إن العنصر الأساسي في كتابات بوزان هو إعداده للأجندة الأمنية لتشمل خمس قطاعات هي: القطاع العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والأمن البيئي، حيث تكمن أهمية طرح بوزان في جعل الأفراد كوحدة للتحليل، لكن ليس كوحدة مرجعية أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ذلك أن الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية وهذا لثلاث اعتبارات تتمثل في:

- اعتبار أن الدولة هي القادرة على التخفيف من حدة الأمن في إطار إشكالية الأمن الدولي.
- اعتبار أن الدولة هي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.
- اعتبار أن الدولة هي الفاعل الرئاسي في النظام السياسي الدولي.

حيث تتمثل القطاعات الأساسية للأمن عند بوزان في (القطاع العسكري -القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي- القطاع الاجتماعي والقطاع البيئي)

المحور الرابع الدراسة النظرية

رسم السياسات الأمنية

لبناء سياسة أمنية معينة لابد من أخذ الشروط الأتية في الاعتبار:

1. **التكيف مع البيئة الأمنية الداخلية والخارجية**

لبناء سياسة أمنية لابد وأن تتكيف مع البيئة الأمنية الداخلية مع الخارجية إذ من غير المعقول تبني سياسة الأمنية تودي إلى خلق توتر إقليمي حدودي، وهذا بدوره يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، وكذلك المقصود هنا هو مدى استجابة أي سياسة أمنية للتهديدات والمخاطر الآنية والمستقبلية وبالتالي فهي استراتيجيات تعتمدها الدول، وتتضمن تخطيطا وتنسيقا مكثفا من أجل التصدي للتهديدات والمخاطر التي تفرزها البيئة الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية والتي تمس أمن الأفراد والمجتمعات [1].

2. **الاعتماد على توجهات السكان والأفراد**

فأي سياسة أمنية لابد وأن تراعي توجهات السكان والأشخاص ولا يمكن الحديث عن سياسة أمنية تخدم المصلحة الوطنية ، وربما يعتبر هذا الشرط مهم وأساسي بل وضروري من أجل الكلام عن سياسة أمنية معينة [2] معنى أن الوحدات السياسية من خلال وضع سياسة أمنية معينة بالإضافة إلى ضمان أمن أفرادها تسعى لمواجهة أي تهديد يمس المصلحة الدولية ، فالدول حتى تضمن سياسة أمنية ناجحة على المستوى الداخلي لابد لها من وضع إجراءات وبرامج وقائية من أجل احتواء ردة فعل مواطنيها وذلك عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها والهدف من ذلك هو الكشف عن العوامل الحساسة والتي تشير إلى احتمال اندلاع عنف أو حدوث توتر اجتماعي أو سياسي وهذا ما يجعل الدول تبادر باتخاذ إجراءات على أساس ما سيتوقع حدوثه [3] ومن بين تلك المؤشرات :

- تأمين العمل والدخل:

---

[1]. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه –التحديات –والرهانات. مذكره منشوره لنيل درجه الماجستير العلوم السياسيه، جامعه الحاج لخضر باتنة، العام الجامعي 2011/2010م، ص45.

[2]. عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية، صراع الحضارات، الاردن، دار اسامه للنشر والتوزيع 2004، ص 109.

[3]. عبد الغفار احمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الاول، الجزائر، دار هومه للنشر والتوزيع 2004، ص 326.

وهذا المؤشر يستدل عليه بمعدلات البطالة في المدى الطويل والانخفاض المفاجئ في الدحل القومي الحقيقي كما يستدل عليه معدلات التضخم العالية.

- الأمن الغذائي: توفر الغذاء وتمكن المواطنين من الحصول عليه.
- الاضطرابات العرقية والدينية.
- انتهاكات حقوق الانسان.[1]

مستويات عمل السياسة الأمنية

تعمل الدول على صياغة امنها الوطني مسترشدة بكل المستويات وذلك لان مفهوم الامن أصبح متطورا واصبحت المهددات عابره للحدود ويتضمن ذلك الاتي: -

1. **الامن الدولي (الجماعي): -** وهو يقع على عاتق الامم المتحدة ومجلس الامن اذ ان الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ينظم تحقيق الامن الجماعي بهدف الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ويتمثل ذلك في حماية العالم وتحديد استخدام الأسلحة الفتاكة واقرار البرامج التي تحافظ على سيادة الدول.
2. **الامن الاقليمي:** وذلك وفقا للتحالفات ذات الطابع الجغرافي او التي تحميها اتفاقات مشتركه للتعاون والدفاع المشترك ويمكن الإشارة الى المثالين التاليين: -

أ. على المستوى العربي، فإن السياسات الأمنية قد تم تحديدها، من خلال معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة بين دول جامعة الدول العربية عام 1950 م، ومن خلال مؤسسة مؤتمرات القمة العربية والتي بدأت في يناير عام 1964 م، ومن خلال بعض الترتيبات والتنظيمات الاقليمية، مثل مجلس التعاون لدول الخليج والذي انشئ عام ١٩٨١ م. [2]

ب. مجلس التعاون لدول الخليج- لم يكن مجرد تجمع فرعي، بمعنى انه ضم عددا من دول الجامعة العربية، وانما كان ايضا تجمعا جغرافياً ونوعياً حيث لم يشترط معيار التجاور الجغرافي وانما ايضاً معيار (التجانس السياسي) حيث لم يضم من بلدان الخليج العربية سوى تلك المتشابهة في نظمها السياسية بدليل استبعاد العراق واليمن. وكانت مبررات ذلك مفهومة الي حد كبير كرد فعل لقيام الثورة الإيرانية في ١٩٨٠ / ١٩٧٩ م إضافة للتدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ م بالإضافة الى ما روجته الدوائر الغربية بإصرار عن الخطر السوفيتي على الخليج، وذلك كله في ظل استبعاد مصر من النظام العربي في أعقاب معاهدتها مع إسرائيل في عام ١٩٧٩ م. الأمر الذي كان يعني غياب دورها كعنصر مؤثر في معادلة الأمن في الخليج في ذلك الوقت. [3].

3. **السياسات الأمنية مستوي الامن الوطني**. وتتمثل في الاتي:[4]

- **النظم التسلطية:** السياسة الأمنية في النظام التسلطي كاستراتيجية ثقافية ببرامجها وخططها وقيمها وأجهزتها وآليتها، هي تعبير عن التسلط السياسي والتوجه الإيديولوجي، ومن ثم يغدو التسلط الأمني هو: جوهر السياسة الأمنية، في تنفيذه لسياسة القمع التسلطي وانتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية للمواطنين، مع تقزيم

---

[1]. المرجع نفسه، ص 326.

[2]. توفيق حصو واخرون مرجع سابق ص 368.

[3]. احمد يوسف احمد، حالة الامن القومي العربي في منطقة الخليج، المستقبل العربي، العدد 269 ص 105.

[4]. نبيل عبد الفتاح، السياسة الأمنية بين التسلطية والديموقراطية، جريدة الاهرام اليومي، مصر، العدد220 ،23 اغسطس 2012.

حجم المعارضة السياسية بأشكالها وأطيافها، وخنق العمل النقابي والتضيق على العمل الإعلامي الحر، والأخطر أنها سياسة تختزل النظام وسياساته وأيديولوجيته في ديكتاتورية القمع الأمني. كما أن السياسة الأمنية التسلطية تتمدد وتتغلغل في مختلف القطاعات المجتمعية، وتغزو الحياة العامة والشخصية للمواطنين والأفراد والجماعات، وكذا الأجهزة الإدارية.

- **النظم الديمقراطية:** السياسة الأمنية في النظم الديمقراطية، يتم إعدادها وصياغتها وصناعتها وإقرارها في إطار الشرعية الدستورية والقانونية والممارسة السياسية الفعلية والحقيقية، ومن ثم تخضع لمبدأ سيادة القانون في أبعاده الموضوعية والإجرائية، ولا تستطيع تجاوزه تحت أي شرط لأنها تخضع لرقابة المؤسسات الدستورية والتشريعية والتنفيذية والقضائية والأجهزة السياسية والحزبية، ووسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة، وكذا للمجتمع المدني وللرأي العام. في الأنظمة الديمقراطية دائما، السياسة الأمنية تعمل في إطار من الشفافية والرقابة، ومن ثم لا تعمل فوق القانون أو خارج أطره ونصوصه التشريعية.

مراحل عمل السياسات الأمنية

لعمل سياسة امنيه يجب التأكد من اتباع المراحل الأتية:[1]

- **إدراك مصادر التهديد**

لرسم سياسة أمنية فعالة، يجب أن يكون هناك إجماع وطني وقومي، يحدد ما هو رئيسي من مصادر التهديد المدركة، وما هو ثانوي منها. ذلك لتحقيق رؤيا متكاملة لمصدر التهديد، وكشف أبعاده المختلفة، وحجمه الحقيقي، وهدفه الرئيسي. ويمكّن ذلك من تصنيف التهديد المدرك ووضعه في الأسبقية المناسبة.

عدم مواجهة مصدر التهديد الرئيسي. يؤدي إلى حالة من التفكك الاجتماعي للدولة، (مجموعة الدول)، ويؤدي ذلك إلى استخدام العنف السياسي والأمني داخلياً، باستخدام القوة العسكرية، أو الشرطية.

- **صياغة الالتزامات الأمنية**

. يختص مجلس الأمن الوطني، بصياغة الالتزامات الوطنية، ووضع أولوياتها، وحدودها القصوى للتصعيد، أو الدنيا للتفاوض والتنازلات، وهو ما يسمح بهامش من المرونة، لتطبيق السياسة الأمنية في إطاره. ويضم مجلس الأمن الوطني، كل أجهزة إدراك مصادر التهديد، وأجهزة إعداد وصناعة القرار، والقيادات المسؤولة عن اتخاذ القرار، وبعض المتخصصين والخبراء.

وتكون عملية صياغة الالتزامات الأمنية، أكثر صعوبة وتعقيداً، وأشد حساسية، عندما تخص مجموعة دول (أمن جماعي)، وتضطلع بهذه المهمة غالباً، الدولة المحورية بالمجموعة، التي تتميز بأهمية جيوستراتيجية (أو جيوبوليتيكية) زائدة، ويقع على عاتقها، مسؤوليات إضافية.

- **تعبئه القدرات**

عندما تشعر الدولة (مجموعة الدول) بالتهديد، وعدم الأمن، أو الإحساس بضعف في أبعاد الأمن الوطني، تتدافع الأجهزة المعنية بالأمن الوطني (مجالس الأمن الوطني للدول)، لتعبئة قدراتها بما يمكِّنها من درء التهديد، وإعادة الأمان، وذلك بتعزيز نقاط القوة ومعالجه نقاط الضعف، ويمكن ذلك بالآتي:

---

[1] www.moqatel.com .

أ. القيام بالدخول في اتفاق للتعاون العسكري مع دول اخري.

ب. توقيع مذكرة التفاهم الإستراتيجية.

ج. الانضمام لتكتل إقليمي . دولي (سياسي . اقتصادي . إعلامي . ثقافي . عسكري

د. التنسيق مع تنظيمات إقليمية أو تجمعات سياسية أخرى.

هـ. إنشاء مجالس ولجان تخصصية مشتركة.

و. مؤتمرات القمة الرئاسية والوزارية.

- **السياسة الدفاعية**

نتيجة لترتيبات وسائل تعبئة قدرات أكثر من دولة، ذات الأشكال المختلفة (معاهدات، اتفاقيات، تنسيق، مؤتمرات، لجان ومجالس، تحالفات وتكتلات)، التي تهدف لمواجهة مصادر التهديد لبعد (أو عدة أبعاد) أمنية، تتم عدة إجراءات إنشائية لتكوين الشكل المطلوب لهذا البعد، والذي يبدأ في ممارسة مهامه في الدفاع ضد التهديد المدرك فور إنشائه، وهو ما يسمى، بالسياسات الدفاعية هذه السياسيات، أصبحت تشمل العديد من الجوانب، ولم تعد قاصرة على الجانب العسكري فقط كما كانت سابقاً.

- **الممارسات الأمنية**

لتنفيذ السياسات الأمنية، تتبع الدولة (مجموعة الدول)، عدة طرق، نابعة من الخبرات السابقة، والعلاقات الداخلية، والخارجية كذلك. وتسمى تلك الطرق (الممارسات الأمنية).

أ. الممارسات الأمنية الداخلية.

تهدف إلى تقوية الجبهة الداخلية للمجتمع، وزيادة ترابطه، لذلك فهي تعمل لإزالة التوترات الداخلية، التي تكون في مجملها مطالب لإقامة عدالة اجتماعية، والتمسك بشرعية الحكم، تقليدياً كان أو دستورياً، وإشراك طوائف الشعب المختلفة في السياسة الداخلية للدولة.

ب. الممارسات الأمنية الخارجية

تعتبر السياسة الأمنية نتاج لمتغيرات محليه واقليميه ودوليه، ويتم صياغتها وتطويرها وفقا للمهددات والتحديات والمخاطر التي تؤثر على الامن الوطني، تشترك في رسمها فواعل رسميه وفواعل غير رسميه كما يلي:

1. **الفواعل الرسمية. وتنحصر** في الهيئة التشريعية. الهيئة التنفيذية، الهيئة القضائية.

اولا: الهيئة التشريعية

وهي التي تعبر عن الأراد الشعبية والوطنية. ويتولى المشرعون الاعضاء العاملون في هذه الهيئة، وانطلاقا من الصلاحيات المخولة لهم والمنصوص عليها في الدستور إصدار التشريعات ورسم السياسات العامة، فدور المشرعين في صنع السياسة الامنية مهم وأساسي في الانظمة الديمقراطية على خلاف الانظمة الفردية التسلطية، وقد أكد (جيمس أندرسون) أن دور المشرعين في الانظمة الرئاسية أكبر منه في الانظمة البرلمانية وهذا يعني أن طبيعة وشكل النظام السياسي تؤثر في طبيعة الدور الذي يمارسه المشرعين في مضمون السياسات [1] وامتداداتها.

وتتطلع بالأدوار الأتية:

---

[1]. جيمس آندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999ص 56

- الاختصاص التشريعي. هي الهيئة الوحيدة التي تمتلك حق اصدار التشريعات (سن القوانين والمصادقة عليها او رفضها)
- الاختصاص المالي. (الموافقة على مشاريع الميزانيات).
- الاختصاص الرقابي. (عن طريق اللجان المتخصص والاستجواب).

ثانيا: الهيئة التنفيذية

تعتبر اهم وأبرز فاعل سياسي يساهم في عملية وضع وتنفيذ وتطبيق وتقويم السياسة الامنية

وتقوم بالمهام التالية:

- دور الهيئة التنفيذية في الشؤون الخارجية. حيث ان العلاقات الخارجيه يجب ان تكون متناسقة مع متطلبات الامن الوطني والاستراتيجية الأمنية.
- دور الهيئة التنفيذية في الشؤون العسكرية والامنية. حيث يجب على الهيئة التنفيذية أن تحصل على موافقة الهيئة التشريعية فيما يتعلق بقوة وتنظيم القوات المسلحة ونفقات الدفاع والانفتاح الاستراتيجي خارج القطر.
- مساهمة ودور الهيئة التنفيذية في المجال التشريعي إلى جانب الهيئة التشريعية.

ثالثا: الهيئة القضائية السلطات القضائية هي المسؤولة من الدستور والقوانين التي تحكم عمل الأجهزة الأمنية.

2. **الفواعل غير الرسمية.**

اولا: الاحزاب السياسية:

فمهوم الحزب السياسي مفهوم غامض ومتعدد الجوانب والابعاد. وهناك منظورين الاحزاب *المنظور الليبرالي:

يرى في الحزب السياسي جماعة من الافراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس على المناصب الانتخابية، كون الحزب هو تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ ومواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا المجتمعية

والأيدولوجية.

.المنظور الماركسي:

إن المفهوم الماركسي للحزب يرتبط بالإطار الشامل للإيديولوجية الماركسية فيكفي الحزب باعتباره أحد عناصر البناء العلوي السياسي للمجتمع - بأنه تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية، بعبارة أخرى فإن الحزب هو تعبير عن مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الاصلاح أو الثورة.[1] .

ثانيا: جماعات المصالح

تعد جماعات المصالح من العناصر الهامة التي تتكون منها النظم السياسية المعاصرة، لما لها من دور وتأثير في هذه النظم من خلال الضغط عليها بسوائل معينة لتحقيق مصالحها الخاصة، وتشمل جماعات المصالح (النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات المالية والاقتصادية والعالمية والدينية والشركات)

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures.

[1]. اسامة غزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسله عالم المعارف ،1987، ص 18.

تهدف إلى وقاية، وحماية كيان الدولة، والحفاظ على مصالحها الحيوية الخارجية. وهي تختلف عن الممارسات الأمنية الداخلية، بتنوع أدواتها مع تشابه في أشكالها.

المحور الخامس: - دراسه الحالة

انطلقت سلسلة من الاحتجاجات يوم 19 ديسمبر من عام 2018 في معظم المدن السودانيّة بسببِ ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وتفشي الفساد الحكومي وذادت حدتها حتى أعلن الجيش في 11 أبريل 2019خلع الرئيس عمر البشير عن السلطة وبدء مرحلة انتقالية لمدة عامين تنتهي بإقامة انتخابات لنقل السلطة .

اسباب عدم الاتفاق على عقيده امنيه موحده

من مرتكزات صياغة العقيدة الأمنية الارث التاريخي والتوجه الأيديولوجي وتاثيرالموقع الجيوبلتيكي،[1]

. بعد الثورات الشعبية تتغير النخب الحاكمة بالأخرى التي كانت في المعارضة، مما يحتم عليها صياغة عقيده امنيه جديده واسباب عدم الاتفاق على عقيده امنيه موحده يتمثل في الاتي:

1. عدم اتفاق النخب السياسية على برنامج وطني موحد.
2. التشكيك في كفائه وولاء الأجهزة الأمنية وعدم الوصول الي صيغه مناسبه لإصلاحها، اذ ان الاصلاح ضرورة ملحه، ولكن من المفترض ان تبدأ اولا بالتوافق على مهددات الامن الوطني ومن ثم وضع العقيدة الأمنية.

وهناك تأكيد على قاعدتين اساسيتين في مجال الدراسات الأمنية والدفاعية المعاصرة هما:[2]

القاعدة الاولي

أن أية سياسة أمنية ترتبط أساسا بنوعية التهديد الذي يمكن أن يعصف بسيادة الدولة ووحدتها الترابية وأمن سكانها وعليه، فإن أمن الدول يواجه تهديدات عسكرية وأخرى غير عسكرية تأتي من زوايا متعددة يصعب أحيانا إدراكها.

القاعدة الثانية

وهي أن أية سياسة دفاعية تعكس بالضرورة طبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين. فإذا كان النظام ديمقراطيا، فإن مؤسسة الجيش تكون خاضعة للسلطة المدنية، ويكون عملها كذلك خاضعا لقنوات المراقبة الديمقراطية. أما إذا كان النظام غير ديمقراطي، فإن سياسة الدفاع تعكس في هذه الحالة بالتأكيد توجهات النخب المحتكرة للقرار السياسي، وتكون الحياة السياسية عرضة للتدخلات المؤسسة العسكرية بشكل دائم. هذه القاعدة تجد مدلولاتها من خلال بروز الحاجة في الدول العربية إلى ما يمكن أن نسميه بالإصلاح العسكري ودمقرطة قطاع الدفاع.

3. **الاختلافات الفكرية والأيدولوجية بين النخب السياسية**

ينطبق ذلك تماما على الواقع في السودان بعد ثوره ديسمبر وذلك لرغبه القوي السياسية لإضعاف الأجهزة المسؤولة عن الامن وجعلها خارج دائرة صنع القرار.

---

[1]. سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية واشكاليه التكيف مع المهددات الجديدة، المجلد 10 العدد02 الجزائر 2019، ص1335-1336.

[2] . ابراهيم اسعيدي واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربيhttps://studies.aljazeera.ne .

تطورات القطاع الامني في السودان بعد ثورة ديسمبر

طالبت النخب السياسية بأن يتم اصلاح المنظومة الامنية وذلك بتحديد صلاحياتها وتصفية اثار التمكين التي لازمت الحكومة السابقة وذلك بحجة ان حكومة الانقاذ قامت بادلجه القوات النظامية وان هذه القوات أصبح ولاؤها للحكومة كما ان هنالك دعاوى بان هذه الاجهزة لا تمثل كل القطر ولا تعكس التنوع الاثني وقد تعثرت هذه الدعاوى للأسباب الاتية:

1. غياب الاستقرار السياسي والامني اذ يواجه قطاع الامن بعد الثورة الكثير من التحديات تتداخل اسبابها وتتمثل في الاتي: -

أ. اهتزاز شرعية المؤسسات الامنية والمدنية في الدولة بين مختلف الاطراف والمؤسسات الرئيسة في الدولة اذ ان الحراك السياسي الذي قام بتغيير النظام قد انتقص كثيرا من دور الشرطة بأقسامها المختلفة وذلك باتهامها بانها قمعت المتظاهرين حماية للنظام السابق واتهامها لجهاز الامن بولائه للنظام وانتهاكه لحقوق الانسان في ممارسته الامنية واتهامه لجميع الاجهزة الامنية باستخدام القوة المفرطة في فض اعتصام القيادة العامة مما ادى الى ازهاق الكثير من الارواح.

2. محدودية قدرة الدولة على معالجة الملف الامني بجميع مكوناته: -

أ. بالرغم من ان الحكومة وقعت اتفاقا مع معظم الحركات المسلحة (تبقى الحركة الشعبية قطاع الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو، بعض مكونات الحركة الشعبية قطاع الشمال بالنيل الازرق، حركة التحرير والعدالة بقيادة عبد الواحد محمد نور) الا انها تعثرت كثيرا في تنفيذ الترتيبات الامنية ولم تتمكن من التعامل العسكري مع العناصر التي ما زالت تحمل السلاح وتقتطع مساحات من الارض تسميها المناطق المحررة

ب. حالة الانفلات الامني الداخلي.

ج. حالات الاحتجاج من بعض الولايات التي رات ان اتفاق جوبا قد تجاوزها.

د. تنامي الصراع القبلي في دارفور بأسبابه التقليدية، ولكن بعتاد حديث مما جعل الخسائر تتفاقم.

3. اهتزاز ثقة قطاع كبير من المواطنين في الأجهزة الأمنية وذلك بدعاوي الدولة مدنيه.

4. مقاومة الاصلاح من جانب المؤسسة العسكرية او الاطراف الاخرى.

5. غياب الاستراتيجية وعدم وضوح الرؤيا.

الاستنتاجات

1. عدم اتفاق النخب السياسية على برنامج وطني موحد يكون سببا في فشلها لصياغة سياسات امنية موحدة.
2. حالة الارباك التي تلازم الثورات وسيطرة من كانوا في المعارضة على مقاليد الحكم تتطلب اصلاحات في الاجهزة الامنية مع مراعاة اولويات الامن الوطني.
3. اغفال دور الأجهزة الأمنية في التغيير يكون سببا في حدوث الانفلاتان الأمنية.
4. للنخب السياسية دور مهم في صياغة السياسة الأمنية، من المفترض ان تضعه ضمن اسبقياتها.
5. قد يكون من الضرورة تغير العقيدة الأمنية للدولة وفقا للمتغيرات في المهددات وفي هذه الحالة يتطلب من الأجهزة الأمنية ان تواكب هذه المتغيرات وترجمتها الي برامج عمل.
6. عند وضع السياسات الأمنية يجب ان يوضع في الاعتبار متغيرات البيئة الاستراتيجية.

7. ثقة المواطنين في الأجهزة الأمنية يكون سببا في نجاحها.
8. ضرورة وضع برنامج زمني ممنهج لإصلاح الأجهزة الأمنية دون ان يؤثر ذلك في واجباتها الأساسية.
9. تفعيل دور مجالس الامن الوطنية لتقوم بواجباتها ووضع استراتيجية امنيه تكون دليلا للسياسة الأمنية.

المراجع

1. احسان الحافظي، السياسات الامنية في المغرب في السلطة وادوار النخب السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2020
2. احمد مصطفى الحسين، تحليل السياسيات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية دبي، مطابع البيان التجارية 1994
3. احمد يوسف احمد، حالة الامن القومي العربي في منطقة الخليج، المستقبل العربي، العدد 269
4. اسامة غزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسله عالم المعارف ،1987،
5. امينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي"، (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)
6. جيمس آندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999
7. حسام حمزة. الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011،)
8. سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية واشكاليه التكيف مع المهددات الجديدة، المجلد 10 العدد02 الجزائر 2019،
9. السيد عليوة وعبد الكريم درويش، دراسات في السياسة العامة وصنع القرار، القاهرة، مركز القرار للاستشارة عام 2000
10. شتحاته النزير وبوزر فوطه السعيد، محددات السياسية الامنية في الجزائر 1990-2019 متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العام الجامعي 2019-2020 جامعة زيان عاشور الجلفة 2019-2020
11. شوقي ناجي جواد، المرجع المتكامل في الإدارة الاستراتيجية، ط2 عمان الاردن، 2011م
12. عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية، صراع الحضارات، الاردن، دار اسامه للنشر والتوزيع 2004،
13. عبد الغفار احمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الاول، الجزائر، دار هومه للنشر والتوزيع 2004،
14. عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الاطلسي. (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005،)
15. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه –التحديات –والرهانات. مذكره منشوره لنيل درجه الماجستير العلوم السياسيه، جامعه الحاج لخضر باتنة، العام الجامعي 2011/2010م.
16. محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظريه منشورات جامعة قاريونس طبعه 2، 1998،

17. منصور لخضاري، السياسة الامنية الجزائرية (المحددات الميادين التحديات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.

18. منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادين- التحديات، المركز العربي للأبحاث والسياسات، لبنان، ط 1، 2015

19. نبيل عبد الفتاح، السياسة الأمنية بين التسلطية والديموقراطية، جريدة الاهرام اليومي، مصر، العدد220 ،23 اغسطس 2012.

الأمن الانساني ومستويات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية: دراسة في المفاهيم والتمفصلات

الدكتور عبد العالي حور، أستاذ مؤهل في القانون العام، مركز التوجيه و التخطيط التربوي- الرباط، المغرب

abdelaalihour@gmail.com

الملخص:

يعتبر المجال الامني من بين المجالات التي تتعدد الدراسات في شأنها وتختلف المدارس في تناولها فالأمن بالمفهوم المعاصر يختلف عن المفهوم الذي ظل سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي ظل يعتمد على الأمن الأحادي الإتجاه، حيث كان التركيز منصبا على الأمن العسكري بإعتبار أن القوة المسلحة هي القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقيق الإستقرار الداخلي وتحقيق النصر الكامل على الاعداء، والذي لم يعد متاحا في الظروف المعاصرة. فامن الانسان اليوم بكل ابعاده و تجلياته اصبح هدفا وركيزة اساسية للمستويات الاخرى للامن الوطنية والاقليمية والدولية، والتي بدون تحقيقها وضمانها يتعذر ضمان المستويات الاخرى او انها تصير ضعيفة وهشة أمام التهديدات و المخاطر المتعددة التي اصبحت تسم عالم اليوم.

كلمات مفتاحية: الامن، الانسان، مستويات الامن، التهديات.

Human security and national, regional and international levels of security:A study of concepts and intersections

Abstract

The security field is one of the fields in which there are many studies and schools differ in its handling. Security in the contemporary concept differs from the concept that has prevailed since the end of World War II, and which has been dependent on unidirectional security, Where the focus was on military security, considering that the armed force is able to secure the borders of the State, preserve the integrity of its lands, achieve internal stability and achieve complete victory over the enemies, which is no longer available in contemporary conditions. Human security today, in all its dimensions and manifestations, has become a goal and a basic pillar for other levels of national, regional and international security, without achieving and guaranteeing them, other levels cannot be guaranteed, or they will become weak and fragile in the face of the multiple threats and dangers that have become characteristic of the world today.

Keyword: Security, human, levels of security, threats.

ينظر اليوم للامن من مفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والإتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل إنه الإستقرار بأوسع معانيه والأمان بكل ما تحمله الكلمة من أبعاد. فإنعدام الإستقرار تمتد أسبابه من الفقر والتباين الإقتصادي داخل المجتمع الواحد أو بين مجتمعات مختلفة، إلى أعمال القمع والتضييق على الحريات الأساسية[1]. مثل هذه الظواهر تمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي للدولة أو لمجموعة الدول، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، بحيث يمكن تحقيق الأمن المشترك وبالتالي توفير المناخ الملائم لإنطلاق التنمية المشتركة وضمان كرامة الانسان وحقوقه وحرياته.

موضوع الدراسة : أوضحت نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي، أن الأمن الذي كان يتمنى تحقيقه فتح الباب لإدراك مخاطر جديدة عبر وطنية، وانتشارا للنزاعات والحروب الأهلية، وبروز فاعلين مسلحين جدد (مليشيات ومرتزقة وجماعات ارهابية...)، كما عرف دور الدولة تغيرات هامة، وتغير كذلك مفهوم القوة والعنف والحرب (خوصصة العنف باللجوء الى شركات أمنية خاصة)، فضلا عن ذلك شهدت العقود الأخيرة تزايد عدد الدول التي لا تقوم بواجبها(أو ما يصطلح عليها بالدول الفاشلة) كضامنة لأمن مواطنيها، بل أصبحت هي مصدر عدم أمنهم.

في هذا السياق توسع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية. فبيئة ما بعد الحرب الباردة ومجئ عصر العولمة أنتجت تهديدات جديدة غير واضحة ويصعب توقعها.

في هذا الإطار يندرج مفهوم الأمن الإنساني، والذي إن كان كفكرة يعود إلى عقود، إلا أنه كمفهوم برز في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي كنتيجة لجملة من التحولات العالمية لاسيما بسبب إنتشار الصراعات الداخلية وما نتج عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، ولعولمة بعض المشاكل (البيئة، الفقر ،الأوبئة، الارهاب، الجريمة المنظمة) فالعالم يواجه أنواعا جديدة من التهديدات (بعضها ليس بالجديد لكن حدته تفاقمت). والتحديات صارت تتجاوز إطار الدولة وهي غير عسكرية في أغلبها – وحتى إن مست الجانب العسكري فإنه يتعذر معالجتها بالأدوات العسكرية – ومنها إنتشار الفقر والأمراض والأوبئة والجريمة المنظمة والإرهاب وتهريب المخدرات والتلوث البيئي. وهذا ما طرحته أدبيات الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الذي يعالج قضايا جوهرية في التنمية الإجتماعية ويعنى بسلامة الناس من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والإضطهاد والحماية من الإختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في البيوت أو في الأعمال أو في المجتمعات المحلية، وهذه التهديدات يمكن أن تؤثر على جميع مستويات الدخل والتنمية في أي بلد وتهدد استقراره.

وتنطلق بلورة فكرة مفهوم الأمن الإنساني، من أن أمن البشرية، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنسية أو الوضع السياسي، هو حالة مترابطة وشديدة التشابك. وأن تحقيق هذا الأمن لا سيما في مواجهة قوى الطبيعة الجبارة، كالزلازل والبراكين والتغييرات المناخية العاتية وغيرها، يجب أن ينطلق وفق عمل جماعي عالمي تشارك فيه

[1]- خصص برنامج الامم المتحدة الانمائي تقريره عن سنة 2019 لموضوع عدم المساواة في القرن الواحد والعشرين، انطلاقا من التظاهرات التي تجتاح بلدانا عديدة والتي تشير الى استمرار الخلل في المجتمع المعولم المعاصر، وازدياد الشعور العميق بالاحباط ازاء عدم المساواة و ما قد ينتج عنه من عدم استقرار.

الدول والمنظمات الدولية الرسمية والمدنية، وأن يقوم على رؤية بعيدة المدى، ومؤسسات دائمة ذات إمكانات مادية وبشرية ولوجستية، ومؤهلة للتحرك في أي اتجاه أو موقع من العالم.

ويحدث مفهوم الأمن الإنساني تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول _بأهميته _ لا يحقق الثاني، بيد أن هذا لا يعني طلاقا بائنا بين الطرفين، ذلك أن الدولة تبقى المسؤولة عن أمن مواطنيها. إن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن القومي للدولة، وإنما يعتبر أن أمن هذه الأخيرة ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لضمان أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يتميز بشموليته لتضمنه عدة أبعاد ويغطي قطاعات متنوعة.و يعتبر اساسا لتحقيق الامن القومي و الاقليمي والدولي .

إشكالية الدراسة و فرضياتها:

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن السؤال المركزي التالي: **الى اي حد يمكن لمقاربة الأمن الإنساني أن تستوعب مختلف مستويات الأمن القومي والإقليمي والعالمي وبالتالي تشكل الأساس الذي تنبني عليه هذه المستويات وضمانة لتحقيقها** ؟ و تنطلق من فرضية مركزية قوامها أنه لا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها الوطني ولا لأي مجموعة أن تحقق أمنها "القومي" والإقليمي ما لم يكن ذلك مؤسسا على أمن الإنسان، بإعتبار أن الفرد هو الوحدة الرئيسية لوجود الدولة واستمرارها وأن الدولة في الأخير وجدت لضمان أمن الفرد والجماعة في مواجهة كل التهديدات الداخلية والخارجية.

كما تنطلق من فروض فرعية من قبيل:

- مقاربة الأمن الإنساني تتضمن وتحوي أهم المقاربات الأمنية؛

- تغير طبيعة التهديدات في ظل العولمة والانفتاح يجعل التركيز على أمن الأفراد المدخل الرئيسي لتحقيق أمن الوطن؛ والأمن الاقليمي والدولي.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتحقق من الفرضيات، ستعتمد هذه الورقة على الدراسات الأمنية النظرية التي تناولت مختلف الإشكالات الأمنية المعاصرة والتقارير الدولية والإقليمية التي ركزت على المخاطر والتهديدات الأمنية، وذلك من خلال ثلاث محاور؛ سيخصص أولها لتحديد مفهوم الأمن والثاني يتناول مستوياته وتمفصلاته، أما المحور الثاالث فسيتطرق لمفهوم الأمن الإنساني كمقاربة لادراك التهديدات والاستجابة لها.

أولا: الطابع المتغير للأمن

إرتبطت هيمنة الدولة وإحتكارها للوظيفة الأمنية مع ظهور نظرية العقد الاجتماعي، وخاصة مع توماس هوبز T.Hobbes وفلسفته الإجتماعية التي ترتكز على الإنتقال من حالة الطبيعة التي كان فيها الفرد سيد نفسه يمتلك حقوقه السياسية وحريته ويعتبر هو نفسه الضامن لها والمدافع عنها، مما جعله في صراع دائم مع الأخر أو كما عبر عنه هوبز ب" الإنسان ذئب لأخيه الإنسان" أو" صراع الجميع ضد الجميع"، إلى حالة أكثر تنظيما تم التخلي فيها عن

تلك الحقوق والإمتيازات ووضعها بيد سيد (أطلق عليه هوبز اللوفيثان) أو الدولة مقابل ضمان هذه الأخيرة لأمن الأفراد .

ومنذ ذلك الوقت والبحث عن الأمن يشكل المطلب الأساسي للدولة التي سارعت إلى تكريس جهودها من أجل زيادة أمنها سواء من خلال تطوير قواتها الذاتية أو من خلال الدخول في تحالفات عسكرية مع الدول الأخرى(فقرة اولى) نتج عنه تعدد مستويات الأمن (فقرة ثانية). وأمام تغير وتعدد مصادر التهديد صار من المحتم توسيع معنى الأمن(فقرة ثالثة).

الفقرة الاولى : المعنى التقليدي للأمن

يجب في البداية الانطلاق من مسلمة مفادها أن محاولة تعريف مجال الأمن بشكل دقيق هو من الصعوبة بمكان. ذلك أن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم السهلة التعريف، وليس موضوع إجماع حوله، ويفسر ذلك بكون أن من مميزات التعريف أنه جامع مانع، في حين أن الأمن كظاهرة إجتماعية متغير ومتطور، وبالتالي فإن أية محاولة لتعريفه ستكون في الغالب قاصرة أو منقوصة أو جزئية[1]، تبعا لإختلاف وتنوع نظريات العلاقات الدولية والتصورات التي أعطيت لهذا المفهوم وتحديد مكوناته.

فقد ارتبط مفهوم الأمن تقليديا بالحماية من التهديدات ذات الطابع العسكري، حيث جرى تعريفه من منظار البقاء والإستمرارية. وهو التعريف الذي تبنته دائرة معارف العلوم الإجتماعية؛ فالأمن يعني " قدرة الدولة على حماية شعبها ومؤسساتها وقيمها من التهديدات الخارجية"[2]، هذا المفهوم ظل راسخا في التقاليد الدولية إذ اعتبر كينيث والتز Kenneth WALTZ "أن القضية الأساسية والمحورية في العلاقات الدولية هي البحث عن الأمن" [3]، وسعت هيئة الأمم المتحدة إلى تكريس هذا المعنى من خلال الإرتقاء بتحقيق الأمن إلى أحد الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها، من خلال تحريم اللجوء إلى القوة، وتنصيصها على قدسية الحدود الإقليمية للدولة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبالتالي فإن لكل دولة الحق في الوجود والبقاء، وهذا الحق يعد الأساس الذي تقوم عليه الحقوق الأخرى، كالحق في السيادة والإستقلالية والمساواة وغيرها من الحقوق التي يستدل بوجودها أو غيابها على وجود أو غياب حالة الأمن لهذه الدولة أو تلك[4] . فالأمن يعد الوظيفة الأولى للدولة، وأي إخلال بهذا الأمن سواء من الداخل أو من الخارج يفضي إلى عجز الدولة عن أداء وظائفها الأخرى بل يؤدي غياب الأمن- أي عدم قدرة الدولة على تحقيقه – إلى تغيير النظام السائد كما هو الحال عند قيام إنقلاب عسكري، بل يتجاوز إنعدام الأمن إلى إلغاء الدولة من الساحة الدولية. ومن ثمة فإن الوعي بأهمية الأمن يدفع الدولة إلى تكريس كل جهودها من أجل الحفاظ على بقائها ووجودها عبر رصد مبالغ

---

[1]- عمر عبد الله كامل " الأمن العربي من منظور اقتصادي أعمال ندوة الأمن العربي : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية "الدار البيضاء، منشورات دراسة المركز العربي الأوربي . باريس 1996.

[2]-Thierry de montbrial « réflexion sur la théorie des relations Internationales » revue politique étrangère n° 3 automne 1999 p471.

[3]- هيثم الكيلاني"مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري" أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية الدار البيضاء، منشورات دراسة المركز العربي الأوربي، باريس 1996 ص 45

[4]- ياسين الشباني" الأمن القومي العربي ومشروعات الأمن الإقليمية الجديدة في المنطقة العربية"، مجلة الثوابت العدد 12 يونيو 1998 صنعاء ص: 27

مالية كبيرة لتطوير قدراتها العسكرية للتصدي لكل تهديد خارجي، وتعزيز وسائل المراقبة والضبط على المستوى الداخلي لتحقيق الاستقرار .

إلا أن هذه النظرة إلى الأمن من زاوية النشاط العسكري وتراكم السلاح قد تؤدي إلى بروز ما يعرف بالدولة البوليسية أو دولة الأمن، حيث يسيطر مفهوم الأمن العسكري الذي تغيب فيه المؤسسات الدستورية وفعاليات المجتمع المدني التي قد ينظر إليها على أنها عنصر تهديد للأمن [1].

وقد لاقت هذه النظرة الضيقة للأمن وحصر مفهومه في البعد العسكري المحض عدة انتقادات، لأنها تؤدي إلى غلبة القطاع العسكري على باقي القطاعات الأخرى التي تعد أساس التنمية خصوصا في الدول النامية، حيث يصبح التهديد المحدد الرئيسي لرسم السياسة العامة للدولة والتي تكون في أساسها سياسة أمنية. لذلك بدأت تظهر مجموعة من النظريات التي أخذت تعمل على توسيع مفهوم الأمن من خلال ربطه بالتنمية. ويعد **روبرت ماكنمار R. Macnamard** وزير الدفاع الأمريكي السابق من الأوائل الذين فطنوا إلى علاقة الأمن بالرفاهية الإقتصادية، حيث رأى في كتابه "جوهر الأمن" 'أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية بالرغم من أنه يشملها، أو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يشمله؛ فالأمن هو التنمية وبغير التنمية لايمكن أن يقوم الأمن. وإذا كان الأمن يعني شيئا، فهو إنما يتضمن الحد الأدنى من إجراءات النظام والإستقرار وبغير التنمية الداخلية التي تصل إلى الحد الأدنى على الأقل، يستحيل إقرار وبسط الإستقرار"[2].

وقد أدى هذا الإتجاه الذي بدأه **روبرت ماكنمارا** في الستينات من القرن العشرين إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل ليس فقط الإقتصاد بل تجاوزه إلى ميادين الثقافة والبيئة . وأصبح بذلك الأمن أمنا شاملا متعدد الابعاد.

وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيم "الأمن" قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول، فقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و"الأمن الأوروبي" و"الأمن الإسرائيلي" و"الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه.

وفي محاولة التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن"، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار أهم التوجهات الفكرية المعاصرة. "فالأمن" من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[3]. ومن وجهة نظر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".

---

[1]- عبد المنعم المشاط وآخرون " الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته"، معهد البحوث و الدراسات العربية القاهرة 1993 ص 16

[2]- نقلا عن هيثم الكيلاني "مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي و العسكري" مرجع سابق ص 73.

[3]- http://www.britannica.com/bps/search?query=concept+of+securityhttp://www.britannica.com/

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى : "فليعبدوا رب هذا البيت * الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف".[1] ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

وفي إطار هذه الحقيقة يمكن إيراد التعريف التالي للأمن؛ حيث عرفه الدكتور زكرياء حسين بأنه: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الإقتصادية والعسكرية، في شتي المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، وفي السلم وفي الحرب، مع استمرار الإنطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة".[2]

أما علماء السياسة فقد عرفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح وهي ثلاث : النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية الثورية. وبحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيس، وهى تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها مما يقتضي الإستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الإجتماعي والإستقرار السياسي للدولة. أما النظرية الليبرالية فهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد إقتصادية وإجتماعية وثقافية. أما النظرية الثورية فتسعى إلى تغيير النظام وليس مجرد إصلاحه باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للقضاء على الظلم[3].

الفقرة الثانية: التصور النقدي للأمن

إحتدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن، وأثارت التحولات الحديثة الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار "الأمن النقدي" كمقاربة يمكنها التعامل مع أي تهديد في العلاقات الدولية. ويجد التصور النقدي للأمن جذوره في النظرية النقدية[4] التي وضع أسسها منظرو مدرسة فرانكفورت من أمثال "**ماكس هوركهايمر Max Horkheimer** " و"**تيودور أدورنو Theodor Adorno** " و"**يورقن هابرماس*Haberma* Jurgen** ". وتقدم المقاربات النقدية نفسها على انها تمتلك الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي. ويرفض أنصار هذا الإقتراب الإفتراض القائم على أن تحقيق الأمن يتم من خلال تراكم القوة، وبدلا من ذلك فهم يرون أن الأمن يتحقق من خلال تحرر الأفراد من القيود، وهذه القيود قد تكون قيودا هيكلية أي نابعة من طبيعة وهيكل النظام السياسى، أو قيودا نابعة من النخبة السياسية.[5]

---

[1]- سورة قريش الآيتين 3 و 4

[2]- زكريا حسين-أستاذ الدراسات الإستراتيجية المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية -مصر " الأمن القومي" على الرابط : http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

[3] - انظر: مصطفى علوي " ملاحظات حول مفهوم الأمن " مجلة النهضة ، دورية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ القاهرة ؛ 2000عدد 5 ص 123-126 .

[4]- انظر: إبراهيم الحيدري "مدرسة فرانكفورت.. تأسيس نظرية نقدية للمجتمع" على الموقع: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_27.html

Stephen WALT, « The Renaissance of Security Studies", *International StudiesQuarterly*, vol. 35, n°2, June 1991, pp. 211-239-

[5]- Alan Collins, "Security and Southeast Asia: Domestic, Regional and Global Issues", (London: Lynne Rienner Publishers, 2003) P. 3.

وفي هذا الصدد يقول "**كين بوث Kane both** " إن: "طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بالإنعتاق". وفي هذا الاتجاه، فإن **بوث** يرى أن الأمن يعني "الانعتاق". وهكذا فإن التصور المحوري حول أمن العهد الجديد مرادف للانعتاق، والذي يعني، حسب كين بوث، "تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، والفقر، والاضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير".[1] وبالنتيجة فإن الأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الكوارث الطبيعية والفقر، وذلك لأن النقاش الأمني القائم، وبالأخص الواقعية وفكرها الدولاتي–التمركز، لا يمكنها من التعامل مع أي تهديد أخر عدا النزاع بين الدول.[2]

إذن، وبناء على ما سبق، فإن تصور الأمن وإن ارتبط بالواقعية، والذي يقوم على افتراض أن الأمن يتحقق بواسطة الدولة–الأمة، وبأن ذلك يحول دون نشوب النزاعات بين الدول. فإنه بعد الحرب الباردة، أثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الأمن كالكوارث الطبيعية والفقر، ونحن الأن بحاجة إلى تصور الأمن النقدي لإقرار مصادر مشكلاتنا، ولتحديد حلول لها، ثم حلها بهدف تعزيز رفاهيتنا.

ثانيا: مستويات الأمن وتمفصلاتها

حاول البعض أن يتجاوز المأزق الذي يثيره البحث عن تعريف دقيق للأمن بالاكتفاء بتقديم نماذج لهذا الأمن والتي سماها أخرون بالمستويات، وتبدأ من أمن الفرد ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته و جماعته، وصولا الى أمن الكوكب من التهديدات الشمولية، وسنتقصر هنا على ثلاث مستويات وهي أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية (الفقرة الاولى) ، والأمن الإقليمي (الفقرة الثانية) والأمن الدولي لدول تتشارك المصالح وتعمل على التكتل لحماية كيانها، كالأمن الدولي الذي تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة(الفقرة الثالثة).

الفقرة الاولى: الأمن الوطني(القومي)

إن الأمن الوطني هو قدرة الدولة على حماية قيمها والدفاع عن ترابها الوطني واستقلالها واستقرارها الداخلي وصد التهديدات الخارجية التي تستهدف مصالحها. ويدخل ضمن إختصاصات أمن الدولة كذلك العمل على ضمان كرامة مواطنيها واحترام حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والحرص على سلامتهم الشخصية. ويطغى في الخطاب السياسي والإعلامي والعسكري المتداول استخدام عبارة"الأمن القومي" بمبرر أو بدونه ما يجعلها عرضة لسوء الفهم والاستخدام.[3]

---

[1]-Ayse CEYHAN, « Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres », *Cultures et Conflits*, n°31-32 Sécurité et immigration, http://www.conflits.org/article.php3 ?id-_article=328

[2] -Keith KRAUSE et Michael WILLIAMS, « Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods" , Mershon International Studies Review, vol. 40, 1996, pp. 229-254

[3]- مصطفى علوي " الأمن الإقليمي: بين الأمن الوطني و الأمن العالمي" سلسلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتجية العدد الرابع ابريل 2005 .

لقد شاع استخدام مصطلح "الأمن القومي" بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر وخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة- الأمة (Nation- State). وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار والمناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي" منذ تسعينيات القرن المنصرم وبدمغة أميركية خالصة تم استنساخها عالميا، وسادت مصطلحات حقبة الحرب الباردة مثل الاحتواء، الردع، التوازن، التعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم، وتجنب الحروب المدمرة التي اصطبغ بها النصف الأول من القرن العشرين.

وإذا كان عام 1947 تحديدا محطة إنطلاق مصطلح الأمن القومي بالدمغة الأمريكية وبداية التشكيل التنظيمي المؤسساتي له بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونغرس الأميركي، فإن بقية العالم باشر بوضع لافتة أخرى أو عنوان "الدراسات الإستراتيجية" على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل بدلا من اجتهادات تعني ضمنيا محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك في مداره، متنبهين لخضوعه الدائم للتعديل والتطوير انسجاما مع المتغيرات والعوامل التي أثرت وتؤثر في بروزه على مسرح التداول.

ذكر باري بوزان (Barry Buzan) أنه"يبقى هذا المفهوم عصيا على الصياغة الدقيقة، غامض التعريف، ولكنه يبقى مفهوما بالغ الدلالة، لأن غياب التحديد الدقيق يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير الإستراتيجي واستخدام القوة"[1]. بينما يجد كولدزيدج (Edward A. **Kolodziej**) أنه يجب توسيع مفهوم الأمن القومي للتعامل مع التحديات المتنوعة للعالم اليوم، فمؤيدو هذا الموقف، إما يدخلونه في حقل دراسات العلوم الاجتماعية في ميدان الأمن القومي لتشمل الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع والانثروبولوجيا «علم دراسة أصول الإنسان» أو يدخلونه مع رزمة واسعة من المشكلات عالمية الطابع تحت عنوان الدراسات الأمنية بما فيها العنف الداخلي- المحلي، المخاطر، والصراعات الداخلية، والعابرة للدول، مرض نقص المناعة، تهريب المخدرات، الديون العالمية، الكساد الإقتصادي، الإنفجار السكاني، التلوث البيئي واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء"[2].

وبينما يعتقد تراجر (Frank N. **Trager**) أن "أهداف الأمن القومي ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية المحلية والدولية الملائمة لحماية وتوسيع القيم الحيوية الوطنية" [3]، فإن وولفرز (A. **Wolfers**) يرى أن "الأمن القومي من ناحية موضوعية هو انعدام التهديد ضد القيم المكتسبة، ومن ناحية ذاتية هو انعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديـد أو الخـــطـر"[4].

---

[1]-Barry Buzan, "People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War Era"2 ,nd ed. (Boulder, CO: L. Rienner; New York: Harvester Wheat sheaf, 1991), pp. 4 10 ,and 213

[2]-Edward A. Kolodzie «Renaissance in Security Studies? Caveat Lector!,» International Studies Quarterly, vol. 36, no. 4 (December 1992), pp-421 . .438

[3] -Frank N. Trager and Philip S. Kronenberg, eds., National Security and American Society; "Theory, Process, and Policy," National Security Studies Series (Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, [1973]), pp. 35-36.

[4]- Arnold Wolfers, "Discord and Collaboration; Essays on International Politics " Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, 1962), p. xiv.

ويعتمد كل من بيترسون (Peterson) **وسيبينيوس** (Sipinyous)على التعريف المعتمد من قبل مجلس الأمن القومي الأميركي وهو "الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع"، مؤدى ذلك أن الأمن القومي مفهوم متكامل ولكنه واضح ويتشكل من أبعاد ثلاثة[1] :

- **البعد الأول** : مفهوم التوازن وهو مسألة داخلية تتعلق بالتوافق القوميconsensus أي قيام النظام السياسي للدولة على فكرة الدمج والاحتواء Inclusion والتعاون الإقليمي وليس الإستبعاد أو الإقصاء Exclusion .

- **البعد الثاني:** الرفاهية ويعني قدرة الدولة ليس فقط على رفع مستوى المعيشة وزيادة جودة الحياة والحفاظ عليها وإنما أيضا القدرة التوزيعية للدولة بما يحد من الحرمان الاقتصادي الذي يدفع إلى عدم الرضا والإحباط ومن ثم اللجوء إلى العنف .

- **البعد الثالث**: القدرات العسكرية للدولة والتي تنفذ السياسات الدفاعية.

وفي السياق العربي يتم استعمال مصطلح الأمن القومي العربي[2] للدلالة على أمن الدول العربية كمجموعة، رغم أن مفهوم الأمن القومي يفترض وجود سلطة عليا بإمكانها ممارسة الضبط السياسي على مختلف أعضاء المجموعة كما هو الحال في بعض الدول الكنونفدرالية، إلا أن الحالة العربية لا تتوفر فيها هذه المقومات، فميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي لم يستعملا هذا المصطلح،بالرغم من وروده في النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية الذي يستعمله في المادة الثالثة عندما نص على أن "المجلس يقوم على مستوى القمة بالنظر في القضايا المتعلقة باستراتجية الأمن القومي العربي بكل جوانبه.." رغم أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي انبنت على ما يفيد الدلالة على هذا المفهوم[3]، الا أنه وفي ظل الواقع العربي المتسم بالتشتت والإختلافات والخلافات بين دوله، يمكن إعتبار أن الأمن القومي العربي هو حالة منشودة تقتضي توحيد الرؤية العربية للقضايا الداخلية والخارجية، ومسارا طويل من الدمقرطة والتنمية تستجيب لتطلعات الشعوب العربية نحو التكامل و الاندماج و التعاون.

وعموما فإن الأمن الوطني هو انعكاس لأمن حدود الدولة، التي كانت تشكل في السابق سورا في مواجهة جيش العدو، وفي مقابل ديمومتها ومبدأ عدم المساس بها، يلاحظ أن هناك إتجاه نحو تجاوزها في إطار إعادة تشكيل العلاقات الدولية خاصة عبر المنظمات الإقليمية. وتدل على تطور الأمن القومي، فالفكرة التقليدية والضيقة للأمن القومي أي حماية حدود الدولة يبدوا أنها فقدت بريقها في مواجهة العولمة والتدفق الافتراضي والمادي لكل الأصناف التي تتجاوز

---

[1]- عبد المنعم المشاط"الأمن القومي" سلسلة مفاهيم:الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية يونيو 2008 ص 6-7

[2] - يعرفه زكريا حسين بأنه " قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي" انظر طارق عبد العال علي، " مفهوم الأمن القومي.. بين الحقيقة والخيال"، جريدة المصري اليوم، نوفمبر 2017م، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1217546 تمت زيارته في 12.11.2019

[3]- حيث ورد في ديباجة الاتفاقية انه "ستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقا لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافها وتعزيزا للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها. قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية..." وهي المقتضيات التي اعادت تأكيدها بعض المواد في صلب الاتفاقية.و يحسب لهذه الاتفاقية انها لم تقتصر على جانب التعاون الامني و العسكري بل تجاوزتها الى الشق الاقتصادي بما يقتضيه من تعاون وتكامل لتحقيق رفاهية الشعوب العربية.

الحدود، فتعدد التهديد مثل تدهور البيئة، النمو الديمغرافي، العنف الاجتماعي المتزايد خاصة في الوسط الحضري أدى إلى ربط الحكومات الأمن بالتنمية ،هكذا اذا يجب إعادة التفكير في مفهوم الأمن القومي بغية الأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات [1].

الفقرة الثانية: الأمن الإقليمي

ظهر مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليدل على مجموعة من الدول المرتبطة فيما بينها بنظام إقليمي، إصطلح عليه فيما بعد بالنظام الفرعي أو النظام الدولي الجزئي، ويعد التكامل الجغرافي والتقارب الثقافي ووحدة الأهداف من أهم محددات الأمن الإقليمي، ويستند على فكرة مؤداها أن الأمن الذي تسعى إليه مجموعة من الدول، التي لها نفس الخصوصيات والأهداف لن يتحقق إلا ببناء إقليمي واحد مؤسس على الدفاع المشترك والتعاون المتبادل. كما إكتسب الأمن الإقليمي أبعادا جديدة فلم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك بل تجاوزه إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة من أجل تحقيق التكامل والإندماج والتعاون في المجالات كافة، خاصة الاقتصادية والتنموية، وأبرز وأنجح التكتلات هو الإتحاد الأوروبي الذي يعمل جاهدا من أجل التصدي لسلبيات العولمة، والمحافظة على بنيانه .

وقد اعتبر مدحت ايوب أن الأمن الإقليمي يقصد به "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها2." فيما يعتبره اخرون مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الاقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للاقليم[3].وهو التعريف الذي ينطبق على تجربة الإتحاد الاوربي في هذا المجال، بإعتباره نظاما اقلميا عمل منذ عقود على توحيد رؤيته الأمنية من خلال سياسة أمنية ودفاعية مشتركة ،وخاصة سنة 2003 حيث تم اعتماد السياسة الأمنية الاوربية المشتركة بعد اتفاق دول الإتحاد الأوربي على تقييم مشترك للتهديدات ووضع أهدافا واضحة لتحقيق مصالحها الأمنية.[4]باعتبار أن وحدة الرؤية والإتفاق والإنسجام في ادراك مصادر التهديد وسبل مواجهتا هو أساس بناء نظام للأمن الإقليمي.

لكن قد تتعدد الرؤى والمدركات داخل الجماعة الواحدة بشأن التهديد والأمن. وقد لا يكون التعدد الإدراكي مشكلة في حد ذاته بل قد يعتبر مصدر ثراء وغنى ، لكن اذا تحول الى إنقسام وفقدان للقدرة على الوصول الى توافق جمعي حول ادراك أهم مصادر الخطر والتهديد، وماهية القيم والمصالح المهددة وترتيبها من حيث الأولوية والاهمية، فإن الخطر يصبح ذاتيا داخليا وهنا يتعرض أمن الجماعة الى تهديد حقيقي.5 والنتيجة يستحيل الحديث عن أمن

---

[1] -Anne –claire GAYET « la sécurité humaine dans le contexte occidental : un concept relatif ? contrôles migratoires et criminalisation des Etrangers » human Security journal , CERI Programme for peace and human Security volume 6 spring 2008 p 95

[2]- مدحت أيوب، الأمن القومي العربي، (مصر:مركز البحوث العربية) 2003، ص53

[3]- انظر ناظم عبد الواحد الجاسور،موسوعة علم السياسة،(الاردن، دار مدلاوي للنشر و التوزيع الطبعة الاولى، 2004) ص 79

[4] - انظر، اوربا امنة في عالم افضل: الاستراتجية الامنية الاوربية، مجلس اوربا ، مكتب اصدارات الاتحاد الاوربي،2010 https://www.consilium.europa.eu/media/30826/qc7809568arc.pdf

[5] - مصطفى علوي، الامن الاقليمي بين الامن الوطني و الامن العالمي،(سلسلة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة) المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتجية ، العدد 4 السنة الاولى ابريل 2005 ص 9

اقليمي لغياب شروطه ومقوماته؛ وخاصة تضامن مجموعة الدول المنظوية في النظام الإقليمي داخليا، لصد التهديدات الخارجية باتخاذ تدابير متوافق عليها منبنية على المصالح الذاتية لكل مكونات النظام الإقليمي والمصالح المشتركة للمجموعة ككل.

واذا كان هذا الأمر متحققا لدى بعض الأنظمة الإقليمية التي استطاعت تحقيق درجة عليا من الترابط والتكامل ونوع من الإندماج في مصالحها بما يجعل أمن بعضها يرتبط بالبعض الأخر، فإن عددا أخر من الأنظمة الإقليمية يعاني من غياب أو انعدام الترابط بين أمن دوله كحالة العالم العربي خاصة والشرق الشرق الاوسط عامة، الذي يعاني من العديد من النزاعات بين معظم دوله، و ان كان يرجى من انشاء مجلس التعاون الخليجي تحقيق تحقيق مزيد من التعاون و الامني و العسكري في مواجهة التهديدات الجيواستراتجية والاقليمية خاصة لمنطقة الخليج، الا ان الخلافات التي دبت بين اعضائه حال دون تحقيق هذا المبتغى رغم استمرار التهديادات و ازدياد حدتها و تنوع مصادرها[1]. لأن تحقيق الأمن الاقليمي يقتضي وجود تعاون وثقة متبادلة بين وحدات الاقليم ورغبة مؤسسة على الإحساس بوحدة المصير المشترك. ووجود إرادة لإيجاد الحلول المشتركة للقضايا المشتركة بشكل يضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة.

وتبرز أهمية وضرورة مأسسة نظام للأمن الإقليمي أمام عجز الدول منفردة عن تحقيق أمنها الوطني. حيث أن الأمن بين الدول يبقى شرط ضروري لأمن الأفراد، والهدف الأول للأمن القومي يتمثل في حماية الوحدة الترابية والسيادة السياسية في مواجهة الخروقات الخارجية، ورغم أن عددها قد تراجع فإن الحروب بين الدول تشكل دائما تهديدا لا يجب أن نقلل من نتائجها المحتملة فبسبب التطور التكنولوجي وانتشار التسلح فإن الحروب المستقبلية بين الدول سينتج عنها عدد مخيف من الضحايا من المدنيين. وعلى العكس فأمن الدولة لا يكفي لضمان أمن السكان فعدد متزايد من التهديدات العبر وطنية تلقي بثقلها كذلك على أمن الأفراد ففي عالم يتزايد فيه الترابط بين الدول فإن التهديدات تصبح مترابطة ففتح الأسواق وتطور التجارة الدولية وثورة الإتصالات تقدم إيجابيات ولكن هذا جعل الحدود أكثر عرضة لعدة مخاطر[2] ، مما يقتضي تعاون وتكاثف اقليمي ودولي أحيانا لمواجهتها.

الفقرة الثالثة: الأمن الدولي

يقوم الأمن الدولي ويتحقق بتحقق الأمنين الوطني والإقليمي. وتفاديا لويلات الحرب فقد جعلت منظمة الأمم المتحدة الأمن والسلم من أسمى أهدافها من خلال إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتحريم اللجوء إلى القوة والاعتداء على الآخرين. كما أنها أشركت الكثير من المنظمات الجهوية في هذا العمل، من خلال القيام بمبادرات موازية تدعم الأمن والسلم الدوليين .

---

[1]- انظر:فتحي فتحي جاد الله الحوشي "الامن الجماعي العربي وتطبيق دول الخليج له" مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، المركز الديمقارطي العربي العدد الثاني نونبر 2019

[2]- Lloyd Axworthy « la security des individus dans un monde en mutation » politique étrangère n° 2 année 1999 , volume 64 numéro 2 p 334 -335

ويعد نظام الأمن الجماعي الأساس الذي تقوم عليه هيئة الأمم المتحدة ويستند هذا النظام، وفق ما جاء في الفصل السابع من الميثاق على استخدام القوة العسكرية في حالة وجود تهديد أو استخدام القوة أو وقوع عدوان[1].

واليوم يتم التشكيك استمرار هيمنة النموذج التقليدي للأمن الدولي، اما م عدم قدرته على استيعاب التحديات المعاصرة. هذا النموذج الذي أنتج في أوروبا القرن 17 له ثلاثة مكونات رئيسية : الدولة هي الفاعل الرئيسي والمستفيد من الأمن، تهديدات الأمن تأتي بصفة خاصة من الدول الأخرى، الردود على هذه التهديدات هي من نوع دبلوماسي استراتيجي. ولقد أضعفت نهاية الحرب الباردة هذا النموذج، لأن العقد الذي تلى نهاية المعسكر الشيوعي اتسم بانطلاق العنف الداخلي أو عبر الدولي في سياقات إنهيار الدول وسيادة الفوضى، فالدول الغنية أو الفقيرة لا يمكنها التصرف حيال هذا العنف، مما جعل الشعوب تطالب بالحماية سواء على المستوى الوطني أو الدولي [2].

وعرف أيضا الأمن الدولي الذي استهدف الإنسجام مع ما شهده العصر من تقدم تكنولوجي هائل تطورا هاما، فأصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز الأمن الوطني والأمن الإقليمي، وكان هدفه الجوهري متمحورا حول الإقتصاد العالمي باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الكوكبي الذي اهتم بالثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات، علاوة على اهتمامه بمشكلة الإنفجار السكاني وقضايا البيئة، وقدم رؤية جديدة لمفهوم الأمن الذي لا يواجه أعداء تقليديين " دولا وأشخاصا "، بل يعمل على حشد مقوماته لمواجهة الأخطار التي تواجه البشرية جراء الأشياء أو الأحداث.[3]

إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألقت بظلالها على تصورات الأمن الدولي وشكلت ارتدادا نحو منطق القوة المادية،جيث لم يعد الإهتمام منصبا على الأفكار التي كان مقررا لها أن تلعب دورا في صنع العالم الحديث والتي تلت انهيار المعسكر الشرقي، بل تميزت المرحلة بإستخدام القوة المسلحة التي اتخذت من مواجهة الإرهاب هدفا لها دون اعتبار لما يلحق حقوق الإنسان من انتهاكات، واحيانا مسا بسيادة الدولة وكيانها، وكان من نتائج هذه المرحلة وتبعاتها بروز الأمن دون الوطني الذي يفسح المجال لتنظيمات سياسية أو قبلية أو طائفية للعب دور في تقرير أمنها على حساب الأمن الوطني و احيانا الامن الإقليمي والدولي.

ثالثا: الأمن الإنساني كمقاربة دامجة لإدراك التهديدات وإستيعابها

لقد برز مفهوم الأمن الإنساني بالشكل الذي هو عليه اليوم في فترة ما بعد الحرب الباردة(الفقرة الأولى) حيث ساهمت التحولات التي عرفتها هذه الحقبة في بروزه ومحاولة تعريفة (الفقرة الثانية) وتتبع نشأته وتطوره رغم أن جذوره التاريخية الفكرية تعود إلى القرون السابقة، كما أن تعدد أبعاده وشموليتها يجعل منه مقاربة دامجة ومستوعبة لباقي مستويات الأمن ما دام أن غايته أمن الإنسان سواء وطنيا أو اقليما أو دوليا (الفقرة الثالثة).

---

[1]- للتوسع في الموضوع انظر: نشأت الهلالي "الامن الجماعي" سلسلة مفاهيم:الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد 9 شتنبر 2005

[2] - Sous la direction de Jean – François Rioux « la sécurité humaine nouvelle conception des relation international » Paris, Harmattan, 2001 p 10

2- انظر: مصطفى علوي " الأمن الإقليمي: بين الأمن الوطني و الأمن العالمي" مرجع سابق ص 125 – 132 .

الفقرة الأولى: دور نهاية الحرب الباردة في إثارة الانتباه إلى المخاطر الجديدة

منذ نهاية الحرب الباردة تحسن أمن معظم الدول في حين تراجع أمن سكان العالم، فنهاية المواجهة بين المعسكرين نتج عنه أمن متزايد للدول التي كانت تتحمل نتائج هذه المواجهة، هذا في الوقت الذي رأينا فيه إندلاع نزاعات أهلية جديدة نتجت عنها كوارث إنسانية كبرى وجرائم إبادة، فالعولمة أتت بأشياء إيجابية لكنها تزامنت مع أمور سلبية، فقد ازداد العنف والتهريب والإرهاب وانتشرت الأمراض وتدهورت البيئة، مما شكك في الفرضية التي بمقتضاها أن أمن الأفراد ناتج عن أمن الدول[1].

فإلى جانب الحروب فإن مخاطر أخرى كالتلوث والتصحر والفقر وإنتشار الأمراض المعدية تسبب نتائج مماثلة أو أخطر من الحرب، تتجاوز حدود الدول، ولها انعكاسات عبر وطنية، لكن يظل الفرد هو ضحيتها الاولى.في هذا السياق لم يعد يعرف الأمن مقابل حالة النزاع المسلح ولكن عبر البحث عن العيش الكريم للفرد واحترام كرامته وصون حقوقه وحرياته. وفي هذا الإطار فإنه يلتقي مع أحد أهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في تصديره على أن" الإعتراف بالكرامة الملازمة لجميع أعضاء الأسرة الإنسانية وبحقوقه المتساوية وغير القابلة للمس تشكل أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم" .

لقد كان التقدير سابقا هو أن التهديدات الأمنية تأتي من مصادر خارجية، وبالتالي فإنها كانت تعالج في سياق "أمن الدولة state Security " أي حماية الدولة وحدودها وشعبها وقيمها من المخاطر الخارجية. والحدود الترابية كانت غير قابلة للمس، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة كان محرما. وأقامت الدول أنظمة عسكرية قوية للدفاع عن نفسها، فالشعب كان يستمد أمنه من الحماية التي تمنحها له الدولة.

إلا أن نهاية الحرب الباردة وإن أعقبها نهاية الديكتاتورية الشيوعية وزوال الأنظمة العسكرية لتفتح الباب أمام أنظمة ديمقراطية وأكثر انفتاحا، وزوال التهديدات الخارجية للحدود الترابية أو لسيادة الدولذ؛ فإنها عوضت ببروز العنف داخل الدول. بهذا يكون مصدر التهديد قد أصبح داخليا بسبب التنافس التاريخي والحقد والعداء بين مختلف الإثنيات والمجموعات الدينية والإجتماعية وضحايا هذه النزاعات هم بالدرجة الأولى إن لم يكن دائما المدنيين رجالا ونساء.

ويعتبر الإرهاب اليوم أكبر خطر يستعمل كأداة في يد الضعيف لمواجهة القوي، و إن كان دائما موجودا، فبينما عرفت الحركات اليسارية الإرهابية الضعف لجاءت المنظمات الإنفصالية الإثنية للأدوات الإرهابية للحصول على مطالبها وظهرت الجماعات الدينية على المشهد الدولي كفاعل ومؤثر في مجموعة من الأحداث[2].

إن التغير في طبيعة االتهديدات المحدقة بالسلم والأمن التي يواجهها سكان العالم اليوم دليل على مدى ابتعادنا عن عالم دولي بحق. فإن كانت أحكام ميثاق الامم المتحدة قد افترضت مسبقا أن العدوان الخارجي، أي اعتداء دولة

---

[1]- Lloyd AXWORTHY « la sécurité des individus dans un monde en mutation" politique étrangere n°2 1999 , volume 64 n 2 p 333

[2]- Sadako OGOTA « State security – human security » Fridtjof Nansen Memorial lecture 2001 , united nations university , Tokyo 12 December 2001 p 8-9

على أخرى، هو أعظم الأخطار ونصت على حرمة اللجوء الى القوة بين الدول لتسوية نزاعاتها، غير أن الحروب الأهلية وأعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية خلال العقود الأخيرة شهدت مقتل أعداد من الناس أكبر بكثير، والتي أجج من ضراوتها توافر الأسلحة على نطاق واسع في سوق الأسلحة العالمي. ويجري تداول تكنولوجيات الدمار الشامل في عالم سفلي من الأسواق غير المشروعة والسوداء، ويلقي الإرهاب بظلاله على استقرار الحكم، والمجموعة الدولية لم تكيف بعد مؤسساتها حسب هذا الواقع الجديد.1 وهو ما يبرر الحاجة الى مقاربة جديدة قادرة على استيعاب والتعامل مع هذه المستحدات و المتغييرات.

الفقرة الثانية: تعريف الأمن الإنساني

يعرف معجمLE ROBERT الأمن « la sécurité »بأنه" الغياب الفعلي للخطر،وللفقر ولكل تخوف"، وعلى المستوى الدولي يعرف بأنه الحماية في مواجهة الاعتداءات الخارجية أو كذلك حماية المصالح الوطنية في السياسة الخارجية أو أخيرا كالحماية الشاملة ضد "هولوكست" نووي، وبإضافتنا له النعت الإنساني، فإن الأمن الإنساني قد يعني الغياب الفعلي للخطر والفقر وكل تخوف يمس الكائن البشري، وحماية الأفراد ضد الاعتداءات وحماية المصالح الخارجية لدولهم، ولكن هذا التعريف للأمن الإنساني لا يكشف حقيقة محتوى هذا المفهوم. فإن كان هذا المصطلح قد اشتهر من طرف مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة وحكومات دول ككندا واليابان ومن طرف الأكاديمي الهندي الحاصل على جائزة نوبل **امارتيا صن**، فإنه لم يحصل بعد على تعريف دقيق وواضح[2]، فقد تمت عدة محاولات لتعريفه لكن دون الوصول إلى اتفاق حول تعريف موحد، نتج عنه تيارين فكريين يمكن أن تقتسم جميع التعريفات التي أعطيت :

الأول يعطي معنى واسع للمفهوم : فالأمن الإنساني يشمل لائحة طويلة من التهديدات المحتملة لأمن الأفراد، بعضها تقليدي – النزاعات المسلحة – والبعض الأخر يتمحور حول التنمية كالمساس بالصحة والبيئة والفقر. هذا التعريف هو الذي أخذ به في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994 حول التنمية البشرية وأخذ به من طرف جزء كبير من الفقه "فالأمن الإنساني هو مفهوم مكمل ويطبق على الأفراد بصفتهم الخاصة والجماعية الذين يعيشون في دولة ما وعلى إقليم ما" [3] ويركز كليا على الفرد ويحميه من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة للعنف. وإذا قبلنا بأن الأمن الإنساني هو حماية الفرد؛ فإن السؤال المطروح هو في مواجهة ماذا ؟ ما هي التهديدات التي تؤدي إلى اللأمن الإنساني ؟. هذا الأمر مثير للجدل لأنه يتسع من التهديدات الجسمانية إلى التهديدات السوسيواقتصادية بل وكذلك البيئية، وحتى اذا عرفنا الأمن الإنساني كحماية ضد التهديدات العنيفة فالسؤل يبقى مفتوحا حول كيف نعرف العنف ؟ هل هو العنف المادي والضرر الجسدي ؟ أو انه يجب علينا تضمين العنف البنيوي عند **جوهن كالتونغ**

---

[1]- " عالم أكثر أمنا :مسؤوليتنا المشتركة " تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير مذكرة من الأمين العام الدورة 59 للجمعية العامة للامم المتحدة A/59/565 2 دجنبر 2004 .

[2] -Alexandra AMOYEL « what is human security ? » in human security journal , the journal of the centre for peace and human security ,Issue 1 . 2006 april p10

[3]-Rapport 2003 du PNUD sur le " " Les Objectifs du Millénaire pour le développement :Un pacte entre les pays pour vaincre la pauvreté humaine développement durable ECONOMICA Paris .

Johan GALTUNG الذي يتضمن اللامساواة السوسيواقتصادية ،التمييز الجنسي وكذلك المنع من الولوج إلى الصحة والتعليم.[1]

ويعرف **لويد اكسورسي** Lloyd AXWORTH الأمن الإنساني بأنه "العيش بعيدا عن الحرمان الاقتصادي، والتمتع بنوع من الحياة مقبولة وضمان ممارسة الفرد لحقوقه الإنسانية الأساسية" [2]. ويعرفه **محبوب الحق** بأنه "سياسة عالمية تهتم بالعدل الشامل والإنصاف، وليس أداة للسياسة الخارجية في العلاقات الدولية"[3]. فيما يعرفه تقرير التنمية الإنسانية العربي لسنة 2009 بأنه" تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة و المنتشرة والممتدة زمنيا، وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته و حريته" ووفق هذا التعريف تكون الحرية هي القيمة المحورية للفرد إذ إنها في السياق العربي، تتعرض للتهديد من الداخل ومن الخارج ومن جانب قوى محلية وأجنبية[4]

التيار الثاني أكثر ضيقا ويلتقي في عدة نقط بالتعريف الكلاسيكي للأمن فهو يعرف الأمن الإنساني كمتمحور حول الأشخاص، يدخل عدد كبير من التهديدات أكثر من التعريف الكلاسيكي ولكن في الأكثر عنفا مثل الألغام الأرضية، الأسلحة الخفيفة والرصاص، والعنف والنزاعات داخل الدول. فإذا كان هذا التيار يتميز بوضعه لحدود واضحة لمفهوم الأمن الإنساني، فإن هذا التعريف يقترب من التعريف الكلاسيكي للأمن بإدخاله فقط فكرة النزاع المسلح وتهديد الأمن الجسدي للشخص داخل الدولة.

الأمن الإنساني هو مكون من مكونات السلم، ويمكن قياس السلم حسب مؤشر السلم الدولي global peace index الذي يسعى الى ترتيب دول العالم حسب السلم الذي تعيشه، هذا المؤشر صيغ من طرف مجلة الايكونوميست the economiste والمركز الدولي لدراسة السلم والنزاع في استراليا center for peace and conflict studies in australie ، هذا المؤشر يقيم أكثر من 140 دولة حسب 24 مؤشر ويعرف هذا المؤشر السلم بأنه "غياب العنف"[5].

الفقرة الثالثة: الأمن الانساني واستيعاب مستويات الأمن الاخرى

أثارت فكرة عدم فعالية التوافقات الأمنية التي استجابة للمواجهة بين الشرق و الغرب والتي همشت متطلبات التنمية لباقي العالم، والذي يظهر في عدة تقارير للجان عليا مستقلة عبر عدة عقود؛ ففي سنة 1980 صدر تقرير شمال جنوب للجنة المستقلة حول التنمية الدولية (لجنة Brandt) وفي 1982 صدر تقرير الأمن المشترك (لجنة Palmer) وفي 1987 تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة Brundtland) تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، وفي 1990 تقرير "تحديات تواجه الجنوب" للجنة الجنوب. وداخل الأمم المتحدة ظهر الأمن الإنساني للمرة الأولى في خطة بطرس بطرس

---

[1] -Alexandra AMOYEL « what is human security ? " op cit p 12

[2] -Lloyd Axworthy , « le canada et la sécurité humaine au leadership nécessaire" déclarations et discours , Ottawa , MAECI déc .1996,pp1-2 cité par Béatrice PASCUAL et Charles Philippe DAVID « précurseur de la sécurité humaine , le sénateur Raoul DANDURANP (1861 – 1942) www.dandurand.uqm.ca.

[3] - SHaharbanou TADJBAKHSH « human security in international organization ; blessing or scourge" in Human security journal volume 4 summer 2007

[4]- انظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 تحت عنوان " تحديات امن الإنسان في البلدان العربية" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية 2009 ص 25 .

[5] - Laurent Ladouce « sécurité humaine et responsabilité humaine en Afrique » revue géostratégique n° 25 10/09 p 177-178

غالي للسلم في سنة 1992 في علاقة مع صنع السلام وحفظ السلام وترتيبات ما بعد الحرب، بعد ذلك تبنى كوفي عنان مذكرة للأمن الإنساني كجزء من المهمة الجديدة للأمم المتحدة في إعلان الألفية لسنة 1999 .

وفي سنة 1990 استغل محبوب الحق وفريقه فرصة نهاية الحرب الباردة والمتمنيات بسيادة فترة السلم لإعداد التربة لنظرة جديدة للأمن ، وحتى داخل السياسات الدولية لم يكن محبوب الحق أول من إستعمل مصطلح "**التحرر من الخوف و التحرر من الحاجة** freedom from fear and freedom from want " فقد تم تقديمهم في 6 يناير 1941 في خطاب حالة الإتحاد للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت كجزء من نظرته "**لعالم مؤسس على الحريات الأساسية** ". وفي 1945 استعمل كذلك كاتب الدولة الأمريكي Edward R .stettinum الحريتين في خطابه في مؤتمر سان فرانسيسكو المؤسس للأمم المتحدة[1].

إن إقامة أمن وطني ودولي كان الهاجس الذي أجتمعت لأجله الدول عام 1945، لتضع ميثاقا دوليا يؤمن السلم بينها والإزدهار لأعضائها ويحفظ حقوق الإنسان، فيسود العدل والوفاق بين الأفراد وبين الشعوب. وصاحب الإعلان إصدار العديد من المواثيق والعهود والإتفاقيات الدولية على مر العقود. فقد تطورت منظومة حقوق الإنسان بفضل ما بذلته الإنسانية من جهود، ولمواجهة ما تكبدته من خسائر بعد أن استشعر المجتمع الدولي فداحة الخسائر والأضرار التي لحقت به جراء الحربين العالميتين، وتبين له العلاقة الوثيقة والتلازم بين حفظ الأمن والسلم الدوليين وحماية الحقوق والحريات، وأن تحقيق الثانية لن يتأتى إلا في ظل الأولى، وهو ما أشار إليه ميثاق تأسيس منظمة الأمم المتحدة في ديباجته .

إن الإشكالية في مفهوم الأمن الإنساني متعلقة بالفرق بينه وبين مفاهيم أخرى ومن بينها مفهوم حقوق الإنسان، وتبقى سيادة الدولة في قلب النقاش حول الأمن الإنساني، فمفهوم الأمن الإنساني مفهوم غامض حيث أنه وفقا له فالأمن يتجاوز الحفاظ على وحدة الدولة. فهو يميز بين أمن الأفراد وأمن الدولة التي من مهامها الإعتناء بمواطنيها، فالأمن الإنساني سيكرس إرادة دولية للتدخل على حساب سيادة الدولة عندما يكون شعبها في خطر. هذا التدخل يرتكز على الحقوق العالمية للفرد المقننة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م والذي ينص على أن حقوق الإنسان أصبحت مسؤولية عالمية من خلال التأكيد على عالمية الحقوق وتصورها حول المساواة بين جميع الأفراد، والإعتراف بأن إعمال حقوق الإنسان هدف جماعي للإنسانية، وتحديد مجموعة من الحقوق المدنية، والسياسية، والإجتماعية لجميع الأفراد، وإيجاد نظام دولي لتعزيز إعمال حقوق الإنسان، وإرساء مبدأ خضوع الدولة للمساءلة بشأن التزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي. ولقد أصبح مفهوم الأمن الإنساني والذي أصبح حاليا الشغل الشاغل للدول الحديثة، يركز على الظروف الداخلية التي يجب توافرها لضمان الأمن الشخصي والاقتصادي والسياسي والثقافي والصحي والبيئي للأفراد .وعلى أساس المفاهيم الأساسية لقانون الشعوب فإنه حسب رأي **دانيال كولار** Daniel Colard فإن الأمن الإنساني يخلق تصورين للسيادة(سيادة الدولة وسيادة

[1]- Shahrbanou Tadjbakhsh « human security in international organisation : blessing or scourage " op,cit p 8

الأفراد) مما يحتم ضمان توافق مزدوج: بين حقوق الإنسان وحقوق الدولة، وبين حقوق الإنسان والحقوق بين الدول، الأول يجب أن يضمن الثاني والذي يعزز حسب رأيه[1] "ideal politik" أو الدبلوماسية الإنسانية المتعددة الأطراف .

و يرى **جون جاك روشيه** Jean jacques roche أن الإنسان يجب أن يتجه أكثر فأكثر نحو الإنسانية لضمان أمنه وليس نحو الحماية التقليدية للدولة وذلك عندما يواجه بتهديد في أمنه الشخصي.

إن مختلف الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان خلصت إلى أن حقوق الإنسان والأمن الإنساني مفاهيم مختلفة ولكن متكاملة. وحسب **تيلر اوين** Tayler awen إذا كانت حقوق الإنسان تقدم بصفة عامة شروط الحياة التي يطمح لها الفرد فإن الأمن الإنساني يتعلق ببقاء الفرد[2]. ويفسر هذا بأن مفهوم الأمن الإنساني يقتضي بعض الشدة ويتعلق بالكوارث المداهمة، وهو ما يفسر بأن بعض خروقات حقوق الإنسان تشكل تهديدا للأمن الإنساني في حين أن بعضها الأخر قد لا يعتبر كذلك من قبل منع حرية التدين او التضييق عليها.

لكن هذه الصعوبات لم تمنع المفهومين من التفاعل والتكامل. في الواقع وكما تبين ذلك لجنة الأمن الإنساني[3] فإن حقوق الإنسان والأمن الإنساني هما"...في علاقة تعاضد: الأمن الإنساني يساعد على إبراز الحقوق التي في خطر في حالات محددة وحقوق الإنسان تساعد على الإجابة عن سؤال كيف يحقق الأمن الإنساني. إضافة إلى أن الأمن الإنساني يركز على الأفراد ومجموعاتهم، فإنه يلامس فرص متساوية تهدف إلى أن ينمي الأفراد قدراتهم الإنسانية. فحقوق الإنسان توجد في مركز كل هذا مادامت تشكل الإطار الذي يجب أن يطبق في بناء و إعمال مفهوم الأمن الإنساني.

إن مفهوم الأمن الإنساني يتجاوز التركيز على وضع مجموعة من القواعد القانونية الكفيلة بالتعامل مع مصادر تهديد الأمن إلى التركيز على سبل تنفيذ الإلتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وفي دساتير وقوانين الدولة الداخلية، حيث أصبح الحديث عن ضروة ضمان الدولة للأمن القانوني والقضائي[4] لشعوبها كأليات لتحقيق دولة الحق والقانون وضمان الاستقرارا واستتباب الامن الداخلي.و الاقليمي و الدولي.

---

[1] - Daniel colard « la doctrine de la sécurité humaine : le point de vue d'un juriste « Dans " la sécurité humaine , une nouvelle conception des relations internationales . coll. Raoul Dan Durand , l'harmattan 2001,pp48

[2] -Taylor OWEN « des difficulté et de l'intérêt de définir la sécurité humaine « , les droits de l'homme , la sécurité humaine et le désarmement , forum du désarmement 3 2004

[3] -Rapport 2003 de la commission de sécurité humaine , la sécurité humaine maintenant p :6 téléchargeable sur http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/English/FinalReport.pdf

[4]- يعرف الأمن القانوني بأنه توفير حالة من الإستقرار في العلاقات والمراكز القانونية، فهو أسلوب يضمن الثبات والاستقرار للنظام القانوني ويؤمن للمواطنين حقوقهم وحرياتهم ضد المفاجأت التي تمس مراكزهم القانونية، أو تعرضها للخطر .و يتحقق الأمن القانوني من خلال وضع تشريعات متوافقة مع الدستور ومبادئ القانون الدولي، والموا زنة بين المصلحة العامة للمجتمع والمصلحة الخاصة للأفراد، فالأمن القانوني معناه هو إشاعة الطمأنينة و الثقة بين أطراف العلاقات القانونية وهو غاية القانون والهدف الذي يسعى لتحقيقه.كما يعرف الامن القضائي بانه ثقة المواطنين في الجهاز القضائي والقبول باحكامه و الامتثال لها،من خلال ضمانه للامن القانوني لهم. عبد العالي حور، قواعد الصياغة التشريعية: قراءة في بعض مقتضيات ظهير 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية، ورقة مقدمة ضمن اشغال الندوة المغاربية ،صناعة التشريع في البلدان المغاربية، 22 و 23 مارس 2019 كلية العلوم القانونية و الاقتصادي و الاجتماعية مراكش.

خلاصة:

هكذا يتبين أن مفهوم الأمن الإنساني مفهوم أصيل له جذور عميقة في الفكر والسياسة والممارسة الدولية، وإن لم يستعمل بهذه الصيغة-أي الأمن الإنساني- كما أنه يمكن أن يشكل أداة إلهام وتوجيه للسياسة الدولية، كما أن تقاطعه وتماهيه مع المجالات المشابهة من قبيل حقوق الإنسان و التنمية الإنسانية والحكامة والديمقراطية؛ وإن كان يساهم في غموضه إلا أنه يبقى أداة وتصورا جديدا من شأن إعماله وتفعيله وتكريسه ضمن نصوص قانونية وفي معاهدات دولية أن يساهم في ضمان أمن الإنسان وكرامته وحريته .

إن التدفقات القوية والسريعة في عالم اليوم و بين مختلف وحداته ومكوناته و ترابطها، جعل عملية التأثير والتأثر بما يقع في مختلف ارجاء المعمورة امر واضحا وملموسا،جعل مختلف مستويات الأمن تتداخل وتتمفصل مع بعضها البعض، فلا يمكن لأي دولة أن تضمن منها الوطني دون التنسيق والتعاون مع جيرانها على الصعيد الاقليمي، كما أن ترتيبات الأمن الاقليمي لها ارتباطات بالأمن العالمي والكوني، وهذه المستويات تتأثر بالمستوى القاعدي للأمن، أي أمن الأفراد والمجموعات الذي اذ تم تهديده والمساس به، فإن تاثيراته لا تبقى حبيسة حدود الدولة بل تتجاوزه ألى الإطار الإقليمي والدولي، وتعتبر الأحداث التي شهدتها سوريا منذ 2011 اكبر شاهد على ذلك، إذ إن أزمة اللاجئين الفارين من ويلات الحرب طالت تأثيراتها منطقة الشرق الاوسط وتجاوزتها الى اوربا الغربية وأثرت حتى على العلاقات بين بعض دول هذه المجموعة وجيرانها.

لائحة المراجع:

- انطوني جيدنز" **عالم جامح: كي تعيد العولمة تشكيل حياتنا**" ترجمة عباس كاظم و حسن ناظم ، المركز الثقافي العربي 2003
- جميس بيرك" عندما تغير العالم " ترجمة ليلى الجبالي، مراجعة شوقي جلال، منشورات عالم المعرفة ، عدد 185 ماي 1994 .
- جارى بيترتلسر وآخرين " **جنون العولمة** " ترجمة كمال السيد ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ط 1 ، 1999
- جون هيلز و جوليان لوغران و دافيد بياشو" **الاستبعاد الاجتماعي :محاولة للفهم" ، ترجمة و تقديم محمد الجواهري سلسلة عالم المعرفة عدد 344 أكتوبر 2007**

طه بن عثمان الفراء و آخرون" **الوطن العربي مقوماته و مشكلاته**"جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الطبعة الأولى الرياض 2003

- عمر عبد الله علي " **الأمن العربي من منظور اقتصادي أعمال ندوة الأمن العربي : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** "الدار البيضاء ، منشورات دراسة المركز العربي الأوربي . باريس 1996.
- عبد المنعم المشاط وآخرون "**الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته**" ،معهد البحوث و الدراسات العربية القاهرة 1993.
- عبد الله الدروبي و آخرون " **التغير المناخي و تأثيره على الموارد المائية في المنطقة العربية** " المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة (اكساد) المؤتمر الوزاري العربي للمياه – القاهرة 14- 16 – 17 2008
- عبد الواحد الناصر " **المتغيرات الدولية الكبرى: متغيرات السياسة الدولية في بدايات القرن 21**" مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2004.

- عبد العزيزالنويضي " **الحق في التنمية بين القانون الدولي و العلاقات الدولية**" مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى 1998.
- هيثم الكيلاني"**مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**" أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية الدار البيضاء ، منشورات دراسة المركز العربي الأوربي ، باريس 1996.
- هاس بيتر مارتن و هارالد شومان " **فخ العولمة** " ترجمة عدنان عباس على ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد 295 غشت 2003 طبعة ثانية
- أنيسة اكحل العيون" **الأمن الاجتماعي: مقاربة منظمة الامم المتحدة للتطورات المعاصرة في العالم**" أطروحة لنيل الدكتوراه الدولة في القانون العام جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية – اكدال الرباط 2003
- عبد النوربن عنتر"**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** " مجلة السياسة الدولية العدد 160 ابريل 2005
- على الدين هلال "**مفهوم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية** " مجلة الفكر الإستراتيجية العربي العدد 4 ابريل 1982
- عزوز كردون، "**الأمن والاستقرار في المتوسط**"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، أبريل 1999
- عماد جاد : " **المتغيرات السكانية و الصراعات السياسية**" مجلة السياسة الدولية ، عدد 119، يناير 1995
- عبد المنعم المشاط"**الأمن القومي**" سلسلة مفاهيم:الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية يونيو 2008
- ياسين الشباني" **الأمن القومي العربي ومشروعات الأمن الإقليمية الجديدة في المنطقة العربية**" ، مجلة الثوابت العدد 12 يونيو 1998 صنعاء.
- مصطفى كمال طلبة " **الأخطار البيئية و مسؤولية المجتمع الدولي** " مجلة السياسة الدولية ، عدد 166، أكتوبر 2001.
- مصطفى علوي "**ملاحظات حول مفهوم الأمن**" مجلة النهضة ، دورية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ القاهرة ؛ عدد 5 سنة 2000

مصطفى علوي " **الأمن الإقليمي: بين الأمن الوطني و الأمن العالمي**" سلسلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتجية العدد الرابع ابريل 2005 .

- تقرير لجنة " **ادارة شؤون المجتمع الدولي**" ترجمة مجموعة من المترجمين و مراجعة عبد السلام رضوان، مجلة عالم المعرفة العدد201 سنة 1995
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 تحت عنوان " **تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية 2009
- **"تقرير عام 2008 عن الأهداف الإنمائية للألفية"** الامم المتحدة، نيويوك 2008

"مكافحة الفقر" تقرير الامين العام للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي للامم المتحدة ،وثيقة رقم E/CN .17/2001/PC/5

- Ayoob, Mohammed **" Regional security in the Third World : case studies from Southeast Asia and the Middle East"** London : Croom Helm, 1986 .

- Alexandra AMOYEL **« what is human security ? »** in human security journal , the journal of the centre for peace and human security ,Issue 1 . 2006 april

- Alan Collins**"Security and Southeast Asia: Domestic, Regional and Global Issues**" (London: Lynne Rienner Publishers, 2003)

- Arvind Gupta, Mukul Chaturvedi and Akshay Joshi **"Important documents on security and diplomacy"**

- Barry Buzan, **"People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War Era** " , 2nd ed. (Boulder, CO: L. Rienner; New York: Harvester Wheat sheaf, 1991)

- Bertrand RAMCHARAN , « **les droits de l'homme et la sécurité humaine " Renforcer le désarmement et la sécurité »** , Forum du désarmement UN2004

- Daniel colard **«la doctrine de la sécurité humaine : le point de vue d'un juriste**" Dans " la sécurité humaine , une nouvelle conception des relations internationales . coll. Raoul Dan Durand , l'harmattan 2001.

الهجوم الروسي على أوكرانيا هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟

فتحى فتحى جادالله الحوشي، دكتوراه في القانون الدولي العام والباحث في النزاعات الدوليةٌ، كليةٌ الحقوق جامعة المنصورة، مصر

ملخص

منذ عام2014م والعلاقة بين روسيا وأوكرانيا متوترة للغاية خاصة، بعد الإطاحة بالرئيس الأوكراني الموالي لروسيا، فيكتور يانوكوفيتش، وشعور روسيا باقتراب أوكرانيا من الغرب الأوروبي وارهاصات طلب أوكرانيا الانضمام للاتحاد الأوروبي بل ولحلف الأطلنطي، الأمر الذي لو تم سُيشكل تهديدا حقيقيا لروسيا وعلى الرغم من نفى روسيا مرارا وتكراراً اعتزامها غزو أوكرانيا، ونفي التكهنات الأمريكية بالغزو، إلا أنه في21 فبراير2022م بدأت الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا بعد حشدٍ عسكري طويل، والاعتراف الروسي بجمهورية دونيتسك الشعبية المعلَنة من جانب واحد وجمهورية لوغانسك الشعبية، أعقبها دخول القوات المسلحة الروسية إلى منطقة دونباس في شرق أوكرانيا. وفي24 فبراير، وبعد خطابٍ أعلن فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن عملية عسكرية بهدف « تجريد أوكرانيا من السلاح وإزالة أثر النازية منها» بدأ القصف على مواقع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مناطق في العاصمة كييف. ولنا أن نتساءل هل يُعد الهجوم الروسي على أوكرانيا يُمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين؟ أم أن المزاعم الروسية لها جانب من الصحة ؟ ونتساءل أيضاً عن دور وأهمية الأمم المتحدة واجهزتها السياسية في حفظ السلم والأمن الدوليين ، خاصة دور مجلس الأمن والجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين على الحالة الأوكرانية الروسية.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الجمعية العامة، السلم والأمن، القانون الدولي.

Is the Russian attack on Ukraine a threat to international peace and security or self-defense?

Abstract

Since 2014, the relationship between Russia and Ukraine has been very tense, especially after the overthrow of the pro-Russian Ukrainian president, Viktor Yanukovych, and Russia's feeling that Ukraine is close to the Western European and the indications of Ukraine's request to join the European Union and even NATO, which if it was done would constitute a real threat to Russia and despite Russia's denial Repeatedly its intention to invade Ukraine, and American speculation of the invasion was denied, but on February 21, 2022 AD, the Russian military campaign against Ukraine began after a long military build-up, and the Russian recognition of the unilaterally declared Donetsk People's Republic and Lugansk People's Republic, followed by the entry of the Russian armed forces into the Donbass region in eastern Ukraine . On February 24, after a speech in which Russian President Vladimir Putin announced a military operation with the aim of "demilitarizing Ukraine and removing the trace of Nazism from it", bombings began on sites throughout the country, including areas in the capital, Kyiv. We may ask, is the Russian attack on Ukraine a threat to international peace and security? Or that the Russian allegations have some truth? We also wonder about the role and importance of the United Nations and its political organs in maintaining international peace and security, especially the role of the Security Council and the General Assembly in maintaining international peace and security in the Ukrainian-Russian situation.

Keywords: United Nations, Security Council, General Assembly, peace and security, international law.

المقدمة

منذ الإطاحة بالرئيس الأوكراني الموالي لروسيا، فيكتور يانوكوفيتش، عام 2014 والعلاقة بين روسيا وأوكرانيا متوترة لشعور روسيا باقتراب أوكرانيا من الغرب الأوروبي وارهاصات طلب أوكرانيا الانضمام للاتحاد الأوروبي بل ولحلف الأطلنطي، وتشعر روسيا أن هذا الأمر لو تم سُيشكل تهديدا حقيقيا لروسيا وعلى الرغم من نفى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرارا اعتزامه غزو أوكرانيا، لكن الولايات المتحدة تزعم أنه اتخذ قرار الغزو من مدة، وأنه صار قاب قوسين أو أدنى من القيام بذلك، ولاشك أن تكهنات الولايات المتحدة صدقت على أرض الواقع.

ففي 24 شباط/ فبراير 2022، حيثُ بدأت الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا بعد حشدٍ عسكري طويل، والاعتراف الروسي بجمهورية دونيتسك الشعبية المعلَنة من جانب واحد وجمهورية لوغانسك الشعبية، أعقبها دخول القوات المسلحة الروسية إلى منطقة دونباس في شرق أوكرانيا في21 فبراير 2022م، وبعد خطابٍ أعلن فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن عملية عسكرية بهدف « تجريد أوكرانيا من السلاح وإزالة أثر النازية منها»، بدأ القصف على مواقع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مناطق في العاصمة كييف. **إشكالية البحث** ولنا أن نتساءل هل يُعد الهجوم الروسي على أوكرانيا تهديداً للسلم والأمن الدوليين ؟ أم أن المزاعم الروسية لها جانب من الصحة ؟ **ويهدف البحث** الى بيان دور وأهمية الأمم المتحدة وأجهزتها السياسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، **منهج البحث** سيتم اتباع المنهج الاستقرائي التاريخي في البحث لبيان دور مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهم في حفظ السلم والأمن الدوليين على الحالة الأوكرانية الروسية، وذلك من خلال خطة البحث التالية :-

خطة البحث

مبحث تمهيدي: جذور الصراع بين روسيا وأوكرانيا وتطوراته.

المبحث الأول: التعريف بالأزمة بين روسيا وأوكرانيا وأسبابها.

المبحث الثاني: دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين في الأزمة الأوكرانية.

المبحث الثالث: دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين في الأزمة الأوكرانية .

الخاتمة: التوصيات: مراجع البحث .

مبحث تمهيدي

جذور الصراع بين روسيا وأوكرانيا وتطوراته.

جذور الصراع بين روسيا وأوكرانيا

في ديسمبر عام 1991، كانت أوكرانيا، بالإضافة إلى روسيا وبيلاروسيا، من بين الجمهوريات التي دقت المسمار الأخير في نعش الاتحاد السوفييتي، غير أن موسكو أرادت الاحتفاظ بنفوذها، عن طريق تأسيس رابطة الدول المستقلة (جي يو إس)، كان الكرملين يظن وقتها أن بإمكانه السيطرة على أوكرانيا من خلال شحنات الغاز الرخيص، لكن ذلك لم يحصل، فبينما تمكنت روسيا من بناء تحالف وثيق مع بيلاروسيا، كانت عيون أوكرانيا مسلطة دائماً على الغرب. هذا أزعج الكرملين، ولكنه لم يصل إلى صراع طوال فترة التسعينيات آنذاك، كانت موسكو تبدو هادئة، لأن الغرب لم يكن يسعى لدمج أوكرانيا، كما أن الاقتصاد الروسي كان يعاني، والبلاد كانت مشغولة بالحرب في الشيشان، في عام

1997 اعترفت موسكو رسمياً من خلال ما يسمى بـ"العقد الكبير" بحدود أوكرانيا، بما فيها شبه جزيرة القرم، التي تقطنها غالبية ناطقة بالروسية.

بداية الخلاف بين روسيا وأوكرانيا

شهدت موسكو وكييف أول أزمة دبلوماسية كبيرة بينهما في عهد فلاديمير بوتين، ففي خريف عام 2003، بدأت روسيا بشكل مفاجئ في بناء سد في مضيق كريتش باتجاه جزيرة "كوسا توسلا" الأوكرانية واعتبرت كييف ذلك محاولة لإعادة ترسيم حدود جديدة بين البلدين، وازدادت حدة الصراع، ولم يتم وضع حد له إلا بعد لقاء ثنائي بين الرئيسين الروسي والأوكراني. عقب ذلك أوقف بناء السد، لكن الصداقة المعلنة بين البلدين بدأت تظهر تشققات.

أثناء الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا عام 2004، دعمت روسيا بشكل كبير المرشح المقرب منها فيكتور يانوكوفيتش، إلا أن "الثورة البرتقالية" حالت دون فوزه، وفاز بدلاً منه السياسي القريب من الغرب فيكتور يوشتشينكو، وخلال فترته الرئاسية قطعت روسيا إمدادات الغاز عن البلاد مرتين، في عامي2006 و2009، كما قُطعت أيضاً إمدادات الغاز إلى أوروبا المارة عبر أوكرانيا. وفي عام 2008 حاول الرئيس الأمريكي آنذاك، جورج دبليو بوش، إدماج أوكرانيا وجورجيا في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وقبول عضويتهما من خلال برنامج تحضيري. قوبل ذلك باحتجاج بوتين وموسكو أعلنت بشكل واضح أنها لن تقبل الاستقلال التام لأوكرانيا، كما أن فرنسا وألمانيا حالتا دون تنفيذ بوش لخطته، وأثناء قمة الناتو في بوخارست تم طرح مسألة عضوية أوكرانيا وجورجيا، ولكن لم يتم تحديد موعد لذلك.

ولأن مسألة الانضمام للناتو لم تنجح بسرعة، حاولت أوكرانيا الارتباط بالغرب من خلال اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي، في صيف عام 2013، بعد أشهر قليلة من توقيع الاتفاقية، مارست موسكو ضغوطاً اقتصادية هائلة على كييف وضيقت على الواردات إلى أوكرانيا، وعلى خلفية ذلك، جمدت حكومة الرئيس الأسبق يانوكوفيتش، الذي فاز بالانتخابات عام 2010، وانطلقت بسبب ذلك احتجاجات معارضة للقرار أدت لفراره إلى روسيا في فبراير عام 2014.

علامة فارقة في الأزمة الروسية الأوكرانية

ضمت روسيا القرم في مارس عام 2014، وكانت هذه علامة فارقة وبداية لحرب غير معلنة، وفي نفس الوقت، بدأت قوات روسية شبه عسكرية في حشد منطقة الدونباس الغنية بالفحم شرقي أوكرانيا، كما أعلنت جمهوريتان شعبيتان في دونيتسك ولوهانسك، يترأسهما روس، أما الحكومة في كييف، فقد انتظرت حتى انتهاء الانتخابات الرئاسية في مايو2014، لتطلق عملية عسكرية كبرى أسمتها "حربًا على الإرهاب".

في يونيو من نفس العام، التقى الرئيس الأوكراني المنتخب للتو، بيترو بوروشينكو، وبوتين لأول مرة بوساطة ألمانية وفرنسية، على هامش الاحتفال بمرور سبعين عاماً على يوم الإنزال على شواطئ نورماندي، وخلال ذلك الاجتماع وُلدت ما تسمى بـ"صيغة نورماندي".

سبب ضرب روسيا لأوكرانيا

بعد الاتفاق، تحول الصراع إلى حرب بالوكالة تدور رحاها حتى اليوم، ففي مطلع عام 2015، شن الانفصاليون هجومًا، زعمت كييف أنه كان مدعومًا بقوات روسية لا تحمل شارات تعريف، وهو ما نفته موسكو، ومنيت القوات الأوكرانية بهزيمة ثانية جراء الهجوم، وذلك في مدينة ديبالتسيفي الاستراتيجية والتي اضطر الجيش الأوكراني للتخلي،

وبرعاية غربية– تم الاتفاق على "مينسك 2"، وهي اتفاقية تشكل إلى اليوم أساس محاولات إحلال السلام، وما تزال بنودها لم تنفذ بالكامل بعد.

- في خريف عام 2019 كان هناك بصيص أمل، إذ تم إحراز نجاح في سحب جنود من الجهتين المتحاربتين من بعض مناطق المواجهة، لكن منذ قمة النورماندي التي عُقدت في باريس في ديسمبر عام 2019، لم تحصل أي لقاءات، وبوتين لا يرغب في لقاء شخصي مع الرئيس الأوكراني الحالي فلودومير زيلينسكي، لأنه– من وجهة نظر موسكو– لا يلتزم باتفاق مينسك.

ومنذ ديسمبر عام 2021، يطلب الرئيس الروسي بشكل علني من الولايات المتحدة ألا تسمح بانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو أو تتلقى مساعدات عسكرية، لكن الحلف لم يرضخ لهذه المطالب([1]).

المبحث الأول

التعريف بالأزمة بين روسيا وأوكرانيا وأسبابها

في24 شباط/ فبراير 2022، بدأت الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا بعد حشدٍ عسكري طويل ولنا أن نتساءل لماذا دخلت القوات الروسية إلى أراضي جارتها الأوكرانية، وماذا يريد بوتين؟

فقد أطلقت روسيا هجوما مدمرا على أوكرانيا جوا وبرا وبحرا، وهي البلد الديمقراطي الأوروبي الذي يبلغ عدد سكانه 44 مليون نسمة. وعلى مدى أشهر، نفى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التخطيط لغزو أوكرانيا، لكنه الآن مزق اتفاق السلام وأرسل قواته عبر الحدود إلى المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية من أوكرانيا. وبينما ترتفع حصيلة القتلى، يواجه بوتين اتهامات بأنه يهدد السلام في أوروبا. ما يحصل في الأيام القادمة قد يهدد أمن القارة الأوروبية برمتها، بل قد تمتد للعالم بأسره وتهدد السلم والأمن الدوليين. ولنا أن نتساءل؟

لماذا هاجمت القوات الروسية أوكرانيا؟

فقد تقدمت القوات الروسية الى العاصمة الأوكرانية كييف من عدة اتجاهات بعد أن أمر الزعيم الروسي بالغزو. وقبل لحظات من بدء الغزو، ظهر الرئيس بوتين على شاشة التلفزيون معلنا أن روسيا لا تستطيع أن تشعر "بالأمان والتطور" بسبب ما وصفه بالتهديد المستمر من أوكرانيا الحديثة. وكانت المطارات والمقار العسكرية قد تعرضت أولا للقصف بالقرب من المدن في جميع أنحاء أوكرانيا بما في ذلك مطار بوريسبيل الدولي الرئيسي في كييف. ثم توغلت الدبابات والقوات الروسية في الشمال الشرقي من أوكرانيا بالقرب من مدينة خاركيف، التي يبلغ عدد سكانها 1.4 مليون نسمة، وفي الشرق بالقرب من لوهانسك كما من بيلاروسيا المجاورة في الشمال.

ونزلت القوات الروسية في مدينتي أوديسا وماريوبول الكبريين جنوبي أوكرانيا.

([1]) أسباب الحرب بين روسيا وأوكرانيا .. جذور الصراع وتطوراته(2022) ، الأهرام المصرية 24فبراير ، عرب وعالم ، على الرابط التالي: https://q9r.us/GPhws اطلع عليه يوم 5مارس 2022م.

أسباب الغزو الروسي لأوكرانيا حسب تبريرات روسيا

قدم الرئيس بوتين العديد من الحجج الخاطئة أو غير العقلانية، حيث ادعى أن هدفه من العملية العسكرية هو حماية الأشخاص الذين "يتعرضون للتنمر والإبادة الجماعية"، وأنه يسعى إلى "نزع السلاح والأفكار النازية" من أوكرانيا. مع العلم أنه لم تكن هناك إبادة جماعية في أوكرانيا وهي دولة ديمقراطية حديثة بعد الثورة عام 2014م ، كما أن رئيسها يهودي "فكيف يمكن أن يكون يهوديا ونازيا في آن واحد ؟" وردا على ذلك فقد قال الرئيس الأوكراني فولوديمر زيلينسكي، إن هجوم روسيا شبيه بغزو ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. والملاحظ على الرئيس بوتين أنه كثيرا ما يردد اتهامه بأن المتطرفين سيطروا على أوكرانيا، منذ الإطاحة برئيسها الموالي لروسيا، فيكتور يانوكوفيتش، عام 2014 بعد أشهر من الاحتجاجات ضد حكمه.

- في أواخر عام 2021، بدأ بوتين بنشر أعداد كبيرة من القوات الروسية بالقرب من حدود أوكرانيا. ثم ألغى اتفاق سلام أبرم عام 2015 في الشرق واعترف بالمناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين على أنها مناطق مستقلة. لطالما قاومت روسيا تحرك أوكرانيا نحو الاتحاد الأوروبي وتحالف الناتو. ولدى إعلانه للعملية العسكرية في أوكرانيا، اتهم بوتين الناتو بتهديد "المستقبل التاريخي للأمة الروسية([1]).

روسيا وأوكرانيا: ما سبب الأزمة بين البلدين؟

كما سبق وبينا أنه ومنذ الإطاحة برئيسها الموالي لروسيا، فيكتور يانوكوفيتش، عام 2014 والعلاقة بين روسيا وأوكرانيا متوترة لشعور روسيا باقتراب أوكرانيا من الغرب الأوروبي وارهاصات طلب أوكرانيا الانضمام للاتحاد الأوروبي بل ولحلف الأطلنطي، وشعور روسيا أن هذا الأمر لو تم سيشكل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الروسي، لذلك سعت روسيا لزعزعة أمن أوكرانيا وايجاد موطأ قدم لها على الأراضي الأوكرانية وذلك من خلال اعتراف بوتين بأجزاء من مناطق أوكرانية منفصلة عن أوكرانيا ويحكمها روس موالون لروسيا.

([1]) راجع/ بول كيربي (2022) : روسيا وأوكرانيا: لماذا دخلت القوات الروسية إلى أراضي جارتها الأوكرانية وماذا يريد بوتين؟ بي بي سي نيوز 8 ديسمبر/ كانون الأول 2021 جدّد في 26 فبراير/ شباط 2022بي بي سي عربي على الرابط التالي/ https://q9r.us/9QtRx

مغزى اعتراف بوتين بالمنطقتين الانفصاليتين

أدلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بخطاب متلفز أعلن خلاله أنه سيعترف باستقلال المنطقتين الأوكرانيتين اللتين يسيطر عليهما انفصاليون مدعومون من روسيا.

وبعيد الإعلان، وقع الرئيس بوتين على أوامر أصدرها لقواته بتنفيذ "مهام حفظ سلام" في كلتا المنطقتين. لا يزال نطاق تلك المهام غير واضح، لكن إذا قامت القوات بعبور الحدود سيكون ذلك المرة الأولى التي يدخل فيها الجنود الروس رسميا الأراضي الخاضعة لسيطرة الانفصاليين.

وفي خطاب وجهه لشعبه في وقت متأخر من الليل، قال الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي إن بلاده تريد السلام، لكنه أضاف: "لسنا خائفين"، ولن نتنازل عن أي شيء لأحد". وأضاف أن كييف الآن بحاجة إلى "دعم واضح وفعال" من قبل شركائها الدوليين.

وقال الرئيس الأوكراني إنه "من المهم للغاية أن نرى الآن من هو صديقنا وشريكنا الحقيقي، ومن سيستمر في استخدام مجرد كلمات لإخافة الاتحاد الفدرالي الروسي".

وقد أدان كل من حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي قرار الرئيس بوتين، وقال الرئيس الأمريكي جو بايدين إنه سيفرض عقوبات على روسيا.

ووصفت "أورسولا فون دير لاين" رئيسة المفوضية الأوروبية في تغريده على موقع توتير الخطوة الروسية بأنها "انتهاك صارخ للقانون الدولي" ولوحدة الأراضي الأوكرانية"([1]).

ماذا يعني اعتراف روسيا باستقلال منطقتين انفصاليتين في أوكرانيا؟

ما التغيير الذي طرأ على عدد القوات الروسية؟

بداية الأزمة تعود إلى نوفمبر/تشرين الثاني2021م عندما بدأت روسيا في نقل أعداد هائلة من قوات جيشها إلى المناطق القريبة من الحدود الأوكرانية. لكن في 15 فبراير/شباط الحالي، وبعد أن وصل عدد تلك القوات إلى100 ألف، قال الرئيس بوتين إنه سيكون هناك انسحاب جزئي للقوات الروسية. وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الروسية إن بعض وحدات الجيش "بدأت بالفعل في تحميل معداتها على متن القطارات والعربات، وسوف تبدأ اليوم العودة إلى ثكناتها العسكرية". بيد أن أوكرانيا وشركاءها يقولون إنه لم يحدث أي تناقص في عدد القوات المنتشرة في المناطق الحدودية. وفي أعقاب الإعلان الروسي، صرح "ينس ستولتنبرغ" الأمين العام لحلف الناتو قائلا: "إنهم يقومون باستمرار بتحريك القوات إلى الأمام وإلى الخلف".

"لطالما تحركت القوات يمينا ويسارا، إلى الأمام وإلى الخلف وفي كل الاتجاهات، لكن الاتجاه الذي ظل ثابتا خلال الأسابيع والأشهر الماضية هو الزيادة المستمرة في القدرات (العسكرية) الروسية على مقربة من حدود أوكرانيا". وصرح الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي لبي بي سي قائلا: "إننا، بكل صراحة نتفاعل مع الواقع الذي أمامنا، ونحن لم نر بعد أي انسحاب للقوات".

وأعلنت وزارة الدفاع في بيلاروسيا أن القوات الروسية البالغ قوامها30000 جندي والمتمركزة في البلاد سوف تمكث هناك، رغم أنه كان من المقرر أن تعود إلى قواعدها في أعقاب انتهاء تدريبها العسكري.

([1]) روسيا وأوكرانيا ما سبب الأزمة بين البلدين؟(2022) بي بي سي نيوز بتاريخ 22 فبراير. على الرابط التالي/ https://q9r.us/jluKv اطلع عليه في3مارس 2022م.

ووفقا للتقديرات الأمريكية، فإن عدد القوات الروسية في المنطقة يزيد عن 150000 جندي، بما في ذلك القوات الانفصالية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

كيف ساء الوضع في شرق أوكرانيا؟

في عام 2014، انتزعت روسيا السيطرة على الأراضي الأوكرانية في شبه جزيرة القرم ودعمت القوات الانفصالية التي تحارب في منطقتي دونباس ولوهانسك الشرقيتين. تسبب النزاع في الشرق في إزهاق أرواح ما يربو على 14000 شخص، وأعلنت الجماعات الانفصالية من جانب واحد قيام ما سمتهما جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين.وأشار مراقبون دوليون تابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى حدوث مئات من حوادث انتهاك وقف إطلاق النار في تقريرهم الذي يغطي الفترة من 17 إلى 18 من فبراير2022م.

الأزمة الأوكرانية: بوتين يأمر بنشر قوات روسية في دونيتسك ولوهانسك

ضمت روسيا شبه جزيرة القرم وميناء سيفاستوبول إليها في 2014
المصدر: مجلس الأمن والدفاع الوطني الأوكراني

وأعلن زعماء الانفصاليين المدعومين من روسيا في منطقتي لوهانسك ودونيتسك إجلاء السكان عنهما قائلين إن أوكرانيا كثفت من قصفها للمنطقتين وإنها تعتزم شن هجوم عليهما. وأعلن دينيس بوشيلين زعيم جمهورية دونيتسك الشعبية، عن عملية الإجلاء في مقطع مصور. ووصف "بول أدامز" مراسل بي بي سي للشؤون الدبلوماسية فكرة وجود حاجة إلى إجلاء السكان بسبب تأهب أوكرانيا لشن هجوم بأنها "لا أساس لها من الصحة".

وكتبت "سارة راينزفورد" مراسلة شؤون أوروبا الشرقية في بي بي سي في تغريده على توتير أن التلفزيون الروسي ينقل مزاعم هجوم وشيك للقوات الأوكرانية على المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون.

وردا على مزاعم مماثلة، غرد دميترو كوليبا وزير الشؤون الخارجية الأوكراني قائلا: "روسيا، توقفي عن صنع الأخبار الكاذبة". ونفى قيام أوكرانيا بشن هجوم على مناطق خاضعة لسيطرة الانفصاليين أو قصف الحدود الروسية أو عبورها. وقد نبهت الولايات المتحدة أن روسيا قد تسعى إلى افتعال أزمة لتبرير تنفيذ عمل عسكري (بما في ذلك استخدام ما يعرف بتكتيك "الراية الزائفة"، وهو مصطلح يشير إلى هجوم ملفق تقوم به الدولة ضد مصالحها الخاصة من أجل تبرير الانتقام)، ولكنها لم تقدم أي أدلة محددة لدعم تلك المزاعم.

هل هناك أي بوادر على حل دبلوماسي للأزمة؟

حتى قبل إعلان روسيا الاعتراف باستقلال المنطقتين الخاضعتين لسيطرة الانفصاليين الأوكرانيين الذين تدعمهم، لم تكن هناك أي بوادر على اقتراب طرفي الأزمة من التفاوض بغية التوصل إلى اتفاق دبلوماسي. في بداية

فبراير2022م، كرر الرئيس بوتين مطالب روسيا في أعقاب اجتماع عقده مع رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان: "وقف توسعة الناتو، إلغاء عملية نشر الأسلحة بالقرب من الحدود الروسية، وإعادة المنشآت العسكرية التابعة للناتو إلى المواقع التي كانت فيها عام1997 عندما وقعت اتفاقية القانون التأسيسي بين روسيا والحلف".

ومن جانبه، يقول حلف الناتو إنه لن تكون هناك حدود للانتشار العسكري داخل دوله الأعضاء، ويرفض الموافقة على وضع قيود تمنع بلدان بعينها من الانضمام إلى الحلف في المستقبل.

كما قالت بلدان من خارج الناتو إنها لا تقبل أن تملي روسيا عليها ما إذا كانت تستطيع الانضمام إلى الحلف في المستقبل.

وقد دعا الرئيس الأوكراني زيلينسكي إلى "إطار زمني واضح وعملي" لانضمام بلاده للحلف، وذلك خلال مؤتمر الأمن الذي عقد في مدينة ميونخ الألمانية.

كما ذكرت فنلندا، التي تشترك في الحدود مع روسيا مثلها مثل أوكرانيا، أنها يجب أن يكون لها حرية اتخاذ قرار الانضمام إلى الناتو من عدمه في المستقبل. ([1]).

ما الدوافع وراء التدخل الروسي في أوكرانيا؟

قال فياكسلاف نيكونوف، العضو البارز في البرلمان الروسي:"روسيا كانت ضد الانقلاب العنيف (الثورة التي شهدتها أوكرانيا)، التي خطط الأمريكيون لها على الأغلب، والذين تتركز أهدافهم في ضم أوكرانيا للناتو، وهذا خط أحمر لروسيا." وأضاف: "تعتبر روسيا ما حدث تهديداً لوجودها، وستتخذ ما يلزم لمنع حدوثه." وفي خضم عاصفة الادعاءات، والادعاءات المضادة حول الأزمة الأوكرانية، تأتي كلمات نيكونوف في لحظة وضوح نادرة، في ظل المخاوف الأساسية التي تحرك السياسة الروسية، منذ ظهور مؤشرات الإطاحة برئيس أوكرانيا فيكتور يانوكوفيتش، جراء حركة الاحتجاجات في العاصمة كييف.

وتظهر خريطة شرق أوروبا الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي تمثلها أوكرانيا.

ومن وجهة نظر قصر الرئاسة الروسي (الكرملين)، فإن أوكرانيا تعد منطقة عازلة بين روسيا وأوروبا وبصورة خاصة مجموعة دول أوروبا الشرقية السابقة، التي انضمت الآن إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). أضف إلى ما سبق، الخوف من فقدان القاعدة البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم، التي تمنح الأسطول الروسي في البحر الأسود مدخلا للبحر المتوسط، وكان تحرك موسكو بشكل دراماتيكي أمرا لا مفر منه. وكررت روسيا كثيرا ادعاءاتها بأن الثورة في كييف منحت النازيين الجدد الفرصة لاجتياح شرق أوكرانيا، وطرد سكانها الذين يتحدثون اللغة الروسية. وهي الذريعة التي تخفي موسكو وراءها السبب الاستراتيجي الحقيقي للتدخل العسكري في القرم من قبل.

ولم يظهر من الكرملين حتى الآن أي إشارة للتراجع عن موقفه. ودائما ما أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أن روسيا لم تبدأ الأزمة. وفي ظل تلويح أوروبا والولايات المتحدة بفرض عقوبات على روسيا، إذا أعلنت ضم القرم إليها بعد الاستفتاء الشكلي الذي نظمته روسيا فيه ، فإن هناك رد روسي مقابل فقد نوه النائب الروسي فياكسلاف نيكونوف إلى أن بلاده خامس أكبر اقتصاد في العالم ولديها جيش قوي "وإذا كان هناك عقوبات، فسوف

([1]) روسيا وأوكرانيا ما سبب الأزمة بين البلدين؟(2022) بي بي سي نيوز بتاريخ 22 فبراير. على الرابط التالي/ https://q9r.us/jluKv اطلع عليه في3مارس .

تفرض روسيا عقوبات مشابهة لها تماما." وأضاف: "نحن نعيش في عالم متداخل جدا، ولا أنصح أحد بمحاولة فرض عقوبات على روسيا الاتحادية، لأن العواقب قد تكون وخيمة ليس فقط لروسيا ولكن للجميع."

تحذير للروس

وهناك عامل آخر للخوف يحرك حملة الكرملين لتقويض ثورة أوكرانيا، يتمثل في امتداد الثورة إلى روسيا.

فنجاح ثورة على حدودها قد يشجع مجموعات المعارضة داخل روسيا نفسها، ويعمق إيمانهم بقدرة حشود المتظاهرين على النجاح في مواجهة الحكومات الاستبدادية. لذلك كانت الاستجابة العنيفة من روسيا على الأرض في القرم، وادعائها بأن الثورة تقود إلى الفوضى والفاشية، وهو ما يعد تحذيرا للشعب الروسي نفسه. في الوقت ذاته، فإن احتمال استعادة القرم مرة أخرى، زاد من مكاسب الكرملين، خاصة أن شبه الجزيرة تحظي بشعبية بين نسبة كبيرة من الشعب الروسي.

وكانت القرم جزءا من روسيا حتى عام 1954، عندما قرر "خروشوف، زعيم الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، إعادتها مرة أخرى لأوكرانيا([1])".

المبحث الثاني

دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين في الأزمة الأوكرانية

يتمتع مجلس الأمن بمكانة متميزة من بين أجهزة الأمم المتحدة ، نظراً لاضطلاعه بالوظيفة الأساسية التي من أجلها أُنشأت المنظمة الدولية ، وهى المحافظة على السلم والأمن الدوليين ولقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن دوراً متدرجاً لحل المنازعات الدولية ، يبدأ بمجرد دعوة الأطراف المتنازعة إلى حل خلافاتهم بالطرق السلمية دون تحديد (م33) ثم تمتد صلاحياته إلى إمكانية فحص أي نزاع دولي قد يؤدى إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعاً ، كي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر(م34)([2]) . ويُمارس المجلس اختصاصاته المتعلقة بهذا المجال من خلال ما يُصدره من توصيات وقرارات إعمالاً لأحكام الفصلين السادس والسابع من الميثاق([3]).

فقد خول الفصل السابع من الميثاق مجلس الأمن النظر في المنازعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين أو تعرضهما للخطر، ونصت المادة (34) في الفصل السادس من الميثاق بأن" لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكى يقرر ما إذا كان هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يُعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين([4]).

نتائج الاجتماعات السابقة لمجلس الأمن حول أوكرانيا

عقد مجلس الأمن أربع جلسات بشأن الوضع في أوكرانيا. فقد اجتمع المجلس في 31 كانون الثاني/يناير بناء على طلب الولايات المتحدة.

([1]) ريتشارد غالبن(2014) بي بي سي نيوز- موسكو 14 مارس/ آذار 2014 بي بي سي عربي على الرابط التالي/ https://q9r.us/F78BH اطلع عليه فلا 3مارس 2022م

([2]) راجع ميثاق الامم المتحدة المواد 33 و34 الفصل السدس حل المنازعات حلاً سلميا على الرابط التالي: https://q9r.us/7gyLT اطلع عليه في 2مارس 2022م.

([3]) راجع/ د. حسام هنداوي(1994) : حدود سلطات مجلس الأمن، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1994، ص294 – 271.

([4])2) راجع نص المادتين 33،34من الميثاق على الانترنت على الرابط التالي :- https://q9r.us/jgfAL تم الاطلاع عليه يوم 1مارس 2022م

في 17 شباط/فبراير، نظمت روسيا جلسة إحاطة بمناسبة الذكرى السابعة لاتفاق مينسك الثاني الذي أبرم في 12 شباط/فبراير2015، والذي حدد خطوات لإنهاء الصراع في شرق أوكرانيا من خلال تسوية سياسية.

في 21 شباط/فبراير، عقد المجلس اجتماعا طارئا مفتوحا بناء على طلب أوكرانيا، بدعم من العديد من أعضاء المجلس، بما في ذلك ألبانيا وفرنسا وإيرلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. جاء ذلك الاجتماع عقب قرار روسيا الاعتراف باستقلال منطقتي دونيتسك ولوهانسك الانفصاليتين في منطقة دونباس في شرق أوكرانيا وتصعيد القتال في تلك المناطق وحولها.

في مساء يوم 23 شباط/فبراير، عقد المجلس مرة أخرى اجتماعا طارئا بناء على طلب أوكرانيا، بعد أن طلبت سلطات ما يسمى بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين مساعدة عسكرية من روسيا. في ذلك الاجتماع، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستقدم مشروع قرار بشأن أوكرانيا. وأثناء انعقاد المجلس، أعلن الرئيس بوتين بدء "العملية العسكرية الخاصة" في منطقة دونباس بشرق أوكرانيا.

ولجأت أوكرانيا لمجلس الأمن لمواجهة العدوان الروسي على أراضيها فقد كانت الولايات المتحدة وألبانيا الدولتان حاملتا القلم بشأن أوكرانيا، قد وزعتا مشروع قرار يتناول التطورات الأخيرة على أعضاء المجلس صباح يوم24 فبراير2022م. وبعد مفاوضات ثنائية مع بعض الأعضاء، وضعت الدولتان مسودة منقحة باللون الأزرق مساء 24فبراير2022م. وقد كان مشروع القرار الذي كان سيصوت عليه مجلس الأمن بعد ظهر يوم (25 شباط / فبراير2022م) "سيدين بأشد العبارات العدوان الروسي على أوكرانيا". وكما هو متوقع، استخدمت روسيا حق النقض فيما امتنعت الصين والهند والإمارات العربية المتحدة عن التصويت. وبالتالي لم يعتمد مشروع القرار([1]).

موقف الدول أعضاء مجلس الأمن من مشروع القرار

- روسيا تصوّت ضد المشروع: صوت الاتحاد الروسي ضد مشروع قرار مجلس الأمن المناهض لروسيا وأوكرانيا المقدم، مستخدما حق النقض (الفيتو). وأعرب السفير الروسي، فاسيلي نيبينزيا، عن شكره لمن لم يدعم المشروع. وقال إنه يتعارض مع المصالح الأساسية للشعب الأوكراني، "حيث إنه يحاول إنقاذ وترسيخ نظام السلطة في أوكرانيا الذي قاد هذا البلد إلى مأساة استمرت ثماني سنوات على الأقل حتى الآن." وأوضح أن السبب الرئيسي للتصويت ضد القرار ليس بسبب ما هو مذكور في المشروع، ولكن بسبب ما هو غير موجود. "إذا كان معدّوه قد حاولوا إعطاء نظرة تشبه إلى حد بعيد وثيقة متوازنة، فلن يتركوا أسئلة خارج الأقواس لا ينبغي نسيانها في سياق المشكلة الأوكرانية."

وأشار إلى أنه بقي خارج الأقواس كيف أن السلطات الأوكرانية "بتواطؤ من رعاتها الغربيين" تتجنب باستمرار وبسخرية تنفيذ اتفاقيات مينسك، التي كان العنصر الأساسي فيها الحوار المباشر مع سكان شرق البلاد. وتابع يقول: "في الوقت نفسه، تمركز الأوكرانيون على خط التماس، بشكل رئيسي من الراديكاليين والنازيين الجدد، بشكل منهجي، يوما بعد يوم، قصفت المناطق في لوهانسك ودونيتسك، مما أسفر عن مقتل النساء والأطفال وكبار السن ."وتساءل قائلا: "كيف لا يمكن للمرء أن يذكر الجرائم المروعة التي ارتكبها الأوكرو-نازي خلال هذه السنوات الثماني؟".

([1]) أسامه مهدى: (2022) بـ «حق الفيتو».. مجلس الأمن يفشل في اعتماد قرار ضد حرب روسيا على أوكرانيا ، المصري اليوم ،السبت 26فبراير 2022م على الرابط التالي: https://q9r.us/6viEY اطلع عليه في 3مارس 2022م.

تقييم غير صادق

وقال السفير الروسي، إنه سيكون من الجيد تضمين المشروع "تقييما صادقا لدور زملائنا الغربيين في تضخيم الأزمة الأوكرانية، والذين لم يقفوا وراء انقلاب الميدان فحسب، لكنهم في الحقيقة أعطوا كييف تفويضا مطلقا لأية إجراءات وخطوات لا يمكن تصوّرها من قبل أي دولة متحضرة."

وقال إن مسؤولية ما يحدث الآن لا تقع على عاتق القيادة الأوكرانية الحالية فحسب، "بل تقع على عاتقكم أيضا أيها السادة،" مشيرا إلى أن مشروع قرار اليوم ليس سوى تحرك آخر في لعبة الشطرنج القاسية واللاإنسانية. وأشار فاسيلي نيبينزيا إلى ما صرّح به الرئيس فلاديمير بوتين ووزارة الدفاع الروسية بوضوح وهو أنه لن تكون هناك ضربات ضد أهداف مدنية، "لكن القوميين يستخدمون المدنيين كدروع بشرية" مشيرا إلى استغلال الغرب والدعاية الإعلامية من قبل الغرب. ونفى أن يكون هناك أي قصف على المدنيين الأوكرانيين. وأكد قائلا: "نحن لسنا في حالة حرب مع أوكرانيا ونقوم بعملية عسكرية خاصة ضد القوميين لحماية سكان دونباس ونزع السلاح. وسيتم الانتهاء قريبا بما فيه الكفاية وسيتمكن الشعب الأوكراني مرة أخرى من تقرير مصيره بشكل مستقل بينما يعيش في سلام وتعاون مع الجيران."

والحقيقة المؤلمة إن وجود "اسيلي نيبينزيا"، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير2022م، يترأس اجتماع مجلس الأمن بشأن الحالة في أوكرانيا ايضاً مدعاه للسخرية، فكيف يكون "اسيلي نيبينزيا" الخصم والحكم في أن واحد، وهذا من العيوب القاتلة في تشكيل مجلس الأمن بالإضافة الى نظام الفيتو المتبع في التصويت من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية، فغالبا ما تعصف تلك الدول بحقوق الدول الأخرى، اذا ما كانت طرفا في النزاع.

- أوكرانيا تصف ما يحدث بجرائم حرب

طلب مندوب أوكرانيا الدائم لدى الأمم المتحدة، سيرغي كيسليتسا، من أعضاء مجلس الأمن تخصيص دقيقة صمت للصلاة على أرواح أولئك الذين قُتلوا في أوكرانيا. وقال: "كما أدعو السفير الروسي للصلاة من أجل الخلاص." وقبل الشروع في دقيقة الصمت، قال السفير الروسي، نيبينزيا، إنه يرغب أيضا في إضافة "كل من قضى خلال السنوات الماضية في دونباس وهم أيضا يستحقون أن يتم ذكرهم، جميع الأرواح قيّمة، دعونا لا ننساهم." وفي أعقاب دقيقة الصمت، قال المندوب الأوكراني إنه لن تكون هناك أي استضافة للقوات الروسية على الأراضي الأوكرانية. وأضاف: "لا يمكن استغلال أي سياق تاريخي معقد لتبرير ما يحدث." وتساءل قائلا: "هل هذا هو الوقت لبحث الانعكاسات التاريخية على خلفية الوضع المثير للقلق في محطة تشيرنيبول النووية التي سيطرت عليها الجماعات الروسية المسلحة؟" وأشار إلى أنه كان ينبغي أن تكون روسيا أول من يصوّت لوقف الحرب وإنقاذ رعاياها في أوكرانيا. وأضاف: "لا شيء يبرر قصف الحضانة ودار الأيتام والمستشفيات، الذي حدث اليوم." وأبلغ مجلس الأمن أنه حتى منتصف الليلة الماضية، قُتل تقريبا 140 شخصا من الجانب الأوكراني وأصيب 316 شخصا بجراح خلال

أول يوم للاجتياح الروسي، وتضررت عدة مرافق للبنية التحتية. ووصف تلك الهجمات بأنها انتهاكات وجرائم حرب، لكنّه أكد أيضا أن أوكرانيا منفتحة على المفاوضات، نافيا ما تردد بأن أوكرانيا لا ترغب بالحوار([1]).

- الولايات المتحدة: الفيتو الروسي لن يكمّ أصواتنا ولن يغير مبادئنا

السفيرة الأمريكية ليندا توماس-غرينفيلد، لم تستغرب أن تمارس روسيا حق النقض (الفيتو) اليوم في "محاولة لحماية الحرب الروسية المتعمدة ودون سابق استفزاز وغير المبررة وغير المعقولة على أوكرانيا."

لكنها شددت على أنه إذ كان بإمكان روسيا استخدام حق النقض ضد هذا القرار، فلا يمكنها كمّ أصواتنا وتغيير مبادئنا. وقالت مخاطبة روسيا:" روسيا، يمكنكِ استخدام حق النقض ضد هذا القرار، لكن لا يمكنك استخدام حق النقض ضد أصواتنا. لا يمكنك نقض الحقيقة. لا يمكنك نقض مبادئنا. لا يمكنك نقض الشعب الأوكراني. لا يمكنك نقض ميثاق الأمم المتحدة. ولن تنقضي المساءلة."

وأثنت السفيرة الأميركية على الأعضاء المسؤولين في مجلس الأمن هذا الذين وقفوا سوية اليوم في "مواجهة العدوان الروسي"، على حد تعبيرها، مؤكدة أنهم سيواصلون الوقوف مع أوكرانيا، ودعمها بكل وسيلة ممكنة. "نحن متحدون خلف أوكرانيا وشعبها، على الرغم من أن عضوا دائما متهورا وغير مسؤول في مجلس الأمن يسيء استخدام سلطته لمهاجمة جارته وتخريب الأمم المتحدة ونظامنا الدولي."

وبحسب الدبلوماسية الأمريكية، التي يصادف اليوم الذكرى الأولى لتوليها منصب المندوبة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، فإن "هذا التصويت اليوم أظهر الدول التي تؤمن حقا بدعم المبادئ الأساسية للأمم المتحدة - وأيها تنشرها كشعارات مناسبة. أظهر هذا التصويت أعضاء مجلس الأمن الذين يدعمون ميثاق الأمم المتحدة - وأيهم لا يدعمون." ووعدت بتناول هذه المسألة في الجمعية العامة، "حيث لا ينطبق الفيتو الروسي، حيث يمكن لدول العالم، بل يجب عليها، أن تحاسب روسيا وأن تقف متضامنة مع أوكرانيا([2])."

- ألبانيا: مجلس الأمن أصبح "رهينة" وهذه ليست نهاية جهودنا

ممثل ألبانيا أعرب عن أسفه البالغ إزاء استخدام روسيا لحق النقض، قائلا إن مجلس الأمن حاول أن يبرز للعالم اتحاده وفائدته، "ولكن تمت عرقلة ذلك وأصبح المجلس رهينة". وأضاف قائلا: "هذه ليست نهاية جهودنا وسنواصل العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع جميع من يحترمون القواعد عوضا عن الفوضى، جميع من يؤسسون علاقات تقوم على الاحترام وليس الازدراء. سنواصل إدانة هذا العدوان وسنواصل الدعوة لإنهاء هذه الحرب التي لا معنى لها". وقال المندوب الألباني إن روسيا "تقتل أناسا وتحاول أن تنهي حكومة منتخبة ديمقراطيا. روسيا ستتحمل مسؤولية هذه الأفعال وهي تواجه إدانة عالمية واسعة النطاق كما ستتعرض للعقاب، بما في ذلك تعليق حقوقها في مجلس أوروبا لكنها لن تدمر الأمن الأوروبي ولن يتسنى لها أن تأخذ العالم إلى الوراء". وأعرب عن تضامن بلاده مع أوكرانيا مضيفا: "مستعدون لتوفير ملاذاً للأوكرانيين الذين يفرون من الحرب. نحن نحترم سيادة أوكرانيا ووحدة ترابها في حدودها المعترف بها دوليا".

_ فرنسا: نتيجة تصويت اليوم واضحة ألا وهي عُزلة روسيا

([1]) الأمم المتحدة ، أخبار الأمم المتحدة ، منظور عالمي قصص إنسانية(2022) ، الفيتو الروسي يحول دون تمرير مشروع قرار حول الوضع في أوكرانيا Search the United Nations على الرابط التالي / https://q9r.us/LFcDt تم الاطلاع عليه يوم 1مارس 2022م.

([2]) الأمم المتحدة ،أخبار الأمم المتحدة ، منظور عالمي قصص إنسانية ، مرجع سابق.

أدانت فرنسا على لسان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، نيكولا دوريفيير، حق النقض الروسي "لجهود استعادة السلام والنظام الدولي". وقال السفير الفرنسي عقب التصويت على مشروع القرار الذي رعته أكثر من أربعين دولة عضو في الأمم المتحدة، إنه في لحظة التصويت على هذا القرار، تقتل الصواريخ الروسية المدنيين وتقصف المدن وتدمر البنية التحتية الأساسية بهدف وحيد هو إخضاع أوكرانيا.

وأضاف أن "أحلام إعادة الإمبراطورية الروسية هي المحرك هنا". إن أوكرانيا ضحية اعتداء متعمد من جانب رئيس الاتحاد الروسي. لا شيء يمكن أن يبرر ذلك. لا يوجد عضو في هذا المجلس يدعمه."

وقال: "نتيجة تصويت اليوم واضحة: روسيا باتت معزولة." ورحبت فرنسا بتعبئة جميع أعضاء هذا المجلس الذين أعربوا، من خلال التصويت لصالح هذا القرار، عن تمسكهم بالقانون الدولي ودعمهم لأوكرانيا، وأشارت إلى أن "روسيا تدوس على مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن. وتستغل ميثاق الأمم المتحدة لانتهاك مبادئه الأساسية." هذا وأكد أن بلاده ستواصل، مع شركائها، دعم أوكرانيا والشعب الأوكراني، داخل الأمم المتحدة وفي جميع المنتديات.

- الإمارات العربية: خفض التصعيد والدبلوماسية

وبعد امتناعها عن التصويت على مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة وألبانيا، قالت سفيرة دولة الإمارات العربية، لانا نسيبة، إن بلدها دعا باستمرار إلى خفض التصعيد واللجوء إلى الحوار. وقالت: "كان يحدونا أمل كبير في المبادرات الدبلوماسية العديدة والقنوات التي كانت تهدف إلى حل الأزمة."

وأشارت إلى أن تلك الدعوات عكست مدى القلق بشأن تداعيات هذه الأزمة على المدنيين في أوكرانيا، وكذلك على المنطقة والمجتمع الدولي. وتابعت تقول: "نشدد على أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاج إليها، وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي ووضع حماية المدنيين كأولوية والسماح بالوصول بدون إعاقة للمساعدة الإنسانية."

وأشارت إلى أن الإمارات العربية تعتقد أن كل دولة عضو في الأمم المتحدة تتمتع بالحق في الأمن والسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. وأضافت: "لأننا من الشرق الأوسط، فإننا نعي بشكل وثيق الأهمية القصوى لبيئة أمنية إقليمية مستقرة، وأن الأسس لتحقيق ذلك الأمن موجودة في تخفيض التصعيد والدبلوماسية والحوار([1])."

- موقف الأمين العام للأمم المتحدة: دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إعادة قواته إلى روسيا، قائلا "نحن نعرف الخسائر التي تنجم عن الحرب". ووصف الأمين العام خلال حديثه للصحفيين في مقر الأمم المتحدة، ظهر الخميس، الهجوم العسكري الحالي بأنه "خطأ، ومخالف للميثاق وغير مقبول. لكنه ليس أمرا لا يمكن الرجعة عنه". واستشهد الأمين العام بميثاق الأمم المتحدة: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". وقال إن استخدام القوة من قبل دولة ضد دولة أخرى هو رفض للمبادئ التي التزم كل بلد بدعمها. "هذا ينطبق على الهجوم العسكري الحالي". وأضاف الأمين العام قائلا:" نشهد عمليات عسكرية روسية داخل الأراضي السيادية لأوكرانيا على نطاق لم تشهده أوروبا منذ عقود. يوما تلو

([1]) مرجع سابق .

آخر، كنت واضحا أن مثل هذه التدابير الأحادية تتعارض، بشكل مباشر، مع ميثاق الأمم المتحدة" تخصيص 20 مليون دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة وقال السيد أنطونيو غوتيريش إننا نرى صور الخوف والألم والرعب في كل ركن من أركان أوكرانيا، مع ارتفاع معدلات الوفيات، مشيرا إلى أن الناس الأبرياء يدفعون دائما الثمن الباهظ. هذا هو السبب في أن الأمم المتحدة تعمل على توسيع نطاق عملياتها الإنسانية في أوكرانيا وحولها"([1]).

أشد اللحظات حزنا

وكان مجلس الأمن، قد عقد، مساء الأربعاء 23فبراير، اجتماعا طارئا، هو الثاني خلال يومين، بشأن الأزمة الأوكرانية، في خضم التقارير التي كانت تتحدث عن هجوم روسي وشيك ضد أوكرانيا. وأثناء انعقاد الجلسة، أعلن الرئيس فلاديمير بوتين عن "عملية عسكرية خاصة" في دونباس.

الأمين العام وفور خروجه من قاعة مجلس الأمن تحدث إلى الصحفيين واصفا ذلك "بأشد اللحظات حزنا في فترة عمله كأمين عام للأمم المتحدة". وأوضح أنه قد بدأ اجتماع مجلس الأمن هذا بمخاطبة الرئيس بوتين ومناشدته من صميم قلبه أن يوقف قواته عن شن هجوم ضد أوكرانيا، وأن يعطي السلام فرصة لأن الكثير من الناس قد ماتوا([2]).

والحقيقة، أن الموقف الروسي بمجلس الأمن يعارض الدور المنوط بمجلس الأمن القيام به ، خاصة وأن هذا الموقف من عضو دائم بالمجلس ، فدور مجلس الأمن الرئيسي هو حفظ السلم والأمن الدوليين وهذا الدور الرئيسي يجب أن يُمارس وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن في الفصول (6، 7،8،12) هي لتمكينه من القيام بهذه الواجبات ، ومتفقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة كما هو مُستفاد من المادة 2/24 ([3]).

وعلى ذلك ، فإنه يُصبح من الضروري على مجلس الأمن وهو يتخذ قراراته المُتعلقة بالمحافظة علي السلم والأمن الدوليين ، الحرص علي أن تأتي هذه القرارات متفقة مع أهدافه واختصاصاته الخاصة ، إضافة إلي ضرورة مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في الميثاق لممارسة هذه الاختصاصات ومراعاة تحقيق الأهداف التي من أجلها تم إنشائه([4]) . وأن يأخذ في اعتباره كافة الظروف المحيطة بالنزاع ([5]). وشرط التقيد بالأهداف الخاصة لمجلس الأمن يُستفاد من قضاء محكمة العدل الدولية وبصفة خاصة من الفتوى التي أصدرتها عام 1962م بشأن بعض نفقات الأمم المتحدة ، حيث قررت أنه اذا تم اجراء الانفاق لتحقيق هدف لا يندرج في اطار أهداف الأمم المتحدة فلن يكون في اطار أهداف الأمم المتحدة ولن يكون في الإمكان اعتبار مثل هذا الانفاق انفاقاً للمنظمة الدولية([6]).

([1]) أخبار الأمم المتحدة ، الأمين العام (2022): الهجوم العسكري الروسي خطأ ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وغير مقبول، على الرابط التالي / https://q9r.us/1V05D تم الاطلاع عليه يوم 1مارس 2022م

([2]) مرجع سابق .

([3]) والتي تنص على " يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها والسلطات الخاصة المخوّلة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر، راجع ميثاق الأمم المتحدة على الرابط التالي : https://q9r.us/7gyLT اطلع عليه فى 2مارس 2022م.

([4])Vulcan ;(1947) L'éxécution des décisions de la cour internationale de justice d' aprés la charte des N.U.,R.G. D. I. P., , p.196 -197 .

([5]) Schacter (O.M.) ; The enforcement of international judicial and Arbitral dicision,A.J.I.L., p.950 -960.

([6]) I.C.J.,Reports.,1962,P.1- 8 .

وبالنسبة لوجود روسيا كدولة دائمة العضوية بمجلس الأمن بل ورئاستها له عن طريق الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة "اسيلي نيبينزيا" خلال نظر النزاع المعروض أمر لاشك فيه سيصيب العدالة بخلل كبير، إذ كيف يكون الخصم هو الحكم في نفس الوقت، وهذا سيعرقل حفظ السلم والأمن الدوليين بلا أدني شك ، وقد طالبت أوكرانيا استبعاد ممثل روسيا من نظر النزاع لانعدام الحيادية.

المبحث الثالث

دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين فى الأزمة الأوكرانية

وبالنسبة لاختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، فقد نصت المادة (14) من الميثاق بأنه" مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة ، للجمعية العامة أن تُوصى باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف مهما يكون منشؤه تسوية سلمية كلما رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق المُوضحة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها ([1]) .

والمادة الثانية عشرة التي تحدث عنها الميثاق تُعتبر قيداً على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ممارستها لاختصاصاتها بالتوصية باتخاذ التدابير المُشار إليها، حيث نص الميثاق في المادة (12) على أنه عندما يُباشر مجلس الأمن الوظائف التي رُسمت في الميثاق فيما يتعلق بنزاع أو موقف ما، فليس للجمعية العامة أن تُقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب منها ذلك مجلس الأمن([2]) ولكن في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين وعدم تمكن مجلس الأمن من التصويت بسبب الفيتو فإنه:-

- يجوز للجمعية العامة، عملا بقرارها المعنون "متحدون من أجل السلام" المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1950 (القرار 377 (د - 5))([3])، أن تعقد "دورة استثنائية طارئة" في خلال 24 ساعة، إذا بدا أن هناك تهديدا للسلام أو خرقا للسلام أو أن هناك عملا من أعمال العدوان، ولم يتمكن مجلس الأمن من التصرف بسبب تصويت سلبي من جانب عضو دائم، حيث يمكنها أن تنظر في المسألة على الفور من أجل إصدار توصيات إلى الأعضاء باتخاذ تدابير جماعية لصون أو إعادة السلام والأمن الدوليين([4]) .

وبالنسبة لحالة أوكرانيا وبعد استخدام روسيا لحق الفيتو، فقد أجرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة مداولات يوم الأربعاء23فبراير 2022م، في جلسة عادية، لبحث الوضع في أوكرانيا. وكانت الرسالة الرئيسية لرئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة هي الحث على التسوية السلمية للنزاعات والتذكير بميثاق الأمم المتحدة ومقاصد هذه المنظمة الدولية التي أنشِئت على أنقاض حربين مدمرتين. تأتي المداولات بعد أيام على الإعلان الروسي بشأن منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وافتتح رئيس الجمعية العامة، عبد الله شاهد، كلمته بالقول: «' لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب'هي من بين الكلمات الأولى لميثاق الأمم المتحدة، في ديباجته، وكانت هذه الكلمات هي الدافع

([1]) راجع/ نص المادة(14) من الميثاق على الانترنت على الرابط التالي :- https://q9r.us/YZYqP تم الاطلاع عليه يوم 2مارس 2022م

([2]) I.C.J.,AEGEAN SEA CONTINENTAL SHELF CASE , (GREECE v.TURKEY) JUDGMENT OF 19 DEC. 1978.

([3]) راجع القرار المشار اليه على الرابط التالي: https://q9r.us/8cWG0 اطلع عليه في 3مارس 2022م

([4]) الامم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورات الاستثنائية الطارئة، على الرابط التالي: https://q9r.us/WtJsj اطلع عليه في 3مارس 2022م

الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة، حيث عانى مؤسسوها من دمار حربين عالميتين بحلول عام1945([1])." وأضاف عبد الله شاهد، بحسب ما تنص عليه المادة (1) من ميثاق الأمم المتحدة، فإن النزاعات أو الحالات التي يمكن أن ينهار فيها السلام يجب تسويتها بالوسائل السلمية وبما يتماشى مع العدالة ومبادئ القانون الدولي. وقال: "لذلك، فإن من مقاصد الأمم المتحدة الحفاظ على السلام والأمن وفقا لسيادة القانون." وأضاف أنه "إذا كانت السنوات الـ 76 الماضية من وجود الأمم المتحدة قد علّمتنا أي شيء، فهو أن السلام الدائم لا يتحقق ولا يدوم من خلال الاشتباكات العسكرية، ولكن من خلال الحلول السياسية." وشدد على أن الطريقة الأكثر فعالية لتقليل المعاناة الإنسانية الباهظة للصراعات وعواقبها هي منع الصراعات في المقام الأول.

- أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، مجددا على أن قرار الاتحاد الروسي الاعتراف بما يسمى "استقلال" منطقتي دونيتسك ولوهانسك "يُعد انتهاكا لوحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها، ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة." وقال: "هنا، في هذه القاعة الموقرة، لا بد لي من التأكيد على أن هذا الإجراء يتعارض أيضا مع قرار تاريخي اتخذته الجمعية العامة منذ أكثر من نصف قرن. أشير إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة." وأشار إلى أنه تم تبني ما يسمى بـ "إعلان العلاقات الودية" خلال جلسة الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الأمم المتحدة. ويحدد الإعلان العديد من المبادئ الحيوية التي لها صلة وثيقة بجلسة اليوم. وأشار على وجه الخصوص إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، والتأكيد على "حرمة السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة" - كما أن قرارات الجمعية العامة الأخرى تدعم بالكامل سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا. وقال: "كانت اتفاقيات مينسك – والتي وافق عليها مجلس الأمن وأنا دعمتُها بقوة منذ البداية – ترقد في وحدة العناية المركزة بفضل عدد من أجهزة دعم الحياة. لكن الآن تم فصل هذه الأجهزة." وحذر السيد غوتيريش من أن العالم يواجه "لحظة خطرة" مشيرا إلى أن التطورات الأخيرة المتعلقة بأوكرانيا تشكل مصدر قلق بالغ. وقال: "لقد حان الوقت لضبط النفس وإعمال العقل والتهدئة. لا مكان لأفعال وتصريحات من شأنها أن تأخذ هذا الوضع الخطير إلى الهاوية." كما أوضح أن الوقت حان لإقرار وقف لإطلاق النار والعودة إلى طريق الحوار والمفاوضات لإنقاذ الناس في أوكرانيا وخارجها من ويلات الحرب. وحث جميع الأطراف على الاستفادة الكاملة من المادة 33 من الميثاق وأدواتها المتنوعة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية ([2]). و في يوم 2مارس 2022م " عُقدت جلسة استثنائية طارئة" للجمعية العامة للأمم المتحدة من الدول الـ193 لاتخاذ موقف سواء دعما لسيادة أوكرانيا وديموقراطيتها، أو تأييدا لروسيا في غزوها لهذا البلد. ويبدأ الاجتماع غير المسبوق منذ أربعين عاما، بكلمتين لرئيس الجمعية العامة عبد الله شاهد والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش. ومن المتوقع طرح قرار للتصويت في ختام المداخلات البالغ عددها 93 مداخلة. ومسودة القرار بعنوان "عدوان روسيا المسلّح غير المبرر على أوكرانيا" المطروحة بمبادرة أوروبية بالتنسيق مع كييف، "تندّد بأشدّ العبارات بعدوان روسيا على أوكرانيا". والنص الذي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة عنه، مماثل

([1])أخبار الأمم المتحدة (2022)، منظور عالمي قصص إنسانية في جلسة لبحث أوكرانيا في الجمعية العامة، تمسّك بميثاق الأمم المتحدة وتذكير بمقاصدها وقراراتها ، 23 شباط/فبراير 2022 السلم والأمن على الرابط التالي/ https://q9r.us/NCEZU تم الاطلاع عليه يوم 1مارس 2022م

([2]) أخبار الأمم المتحدة ، منظور عالمي قصص إنسانية في جلسة لبحث أوكرانيا في الجمعية العامة، تمسّك بميثاق الأمم المتحدة وتذكير بمقاصدها وقراراتها ، مرجع سابق.

للنص الأميركي الألباني الذي رفضه مجلس الأمن الدولي الجمعة بسبب الفيتو الروسي رغم حصوله على تأييد أكثر من 80 دولة من جميع القارّات. وهو يطالب بالانسحاب الفوري للقوات الروسية من أوكرانيا ووقف المعارك. ويأمل واضعو القرار أن يحصد أكثر من مئة صوت مؤيد في الجمعية العامة حيث لا تملك أي دولة حق النقض. ووقفت إفريقيا وأميركا اللاتينية بجانب الولايات المتحدة وأوروبا في مجلس الأمن للتنديد بالغزو الروسي. أما في الجمعية العامة فمن المتوقع أن تعمد الدول الداعمة تقليديا لموسكو مثل سوريا وكوبا والصين والهند وسواها، إلى تأييد سياسة روسيا أو الامتناع عن التصويت. وإلى اتخاذ موقف حيال الحرب في أوكرانيا، يرى دبلوماسيون أن هذه الجلسة الاستثنائية الطارئة التي لم ينظم منها سوى حوالى عشرة منذ 1950، سُتعطي مؤشرا إلى تطور وضع العالم. ففي السنوات الأخيرة، بدا وكأن الأنظمة الاستبدادية، طغت على المسار الديموقراطي. وكتب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في مقال نشرته صحيفة "لوموند" الفرنسية في نهاية الأسبوع أن "حجم الغزو يظهر أن نية (الرئيس الروسي) فلاديمير بوتين هي فعلا احتلال البلد والقضاء على الديموقراطية فيه وتنصيب حكومة دمية في كييف". وأضاف "ما هو على المحك بالتالي هو بقاء أوكرانيا كدولة مستقلة، وهو تهديد بالغ الخطورة للأمن الأوروبي".

واعتبر سفير ألبانيا لدى الأمم المتحدة فريت هودجا، وبلاده عضو غير دائم في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير، أن القضية تتخطى أوكرانيا. وتساءل بعد بدء الهجوم العسكري الروسي في 24 شباط/فبراير "من سيكون التالي؟" وهو سؤال كرّرته الولايات المتحدة لاحقا، في وقت تتصاعد المخاوف على مولدافيا وجورجيا. وتخشى عدّة بلدان أن "يتبدل النظام الدولي بشكل نهائي إذا تغلبت روسيا على أوكرانيا"، وفق ما أفاد دبلوماسي كبير وكالة فرانس برس طالبا عدم كشف اسمه. وفي الوقت الحاضر، وفي غياب القدرة على وقف الهجوم، سيتحتم على الأمم المتحدة تركيز جهودها على الأزمة الإنسانية الناجمة عن الغزو الروسي، في وقت تحذر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن النزاع في حال استمر قد يخلف خمسة إلى سبعة ملايين لاجئ. ودعت فرنسا لاجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي الاثنين 7مارس 2022م سعيا لاستصدار قرار وضعته بالاشتراك مع المكسيك، يدعو إلى "وقف الأعمال الحربية" و"حماية المدنيين" و"السماح بنقل مساعدة إنسانية بدون عقبات". ولم يعرف حتى الآن موقف روسيا من مسودّة القرار هذا الذي يتوقع طرحه للتصويت الثلاثاء 8مارس 2022م ، بعد استخدامها حق النقض ضد القرار السابق.

- وتبرر روسيا غزوها لأوكرانيا منذ بدئه بـ"الدفاع المشروع عن النفس" المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

والواقع، إن موقف روسيا تشوبه عدم الدقة فنص المادة(4/2)على أنه "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". وتأكيداً لهذا المبدأ أورد الميثاق بعض الاستثناءات الضيقة عليه، أهمها حق الدول الطبيعي في استخدام القوة في الدفاع الشرعي. كما بينت الفقرة الثالثة من نفس المادة أنه "على جميع الدول الأعضاء فض منازعاتهم بالطرق السلمية"([1]).

- الاستثناءات الواردة على هذا الحظر:

([1]) د. سامي جاد عبد الرحمن واصل:(2003) إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف،2003، ص185.184.

غير أن هناك حالتين استثنائيتين، الأولى هي حالة الدفاع الشرعي. حيث ورد بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ما يلي: "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون الحق المتوارث (الطبيعي) في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي إذا ما شن هجوم مسلح ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين". ولقد تم استخدام كلمة (طبيعي Inherent) للإشارة إلى أن الدفاع الشرعي هو حق لازم للدول ولا يمكن التنازل عنه. الحالة الأخرى أو الاستثناء الآخر هو حيث يفوض مجلس الأمن أو يتخذ تدبيراً قسرياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . من ثم فإن التوسع في المجال الذي تنطبق فيه قوانين النزاع المسلح الذي له جذورٍ سياسية وتاريخية عميقة وسحيقة([1]). إن عبارة "أو بأي طريقة أخرى لا تتفق وأهداف الأمم المتحدة "؛ قصد بها أساساً الهدف الأسمى للمنظمة المتضمن في المادة الأولى من الميثاق وهو: حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ثم اتخاذ كافة الوسائل الجماعية ذات الفعالية لمنع وإزالة التهديدات للسلم، ولإخماد أعمال العدوان وأي إخلال آخر بالسلم([2]). بذا يكون ميثاق الأمم المتحدة قد أرسى قاعدة بموجبها يُجرم على أشخاص القانون الدولي أن تقوم باستخدام القوة المسلحة أو مجرد التهديد بها في علاقاتهم المتبادلة سوى في الحالات الاستثنائية التي نص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن النفس الذي قضت به المادة 51 من الميثاق، وحالة التدابير المتخذة بموجب نظام الأمن الجماعي وذلك وفقاً لقرار صريح من مجلس الأمن إعمالاً لنصوص الفصل السابع من الميثاق، إضافةً إلى استخدام القوة المسلحة من قِبَل حركات التحرر الوطني في سعيها المشروع للحصول على الاستقلال من الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي ومقاومتها النظم العنصرية الصارخة على ما انتهى إليه غالبية الفقه الدولي، مؤيداً بقرارات الأمم المتحدة وكثير من التنظيمات الإقليمية. وتبقى هذه الاستثناءات، رغم محدوديتها، خاضعة لشروط دقيقة وقيود صارمة بغية قطع الطريق على كل انحراف عن جوهرها أو تعسف في ممارستها.

بل يرى البعض أن إجماع غالبية الآراء في الفقه الدولي منعقد على أن "مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية يعد أهم ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة"([3]). لقد أقر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية كأحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التنظيم الدولي المعاصر. كما أن هذا المبدأ يأتي على رأس قواعد القانون الدولي الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، وتعتبر مخالفته جريمة دولية تستوجب العقاب وفقاً للقانون الدولي([4]).

أن ظاهر نص المادة 4/2 يبين أن الالتزام بعدم الاستخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، هو التزام ذو طابع سلبي يتمثل في وجوب امتناع الدول عن استخدام القوة، أو حتى مجرد التهديد بذلك، ومن ثم، تكمن طبيعة هذا الالتزام في كونه التزاماً بتحقيق نتيجة، أي أن الدول في علاقاتها الدولية مطالبةٌ بتحقيق نتيجة سلبية محددة، مؤداها الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وبتعبير أوضح، فإن لجوء الدول إلى استخدام القوة، أو حتى التهديد باستخدامها، إنما ينطوي على مخالفة لمقتضى هذا الالتزام، وذلك بافتراض عدم قيام الحالات

([1]) Sheng Hongsheng, The Evolution of Law of War, Chinese Journal of International Politics, Vol. 1, no. 2, pp. 267-301 .

([2]) Yoram Dinstein,(1994) War, Aggression and Self-Defense, 2nd Edition, Grotious Publications, Cambridge University Press, p. 85.

([3]) سامي واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 189.

([4]) د. محمد شوقي عبد العال حافظ (2005): أزمة القانون الدولي المعاصر في أعقاب نهاية الحرب الباردة، سلسلة بحوث سياسية (149)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يوليو، ص13.

الموجبة لإعمال الاستثناءات الواردة على الحظر العام ومن ثم تقوم المسئولية الدولية على عاتق الدولة التي خالف تصرفها مقتضى هذا الالتزام([1]).

ويمكننا الحديث عن طائفتين من الشروط فيما يتعلق بحق الدفاع الشرعي؛ شروط ينبغي توافرها في فعل الاعتداء وشروط ينبغي أن تتوافر في فعل الدفاع.

أ- الشروط التي يجب أن تتوافر في الفعل المكون للاعتداء: لكي يقوم للدولة الحق في ممارسة الدفاع الشرعي يجب أن يقع ينطوي الاعتداء الواقع عليها على خطر حال ذي مصدر غير مشروع([2]).

- أن يكون مصدر الخطر غير مشروع: يعتبر الخطر المتضمن في الاعتداء غير مشروع إذا كان يهدد بوقوع إخلال بحق يحميه القانون الدولي. وهذا ضابط موضوعي وبدهي، يترتب عليه أنه لا يصير من حق من يوجه اعتداءً منطوياً على خطر غير مشروع ضد غيره أن يحتج بالدفاع الشرعي في مواجهة المقاومة التي يبديها المعتدى عليه والتي تمثل الدفاع الشرعي الحق حيث تقضي القاعدة بأنه لا دفاع ضد الدفاع([3]).

- أن يكون الخطر حالاً:

بدون هذا الشرط لا يتحقق الهدف من إباحة حق الدفاع الشرعي، وهو درء خطر عن الدولة المعتدى عليها لم يكن بوسع المنظمات الدولية صده عنها. ويأخذ الخطر الحال إحدى صورتين: أولاً: أن يكون الخطر وشيكاً أي لم يبدأ بعد لكنه على وشك الوقوع وهذا يفترض أن تكون قد صدرت أفعال من المعتدي تجعل من وقوع الاعتداء على الفور أمراً منتظراً إذا ما سارت الأمور بطريقة طبيعية. إما إذا كان الخطر مستقبلاً، أي متوقعاً لكنه ليس وشيكاً فلا يقوم الحق في الدفاع الشرعي؛ إذ يكون بإمكان السلطات الدولية المختصة التدخل وحماية الطرف محل التهديد. والصورة الثانية هو أن يكون الاعتداء واقعاً بالفعل ولم ينته بعد، أما إذا انتهى فتنتفي عنه عندئذ صفة الحلول ويكون الرد باستخدام القوة المسلحة من جانب المعتدى عليه انتقاماً محظوراً بمقتضى القانون الدولي. وقد أثار هذا الشرط خلافاً بين الفقهاء حيث ذهب بعضهما إلى أنه يكفي لقيام حق الدفاع الشرعي وجود تهديد بهجوم وشيك، على حين يصر البعض الآخر على وجوب أن يقع الهجوم المسلح بالفعل كي يتحقق شرط الحلول ويقوم بالتالي الحق في الدفاع الشرعي([4]).

ب- الشروط التي ينبغي توافرها في فعل الدفاع:

- شرط الضرورة:

يجب أن يكون الخطر المتطلب للدفاع عن النفس حالاً وداهماً ولا توجد وسيلة لصده سوى باللجوء إلى القوة، فإذا لم يكن هذا الخطر حالاً ولا داهماً أو وجدت وسيلة أخرى لصده كاللجوء إلى المنظمة الدولية أو أي من الوسائل السلمية، لا يكون للدفاع الشرعي محل، بل واعتبر استخدام القوة عدواناً يباح الدفاع الشرعي ضده . كما يجب أن يوجه الدفاع الشرعي إلى الدولة مصدر العدوان . وشرط الضرورة ليس شرطاً جامداً، بل يعتمد على ظروف كل حالة

([1]) د. أحمد عبد الونيس علي شتا(1986)، الدولة العاصية: دراسة في التعارض بين مواقف الدول والتزاماتها الدولية في الأمم المتحدة (مع إشارة خاصة إلى إسرائيل وجنوب أفريقيا)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ، ص 224. 225.

([2]) مرجع سابق ص ص277- 278.

([3]) مرجع سابق .

([4]) مرجع سابق ص280.

على حدة ومدى التقدم في تكنولوجيا الحرب، ولا يتوقف على الخطر الذي تتم مواجهته بالفعل فحسب، بل أيضاً حجم الخطر المتوقع([1]).

- شرط التناسب:

يتضمن حق الدفاع الشرعي في القانون العرفي افتراض تناسب القوة المستخدمة مع التهديد المواجه. ولقد جذبت الصيغة التي استخدمها Webster اهتمام الفقهاء لتأكيدها على أن الدفاع عن النفس يجب ألا يتضمن شيئاً غير معقول أو مبالغ فيه. وطالما كان الفعل تبرره ضرورة الدفاع الشرعي فينبغي له أن يتقيد بهذه الضرورة ولا يتخطى حدودها([2]). مما سبق يتبين لنا أن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تستند اليها روسيا لاجتياح أوكرانيا بحجة الدفاع الشرعي لا تتوفر شروطها على الحالة الأوكرانية فلم تهدد أوكرانيا أمن روسيا ، ولا خطر حال ذي مصدر غير مشروع يهدد روسيا ، ولا توجد حالة ضرورة ملحة لتبرير العدوان الروسي ، كما أن رد الفعل الروسي مبالغ فيه ولا يتناسب مع حجم الخطر المزعوم خاصة ، بعدما نشرت روسيا عشرات آلاف العسكريين في أوكرانيا وعلى حدودها، مدعومين بدبابات وطائرات مقاتلة وسفن، وتلويح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ضمنا باللجوء إلى السلاح النووي، ما أثار موجة استنكار من أميركا إلى أوروبا بل والعالم أجمع ، وهو ما يؤكد رد الفعل المبالغ فيه وغير المناسب للادعاءات الروسية على أوكرانيا. ولذلك فقد رفض الغربيون والأمم المتحدة رفضا قاطعا حجّة الدفاع عن الذات، متهمين موسكو بانتهاك المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر على أعضاء المنظمة الدولية اللجوء إلى القوة أو التهديد باللجوء إلى القوة لتسوية أزمة([3]). وفي المقابل، تؤكد روسيا أن إجراءاتها قانونية وفق المادة الحادية والخمسين من الميثاق، التي تكفل حق الدفاع عن النفس.

وتستعد الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على قرار يدين روسيا لغزوها أوكرانيا، ويطالبها بسحب قواتها "فورا" من أراضي جارتها الشرقية. ولكي يتمّ تبنّيه في الجمعية العامة ينبغي أن يحصل مشروع القرار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع أوكرانيا، على أصوات ثلثي العدد الإجمالي للدول المشاركة في عملية الاقتراع. وأظهرت مداولات "جلسة استثنائية طارئة" نادرة للجمعية العامة عقدت الاثنين والثلاثاء، وجود غالبية ساحقة من الدول التي تدين الخطوة الروسية وتدعو الى "وقف المعارك". وتم اعداد مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة، بوحي من نصّ مشروع شبيه سقط الأسبوع الماضي في مجلس الأمن الدولي نتيجة لجوء روسيا لحق النقض (الفيتو)، مع إدخال تعديلات طفيفة. ويعبر مشروع الجمعية العامة "بأشد العبارات عن الأسف للعدوان الروسي على أوكرانيا" يؤكد التمسك بدعم "سيادة واستقلال ووحدة أراضي أوكرانيا" بما في ذلك "مياهها الاقليمية". وكان المشروع في مجلس الأمن "يدين العدوان الروسي" بدلا من "الأسف" لحصوله. ويدعو النص الجديد روسيا إلى "الوقف الفوري لاستخدام القوة ضد أوكرانيا"، وإلى أن "تسحب فورا، بشكل كامل ودون شروط، كل قواتها العسكرية" من أوكرانيا.

([1]) د. ويصا صالح، العدوان المسلح في القانون الدولي: الجوانب القانونية الأساسية لاستخدام القوة المسلحة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، 1975، المجلد الثاني: الدفاع الشرعي في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة .ص ص 305-306.

([2]) Ian Brownlie, International Law and the Use of Force by States, Oxford: Clarendon Press, New York, 1991, pp. 261-62.

([3]) روسيا في قفص الاتهام بشأن أوكرانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة(2022) ، فرنسا 24 بتاريخ 28 فبراير 2022م على الرابط التالي/ https://q9r.us/WCa4T تم الاطلاع عليه في 2مارس2022م

ومشروع القرار "يدين قرار روسيا تشديد وضع قواتها النووية في حال تأهب"، وهي نقطة لم تكن مدرجة في مشروع القانون الذي سقط في مجلس الأمن.

- دولة الكويت تندّد: على مدى جلسات الجمعية العامة، فانفردت دولة الكويت العربية بالتنديد بالهجوم الروسي، مستندة في موقفها لمعاناتها من الغزو العراقي في1990. وقال السفير الكويتي منصور العتيبي ألا خيار أمام بلاده، نظرا لما اختبرته سابقا سوى التمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأوضح أن الكويت "ومن هذا المنطلق، عبرت عن رفضها القاطع لاستخدام القوة أو التهديد أو التلويح بها في العلاقات بين الدول". وشدد على أن "العمليات العسكرية والتطورات المتسارعة والخطيرة التي تشهدها الأزمة تتطلب منا جميعا موقفا موحدا لوقف الأعمال العسكرية فورا والاصرار على تفعيل مبدأ حل النزاع بالطرق والوسائل السلمية" اتخذت دول من إفريقيا وأميركا اللاتينية، مواقف قريبة من المواقف الأميركية والأوروبية لإدانة الغزو. ورفضت كولومبيا "العودة الى الوراء الى الامبراطوريات الكبرى"، بينما اعتبرت جامايكا "كلنا أوكرانيون، كلنا أوكرانيا"، في حين أبدت ألبانيا خشيتها من امتداد الغزو الروسي ليشمل دولا أخرى مجاورة. ومن دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ندّدت اليابان ونيوزيلندا بخرق روسيا للقانون الدولي. أما الهند التي تجمعها علاقات عسكرية وثيقة بروسيا، فأبقت موقفها حذرا، في حين حذّرت الصين من أن العالم "لن يحقق أي مكسب" من حرب باردة جديدة. الى ذلك، اتخذت دول مثل سوريا ونيكاراغوا وكوبا وكوريا الشمالية، مواقف مساندة لروسيا في مواجهة الدول الغربية. وكان التوتر مع أوكرانيا أدى إلى إدانة روسيا في الجمعية العامة. ففي 2014 وبعد إعلان موسكو ضمّ شبه جزيرة القرم أصدرت الجمعية العامة قرارا يدين موسكو أيّدته مئة دولة ورفضته 11، وامتنعت 58 عن التصويت. وغابت بقية الدول الـ193 الأعضاء في الجمعية العامة عن عملية التصويت، علما بأن ضمّ القرم تمّ من دون إراقة دماء أو معارك ضارية، خلافا للغزو الحالي الذي بدأ فجر24 شباط/فبراير. وفي الجمعية العامة لا يستخدم حق النقض الذي تتمتع به الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين). وتبقى قرارات الجمعية غير ملزمة لكنها ترتدي طابعا رمزيا سياسيا بحسب عدد الدول التي تتبناها. وفي مسعى لكسر الجمود في مجلس الأمن، تعتزم فرنسا بالتعاون مع المكسيك، التقدم بمشروع قانون جديد يهدف الى حماية المساعدات الانسانية. وبعدما كان متوقعا أن يعرض على التصويت الثلاثاء1مارس 2022م أرجئ إلى الأربعاء 2مارس لاستكمال مباحثات شاقة بشأنه، بما فيها بين باريس وواشنطن، وفق ما أفاد دبلوماسيون ([1]).

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الطارئة بتاريخ 2مارس 2022م

وبالفعل فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم الأربعاء الثاني من مارس 2022م، قرارًا يطالب روسيا "بالتوقف فورًا عن استخدام القوة ضد أوكرانيا، فيما كانت موسكو قد نبهت إلى أن هذه الخطوة من شأنها أن تزيد التصعيد.

وجري تبني القرار بأغلبية من 141 صوتا، فيما عارضته 5 دول وامتنعت 35 عن التصويت من بينها الصين، وذلك من أصل 193 دولة عضوا. ويطالب القرار الذي قوبل تبنيه بالتصفيق بعد أكثر من يومين من المداخلات

([1]) الجمعية العامة للأمم المتحدة تستعد للتصويت على قرار يدين روسيا ، فرنسا 24، الأخبار مستمرة، اطلع عليه بتاريخ 2022/03/02م على الرابط التالي: https://q9r.us/OiDXB

موسكو "بأن تسحب على نحو فوري وكامل وغير مشروط جميع قواتها العسكرية" من أوكرانيا، و"يدين قرار روسيا زيادة حالة تأهب قواتها النووية"([1]). والدول الخمس التي صوتت ضد القرار هي روسيا وبيلاروسيا وكوريا الشمالية وإريتريا وسوريا.

القرار الذي طرحه الاتحاد الاوروبي بالتنسيق مع كييف، "يستنكر بأشد العبارات العدوان الروسي على أوكرانيا" ويؤكد "التمسك بسيادة واستقلال ووحدة أراضي" أوكرانيا بما فيها "مياهها الإقليمية". وهي رسالة قوية وتصويت تاريخي ويدعو القرار الصادر تحت عنوان "العدوان على أوكرانيا" إلى وصول لمساعدات الإنسانية بدون عوائق- على خلفية نقاشات شاقة في مجلس الأمن بشأن مشروع قرار فرنسي مكسيكي حول نفس الموضوع - كما "يستنكر تورط بيلاروسيا" في الهجوم على أوكرانيا.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش للصحافيين إن "رسالة الجمعية العامة قوية وواضحة. ضعوا حدا للعمليات الحربية في أوكرانيا، الآن. افتحوا الباب للحوار والدبلوماسية، الآن". من جانبه صرح سفير الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة أولوف سكوغ للصحافيين إثر التصويت بأن "روسيا اختارت العدوان. العالم اختار السلام"، واصفا ما حصل بأنه "تصويت تاريخي". وكان سفير أوكرانيا لدى الأمم المتحدة سيرغي كيسليتسيا قد شجب على منصة الأمم المتحدة ما وصفه بأنه "إبادة جماعية" ترتكبها روسيا في بلاده، وحضّ المجتمع الدولي على "التحرك". لكن روسيا، بلسان سفيرها فاسيلي نيبنزيا، أكدت أنها لا تهاجم أهدافا مدنية وتكتفي بالدفاع عن سكان منطقة دونباس في الشرق الأوكراني الانفصالي([2]).

الخاتمة

- في24 فبراير 2022 أطلقت روسيا هجوما مدمرا على أوكرانيا جوا وبرا وبحرا، الأمر الذي قد يهدد أمن القارة الأوروبية برمتها، بل قد يمتد للعالم بأسره ويهدد السلم والأمن الدوليين، وقدم الرئيس بوتين العديد من الحجج الخاطئة أو غير العقلانية، حيث ادعى أن هدفه من العملية العسكرية هو حماية الأشخاص الذين "يتعرضون للتنمر والإبادة الجماعية"، وأنه يسعى إلى "نزع السلاح والأفكار النازية" من أوكرانيا. مع العلم أنه لم تكن هناك إبادة جماعية في أوكرانيا وهي دولة ديمقراطية يقودها رئيس يهودي "فكيف يمكن أن يكون نازيا؟" والملاحظ أنه ومنذ الإطاحة بالرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش عام2014بعد أشهر من الاحتجاجات ضد حكمه. وقيام روسيا بالسيطرة على منطقة القرم الجنوبية ودعم تمرد في الشرق من قبل الانفصاليين الموالين لموسكو والعلاقة من سيئ لأسوأ.

- اتهم بوتين الناتو بتهديد المستقبل التاريخي للأمة الروسية. بتخطيط أمريكي أوروبي عبر ضم أوكرانيا للناتو، وتعتبر روسيا ذلك تهديداً لوجودها، فأوكرانيا تعد منطقة عازلة بين روسيا وأوروبا وبصورة خاصة مجموعة دول أوروبا الشرقية السابقة، التي انضمت الآن إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). أضف إلى ما سبق، الخوف من فقدان القاعدة البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم، التي تمنح الأسطول الروسي في البحر الأسود مدخلا للبحر المتوسط، وهناك عامل آخر للخوف يحرك حملة الكرملين لتقويض ثورة أوكرانيا، يتمثل في امتداد الثورة إلى روسيا. فنجاح ثورة على حدودها قد يشجع مجموعات المعارضة داخل روسيا نفسها، ويعمق إيمانهم بقدرة حشود المتظاهرين على

([1]) سكاي نيوز عربية: (2022)الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب روسيا بإنهاء حرب أوكرانيا– أبوظبي الخميس 3مارس 2022م على الرابط التالي: https://q9r.us/gs9WL اطلع عليه فى 3مارس 2022م.

([2]) أكاديمية DW) على الرابط التالي: https://q9r.us/eFacp اطلع عليه في 2مارس 2022م "(2022) تصويت تاريخي".. الأمم المتحدة تدين الغزو الروسي لأوكرانيا

النجاح في مواجهة الحكومات الاستبدادية. لذلك كانت الاستجابة العنيفة من روسيا على الأرض في القرم، وادعائها بأن الثورة تقود إلى الفوضى والفاشية، وهو ما يعد تحذيرا للشعب الروسي نفسه.

- تم عرض النزاع على مجلس الأمن وفشل في اصدار قرار يدين روسيا بسبب الفيتو الروسي في 25فبراير 2022م بالتالي تم يجوز للجمعية العامة، عملا بقرارها المعنون "متحدون من أجل السلام" المؤرخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1950 (القرار377 (د - 5)، أن تعقد "دورة استثنائية طارئة" في خلال 24 ساعة، إذا بدا أن هناك تهديدا للسلام أو خرقا للسلام أو أن هناك عملا من أعمال العدوان، ولم يتمكن مجلس الأمن من التصرف بسبب تصويت سلبي من جانب عضو دائم، حيث يمكنها أن تنظر في المسألة على الفور من أجل إصدار توصيات إلى الأعضاء باتخاذ تدابير جماعية لصون أو إعادة السلام والأمن الدوليين

- إن تبرير روسيا غزوها لأوكرانيا منذ بدئه بـ"الدفاع المشروع عن النفس" المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. غير دقيق ، فنص المادة(4/2)على أنه "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". وأورد الميثاق بعض الاستثناءات الضيقة عليه، أهمها حق الدول الطبيعي في استخدام القوة في الدفاع الشرعي. كما بينت الفقرة الثالثة من نفس المادة أنه "على جميع الدول الأعضاء فض منازعاتهم بالطرق السلمية". غير أن هناك حالتين استثنائيتين، الأولى هي حالة الدفاع الشرعي. حيث ورد بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ما يلي: "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون الحق المتوارث (الطبيعي) في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي إذا ما شن هجوم مسلح ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين".

والاستثناء الآخر هو حيث يفوض مجلس الأمن أو يتخذ تدبيراً قسرياً وفقاُ لميثاق الأمم المتحدة . من ثم فإنه لا يجوز التوسع في تلك الاستثناءات بأي طريقة أخرى لا تتفق وأهداف الأمم المتحدة ، وتبقى هذه الاستثناءات، رغم محدوديتها، خاضعة لشروط دقيقة وقيود صارمة بغية قطع الطريق على كل انحراف عن جوهرها أو تعسف في ممارستها.

- وتبين لنا أن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تستند اليها روسيا لاجتياح أوكرانيا بحجة الدفاع الشرعي لا تتوفر شروطها على الحالة الأوكرانية ، فلم تهدد أوكرانيا أمن روسيا ، ولا خطر حال ذي مصدر غير مشروع يهدد روسيا، ولا توجد حالة ضرورة ملحة لتبرير العدوان الروسي ، كما أن رد الفعل الروسي مبالغ فيه ولا يتناسب مع حجم الخطر المزعوم خاصة ، بعدما نشرت روسيا عشرات آلاف العسكريين في أوكرانيا وعلى حدودها، مدعومين بدبابات وطائرات مقاتلة وسفن، وتلويح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ضمنا باللجوء إلى السلاح النووي، وهو ما يؤكد رد الفعل المبالغ فيه وغير المناسب للادعاءات الروسية على أوكرانيا.

- التوصيات-

- على جميع الدول أن تحاول حل نزاعاتها بالطرق السلمية الموضحة بالمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة وألا تلجأ الى استخدام القوة لحلها .

- على مجلس الأمن أن يضطلع بالمهام المنوطة به في حفظ السلم والأمن الدوليين وعلى الدول دائمة العضوية ألا تسئ استخدام حق النقض لتحقيق مصالحها فقط وعلى حساب انتهاك مبادئ الامم المتحدة وتهديد السلم والأمن الدوليين .

- على الجمعية العامة للأمم المتحدة العمل على تطبيق قرارتها في حفظ السلم والأمن الدوليين على أرض الواقع بمساعدة الدول أعضائه .

- ان الاستثناءات المقررة لاستخدام القوة لردع أي عدوان وشيك وحال على أي دولة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة يجب ألا يتم التوسع فيه لعدم تهديد السلم والأمن الدوليين .

- نوصي جميع دول العالم خاصة الدائمين العضوية بمجلس الأمن الا تسئ تفسير نص المادة 51من ميثاق الأمم المتحدة لخدمة اطماعها وتبرير عدوانها على الدول الأخرى ، فمعظم حالات العدوان تم تبريرها بالمادة 51 من الميثاق ، وايضا معظم الحالات كان أحد أطرافها دولة دائمة العضوية .

- مراجع البحث-

أولا: المراجع العربية

- د. أحمد عبد الونيس علي شتا(1986)، الدولة العاصية: دراسة في التعارض بين مواقف الدول والتزاماتها الدولية في الأمم المتحدة (مع إشارة خاصة إلى إسرائيل وجنوب أفريقيا)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- أسامه مهدى:(2022) بـ «حق الفيتو».. مجلس الأمن يفشل في اعتماد قرار ضد حرب روسيا على أوكرانيا ، المصري اليوم ،السبت 26فبراير.

- الأمم المتحدة ، أخبار الأمم المتحدة (2022)، منظور عالمي قصص إنسانية ، الفيتو الروسي يحول دون تمرير مشروع قرار حول الوضع في أوكرانيا Search the United Nations.

- أخبار الأمم المتحدة ، الأمين العام(2022): الهجوم العسكري الروسي خطأ ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وغير مقبول.

- أخبار الأمم المتحدة(2022) ، منظور عالمي قصص إنسانية في جلسة لبحث أوكرانيا في الجمعية العامة، تمسّك بميثاق الأمم المتحدة وتذكير بمقاصدها وقراراتها ، 23 شباط/ فبراير السلم والأمن .

- أسباب الحرب بين روسيا وأوكرانيا .. جذور الصراع وتطوراته(2022) الأهرام المصرية عرب وعالم 24فبراير.

- أكاديمية DW (2022)"تصويت تاريخي".. الأمم المتحدة تدين الغزو الروسي لأوكرانيا 2مارس.

- الامم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورات الاستثنائية الطارئة.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة تستعد للتصويت على قرار يدين روسيا(2022) ، فرنسا 24، الأخبار مستمرة.

- بي بي سي عربي(2022) روسيا وأوكرانيا: ما سبب الأزمة بين البلدين؟ 22 فبراير/ شباط.

- بول كيربي(2022) : روسيا وأوكرانيا: لماذا دخلت القوات الروسية إلى أراضي جارتها الأوكرانية وماذا يريد بوتين؟ بي بي سي نيوز8 ديسمبر/ كانون الأول 2021 جدّد في26 فبراير/ شباط بي بي سي عربي.

- د. حسام هنداوي: (1994) حدود سلطات مجلس الأمن، دار النهضة العربية، القاهرة .

- روسيا في قفص الاتّهام بشأن أوكرانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة(2022) ، فرنسا24 بتاريخ 28 فبراير.

- روسيا وأوكرانيا ما سبب الأزمة بين البلدين؟(2022) بي بي سي نيوز بتاريخ 22 فبراير.

- ريتشارد غالبن(2014) بي بي سي نيوز- موسكو 14 مارس/ آذار بي بي سي عربي.

- د. سامي جاد عبد الرحمن واصل: (2003) إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، الإسكندرية منشأة المعارف.

- سكاي نيوز عربية(2022): الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب روسيا بإنهاء حرب أوكرانيا– أبوظبي الخميس3مارس.

د. محمد شوقي عبد العال حافظ (2005): أزمة القانون الدولي المعاصر في أعقاب نهاية الحرب الباردة، سلسلة بحوث سياسية (149)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يوليو.

- ميثاق الامم المتحدة المواد33 و34 الفصل السدس حل المنازعات حلاً سلميا.

- نص المادة(14) من الميثاق.

- د. ويصا صالح(1975) العدوان المسلح في القانون الدولي: الجوانب القانونية الأساسية لاستخدام القوة المسلحة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، المجلد الثاني: الدفاع الشرعي في القانون الدولي كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:_

- Ian Brownlie,(1991) International Law and the Use of Force by States, Oxford: Clarendon Press, New York,.
- I.C.J.(1962),Reports., , .
- I.C.J.,(1978)AEGEAN SEA CONTINENTAL SHELF CASE , (GREECE v.TURKEY) JUDGMENT OF 19 DEC..
- Schacter (O.M.) ; The enforcement of international judicial and Arbitral dicision,A.J.I.L., .
- Sheng Hongsheng, The Evolution of Law of War, Chinese Journal of International Politics, Vol. 1, no. 2,.
- Vulcan ;(1947) L'éxécution des décisions de la cour internationale de justice d' aprés la charte des ,N.U.,R.G. D. I. P.,.
- Yoram Dinstein,(1994) War, Aggression and Self-Defense, 2nd Edition, Grotious Publications, Cambridge University Press,.

- **ثالثا: روابط على شبكة الانترنت:-**

_ https://q9r.us/9QtRx

- https://q9r.us/GPhws

_ https://q9r.us/jluKv

_ https://q9r.us/F78BH

_ https://q9r.us/7gyLT

_ https://q9r.us/jgfAL

_ https://q9r.us/6viEY

_ https://q9r.us/LFcDt

_ https://q9r.us/1V05D

_ https://q9r.us/7gyLT

_ https://q9r.us/YZYqP

_ https://q9r.us/8cWG0

_ https://q9r.us/WtJs

_ https://q9r.us/NCEZU

_ https://q9r.us/WCa4T

_ https://q9r.us/OiDXB

_ https://q9r.us/OiDXB

_ https://q9r.us/gs9WL

الأهداف السهلة والعشوائية المنظمة
دراسة في الاتجاهات الحديثة لاستراتيجيات التنظيمات الارهابية في اختيار أهدافها النوعية لعملياتها المستقبلية

ذ. محمد بن سعيد الفطيسي، أكاديمي، باحث في السياسات الجنائية (مكافحة الارهاب)، سلطنة عمان

الملخص

تكمن اهمية الدراسة في معالجتها لقضية معاصرة تواجه معظم الاجهزة الامنية حول العالم تتعلق بتلك الاتجاهات الحديثة التي تبنتها التنظيمات الارهابية بعد التضييق عليها من قبل تلك المؤسسات والاجهزة الامنية المعنية بمكافحة الارهاب، وهي تحولها من اهداف عالية الرمزية والحساسية الى ما يطلق عليه بالأهداف السهلة والعشوائية عند اختيارها لضحاياها المستهدفين بعملياتها الإرهابية؛ ولتحقيق اهداف الدراسة تم تقسيمها الى ثلاثة مباحث، سلطت الضوء على الاطار المفاهيمي وخصائص تلك الاهداف وانواعها , والاتجاهات الامنية لتحجيم مخاطرها داخليا ودوليا؛ خلصت الى العديد من النتائج ابرزها بروز تحول في استراتيجيات التنظيمات الارهابية من حيث اختيارها لأهدافها وضحاياها يعتمد على استهداف الاهداف السهلة وليس الاهداف عالية الرمزية , وان وراء اختيار الاهداف العشوائية اهداف مدروسة ومخطط لها في الغالب مثل التعتيم على هدف اصيل او لإضفاء نوع من الفوضوية على عملية أكبر، وأوصت الدراسة باتخاذ المزيد من الاجراءات والتدابير الوقائية والدفاعية لمنع ارتكاب الهجمات الإرهابية ضد الأهداف السهلة او العشوائية والحماية منها والتخفيف من آثارها والتحقيق فيها ومواجهتها والتعافي من أضرارها, كذلك ضرورة قيام الدول بتطوير أو مراجعة أو تعديل تقييمات التهديدات والمخاطر الوطنية للنظر في الأهداف السهلة سواء اكان ذلك في السياق الوطني او الدولي، ووضع خطط الطوارئ والاستجابة للطوارئ المناسبة للهجمات الإرهابية تقييمات للتهديدات والمخاطر.

الكلمات المفتاحية: أهداف سهلة، أهداف عشوائية، التنظيمات الارهابية، الاجهزة الامنية.

Easy goals and organized random targets
A study of recent trends in terrorist organizations 'strategies in selecting their specific targets for their future operations

Abstract:

The importance of the study lies in its treatment of a contemporary issue facing most of the security services around the world related to those recent trends adopted by terrorist organizations after restrictions on them by those institutions and security agencies concerned with combating terrorism, which transform them from highly symbolic and sensitive goals to what are called easy and random targets when they are chosen. Of the victims targeted by its terrorist operations: In order to achieve the objectives of the study, it was divided into three sections, which shed light on the conceptual framework, the characteristics and types of those goals, and the security trends to limit their risks internally and internationally. I concluded with many results, the most prominent of which is the emergence of a shift in the terrorist organizations 'strategies in terms of choosing their targets and victims that depend on targeting easy targets and not highly symbolic ones. Behind the selection of random targets are deliberate and often planned goals, such as obscuring a genuine target or imposing a kind of chaos in the process. Larger: The study recommended taking more preventive and defensive measures and measures to prevent and protect against terrorist attacks against easy or indiscriminate targets, mitigate their effects, investigate and confront them and recover from their damages, as well as the need for states to develop, review or amend national threats and risks assessments to consider easy targets, whether that is. In a national or international context, developing appropriate contingency and emergency response plans for terrorist attacks, threat and risk assessments.

Keywords: soft targets, indiscriminate targets, terrorist organizations, security institutions.

تمهيد

طال التغيير والتطور في استراتيجيات التنظيمات الارهابية جل الافكار والادوات والاساليب، فمن الكر والفر الى اقامة الدولة، ومن العمليات الجماعية الى ما يطلق عليه بعمليات الذئب المنفرد، كما لم تعد تلك التنظيمات" تختار اهدافها وضحاياها بشكل عشوائي، بل يتم انتقاء تلك الاهداف عبر سلسلة دقيقة من الاجراءات الهادفة للحصول على أفضل النتائج واكثرها تأثيرا على مختلف المستويات الشعبية منها والرسمية "[1]

فحتى تلك الاهداف التي يمكن ان ينظر اليها على انها أهداف عشوائية او غير منظمة في بعض الاوقات، يمكن ان يلاحظ عليها أنماط معينة، وفي الغالب تكون مدروسة ومخطط لها وفق منهج معين، بل يمكن التأكيد على ان العمليات الارهابية العشوائية اصبحت شكلا من أشكال وتوجهات العمل الإستراتيجي في الفكر الارهابي المعاصر.

جانب اخر من جوانب التغيير والتحول في الاتجاهات الحديثة لاستراتيجيات التنظيمات الارهابية في اختيار أهدافها النوعية لعملياتها المستقبلية وهو ما يطلق عليه بالأهداف السهلة، والتي تكون نتائجها واثارها وخيمة في الخسائر البشرية والمادية، وفي ذات الوقت تحقق اقل قدر ممكن من الخسائر البشرية لتلك التنظيمات، كما انها غير مكلفة.

لذا تزايد اختيار التنظيمات الارهابية خلال السنوات التي تلت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م لما يطلق عليها بالاهداف النوعية لعملياتها الإرهابية، ومن أبرز واهم اشكال تلك الأهداف النوعية ما يطلق عليه بالأهداف السهلة والاهداف العشوائية المنظمة.

اولا. مشكلة الدراسة:

التحولات المستمرة والنوعية في استراتيجيات التنظيمات الارهابية باتت تؤرق العديد من حكومات العالم؛ خصوصا تلك المتعلقة منها باختيار اهدافها وضحاياها، ومن ضمن تلك الاتجاهات الحديثة التي تبنتها تلك التنظيمات التحول من الاهداف ذات الرمزية والحساسية العالية كالسفارات والثكنات العسكرية الى ما يطلق عليه بالأهداف السهلة والعشوائية مثل المواقع التجارية وخطف الممثلين الدبلوماسيين خارج مقار عملهم، الامر الذي اضاف المزيد من العوائق والتحديات الخاصة بمكافحة الارهاب.

ثانيا. اسئلة الدراسة:

1-ما هو تعريف الاهداف السهلة، والعشوائية المنظمة، وما أبرز اشكالها وخصائصها؟

2-ما هي الادوار التي تلعبها الذئاب المنفردة في ارهاب الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة؟

3-ما هي أبرز الاتجاهات الامنية لتحجيم مخاطر الاهداف النوعية للعمليات الارهابية؟

4-ما هي أهم سبل تخفيف التهديدات ذات الصلة بالأهداف النوعية داخليا ودوليا؟

ثالثا. أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على مشكلة حديثة ومعاصرة تواجه الاجهزة الامنية حول العالم، تتعلق بتلك الاتجاهات الحديثة التي تبنتها التنظيمات الارهابية بعد التضييق عليها من قبل تلك المؤسسات والاجهزة الامنية المعنية

---

[1]- محمد بن سعيد الفطيسي، التخفيف من عنصر جاذبية الأهداف في مكافحة الإرهاب، صحيفة الوطن (سلطنة عمان)، تاريخ النشر 13/ سبتمبر/ 2020م تاريخ الدخول 23/ 2/ 2021م على الرابط: http://alwatan.com/details/398558

بمكافحة الارهاب، وهي تحولها من اهداف عالية الرمزية والحساسية الى ما يطلق عليه بالأهداف السهلة والعشوائية عند اختيارها لضحاياها المستهدفين بعملياتها الارهابية.

رابعا. هيكلية البحث

لتحقيق اهداف الدراسة تم تقسيمها الى ثلاثة مباحث على النحو الاتي: يتناول المبحث الاول الإطار المفاهيمي للدراسة، تحديدا تعريف كل من مفهوم الاهداف السهلة والاهداف العشوائية المنظمة، اما المبحث الثاني فيسلط الضوء على ما هية الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة واهم اشكالها، كذلك خصائص الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة واسباب اختيارها، واخيرا يتناول علاقة الذئاب المنفردة بإرهاب الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة؛ اما الفصل الثالث والاخير فقد ركز على جوانب الاتجاهات الامنية لتحجيم مخاطر الاهداف النوعية للعمليات الارهابية داخليا ودوليا.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي والموضوعي للدراسة

من المهم للغاية فهم الإطار النظري او المفاهيمي لأي دراسة، خصوصا الجانب المتعلق منها بتعريف بعض المصطلحات الرئيسية؛ والتي يساعد وصفها وتعريفها على تسهيل فهم اطارها الموضوعي، على ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث على النحو التالي: يسلط المطلب الاول الضوء على تعريف مفهوم الاهداف السهلة، اما المطلب الثاني فسيركز على تعريف مفهوم الاهداف العشوائية المنظمة.

المطلب الاول: مفهوم الاهداف السهلة

الاهداف السهلة هي " اهداف أو مواقع غير حصينة، يمكن الوصول إليها بسهولة، مزدحمة بحيث تكون عرضة للهجوم ويسهل مهاجمتها بطبيعتها، مما يضمن فرصًا أكبر للنجاح والتغطية الإعلامية المكثفة. وتشمل الأنماط الأخيرة محاولات طعن في المناطق المزدحمة وحوادث صدم السيارات في مواقع المشاة والتي يتم تنفيذها من قبل الأفراد [1]

كما يمكن تعريفها بانها الاهداف التي يسهل تعرضها واستهدافها من قبل التنظيمات الارهابية، وبمعنى اخر هي الاهداف التي لا تكون مؤمنة في الغالب بحراسة او بكاميرات مراقبة او باي نوع من الحماية الامنية المشددة او حتى شبه المشددة، كالأهداف الدينية والتعليمية والصحية، والتي يمكن ان يقع عبر استهدافها اضرار شديدة وبالغة في الارواح والممتلكات.

المطلب الثاني: مفهوم الاهداف العشوائية المنظمة

هي أهداف يبدو للوهلة الاولى على ان اختيارها من قبل التنظيمات الارهابية يحمل سمات العشوائية والفوضى وعدم الانتظام، لكن مع التمعن والتحليل يتأكد ان اختيار تلك الاهداف للعمليات الارهابية كان يحمل نوعا من الانماط الحركية المنظمة وغير العشوائية

---

[1]- في العادة يطلق على هذه الفئة بالذئاب المنفردة ويُعرف الذئب المنفرد" الذي باتت الجماعات الإرهابية تلجأ إلى خدماته أكثر فأكثر، بكونه شخصا معزولا يؤمن خاصة بالفكر المتطرف والدموي، وله قدرة على اختيار أهداف خاصة به، يحضِّر وينفذ عملياته دون اللجوء إلى خط تراتبي قد يتم اختراقه من طرف عناصر مكافحة الإرهاب" المرجع: حسن الأشرف، هكذا تخطط "الذئاب المنفردة" لعملياتها. وهذه سُبُل مواجهتها، مجلة هسبريس، تاريخ النشر 26 / 12 / 2015، تاريخ الدخول 24/ 2/ 2021على الرابط: https://www.hespress.com/orbites/288644.html

وبمعنى اخر يعتمد على وجود نوع من النظام في اختيار الاهداف حتى وان ظهر بطابع العشوائية وعدم الانتظام، بل يمكن التأكيد على ان مجرد السعي الى نشر الرعب والخوف بين افراد المجتمع والاجهزة الامنية هو بحد ذاته هدف ينفي العشوائية، وهو ما يؤكده الفقيه الفرنسي القانوني سوتيل في تعريفه للإرهاب [1]

المبحث الثاني: خصائص وأنواع الاهداف السهلة والعشوائية وعلاقتها بالذئاب المنفردة

لم يعد الارهابيين يقتصرون عملياتهم على الاماكن ذات الرمزية العالية والبنية التحتية الحساسة مثل المباني الحكومية او سفارات الدول الاجنبية، او القيام بتفجير السفن الحربية أو الثكنات العسكرية، بل بات سعيهم وراء أناس عاديين خرجوا للاستمتاع بأوقاتهم-يتناولون العشاء مع افراد اسرهم وفي المناسبات والاجازات أو يرتادون حفلاً موسيقيًا أو يشاهدون مباراة ودية، او على شاطئ البحر. [2]

كما يعتبر ضرب المواقع الأثرية او الحضارية والتراث العالمي ضمن التغييرات الجذرية التي طرأت على فكر التنظيمات الإرهابية والمتطرفة؛ كذلك استهداف المواسم السياحية " فوفق دراسة صادرة عن المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، على ان الهدف من ذلك لا يقتصر على تهديد الحاضر والمستقبل فحسب، بل هي تتجاوز ذلك إلى العمل على طمس التاريخ والثروات الأثرية وكل مقومات الهوية الحضارية التي اكتسبتها المنطقة على مرّ السنين " [3]

لذا يلاحظ على تلك الاتجاهات الحديثة لاستراتيجيات التنظيمات الإرهابية عند اختيارها لأهدافها وضحاياها المستقبليين وجود خصائص وأنواع مستحدثة، يضاف الى ذلك اعتمادها بشكل كبير على الذئاب المنفردة في تنفيذ العديد من تلك العمليات النوعية، خصوصا العمليات التي لا تحتاج الى كوادر عديدة، او يمكن تنفيذها في اماكن مكشوفة او بأقل قدر ممكن من الافراد والادوات.

على ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب على النحو الاتي. يسلط المطلب الاول منه الضوء على ما هية تلك الاهداف السهلة والعشوائية واهم اشكالها، اما المطلب الثاني فسيتناول أبرز خصائص الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة واسباب اختيار التنظيمات الارهابية لها، اما المطلب الثالث والاخير فيركز الضوء على دور الذئاب المنفردة في تنفيذ العمليات الارهابية التي تعتمد على اختيار تلك الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة.

المطلب الاول: ما هية الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة واهم اشكالها

" لا شيء يمكن أن يبرر على الإطلاق الاستهداف العشوائي للمدنيين، والدمار الذي يزهق الأرواح ويقضي على أسباب الرزق دون تمييز، وإشاعة الذعر بنية إثارة الرعب لا غير" [4] هذا ما أكد عليه الامين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس.

---

[1]- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، دار العلم للهداية، لبنان/ بيروت 1991 ص11، نقلا عن: م. خضير ياسين الغانمي، ظاهرة الارهاب الدولي (العوامل الدافعة وكيفية معالجتها، جامعة اهل البيت -بوابة البحوث، ص 300، على الرابط: https://abu.edu.iq/sites/default/files/jurnals/abu/16/16-12.pdf

[2] - تم الاعتداء على سوق عيد الميلاد في وسط العاصمة برلين، بتاريخ 19 ديسمبر 2016 حيث جرى دهس زوار السوق بشاحنة ضخمة، فقُتل 12 شخصا وأصيب 48 آخرون بجروح، بينهم حالات خطيرة، المرجع: أسواق عيد الميلاد هدف سهل للاعتداءات الإرهابية، موقع DW الالماني، تاريخ النشر 20 /12 / 2016م تاريخ الدخول 22 / 2/ م2021م. على الرابط https://p.dw.com/p/2UaNw

[3]- راجع حول ضرب السياحة كهدف من الاهداف الاستراتيجية للتنظيمات الارهابية، ذ. محمد بن سعيد الفطيسي، المؤشر صفر – رؤية استشرافية الى مستقبل الارهاب والتنظيمات الارهابية في البيئة الوطنية العمانية، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان / السيب. ط1/ 2017م ص 240-250

[4]- أنطونيو غوتيريش، مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، موقع الامم المتحدة، الامين العام للأمم المتحدة، تاريخ النشر 16 / 8/ 2018م تاريخ الدخول 23 / 2/ 2021م على الرابط

" تؤدي الهجمات الإرهابية المدمرة ضد الأهداف السهلة على وجه الخصوص إلى تعطيل الحياة اليومية وبث الذعر بين افراد المجتمع؛ وفي حالة الأماكن الدينية، تستهدف الهجمات الإرهابية معتقدات الناس وهوياتهم وتاريخهم وكرامتهم. لذا من الأهمية بمكان أن تتخذ الدول تدابير لمنع ارتكاب الهجمات الإرهابية ضد الأهداف السهلة او العشوائية [1] والحماية منها والتخفيف من آثارها والتحقيق فيها ومواجهتها والتعافي من أضرارها"[2].

كما ان المتتبع لطرق انتقاء التنظيمات الارهابية لأهدافها الحديثة، يلحظ وجود بحث وعناية دقيقة بتلك الاهداف، وفي الغالب لا تكون عشوائية [3] كما يعتقد البعض او الاشخاص العاديين؛ وحتى العمليات العشوائية منها يكون وراءها اهداف مدروسة ومخطط لها في الغالب مثل التعتيم على هدف اصيل او لإضفاء نوع من الفوضوية على عملية أكبر، او لتشتيت فكر الجهات الامنية القائمة على مكافحة العمليات الإرهابية المختارة [4] او حتى لبث الرعب والخوف.

لذا فان " عدم استهداف العمل الإرهابي عادة الضحية أو الضحايا المباشرين بذاتهم لأن الضربة الإرهابية تكون غالباً عشوائية ولا يعرف الإرهابي أو الإرهابيون ضحاياهم إنما يراد منها التأثير في سلوك مجموعة يستهدفها هذا العمل خلال الضحية بما يدعوها إلى الإحباط والياس " بل يتم دراسة الهدف بشكل علمي ومنهجي الى حد بعيد، خصوصا من حيث حجم الضرر الذي يمكن ان ينتج عن تلك الاهداف، بحيث يتم التمايز بينها، واختيار اكثرها ضررا وتأثيرا على المجتمع والبنية الحساسة للدول"[5]

وقد لوحظ على العديد من العمليات الارهابية التي تمت في الفترة بين (2005 – 2020) "ميل الارهابيين نحو تحويل هجماتهم الى اهداف أسهل او أكثر عشوائية، وهو ما يسلط الضوء على مشكلة الازاحة او تبديل الاهداف [6] فاذا أصبح

---

https://www.un.org/sg/ar/content/sg/speeches/2018-08-16/combating-terrorism-and-human-rights

[1]- من أبرز اشكال العمليات الارهابية العشوائية " ما قامت به القوات العسكرية اليهودية بين الاعوام 1947 -1948 من شن لضربات هجومية منسقة ومكثفة ضد المدنيين في المدن الرئيسية كما قامت بشن غارات ليلية وعمليات تفجير عشوائية وتدمير المنازل وقتل المزارعين في الحقول وغير ذلك من اساليب العنف والارهاب العشوائية الهادفة الى نشر الذعر والخوف بين السكان العرب وحملهم على الرحيل" المرجع: د.محمّد إشتيّة، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان / الاردن , ط1 / 2011م , ص436

[2]-فلاديمير فورونكوف، جلسة إحاطة مفتوحة للجنة مكافحة الإرهاب حول بناء شراكات في حماية الأهداف غير المحصنة من هجمات إرهابية، البرنامج العالمي لحماية الأهداف المعرضة للخطر، مكتب مكافحة الارهاب التابع للأمم المتحدة، تاريخ النشر 27 / 1/ 2019م، تاريخ الدخول 22 / 2 / 2020م، على الرابط:
https://www.un.org/sites/www.un.org.counterterrorism/files/190625_Statement_USG_CTC_Briefing_Soft_Targets.pdf

[3]- في دراسة قامت بها مؤسسة راند الاميركية للأبحاث , خلصت الى " وجود نمط في العلميات الارهابية التي وقعت في الولايات المتحدة الاميركية وأوربا في الفترة من العان 1970 الى العام 2002م وكانت سلاسل الاحداث من العام 1970 حتى العام 1993م مرتبطة بهجمات تحريضية دون اي دليل بعد ذلك على الاحداث التحريضية الاكبر زادت من احتمالات وقوع هجمات ارهابية خلال الثلاثين يوما التي تعقبها " المصدر : بريان مايكل وهنري اتش وبينغ هان , هل يزيد وقوع الهجمات الارهابية الكبرى من احتمالات حدوث مزيد من الهجمات , منظور تحليلي , مؤسسة راند للأبحاث , 2016م , ص 4-5 , على الرابط
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE173/RAND_PE173z1.arabic.pdf

[4]-أكد على هذه الفكرة الرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الارهاب بتونس العميد مختار بن نصر بقوله: العمليات الارهابية لا يمكن ان تكون عشوائية بل هي منظمة وهدفها الارباك والتعبير عن رسائل معينة سواء كانت سياسية او غيرها. "المرجع: برنامج المشهد بعنوان: تونس. حادث ارهابي جديد. دلالة التوقية وأهداف العملية؟ Awraas TV ، تاريخ النشر 8 سبتمبر / 2020 تاريخ الدخول 23 / 2/ 2021م
على الرابط: https://www.facebook.com/awraastv/videos /2002999716502246/

[5]- محمد محي الدين عوض، تعريف الإرهاب. مركز الدراسات والبحوث، تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، الدورة العلمية الخمسون، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 9

[6]- ازاحة الاهداف لدى التنظيمات الارهابية لا يختلف كثيرا من حيث الرؤية العامة عما هو لدى المؤسسات التجاري او في عالم المال والاعمال والتجارة، حيث يعرف مفهوم الازاحة (Goal Displacement) بانه" مفهوم ازاحة الهدف في الاعمال التجارية هو الحالة التي يتم فيها استبدال الاهداف الاصلية للشركة بأهداف جديدة يتم تطويرها مع مرور الوقت وتحدث الازاحة لأسباب عديدة وعلى مستويات عديدة في الشركة بهدف ضمان النمو المستمر" راجع موقع هارفرد بزنس ريفيو , المفاهيم الادارية (ازاحة الاهداف) بدون تاريخ نشر , تاريخ الدخول 28 / 2/ 2021م على الرابط :

من غير الممكن النفاذ الى اهداف معينة بسبب زيادة التحصينات والاحتياطات الامنية عليها مثل السفارات او المطارات فسوف يلتفت الارهابيون ببساطة الى هدف اخر أكثر ضعفا مثل الاهداف التجارية او التعليمة او الدينية "[1]

فعلى سبيل المثال ادى تركيب كاشفات المعادن في المطارات الى خفض وتيرة الهجمات الارهابية عليها ولكن في المقابل تحولت تلك الهجمات الى اهداف اخرى اقل حصانة، كما ادى تحصين السفارات بالكاميرات والمتاريس الخرسانية وغيرها الى تحويل تلك الهجمات الى موظفين تلك السفارات عندما يكونون في الخارج وهكذا. على ضوء ذلك يمكن القول ان أبرز الامثلة على الاهداف السهلة وهي على سبيل المثال لا الحصر. الاهداف السهلة التالية:

1-الاهداف المتعلقة بالأحداث الرياضية الكبرى [2]

تعتبر الاهداف الرياضية من أبرز الاهداف السهلة او حتى العشوائية المهددة من قبل التنظيمات الارهابية، فعلى سبيل المثال لا الحصر وبتاريخ 2016/10/11 نجحت السلطات الأمنية السعودية فى إحباط عملية إرهابية كانت تستهدف المباراة التى جمعت بين منتخبي السعودية والإمارات، بملعب "الجوهرة" ضمن منافسات المجموعة الثانية بالتصفيات الآسيوية المؤهلة لمونديال 2018 فى روسيا ؛ كذلك حادثة التفجير الذي وقع في مدينة إسطنبول، بالقرب من ملعب "فودافون أرينا "التركي بتاريخ 10/ديسمبر /2016 وذلك في خضم خروج جماهير فريقي بيشكتاش، وضيفه بورصا سبور، ما أسفر عن وقوع 39 قتيلاً تقريبا، وإصابة 166 شخصاً؛ وفقاً لتصريح وزارة الداخلية التركي [3]؛ كذلك الهجمات على ملعب "سان دوني"، خلال المباراة الودية التي جمعت بين منتخبي فرنسا وألمانيا[4]

2-الاهداف السياحية والتجارية مثل مراكز التسوق [5] والفنادق [6]

تعتبر الاهداف التجارية كمراكز التسوق والفنادق من " أكثر الأهداف عرضة للهجمات الإرهابية وتمثل قرابة ثلثي الأهداف العالمية للعمليات الارهابية بنسبة 63.21%، فالأهداف التجارية تعتبر اقل الأهداف من حيث إجراءات الحراسة لأنها مدنية بالدرجة الأولى، لذا يلجأ إلى الأهداف السهلة التي لا يتوقع الهجوم عليها، بينما يلجأ للهجوم على الأهداف العسكرية والدبلوماسية الأخرى في حالات معينة وفقاً لأهميتها في تحقيق أهدافه من العمل الإرهابي"[7]

وفي هذا السياق " تعاونت سلسلة محلات "ماركس آند سبتسر" البريطانية المعروفة، مع الشرطة للمرة الأولى، لتنظيم حملة لمكافحة الإرهاب، وتعليم عمال المتاجر التعامل السليم مع الأحداث الصعبة.يضم المشروع إطلاق سلسلة

---

https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%81/

[1]- رونالد كريلينستن، مكافحة الارهاب، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دولة الامارات العربية المتحدة / ابوظبي، ط2011/1، ص 172-173

[2]-تمثل الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال الألعاب الأولمبية عامي 1972 و1996 وكذلك التفجيرات التي وقعت في سريلانكا في عام 2008، فضلا عن تفجيرات بوسطن في الولايات المتحدة عام 2013م أبرز الامثلة على ذلك

[3] - ارتفاع حصيلة ضحايا انفجاري تركيا إلى 195 شخصًا، صحيفة الدستور، تاريخ النشر 11/ديسمبر/ 2016، تاريخ الدخول 1/ 3/ 2021م على الرابط https://www.dostor.org/1255890?fb_comment_id=1588092704550478_1588106907882391

[4] - موقع cnn بالعربي، ألمانيا تواجه فرنسا بذكريات أحداث نوفمبر الإرهابية، تاريخ النشر 7 /2016/7 تاريخ الدخول 28 / 2/ 2021م على الرابط: https://arabic.cnn.com/sport/2016/07/07/france-germany-november-attacks

[5] - من أبرز الامثلة على ذلك حادثة القتل الجماعي في المركز التجاري وستغيت في العام 2013 في المركز التجاري واستغايت في نيروبي الكينية ونتج عنه 68 وفاة و175 وأكثر من 175 من الجرحى

[6]- من أبرز الامثلة على ذلك الهجوم على فندق في العاصمة الصومالية مقديشو في 26 فبراير 2016م ونتج عنه مقتل 12 شخص، كذلك الحادث الارهابي على مجمع دوسيت-دي2 بنيروبي الكينية في العام 2019

[7] - انتشار الإرهاب وتطوره عالمياً-دراسة أكاديمية تبين أن الإرهاب لا دين له ولا وطن ولا جنسية، صحيفة الجزيرة السعودية، ع (11818) تاريخ النشر 5 / 2/ 2005 م تاريخ الدخول 22 / 2م 2021 على الرابط: https://www.al-jazirah.com/2005/20050205/er31.htm

من مقاطع الفيديو، تخبر موظفي البيع عن طريقة تحديد سلوك المشتبه بهم، وتدلهم على الأسلوب الأمثل للتعامل إن كان هناك تهديدا بوجود قنبلة بالمكان، وكيفية الاستجابة لإطلاق النار؛ ففي السنوات الأخيرة، سجلت 400 شركة في ورش عمل أمنية بقيادة مدربين معتمدين، "ونأمل أن يستفيد أكبر عدد من العمال الآن من خلال الانترنت "كما أعدت الشرطة شريط فيديو، يخبر الشباب كيف يتصرفون في حال تعرضهم لهجمة إرهابية، محذرين من الوقوف والتقاط الصور، والنصيحة الأعم كانت "الركض والاختفاء والإخبار"[1]

3-الاهداف الدينية وأماكن العبادة

تعتبر الأهداف الدينية وأماكن العبادة من أبرز الأهداف السهلة التي طالها الإرهاب خلال العقود الماضية، ففي العام 2017 وحده وعلى سبيل المثال لا الحصر تعرضت مساجد في كل من مصر بتاريخ 24 نوفمبر ونيجيريا في 21 نوفمبر وافغانستان في 2 اغسطس والصومال في 11 اغسطس وبريطانيا بتاريخ 19 يونيو وباكستان بتاريخ 31 مارس واليمن بتاريخ 17 مارس وكندا بتاريخ 30 يناير لعمليات إرهابية كلفت المئات من الأرواح والملايين من الخسائر المادية.[2]

المطلب الثاني: خصائص الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة واسباب اختيارها

من أبرز ما يميز الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة كما سبق الاشارة الى ذلك في التعريف انها أهداف:

1-مفتوحة لعموم الناس: مثل المنتزهات والمواقع السياحية والمولات التجارية، فهي ليست مخصصة لفئات معينة كالعسكريين على سبيل المثال، بالتالي فان مثل هذه الاماكن يدخلها مختلف الاشخاص ومن جميع الاعمار، الامر الذي يجعل الاصابات فيها أكثر فائدة مادية ومعنوية.

2-غير محصنة: في الغالب تكون هذه الاهداف غير محمية او محصنة، وان كانت كذلك فتلك التحصينات او الحماية ضعيفة للغاية؛ صحيح ان العديد من المؤسسات الامنية حول العالم ألزمت المؤسسات التجارية بتركيب كاميرات مراقبة، وفي الآونة الاخيرة تم تعميم ذلك على المساجد، على انه وبالرغم من ذلك تكون تلك التحصينات غير مجدية او نافعة للوقاية من العمليات الارهابية.

3-يسهل الوصول اليها: سهولة الوصول الى تلك الاهداف من أبرز المحفزات التي تدفع التنظيمات الارهابية الى اختيار اهدافها تلك، وهو امر منطقي بكل تأكيد، فكل ما كان الوصول الى الاهداف المحددة أسهل، كلما سهل على تلك التنظيمات تحقيق غاياتها الارهابية.

4-مزدحمة بالأشخاص في الغالب: الاماكن المزدحمة بحد ذاتها اهداف دسمة وتحقق غاية الارهاب الدنيئة من خلال تحيق أكبر قدر من الخسائر البشرية والمادية، لذا يلاحظ على ان اغلب الاهداف التي تم استهدافها خلال العام 2017م على سبيل المثال لا الحصر في مختلف انحاء العالم كانت المساجد واماكن العبادة.

باختصار يجب أن تفي الأهداف البسيطة والعشوائية، بمعايير عقلانية محددة للإرهابيين الذين يتم اختيارهم، بما في ذلك كونها مواقع جذابة للزوار في الأماكن المفتوحة والواسعة. نقاط الوصول المتعددة، وأماكن وقوف السيارات

---

[1] - تدريب موظفي المتاجر الصغيرة على مكافحة الإرهاب، صحيفة الرؤية (سلطنة عمان) تاريخ النشر 17 / 4/ 2018م تاريخ الدخول 2021/2/22م على الرابط: https://alroya.om/p/212456

[2] - محمد الابنودي , 10 هجمات إرهابية استهدفت المساجد فى العالم، موقع الوطن، تاريخ النشر 24 نوفمبر / 2017م تاريخ الدخول 1 / 3/ 2021م على الرابط https://www.elwatannews.com/news/details/2749950

الكبيرة في المنطقة المجاورة، والحشود الكبيرة هي خصائص مفضلة أخرى يعتبرها الإرهابيون أنهم يسعون إلى تعظيم الإصابات وفرص الهروب. ونتيجة لذلك، فإن قائمة الأهداف السهلة الممكنة تكاد تكون غير محدودة"[1]

وتسعى التنظيمات الارهابية من وراء اختيار تلك الاهداف السهلة، او العشوائية المنظمة الى تحقيق الاهداف الرئيسية التالية: -

1-أهداف ودوافع سياسية

يتفق العديد من الباحثين في مجال الدراسات القانونية والسياسية والأمنية أن " من أهم الأهداف النهائية وغايات الإرهاب تحقيق أهداف أمنية وسياسية، عليه يكون البعد أو المجال السياسي والقانوني [وكذلك الجانب الأمني] من أشد وأكثر المجالات المستهدفة من قبل الإرهاب تضررا من جرائم الإرهاب، والتي يلاحظ أنها في أكثر الأوقات تستعمل للضغط على الحكومات والأنظمة السياسية لتبني وتحقيق سياسات معينة لا تكون في صالح البلاد، أو للتراجع عن قرار معين سواء أكان ذلك في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو غير ذلك"[2]

2-اهداف استفزازية واستنزافية للأجهزة الامنية

من ابز الاهداف التي تسعى التنظيمات الإرهابية لتحقيقها من وراء عملياتها تلك، استفزاز الاجهزة الامنية وبالتالي امكانية ارتكاب اخطاء تؤدي الى خسائر في الارواح، او صرامة وتعقيد في الاجراءات الامنية الامر الذي يمكن ان يؤدي الى استنزاف موارد الدولة [3]

3-تقليص الخسائل البشرية والمادية في صفوف التنظيمات الارهابية

من أبرز الاسباب التي تجعل الاهداف السهلة على راس قائمة اختيارات التنظيمات الإرهابية كونها اهداف لا تحتاج الى عدد كبير من الافراد والموارد، حيث ان" تكلفة تنفيذ أي تفجير انتحاري زهيدة وتبلغ 150 دولار أمريكي تقريباً. هذا المبلغ الزهيد يؤدي بالمعدل إلى مقتل اثني عشر شخصاً ويبثّ الرعب في نفوس سكان المنطقة التي يستهدفها التفجير."[4]

المطلب الثالث. الذئاب المنفردة وارهاب الاهداف السهلة والعشوائية المنظمة

العمليات الارهابية التي تقوم بها الذئاب المنفردة [5] تختلف باختلاف نماذج التفكير والامكانيات المتاحة وكذلك البيئة الامنية والاستخباراتية للدول، وهو ما يتأكد من النماذج الارهابية التي تم تنفيذها حول العالم، فمن الهجوم بالدهس في نيس، إلى اعتداءات بالفأس في ألمانيا، والسيف في بلجيكا، والخنجر في لندن.

---

[1] - محمد صفوت، من "العدو البعيد" إلى "الإرهاب المحلي". ما لا تعرفة عن الجماعات الجهادية حول العالم، موقع Fran cheval، تاريخ النشر 1/ 4/ 2018 تاريخ الدخول 22 / 2 / 2021م على الرابط:

https://francheval.com/ar

[2]- عبد الحفيظ عبد الله المالكي، نحو مجتمع أمن فكرياً: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، مطابع الحميضي، الرياض / السعودية، ط1 / 2010م، ص 291

[3] -Justin King ، الإرهاب. بين استراتيجية الاستنزاف والاستفزاز، ترجمة: وصال صالح، موقع الجمل، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول 1 /3/ 2021م على الرابط: https://aljaml.com/node/139955

[4]- بيورن لُمبورغ، هل مكافحة الإرهاب تستحق هذه التكلفة الباهظة؟ موقع حلف الناتو، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول 22 / 2/ 2021م

https://www.nato.int/docu/review/2008/04/AP_COST/AR/index.htm

[5]- الذئاب المنفردة هم أشخاص يقومون بهجمات بصفة منفردة، من دون أن تربطهم علاقة واضحة بتنظيمٍ ما. كما أن التسمية تصدق على أي شخصٍ يمكن أن يشنّ هجوماً مسلحاً بدوافع عقائدية، وهي استراتيجية تعتمدها الجماعات الجهادية، وخصوصاً داعش، حيث يقوم الشخص أو الأشخاص بالتخطيط والتنفيذ ضمن إمكاناتهم الذاتية من دون أن يكون هناك ارتباط تنظيمي. وأغلب الأشخاص المنفذين لعمليات مثل هذه يكونون من الشخصيات السويّة والاعتيادية التي لا تبعث على الشك في سلوكها وحركتها اليومية، انظر: د. محمود البازي، الملاذ الأخير لداعش -الذئاب المنفردة -، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 456، بتاريخ فبراير / 2017م، ص 109

وقد قتلت " الذئاب المنفردة ودهست وطعنت بدافع التطرف الديني وتكفير المجتمع والدفاع عن الإرهاب الداعشي مئات الأبرياء حول العالم، حيث شهدت الاعتداءات تطوراً مثيراً وكبيراً، فأصبحت لا تعتمد على الأسلحة الثقيلة، أو التفجيرات الانتحارية المنظمة، بل صار مجرد سكين صغير كافياً لارتكاب مذبحة ملطخة بدماء الأبرياء" [1]

حيث تشير العديد من التقارير ومن ضمنها التقرير الذي نشره موقع عين اوربية على التطرف ان " الهجمات الإرهابية التي وقعت في السنوات الاخيرة اظهرت رغبة الحركات الجهادية بالابتعاد عن الاستراتيجيات الجهادية القديمة، التي كانت تنطوي على اختيار أهدافٍ تعبّر عن قيمها الرمزية عالية مثل الاهداف العسكرية او الدبلوماسية، حيث يفضل الإرهابيون في الوقت الحاضر أهدافًا أسهل وأسرع وأيسر، وأكثر نعومة من الناحية العملياتية، حتى وان كانت اهداف عشوائية، بحيث يمكن إدارتها بشكل مرن من قبل العناصر التي لا تتمتع بمهارات عالية كما هو حال من يطلق عليهم بالذئاب الفردية او المنفردة، وذلك بهدف تحقيق معدلات نجاح أعلى وخسائر بشرية اقل في صفوفهم"[2]

وتعتبر الذئاب المنفردة بناء على ذلك من الاشكال الارهابية العشوائية الى حد بعيد , لكونها لا تنتمي الى جهة او تنظيم ارهابي معين , كما انها لا تعود في انشطتها واعمالها الى قيادة تنظيمية او توجيهية او تدريبية منتمية الى تنظيم ارهابي محدد , ولكن ذلك بالطبع لا يعني انها لا تعود بأفكارها وتوجهاتها الى انتماء ارهابي ايديولوجي او ثقافي او حتى انها تتبنى فكر تنظيم معين كتنظيم القاعدة او داعش او غير ذلك من التنظيمات , لذا يمكن القول ان اولئك الافراد في نهاية المطاف من المتعاطفين او المؤيدين او المتأثرين بالتنظيمات الارهابية .

ووفقا لمحلل الارهاب بروس هوفمان " فان الاستراتيجية الجديدة لتنظيم القاعدة تتمثل في تمكين الافراد وتحفيزهم على ارتكاب اعمال عنف خارجة تماما عن اي سلسلة قيادية تنظيمية، ومن الواضح ان هناك اهتمام من ايديولوجي القاعدة لمحاولة سد الفجوة بين الطبيعة العشوائية للعمليات التي تنفذها الذئاب المنفردة والنظرة الجهادية العالمية في منابرهم الاعلامية مثل مجلة انسباير" [3] وينطبق هذا الامر على معظم التنظيمات الارهابية كداعش وبوكو حرام وغيرهم.

فعلى سبيل المثال لا الحصر وفي وقت مبكر من شهر سبتمبر من العام 2014 و" عندما بدأ التحالف العسكري الدولي بقيادة الولايات المتحدة حملة قصف ضد تنظيم الدولة في العراق وسوريا، أصدر المتحدث الرسمي باسم التنظيم نداءً عالميا للمتعاطفين بقتل المواطنين والأفراد العسكريين بشكل عشوائي، بكل الوسائل الممكنة. وكان مفاد هذا النداء كما قاله العدناني: إذا لم تستطع العثور على عبوة ناسفة بدائية الصنع أو رصاصة، فاسحق رأسه بصخرة، أو اذبحه بسكين، أو ادهسه بسيارتك، أو ألقِه من شاهق، أو اخنقه، أو سممه وهكذا أصبح القتل العشوائي للمدنيين هدفا أساسيا للتنظيم، رُوِّج له بوضوح في العدد الأول من مجلة رومية الصادر في سبتمبر 2016م" [4]

---

[1] - دينا مصطفى، «الذئاب المنفردة» إرهاب عشوائي يهدد العالم، صحيفة الاتحاد الاماراتية، بتأريخ 10 / 12 / 2017م، تاريخ الدخول 7 / 6 / 2019م. رابط الموقع: / www.alittihad.ae

[2] - المنطق الإرهابي: كيف يختار الإرهابيون أهدافهم؟ موقع كيو بوست، تاريخ النشر 21 مارس 2018م تاريخ الدخول 22 / 2/ 2021 م رابط الموقع: https://www.qposts.com رابط الموقع الاصلي للتقرير:

https://eeradicalization.com/the-terrorist-logic-behind-the-choice-of-targets/

[3]- د. فالح فليحان الرويلي، استراتيجيات التنظيمات المتطرفة في التجنيد عبر الانترنت " داعش نموذجا "جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العام 2018م، ص 10

[4]- علاء عادل، الذئاب المنفردة -العمليات واستراتيجيات المواجهة المعهد المصري للدراسات، نشر بتاريخ 30 / 10 / 2018م، ص 9 ملف Pdf، على الرابط: https://eipss-eg.org، نقلا عن: الشبكة الاسلامية العربية الحرة، كلمة ابو محمد العدناني , المتحدث الرسمي باسم دولة الخلافة , بتاريخ 22 / سبتمبر / 2014م

يضاف الى ذلك ان تنظيم داعش وعلى سبيل المثال لا الحصر أعتمد " ومنذ ظهوره على إستراتيجية رئيسة تقوم باستهداف العدو القريب وفق جهاد التمكين والسيطرة المكانية، وحصر ساحات المواجهة في الدول القريبة. وهي إستراتيجية تمثّل أحد أبرز الفروق بينه وبين تنظيم القاعدة، الذي كان يركّز نشاطه في استهداف العدو البعيد من خلال الجهاد والهجمات النكائية. وعلى الرغم من أن تنظيم داعش دعا، في أعقاب تشكيل التحالف الدولي لمحاربته بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر عام 2014 م، إلى تنفيذ هجمات ضد المصالح الغربية في أنحاء العالم كافةً عبر تحريضه الذئاب المنفردة على تنفيذ عمليات فردية وشبه عشوائية ضد تلك المصالح" [1]

المبحث الثالث: الاتجاهات الامنية لتحجيم مخاطر الاهداف النوعية للعمليات الارهابية

التحول في استراتيجيات وسياسات المؤسسات الامنية تجاه التنظيمات الارهابية، خصوصا تلك التي حققت غايات التضييق عليها وتقليص اهدافها الاستراتيجية وصعب عليها الوصول الى بعض الاهداف " شجعها " ببساطة على التحول إلى اهداف اخرى مثل الأهداف السهلة او العشوائية، إذ باستطاعة الإرهابيين ملاحظة التغييرات التي تُدخلها الحكومات على الأهداف المحتملة، ثم يهاجمون وفقاً للمستجدّات. وهذا ما ينسحب على هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث نُظر إلى مطارات لوغان ونيويورك ودلاس كمطارات تفتقر إلى المراقبة الأمنية الجيدة"[2]

وهنا نطرح الاسئلة التالية والتي سنحاول الاجابة عليها في المطلب الاول والثاني من هذا المبحث وهي: ما هي سبل تخفيف التهديدات ذات الصلة بالأهداف النوعية (السهلة والعشوائية المنظمة) وطنيا او داخليا؟ وما هي أبرز الاتجاهات الدولية لتحجيم المخاطر ذات الصلة بالأهداف سالفة الذكر؟

المطلب الاول. سبل تخفيف التهديدات ذات الصلة بالأهداف النوعية داخليا

يبدو "للوهلة الأولى من ان محطة بن في مدينة نيويورك الامريكية يوم السبت كعهدها دائمًا مكتظة بالأشخاص المتعجلين للانتقال إلى مكان آخر، اغلبهم محتشد تحت لوحة المغادرة في انتظار النداء على قطارهم، لكنك إذا أمعنت النظر، فستقع عيناك على الجنود. وينتشر هؤلاء الجنود في ملابسهم العسكرية المموهة ودروعهم الواقية للأبدان وسط الحشود، ويستند أحدهم إلى حائط حاملاً بندقية آلية يضمها إلى صدره، بينما فوهتها مصوبة للأسفل. ويوجد هؤلاء الجنود تحسبًا لظهور أي من الإرهابيين. تشديد الإجراءات الأمنية حدث لأن محطة بن تمثل نموذجًا لما بات يعرف بالأهداف السهلة او العشوائية إنها عبارة عن تجمع للمدنيين لا يوجد به أجهزة كاشفة عن المعادن أو نقاط تفتيش يتعين عليك أن تخلع حزامك وحذاءك عندها"[3]

و" تتحمل الحكومات المسؤولية الأساسية عن حماية الاهداف النوعية ومن ضمنها تلك الهداف العشوائية والسهلة من الهجمات الإرهابية لذا يجب على مالكي هذه المواقع أو القائمين عليها اتخاذ خطوات لمعالجة الاحتياجات الأمنية ذات الصلة والحد من نقاط الضعف لديهم. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الحكومات المركزية والمحلية، وقادة

---

[1] - حسن سالم بن سالم، تنظيم داعش والارهاب العابر للحدود , مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية , الرياض / السعودية , ع (11) , مايو / 2016م , ص 5

[2]-بيورن لُمبورغ، هل مكافحة الإرهاب تستحق هذه التكلفة الباهظة؟، موقع حلف الناتو، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول 22 / 2/ 2021م
https://www.nato.int/docu/review/2008/04/AP_COST/AR/index.htm

[3]-جويل أكينباك، خبراء: الإرهابيون يتعلم بعضهم من بعض. ويبحثون عن «الأهداف السهلة»، صحيفة الشرق الاوسط، ع (13503) تاريخ الدخول 17 نوفمبر 2015 تاريخ الدخول 22/ 2/ 2021م. على الرابط https://aawsat.com/home/article/498856

المجتمع، والجهات الفاعلة الدينية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص من أجل تحديد السبل الكفيلة بتخفيف المخاطر والتهديدات ذات الصلة، وفي نهاية المطاف، منع حدوث مثل هذه الهجمات. ولا تتطلب الحماية الفعالة لمثل هذه الأهداف تنفيذ تدابير الحماية المادية فحسب، بل تتطلب أيضاً بناء مجتمعات قوية وقادرة على الصمود والعمل الوثيق مع المجتمع المدني والقيادة المحلية للتقليل من مخاطر هذه الاهداف " [1]

كما " يفترض بالمدنيين أن يساعدوا في حفظ الأمن عبر التحلي بالحذر واتباع التعليمات، فعلى سبيل المثال توجد بطاقات للسلامة تم لصقها على ظهور المقاعد في قطارات أمتراك [2] تحمل عبارة تقول: لو رأيت شيئًا مريبًا أو غير مألوف، لا تسكت!» لكن عندما يحكم الخوف قبضته على الناس، يصبح كل شيء مريبًا وغير مألوف" [3]

اما بخصوص استهداف الجماعات الارهابية للفنادق فانه بات من الضروري وعلى سبيل المثال يمكن " اتباع جملة من الترتيبات الأمنية التي قد تقلل، إلى حد كبير، من عملية استهداف الفنادق إرهابياً، وفي مقدمتها التأكيد على رفع مستوى المراقبة داخل وخارج محيط الفنادق والمنتجعات السياحية، من خلال التضافر بين العنصر البشري المدرب والعنصر التكنولوجي الدقيق، لتسهيل مهمة استشعار الخطر قبل وقوعه، لاسيما فيما يتعلق بالمتفجرات والعبوات الناسفة والسيارات المفخخة والعناصر الانتحارية والمسلحة، كما أنه من الأهمية بمكان تطوير حزمة إجراءات أمنية ووقائية صارمة، وغير منظورة في الوقت نفسه للحفاظ على الجو الفندقي لتلك المنشآت ذات المستوى العالي من الخصوصية، سواء فيما يتعلق بالزائرين أو متعلقاتهم الشخصية أو سياراتهم، وبما يشمل كافة رواد الفنادق وملحقاتها وحتى موظفيها، إلى جانب توسيع نطاق التأهيل والتدريب لفرق الأمن الخاص العاملة داخل الفنادق"[4]

المطلب الثاني: الاتجاهات الدولية لتحجيم المخاطر ذات الصلة بالأهداف النوعية

" مناقشة الأدوات المناسبة لإدارة الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، على أهميته، لابد أن يوضع في إطار استراتيجية دولية أوسع، ترسم إطاراً جامعاً لسيناريوهات احتواء حواضن الفكر الإرهابي في بيئاته المختلفة، وتجفيف المنابع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنشأته وازدهاره في تلك الحواضن، ويكون ذلك من خلال اقتراب متعدد المداخل يتكامل فيه الاقتصادي مع الأمني مع السياسي مع الاجتماعي مع الثقافي، الأمر الذي يتطلب جهوداً دولية صادقة للخروج من نفق الإرهاب الذي بات المهدد الأبرز للسلم والأمن الإنساني على المستويات كافة"[5]

---

[1]- فلاديمير فورونكوف، جلسة إحاطة مفتوحة للجنة مكافحة الإرهاب حول بناء شراكات في حماية الأهداف غير المحصنة من هجمات إرهابية، البرنامج العالمي لحماية الأهداف المعرضة للخطر، مكتب مكافحة الارهاب التابع للأمم المتحدة، تاريخ النشر 27 / 1/ 2019م، تاريخ الدخول 22 / 2 / 2020م، على الرابط:
https://www.un.org/sites/www.un.org.counterterrorism/files/190625_Statement_USG_CTC_Briefing_Soft_Targets.pdf

[2]- " شركة ركاب السكك الحديدية الوطنية واسمها التجاري أمتراك Amtrak وتلفظ (ويكتب أحيانًا AMTRAK) هي شركة سكك حديدية للركاب تخدم خطوطًا على المسافة المتوسطة والمسافة البعيدة بين المدن في الولايات المتحدة الأميركية المتجاورة. أسست في 1971م، تخدم أمتراك أكثر من 500 وجهة في 46 ولاية وثلاث مقاطعات في كندا بأكثر من 300 قطار على ما يفوق 21,300 ميل (34,300 كم) من سكة كل يوم" المصدر: موسوعة ويكيبيديا، أمتراك، تاريخ الدخول 1 / 3/ 2021م على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%85%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83

[3]-جويل أكينباك، خبراء: الإرهابيون يتعلم بعضهم من بعض. ويبحثون عن «الأهداف السهلة»، صحيفة الشرق الاوسط، ع (13503) تاريخ الدخول 17 نوفمبر 2015 تاريخ الدخول 22/ 2/ 2021م. على الرابط https://aawsat.com/home/article/498856

[4] - مصطفى شفيق علام، حرب لا تناظرية: "إرهاب الفنادق". الأهداف الرخوة للتطرف، تاريخ النشر 6 / 3/ 2016م تاريخ الدخول 22 / 2/ 2021م على الرابط
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/368%

[5] - مصطفى شفيق علام، حرب لا تناظرية: "إرهاب الفنادق". الأهداف الرخوة للتطرف، المرجع السابق

حيث انه و" بسبب عدم قدرة الجماعات المسلحة على الانتصار في المواجهات المباشرة مع العدو، فإنها اصبحت تميل بشكل متزايد إلى اللجوء إلى وسائل وأساليب يحظرها القانون الدولي الإنساني، مثل استغلال الملابس المدنية لقتل عدو أو إصابته أو أسره غدرًا، أو تنفيذ هجمات عشوائية أو حتى استهداف المدنيين أو الطواقم الإنسانية أو الطبية والبنية الأساسية لهم استهدافًا متعمدًا فيما يعرف بالأهداف السهلة وتعجز القوات المسلحة التابعة للدول بدورها عن تحديد الطرف المعادي بشكل صحيح وتواجه مخاطر متزايدة للتعرض للهجوم من جانب أشخاص لا يمكن لها تمييزهم عن السكان المدنيين" [1]

وقد " أقرت لجنة مكافحة الإرهاب في عام 2018 إضافة لمبادئ مدريد التوجيهية لعام 2015 مع توصيات محددة فيما يتعلق بحماية الأهداف السهلة والبنى التحتية الحيوية. وعلى وجه التحديد، يشدد المبدأ التوجيهي الإضافي الخامس عشر على أنه ينبغي للدول الأعضاء، بالتعاون مع الدول الأعضاء، وضع تقييمات للتهديدات والمخاطر، وتحديد الأهداف السهلة في السياق الوطني، ووضع استراتيجيات وخطط عمل للحد من المخاطر، واتخاذ تدابير التأهب وتعزيز قابلية التشغيل المتبادل في إدارة الأمن والأزمات. ويشجع المبدأ التوجيهي الإضافي السادس عشر الدول الأعضاء على تحديث التخطيط للطوارئ، ووضع آليات لتبادل المعلومات وتقييم المخاطر وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمساعدة في تقديم تنمية القدرات المستهدفة والتدريب"[2]

مما دفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 2396 الصادر في العام 2017م الى " ضرورة قيام الدول الأعضاء بتطوير أو مراجعة أو تعديل تقييمات التهديدات والمخاطر الوطنية للنظر في الأهداف السهلة، ووضع خطط الطوارئ والاستجابة للطوارئ المناسبة للهجمات الإرهابية. كما دعت الدول إلى إقامة أو تعزيز شراكات وطنية وإقليمية ودولية مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص بشأن تبادل المعلومات والخبرات من أجل منع وحماية وتخفيف والتحقيق والاستجابة والتعويض عن الأضرار الناجمة عن الهجمات الإرهابية ضد الأهداف غير المحصنة"[3]

خاتمة الدراسة

لا شك ان الأهداف السهلة وتلك الأهداف العشوائية المنظمة تعتبر من أهم التوجهات المعاصرة للتنظيمات الإرهابية، ساهمت الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات نتيجة العمليات الإرهابية الى توسيع دائرة تلك الأهداف زمانيا ومكانيا، والبحث عن كل الوسائل والطرق لإضفاء المزيد من التطوير عليها لصناعة أكبر قدر ممكن من الخوف والرعب لدى المجتمع والأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب.

صحيح ان الجهود الوطنية والدولية لمواجهة خطر توسع هذا النوع من الأهداف مستمرة وعلى مختلف الأصعدة والجوانب الأمنية والقانونية والسياسية؛ ويوجد تنسيق وتعاون دولي واضح للحد من مخاطرها ونتائجها الكارثية، على انه وبالرغم من ذلك فالأمر لا زال في بدايته كما هو واضح، خصوصا ان هذه الأهداف حققت مكاسب لم تكن تحلم

---

[1]- نيلس ميلزر، القانون الدولي الانساني (مقدمة شاملة)، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، اغسطس / 2016م، ص 38
https://www.icrc.org/ar/publication/4231-international-humanitarian-law-comprehensive-introduction

[2]- أنطونيو غوتيريش، خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، تاريخ النشر 12 / 9 / 2019م، تاريخ الدخول 22 / 2/ 2021م على الرابط
https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/12-09-2019-UNAOC-PoA-Religious-Sites.pdf

[3]- برنامج حماية الأهداف المعرضة للخطر، الامم المتحدة، مكتب مكافحة الارهاب، مرجع سابق

تلك التنظيمات الإرهابية تحقيقها، كما انها قللت من خسائرها البشرية والمادية، وفاقمت من استنزاف الموارد البشرية والمادية للمؤسسات الأمنية.

وخلصت الدراسة الى العديد من النتائج والتوصيات، أهمها:

اولا.النتائج

1-لم يعد الارهابيين يقتصرون عملياتهم على الاماكن ذات الرمزية العالية والبنية التحتية الحساسة بل بات سعيهم وراء أناس عاديين.

2-يعتبر ضرب المواقع الأثرية او الحضارية والتراث العالمي والمواقع التجارية ضمن التغييرات الجذرية التي طرأت على فكر التنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

3-العمليات الارهابية لا يمكن ان تكون عشوائية بل هي منظمة وهدفها الارباك والتعبير عن رسائل معينة سواء كانت سياسية او غير ذلك.

4-وراء اختيار الاهداف العشوائية اهداف مدروسة ومخطط لها في الغالب مثل التعتيم على هدف اصيل او لإضفاء نوع من الفوضوية على عملية أكبر.

5-إذا أصبح من غير الممكن نفاذ التنظيمات الارهابية الى اهداف معينة بسبب زيادة التحصينات والاحتياطات الامنية عليها فسيتم التحول تلقائيا الى هدف اخر أكثر ضعفا.

6-تعتبر الاهداف المتعلقة بالأحداث الرياضية الكبرى، والاهداف السياحية والتجارية مثل مراكز التسوق والفنادق كذلك الاهداف الدينية وأماكن العبادة من أبرز اشكال الاهداف السهلة.

7-الاستراتيجية الجديدة لمعظم التنظيمات الإرهابية تتمثل في تمكين الافراد وتحفيزهم على ارتكاب اعمال عنف خارجة تماما عن اي سلسلة قيادية تنظيمية.

8-تتحمل الحكومات المسؤولية الأساسية عن حماية الاهداف النوعية ومن ضمنها تلك الهداف العشوائية والسهلة من الهجمات الإرهابية كما يفترض بالمدنيين أن يساعدوا في حفظ الأمن عبر التحلي بالحذر واتباع التعليمات.

9-مناقشة الأدوات المناسبة لإدارة الحرب ضد التنظيمات الإرهابية خصوصا ما يتعلق منه بالأهداف السهلة والعشوائية، لابد أن يوضع في إطار استراتيجية دولية أوسع.

ثانيا. التوصيات

1-اتخاذ المزيد من الاجراءات والتدابير الوقائية والدفاعية لمنع ارتكاب الهجمات الإرهابية ضد الأهداف السهلة او العشوائية والحماية منها والتخفيف من آثارها والتحقيق فيها ومواجهتها والتعافي من أضرارها.

2-تعاون الحكومات في مختلف ارجاء العالم وقادة المجتمع، والجهات الفاعلة الدينية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص من أجل تحديد السبل الكفيلة بتخفيف المخاطر والتهديدات ذات الصلة.

3-التنسيق وتبادل المعلومات والدراسات حول أبرز التنظيمات الإرهابية التي تعتمد الأهداف السهلة والعشوائية المنظمة في عملياتها الإرهابية وطرق مواجهتها.

5-إلزام مالكي المواقع التي ينطبق عليها تسمية الأهداف السهلة على اتخاذ خطوات عملية لمعالجة الاحتياجات الأمنية ذات الصلة والحد من نقاط الضعف لديهم.

6-التأكيد على رفع مستوى المراقبة داخل وخارج محيط الفنادق والمنتجعات السياحية والتجارية، من خلال التضافر بين العنصر البشري المدرب والعنصر التكنولوجي الدقيق لاسيما فيما يتعلق بالمتفجرات والعبوات الناسفة والسيارات المفخخة والعناصر الانتحارية والمسلحة.

7-ضرورة قيام الدول بتطوير أو مراجعة أو تعديل تقييمات التهديدات والمخاطر الوطنية للنظر في الأهداف السهلة سواء اكان ذلك في السياق الوطني او الدولي، ووضع خطط الطوارئ والاستجابة للطوارئ المناسبة للهجمات الإرهابية تقييمات للتهديدات والمخاطر.

8-تحديث خطط للطوارئ والشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بحماية الأهداف السهلة.

المراجع والمصادر

اولا. الكتب: -

1-رونالد كريلينستن، مكافحة الارهاب، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دولة الامارات العربية المتحدة / ابوظبي، ط2011/1

2-عبد الحفيظ عبد الله المالكي، نحو مجتمع أمن فكرياً: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، مطابع الحميضي، الرياض / السعودية، ط1 / 2010م

3-فالح فليحان الرويلي، استراتيجيات التنظيمات المتطرفة في التجنيد عبر الانترنت " داعش نموذجا "جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العام 2018م

4-محمّد إشتيّة، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان / الاردن، ط1 / 2011م

5-محمد بن سعيد الفطيسي، المؤشر صفر – رؤية استشرافية الى مستقبل الارهاب والتنظيمات الارهابية في البيئة الوطنية العمانية، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان / السيب. ط1/ 2017م

6-محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، دار العلم للهداية، لبنان/ بيروت 1991

7-محمد محي الدين عوض، تعريف الإرهاب. مركز الدراسات والبحوث، تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، الدورة العلمية الخمسون، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999

ثانيا: -الدراسات المحكمة: -

1-حسن سالم بن سالم، تنظيم داعش والارهاب العابر للحدود , مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية , الرياض / السعودية , ع (11) , مايو / 2016م

2-خضير ياسين الغاني، ظاهرة الارهاب الدولي، العوامل الدافعة وكيفية معالجتها9 جامعة اهل البيت، بوابة البحوث

3-حمود البازي، الملاذ الأخير لداعش -الذئاب المنفردة -، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 456، بتاريخ فبراير / 2017م

ثالثا: -وثائق وتقارير:

1-أنطونيو غوتيريش، مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، موقع الامم المتحدة، مكتب الامين العام للأمم المتحدة
https://www.un.org/sg/ar/content/sg/speeches/2018-08-16/combating-terrorism-and-human-rights

2--بريان مايكل وهنري اتش وبينغ هان، هل يزيد وقوع الهجمات الارهابية الكبرى من احتمالات حدوث مزيد من الهجمات، منظور تحليلي، مؤسسة راند للأبحاث , 2016م
https://www.un.org/sites/www.un.org.counterterrorism/files/190625_Statement_USG_CTC_Briefing_Soft_Targets.pdf

3-فلاديمير فورونكوف، جلسة إحاطة مفتوحة للجنة مكافحة الإرهاب حول بناء شراكات في حماية الأهداف غير المحصنة من هجمات إرهابية، البرنامج العالمي لحماية الأهداف المعرضة للخطر، مكتب مكافحة الارهاب التابع للأمم المتحدة
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE173/RAND_PE173z1.arabic.pdf

رابعا: -مواقع الكترونية: -

1-صحيفة الجزيرة السعودية www.al-jazirah.com

2-صحيفة الدستور dostor.org.www
3-صحيفة الرؤية alroya.om.www
4-صحيفة الشرق الاوسط www.aawsat.com
5-صحيفة الوطن العمانية www.alwatan.com
6-مجلة هسبريس www.hespress.com
7-المعهد المصري للدراسات www.eipss-eg.org
8-موسوعة ويكيبيديا www.ar.wikipedia.org
9-موقع cnn بالعربي com.arabic.cnn.www
10-موقع DW الالماني www. p.dw.com
11-موقع Fran cheval www.francheval.com
12-موقع الجمل www.aljaml.com
13-موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر www.icrc.org
14-موقع حلف الناتو www.nato.int
15-موقع كيو بوست www.qposts.com
16-موقع هارفرد بزنس ريفيو www.hbrarabic.com

السياق التاريخي لفرض نظام الحماية على المغرب عام 1912

الصافي عبد الرزاق: أستاذ التعليم الثانوي، طالب باحث بالدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية علوم التربية، الرباط؛ تحت إشراف الدكتورين الأستاذ خليل السعداني والأستاذ سيدي محمد معروف الدفالي

rrazaksafi@gmail.com

الملخص

خضع المغرب خلال القرن العشرين لهيمنة الاستعمار الأوربي نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية ساهمت من دون شك في وقوعه تحت نظام الحماية، وأبرزها وفاة السلطان المولى الحسن الأول وتولية مولاي عبد العزيز بخطة من الحاجب أحمد بن موسى الذي وجد في المولى عبد العزيز طفلا صغيرا من السهل استغلاله، مما جعل القبائل تنقلب عليه بعدما تبين لها أنه لا يستطيع الحكم بشكل جيد، ثم مبايعة أخيه المولى عبد الحفيظ بيعة مشروطة، دون أن ننسى ما ترتب عن الاتفاقيات التي جمعت الدول الإمبريالية سواء في الاتفاقيات الودية أو في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، والتي كانت كلها تهدف إلى رمي شباك الهيمنة على المغرب.

الكلمات المفاتيح: المولى الحسن الأول، الحاجب احمد بن موسى،المولى عبد العزيز، المولى عبد الحفيظ، البيعة المشروطة.

The historical context of the imposition of the protection regime on Morocco

Summary :

During the 20th century, Morocco was under the protection of the French domination, which came as a result of many factors that led to signing a protectorate treaty with France. These factors included the death of Sultan Hassan the First and the appointment of Mawla Abddelaziz as the ruler of the country, as planned by his caretaker Ahmed Ben Mossa who regarded Mawla Abdelaziz as a naive kid. As a result of inexperience, tribes revolted against him and thus choose his brother Mawla Abdelahfid to be the new ruler. Without forgetting what came as a consequence of the imperial countries' agreements either the amicable agreements or in Aljazira alkhadra conference in 1906, both of which attempted at dominanting Morocco.

Keywords : Mawla Hassan the First, caretaker Ahmed Ben Moussa, Mawla Abdelaziz, Mawla Abdelahfid, conditioned ruling.

تقديم

عرف المغرب خلال القرن 19 عدة أزمات داخلية وخارجية ساهمت في الدفع به إلى الوقوع تحت هيمنة الاستعمار عام 1912، فبعد وفاة السلطان المولى الحسن الأول تأزمت الأوضاع خاصة بعد تولية ابنه المولى عبد العزيز بخطة مدبرة من الحاجب أحمد بن موسى الملقب ببا حماد، الذي لم يستطع الحكم بالشكل المطلوب، فتم عزله وتعويضه بأخيه المولى عبد الحفيظ، زيادة على الظروف الخارجية التي لعبت دورها في هذا السياق، والمتمثلة في تنافس الدول الإمبريالية عليه بغية استغلال تروائه وخيراته. فأين يتجلى سياق فرض نظام الحماية على المغرب؟

الباب الأول: السياق الداخلي لفرض نظام الحماية على المغرب

الفصل الأول: فترة حكم السلطان المولى عبد العزيز (1894-1908)

بعدما كان المغرب في عهد السلطان الحسن الأول رمزا للاستقرار والقوة والهيبة، عرف أزمة خانقة بعد تولية مولاي عبد العزيز الحكم سنة 1894، بسبب تلك التناقضات التي اتسم بها أولئك الأشخاص الذين يحكمون ويتحكمون في زمام البلاد.

1. دور الحاجب أحمد بن موسى

أحمد بن موسى أو كما يسمى "باحماد" كان حاجبا للسلطان الحسن الأول وهو مايتضح من قول فريدريك وايسبجر؛ "أما الصدر الأعظم، وهو يعتبر من الناحية الرسمية، الوزير الأول وموجه الجباية الداخلية للمملكة، فقد كان في واقع الأمر هو سيد المغرب الحقيقي والوحيد...فكان أول عمله أن اعتقل ولدي السلطان الأكبرين؛ سيدي محمد ومولاي عمر"[1]، لأنه أدرك أنه بمقدوره حكم والتحكم في زمام الحكم بوفاة السلطان الحسن الأول، وأدرك أنه ربما يزحزح من منصبه إن تولى سلطان آخر الحكم، فكان أن دفع بالسلطان المولى عبد العزيز إلى الحكم وهو في سن صغيرة ف"غاية الأمر ومنتهاه أن الوزير احتوى على خطط جميع الوزراء، وكبار الدولة، ولم يبق لأحد كلام معه، ولا يمضي أمر من الأمور إلا عن إذنه ومشورته. وباشر الأمور مباشرة الأكفاء. وأنزلها في محلها وساعدته الأقدار. وأتاه بكل ما يحب الليل والنهار، ومضت له أيام في وزارته ما تيسر مثلها لغيره، فكانت غرة في جبين الدهر وزينا لأهل ذلك العصر، وانفرد بالنقض والإبرام، وترفع عن أن يكون له الكفء في أولئك الاعلام، وستسمع من أخباره، ويتلى عليك من أثاره. ما تعلم به قدره الرفيع وسعده المنيع"[2].

بعد تولية مولاي عبد العزيز سنة 1894، وهو لا يبلغ سوى 13 سنة تقريبا لم يستطع الحكم بشكل كبير وجيد، لذلك كان يتولى أحمد بن موسى الحكم[3]. وهنا سيدخل المغرب بعد تولية أحمد بن موسى بالمرحلة المستبدة، ولكي ينفرد أحمد بن موسى بالحكم سيقوم بتصفية جميع معارضيه، حيث قام بسجن أعيان فاس، وهو ما يتضح من قول الحسن بوعشرين؛ "ولما مضى لعزل أولاد الجامعي نحو الثلاثة أيام ظهر للسلطان أن يقبض عليهم ويسجنهم، فقبضوا

---

[1] فريدريك وايسجبر (1432-2011)، على عتبة المغرب الحديث، ترجمة عبد الرحيم حزل، منشورات دار الأمان، مطبعة الأمنية الرباط، الطبعة الثانية، الصفحة 59.

[2] الحسن بوعشرين الخزرجي المكناسي ثم المراكشي (1415هـ/ 1994)، التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب، تقديم وتصحيح محمد المنوني، طبع في مطبعة المعارف الجديدة بالرباط (الطبعة الأولى)، الصفحة 45.

[3] عسه احمد (بيروت 1975)، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، الصفحة 129.

في ديارهم على حالة تنفطر لها الأكباد، وتشيب لفجعتها الأولاد، وأودعوا بسجن مكناس، ثم نقلوا بعد أيام قليلة للسجن بثغر تطوان. فمات به الحاج المعطي رحمه الله وغفر له، وبقي أخوه السيد محمد الصغير مسجونا إلى الآن، وحتى الآن يعالج الحسرات ويتجرع غصص العثرات، بعد النخوة الشماء والمكانة القعساء والثروة الكثيرة، والكلمة المسموعة الشهيرة، والعز الشامخ، والجد الباذخ، وهكذا حال الدنيا لا تبقى على حال، ولا تكاد تسلم من الأهوال والأحوال"[1].

هكذا نرى بأن احمد بن موسى قام بإبعاد كل أولئك الذين شك في معارضتم له، واختار وعين وزراء يوالونه، فإذا نحن أمام أزمة بما تحمله الكلمة من معنى، وتتمثل هاته الأزمة في كون الحاجب هو الذي أصبح يتولى جميع الأمور المتعلقة بالبلاد، فهذا السلطان الشاب بتوليته لم تعد الدولة تتمتع بأوجها الذي كان، فبغياب شخصية السلطان الحسن الأول الشخصية القوية، ستعمل فئات أوربية وغيرها على إغراء أطراف معينة ليصبحوا أتباعا وخداما لها، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ وردت سفارة في عام 1886 بعد وفاة السلطان الحسن الأول لتستطلع على أخبار السلطان الجديد، وعلى توليته بالحكم. وعلمت أن السلطان المولى عبد العزيز مولوع باللعب، فكان أن جاءت له بالدراجات للعب، وأثناء المفاوضات بين الطرفين كان السلطان الصغير ملهيا يلعب بالدراجات، "وهكذا سقط العاهل الشاب، ذو النية الطيبة والسذاجة الكبيرة، تحت إمرة المستشارين الأجانب، الذين دفعوه إلى تبذير احتياطات خزينته الوفيرة، وزلزلوا سلطته في أعين رعاياه الذين كانوا يؤاخذونه على خفته ومظاهر ورعه الضعيف، وتبذيره. وبالفعل، فقد كان يشتري الأشياء الأكثر غرابة. مثل الفونوغرافات والسيارات وألات التصوير، وكان يركب الدراجات ويلعب التنس، ويشعل الألعاب النارية"[2].

2. دور الضرائب

بعد مواجهة المغرب للمصاعب –التي سلف ذكر بعضها- في هاته المرحلة، لم يعد بمقدوره الحفاظ على الاستقرار في جميع مناطق المغرب، ولذلك قلت عائدات الجباية في ظل تمرد العديد من القبائل عن تأديتها، إذ قامت باستغلال فراغ مركز السلطة لتوسيع نفوذها ومكانتها، فبدأت تتنصل عن تأدية الضرائب، فكثرت الفوضى وحدث غليان كبير في وسط هاته القبائل التي كانت تقوم بتأدية عدة أنواع من الضرائب؛ النايبة، الأعشار، الوظائف والتسخيرت...، والتي تم إلغائها خلال مرحلة السلطان المولى الحسن الأول سنة 1886 وعوضها بضريبة الترتيب؛ تعني توظيف مقدار محصور يكون منكم عطاءه سنويا على أنواع البهائم ... وعلى مزارع الحرث... ويكون حكم هذا العطاء عام الاعتبار في سائر القبائل والأقطار بحيث يستوي فيه المشروف والشريف والقوي والضعيف..."[3].

ما ميز هذه الضريبة أنها لم تأخذ بعين الاعتبار حالة فئات المجتمع فهي ساوت بين الغني والفقير، الشريف والمشروف، كما أن المشكل تأتى في القواد الكبار الذين كانوا يأخذون هاته الضرائب، وفي عدد من الحالات يضاعفونها

---

[1] بوعشرين الحسن، م. س، الصفحة 45.

[2] البير عياش (ابريل 1985،)، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة وتقديم ادريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، النسخ الالكتروني: جريدة المناضل- ة، الصفحة 49.

[3] محمد المنوني (1405- 1985)، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الثاني، الطبعة الأولى ، شركة النشر والتوزيع المدارس، شارع الحسن الثاني الدار البيضاء، الصفحة 88.

على الرعية، بالإضافة الى أخذ الرشاوي، "ويظهر أن هذه الرغبة في الاستمداد بأسباب القوة، للصمود في وجه المطامع الأجنبية، وللحفاظ على" الكيان الوطني" من التصدع، لم تكن كافية لجعل بعض القواد الكبار ينقادون "للصلاح"، ويبادرون إلى إثارة جانب المخزن بكل ما يرضى، ويعتصمون بصدق الخدمة والامتثال والأمداد لما يقتضيه الحال. وكان على رأس هؤلاء القواد المدني الكلاوي، الذي أعار المخزن العزيزي أدنا صماء، وتماطل في دفع واجبات الترتيب عن القبائل التي يحكمها، وساهم في تزايد الصراعات بين قواد الحوز وإثارة الفتن بين قبائله "[1]، بالإضافة إلى غياب قوانين صارمة تنظم تأذية هاته الضرائب وهو ما حذا بالقبائل الى محاولة التنصل من تأديتها.

قام السلطان المولى عبد العزيز بإحياء ضريبة الترتيب عام 1901، وهذا الترتيب أصبح يستخلص نقدا، وهي الأخرى أي ضريبة الترتيب وجدت معارضة من طرف عدة فئات كالمحميين، ورجال الزوايا، وقبائل الكيش، وقواد القبائل، وتعزز رفض هؤلاء بمساندة العلماء الذين اعتبروا الضريبة غير شرعية"[2]...

يمكننا أن نقول، أن فشل الترتيب نتج عنه حرمان خزينة الدولة من قسط كبير من مداخيلها بسبب إسقاط الضرائب القديمة والجديدة في نفس الوقت والحين، مما زاد من تعميق الأزمة المالية في الوقت الذي كان فيه المخزن في أشد الحاجة إلى الأموال لمواجهة الأحوال الاقتصادية والسياسية المتدهورة، كما أن القواد كانوا يستعملون الناس في عملية الحرث والحصاد والدرس وجمع المحاصيل وبناء الأسوار وإصلاح السواقي وغيرها من الأعمال الشاقة، لذلك لم تقبل القبائل بكل هذا وذاك، وهو ما يتضح من قول الحسن بوعشرين: "وبينما الدولة تحاول هذه الأمور، وتروجها في الورود والصدور، إذ تسلل المنبهي من محلة تازا وجاء يهرول إلى محلة السلطان، وترك محلته واقعة في أشطان، ومتسربلة في هموم وأنكاد وأحزان، بسبب بقاءها بيد من ليس له ولوع إلا في إحتجان أموال رواتب المحلة وإختلاسها، والإستبداد بسائر أنواعها وأجناسها، وسرى لها التفريط والضياع، وتفرق جلها في البقاع والأصقاع، وحل بها من الدمار والهلاك ما لا تفي به العبارة، وماتت الخيل والبغال والجمال جوعا وتفريطا لتعسر المرافق وتعذر الرواتب"[3].

شكلت وفاة أحمد بن موسى عام 1318هـ موافق ل 13 ماي 1900م، صدمة قوية للسطان المولى عبد العزيز، حيث استفاق "من غفلته لكن بعد فوات الأوان، ففرنسا مرغت كرامته في التراب بعد احتلال توات وأجهزت على ما تبقى له من هيبة في أوساط الرعية التي هاجت وماجت خاصة في الحدود الشرقية للبلاد، الشيء الذي أدى إلى تصدع علاقة السلطة المركزية بالمجتمعات القبلية الحدودية منها على وجه الخصوص التي لم تر من مندوحة سوى إعلان الجهاد وشن غارات عنيفة على القوات الاستعمارية الفرنسية"[4].

---

[1] علال الخديمي (2006): التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910 حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، الطبعة الثالثة، افريقيا الشرق، بحث اكاديمي نوقش في كلية الاداب والعلوم الإنسانية الرباط بتاريخ 27 يونيو 1985، الصفحة 60.

[2] علال الخديمي: المرجع السابق، الصفحة 31.

[3] الحسن بوعشرين: المرجع السابق، الصفحة 84.

[4] ابتسام تملاين (2019): آثار الاحتلال الفرنسي لتافيلالت: دراسة في البنيات السياسية والاجتماعية وتحولاتها، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة أصكوم القنيطرة، الطبعة الأولى، الصفحة 149.

3. دور القروض الخارجية

في هذه المرحلة الحرجة التي يمر منها المغرب تزايدت القروض التي كان يحصل عليها من الدول الأوربية، إذ قام بعقد عدة اتفاقيات مع مجموعة من البنوك مثل بنك باريز، والذي حصل منه على 6 مليون و236 فرنك فرنسي، على أساس أن تقطع 60 في المئة من الجمارك لتذهب مباشرة إلى فرنسا وأن يحضر أمناء فرنسيين في هذه العملية،" لقد وضع هذا الاقتراض بين أيدي الفرنسيين جمارك المغرب، في كل الموانئ المفتوحة للتجارة والتي ستفتح وأعطاهم الحق في مراقبتها، كما تم حرمان البلاد من 60% من مداخيل الجمارك"[1].

إذا فالدول الأوربية تنافست في استعمار المغرب وهو ما يتضح أكثر من قول عياش ألبير؛ "إن احتدام مطامع الإمبريالية الأوربية فيما بعد سنة 1900، والذي ساعد في ذلك حداثة سن السلطان عبد العزيز وافتقاده لأي تجربة، كلف المغرب استقلاله، وقد استعملت نفس الوسائل الكلاسيكية التي استخدمت ضد مصر وتونس(1875-1881)، حيث إن الإمبرياليات عملت على خلق مصاريف للبلاد وحثتها على اللجوء إلى القروض، وفرضت على السلطان أن يتخذ تدابير لا شعبية من أجل الاضطرابات وبذلك ثم تقديم التدخل الأجنبي وكأنه ضروري، ولصالح ذلك الشعب الذي يراد استعماره"[2].

4. دور الثورات الداخلية

عمت البلاد مجموعة من الثورات والتمردات، والتي "انعكست على الأوضاع سواء بالحواضر أو الهوامش، ومن تلك المشاكل التمردات والثورات التي اندلعت في كل ناحية نتيجة عدم الرضى عن سياسة المخزن وكيفية تدبيره للأزمة"[3]، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ظهرت "الحركة المناهضة للدولة خلال العقد الأول من القرن العشرين الميلادي (بقيادة) جيلالي بن ادريس الزرهوني أو بن عبد السلام الزرهوني"[4]. الملقب بالروكي وببوحمارة 1902-1909 الذي ينتمي الى قبيلة أولاد يوسف بالمغرب الشرقي، عمل في السلك المخزني مدة طويلة، وسجنه باحماد مع المنبهي لمشاركته في مؤامرة على المولى عبد العزيز، وبعد خروجه من السجن مكث فترة في الجزائر ومنها رجع قاصدا تازة، حيث استغل الظروف السياسية المضطربة، فادعى أنه هو مولاي محمد الابن الأكبر للسلطان المولى الحسن، سعى إلى تخليص أخيه الأصغر من قبضة النصارى، وتحرير البلاد التي استولوا عليها، فبايعته القبائل الواقعة بين فاس وتازة في صيف 1902. ومن عاصمته مدينة تازة قام بالدعوة إلى الجهاد ومقاطعة الترتيب، فانضمت إليه كافة قبائل المغرب الشرقي والريف، وقام بالاستلاء على قصبة فرخانة ووجدة، ومن هنا أصبح على اتصال مباشر مع السلطات الإسبانية في مليلية والسلطات الفرنسية في الجزائر، وهنا انقلبت أحوال المغرب حيث تسببت في فقر مالية المغرب وأصبح يطلب القروض في إطار السلف من الدول الأوربية، مما أدى الى اختلال النظام وضياع الأمن وفساد الأخلاق وضياع الفضيلة والأمانة"[5].

---

[1] علال الخديمي: المرجع السابق، الصفحة50.

[2] البير عياش: المرجع السابق، الصفحة 49.

[3] ابتسام تملاين: المرجع السابق، الصفحة 153.

[4] علال الخديمي: المرجع السابق، الصفحة 29.

[5] محمد المنوني، المرجع السابق، الصفحة 8-9.

تقوى نفوذ الملقب ببوحمارة وأصبحت له علاقات مع الخارج وأصبح يحصل على الأسلحة من أوروبا والجزائر وتعزز نفوذه أكثر بعد الاتفاق الودي ومؤتمر الجزيرة الخضراء فكان أن هدد مدينة فاس واستطاع أن يلحق عدة هزائم بالجيش العزيزي مستفيدا من الدعم الإسباني والفرنسي.

نشب الصراع بين بوحمارة وبين المخزن العزيزي عبر اللقاء بين الطرفين سنة 1903، والذي انهزم فيه بوحمارة، لكنه رغم ذلك استمر في تحركاته وثورته وحصل على الدعم من القوى الخارجية، إلا أنه ورغم كل ذلك وجهت له محلة كبيرة لمحاربته فتم إلقاء القبض عليه في 22 غشت 1909 وأعدم رميا بالرصاص وأحرقت جثته.

حركة الجلالي بن دريس المدعو بوحمارة لا يخامرنا الشك أنها ساهمت في خلق البلبلة والفوضى في مختلف جهات المغرب، وأدت إلى إضعاف هيبة المخزن العزيزي، وتحولت عناصر العسكر الموجه لمحاربة بوحمارة إلى عناصر تقوم بنشر الفوضى عن طريق ما كانت تقوم به من نهب وهتك للأعراض في مختلف قبائل المغرب، وفي هذه الأثناء التي عجز فيها السلطان المولى عبد العزيز عن مواجهة الموقف، اشتد عزم الدول الإمبريالية على إنهاء استقلال المغرب.

ناهيك عن ثورة احمد الريسوني في الشمال الغربي بقبائل جبالة، مما كان يجبر المخزن على القيام بعدة حركات لمواجهة هذا التمرد، وما كان يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية وبشرية للقيام بها.

5. دور المبعوثين المغاربة

بعد محاولاتها العديدة، استطاعت فرنسا احتلال مجموعة من الأماكن المغربية، فكان أن قام السلطان بإرسال مجموعة من السفارات لإقناع الفرنسيين بعدم التغلغل أكثر في المغرب والحفاظ على العلاقات المغربية الفرنسية، إلا أن الذي جرى تمثل في أن وزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان، لم يقم بالدفاع عن المغرب، ولم يقم بإقناع الفرنسيين بعدم التوسع في التراب المغربي، فقد عمل على توقيع اتفاقيتين تضران بالمغرب، وهو الذي يتضح من خلال قول الحجوي محمد؛ "... سفارة ابن سليمان وقعت في وقت كان المغرب فيه مختلا من كل الواجهات، المالية والحربية والسياسية والأخلاقية. والفوضى ضاربة أطنابها، والجيش لا الجيش، والمالية هي عين الفقر. وأطراف المغرب لا تعرف نظاما ولا أحكاما ولا تؤدي جباية... لقد وجد إبن سليمان المغرب مخيرا بين أمرين: تسليم توات وفكيك... عن سلم، أو حرب تستأصل المغرب الذي هو إذاك عاجز عن كل حرب، فاختار أخف الضررين وتجرع أبرد وأعجز الكأسين..."[1]، بل أكثر من هذا وذاك، سيقوم مساعد ابن سليمان محمد الجباس بتوقيع إتفاقيات أخرى تضر بالمغرب وتجعل فرنسا تستفرد به.

فرنسا التي كانت تسعى جاهدة إلى الاستفراد بالمغرب وتتحين الفرص للانقضاض عليه، أقدمت على احتلال وجدة في 29 مارس 1907، ثم الشاوية والدار البيضاء في 5 غشت 1907، وهو ما يتضح من قول محمد العروصي: "في سنة 1907 دفع اغتيال الطبيب موشان(Mauchamp) في مراكش وعمال ميناء الدار البيضاء القوات الفرنسية إلى

[1] محمد الحجوي: (1994)، إنتحار المغرب الأقصى بيد ثواره مذكرة الفقيه محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري (1874م- 1956م) نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين، تقديم: د. زكي مبارك أستاذ باحث بالمعهد الجامعي للبحث العلمي، الصفحة 0.

احتلال وجدة والدار البيضاء"[1]، وأمام هذا التوغل الفرنسي حار الناس في أمرهم بعد أن أرغمهم السلطان على الاستسلام لأمر الواقع، فانقسم الناس وكثرت الفوضى "وبينما كانت الدبلوماسية الأوربية تسعى جاهدة إلى تصفية نزاعاتها انتفض الشعب المغربي الذي أحس بالنيل من شعوره الوطني ضد السلطان متهما إياه بتسليم البلاد للأجانب، وقد إزداد سخطه نتيجة لتنصيب المعتمدين الفرنسيين لمراقبة الدين في المراسي، وتوقيع معاهدة الجزيرة من طرف السلطان"[2].

هكذا نرى أن المغرب في هاته المرحلة عرف أوضاعا غير إعتيادية طبعتها الفوضى والغليان والمشاكل، والتي يمكن إجمالها بشكل مختصر في:

- ضعف التجربة السياسية للسلطان عبد العزيز الذي تولى السلطة في سن صغيرة، وإستغلاله من طرف الأوربيين الذين أغرقوه بأدوات التسلية مقابل أثمان مرتفعة ساهمت في فراغ خزينة الدولة(30 مليون في ظرف 3 سنوات).
- الأزمة المالية الخانقة التي دفعته للاقتراض من الخارج خصوصا بعد فشل الإصلاح الجبائي المرتبط بفرض ضريبة الترتيب.
- النفقات المتزايدة المرتبطة بمواجهة حركات التمرد التي قادها جلالي بن دريس الزرهوني الملقب ببوحمارة الروكي بالمغرب الشرقي ما بين 1902-1909، وقد دعمته فرنسا وإسبانيا رغبة في إضعاف المخزن المغربي، حيث ثم تنظيم حملات عسكرية استنزفت خزينة البلاد وأرغمتها على الاقتراض، وثورة أحمد الريسوني بالشمال الغربي بقبائل جبالة.

الفصل الثاني: فترة حكم السلطان المولى عبد الحفيظ (1908-1912)

1. ظروف تولية المولى عبد الحفيظ

المولى عبد الحفيظ هو السلطان الذي اعتلى العرش في ظروف جد دقيقة ومضطربة للمغرب والمغاربة، فبتوغل الجيوش الفرنسية في الشاوية ودكالة، كثرت الفوضى ووقع الناس في حيرة من أمرهم، خائفين خائبين غير مستقرين بعد أن أمرهم السلطان المولى عبد العزيز بالإستسلام لأمر الواقع، فظهرت بوادر الإنقسام، وخاف أهل مراكش من أن تصل إليهم الجيوش الفرنسية، فتوجهوا الى علماء فاس لإستفتائهم في شأن المولى عبد العزيز الذي وافق على قرارات الجزيرة الخضراء ولم يسترجع المناطق المحتلة، وهنا أفتى علماء فاس بوجوب عزل السلطان المولى عبد العزيز سنة 1908، ومبايعة أخيه المولى عبد الحفيظ في 16 غشت 1908، في إطار بيعة مشروطة.

إن اختيار السلطان المولى عبد الحفيظ كان نتيجة معرفته وثقافته الواسعة وهو ما يظهر من قول "إبتسام تملاين"؛ "شخصية فذة مهابة الجانب من طرف العلماء الذين أجلوا مستواه الثقافي، كما أن تجربته الإدارية والعسكرية جعلته يحظى بتقدير كل من خبروه خاصة وأنه أبان في مزاولته لمهمة الخلافة بالحوز عن ثبات وإقتدار وحنكة سياسية

[1] أوغسطين ليون كيوم (2016)، البربر المغاربة وتهدئة الأطلس المركزي(1912-1933)، ترجمة وتقديم محمد العروصي، الطبعة الأولى الصفحة 70.
[2] البير عياش، المرجع السابق، الصفحة 56.

خاصة في إحتواء خلافات وصراعات القواد الكبار التي أصبح يعلمها الداني والقاصي، ومنها الصراع الذي كان بين القائد الطيب الكندافي والقائد عبد المالك المتوكي. تمكن الخليفة مولاي عبد الحفيظ من توظيف دسائس وصراعات قياد الحوز لصالحه في إستقطاب موالين ومناصرين له، ومن أبرزهم القائد المدني الكلاوي الذي دخل في علاقة مصاهرة مع مولاي عبد الحفيظ إذ زوجه إبنته، كما كان الحال مع القائد موحا أوحموا الزياني الذي زوجه إبنته لالة رابحة ويستشف من علاقات المصاهرة تلك أنها وسيلة من وسائل مولاي عبد الحفيظ في إيجاد موطئ قدم له لدى القبائل المستعصية الشديدة المراس وحتى الخاضعة منها"[1].

إذا تعزز نفوذ المولى عبد الحفيظ بدعم القواد الكبار؛ الكلاوي، الكندافي، المتوكي، العبدي، موحا اوحمو الزياني، بالإضافة إلى البيعة التي حصل عليها من علماء فاس وأشرافها وأعيانها، وهي بيعة مشروطة؛ "... راجين من شريف همته ... أن يسعى جهده في رفع ما أضر بهم من الشروط الحادثة في الخزيرات. حيث لم توافق الأمة عليها ولا سلمتها ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها، ولا علم لها بتسليم شيئ منها. وأن يعمل وسعه في إسترجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية. وأن يباشر إخراج الجنس المحتل من المدينتين اللتين إحتل بهما...وأن يستخير الله في تطهير رعيته من دنس الحمايات. والتنزيه من أتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة... وإذا عرض ما يوجب مفوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية، فلا يبرم أمر منها إلا بعد الصدع به للأمة...وأن يوجه-أيده الله- وجهته الشريفة لإتخاذ وسائل الإستعداد، للدفاع عن البلاد والعباد...وأن يقر بفضله العيون والنفوس برفض ضرر المكوس... وتجديد معالم الإسلام وشعائره، بزيادة نشر العلم وتقويم الوظائف والمساجد، وإجراء الأحباس على عملها القديم، وانتخاب أهل الصلاح والمروءة والورع للمناصب الدينية، وكف العمال عن الدخول في الخطط الشرعية... وتقريب الصالحين، وإعتبار مقادير الأشراف وأهل العلم والدين... وإبعاد الطالحين وإخساء المفترين والواشين..."[2].

عرف المغرب لأول ثورة شعبية قام بها العلماء والفقهاء تجاه النظام الحاكم، وقد "توجت الثورة الشعبية بشروط بيعة السلطان عبد الحفيظ بفاس، وهي التي إقترحها الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، وتبناها بالموافقة عليها- كافة الممثلين للرأي العام الفاسي الموقعين على البيعة. ومن هذه الشروط حسب تعبيرها وترتيب عرضها:

1- رفع ما أضر بالأمة من الشروط الحادثة في الخزيرات حيث لم توافق الأمة عليها ولا سلمتها...

2-إسترجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية.

3-إخراج الجيش المحتل من المدينتين التي احتل بهما.

4-تطهير الرعية من دنس الحمايات.

5-عدم إتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة.

6-إن دعت الضرورة إلى إتحاد أو تعاضد فليكن مع المسلمين: كمثال آل عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة.

---

[1] ابتسام تملاين: المرجع السابق، الصفحة 168.

[2] عبد الرحمان ابن زيدان بن محمد السجلماسي(1290-1265هـ): اتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس، تحقيق علي عمر، ج1، نشر مكتبة الثقافة الدينية الصفحة 453-449.

7-إذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب في أمور سياسية أو تجارية فلا ينبرم أمر فيها إلا بعد الصدع به للأمة"[1].

هكذا نرى أن المولى عبد الحفيظ بويع بيعة مشروطة تتجلى في الدفاع عن الوطن عبر بذل الجهد في إلغاء كل الإتفاقيات التي وقعها المولى عبد العزيز والتي تمس بالسيادة المغربية. وهي مجموعة من الشروط التي ينبغي أن يطبقها المولى عبد الحفيظ للذوذ والدفاع عن حوزة البلاد والعباد، لذلك سمي بسلطان الجهاد، فقد بويع بيعة مشروطة تنطلق من مرجعية وطنية في الدفاع عن المغرب، إذ "إعتبرها مبايعوه بيعة شرعية وخلافة دينية أملاها نداؤه للجهاد، وذلك حسب ما يؤكده المقتطف التالي من البيعة المراكشية: "وإجتمع جمع غفير من جلة أعيان هذه الحضرة المراكشية وولاة أمرها وشرفائها وعلمائها وقضاتها، وأهل زواياها، مع من حضر من العمال وأعيان القبائل، وتجار أهل فاس الذين هنا، وعرضوا القضية(القصد قضية الإحتلال) على العلماء طالبين منهم بيان الحكم الشرعي: فأجابوا بأن ذلك المقلد(المقصود مولاي عبد العزيز) لا تبقى له بيعة في الأعناق بل الواجب هو نزع تلك الرقبة من الأطواق، وأنه لا عذر في ترك الجهاد"[2].

كانت هذه البيعة سابقة في التاريخ السياسي المغربي، فآنتصار المولى عبد الحفيظ كان آنتصارا للمجتمع المغربي ولليقظة الوطنية في مختلف قبائل ومدن الشمال والجنوب المغربي، على الإستعمار الفرنسي وعلى من كان في خدمته من الخونة والمتعاونين.

لقد "جعلت الوضعية السياسية والإجتماعية والإقتصادية العصيبة التي مرت منها البلاد سنة 1906م من الخليفة مولاي عبد الحفيظ الشخصية التي تشرئب لها الأعناق وتتجه نحوها الأنظار، وبقدر ما كان واعيا بهذا الأمر بقدر ما كان محتاطا من التسرع في إعلان بيعته التي قد تسقطه في بحر الندامة في حال ما إذا لم ينتهز الفرصة المواتية التي يمكن أن يبرز بها طموحه السياسي المتمثل في إعلان انقلابه على أخيه وطلب الملك لنفسه، وهي الفرصة التي لم تتأخر طويلا فموافقة السلطان مولاي عبد العزيز على ميثاق الجزيرة الخضراء سنة 1906م جعلت خليفته في مراكش يدخل خلال صيف 1906م في ترتيبات وإحتياطات استعدادا لإعلان بيعته"[3].

ظهر السلطان المولى عبد الحفيظ كبطل للإستقرار، بعد أن كان المغاربة متحمسين لبيعته لأنهم رأوا فيه رمزا لمقاومة كل أجنبي والخروج بالدولة من النظام الأوتوقراطي إلى حكم ديموقراطي[4]، فقد كان "وصول عبد الحفيظ إلى سدة الحكم مبعث ارتياح واستبشار من لدن فئة عريضة من المغاربة، ولا سيما وهو قد حمل على عاتقه شعار الجهاد لتوحيد البلاد وتحريرها، بعدما تعرضت أجزاء منها للاحتلال الفرنسي"[5]، وأيضا ليقوم بسحق بوحمارة والريسوني، إلا

---

[1] محمد المنوني، المرجع السابق، الصفحة 343.

[2] ابتسام تملاين، المرجع السابق، الصفحة 170.

[3] ابتسام تملاين، المرجع السابق، الصفحة 168.

[4] علال الفاسي: (2003)، الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، ط6 مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، الصفحة 116.

[5] بوعبيد التركي:(العدد العاشر. يناير/ يونيو 2021) الصراع العزيزي- الحفيظي في أطواره الأخيرة (يوليوز- غشت 1907)،(ص21-46)، مجلة تاريخ المغرب، تصدرها جمعية الامتداد الثقافي ومؤسسة درا ميديا، المدير المؤسس الملكي المالكي بن الجيلالي، المدير المسؤول ورئيس التحرير عبد الرحيم حزل، مجلة فصلية تعنى بتاريخ المغرب، العدد العاشر. يناير، طبع هذا العدد بدعم من وزارة الثقافة، ملف الصحافة: 18/80، الصفحة 36.

أن خيبة المغاربة ستحل سريعا بسبب تجاوزات وزيره السيد المدني الكلاوي بالإضافة إلى عجزه عن طرد الأجانب[1]، فشعبيته بدأ إنهيارها بمجرد قيام الجيش الفرنسي بآحتلال الشاوية، إذ شكل هذا الإحتلال أول مظهر من مظاهر التفريط في وحدة البلاد الترابية، وهو ما ساهم في توليد معارضة له من قبل العلماء والأشراف والفقهاء المتمسكين بشروط البيعة، إلا أن رده عليهم كان أن "يغيروا بعض تفاصيلها ويلغوا بعض شروطها؛ وهو الرد الذي إعتبره علماء فاس بمثابة صفعة لهم. وكذلك أصبح العامة من أهل المدينة غير راضين عن السلطان الجديد، وأصبحت قراراته تتعرض للإنتقاد، بعدما أدركوا أنه غير قادر على الوفاء بوعوده، وكذلك بسبب الرفع من قيمة الضرائب والرسوم، وتعرضهم للمضايقات والإكراه من قبل أعوان مخزنه"[2].

الأحداث التي تلت تولية مولاي عبد الحفيظ، يمكن أن نستشف منها أنها كانت بيعة من أجل السلطة فقط، فبانطلاقه إلى فاس(من العاصمة مراكش الى العاصمة فاس) برفقة عساكره، وجد الإستعمار الفرنسي مرابطا بناحية السطات لكنه لم يبدي أي رد فعل، وهو الذي يجعلنا نخرج بفكرة مؤداها أن المولى عبد الحفيظ اقتنع بعدم جدوى المقاومة العسكرية للجيوش الأوربية وآضطر إلى نهج أسلوب مسالمة الفرنسيين وفتح باب الحوار والتفاوض معهم. ليحصل في مقابل ذلك على اعتراف الدول الأوربية بشرعية حكمه؛ ولعل ذلك هو ما جعله يعترف في 07 دجنبر 1908 بالمعاهدات والإتفاقيات التي كان قد أبرمها سابقه المولى عبد العزيز بما فيها ميثاق الجزيرة الخضراء، كما أن الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع الحكومة الإسبانية اشترطت عليه التخلي عن الجهاد وإعلان ذلك في المساجد وأداء ديون المخزن السابق[3].

2. إجراءات مواجهة الأزمة المالية

أمام تزايد الأزمات المالية، وجد المولى عبد الحفيظ نفسه في سنة 1909 مضطرا إلى الإقتراض من البنك المخزني الذي أصبح يمارس مراقبة مالية وسياسية غير مباشرة على المخزن، فكان أن حصل على منه على القروض لتسديد الغرامات والتعويضات سواء لفائدة الدول الأوربية ومستوطنيها أو للمغاربة المحميين، فطلب قرضا بمقدار مليون فرنك من البنوك الفرنسية، من أجل تسديد ديون المولى عبد العزيز، ومن أجل تغطية كل ما تحتاجه الأشغال العمومية من مصاريف[4].

ومما تنبغي الإشارة إليه هو أن السلطان المولى عبد الحفيظ بوصوله إلى فاس حاول البحث "في كل أرجاء دار المخزن عن الخزائن التي يمكن أن يكون تركها المولى عبد العزيز، لكنه لم يجد شيئا. والتجأ إلى المجوهرات والحلي التي كانت بأيدي أزواج عبد العزيز وأزواج والده الحسن الأول النازلات بحرم قصر فاس، وعرضهن للضرب بالعصي للكشف عن مكان الخزائن المفترضة، فهلك منهن غير واحدة"[5]. مما يبين بأن السلطان المولى عبد الحفيظ اعترضته أزمة مالية خانقة جعلته عاجزا عن أداء رواتب العساكر، ولا الخيل والبغال والجمال للوقوف في وجه حركة أخيه المولى عبد

[1] البير عياش، المرجع السابق، الصفحة 57.
[2] بوعبيد التركي، المرجع السابق، الصفحة 36-37.
[3] علال الخديمي، المرجع السابق، الصفحة 362.
[4] البير عياش، المرجع السابق، الصفحة 58.
[5] بوعبيد التركي، المرجع السابق، الصفحة 38.

العزيز، "وبتاريخ 28 يوليوز، جمع أعيان فاس وخاطبهم بقوله؛...ما وجدته ببيت المال بمراكش، أنفقته في الجهاد ولما وصلت إلى فاس رأيت دار المخزن خالية خاوية، فبأي شيء ناشدتكم الله، أقوم المحلات وأحارب الكفار أليس بالمال وقد منعتموه عني وظننتم به علي. أما أنا فلا أيأس من رحمة الله ولا من نعمه، فقد عولت على السفر لمراكش عن طريق مكناس لأردع عبد العزيز من الوصول إليها فإذا كان عندكم ما تقدمونه من الأموال فانقذوني به حالا قبل السفر"[1].

يتبين مما سبق أن المولى عبد الحفيظ عرف ضائقة مالية، تجلت في خصاص مالي كبير، وهو الذي حذا به إلى رفع قيمة الضرائب على السكان، بل وتجاوز ذلك الى أن يطلب من الأعيان دفع أموال كثيرة من أجل تجاوز الوضع المتأزم، كما أن سفراءه فشلوا بعدما لم يكترث لهم أحد من الأوربيين فلم يجد الآذان الصاغية لهم "وكان جواب الدول الأوربية، التي حل بها سفراء عبد الحفيظ، أن الكلام يكون مع سفرائهم بالمغرب ولا مزيد عليه. وهكذا سارع المولى عبد الحفيظ إلى مراسلة سفراء الدول الأوربية بطنجة، مبديا تنازلات عديدة، ومن جملتها اعترافه بعقد الجزيرة الخضراء وإلتزامه ببنوده. وطلب من السفراء في رسالته إبلاغ هذا الأمر إلى حكومات بلدانهم"[2].

3. الوضعية الاقتصادية والاجتماعية

عرف المغرب عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، ارتبطت بالتوقيع على مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، وهي مشاكل "أناخت بكلكلها على المخزن الذي زال عنه جلباب الوقار وكشف وهنه أمام الصغار قبل الكبار، فخلال سنوات 1904م-1905م- 1906م- عرفت البلاد بالإضافة إلى التكالب الاستعماري الأجنبي جفافا ترتبت عنه مجاعة وأوبئة، نتج عنها غلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار وتأزم الأوضاع الإجتماعية في ظل إلحاح المخزن على إستخلاص الواجبات المخزنية التي تأتي في مقدمتها الضرائب، إذ كان في حاجة ماسة إليها علها تسعفه في تجاوز الأزمة المالية الخانقة التي كان يتخبط فيها، لكن هيهات ! فالعديد من القبائل حتى الخاضعة منها للمخزن التي كانت تؤدي الضرائب بانتظام أصبحت تتنصل من أدائها، وذلك راجع إلى الظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة التي كانت تمر منها القبائل"[3].

4. ثورة القبائل

هكذا نرى أن السلطان المولى عبد الحفيظ، وقع في الوضعية التي كان عليها أخوه المولى عبد العزيز قبيل نهاية عهده، فالمولى عبد الحفيظ لم يستطع الالتزام بما تم مبايعته من أجله (البيعة المشروطة)، "مما أثار قبائل بني مطير التي حاصرته بفاس، في شهر ابريل 1911، وبايعت مولاي الزين سلطانا في مكناس. فاستغلت فرنسا وقررت التدخل بدعوى حماية السلطان ومدينة فاس التي دخلتها بقيادة الجنرال موانيي في 17 ابريل 1911، وقامت باحتلال مكناس، ثم الرباط وما تبقى من أراضي المغرب الشرقي، وأرغمته على توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912، بحضور ممثل فرنسا السفير رينوا والمولى عبد الحفيظ بعد أن قامت السلطات الفرنسية الإستعمارية بإعطائه مجموعة من الضمانات

[1] بوعبيد التركي، المرجع السابق، الصفحة 39.

[2] نفسه، ص. 39.

[3] ابتسام تملاين، المرجع السابق، الصفحة 166.

والوعود الكاذبة والتي تتجلى في الحفاظ على سيادته على البلاد وعلى الإبقاء على مؤسسات المغرب التقليدية، بالإضافة إلى احترام السكان"[1].

هكذا نخلص الى أن القبائل الثائرة في وجه المولى عبد الحفيظ ساهمت في تأزم الوضع أكثر، من خلال طلب السلطان لنجدة القوات الفرنسية التي أرغمته على توقيع معاهدة الحماية عام 1912، هاته المعاهدة وقعت من طرفين؛ الطرف الأول هو الطرف الفرنسي الذي له إستقلاليته التامة، والطرف الثاني هو المغرب من الناحية الشكلية مستقل لكنه خاضع في العمق وفي الصميم، معاهدة الحماية هاته التي سلبت منه كل الصلاحيات وكل السلطات، فقد تعاملت معه ككيان مستقل تحترمه إلا أن الذي جرى هو أنها اعتبرته مستقلا فقط في التوقيع على معاهدة الحماية.

أعطت السلطات الاستعمارية مجموعة من الوعود التي سرعان ما تنكرت لها وهو الذي يتضح من خلال قول محمد حسن الوزاني؛ "لم تطبق فرنسا التزاماتها في معاهدة 30 مارس 1912 المسماة معاهدة الحماية على حقيقتها، بل إعتبرت أن هذه المعاهدة ليست سوى قصاصة ورق فور الإنتهاء من إمضائها. فلم تكن غير وسيلة للتدخل والإستيلاء والاستعمار وتنظيم المغرب على أساس المصالح الفرنسية لا غير. ولهذا، فبمجرد الاستحواذ على المغرب أخذت سلطات الحماية تنظم كيان النفوذ الفرنسي وبالإعتماد على ثلاثة عناصر: السيطرة الإدارية والإستعمار الفلاحي وتركيز الجالية الفرنسية في رقعة البلاد"[2]، " وما أن أبرمت معاهدة الحماية حتى كانت السيطرة الفرنسية تامة على جزء غير هين من التراب المغربي"[3].

كل الحرية التي كان يتمتع بها المغرب أصبحت في خبر كان، حيث آحتفظ المغرب بمظاهر خارجية كالأبهة التقليدية والسيادة الدينية والسياسية وآحتفظ ب "قصوره وبعدد كبير من الموظفين التابعين له وحده، وبحرسه الأسود تحت إمرة الضباط الفرنسيين كما ظل إماما وخليفة وأميرا للمؤمنين، وباسمه كانت تسن القوانين والظهائر وتصدر الأحكام القضائية، ولكنه لم يكن يحكم البتة، فهو يتقاضى قائمة مدنية، ولا يتحكم في توجيه السياسة الخارجية، ولا في القوات العسكرية ولا يملك مبادرة سن القوانين"[4].

الباب الثاني: السياق الخارجي لفرض نظام الحماية على المغرب

الفصل الأول: محاولات فرنسا للانفراد بالمغرب، وتدويل القضية المغربية

1. محاولات فرنسا للإنفراد بالمغرب عبر الدبلوماسية السرية

"منذ عام 1902 بدأ الفرنسيون بمفاوضات مباشرة مع الإسبان لاقتسام المغرب واتصلوا ببريطانيا بالطريقة نفسها... واضطر (السلطان) عبد العزيز سنة 1903 إلى اقتراض 800.000 جنيه إسترليني من بيوت مالية بريطانية وفرنسية وإسبانية. وقد أقنعه الفرنسيون في السنة التالية أن يقترض مبلغا جديدا أكبر كي يتمكن من تسديد المبلغ الأصلي. وفي سبيل أن يضمن دفع الفائدة، أي خمسة بالمائة، على المبلغ بكامله، أي 62.500.000 فرنك، خصص

[1] Lyautey Paroles d'action Imprimerie Nationale. Edition 1955.p342

[2] محمد حسن الوزاني (1984)، مذكرات حياة وجهاد، الجزء4، مؤسسة محمد حسن الوزاني، الصفحة 140.

[3] إبراهيم بوطالب (1984)، مادة الحماية الفرنسية، معلمة المغرب، الجزء 11، الصفحة 3569.

[4] البير عياش، المرجع السابق، الصفحة 92-93.

السلطان 60 بالمائة من جميع الواردات الجمركية، ووضعها تحت إشراف فرنسي. وفي سنتي 1905 و 1906 أغري بوجوب استدانة مبالغ صغيرة متعددة من فرنسا لشراء أسلحة وذخيرة. وقد اشترطت فرنسا أن يبتاع المغرب هذه الأسلحة من الشركة الفرنسية لصنع السلاح"[1].

هكذا نرى أن سلطات الاستعمار الفرنسي حاولت بادئ الأمر جعل ديون المغرب تتراكم، أي إثقال المغرب بالديون حتى تتحكم فيه كيفما أرادت، فعقدت صفقات استعمارية مع إيطاليا سنة 1902 حول المغرب وليبيا. ومن تلك الصفقات تسوية الخلاف بينهما على حساب البلدين بتنازل إيطاليا لفرنسا على المغرب مقابل حصولها على ليبيا. ثم تلا ذلك الإتفاق الودي مع بريطانيا حول المغرب ومصر سنة 1904، الذي تضمن التزام فرنسا بعدم مضايقة إنجلترا بمصر مقابل اعتراف الانجليز لفرنسا بحرية التصرف في المغرب في هذا السياق يقول البير عياش:

" تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لن تعوق نشاط إنجلترا في هذا البلد (مصر) بطلب تحديد فترة معينة لإنهاء الإحتلال البريطاني أو أي طلب أخر... بينما ينص البند الثاني على أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعترف بحق فرنسا- بصفتها قوة تمتد ممتلكاتها إلى مسافة طويلة مجاورة لحدود المغرب- في أن تسهر على أمن هذا البلد وأن تقدم له كامل مساعدتها، فيما يحتاج إليه من إصلاحات إدارية وإقتصادية وعسكرية..."[2].

"أما على المستوى الدولي، فإن دولة ألمانيا كانت خلال هذه المرحلة بالذات تولي اهتماما كبيرا بالمغرب، وكانت من جهة أخرى ترفض رفضا مطلقا انفراد فرنسا به إلى أن بلغت علاقاتهما مرحلة متقدمة من التوتر. ولتفادي أية نتائج غير مرغوب فيها بين الدولتين، اتفقت القوى الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية على عقد مؤتمر دولي للنظر في شأن القضية المغربية، فوقع الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في الجزيرة الخضراء بإسبانيا في 16 يناير 1906، لمناقشة "البرنامج" الذي تم الإعداد له مسبقا بعناية فائقة"[3].

يمكن القول، بأن ألمانيا عارضت الإتفاقيات الودية السابقة، فانعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 الذي هو الآخر قام على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

- سيادة السلطان الشريف.
- وحدة دولته.
- الحرية الاقتصادية

ويمكننا أن نورد بعض فصول هذه المعاهدة على النحو التالي:

---

[1] روم لاندو، المرجع السابق، الصفحة 70.

[2] البير عياش، الصفحة 53.

[3] محمد العمراني، عبد الغني العمراني (2021)، مقدمات فرض الحماية الفرنسية على المغرب: الأرشيف الهولندي والحلقات المفقودة في تاريخ المغرب المعاصر، (ص 271-294)، التاريخ والمجتمع أعمال مهداة للأستاذ محمد المنصور، تنسيق خليل السعداني- البضاوية بلكامل، سلسلة بحوث ودراسات رقم 89، مطبعة الكرامة- الرباط، الصفحة 281.

- "الفصل الثالث: تجعل كل من الحكومتين الاسبانية والفرنسية على التوالي ضباطا ... رهن إشارة جلالة السلطان لمساعدته على تنظيم الشرطة.
- الفصل الثاني والأربعون: لا يجوز له(مندوب السلطان) التدخل في الإدارة وشؤون البنك(المخزني).
- الفصل السادس والخمسون: ينقسم رأس المال الأولي للبنك إلى عدد من الأقساط يكون مطابقا لعدد الأطراف المستفيدة من بين الدول الممثلة في المؤتمر"[1].

كل هذه المعاهدات التي وقعها المغرب كانت تهدف وتستهدف ضرب وحدة المغرب وسيادة السلطان، وبالتالي فرض السيطرة الجامعة والشاملة عليه، "وقد عبر أسعاد كلارجي كرم (Asaad Kalarji Karam) عن خيبة أمله وخيبة أمل المغاربة عامة من المؤتمر المتقدم بقوله: "كنا نتمنى أن يناقش المندوبون وضعية المجتمع المغربي المتردية للتمكن من تشخيص داء مناسب لهذه الأوضاع، لكن لا أحد من أولئك المندوبين قد أدرك شيئا عن إمكانات البلاد الصناعية، أو عن سبب اندلاع الثورات الداخلية. فالمؤتمر قد انتهى ولا أمل الآن في مناقشة مثل هذه القضايا... إلا في مؤتمر طنجة الذي قد يتم فيه استدراك ما تم تجاهله في مؤتمر الجزيرة الخضراء"[2].

انطلاقا مما سبق، نستنتج أن مؤتمر الجزيرة الخضراء تضمن شروطا قاسية تمس سيادة واستقلال المغرب الإقتصادي والمالي بل والأمني من خلال الشرطة التي وضعت بالموانئ المغربية والتي ترمز الى السيطرة على المغرب.

2. الأزمات الدولية حول المغرب

أ- الأزمة المغربية لسنة 1905

عارضت ألمانيا التوافق الفرنسي البريطاني حول المغرب، حيث أكد الامبراطور الألماني غيوم الثاني اثناء زيارته لطنجة سنة 1905 تمسك بلاده بمصالحها في المغرب وتصريحه باستقلال المغرب، وهو ما يظهر من قول محمد حسن الوزاني؛ "بقدومي إلى طنجة، أقوم اليوم بزيارة إلى جلالة سلطان المغرب، عاهل هذه الدولة المستقلة. وأملي أن يبقى المغرب تحت حكم وسيادة السلطان العليا، مفتوحا للمنافسة السلمية لجميع الدول، دون امتيازات احتكارية ولا استعمارية، وعلى أن تقوم هذه المنافسة على قدم المساواة التامة. هدفي من هذه الزيارة هو أن يعلم الناس جميعا أني مصمم العزم على القيام بكل ما يجب للحفاظ والدفاع بطريقة فعالة على مصالح ألمانيا بالمغرب. وبما أني أعتبر جلالة السلطان حرا تمام الحرية، فأريد أن أتفق معه على الوسائل القمينة بضمان هذه المصالح"[3].

أدت زيارة الامبراطور الألماني للمغرب إلى عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء (الخزيرات) سنة 1906 الذي نص على فقدان المغرب لسلطته المالية والسياسية، فقد منح هذا المؤتمر لفرنسا واسبانيا عدة امتيازات كإدارة شؤون الجمارك بالمغرب، وتنظيم الشرطة بالموانئ المغربية . فإذا "تقرر عقد المؤتمر في الجزيرة (الخضراء)... ولم يكن غرض ألمانيا من عقد هذا المؤتمر، إبعاد فرنسا عن (المغرب) فحسب، بل كان غرضها أيضا جس نبض الوفاق الودي الذي عقد بين

[1] مجلة تاريخ المغرب، العدد الثاني، 1982، ص ص119-145.

[2] محمد العمراني، عبد الغني العمراني، المرجع السابق، الصفحة 284.

[3] حسن الوزاني (1994)، الحماية جناية على الأمة، الطبعة الأولى، فاس، الصفحة 157.

إنجلترا وفرنسا... وقد انتصرت فرنسا سياسيا في هذا المؤتمر، إذ تقرر إنشاء قوة بوليسية... يعهد بأمر تنظيمها إلى فرنسا وإسبانيا... وأن تدير فرنسا وحدها شؤون الجمارك"[1].

ب- الأزمة المغربية لسنة 1911

اندلعت الأزمة إثر إرسال فرنسا لحملة حربية الى فاس، فرد الألمان بإرسال بارجة حربية (بانتير) إلى سواحل أكادير 1911، "احتجاجا على إيفاد الفرنسيين حملة حربية إلى فاس. فأحدثت هذه المظاهر البحرية رد فعل عاجل في باريس وفي لندن وفي روما، فألقى لويد جورج وزير المالية البريطاني خطابا... أنذر فيه الحكومة الألمانية بأنه إذا كان لا محيد من إعلان الحرب على فرنسا بسبب ذلك الخلاف، فإن إنجلترا لن تقف ساكنة"[2].

وقد تمت تسوية هذا الخلاف الفرنسي الألماني 1911 بإقتطاع جزء من مستعمرة الكونغو لصالح ألمانيا مقابل تنازل هذه الأخيرة عن أطماعها في المغرب لصالح فرنسا، مما مكنها من فرض نظام الحماية عليه سنة 1912، وهو ما يتضح من قول عبد الرحمان ابن زيدان؛ "**الفصل الأول:** قد صرحت الدولة الألمانية، حيث لم يكن لها بالمغرب ما عدا مصالح اقتصادية، بأنها لا تعارض عمل فرنسا عن إعطائها إعانتها للدولة المغربية لإدخال جميع الإصلاحات الإدارية والعدلية والإقتصادية والمالية والعسكرية التي يتوقف عليها حسن تدبير الملك... **الفصل الثاني:** وعلى هذا القبيل، وقع الوفاق بأن دولة ألمانيا لا تعارض فرنسا إذا توافقت مع الدولة المغربية، وشرعت في الاحتلال العسكري بالإيالة المغربية، الذي يظهر لها أنه واجب في بقاء الأمن وسدل السكينة للمعاملة التجارية، كما أنها تكون تباشر عمل البوليس التام برا وبحرا بالمياه المغربية"[3].

وهو ما يجعلنا نخرج بخلاصة مؤداها أنه على المستوى الدولي، "قطعت فرنسا شوطا بعيدا في سياستها الرامية للإنفراد بالمغرب، وكسب إعتراف الدول الأخرى لها بالوضعية الخاصة فيه، بحيث استطاعت في ظرف زمني وجيز أن تُوقع عدة تسويات مع إسبانيا، وتفلح في شراء التنازل البريطاني، والإذعان الألماني، والعدول الإيطالي"[4].

الفصل الثاني: فرض نظام الحماية على المغرب (مارس سنة 1912)

- **مفهوم الحماية:** هي نظام يقوم على أساس احتفاظ البلد المستعمر بسيادته ونظام حكمه الى جانب إدارة استعمارية يترأسها المقيم العام، إلا ان الإدارة الاستعمارية غالبا ما تنتزع السلطات الأساسية من يد الإدارة المحلية، فيصبح الحكم شكليا مثل نظام الحماية بالمغرب الذي فرض عليه في 30 مارس 1912 والذي قسم المغرب الى ثلاث مناطق نفوذ: النفوذ الاسباني في الشمال والصحراء، النفوذ الفرنسي في الوسط، ومنطقة النفوذ الدولي في طنجة، يمكننا في هذا الإطار الاستئناس بما قاله محمد حسن الوزاني وهو يعرف نظام

---

[1] هريدي صلاح (2002)، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، الاسكندرية، ص.332- 333.

[2] هربرت فشر (1976)، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789- 1950، تعريب أحمد نجيم هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، الصفحة 450-451.

[3] عبد الرحمان ابن زيدان (1990)، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، الصفحة 317-318.

[4] محمد العمراني، عبد الغني العمراني (2021)، مقدمات فرض الحماية الفرنسية على المغرب: الأرشيف الهولندي والحلقات المفقودة في تاريخ المغرب المعاصر، (ص 271-294)، التاريخ والمجتمع أعمال مهداة للأستاذ محمد المنصور، تنسيق خليل السعداني- البضاوية بلكامل، سلسلة بحوث ودراسات رقم 89، مطبعة الكرامة- الرباط، الصفحة 278- 279.

الحماية قائلا: "نظام الحماية ليس بمسألة شخصية، ولا محلية، ولا فرنسية. إنه واقعة ضبطتها المعاهدات، وتكلفت الاتفاقيات الدولية بضمانها، وليس باستطاعة أي واحد منا، ولا بمقدور الحكومة الفرنسية أن تغيرها. ويستنتج من هذا أن المغرب دولة مستقلة تقوم فرنسا بحمايتها، ولكنه يبقى تحت سيادة السلطان"[1].

- **مضمون معاهدة الحماية:** نصت على تأسيس نظام جديد بالمغرب، تسند اليه مهمة الإصلاحات الإدارية والعدلية والاقتصادية والمالية والعسكرية ويحترم مكانة السلطان، كما يحافظ على الهوية الدينية للمغرب من خلال تطبيق الشعائر الإسلامية إضافة الى دور السلطان المغربي في مساندة المستعمر لتسهيل الاحتلال العسكري بحجة استتباب(فرض) الامن والسكينة وتأمين المعاملات التجارية، فقد نصت معاهدة الحماية في "**الفصل الأول:** إن جلالة السلطان ودولة الجمهورية الفرنسية قد اتفقتا على تأسيس نظام جديد بالمغرب، مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية، التي ترى الدولة الفرنسوية إدخالها نافعا.

وهذا النظام يكون يحترم حرمة جلالة السلطان وشرفه العادي، وكذلك الحالة الدينية وتأسيساتها والشعائر الإسلامية وخصوصا تأسيسات الأحباس، كما يكون هذا النظام محتويا على تنظيم مخزن شريف مضبوط. دولة الجمهورية تتفاوض مع الدولة الصبنيولية في شأن المصالح الناشئة لهذه الدولة من حالتها الجغرافية ومستعمراتها الأرضية الكائنة بالساحل المغربي.

الفصل الثاني: جلالة السلطان يساعد من الآن على الاحتلالات العسكرية بالإيالة المغربية التي تراها الدولة واجبة كاستتباب السكينة والتأمين على المعاملات التجارية"[2].

رغم كل ما قيل، فإن استعانة السلطان مولاي عبد الحفيظ بالسلطات الفرنسية لفك الحصار الذي ضرب على مدينة فاس، قد ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في الاحتلال الفرنسي للمغرب، "بعد أن تعهدت فرنسا بضمان وضعية لائقة به عن طريق وضع خمسمائة ألف فرنك تحت تصرفه لتسديد ديونه الخاصة، وضمان حمايته، وتأمين حقوقه الشخصية وحقوق أسرته. وبناء عليه، فإن أي محاولة لتبرئة ذمة السلطان، مما اقترفه من أمور غير محسوبة العواقب، ليست إلا محاولة عقيمة تفتقد للموضوعية المطلوبة في البحث التاريخي الرصين، إذ يصعب على الباحث الجاد التشكيك في "ورطة" مولاي عبد الحفيظ، بجعل المغرب رهينة في يد الغزاة الفرنسيين في ظل وجود وثيقة رسمية صادرة عنه شخصيا"[3].

لعل ما يبرر القول السابق، يتجلى في ما ذكره "الصحفي الفرنسي هيبير جاك في جريدة "الصباح" الباريزية، أن الصدر الأعظم المغربي المقري استقبل السفير الفرنسي رينيو (Regnault) في 26 مارس 1912، أي قبل توقيع عقد الحماية بثلاثة أيام، ورحب به وهنأه، وشكر فرنسا، ذاكرا أن السلطان مستعد لسماع الاقتراحات المقدمة. بل إن حفلة فاخرة أقيمت، برعاية السلطان ذاته، يوم 16 أبريل من السنة عينها، على شرف السفير الفرنسي وحاشيته بالقصر السلطاني بفاس، أي بعدما حصل السفير المتقدم الذكر على توقيع السلطان. ولعل الحجج المذكورة وغيرها قد تزيل الستار عن حلقة ظلت مفقودة في تاريخ المغرب المعاصر، وهي أن السلطان مولاي عبد الحفيظ لم يكن في واقع الأمر مجبرا –كما

[1] محمد حسن الوزاني (1994)، الحماية جناية على الأمة، ترجمه عن الفرنسية أحمد بن جلون، الطبعة الأولى، بيروت، الصفحة 83.

[2] عبد الرحمان ابن زيدان (1990)، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، الصفحة 339.

[3] محمد العمراني، عبد الغني العمراني، المرجع السابق، الصفحة 289-290.

اعتقدنا سابقا- على توقيع معاهدة الحماية ، وإنما كان توقيعه عليها برضاه وموافقته. وبعقد هذه المعاهدة في التاريخ المذكور دخل المغرب مرحلة جديدة من الاستغلال الاستعماري المكثف لخيراته ومقدراته المادية المختلفة، لم ينته إلا بعد مضي أربع وأربعين سنة من الكفاح المسلح والنضال السياسي"[1].

ثم تقسيم المغرب في ظل الحماية الى ثلاث مناطق نفوذ:

- منطقة النفوذ الدولي في طنجة.
- منطقة النفوذ الاسباني في الشمال والجنوب(المنطقة الخليفية).
- منطقة النفوذ الفرنسي في الوسط (المنطقة السلطانية).

يوضح روم لاندو هذا التقسيم قائلا؛ "تقسم منطقة النفوذ الإسبانية إلى شقين: تمتد في الشمال من مرفأ ملوية على البحر الأبيض المتوسط إلى خط يمتد بين مجاري نهري إناون ومجاري نهري ورغة وكرت، ثم ينعطف شمالا حتى لكوس بطريق مولاي بوشتا مارا بعدئذ على الشاطئ الأطلسي بالقرب من الزرقا (المادة الثانية).

حددت المنطقة الإسبانية في الجنوب، بالإضافة إلى ممتلكات ريودورو(وادي الذهب) الموصوفة في معاهدة 27 حزيران (يونيو) سنة 1900م بواسطة خط في اتجاه دراع (وادي درعة) والسوس حتى يصل إلى البحر عند مصب ميزا (المادتان الرابعة والخامسة)

تعهدت إسبانيا أن لا تتخلى، جزئيا أو كليا، عن سيطرتها عن أي من هذه المناطق (المادة السابعة)

وافقت إسبانيا ألا تقوم منفردة بإجراءات في المنطقة الشمالية بدون استشارة فرنسا أولا، على أن يكون هذا الشرط نافذا لمدة أقصاها خمس عشرة سنة"[2].

ويوضح جرمان عياش النفوذ الاسباني بالشمال حسب الاتفاق الفرنسي الاسباني نونبر 1912 قائلا؛ "منذ أن تعاقدت إسبانيا مع فرنسا، في نوفمبر 1912، لنيل نصيبها من المغرب، فإنها وضعت نفسها في موقف لا تحسد عليه. كانت فرنسا يومها قد نالت مسبقا، ومن السلطان نفسه، امتياز الدولة الحامية بالنسبة لمجموع التراب المغربي. بهذا الامتياز تمكنت، عوض السلطان، من أن تسند لإسبانيا إدارة قطعة أرض حرصت على تسميتها ب"منطقة النفوذ، لا بمنطقة "حماية" ثانية، بقبول مثل هذه المهمة ومن يد فرنسا، تكون إسبانيا قد اعترفت طوعا أو كرها بالامتياز الذي نالته شريكتها، وتقهقرت هي نفسها إلى دور الدرجة الثانية. أو لنقل، باستعارة الصورة المستهجنة التي كانت تستعملها الصحف وقتذاك، إنها دخلت الدار لكن بوصفها مستأجرة لفرنسا"[3].

أما بخصوص الإدارة المغربية فقد جردت من كافة السلط، فقد "أرغم السلطان بواسطة تفويض عام على تسليم سلطاته إلى خليفة تطوان بالنسبة للمنطقة الاسبانية، وللمندوب بالنسبة لطنجة، ورغم أنه بقي نظريا مصدر جميع السلط، فإن جميع صلاحياته قد سلبت منه لفائدة السلطات الأجنبية الفرنسية والإسبانية والدولية"[4]، حيث احتفظ السلطان بالسلطة الدينية وإمضاء الظهائر، وحدفت عدة وزارات مغربية في مقابل استحواذ الجهاز الاسباني والفرنسي

---

[1] محمد العمراني، عبد الغني العمراني، المرجع السابق، الصفحة 290.

[2] روم لاندو(1980)، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، ط. 2، دار الثقافة، بيروت، الصفحة 518.

[3] جرمان عياش(1992)، أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدا البيضاء، الصفحة 80-81.

[4] البير عياش، المرجع السابق، الصفحة 94.

على كافة السلط، وهو ما يظهر من القول؛ "إننا هنا في بلد يسوده نظام الحماية، حيث لا يمكن القيام بأي شيء دون الحصول على تعاون سكان البلد... اليوم لدينا في المغرب سلطان جديد هو مولاي يوسف. صحيح أنه تولى الحكم والبلاد تعرف عدة اضطرابات، ولكن نستطيع أن نضمن قبوله إصدار جميع القرارات التي تهمنا"[1]. بينما الإدارة الفرنسية تمثلت في المقيم العام الذي يمثل الجمهورية الفرنسية ويسير المصالح الإدارية والعسكرية ويصدر القوانين ويصادق عليها، الكاتب العام(يشرف على الإدارة)، المديرون(يرأسون المديريات، الوزارات)، قائد المنطقة(منطقة عسكرية؛فاس، مكناس، مراكش، اكادير تحت سلطة ضباط الشؤون الأهلية).

اختلف الوضع بعد اقالة المقيم العام(ليوطي) سنة 1925 وتعويضه بمقيم عام جديد يدعى (تيودور ستينغ) حيث تحول نظام الحماية الى حكم مباشر يتمتع خلاله المقيم العام بسلطة مطلقة دون الرجوع الى السلطان، اذ أنه "منذ ابتعاد ليوطي سنة 1925، بدأ نظام الحماية يتخذ شيئا فشيئا شكل الإدارة المباشرة... أصبح المقيم العام يأمر الحكومة الشريفة باتخاذ القرارات التي يريدها، وصارت القوانين التي تعدها المكاتب التابعة للإقامة العامة، بعد توقيعها من طرف السلطان، عبارة عن ظهائر أو قرارات وزارية إذا وقعها الصدر الأعظم. بل إن الإقامة العامة كثيرا ما تجاوزت المخزن وأصدرت قرارات بشكل مباشر، فكانت لها سلطات مطلقة لا تحد منها إلا توجيهات الحكومة الفرنسية"[2].

خاتمة

صفوة القول، لقد تعرض المغرب لعدة ضغوط داخلية وخارجية ساهمت في وقوعه تحت نظام الحماية عام 1912، والتي تمثلت أبرز معالمها في وفاة السلطان المولى الحسن الأول وما ترتب عن ذلك من نكسات متتالية بتولية المولى عبد العزيز الإبن الأصغر الذي لم يستطع حكم المغرب بالشكل المطلوب مما أدى إلى زحزحته من الحكم وتعويضه بأخيه المولى عبد الحفيظ في إطار ما يعرف بالبيعة المشروطة، إلا أنه عجز عن الوفاء بما بويع من أجله، دون إغفال السياق أو الظروف الخارجية التي تمثلت في تنافس الدول الأوربية على المغرب، فقد احتدم بينها التنافس الإمبريالي وكان المغرب أبرز المناطق المتنافس حولها، فكانت النتيجة وقوع المغرب تحت الهيمنة الإمبريالية التوسعية في إطار ما يسمى بنظام الحماية عام 1912، ليدخل المغرب في مرحلة أخرى وهي مرحلة الإستغلال الاستعماري.

البيبليوغرافيا

- عبد الرحمان ابن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1990.
- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، ط. 2، دار الثقافة، بيروت، 1980.
- جرمان عياش، أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدا البيضاء، 1992.
- محمد حسن الوزاني، الحماية جناية على الأمة، ترجمه عن الفرنسية أحمد بن جلون، الطبعة الأولى، بيروت، 1994.
- عسه احمد، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة بيروت 1975.
- إبراهيم بوطالب، مادة الحماية الفرنسية، معلمة المغرب، الجزء 11، سنة 1984.

[1] Hubert Lyautey(1948), Paroles d'action, e5 Ed. Pzris, A, Colin, p 68.

[2] René GALLISSOT (1964), Le Patronat européen au Maroc (1931-1942), Editions Techniques Nord –Africaines, Rabat, p 14.

- الحسن بوعشرين الخزرجي المكناسي ثم المراكشي، التنبيه المعرب عما عليه الأن حال المغرب، تقديم وتصحيح محمد المنوني، طبع في مطبعة المعارف الجديدة بالرباط سنة 1415هـ/ 1994 (الطبعة الأولى).
- البير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة وتقديم ادريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ابريل 1985، النسخ الالكتروني: جريدة المناضل- ة.
- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الثاني، شركة النشر والتوزيع المدارس، شارع الحسن الثاني الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1405- 1985.
- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910 حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، الطبعة الثالثة: 2006 افريقيا الشرق، بحث اكاديمي نوقش في كلية الاداب والعلوم الإنسانية الرباط بتاريخ 27 يونيو 1985.
- فريدريك وايسجبر، على عتبة المغرب الحديث، ترجمة عبد الرحيم حزل، منشورات دار الأمان، مطبعة الأمنية الرباط، الطبعة الثانية (1432-2011).
- أوغسطين ليون كيوم، لبربر المغاربة وتهدئة الأطلس المركزي(1912-1933)، ترجمة وتقديم محمد العروصي، الطبعة الأولى 2016.
- علال الفاسي، الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، ط6 مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء 2003.
- محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، الجزء4، مؤسسة محمد حسن الوزاني، الطبعة 1984.
- ابتسام تملاين، آثار الاحتلال الفرنسي لتافيلالت: دراسة في البنيات السياسية والاجتماعية وتحولاتها، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة أصكوم القنيطرة، الطبعة الأولى 2019.
- مجلة تاريخ المغرب، تصدرها جمعية الامتداد الثقافي ومؤسسة درا ميديا، المدير المؤسس المالكي بن الجيلالي، المدير المسؤول ورئيس التحرير عبد الرحيم حزل، مجلة فصلية تعنى بتاريخ المغرب، العدد العاشر. يناير، طبع هذا العدد بدعم من وزارة الثقافة، ملف الصحافة: 18/80.
- محمد الحجوي، انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره مذكرة الفقيه محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري (1874م- 1956م) نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين، تقديم: د. زكي مبارك أستاذ باحث بالمعهد الجامعي للبحث العلمي، 1994.
- محمد العمراني، عبد الغني العمراني، مقدمات فرض الحماية الفرنسية على المغرب: الأرشيف الهولندي والحلقات المفقودة في تاريخ المغرب المعاصر، (ص 271-294)، التاريخ والمجتمع أعمال مهداة للأستاذ محمد المنصور، تنسيق خليل السعداني- البضاوية بلكامل، سلسلة بحوث ودراسات رقم 89، مطبعة الكرامة- الرباط2021.
- مجلة تاريخ المغرب، العدد الثاني، 1982، ص ص119-145.
- صلاح هريدي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، الاسكندرية2002.
- هربرت فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789- 1950، تعريب أحمد نجيم هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، 1976.

- **باللغة الفرنسية:**

- Hubert Lyautey(1948), Paroles d'action, e5 Ed. Pzris, A, Colin.
- René GALLISSOT (1964), Le Patronat européen au Maroc (1931-1942), Editions Techniques Nord –Africaines, Rabat
- . Lyautey Paroles d'action Imprimerie Nationale. Edition 1955.

البرنامج النووي الإيراني بين مقتضيات القانون الدولي والمتغيرات الجيوبولتيكية الدولية والإقليمي

عدة الشركي باحث في مختبر القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية-أكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

ملخص:

يتناول هذا المقال تطور مختلف مراحل الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية وفق قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وصولا إلى تداعيات اتفاق فيينا النووي الحالي حول السياسة الداخلية لإيران وبرنامجها النووي، فضلا عن قدراتها النوعية العسكرية التي ساهمت بشكل كبير في تقوية النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بتأثير الاتفاق النووي في المتغيرات الجيوبوليتيكية على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال تكريس سياسة المحاور الدولية والإقليمية في المنطقة. وفي هذا السياق فإن النفوذ الإيراني تجاوز محيطه إلى مناطق أخرى، مما يستدعي إعادة النظر في التحالفات وفق المتغيرات الدولية الجديدة لكبح هذا التمدد الإيراني الجديد.

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي الإيراني – الأزمة النووية – الجيوبوليتيك – الشرق الأوسط – الاتفاق النووي.

The Iranian nuclear program in light of the international law international and regional geopolitical changes

Abstract:

This article examines the Iranian crisis on the international scene in the light of Security Council resolutions. It deals with the various stages of the evolution of this crisis, up to the current Vienna talks on its nuclear program. The Iranian qualitative military capabilities contributed significantly to strengthen the country's influence not only in the Middle East but also in other regions, the reason why they call the world powers for preventing Iran from developing nuclear weapons.

مقدمة

أدى ظهور السلاح النووي الى تغيرات عميقة وواسعة النطاق في العلاقات الدولية وفي بنية المجتمع الدولي وتركيبته بإحداث ثورة في المفاهيم المعاصرة للحرب، وذلك باعتباره سلاحا ردعيا يستمد قوته من وجوده وليس من استعماله، فمعظم الدول المالكة للسلاح النووي تستعمله للضغط على المستوى الدبلوماسي لا على المستوى العسكري[1]، خاصة في سياق التفاعلات المتسمة بالفوضى التي تعرفها بنية النسق الدولي المتميز بالنهج البرجماتي، حيث أن كل دولة تسعى ذاتيا للحفاظ على بقائها بصياغة مصالح استراتيجية جيوسياسية[2] تتلاءم مع الأهداف الجيوبوليتيكية للحفاظ على

---

[1]- تجدر الإشارة الى أن السلاح النووي شكل عاملا حاسما في انهاء الحرب العالمية الثانية وما رفقه بعد ذلك من الانتقال من القنبلة الانشطارية الى القنبلة الهدروجينية واللثيومية ثم القنبلة الكهروميغناطيسية، بقلب كافة المقاييس الاستراتيجية وتبديل في طبيعة الخطط الحربية، وجعل من أي مركز حيوي في أي بقعة في العالم عرضة للتدمير بشكل مفاجئ وسريع دون انذار مسبق، مما نتج عنه الردع النووي الذي حال دون اندلاع حروب كثيرة وحافظ على استقرار العلاقات الاستراتيجية بين الدول، وعلى هذا الأساس تأسست فكرة الردع النووي لتصبح نظرية ثابتة في العلاقات الدولية ابان الحرب الباردة.

- حداد ريمون: العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى،2000، ص: 118. للمزيد من الاطلاع، حول وجهات النظر على الردع النووي في القرن 21، راجع:

-BORRIE John RUBLEE Maria Rost VARRIALE Cristina, *et al.* Perspectives on nuclear deterrence in the 21st century. 2020.

[2]- الجغرافيا السياسية هي فرع من فروع الجغرافيا البشرية، تقوم بدراسة الدولة باعتبارها الوحدة السياسية المنظمة وعلاقة تنظيمها بالسيادة والحكومة، فضلا عن بنية التنظيم السياسي الداخلي وعلاقته بالجغرافيا، ولها أهمية كبرى في السياسة الداخلية، فبناء على فهمها توضع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

أمنها القومي[1]، مما يفرض على ايران أن تعمل من داخل هذا النسق على صيانة أمنها من أجل الحفاظ على بقائها من خلال السعي المتواصل لدعم قوتها بصورة تراكمية من أجل إحداث التوازن بكل الطرق مع منافسيها داخل النسق الدولي[2].

وهذا ما نستشفه من الاستراتيجية الأمنية لإيران التي تعتبر الردع هو حجر الزاوية في مفهوم أمنها القومي[3]، الذي يتجلى في محاولة تطوير برنامجها النووي بضرب عرض الحائط كل الالتزامات الدولية سواء فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) لسنة 1968، والبرتوكول الإضافي الذي وقعته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة الى عدم التزامها بالالتزامات الناتجة عن الاتفاق النووي لسنة 2015 المعروف بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) الذي صاغه مجلس الأمن في إحدى قراراته، فضلا عن تطوير ترسانتها الصاروخية، وتغلغلها عبر وكلائها في منطقة الشرق الأوسط[4]، بادعائها ردع الأعداء والمنافسين الخارجيين من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة، مع المنافسين الإقليميين كإسرائيل ودول الخليج خاصة السعودية، رغم تشبث إيران بسلمية برنامجها النووي ورفض الشكوك الدولية والإقليمية بوجود دوافع عسكرية وراءه[5].

كما أنه على ضوئها تدرس مشاكل الحدود والمشاكل البينية بين الدول، فضلا على أنها تقوم بدراسة المشاكل الاستراتيجية للدول كدراسة مشكلة الدولة المخنوقة والدولة الحبيسة، وتعني أيضا بدراسة المعلومات والاحصائيات الدقيقة للموارد الدولية والأنشطة الاقتصادية المؤثرة في السياسة الدولية، وبالتالي فهي تنظر للعالم كبقع قوة تحدد تراتبيتها والأدوار التي تلعبها، من أجل توصيف كل دولة لتزن قوتها، مع تحديد الأثار الجغرافيا على مكانة الدولة وحركتها التاريخية، وذلك بتوصيف واستنتاج عوامل القوة والضعف كما هي في الحاضر. أنظر في هذا الصدد:

جاسم محمد: جيوبوليتيك، عندما تتحدث الجغرافيا، تمكين للبحث والنشر، بيروت، الطبعة 2013، ص :14-85. للمزيد من التعمق، راجع: بيترتيلور، كولين فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، عالم المعرفة، العدد 282، ترجمة، عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، يونيو 2002.

[1]- الجيوبوليتيك هو فرع من الجغرافيا السياسية يمثل ضمير الدولة وطموحاتها واحتياجاتها ومصالحها في المستقبل مع كيفية حمايتها والمحافظة عليها وهو يعتبر مفتاح للسياسة القومية، حيث يقوم بدراسة عبر دورة تاريخية كاملة لرسم معالم شخصية الدولة، أخذا في الاعتبار العلاقة البينية للجغرافيا والتاريخ والسياسة والاقتصاد وكيفية تفاعلهما، كما يقوم أيضا بدراسة علاقة الدولة بمحيطها الخارجي لرسم سياستها الخارجية وتصورها عن ذاتها ومحيطها مع جدليتها بالعالم الخارجي فضلا عن كيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحقق لها أكبر العوائد وتجنبها المخاطر، وبالتالي فهي تنظر الى المستقبل وفق معطيات الواقع وخبرة التاريخ لرسم مسارا عاما للوصول اليه. أنضر في هذا الصدد: جاسم محمد: نفس المرجع، ص: 16-85. للمزيد من التعمق، راجع:

- FETTWEIS, Christopher J. Sir Halford Mackinder, geopolitics, and policymaking in the 21st century. *The US Army War College Quarterly: Parameters*, 2000, vol. 30, no 2, p. 3.

[2] - Waltaz, Kenneth N. Structural Realisme After The Cold War, International Scurity, 2000, Vol 25,no1, P 24-38.

لمزيد من التعمق عن النظرية الواقعية للسياسة الدولية، راجع :

- Waltz. Kenneth Neal, et al. Theory of International Politices, 1979.

[3]- يشرح في هذا الصدد "يوهين شفاط هركابي Harkabi" في كتابه الحرب والاستراتيجية، أن جوهر مفهوم الردع هو التهديد من جانب -واضح أو ضمني-بإلحاق ضرر جسيم بخصمه، إذا اتخذ خطوة عدائية تجاهه، سيكون التهديد بالردع فعالا إذا اعتقد الخصم أن الشخص الذي يهدده يمتلك الأدوات والقدرة والتصميم على تنفيذ تهديده فضلا عن حالات ردع متبادل، أي أن كل جانب لديه القدرة على ضرب الأخر، في هذه الحالة من الممكن أن يتجنب كل طرف ضرب الأخر خوفا من أن تؤدي محاولة ضرب الخصم الى أضرار متبادلة خطيرة لا منتصر فيها. راجع في هذا الصدد:

- أفرايم كام: نظرية الردع الإيرانية، مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة، عبد الكريم أبو ربيع، 12 غشت 2021. منشور على الرابط التالي: « https://www.atlas.ps/post/17489 » تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/17 على الساعة 20h42. وكذلك ايضا:

- Yarger. Harry R. The Strategic Appraisal : The Keytoeffective Strategy, The US Army Way College guide to National Security, 2008, na, 4 th. P 51-64.

[4] - Groch, Jeffrey.L, Network-Centaic Warfare : Leveraging The Power of Information. US Army Wer College Cruid to National Security Tssues, 2008, vol. 1. P 323-338.

[5]- في هذا الإطار صرح مرشد الثورة أمام مجلس الخبراء في مارس 2008، "بأن القدرة العلمية هي أساس القدرة الاقتصادية والسياسية، وأية دولة لا تمتلك طاقة كهربائية، ولا تعتمد الطاقة النووية ستواجه مشكلة أساسية، لذا فالطاقة النووية احتياج حقيقي، وعلى المسؤولين أن يستمروا في التحرك باتجاه التقنية المتقدمة". راجع في هذا الصدد:

- طلال عتريسي: البرنامج النووي الإيراني ليس خداعا من أجل التسلح، مجلة معلومة المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد، 39، الخاص بالملف النووي الإيراني، فبراير،2008، ص، 134.

ومن هذا المنطلق تبرز لنا أهمية هذه الدراسة من خلال المقومات الجيوسياسية والجيوستراتجية لإيران التي تلعب دورا كبيرا في تحديد ماهية وشكل علاقتها البينية في الإقليم، مع تحديد آليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات بسعيها لبناء استراتيجية توسعية للحفاظ على أهدافها الجيوبوليتيكية التي تتماشى مع الدور الذي تشكله كمحور تفاعلي في الشرق الأوسط عن طريق تطوير برنامجها النووي و ترسانتها الصاروخية، باستغلال ذلك في فرض رؤيتها الجيوبوليتيكية في اتفاق فيينا الجديد الذي سيحدد نفوذها وقوة أذرعها المنتشرة والمؤثرة في المنطقة، بالضغط على أطراف الاتفاق من خلال تشابكها مع دول إقليمية أو دولية عبر انخراط القوى والمليشيات المرتبطة بها في صراعات وتوترات في كل من سوريا والعراق ولبنان واليمن، فضلا عن موجهتها للسياسة الغربية وإسرائيل والتنافس التركي معها في المنطقة، كل هذه العوامل تمثل محورا للتوتر المتصاعد على المستوى الإقليمي والدولي مما أدى الى تكريس سياسة المحاور الدولية في الإقليم.

وتبعا لذلك، فالدراسة تعالج إشكالية **مدى توافق البرنامج النووي الإيراني لمقتضيات القانون الدولي وجدليته بالمتغيرات الجيوبوليتيكية على المستوى الدولي والإقليمي.**

وإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب منا اعتماد النظرية الواقعية مع توظيف المنهج الوصفي، وذلك عن طريق تحليل وتفسير قرارات مجلس الأمن وانعكاسها على الملف النووي الإيراني، الذي سيحدد مدى نفوذها في المنطقة وتداعياته على المتغيرات السياسية والجيوبوليتيكية في المنطقة من خلال ردود الفعل الدولية والاقليمية.

ونظرا لما تتطلبه منا هذه الدراسة من توضيح أزمة الملف النووي الإيراني وتداعياته على المستوى الدولي والإقليمي، فُرض علينا تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور وفق الشكل الآتي:

المحور الأول: جدلية الملف النووي الإيراني بين القانون الدولي والتوسع الجيوبوليتيك في الشرق الأوسط

المحور الثاني: البرنامج النووي الإيراني وتكريس سياسة المحاور الدولية على المستوي الإقليمي

المحور الثالث: البرنامج النووي الإيراني وتكريس سياسة المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط

المحور الأول: جدلية الملف النووي الإيراني بين القانون الدولي والمنظور الجيوبوليتيك في الشرق الأوسط

برزت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وتبني الولايات المتحدة لاستراتيجية الضربات الاستباقية مع عودة المفتشين إلى العراق، وفي خضم هذه الأحداث وانشغال العالم بالأزمة الكورية تم اكتشاف البرنامج النووي الإيراني عن طريق صور الأقمار الصناعية لمحطتين نوويتين لم يتم الكشف عنهما. وحيث عرفت هذه الأزمة عدة محطات بدأت باتهام إيران من قبل الدول الغربية والوكالة الدولية بانتهاك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) لسنة 1968، وعدم التزامها بالبرتوكول الإضافي، فضلا عن تملصها من التزامات الاتفاق النووي لسنة 2015، على الرغم من تشبث إيران بسلمية برنامجها النووي، الذي استغلته في فرض سياستها التوسعية مع تقوية نفوذها بمنطقة الشرق الأوسط، وربما ستقوي مكانتها الجيواستراتيجية أكثر في حالة تم التوصل الى اتفاق جديد خلال مفوضات فيينا الحالية. ولعل هذا ما يستدعي منا إبراز مراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية(أولا) من أجل فهم تداعيات الاتفاق النووي في محادثة فيينا وتأثيره على الجيوبوليتيك بالمنطقة (ثانيا).

أولا: مراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية

عرف تطور الأزمة النووية الإيرانية عدة مراحل أساسية كان أولها الإعلان والتحقيق بشأن اكتشاف بناء إيران لمنشأتين نوويتين سريتين في "نطنز وأراك" عن طريق صور الأقمار الصناعية المعلن عنهما في غشت2002، مما أدى إلى تدخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المدير العام وفريقه لطهران في فبراير 2003.[1] لتليها مرحلة التشديد والضغط على إيران من قبل الدول الغربية والوكالة لحملها على التعاون الكامل والتوقيع على البروتوكول الإضافي، ونتيجة لإعلان إيران في يونيو2003 القيام بتجربة جهاز مركزي وحيد في "نطنز"[2]، الشيء الذي أدى إلى إصدار الوكالة الدولية للطاقة الدرية بيانها الأول إشارة إلى انتهاك إيران لاتفاقية الحماية، وضغط و.م. أ على الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية برفع الملف إلى مجلس الأمن.

وعلى هذا الأساس، عرف البرنامج النووي الإيراني نوع من الانفراج تكلل بتوقيع إيران البرتوكول الإضافي في دجنبر2003[3]، غير أنه عرف اختلافا في الرؤى حول تعليق التخصيب بين إيران والوكالة الدولية في نوفمبر 2003 ونوفمبر 2004. ومن ثم تلته مرحلة اتفاق باريس، أو "مفاوضات الترويكا"[4] المبدئي الذي وقع في نوفمبر2004، كركيزة محورية تدور من خلاله تفاعلات الأزمة، والضغط الدولي على إيران لوقف التخصيب نهائيا. لكن الرئيس الإيراني الأسبق "أحمد نجاده" أمر بوقف التعاون مع الوكالة الدولية واستئناف التخصيب، مما أدى بالوكالة الدولية الى رفع الملف الى مجلس الأمن في فبراير 2006[5]، نتيجة صدور قرار مجلس المحافظين وتلميح طهران في الذكرى السابع والعشرين بانتصار الثورة إلى الانسحاب من المعاهدة، وإلغاء العمل بالبروتوكول الإضافي واستئنافها التخصيب في منتصف فبراير 2006، صعدت و. م أ باتهام إيران بزعزعة استقرار المنطقة ودعمها للإرهاب[6]، مما أدى إلى تطورات حادة تمثلت بمواجهة إيران للمجلس

---

[1]- أكد وزير الخارجية "خرازي" أن موقف إيران يتسم بالشفافية، وأنها كانت قد عرضت تلك المشروعات على الوكالة ووافقت عليها وهي تحت إشرافها ورقابتها، وأعلن عن خطط إيران النورية لبناء منشآت نورية على مدة العشرين عاما القادمة لإنتاج 6000 ميغاواط سنويا، راجع بهذا الصدد:

أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النوري الإيراني-آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص148-150.

[2]- في مقاربة أمريكية – أوروبية صدر بيان مشترك قبل نهاية يونيو 2003، أشار إلى القلق من المعلومات الواردة في تقرير الوكالة، وطلب من إيران التعاون الكامل معها وتصحيح حالات الفشل ووجوب التوقيع على البروتوكول الإضافي، بقيام ووزير البريطاني أولا بزيارة طهران لحثها على التوقيع، وأيد الجانب الروسي ذلك. راجع بهذا الصدد: سكوت ريتر: استهدف إيران – حقيقة الخطط التي يعدها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة أمين الأيوب، الدار العربية للعوم، ناشرون، ط1، 2007، ص 136-138.

[3]-يوجب هذا البرتوكول على الدول المصادقة عليه، تقديم معلومات أكثر دقة من التي يؤمنها نظام ضمانات تطبيق معاهدة الحضر كما يسمح بتفقد منشآت لا تنص المعاهدة على تفتيشها كما يلزم الدول الموقفة عليه بمنح المفتشين خلال شهر تأشيرات دخول صالحة لمدة عام. راجع بهذا الصدد:

البروتكول الإضافي للتحقق من الضمانات النورية IAEA على موقع الوكالة الدولية للطاقة الدرية، https://ww.iaea.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 07-01-2022 على الساعة 19.00.

[4]- دول الترويكا: مصطلح سياسي يشير إلى اجتماع ثلاث دول على رأي سياسي واحد تجاه قضية معينة، وأشهر الترويكا الدولية هي دول الترويكا الأوربية، "بريطانيا وفرنسا وألمانيا"، حيث كان لها اتجاها سياسيا واحدا تجاه قضية الملف النووي الإيراني " ودول الترويكا: و. م. أ وبريطانيا والنرويج تجاه جمهورية السودان. للتعمق أكثر أنظر في هذا الصدد:

- عامر كامل أحمد: موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الإيراني، دراسات دولية، العدد 50 2011، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

[5]- أنظر: الوثيقة GOV/2006/15, Date : 28 February 2006 منشور على الموقع التالي : https://www.iaea.org » files PDF تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/07 على الساعة 19h30

[6]- كما جاء في خطابه حول استراتيجية الأمن القومي في 19 يونيو 2006: " إيران أصعب التحديات ... ليس بسبب نشاطاتها النورية، بل لدعمها المستمر للإرهاب، وتهديداتها لإسرائيل"، مؤكدا التزامه بتغيير النظام، ودعم المعارضة. للمزيد من الاطلاع راجع:

- سكوت ريتر: مرجع سابق، ص269-270.

الأمن الذي صدور عنه سبعة قرارات في حقها، فيما ظلت إيران تجادل حول سلمية برنامجها والتزامها بمعاهدة الحظر، وحقها القانون في التخصيب.

ونتيجة لذلك، جاءت مواقف القوى الكبرى متباينة بين مؤيدين لرفع الملف إلى مجلس الأمن تحت الفصل السابع وبين معارضين لذلك. واحتد الجدل بتقديم الترويكا الأوروبية بدعم أمريكي في ماي 2006 مشروع قرار إلى مجلس الأمن تحت الفصل السابع يوجب على إيران تعليق التخصيب وإعادة المعالجة وكل عمليات البحث والتطوير، غير أن معارضة روسيا والصين توج بسحب هذا مشروع في 09ماي 2006[1].

وهكذا، بعد عدة مناورات داخل مجلس الأمن وخارجه قامت بها كل من إيران وروسيا والصين ضد أي مشروع قرار يتخذ تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[2]، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1696 في يوليوز 2006، استنادا على المادة 40 من الفصل السابع[3]، مؤكدا فيه على أهمية الجهود الدبلوماسية، ومحذرا إيران بأن تتخذ جميع التدابير التي طلبها مجلس المحافظين في فبراير 2006، وتسوية جميع مسائل التخصيب وإعادة التجهيز وتعليقها لبناء الثقة، مع التنويه بمقترحات المجموعة (5+1) ومطالبا جميع الدول منع تداول ونقل أي سلع وأصناف تساهم في أنشطة إيران النووية، وبالمقابل واجهت إيران هذا القرار بإعلانها في غشت 2006، تمسكها بحقوقها المشروعة واستمرارها في التخصيب.

وبفشل مفاوضاتها مع الترويكا الأوربية في منتصف أكتوبر 2006، تكثفت الاتصالات بين مجموعة (5+1) بغرض التوصل إلى قرار توافقي بفرض العقوبات المطلوبة في قرار المشروع الذي قدمته الترويكا بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[4]، أعلنت إيران عن نجاحها في استخدام سلسلة ثانية من أجهزة الطرد في "نطنز" في أكتوبر 2006، الأمر الذي نتج عنه مفاوضات مكثفة بين مجموعة (5+1) تمكنت من خلاله و. م .أ والاتحاد الأوروبي من احتواء معارضة روسيا والصين في اجتماع باريس لفرض العقوبات، وبموجبه أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1737 في دجنبر 2006 بناء على المادة 41 من فصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[5].

ومع تعنت إيران واستمرارها بعمليات التخصيب عادت المفاوضات من داخل مجلس الأمن قرابة 3 أسابيع وانتهت بإصدار قرار رقم 1747[6] في مارس2007 استنادا على المادة 41 من الفصل السابع بتشديد العقوبات السابقة. وتبعا لذلك في سنة 2008 اتخذ مجلس الأمن قرارين الأول قرار رقم 1803[7] في مارس2008 أكد فيه على قراراته السابقة، مع

---

[1]- سكوت ريتر: نفس المرجع، ص267.

[2]- وقع ميثاق الأمم المتحدة في 26 يونيو 1945 في سان فرانسيسكوا في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذا في 24 أكتوبر 1945. منشور على الرابط التالي: https://www.un.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/02

[3]- أنظر المادة 40 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

[4]- أنظر المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

[5]-قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1737 الصادر بالإجماع في 23 ديسمبر 2006.

فرض القرار عقوبات على إيران لفشلها في وقف برنامج تخصيب اليورانيوم بعد القرار 1996 وحظر توريد التكنولوجيا والمواد ذات الصلة بالطاقة النووية. وجمد الأصول التي تدعم أو ترتبط بالأنشطة النووية الإيرانية المتعلقة بالانتشار النووي وأنشأ لجنة (تعرف باسم لجنة 1737) للإشراف على تنفيذها. منشور على الرابط التالي: https://www.un.org.SIRES/1737(2006) تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/05.

[6]-قرار 1747 اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5647 المعقود في 24/مارس 2007. وثيقة s/RES/1747(2007) منشور على الرابط التالي: https://www.mfar.gov.il MFAA تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/06.

[7]- طالب مجلس الأمن بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إيران بالتوقف والامتناع عن أي وكل تخصيب لليورانيوم، كما طالب إيران بوقف أي بحث أو تطوير يتعلق بأجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم. قرار رقم1803 اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 5848 المعقودة في 3 مارس 2008، وثيقة: S/RES/1803 (2008) , 27, Juin https://www.un.org الأمم المتحدة – مجلس الأمن

اعرابه عن القلق إزاء تقارير المدير العام للوكالة بعدم التزام إيران بالوقف التام والدائم لأنشطتها النووية، مع التأكيد على تعزيز سلطة الوكالة ومجلس المحافظين. وفي نفس السنة جاء القرار الثاني بعد صدور إعلان المدير العام للوكالة الدولية في فبراير 2008، باستمرار إيران في أنشطتها النووية، فتخذ مجلس الأمن القرار رقم 1853[1] في شتنبر2008 للتأكيد على القرارات السابقة فضلا عن الدعوة إلى حل تفاوضي، مع مطالبة إيران بالالتزام بقرارة مجلس الأمن وقرات مجلس المحافظين. هذا، ومع بقاء الوضع كما هو عليه بعد سنة أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1887[2] غير أنه لم يأتي بجديد بخصوص هذا الملف. إلا أنه بعد فشل مقترح "لجنة فيينا" في أكتوبر 2009 بمبادلة الوقود النووي مع إيران واكتشاف منشأة نووية سرية تحت الأرض ضمن قاعدة عسكرية قرب مدينة "قم" وعقب مداولات عديدة بين مجموعة (1+5) لفرض عقوبات جديدة التي عارضتها الصين وروسيا، جاء تقرير الوكالة الذرية في ماي2010 بعدم توقف إيران لأنشطة التخصيب وإعادة المعالجة وعدم استئنافها العمل بالبرتوكول الإضافي. مما أدى بإيران إلى الاتفاق مع تركيا والبرازيل في ماي2010،[3] على مبادلة الوقود النووي بضمان ووساطة تركيا على أراضيها، إلا أن و.م. أ رفضت وصممت إلى جانب الإتحاد الأوربي على فرض العقوبات وقلب الموقف الروسي والصيني لصالحهما، وهو ما توج باتخاذ مجلس الأمن في يونيو 2010 قراره رقم 1929[4] بفرض المزيد من العقوبات المشددة على إيران.

غير أن تدخل سلطنة عمان على الخط للعب دور الوساطة بين أمريكا وإيران أدى إلى التوصل لاتفاق جنيف في نونبر2013،[5] الذي كان بمثابة خارطة الطريق لسير المفوضات من أجل الوصول إلى اتفاق شامل[6]. فضلا عن تعهد الاتحاد الأوربي سنة 2014 إلى رفع بعض العقوبات عن إيران لمدة 6 أشهر، الشيء الذي توج بالتوصل للاتفاق النووي سنة2015 المعروف بخطة عمل الشاملة المشتركة (JCPOA). ليصدر مجلس الأمن بعد ذلك بالإجماع القرار رقم 2231 في يوليو 2015[7] يؤكد فيه هذه الخطة والدعوة الى رفع العقوبات الدولية عن إيران مقابل تخليها عن الجانب العسكري من برنامجها النووي.

---

[1]- قرار مجلس الأمن رقم 1835 اتخذه في جلسته 5984 المعقود في 27 سبتمبر 2008: (S/RES/1835/2008) منشور على الرابط التالي: https://www.un.org الأمم المتحدة – مجلس الأمن.

[2]- قرار مجلس الأمن رقم1887 اتخذه في جلسته 6151 المعقود في 24 سبتمبر2009: (S/RES/1887/2009) منشور على الرابط التالي: https://www.un.org الأمم المتحدة – مجلس الأمن.

[3]- هو اتفاق وقعته إيران مع تركيا والبرازيل بخصوص تبادل الوقود النووي مع إيران والغرب، ويحدد الاتفاق ضوابط هذا التبادل، وتشجيع الحوار بين الطرفين. منشور على الموقع التالي https://www.aljazeera.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/10.

[4]- هذا القرار حظر إيران من مشاركتها إ في أي نشاط تجاري أو استثماري، وحظر جميع المؤسسات المالية التعامل الدولي مع البنوك الإيرانية. للمزيد من الاطلاع راجع: قرار مجلس الامن في جلسته 6335 المعقودة في 09 يونيوا 2010:(2010) S/RES/1929 منشور على الرابط التالي: https://www.un.org» security counul نفس تاريخ الاطلاع.

[5]- الزويري محجوب: مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف الى فينا، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، نوفمبر 2014، ص 4-5.

[6]- عند وصول الرئيس روحاني إلى رئاسة الجمهورية في إيران والذي عرف بالدبلوماسية وله فهم خاص في الدبلوماسية أوضحه في أحد كتبه قائلا "إنها فن فهم منطقة وتقدير قوتها ومكانتها وإيجاد الفرص لاستغلال الأوقات الحرجة". انظر في هذا الصدد:

- Hassan Rouhani, Andishha Ye- Siyasi elslam (Islamic political thought) vol.2, Tehran, Inticharat ekumayl, 2009, p 69.

[7]-إلى جانب تأكيده رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران، حضر القرار على هذه الأخيرة نقل وإصدار وتصدير الأسلحة والمواد النووية الحساسة والصواريخ أو أنظمة الصواريخ للمدة المحددة في الاتفاق عندما تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران نفذت التزاماتها النووية، ستلغي جميع القرارات السابقة بعد 10 سنوات من تاريخ الانضمام إلى خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، والمعروف أيضا باسم الاتفاق النووي الإيراني.

اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جلسة 7488 المعقود في 20 يونيو 2015 القرار رقم 2231، الصادر بالإجماع، مؤيدا لخطة العمل الشاملة المشتركة(JPOA)، وثيقة S/RES/2231/2015.

وبالإضافة الى ذلك فإن ما زاد الأمر صعوبة فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2015[1]، بسبب الخلاف بين الدول المشاركة حول مسألة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، و تأجيل المؤتمر الاستعراضي العاشر إلى سنة 2022 [2]بسبب الجائحة (covid 19)، وانسحاب الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" من خطة العمل الشاملة المشتركة سنة 2018، وفرضه سياسة الضغوط القصوى على إيران بفرض عقوبات اقتصادية جديدة شملت قطاعات النفط والتعدين والمصارف، من أجل الضغط عليها لإعادة التفاوض حول برنامجها النووي والصاروخي والتدخل الإيراني الإقليمي، حيث كل هّذه الأسباب أدت إلى خلافات عميقة وتأزم الوضع بين و. م. أ وحلفائها الأوربيين من جهة وبين المحور الإيراني من جهة أخرى. ولعل هذا ما أدى إلى استأنف مفاوضات فيينا في 29 نوفمبر 2021، برئاسة الترويكا الأوربي وروسيا والصين وإيران، في حين تشارك و. م. أ فيها على نحو غير مباشر بسبب رفض إيران الجلوس معها وجها إلى وجه[3]، بسبب اصرار طهران على رفع العقوبات الاقتصادية كاملة عنها، والقبول بالتطورات التقنية التي حققها برنامجها النووي[4]، خلال السنوات التي أعقبت انسحاب واشنطن، وتعديل بعض ببنود اتفاق 2015. في المقابل تشترط إدارة "جون بايدن" أن تلتزم إيران ببنود الاتفاق على نحو كامل قبل النظر في رفع أي عقوبات عنها، الى جانب تهديد إسرائيل بأنها لن تكون ملزمة بأي اتفاق مع إيران وبأنها تحتفظ بخيارات الرد على برنامج إيران النووي.

ثانيا: الاتفاق النووي الجديد وتداعياته على إيران

جاء تحديد موعد الجلسة الثامنة من مفاوضات فيينا بين إيران ومجموعة (5+1)، تزامنا مع الذكرى الثانية لاغتيال قائد فيلق القدس السابق "قاسم سليماني" تكملة للمفاوضات التي استأنفت في 21 أبريل 2021، حيث خاض الطرفان سبعة جوالات منها، خلق خلالها تقدما في طريق العودة إلى الاتفاق النووي، ومن ثم توقفت المفاوضات مع الجولة السادسة مع انتخاب إدارة جديدة في طهران، بقيادة الرئيس المحافظ "إبراهيم رئيسي" خلفا لرئيس الأسبق "حسن روحان"، برفض الالتزام بنتائج المفاوضات التي حققتها الحكومة السابقة مع استئناف المفاوضات. وهذا ما أكدته نتائج الجولة السابعة التي لم تحقق أي تقدم سوى تقدم طفيف على المستوى التقني، فما هي تداعيات مفاوضات فينا على إيران؟ خاصة بعد تملصها من الالتزامات التي كان يفرضها الاتفاق النووي لسنة 2015، بحجة انسحاب و.م. أ من الاتفاق سنة 2018.

---

[1]- تنص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الفقرة 3 في المادة 8 منها، على استعراض سير معاهدة عدم الانتشار وتمديدها عام 1995 وكذلك أكد عليها مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2000. المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمم المتحدة. راجع في هذا الصدد:

- 2015 Review Conference of the parties to the Treaty on the Non- proliferation os Nuclear Weapons (NPT), United Nations, 27 April to 22 May 2015. https://www.un.org/en/conf/npt/2015/

[2] -Letter from the president –designate of the tenth NPT Review conference H.E.Anbassador Gustavo Zlauvinen to all states parties regardirg the postponement of the tenth NPT Review Conference. NPT conference 2020- EN / United Nations, 30 December 2021. http://www.un.org/en/ conferences, npt 2020.

[3]- مفاوضات فيينا النووية، حسابات واشنطن وطهران المفاوضة، وحدة الدراسات السياسية، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 6 ديسمبر 2021.

[4]- حسب تقرير أصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران رفعت مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى أكثر من 60 بالمائة وهو ما يمثل انتهاك لالتزاماتها بموجب الاتفاق الدولي حول الملف النووي الإيراني لسنة 2015، تقرير الوكالة الدولية صادر يوم الأربعاء 17 نوفمبر 2021. منشور على الرابط التالي: https : news.un.org/ ar/ tags/lwkl-ldwly-llutq-tdhry/date/2021 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/12.

1- انعكاس الاتفاق النووي على السياسة الداخلية لإيران

على عكس ما كان متوقع من الرئيس المحافظ الإيراني "إبراهيم رئيسي" استمر في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي بالعاصمة النمساوية فيينا، بدافع التزام انتخابي داخلي يقضي برفع العقوبات الاقتصادية، وهذا ما أكده في خطاب تسلمه "حكم رئاسة الجهورية" يوم 3 غشت 2021، وكما جاء أيضا في خطابه الرسمي أمام البرلمان يوم 5 غشت 2021،[1] باستمراره في مفاوضات فيينا، خاصة مع توافق الآراء السياسية الداخلية، سواء القوى التقليدية (الحرس النووي+ رجال الحوزة الفقهية) أو الإصلاحيين، حول مبدأ التفاوض، بشرط عدم المساس بقدرات إيران وبأمنها القومي[2]. وفي حالة نجاح الرئيس المحافظ الإيراني "إبراهيم رئيسي" في رفع العقوبات عن طريق مخرجات اتفاق فيينا، فإنه سيعزز وضعه الداخلي، وسيقوي مركزه السياسي على حساب كل الأطراف الأخرى، وهو الأمر الذي سيؤدي الى تحرير الأموال الإيرانية في البنوك الغربية لتجاوز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

2- على مستوى تطوير البرنامج النووي

استغلت إيران خروج و. م. أ من اتفاق عام 2018، بخروجها من الضوابط التي كانت تحكمها فيما يتعلق بتطوير عناصر برنامجها النووي لاتفاق 2015، حيث تجاوزت في إنتاجها أجهزة الطرد المركزي كما ونوعا، مما أدى الى تحقيق قفزات كبيرة منذ عام 2019 في تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 %[3]، بتطويرها أجهزة الطرد المركز من صنف IR-1 إلى IR-9 [4]. في المقابل تصر واشنطن وحلفائها على ضرورة التزام طهران بنسبة تخصيب لا تزيد على 3.67 % وألا تتجاوز مخزونها من اليورانيوم 300 كيلوغرام كما ينص عليه اتفاق 2015. حيث ترى إدارة "بايدن "أن إيران حققت قفزات مهمة في تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 %، مما يجعلها نظريا قادرة على صناعة السلاح النووي[5]. ولعل هذا ما جعل إيران مصممة على مواصلة المفاوضات انطلاقا من هذه النقطة، مع الضغط عبر أذرعها في العراق وسوريا ولبنان واليمن من أجل تحسن وضعها التفاوضي[6]. وبالتالي فإن التأمل في مسار الاتفاق النووي الإيراني سواء بالرجوع إلى

---

[1]- محمد محسن أبو النور: "إبراهيم رئيسي" يمسك رسميا كتلا من الجمر المشتعل، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 2021/08/3. منشور على الرابط التالي: https://bit.1y/3rRPY6B تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/12.

[2]- تنص المادة 110 من الدستور الإيراني على وظائف القائد وصلاحياته، دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام constitute 1989، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية، ص 23-24. منشور على الرابط التالي:
https://www.constituteproject.org/constituion/Iran_1989?lang=ar

[3]-Nicole Gaouette, Kylie Atwood, Jemifer Hansler, "Iran Nuclear Taks Restart as participants Draw their Lines in the Sand" , CNN, November 29, 2021, at :https://cnn.it/3Insd9v.

[4]-جدير بالإشارة هنا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سجلت وضع 8 مجموعات جديدة في الموقع النووي الذي تعرض لانفجار نسب إلى إسرائيل، وحسب تقرير الوكالة الذرية التابعة للأمم المتحدة في 21 ابريل 2021، أنه تم تركيب 6 مجموعات متتالية تصل إلى 1044 جهاز طرد مركزي من طراز IR-2، ومجموعتين مما يصل إلى 348 جهاز طرد مركزي من طراز IR.4 ويتم استخدام عدد منها. وفي 10 أبريل 2021 أعلنت إيران أنها بدأت تشغيل أجهزة طرد مركزي أكثر تطورا من طراز IR-6 وIR-5 تعمل على تخصيب اليورانيوم بشكل أسرع، كما يعمل برنامج النووي الإيراني على تطوير أجهزة طرد مركزي من طراز IR-8 ، كما صرحت إيران بأنها بدأت اختبارات ميكانيكية على جهاز طرد مركزي IR-9 الذي سيكون أسرع ب 50 مرة من أول جهاز طرد مركزي إيراني IR-1.
وكالة الأمم المتحدة للطاقة الذرية: إيران قامت بتركيب أجهزة طرد مركزي متقدمة إضافية في منشأة نطنز. The Times of Israel، منشور على الرابط التلي:
https://ar.timesofisrael.com/

[5]- يعتبر اليورانيوم 235 هو فقط القابل للانشطار النووي، ولإحداث الانشطار لابد من زيادة اليورانيوم 235 في اليورانيوم الطبيعي بنسبة (3% و4%) تبعا لنوع المفاعل النووي المنتج للطاقة وهنا تكون أما الاستخدام السلمي للطاقة النووية، أما في الاستخدام العسكري أي في حالة انتاج الأسلحة النووية فيجب زيادة تخصيب اليورانيوم 235 في اليورانيوم الطبيعي بنسبة (20%و90%) وذلك تبعا لنوع السلاح النووي، للمزيد من التفاصيل راجع:
كارلتون بيرل: الأعجوبة العاشرة الطاقة النووية، دار اليقظة العربية، دمشق، الطبعة 1958، ص15.

[6]- إبراهيم ريحان: إيران المفلسة مستعجلة: نريد المال والضمانات، الأحد، 9/يناير 2022. منشور على الرابط التالي:
https://www.asasmedia.com/news/391254 تم الطلاع عليه بتاريخ 13/

الاتفاق القديم أو الاتفاق على الوضعية الحالية يمثل تنازلا تلزمه تنازلات مقابلة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المشاركة في المحادثات، سيما بعد تشبث إيران بأن تقدم واشنطن وحلفائها الأوروبيين ضمانات بعدم فرض عقوبات جديدة عليها في المستقبل في حال حدوث تغيير في الإدارة الأمريكية ومجيئ الرئيس الجديد الذي اعتبرته إدارة "بايدن" بالأمر المستحيل[1].

3- تشابك القدرات النوعية العسكرية لإيران

استغلت إيران قدراتها النوعية العسكرية بتوظيفها في بناء استراتيجية معقدة ومركبة بالمنطقة من أجل الضغط وتحسين موقعها في التفاوض وفرض أمر الواقع، وذلك بإتباع استراتيجية الهجوم حتى ولو كانت بصدد التراجع أو الالتفاف أو المناورة، والمزج بين المواقف السياسية والإعلامية والاستعدادات العسكرية، من خلال استعراضات مكثفة لعناصر قوتها الردعية أو الهجومية أو الإعلان عن تطوير أسلحة جديدة، إضافة الى إدارة استراتيجية الحريق، بإشعال المنطقة كلها من خلال أدواتها و أذرعها عند تعرضها للهجوم، إلى جانب بناء استراتيجية على أساس الاقتراب من الخصم والالتصاق به من خلال التصادم والتفاعل عن طريق التماس كما فعلت مع الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان، وكذلك مع إسرائيل من خلال حزب الله والجماعات المسلحة[2]، واستخدام جماعة الحوثي في اليمن واتباعها نفس الاستراتيجية بتوظيف حزب الله وفيلق القدس في غرب وشمال إفريقيا.

ومن هذا المنطلق، فإنه من المتوقع أن تضع طهران قدراتها العسكرية النظامية ولا-تماثلية على رأس أولويات القطاعات المستفيدة من رفع العقوبات الاقتصادية بالإفراج عن الأصول المالية المجمدة، مما سينعكس ذلك على قدراتها إيجابيا، والتي تتجلى فيما يلي:

أ- ترسانة الصواريخ الباليستية

يعد تعاظم دقة ترسانة الصواريخ الباليستية حتى مدى 2000 كلم التي لا تزال تنمو من حيث الحجم والمدى والدقة[3]ضمن معوقات احياء الاتفاق النووي، الذي تم إرفاقه من قبل الدول الغربية على طاولة المفاوضات بالبرنامج

---

[1] -Ali Bagheri Kani, «Talks must address renouval of sanctions,« financial times, November, 28,2021, at : https://on.ft.com/3Gh2dj1.

[2]- اختارت إيران استراتيجية مبنية على نموذج الردع القائم على حرب الاستنزاف التي يراد من خلالها أن تزيد من المخاطر التي تجابه الخصم والتكاليف الباهظة التي يتحملها العدو، والهدف هو الحاق الهزيمة النفسية التي تمنع استعداد العدو للقتال، نظرا لعدم قدرته على مواجهة خصوم متفوقين عليه تقنيا كالولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد من الاطلاع راجع:

- Michael Conneil : Iran's Military Doctrine, United States Institute Of peace, Washington, 2010, p 15, this search publisher in the linke for the web://iranprimer.usiss.org/ sites/iranprimer. Usip.org/ files/iran_s%20M Ilitary %20 Doctrine. PDF. https://www.nahrainuniv.edu.iq>PDF

[3]- وتجدر الإشارة أنه منذ عام 2015، تم دمج ميزة التوجه الدقيق النهائي الذي أصبح يمتلك إمكانيات أكبر من خلال استخدام صاروخ "عماد" يمكن "للحرس الثوري" الإيراني توجيه رأس حربي فاصل للحصول على توجيه عالي الدقة على نطاقات يقترب من 1700 كلم، وفي عام 2017 أدخلت إيران صاروخ" خرمشهر" حيث تم تطوير تشكيل محرك الوقود السائل الخاص به بمساعدة كوريا الشمالية، قادر على حمل أوزان كبيرة قد تشمل رؤوس حربية نووية مصغرة تصل إلى مدى 2000 كلم، وفي سنة 2020 تم الكشف عن صاروخ "خرمشهر2" برأس حرب قابل للتوجيه، مما يمكنه من توفير دقة أعلى وقدرة على البقاء على مدى يتجاوز 2000 كلم إذا كان مسلحا برؤوس حربية أصغر حجما. أنظر في هذا الصدد:

- Farzin Nadimi : Iran's Ballistic Missille Arsenal Is still Growing In size, Reach, and Accuracy,the washington institutes or near east policy, policy watch 3357, dec13, 2021. https://www.wachingtoninstitute.org/policy- onalysis/irans- ballistic- missile- arsenal- still- growing- size- reach- and- accuracy 14/01/2022.18 : 45

النووي وشبكة المليشيات الإيرانية في الإقليم، مع تعنت القوى الغربية بإرغام إيران على القبول بتعديل اتفاق 2015، مقابل ضمانات معززة تكبح جماح برنامجها النووي وبرنامجها للصواريخ الباليستية وسياستها في المنطقة[1].

ب-مسيرات "الدرونز "القتالية

تعمل إيران على تطوير أسراب الطائرات المسيرة "الدرونز" (كسرب تلاش وسرب مهاجر وسرب أبابيل وشهيد 129 والصاعقة وفطرس والطائرات المسيرة كرار)[2]، وذلك من أجل الجمع بين القدرات الاستطلاعية والأغراض العسكرية والأمنية، ودعم ميلشياتها بهذه التقنية[3]. وبالتالي فإن المسيرات الإيرانية لا تقل خطورة عن البرنامج الصاروخي الإيراني، بل هي جزء من هذا البرنامج، مما يوجب التفاوض عليه في مفاوضات فيينا، لأن هذا المشرع تجاوز حدود الحاجات الدفاعية الإيرانية، وبلغ حد تهديد وزعزعة استقرار أمن المنطقة والجوار.

ج-القدرات الردعية لإيران

استطاعت إيران أن تصيغ استراتيجية ذات شبكات مبنية على أساس نموذج الردع القائم على حرب الاستنزاف بالاقتراب من الخصم والالتصاق به من خلال التصادم بارتباط الشبكات بقرارها الاستراتيجي، ككتائب حزب الله العراقي والحشد الشيعي في العراق، وحزب الله اللبناني، وفيلق القدس، ولواء فاطميون في سوريا وجماعة الحوثي في اليمن، وحركة حماس وحركة الجهاد في غزة[4]، بل تعدت محيطها الإقليمي إلى المحيط الدولي حيث هناك تقارير توكد اختراقها لغرب[5] وشمال[6] إفريقيا بإنشاء مليشيات مبنية على الطائفية تشكل تهديدا لزعزعة الأمن والاستقرار في إفريقيا

---

[1]- مفاوضات فيينا النورية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، وحدة الدراسات السياسية، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،6 ديسمبر 2021، ص1.

[2]- ضياء قدور: الطائرات الإيرانية المسيرة: القدرات ونقاط الضعف، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، يناير 2005 منشور على الرابط التالي: https://www.harmoon.org/reports/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/01/15 على الساعة 18h00

[3]- تم تزويد "حزب الله" اللبناني والحوثين في اليمن، بنسخ استطلاعية وانتحارية من "أبابيل 2" حيث تعرف باسم مرصاد (1) عند حزب الله، وباسم قاصف (1) وقاصف (2) (انتحارية تنفجر فوق الهدف) عند الحوثيين، وحيث تمكنت إسرائيل من إسقاط طائرتين مسيرتين لحزب الله من نوع مرصاد عام 2006. هذا ما ورد على موقع إسرائيلي "جراسا-إسرائيل" تحت عنوان: "تسقط طائرة لبنانية من دون طيار... ونتانياهو يدين". منشور على الرابط التالي: https://www.gerasanews.com/article/105964. للمزيد من الاطلاع راجع: طائرات إيران المسيرة... سلاح الردع القومي والنفوذ الإقليمي. منشور على الرابط التالي: https://sodehiran.com/archives 1144 بتاريخ2022/01/15 تم الاطلاع عليه على الساعة: 17h15.

وتجدر الإشارة الى القصف الذي قامت به جماعة الحوثي على أبو ظبي بالطائرات المسيرة الإيرانية، أنظر في هذا الصدد:

– رضوان رمضان الشريف: المفارقات الإيرانية، الدعوة للحوار والتصعيد، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، 30 يونيوا 2022. منشور على الرابط التالي: /http://shafcentre.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 05 فبراير 2022 على الساعة 17H00

[4]- l'axe de la résistance : l'expansionnisme régional iranien, centre de documentation de l'école militaire CDEM, octobre 2021, p 4-12.

منشور على الرابط التالي:https://www.dans.defense.gouv.Fr> PDF تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/17 على الساعة: 11h00. وانظر أيضا: أفرايم كام: نظرية الردع الإيرانية، مركز دراسات الأمن القومي، أطلس للدراسات والبحوث، ترجمة عبد الكريم أبو ربيع، 12 غشت 2021، منشور على الرابط التالي: https://atlas.ps/post/1748 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/16 على الساعة 16h00

[5]- بدر حسن شافعي: الدور الإيراني في إفريقيا: المحددات والتحديات المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2021/02/14، منشور على الموقع التالي: https://eipss.eg.org/pdfتم الاطلاع عليه يوم 2022/01/16 على الساعة 17H00 . انظر أيضا: توري طه: الاختراق الثقافي: سياسات التغلغل الإيراني في دول غرب إفريقيا، مركز مستقبل للأبحاث والدراسات المقدمة: 2019/11/4، منشور على الرابط التالي:

https://futureae.com/or/mainpage/Item/5333/PDF

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/16 على الساعة 18H00.

[6]- تقرير: إيران تكثف نشاطها المزعزع لاستقرار في شمال إفريقيا واشنطن، إرم نيوز، تاريخ النشر 2021/04/24، منشور على الرابط التالي:

https://www.eremmews.com/news/world/23196 99

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/16 على الساعة 20h00

عن طريق حزب الله وفيلق القدس، وتمثل هذه الشبكات أو المليشيات الموالية لإيران آليات تعمل بها لتوسيع نفوذها، وورقة ضغط على منافسيها الإقليميين والدوليين.

وبناء على هذا الفهم، فإذا تم التوصل إلى اتفاق من خلال مفاوضات فيينا الحالية برفع العقوبات الاقتصادية سيؤدي بالنتيجة إلى الإفراج عن الأصول المالية المجمدة لإيران، وبالتالي ستكون فرصة لرفع الجاهزية على الصعيد التقني والقتالي لهذه الشبكات، وهو ما سيؤدي بالنتيجة إلى تعزيز منظومة الردع لديها، ورفع جاهزية هذه الشبكات لتصدير الثورة إلى أبعد نقطة، الشيء الذي سيشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، لاسيما مع زيادة قدراتها النووية.

المحور الثاني: البرنامج النووي الإيراني وتكريس سياسة المحاور الدولية في الشرق الأوسط

القاعدة الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية هي المصالح حيث أنه لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة انما مصالح دائمة، هذه هي القاعدة الأساسية التي تحكم المجتمع الدولي خاصة بعد ضهور ونمو التوجه البرجماتي على المستوى الدولي، حيث أن كل دولة تسعي للحفاض على مصالحها وزيادة مواردها. وهذا التوجه كان حاضرا طوال الأزمة النووية الإيرانية من خلال تموقف الأطراف الدولية من البرنامج النووي الإيراني بين مؤيد ومعارض كل حسب مصالحه، مما أدي بالملف النووي الى تكريس تحالفات وتكتلات على المستوى الدولي في الشرق الأوسط.

وسنحاول توضيح المتغيرات الجيوبوليتيكية بتكريس سياسة المحاور الدولية في الشرق الأوسط من خلال التطرق الى مواقف الدول الغربية إزاء الملف النووي الإيراني (أولا) ومواقف الدول الغير الغربية إزاء الملف النووي الإيراني (ثانيا).

أولا: موقف الدول الغربية إزاء الاتفاق النووي الإيراني

سنناقش موقف الدول الغربية إزاء الاتفاق النووي الإيراني من خلال الموقف الأمريكي المتشدد اتجاه البرنامج النووي الإيراني والموقف الأوروبي الذي إنتهج مقاربة وسطية لحل الأزمة مزاوجا بين الترغيب والترهيب.

1- الموقف الأمريكي

بدأ الاهتمام الأمريكي بالبرنامج النووي الإيراني منذ أوائل التسعينات، حينما لجأ الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون" بفرض عقوبات اقتصادية ضد إيران عن طريق سن قانون الحظر "داماتوا"[1]. ومع أحداث 11 شتنبر وتبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية جديدة، ذات استراتيجية مبنية على الحرب الاستباقية أو الضربات الوقائية[2]، للحفاض على السيادة العالمية التي لا تسمح من خلالها بأي ظهور محتمل لأي دولة أخرى منافسة عسكريا[3]. وفي هذا السياق أصبحت إيران في دائرة التهديد الأمريكي مباشرة، خاصة بعد الكشف عن برنامجها النووي، ومخالفتها لبنود

---

[1]- في عام 1996 أصدر الكونجرس الأمريكي قانون "داماتوا" أو"ILSA" بفرض عقوبات على ليبيا وإيران بحجة تجفيف مصادر دعم الإرهاب، وفي عام 2006 تم تعديله بتشطيب على ليبيا حيث أصبح يعرف بقانون "ISA" أو "دماتوا"، حيث تم تمديده سنة 2016 لمدة عشرة سنوات عوض خمسة سنوات، يقوم بحظرالإستثمارات الأجنبية في إيران. أنظرفي هذا الصدد : صابر كل عنبري : تمديد قانون "دااتوا" ومصير الاتفاق النووي، بتاريخ 20 ديسمبر 2016، موقع الجزيرة. منشور على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2016/12/20/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/18 على الساعة 11h15.

[2] - CASSABOIS، Yohane. Le discours de la guerre de George W. Bush depuis les attentats du 11 septembre 2001 : une symbiose entre" volonté divine" et" nécessités" du temps. 2006. Thèse de doctorat. Université du Québec à Montréal, pp, 33-39. PDF

[3] - BUSH, George W. Selected Speeches of President George W. Bush, 2001–2008. National Archives and Records Administration, 2008, p; 133-175. PDF

اتفاق تعليق النشاطات النووية لعام 2004، بإنتاجها أجهزة الطرد المركزي وتجميعها، واستئناف العمل في تخصيب اليورانيوم [1].

ولعل هذا ما جعل الموقف الأمريكي يتسم بالتشدد[2]، الذي يتضح من خلال رفع الملف إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات وقيود على البرنامجين النووي والصاروخي الإيراني وأشخاص وكيانات مرتبطة بالبرنامجين، والضغط على الدول التي تقدم التكنولوجيا لإيران كروسيا وباكستان والصين[3]، وعلى وكالة الطاقة الذرية ودول الاتحاد الأوروبي بالتشكيك بقدرتهما على تسوية الأزمة داخل الأطر القانونية للوكالة الدولية، مما أسفر عن توافق الآراء بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[4]. لاسيما باستمرار النشاطات النووية الإيرانية الذي زاد من تعميق المخاوف الدولية بشأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني والغاية الحقيقية منه، وانعكاس الآثار المحتملة للتسلح النووي الإيراني على الأمن الإقليمي والدولي. إضافة الى المزاوجة بين الخيار السلمي والتهديد بالخيار العسكري نظرا لما يمثله موقع إيران ودوره في تهديد السلم والأمن الدوليين، حيث بقي الخيار العسكري حاضرا حتى بعد رفع الملف إلى مجلس الأمن وصدور مجموعة من القرارات بفرض العقوبات على ايران معظمها تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [5]. بل حتى بعد صدور القرار رقم 2231 [6] بقي الخيار العسكري حاضرا من خلال آلية الزناد "snaphbark " التي تمكن أي طرف من نقض الاتفاق. فضلا عن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها الحيوية، لمنع إيران من التوسع داخل الإقليم من أجل خلق نوع من التوازن داخل إقليم الشرق الأوسط، مع كبح الامتداد الإيراني عبر أذرعها إلى مناطق أخرى.

وبعد صعود الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب "انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية في ماي 2018 من خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني لسنة 2015، وفرض سياسة الضغوط القصوى بفرض عقوبات جديدة على إيران. التي أثرت بشكل واضح وخطير في الوضع الاقتصادي الإيراني لإجبارها على إعادة التفاوض حول برنامجها النووي وملفات أخرى كبرنامجها الصاروخي والتدخل الإقليمي، التي لم تحقق حتى الآن النتائج المرجوة منها[7]. وفي غشت 2020 سعت و. م. أ إلى تفعيل آلية ألزناد "snaphbark" من أجل إعادة فرض الحظر على إيران الذي كان رفع عنها عام 2015 وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2239[8]، لكن مجلس الأمن رفض مشروع القرار الأمريكي بعد فشله في الحصول على الأصوات التسعة اللازمة لتمريره باعتبار و.م.أ لم تعد طرفا مشاركا بعد انسحابها من الاتفاق النووي.

---

[1]- جمال سند السويدي: البرنامج النووي الإيراني، الواقع والتحديات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007، ص: 8.

[2]- سكوت ريتر: مرجع سابق، ص: 189.

[4]- أحمد ابراهيم محمود: مرجع سابق، ص: 189

[5]- فقد صرح الرئيس بوش ونائبه ووزير الدفاع والخارجية أن الخيار العسكري واللجوء إلى القوة لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية غير مستبعد. سكوت ريتر: مرجع سابق، ص،209.

[6]- قرار رقم 2231 الصادر في 20 يوليوز 2015 الذي اتخذ بالإجماع المتعلق بالاتفاق النووي 1+5 والمعروف بخطة العمل الشاملة المشتركة، منشور على الرابط التالي: https://www.un.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/19.

[7]- Jim Banks (IN-03) : Maximum Pressure Act, Republican, Sutudy Committee, chairman Section-b-y-section summary. At : https://banks.house.gov/uploadedfiles/maximum_pressure_act_section_by_section_summary.pdf

[8]- رضا تقي زاده: الخطة الأمريكية لتمديد حظر الأسلحة على إيران، الجمعة 19 يونيو 2020، منشور على الرابط التالي https://old.iranintl.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/19.

ومع وصول "جون بايدن" إلى البيت الأبيض، كانت من أولويات الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الحملة الانتخابية إعادة التفاوض مع إيران حفاظا على استقرار المنطقة، مما جعل الملف الإيراني يعود بقوة إلى واجهة الأحداث الدولية، خاصة لما تثيره التوجهات الإيرانية من مخاوف دولية وإقليمية كبرى بالنظر إلى سياستها العدائية وتدخلاتها المتزايدة في محيطها، إضافة إلى تملصها من التزامها في الاتفاق من خلال تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% بدل 3.67% التي ينص عليها الاتفاق[1]، مما جعل موقف و.م.أ يعتبر امتلاك إيران لسلاح النووي مغامرة غير محسوبة العواقب، يكمن في تهديد السلم والأمن الدوليين في منطقة معروفة بأوضاعها الأمنية الهشة.

ويبدو من خلال مفاوضات فيينا الحالية الرامية لإحياء الاتفاق النووي مع طهران وخاصة بعد انتهاء الجولة السابعة منها، أنه لم يتم التوصل إلى أي نتائج حاسمة بخصوص الملف، في انتظار أي متغيرات في الجولة الثامنة المتعلقة بالعودة إلى اتفاق 2015 مع اجراء تعديلات في بعض البنود، ووضع حد أقصى لعملية التخصيب وقدرات أجهزة الطرد، وكذا منظومة الصواريخ الباليستية والتدخلات الإيرانية في شؤون الدول المجاورة عن طريق أذرعها المختلفة. مما يتضح معه الاتفاق النووي الجديد قد يساهم في ضبط بوصله الأزمة الإيرانية، إلا أن الوصول إلى اتفاق شامل قادر على تحقيق تقييد فعلي لإيران مسألة يصعب توقعها في ظل المحددات القائمة مما يتطلب مفاوضات متعددة المراحل. وقد تنعكس سلبا في إعادة هندسة الشرق الأوسط برمته وإعطاء طهران مسافة أكبر في الحركة المشروعة التي ستزيد توغلها في المنطقة.

2- موقف الاتحاد الأوروبي

منذ بداية الأزمة النووية الإيرانية انتهج الاتحاد الأوروبي مقاربة ومنهجا وسطيا لإدارتها تنسجم والموقف الأمريكي بضرورة منع إيران من تطوير قدرتها للأسلحة النووية ورفع الملف إلى مجلس الأمن، إلا ما تعلق منه بأسلوب معالجة الأزمة والتعاطي معها من ناحيتين. أولهما التمهل في نقل الملف لحين استنفاذ الخيارات الدبلوماسية، وثانهما الاستبعاد التام للخيار العسكري وتبني سياسة جديدة لمنع الانتشار كما جاء في بيان لوكسمبورغ الصادر عن وزراء خارجية الترويكا الأوروبية[2]، حيث وضع هذا البيان الأساس لقيادة أوروبية من نوع جديد لمنع الانتشار النووي في العالم، وكذلك من انتقال مكافحة الانتشار النووي من البيانات إلى الإجراءات، إضافة الى عزم أوروبا على اظهار استقلاليتها وتوحدها بما تشكله من خلفية ورؤية سياسة تفتقر إليها الإدارة الأمريكية في تدبير الازمات.

هذا وبالرغم من تشابه الموقف الأوروبي من الأزمة النووية الإيرانية مع الموقف الأمريكي، فان الدور الذي تقوم به دول الاتحاد الأوروبي سواء كان دور الوسيط أو دور الطرف المستقل يقوم إلى حد بعيد على سياسة الترغيب والترهيب[3]. ويتجلى ذلك في عرض الطرف الأوروبي المكاسب السياسية والاقتصادية والتكنولوجية في حال تنازل ايران عن تخصيب اليورانيوم، وفي المقابل يهدد إيران في حال رفضها أنه سيتبني موقف واشنطن الداعي لعرض القضية على مجلس الأمن وفرض العقوبات على ايران، وهذا ما وقع لعدم احترام ايران بنود الاتفاق الذي نتج عنه رفع الملف الإيراني إلى

---

[1]- حسب تقرير جديد للوكالة فإن إيران في الأول من ديسمبر2021 أنتجت يورانيوم معدني مخصب بنسبة 20% من خلال تسريع عملية انتاج ضعفي المواد النوية المخصبة بنسبة 20%، وأنها تواصل تخصيب اليورانيوم بنسبة 60%. منشور على الرابط التالي: https://old.iranianth.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/19.

[2]- عامر عباس: البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، سلسلة أبحاث ودراسات(1)، مركز الدراسات والتوثيق منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012، ص: 132 انظر أيضا: رياض الراوي: البرنامج النووي الإيراني وآثاره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، 2008، ص: 233.

[3]- عامر عباس: نفس المرجع، ص، 134.

مجلس الأمن وإصداره مجموعة من القرارات إلى غاية 2015 معظمها تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولكن بعد التوصل الى الاتفاق وصدور القرار رقم 2231 بتوافق جميع الأطراف ومنها الاتحاد الأوروبي، إلا أنه لم يدوم طويلا بانسحاب و.م.أ من الاتفاق في 2018 و فرضها لسياسة الضغوط القصوى على ايران، إضافة الى تقديمها في 20 غشت 2020 مشروع قرار جديد بتمديد الحظر على ايران إلى مجلس الأمن، الذي امتنع 11 عضوا عن التصويت عليه من بينهم بريطانيا وفرنسا وألمانيا[1]، مما أدى الى تقويض الاتفاق الذي تمسك به الاتحاد الأوروبي.

وفي نفس السنة أطلقت الترويكا الأوروبية مطلع يناير 2020، إجراء تسوية النزاعات في خطة العمل الشاملة المشتركة بعد اعلان إيران عدم التزامها بالقيود على عدد من أجهزة الطرد المركزي النووية المستخدمة لتخصيب اليورانيوم وغيرها من المسائل المتعلقة بالتخصيب، ومع ذلك قررت الترويكا الاوربية E3 التزامها بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركةJCPOA وأصدرت بيانا مشتركا مفاده أن القرار لا يهدف إلى تنفيذ سياسة الضغوط القصوى ضد إيران، وإنما لإعادة الدولة الإيرانية إلى الامتثال الكامل للاتفاق النووي[2]. وهذا ما أكده تصريح مشترك لترويكا الأوروبية في يوليوز 2021 حول قلقهم الشديد إزاء التقرير الأخير الذي صدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يؤكد أن ايران شرعت في انجاز مراحل ضرورية لإنتاج "فلزات اليورانيوم" المخصب وهي مرحلة أساسية في تطوير السلاح النووي، وبذلك تنتهك إيران التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة انتهاك فادحا، وحيث تم دعوة ايران بشدة إلى وضع حد نهائي ودون تأخير لجميع الأنشطة التي تواصل القيام بها منتهكة خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل استئناف المفاوضات فيينا بهدف التوصل سريعا إلى نتائج نهائية وأن إيران بهذا تقوض الدورات الأخيرة من مفاوضات فيينا[3]. ومازال يتعين على الأوروبيين و إدارة "بايدن "المساومة حول طبيعة التوصل إلى صفقة أخرى مع ايران تتضمن المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإيران تتمثل في ثلاثة أهداف مترابطة أولها يتعلق بدعم النظام الدولي لعدم الانتشار ومنع إيران أو أي دولة أخرى في هذا الشأن من تطوير السلاح النووي، ثانيها تجنب حرب شاملة بين دول المنطقة والمخاطرة بمزيد من عدم الاستقرار الإقليمي، ثالثهما اظهار قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل في الساحة الدولية، وذلك بتحقيق الاتحاد الأوربي جميع هذه الأهداف الثلاثة من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 وتشبت صانعوا السياسة الأوربية بالاتفاق منذ ذلك الحين.

ثانيا: سياسة الدول غير الغربية إزاءالملف النووي الإيراني

من خلال مواقف الدول غير الغربية التي اتسمت بمساندة إيران في برنامجها النووي وتقديم لها مساعدات في المراحل الأولى في تطوير برنامجها النووي وخاصة الموقف الروسي(1) إلا أنه لا يمكن تجاهل الصين بوصفها شريكا استراتيجيا لإيران رغم اكتفائها بدور المراقب في المباحثات النووية مع استعدادها بمساندة إيران فيما تطلبه من ضمانات(2).

---

[1]- قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني، منشور على الرابط التالي: https://www.un.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/19.

[2]- جاسم محمد: أزمة الملف النووي الإيراني-أوروبا في موقف لا تحسد عليه، المجلة، 25 ابريل 2021، منشور على الرابط التالي: https://arb.majalla.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/20.

[3] - إيران وخطة العمل الشاملة المشتركة-تصريح وزراء الشؤون الخارجية لكل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، 6 يونيو 2021. منشور على الرابط التالي: https://www.diplomatie.gouv.fr تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/20.

1- الموقف الروسي

من خلال العلاقات النووية المتينة بين ايران وروسيا ، فان موقفها تمثل طوال الازمة باستبعاد الخيار العسكري، وتشجيع جهود الاتحاد الأوروبي لحلها وحث إيران على التعامل بجدية مع الوكالة الدولية والمجتمع الدولي مع تأكيد روسيا في عدة محطات بسلمية البرنامج الايراني[1] ،إلا أن الموقف الروسي بدأ بالتذبذب والتأرجح بين المنافع الاقتصادية والسياسية التي يجنيها من ايران، وبين خسران العلاقة الجديدة بين و.م.أ خوفا من مشاكل سياسية لا يتحمل تابعاتها، الشيء الذي حتم عليها انتهاج حلا وسطا لإنهاء الأزمة داخل الوكالة الدولية وخارجها بالطلب من ايران توقيع على البروتوكول الإضافي دون الموافقة على نقل الملف إلى مجلس الأمن، وبعد تعثر المفاوضات الأوربية الإيرانية سنة 2005، امتنعت عن التصويت على القرار، وفي المقابل قدمت اقتراح بإجراء التخصيب على أراضيها مع السماح لإيران بالتخصيب الجزئي، الذي قوبل بالرفض من امريكا وايران[2]، وبعدها شاركت مع مجموعة (1+5) بالمفاوضات بعد رفع الملف الى مجلس الأمن وأيدت صدور عدة قرارات بالعقوبات المفروضة على ايران منها القرار الأخير رقم 1929 سنة 2010. إلا أنه بعد إصدار مجلس الأمن القرار رقم 2131 في يونيو 2015 بشأن الاتفاق النووي القاضي بخطة العمل الشاملة المشتركة، إنسحبت و.م.أ من الاتفاق وفرضها سياسة الضغوط القصوى، وتقديمها في يوليوز 2020 مشروع قرار الى مجلس الأمن يدعوا لتمديد حظر السلاح على ايران، انتقدا وزيرا خارجية روسيا والصين هذا الاقتراح في رسائل بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، وقد ألمحا إلى أنهما سيستخدمان حق الفيتو من أجل رفض مشروع القرار الأمريكي، وبالفعل عارضت روسيا والصين المشروع الأمريكي باستخدام الفيتو[3]، مع الدعوة الى استئناف مفاوضات فيينا من أجل الوصول إلى اتفاق نووي جديد.

والموقف الروسي لم يتغير من خلال مفاوضات فيينا الحالية المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني الجديد، فهي تتعامل بكونها طرفا مثل باقي الأطراف والسعي الى تحقيق مصالح ذاتية من مجمل الصفقة النووية إذ يمكن أن تحقق عبر العودة إلى الاتفاق مكاسب على المستويين الأمني والسياسي، خاصة توسيع العلاقات مع إيران والسعي إلى الحصول على تنازلات من واشنطن إضافة إلى تعزيز حضورها في منطقة الشرق الأوسط.

ويمكن أن نقول إن المحور الروسي الإيراني سيزداد قوة بخروج إيران من إطار العقوبات سواء على مستوى آسيا والشرق الأوسط وافريقيا، أما فيما يخص سوريا وفي حالة توصل إلى اتفاق نووي فإن موسكو وطهران سيسعيان إلى إيجاد إطار تعامل جديد بينهما وفقا للمتغيرات المستجدة بحفظ مصالح كل منهما في سوريا.

---

[1]- صرح وزير الخارجية الروسي في 2005/9/22 بجامعة ستانفورد: "إن إيران تمتثل لقرارات الوكالة ولا تقوم بالتخصيب، كما ان أفعالها لا تخرق معاهدة الحظر وموسكو مستعدة لمساعدتها في برنامجها السلمي الذي لا يشكل خطر على العالم، وتحويل ملفها إلى مجلس الأمن له آثار سلبيه وسوف يقود الى تسييس غير ضروري للملف. أنظر في هذا الصدد: روجر هاورد: نقط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة، مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط1، ص: 162

[2]- أحمد ابراهيم محمود: مرجع سابق، ص: 211-212

[3]- قال سفير روسيا لدى الأمم المتحدة" ميخائل أوليانون" القرار يمكن أن يأتي بنتائج عكسية وطالب إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل المشكلة، وقال على توتير أن استخدام و. م. أ الآلية سنابلك من شأنه أن يضر بمجلس الأمن وأنه غير قانوني لأنهم تركوا خطة العمل الشاملة المشتركة من جانب واحد. منشور على الرابط التالي: htpps://news.un.org/ar/tags/kht-lml-ishml-lmshtrk تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/21.

وقال الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، أن إيران وافقت بالكامل على خطة العمل الشاملة المشتركة، واقترح عقد قمة عبر الانترنيت مع و.م.أ وبريطانيا وفرنسا والصين والمانيا وإيران في محاولة لتجنب "مواجهة وتصعيد" في الأمم المتحدة. أنظر الرابط الاتي: https://www.un.org نفس التاريخ.

2- الموقف الصيني

الموقف الصيني لا يختلف كثيرا عن الموقف الروسي فكلاهما دعا إلى وجوب استبعاد القوة وحل المسألة عن طريق الحوار في ظل الشرعية الدولية، وينعكس موقفها من الأزمة من خلال الرفض لاستخدام القوة بتصريح وزير خارجيتها عام 2003، أنه" لا يعتبر برنامج إيران من اختصاص الولايات المتحدة ولا يرى سببا يمنع ابقائه في عهد الوكالة الدولة"[1]، وكذلك من خلال القمة الصينية الروسية في أكتوبر 2004 التي أصدرت بيانا تضمن رفضا قويا للسياسة الأمريكية الأحادية وحاجة ملحة لتسوية النزاعات في إطار الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي[2]، حيث انعكس ذلك بالامتناع عن التصويت على قرار الوكالة الدولية في 2005 بإدانة إيران وتهديدها برفع الملف لمجلس الأمن، الا أنه بتجاوز ايران لالتزامات الدولية دعمت الصين قرار إحالة الملف الى مجلس الأمن في فبراير 2006، وتبنها لقرارات مجلس الأمن بفرض العقوبات مع إصرارها على استبعاد القوة والدعوة إلى مزيد من الحوار.

هذا، وساهمت الصين في المراحل المختلفة للمفاوضات بجهود حثيثة لحل الخلافات بين واشنطن وطهران من أجل رفع العقوبات الاقتصادية على طهران، بطرحها إطار تفاوضي للوصول إلى الحل الشامل في نوفمبر 2013، الذي يتضمن الالتزام بالحوار بين إيران ومجموعة (5+1)، عن طريق السعي نحو حل شامل عادل ومناسب لكل الأطراف، مع خلق مناخ للحوار والتفاوض، واتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للموضوع. ومن خلال هذا الإطار التفاوضي الذي طرحته فان أهدفها تتجلى في استيراد المزيد من النفط بثمن رخيص، ورفع حجم التعاون التجاري بينها وبين إيران وأمريكا، مع إزالة عامل التوتر بسبب التعاون مع إيران، إضافة الى تعزيز نفوذها الاستراتيجي في المنطقة لفتح طريق الحرير الجديد بين دول شرق آسيا وأوروبا مرورا بإيران[3]، الذي واجهته و.م. أ وشركائها الأعضاء في مجموعة السبع(G7) بمشروع "إعادة بناء أفضل" (B3M) كبديل لتطويق المشروع الصيني "الحزام والطريق[4]". وغير أنه بانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة، انعقدت القمة الثامنة عشر "لمنظمة شنغهاي" للتعاون في ظروف استثنائية، جمعت بين روسيا وإيران والصين تزامنا مع ارتفاع حدة التوترات التجارية بين بيكين وواشنطن، مع رغبة طهران بطلب دعم بكين وموسكو لإنقاذ الاتفاق[5]. إضافة الى معارضة الصين باستخدام حق الفيتو مشروع قرار بمجلس الأمن يدعو لتمديد حظر السلاح على إيران في يونيو 2020"[6].

ونتيجة لذلك نجحت الصين في بناء منظومة تجارية ومنظمة عسكرية قوية ومتينة تفوق توقعات الغرب، كما استطاعت أن تغزو الأسواق الغربية والأمريكية تجاريا، وتطوير البنية العسكرية الالكترونية، رغم العقوبات التجارية والعسكرية المفروضة عليها من قبل الغرب، مما فرض عليها توسيع شركائها الاستراتيجيين لتحقيق طموحاتها

---

[1]- روجر هاورد: مرجع سابق، ص، 135.

[2]- سفير لودجارد: هل يمكن تجنب قصف إيران؟، البرنامج النووي الإيراني-الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ط الأولى، 2007، صً، 156.

[3]- ستيفن بلاكويل، كريستيان ألكسندر، فيكتور غرافيس: الاتفاقيات التجارية بين إيران والصين-التداعيات الإقليمية، TRENDS، منشور على الموقع التالي: https://trendsresearch/ar/insight/ : بتاريخ 7 أبريل 2021.

[4] ياسرهلال: الولايات المتحدة والصين: صراع المبادرتين، مؤسسة الفكر العربي، 14 أكتوبر 2021، منشور على الرابط التالي: https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectrnic-article-details?id=1358&urlLtitle=%D8%D7%D7 details?id=1358&url Ltitle=%D8%D7%D7 تم الاطلاع عليه يوم 2022/01/02 على الساعة 19h35

[5]- قمة منظمة شنغهاي للتعاون تجمع الصين وروسيا وإيران وسط توترات مع الولايات المتحدة،France 24 ، نشرت بتاريخ 09يونيوا 2018 على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20180609-%D9%82%D9%85%D8%A9- تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/02.

[6]-قرارات مجلس الأمن، مرجع سابق. منشور على الرابط التالي: https://www.un.org

الجيوبوليتيكية، من خلال استراتيجية التوجه الى الشرق الأوسط من أجل تأمين احتياجاتها من الطاقة الإيرانية، وذلك بعقد شراكة استراتيجية مع ايران بالعديد من الاتفاقيات على عدة مستويات، منها اتفاقية 2016 التي تنص على تكثيف التعان من أجل زيادة حجم التجارة الثنائية إلى 600 مليار دولار في غضون عشرة سنوات[1]، كما أبرمت ايران والصين في 27 مارس 2021 اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة طويلة الأجل لمدة 25 عاما، تدشن لمرحلة جديد في العلاقات الإيرانية –الصينية، أساسها التعاون طويل الأمد وزيادة الاعتماد المتبادل بينهما[2]، إضافة إلى ما يشكله الموقع الاستراتيجي الإيراني من أهمية جيوسياسية للصين بتوفير موطئ قدم لها في منطقة الشرق الأوسط الحيوية لمزاحمة الدور الأمريكي.

وفي المقابل، بعد تولي "بايدن" للسلطة ركز البيت الأبيض على تأكيد مكانة الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي، ببناء تحالفات دولية وإقليمية للحد من النفوذ السياسي والاقتصادي لبيكين، وهذا ما أكده اجتماع بروكسيل في 24 مارس 2021 بين وزير الخارجية الأمريكي وزعماء أوروبا بتوحيد وجهة نظرهم تجاه التعاطي مع الصين كمنافس يهدد النظام الدولي القائم، كما عقد «بايدن" اجتماعا افتراضيا في 12 مارس 2021 مع قادة اليابان وأستراليا والهند من أجل بناء تحالف على المحيط الهندي والهادي لمواجهة المد الصيني.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الصين تدعم إيران وتساندها فيما تطلبه من ضمانات في مفاوضات فيينا الحالية من أجل الوصول إلى اتفاق نووي جديد، ستكون له تداعيات دولية وإقليمية مختلفة في حالة الوصول إلى اتفاق مما سينعكس إيجابا على المصالح الصينية في المنطقة.

المحور الثالث: البرنامج النووي الإيراني وتكريس سياسة المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط

من الطبيعي أن يلقي الامتداد الدولي ظلاله على البعد الإقليمي من خلال الملف النووي الإيراني الذي كرس محاور دولية في الإقليم نتيجة لترابط مصالح الدول الإقليمية مع المحاور الدولية على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي، خاصة عقب التدخل العسكري الروسي بجانب النظام السوري الذي فتح المجال أمام ظهور محاور إقليمية ذات أبعاد دولية في الشرق الأوسط.

ونتيجة لذلك فان معالجة هذا المحور يتطلب منا التطرق الى مواقف الدول الإقليمية التي ترى في تطوير البرنامج النووي الإيراني أنه يهدد مصالحها (أولا) والدول التي تتناغم مصالحها بتقوية النفوذ الإيراني في المنطقة خاصة إذا تم التوصل الى اتفاق نووي جديد من خلال مفاوضات فينا الحالية المتمثلة في الهلال الشيعي(ثانيا).

أولا: الامتداد الغربي والمحاور الممثلة له في الشرق الأوسط

من خلال استقراء الأحداث التي تقع في الشرق الأوسط نتيجة لتداعيات الملف النووي الإيراني على المنظور الجيوبوليتيكي في المنطقة، الذي يهدد أمن ومصالح الدول المجاورة لإيران لاسيما دول الخليج وتركيا وإسرائيل التي

---

[1] ستيفن بلاكويل، كريستيان ألكسندر، فيكتور غرافيس: مرجع سابق.

[2]- أندرو سكوبيل (Andrew Scobell)، عليرظا نادر(Alireza Nader) : الصين في الشرق الأوسط، التنين الحذر، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، نشرفي 2016، ص03-20. منشور بصيغة PDF منشور على الرابط التالي: https://www.rand.org»pubs PDF . لمزيد من الاطلاع، راجع: حسن أحمديان: إيران والصين-من التعاون الى الشراكة الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أبريل 2021، منشور على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4979 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/02.

تربطها مصالح جيوستراتيجية بالغرب، الأمر الذي سنوضحه من خلال مواقف هذه الدول من الملف النووي الإيراني ومدى تأثرها في حالة إذا تم التوصل الى اتفاق نووي جديد.

1-الموقف الخليجي

منذ تفاقم الأزمة النووية الايرانية عقب صدور قرار الوكالة الذرية في 2005 وتهديد ايران برفع ملفها إلى مجلس الأمن اتسم موقف المجلس الخليجي بالصمت والتردد عقب القمة المنعقدة في أبو ظبي بتاريخ 2005/12/18 تجنبوا التعرض في بيانهم الختامي لإيران، وقد استمر هذا الموقف حتى بعد رفع الملف الى مجلس الأمن، إذ صرح السفير السعودي في واشنطن في فبراير2006 أن بلاده تتفاوض مع طهران حول الأزمة[1]، وذلك رغم مطالبة قادة الخليج في القمة التشاورية الثامنة في الرياض 2006 من ايران التعامل بشفافية مع دول المنطقة، من خلال البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين بالرياض في نوفمبر2006 وبيان الدورة الثامنة والعشرين بالدوحة في نوفمبر2007 بحضور الرئيس الايراني "أحمد نجادي" من أجل حل الأزمة سلميا، مع التأكيد بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ومطالبة اسرائيل الانضمام للمعاهدة، وحث المجتمع الدولي للضغط عليها.[2]

وحتى بعد التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) سنة 2015 كان الرد الرسمي السعودي هو الصمت[3]، لكن عبرت دوائر مفوضة من النظام السعودي بصراحة أكبر عن موقف الرياض الحقيقي بأن الاتفاق النووي الانتقالي كان دليلا على تراجع تصميم و.م. أ على لعب دور ضامن الأمن في المنطقة وقبول القوى الغربية النفوذ الإيراني بصمت مقابل تنازلات بشأن البرنامج النووي.

وهذا ما ذهبت إليه معظم دول الخليج باعتبار هذه السياسات تحولا في ميزان القوى الإقليمية الأساسية تجاه ايران، وبعيدا عن نظام إقليمي بقيادة أمريكية، وحيث ترى المملكة العربية السعودية وبدراجات مختلفة من دول مجلس التعاون الخليجي، أن التأثير الايراني يملأ الفراغ الناجم عن تراجع تصميم و م أ من خلال الوفاق الإيراني الغربي، وأنه حدث مؤشرا للصعود الشيعي على حساب أمن السعودية وقيادتها الإقليمية[4]، خاصة بعد ظهور العراق الخاضع لقيادة شيعية وتنامي نفوذ حزب الله في لبنان وخارجه والتدخل الإيراني في اليمن عبر جماعة الحوثي، والانسحاب الأمريكي من العراق وترددها في مساندة المعارضة السورية، باعتبار كل هذه الأحداث تحولا في موازن القوى الإقليمية لصالح إيران، وبعيدا عن نظام إقليمي بقيادة حلفاء أمريكا. ولعل هذا ما أدى الى تقارب وجهتي نظر السعودية واسرائيل بتبني نفس الموقف المعادي للبرنامج النووي الإيراني وامتلاك إيران للسلاح النووي، المتمثل في تداعيات تحول إيران إلى

---

[1] - حسين خالد، البرنامج النوري الايراني والهواجس الأمنية الخليجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة اللبنانية، 2009.

[2]- بيان مجلس التعاون الخليجي ،2006 وبيان مجلس التعاون الخليجي2007، منشور على الرابط التالي: https://www.gcc-sg-org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/02.

[3]- فقد رحبت السعودية بالاتفاق النووي الانتقالي بحذر، واعتبرت أنه إذا كانت هناك نوايا طيبة فإن هذه الاتفاقية ربما تمثل الخطوة الأولى في اتجاه التوصل إلى حل شامل للبرنامج النووي الايراني. أنظر في هذا الصدد:

داليا داسا كاي –جيفري مارتيني: الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران: الاستجابة الإقليمية لاتفاق نووي نهائي، راندا(RAND)، 2014، ص 11. منشور على الرابط التالي: https://www.RAND.org PDF تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/03.

[4] Fred wehrey, dahia dassa-keye, jessica Watkins, jefferey martini , and Robert A. guffey, the Iran effect: the middele East After the Wars, santa monica, calif; RAND coporation,MG-892-af,2010(as-of-march31,2014: http://www.rand.org/pubs/monographs/M G892.html

قوة نووية في المنطقة الأمر الذي سينتج عنه آثار بعيدة المدى بتعزيز هيمنتها الذي يشكل تهديدا مباشرا على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي خلق نوع من السباق نحو التسلح النووي.[1]

وبعد إعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" انسحاب و م أ من الاتفاق النووي الايراني سنة 2018، تلبية لدعوات غالبة دول مجلس التعاون الخليجي بإخلاء منطقة الخليج العربي من الأسلحة النووية، ونتاجا للضغوط الدبلوماسية التي قامت بها بعض الدول العربية عبر توضيح التهديدات الايرانية لأمن واستقرار المنطقة في المحافل الدولية، ناهيك عن الاشتباك المباشر مع بعض أذرع ايران في مناطق الصراعات بدعم من الدول العربية(كعاصفة الصحراء)، التي تسعى لحشد الدعم الدولي من أجل كبح التمدد الإيراني وخلق توازن في منطقة الشرق الأوسط.

حيث تباينت مواقف دول الخليج بين مؤيد ورافض فمن جانب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين دعمت القرار الأمريكي بتقييم وإعادة صياغة الاتفاق النووي مع إيران لمواجهة تهديدات الأمن الاقليمي، وفي المقابل جاء مواقف كل من سلطنة عمان وقطر محايد تجاه قرار "ترامب"، وإن كانت أقرب للتحفظ غير المعلن على القرار الأمريكي، فيما عبرت الكويت مباشرة عن رفضها للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي.[2]

ومع وصول "جون بايدن" إلى البيت الأبيض، عاد موضوع الملف النووي الإيراني بقوة إلى الساحة الدولية، حيث أوضحت الخارجية الأمريكية في بيان لها عن تحذير أمريكي خليجي مشترك لإيران بسبب برنامجها النووي وترسانتها العسكرية.[3]

وفي الوقت الراهن ترى دول الخليج أن التوصل إلى اتفاق نووي جديد بين إيران ومجموعة (5+1) في محادثات فيينا، سيزيد من النفوذ الإيراني في الخليج مما يفرض على دول الخليج أن تتحسب التداعيات المحتملة من هذا الاتفاق وإن تباينت مواقف كل منها، حيث أن قطر والكويت وسلطنة عمان ترى أن أي تطورات ايجابية على هذا المستوى يمكن أن تكفل مزيدا من الاستقرار لمنطقة الخليج، بينما تنفرد السعودية والإمارات والبحرين بالحذر الشديد من أن يؤدي التوصل إلى اتفاق نووي جديد الى تداعيات سياسية على المنطقة، كعودة إيران إلى سياسة تصدير الثورة وإثارة الفتن الداخلية وبالتالي تهدد استقرار المنطقة وتهديد السلم والأمن الدوليين، مما يتطلب من السعودية والإمارات والبحرين مواجهة النفوذ الايراني وذلك بتنسيق مع دول عربية أخرى، من أجل خلق ائتلاف يعزز موقفهما.

2-التنافس التركي الإيراني وانعكاساته على موقف تركيا من الاتفاق النووي

نظرا للموقع الاستراتيجي والمكانة الاقتصادية لكل من تركيا وإيران فإنهما تلعبان دورا مهما في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجيو-أمنية، بتنافسهما على القوة الإقليمية في الشرق الأوسط. حيث أن تركيا تلعب دور إقليمي مهم في الشرق الأوسط بخلق توازن القوي من خلال تنافسها مع إيران على مناطق النفوذ، مما ينعكس على موقفها من الملف النووي الإيراني.

---

[1]- دانيال أفراتي، هل سلاح الجو الاسرائيلي مهيأ لتدمير المنشأة النووية الإيراني؟، اسرائيل والمشروع النووي الايراني، مجموعة من الكتاب والباحثين الإسرائيليين، ترجمة، أحمد أبو هدية، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، توزيع، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006، ص: 147

[2]- أمل صقر: محاصرة التهديد: دوافع دول الخليج الداعمة للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، منشور على الرابط التالي: https://futureuae.com تم الطلاع عليه بتاريخ 2022/01/03

[3]- تحذير أمريكي خليجي مشترك لإيران بسبب برنامجها النووي وترسانتها العسكرية، منشو على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net ثم الاطلاع عليه 03-01-2022 على الساعة: 18h40

أ- التنافس التركي الإيراني

تعتبر تركيا من أهم دول الجوار الجغرافي لإيران ودول الشرق الأوسط، فهي تشكل حلقة الوصل الأوروبي في الشرق الأوسط، كما أن إيران حلقة الوصل الأسيوي، ولهذا انتهجت تركيا بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في 2002، وصعود العامل الديني في خطابها السياسي وتراجع مكانتها الجيوستراتيجية عند الغرب، أدى الى تعثر انضمامها للاتحاد الأوروبي مما حتم عليها تبني استراتيجية ذات تصور برجماتي على مستوى السياسة الخارجية الذي انعكس على الجانبين الإقليمي والدولي، وذلك عبر الانفتاح على جيرانها ورجوعها إلى محيطها للعب دورا أكبر سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، حيث شهدت علاقتها مع إيران تطورا واضحا بعد زيارة رئيس الوزراء التركي لطهران في أواخر يوليوز 2003، إذ ركز على القضايا التي تهم البلدين والمنطقة في ظل التحولات الجارية كقضية الإرهاب وحفظ الحدود بالاتفاق على تسوية وضعية حزب العمال "الكردستاني" على أراضيهما[1]، والتأكيد على وحدة العراق بعدم تقوية أي المتخاصمين داخله، مع تطوير حجم التبادل التجاري في المدى المتوسط في شتى الميادين بما فيها الاتصالات والطاقة، إضافة الى مطالبة إيران لتركيا بالتموقف من اسرائيل لمنع التمدد الإسرائيلي في المنطقة، والذي عبرت عنه تركيا بمعارضتها لسياسة القمع الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، واستيائها من سياسة اسرائيل تجاه الأكراد ودعمهم.[2]

ورغم سيطرة المصالح الاقتصادية وتطور العلاقات بين البلدين حتى وصلت إلى مرحلة الشراكة[3]، إلا أن هناك تنافس صامت على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما كشفه "الربيع العربي" بالاختلاف الجوهري في سياستهما اتجاه منطقة الشرق الأوسط وخاصة فيما يتعلق بقضية الثورة السورية، وكذلك الوساطة التركية بمحاولة تأليف الحكومة العراقية في عام 2010، وتأييد تركيا لثورات الربيع العربي وإقامة علاقات تعاون مع دول الربيع العربي عن طريق تعزيز نفوذها في المنطقة لمواجهة إيران.[4]، إضافة الى محاولة اختراق تركيا للنفوذ الايراني في لبنان من خلال زيارة الرئيس التركي إلى لبنان في نوفمبر 2020 وافتتاح عدة مشاريع بتمويل تركي، وأيضا محاولة تركيا تعزيز علاقتها مع دول الغرب،[5] بل تعدى التنافس التركي الإيراني منطقة الشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى والقوقاز وافريقيا.

ب- موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني

يتسم موقف تركيا بالكثير من الغموض؛ فمن جهة دعمت الاتفاق النووي الإيراني وترحب بالاتفاق الجديد بدعوتها إلى حل الأزمة سلميا، كما جاء على لسان وزير الخارجية التركي بالتعبير عن "أمله بعودة واشنطن في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة إلى الاتفاق النووي ورفع اجراءات الحصار على إيران" [6]، ومن جهة أخرى فهي تنظر بعين القلق إلى تجارب ايران على صواريخ "شهاب" البعيدة المدى ومحاولة امتلاكها القدرة النووية التي ستوظفها في فرض هيمنتها العسكرية بالمنطقة. ويتجلى ذلك بتأييدها لإيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية بشرط التزامها بالاتفاقات الموقعة مع وكالة

---

[1]- أوزدن زينب أوكتاف: مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية الإيرانية، ترجمة، جيور سمعان، شؤون الأوسط، العدد 122، ربيع 2006 م، ص 94.

[2]- عامر عباس: مرجع سابق، ص 161

[3]- أيمن دنى: الدور الإقليمي الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط 1، 2014، ص124.

[4]- حسن حامد الحيوني: السياسة الإيرانية نحو دول الشرق العربي 1979-2016، دار أكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2018، ص 136.

[5]- عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخفاش: تركيا والبرنامج النووي الإيراني، حدود الاتفاق والاختلاف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، سبتمبر 2016، ص 62-83

[6]- تصريح وزير خارجية تركيا "مولود تشاووش أوغلو": نأمل عودة إدارة "بايدن" إلى الاتفاق النووي، جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإيراني "محمد جواد ظريف" بإسطنبول، بتاريخ 29-01-2021، منشور على الرابط التالي https://www.aa.com.tr تم الاطلاع عليه يوم 2022/01/04 على الساعة 16.50.

الطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار النووي، مع انتقادها سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الدول الغربية في التعامل مع الأزمة، كما صوتت ضد فرض المزيد من العقوبات على إيران في مجلس الأمن في عام 2010 بشغلها مقعد عضو غير دائم، إضافة الى ترحيبها باتفاق جنيف في عام 2015 المعروف بخطة العمل المشتركة (JCPAO) مؤكدة أهمية هذا الاتفاق وموضحة آثاره الإيجابية على إيران والمنطقة والعالم بشكل عام[1]. إضافة الى تعبيرها عن قلقها من إمكانية تطوير البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري مما يشكل اختلال التوازن الاستراتيجي لصالح إيران في المنطقة، الذي ترى فيه تهديدا لمصلحها الاستراتيجية في المنطقة، لا سيما وأن هناك معارضة دولية ورغبة دول الشرق الأوسط في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل[2].

أما فيما يخص التأثيرات الجيوسياسية المتوقعة للاتفاق النووي الإيراني الجديد، من خلال مفاوضات فيينا الحالية على معادلة التوازن الإقليمي القائمة وانعكاساتها على مكانة تركيا الإقليمية، فتكمن في أهمية ضمان عدم تطوير ايران لأسلحة نووية لكي لا يؤدي إلى اختلال معادلة التوازن الإقليمي وإثارة سباق التسلح على حساب النفوذ التركي في المنطقة[3]، كما ترى في العودة إلى الاتفاق النووي بشروط إيران الجديدة حسب التقدم الذي أحرزته على مستوى تطوير برنامجها النووي الذي سيوفر لطهران زيادة نفوذها الإقليمي فيما قد يقلل من النفوذ التركي في الإقليم ويؤذي إلى توتر العلاقات بين البلدين بشأن عدد من الملفات كسوريا والعراق...، مما ينتج عنه خلل في المعادلة التي تحكم العلاقة الحالية بين البلدين القائمة على فكرة إدارة العلاقة التنافسية بينهما، والاحتفاظ بقواعد اشتباك واضحة تقسم مناطق النفوذ والمصالح التجارية وتجنب المواجهة المباشرة خاصة مع ازدياد فرص تصعيد التنافس بين الدولتين إلى العلن، في ظل التوترات المتصاعدة في المنطقة.

3- الصراع الإسرائيلي-الإيراني وانعكاسه على البرنامج النووي

يعتبر الموقف الإسرائيلي من أهم المواقف الإقليمية والدولية، من البرنامج النووي الإيراني نظرا لخصوصيته العقائدية والسياسية، حيث أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي، مع أنها لم توقع معاهدة منع الانتشار (NPT)، ولم تكشف عن برنامجها النووي، أو تسمح بإخضاعه لمراقبة وإشراف الوكالة الدولية، وتقوم استراتيجيتها الأمنية منذ عام 1948 على التفوق النوعي، ونظرية الحدود الآمنة، وعدم السماح لدول المنطقة باختلال التوازن تحت أي ظرف بمؤازرة و. م. أ خصوصا والغرب عموما.[4]

والموقف الإسرائيلي المتشدد لا يختلف عن الموقف الأمريكي الأمني بالتصدي المباشر للأزمة خاصة بعد الكشف عن الجوانب السرية للبرنامج النووي الإيراني سنة 2002، مما جعلها توليه أهمية قصوى بجعله على رأس اهتماماتها، باتخاذها سياسة تنهج من خلالها حشد جهود المجتمع الدولي لوقفه نظرا لما يشكله المشروع النووي الإيراني من خطر

---

[1]- علي حسن باكير: محددات الموقف التركي عن الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، مركز الجزيرة للدراسات، 2015. منشورعلى الرابط التالي: https://www.ctudies.aljazeera.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/03، على الساعة 20.30.

[2]- علي المليجي علي: الملف النووي الإيراني طهران في فرض العقوبات، مجلة كلية الملك خالد العسكري، العدد 84، 2006.

[3]- علي حسن باكير: الاتفاق النووي الإيراني في حساب تركيا المستقبلية، الفرص والتحديات، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، غشت 2015، منشور عل الرابط التالي:https://studies.aljazeera.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/01/03 على الساعة 20.00، أنظر كذلك:

- aylin guzall,turkeys role indefusing the Iranian nuclear issue, th wochington quarterly vol35 summer2012, p 148

[4]- ديز موندبول، كن هوارد: الولايات المتحدة واسرائيل والسلاح النووي، ترجمة، اللواء ماجد سعيد، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1986 ص 93.

للاطلاع أكثر عن ترسانة إسرائيل النووية، انظر: براي بيتر: ترسانة اسرائيل النووية، مع تقرير فانون، أسرار القوة النووية الإسرائيلية، ترجمة، منير غانم، مراجعة وتقديم، محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة 1، 1989.

على وجودها، حيث هددت مرارا باستعمال القوة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية كوسيلة للضغط على المجتمع الدولي من أجل التحرك عسكريا ضد إيران أو على الأقل فرض مزيد من العقوبات عليها[1] وتعميق عزلتها[2]، لاسيما بعد فشل المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، ثم مجموعة (1+5) بإصرار إيران على التخصيب الذي اعتبرته إسرائيل تأكيدا ودليلا على ادعاءاتها.

ويتجلى ذلك في معارضة حكومة "بنيامين نتنياهو" بإعطاء موقف موحد من الاتفاق النووي الإيراني 2015[3] ، حيث اعتبرت اسرائيل أن هذا الاتفاق يُدخل ايران والمنطقة في مرحلة جديدة تحمل بين ثناياها تحديات وتهديدات لإسرائيل عليها الاستعداد لمواجهتها، وأن الاتفاق يضع حدا للعقوبات ضد ايران وينهي عزلتها الدولية ويتيح أمامها مرحلة جديدة في علاقاتها الدولية والإقليمية. ما يقود إلى تعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مما يقوي نفوذها في المنطقة، بالإضافة إلى أن الاتفاق يضفي الشرعية الدولية على المشروع النووي الإيراني، مما قد ينعكس عنه سباقا للتسلح النووي في الشرق الأوسط.[4]

وبعد العودة إلى مفاوضات فيينا المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني، فانه في حال التوصل إلى اتفاق غير شامل بشأن البرنامج النووي الإيراني دون تناول قضايا النفوذ الإقليمي لإيران عبر وكلائها، فإن اسرائيل ستحاول أن تقيد النفوذ الإيراني بضرب وكلائها في المنطقة لاسيما لبنان وسوريا بهدف إضعاف قدرتهم العسكرية[5]، ومحاولتها الحصول على ضمانات أمريكية ودولية وإقليمية بضمان أمنها ومصالحها بما يحافظ على تفوقها نوعيا وقدرتها على الردع الفعال[6]، أما في حالة التوصل إلى اتفاق شامل يضم البرنامج النووي الإيراني ونفوذها في المنطقة، حينها ستشرع اسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لتحييد البرنامج النووي الإيراني، باعتباره يشكل تهديدا لها في ظل غياب ضمانات بعدم تحويله إلى برنامج عسكري موجه ضد ها خاصة بعد تطوير إيران برنامجها الصاروخي.[7]

---

[1]- إميلي بلنداو-افرايم أسكولاي: برنامج إيران النووي والمفاوضات مع الترويكا الأوروبية، اسرائيل والمشروع النووي الإيراني، مرجع سابق، ص 70.

[2]- تصريح وزير الجيش "شاوول موفاز": "بأن إيران وصلت إلى نقضه اللاعودة في مشروعها النووي". راجع في هذا الصدد:

- المشهد الإسرائيلي: الملف النووي الإيراني في رأس اهتمامات اسرائيل، نفس المرجع، ص 17-20.

[3]- الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، وحدة السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو2018, منشور على الربط التالي https://www.dohaistitute.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/04 على الساعة 12.50

[4]- داليا داسا كاي (dalia dasse kaye): سياسات اسرائيل بشأن إيران بعد الاتفاق النووي، مؤسسة راند، 2016. منشور على الرابط التالي: https://www.rand.orgpubs ثم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/06 على الساعة 12.50

[5]- شهات بأن الحادث في منشأة "نطنز" النووية الإيرانية "تخريب أو اختراق"، تايمز أوف اسرائيل the times of israel، بتاريخ 11 أبريل 2021. منشور على الرابط التالي: https://kurzelinks.de/vqde تم الاطلاع عليه بتاريخ07 /2021/01 على الساعة 14.30

[6]- صرحت اسرائيل على لسان وزير مخابرات "ايلي كوهين"، في 29 أبريل 2021، بأن "الحرب مع طهران ستتبع بالتأكيد" أي اتفاق سيء بينهما وبين القوى العالمية". أنظر في هذا الصدد:

By dam williams : our warplames can reach Iran, Israeli minister warns amid nuclear talks, reuters 29 april 2021 accessed https://wwwkuzelinks.de/ydiu 06/01/2022, 15.01

أنظر ايضا: محمود جرابعة، ليهي بن شطريت: مواجهة إيران عسكريا: تحولات الجيش والسياسة في إسرائيل، مركز الجزيرة للدراسات،2021/05/23، منشور على الرابط التالي https://www.studies.aljazeera.net/ar/article/5025 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/06.

[7] -dalia dassa kaye-shira efron :Israel evolving Iran policy, survival 2020 vol , no 4-7

منشور على الرابط التال https://doi.org/10.1080/00396338.2020.1792095 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/07 على الساعة 14.40.

ثانيا: موقف دول الهلال الشيعي[1]

يمتد الهلال الشيعي من شواطئ البحر الأبيض المتوسط (سوريا ولبنان)، مرورا بالعراق وصولا إلى اليمن والسودان وما حولهما، وحيث يعتبر هذا الهلال بمثابة الأمن القومي لإيران، وخاصة الدول المجاورة لها كالعراق وسوريا ولبنان واليمن، وتستخدمها إيران لزيادة قدراتها الردعية عن طريق المليشيات العسكرية المنتشرة على شكل هلال، ككتائب حزب الله العراقي والحشد العراقي، ولواء الفاطميون في سوريا، وجماعة الحوثي في اليمن، وحزب الله اللبناني، إضافة إلى حركة حماس وحركة الجهاد في غزة، وكلها مرتبطة بالقرار الاستراتيجي لطهران[2]، الذي يتوقف على الوصول إلى حل في مفاوضات فيينا الحالية المتعلقة بالاتفاق النووي لبناء قرار استراتيجي موافق لمخرجات الاتفاق الذي سينعكس على هاته الدول التي سنبين موقفها كالآتي :

1-سوريا: يختلف الموقف السوري من الملف النووي الإيراني عن باقي المواقف الأخرى لوجود تحالف استراتيجي وعلاقات متينة بينه وبين النظام الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية، ويتجلى ذلك باعتراف سوريا بحق ايران في تطوير قدرتها النووية السلمية، وتصويتها في مجلس محافظي الوكالة الدولية إلى جانب كوريا وفنزويلا ضد رفع الملف إلى مجلس الأمن مع انتقدها بشدة ازدواجية المعايير الأمريكية والغربية تجاه إيران[3]، وهذا ما أكدته أيضا من خلال الورقة التي قدمتها سوريا خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 2015[4].

وهذا ما يعكسه الوجود الإيراني داخل سوريا سواء على المستوى العسكري والسياسي والاقتصادي الذي أصبح معقدا يصعب اجتثاثه، ويمكن ان نقول أن استمرار هذا الوجود مرتبط بالصراع الإيراني مع إسرائيل وبالتنافس الإيراني التركي، حيث أصبح من غير المحتمل أن تحصر طهران عن ما أسسته من قواعد لحماية نفوذها وعمقها الاستراتيجي داخل سوريا[5]، أما في ما يخص انعكاس الاتفاق النووي المرتقب على الحضور الإيراني في سوريا فقد أصبح أمرا واقعيا يصعب الضغط عليه للخروج من سوريا، لأنه يستمد شرعيته من الحكومة المركزية المنتخبة في سوريا، وربما ستتفاوض على حل الأزمة السورية في مرحلة لاحقة للاتفاق.

2-العراق: لم يكن النفوذ الإيراني في العراق نابعا من قوة إيران فحسب، بلا نتيجة للظروف والمتغيرات الداخلية العراقية والإقليمية والدولية، وقد استغلتها إيران كورقة ضغط تستخدمها على المستوى الإقليمي والدولي، وعزل العراق

---

[1]- الهلال الشيعي مصطلح سياسي استخدمه الملك الأردني "عبد الله الثاني بن الحسن "خلال تصريحه ل"واشنطن بوست" أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر ديسمبر عام 2004، حيث عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية متعاونة مع ايران إلى السلطة في بغداد، تتعاون مع نظام الثورة الإسلامية بطهران ونظام البعث بدمشق لإنشاء هلال يكون تحت نفوذ الشيعة يمتد إلى لبنان، ورأى في بروز "هلال شيعي" في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة، ويمكن أن يحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السياسية والاقتصادية لبعض دول المنطقة".

منشور على الرابط التالي: https://www.ar.m.wikipedia.org تم الطلاع عليه بتاريخ 2022/01/08. للمزيد من الاطلاع، انظر:

- Moche maos : the « shii crescent » : myth and reality saban centre for middle East policy et the brookline institute, 11-2008

[2]- داليا السيد أحمد: المليشيات المسلحة والطائفية، تهديد للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، درع الوطن، مجلة عسكرية واستراتيجية، 09 غشت 2020. منشور على الرابط التالي: https://www.nationachield.ae تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/08.

[3]- رنا أبو ظهر الرفاعي: الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة 1، 2008، ص، 23.

[4]- راجع: ورقة مقدمة من الجمهورية العربية السورية خلال المؤتمر النووي لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2015، بنيويورك 27 ابريل -22 مايو2015. منشور على الرابط التالي:https://www.undocs.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/09، على الساعة: 18h05.

[5]- نوران عوضين: أين سوريا من الاتفاق النووي المرتقب، المرصد المصري، منشور على الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/09، على الساعة 20h30.

عن حاضنته العربية رغم انضمامه مؤخرا الى مشروع "الشام الجديد"[1]، وقد استطاعت إيران من خلال الروابط الوثيقة بينها والفصائل الموالية لها في العراق. أن تلعب دورا هاما في مواجهة الاحتلال الأمريكي وبعدها تنظيم "داعش" بالعراق، كما ساهم النفوذ الإيراني بالعراق في مأسسة وجود الهيئة التي أدرجت ضمن القوات المسلحة وحولتهم إلى جنود تحت لافتة "الحشد الشعبي" يدافعون عن أمن إيران بصورة غير مباشرة، فضلا عن توغلها داخل المجتمع العراقي بشتى الوسائل منها دينية ومذهبية واقتصادية وأخرى اجتماعية،[2] إلا أنه بالرغم من كل هذا الارتباط عرف الشارع العراقي انتفاضة كبيرة في أواخر سنة 2019 عرفت ب"انتفاضة أكتوبر"، والغريب في الأمر أن هوية المشاركين فيها هم الشيعة الذين يعتبرون الشريحة الأكبر في المجتمع العراقي[3]، حيث أثرت هذه الانتفاضة في الانتخابات العراقية، بتوجيه الناخبون في العراق صفعة قوية لوكلاء ايران في الانتخابات[4]، ولكن تخفيف قبضة الفصائل الشيعية المسلحة على مفاصل الدولة ما زال مسألة تتسم بحساسية سياسية، مما يجعل النفوذ الإيراني يؤكد دوره المحوري في المشهد العراقي، بما يحقق له درجة متقدمة عن التأثير على تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية في العراق.

ومع إمكانية وصول طهران وواشنطن إلى اتفاق نووي جديد، ستصبح المليشيات التابعة لطهران في العراق، أمام متغيرات في غاية التعقيد لكنها ستلزم بمنهجية برجماتية في التعاطي مع المشهد الجديد، وستواصل إظهار قوتها وفاعليتها بالساحة العراقية وأنها تمتلك أوراق كافية للتأثير تحفظ لطهران درجة من الانخراط الحاسم في العراق، وبذلك فإن بقاءها سيكتسب الدعم الإيراني بذات الدرجة أو يزيد.

---

[1]- نظرا للتطورات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط ظهرت فكرة مشروع "الشام الجديد" أو "المشرق الجديد" الذي يربط مصر نظرا لموقعها على البحر الأبيض المتوسط وكثافتها السكانية، مع العراق الذي يمتلك ثروات نفطية كبيرة، والأردن الذي يتمتع بمزايا اقتصادية جيدة، وتعود جذور هذا المشروع لدراسة أعدها البنك الدول في مارس 2014، حيث يهدف هذا المشروع الى التخفيف من حدة تداعيات الهندسة الطائفية للمشهد العراقي، وإعادة إعمار العراق، ومحاولة إخراج العراق من دائرة الهلال الشيعي إلى الحضن العربي، أما على المستوى الإقليمي فيهدف الى التضييق على المشروع التوسعي الإيراني المهدد للاستقرار، من خلال عرقلته من الوصول إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط، والتقليل من الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز بخلق ممر بديل لنقل النفط والغاز، كما يهدف الى زحزحة المشاريع الاقتصادية بين العراق وإيران وخاصة صادرات الكهرباء' إضافة الى الحد من التعاون العسكري بين إيران والعراق. للمزيد من الاطلاع، راجع: دراسة البنك الدولي عن الشام الجديد (2014).

- Over the horizon: a New Levant، july2014-Number127, La Banque Mondi ,brid IDA

منشورة على الرابط التالي: https://openknowledge.worldbank.org ثم الاطلاع عليها يوم 2022/01/10 على الساعة 17h00.

راجع أيضا: دراسة أعدتها مؤسسة راند حول مشروع الشام الجديد، سنة 2019:

- Daniel Egel ,Andrew Parasiliti, Charles P.Ries ,Dori Walker :Estimating The Economic Benefits of Levant Integration , RAND, 2019.

منشور على الرابط التالي https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2375.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/10.على الساعة16h00. كذلك أنظر: ايمن أحمد عبد الحليم: أي تأثيرات لمشروع الشام الجديد على النفوذ الإيراني بالمنطقة؟، منشور على الرابط التالي: https://www.zatmasr.com تم الاطلاع عليه يوم 2022/02/11. للمزيد من التفاصيل انظر: تقرير البنك الدولي حول اجمالي الناتج المحلي للدول الثلاث، (العراق، مصر، الأردن)، موقع البنك الدولي، منشور على الرابط التالي: https:// data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/11 على الساعة 19h16

[2]- عبد الوهاب القصاب: النفوذ الإيراني في العراق، الأبعاد والتحديات والتداعيات على الجوار العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة ملفات، يناير 2011، منشور على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org PDF تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/11 على الساعة 19.58. انظر أيضا: عبد العزيز الظاهر: النفوذ الإيراني في العراق، مجلة البيان، العدد 364، منشور على الرابط التالي:mgrar https://www.albayan.eo.uk تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/11 على الساعة 20.15

[3] - الفائز الأكبر في الانتخابات البرلمانية العراقية هو رجل الدين الشيعي الشعبوي مقتدى الصدر، بالصورة التي رسمها لنفسه كمعارض شرس لكل من ايران والولايات المتحدة، وبث الصدر البهجة والسرور بين أنصاره عند الإعلان عن النتيجة، تحت شعار: »انتصار الشعب على .. المليشيات".

الناخبون يرفضون حلفاء طهران ... هل يتخلص العراق من النفوذ الإيراني؟ منشور على الرابط التالي:https://www.dw.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/12 على الساعة 20.20.

[4]- خرجت الانتفاضة ضد تفاقم مؤشرات الفساد والغش السياسي جراء تنامي ما وصفه المحتجون بالسيطرة الإيرانية على العملية السياسية العراقية، مطالبة الحكومة العراقية بمكافحة الفساد وتعديل قانون الانتخابات وطريقة إدارة الحكم في البلاد، فضلا عن مطالبة بإنهاء سطوة إيران على القرار السياسي، وإنهاء تواجدها غير المشروع في العراق. للمزيد من الاطلاع، راجع: ميثاق مناحي العيسي: الموقف الشعبي العراقي من التدخل الإيراني: احتجاجات أكتوبر 2019 نموذجا، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، مدارات إيرانية، العدد 14، المجلد 4، ديسمبر 2011، ص، 130

لبنان: يعتبر حزب الله من آليات إيران لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط وحماية عمقها الاستراتيجي، رغم تصنيفه من طرف و.م. أ والدول الغربية مع المنظمات الإرهابية، ويتجلى ذلك بوضوح عندما دخل حزب الله في 2013 مستنقع حرب سوريا بجانب طهران مدافعا على حليفهما المشترك النظام السوري"[1]، وسيزيد هذا الارتباط في حالة تم الاتفاق من خلال مفاوضات فيينا الحالية خاصة إذ تم رفع العقوبات عن إيران، مما سيؤدي إلى تدفق الدعم المالي الإيراني الذي يقدر حسب التقديرات الرسمية لوزارة الحزبية الأمريكية بأكثر من 700 مليون دولار، قياسا بما تم بعد اتفاق 2015 [2]، الأمر الذي يمكن حزب الله من مساحة واسعة للتحرك على المستوى الإقليمي والدولي، وتعزيز دوره كرابط لوجيستي محوري بين إيران والمليشيات التابعة لها في المنطقة [3]، بل سيمكنه من التوسع أكثر خارج منطقة الشرق الأوسط ليشمل إفريقيا وآسيا الوسطي، وحيث يعتبر الملف اللبناني ورقة مهمة في يد طهران تستغلها لتعزيز موقفها في المفاوضات نظرا لتأثير الاتفاق على المشهد السياسي اللبناني، إذ سيستغل فيه حزب الله موقفا أكثر تقدما في أي حكومة مستقبلية بوصفه المحرك الأساس لهذا المشهد، إضافة الى استمرار تشابكه مع إسرائيل الذي يعتبر من بين الأوراق المهمة التي تستخدمها إيران ضد إسرائيل. وكل هذا سيشكل نقطة تحول فارقة في مسار السياسة اللبنانية الراهنة لكون حزب الله أحد أهم الفاعلين في السياسة اللبنانية والأكثر ارتباطا بإيران سواء على المستوى الإيديولوجي والسياسي والعسكري.

اليمن: كان للاتفاق النووي الإيراني سنة 2015 أثر على الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما على الحرب في اليمن، الذي انعكس بصورة غير مباشرة على مختلف القضايا في المنطقة مثل الصراع السعودي – الإيراني على النفوذ الإقليمي حيث أصبح اليمن ساحة حرب بالوكالة بين إيران والمملكة السعودية باستغلال ايران الصراعات المحلية اليمنية وتعقيداتها عبر جماعة الحوثي في اليمن[4]، حيث حققت الجماعة نجاحا نسبيا على المستوى العملياتي، وذلك بمواصلتها التصعيد العسكري الداخلي عبر مساعيها لحسم عدد من المحاور الاستراتيجية والحيوية، والتصعيد الخارجي تجاه السعودية عبر استهداف منشآت وأهداف حيوية[5].

وفي انتظار مخرجات الاتفاق النووي وانعكاسها على الأزمة اليمنية ومسارتها المستقبلية، التي يمكن أن تكون عاملا مؤثرا في تهدئة الأزمة، كقيام طهران بدفع جماعة الحوثي إلى وقف عمليات التصعيد العسكري والجلوس لحل الأزمة دبلوماسيا، بهدف تحول الحوثين إلى قوة سياسة رئيسية وطرف فاعل في المشهد اليمني بوجه عام على أساس التوازنات

---

[1]- مقال تحت عنون، هل وسع حزب الله دائرة نفوذ إيران في الشرق الأوسط؟ منشور على الموقع الرسمي الألمانيDeubche Welle ، سياسة واقتصاد، منشور على الرابط التالي:https://www.dw.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/13 على الساعة 30:18.

[2]- مانيو ليفيت- كيلسي سيكارا : النتائج المستخلصة من التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب (الجزء الأول) : "حزب الله" وايران، تحليل السياسات المرصد السياسي، العدد2939، The Washington Institute for Near East policy، منشور على الرابط التالي856 sm» https://home.treasury.gov : تم الاطلاع عليه يوم 2022/01/13، على الساعة18h45,

[3]- مايكل آيزنشتات-أندروجيه-ماثيوليفت-مايكل نباتس: الأثر الإقليمي لمكاسب ايران غير المتوقعة بعد رفع العقوبات، تحليل السياسات، The Washington Institute for Near East policy، منشور على الرابط التالي : https://www.washintoninstitute.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/13،على الساعة 19h00.

[4]- فارع المسلمي: أي انعكاسات للاتفاق النووي الايراني على الحرب في اليمن؟، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، منشور على الرابط التالي: diwan» https://www.camegie-mec.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/01/13 على الساعة 19:55.

[5]- زياد الخيفي : اليمن طاولة مستقلة أم ورقة على الطاولة النووية الكبيرة ؟ ملفات اندبندنت، منشور على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/06 على الساعة 20:20

الميدانية القائمة، مما يعني ضمنيا قبول الحضور الإيراني في اليمن بصورة غير مباشرة واستمرار نفوذها عبر جماعة الحوثي.

خاتمة:

ويتضح من خلا ما سبق أن التوسع الجيوبوليتيكي الإيراني تجاوز منطقة الشرق الأوسط الى منطقة آسيا الوسطى خاصة بعد التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة بانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، بل والأكثر من ذلك وصل امتدادها الى القارة الإفريقية (حسب عدة تقارير ودراسات) نظرا لما تحظى بها القارة السوداء من أهمية جيوبوليتيكية في السياسة الخارجية الإيرانية المبنية على محددات سياسية ودينية (مذهبية) واقتصادية وعسكرية، فضلا عن اختراقها لدول غرب وشمال افريقيا عن طريق تمويل الجماعات الإرهابية لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة واستغلالها لخدمة أجندتها التوسعية وتلبية حاجياتها من الطاقة فضلا على حصولها على نافذة على المحيط الأطلسي، مما يحتم على الدول الشرق الأوسطية والدول الأطلسية والمتوسطية أن تتبني استراتيجية استباقية للتصدي للتهديدات والمخاطر التي تشكلها ايران على المنطقة، خاصة اذا تم التوصل الى اتفاق نووي جديد بفرض شروطها من خلال مفاوضات فيينا الحالية، وذلك عن طريق بناء تحالفات محورية على ضفاف المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط على شكل مركبات أمنية إقليمية من أجل كبح المد الإيراني. كما تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية الحالية والدول الغربية أن تعي بأن استعادة العلاقة بين ضفي الأطلسي وإعادتها إلى ما كانت عليها يعتبر أمر صعب وفق التوازنات الحالية، حيث أنه يجب عليهما الاقتناع بأن هناك حاجة ملحة إلى علاقة أطلسية جديدة وفق المتغيرات الجيوبوليتيكية الحالية، تستند إلى فهم مشترك بأن التحالف بينهما ليس كافيا لإعادة التوازن بين ضفتي الأطلسي خاصة وفي مناطق نفوذهما عامة.

لائحة ببيليوغرافية

- **باللغة العربية:**

- روجر هاورد: نقط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة، مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط1، بدون ذكر السنة.
- جمال سند السويدي: البرنامج النووي الإيراني، الواقع والتحديات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007.
- أيمن دنى: الدور الإقليمي الجديد لتركيا في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط 1، 2014.
- بيترتيلور، كولين فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، عالم المعرفة، العدد 282، ترجمة، عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، يونيو 2002.
- بيترتيلور، كولين فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، عالم المعرفة، العدد 282، ترجمة، عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، يونيو 2002.
- حداد ريمون : العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى،2000.
- حسن حامد الحيوني: السياسة الإيرانية نحو دول الشرق العربي 1979-2016، دار أكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2018.
- حسين خالد، البرنامج النوري الايراني والهواجس الأمنية الخليجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة اللبنانية، 2009.

- دانيال أفراتي، هل سلاح الجو الاسرائيلي مهيأ لتدمير المنشأة النووية الإيراني؟، اسرائيل والمشروع النووي الايراني، مجموعة من الكتاب والباحثين الإسرائيليين، ترجمة، أحمد أبو هدية، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، توزيع، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006.
- ديز موندبول، كن هوارد: الولايات المتحدة واسرائيل والسلاح النووي، ترجمة، اللواء ماجد سعيد، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1986.
- رنا أبو ظهر الرفاعي: الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة 1، 2008.
- رياض الراوي: البرنامج النووي الإيراني وآثاره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، 2008.
- سفير لودجارد: هل يمكن تجنب قصف إيران؟، البرنامج النووي الإيراني-الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ط الأولى، 2007.
- سكوت ريتر: استهدف إيران – حقيقة الخطط التي يعدها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة أمين الأيوب، الدار العربية للعوم، ناشرون، ط1، 2007.
- عامر عباس: البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، سلسلة أبحاث ودراسات(1)، مركز الدراسات والتوثيق منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012.
- عبد الفتاح علي الرشدان، رنا عبد العزيز الخفاش: تركيا والبرنامج النووي الإيراني، حدود الاتفاق والاختلاف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، سبتمبر 2016.
- كارلتون بيرل: الأعجوبة العاشرة الطاقة النووية، دار اليقظة العربية، دمشق، الطبعة 1958، ص15
- -أحمد إبراهيم محمود: البرنامج النوري الإيراني-آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005.
- -جاسم محمد: جيوبوليتيك، عندما تتحدث الجغرافيا، تمكين للبحث والنشر، بيروت، الطبعة 2013
- -براي بيتر: ترسانة اسرائيل النووية، مع تقرير فانون، أسرار القوة النووية الإسرائيلية، ترجمة، منير غانم، مراجعة وتقديم، محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة 1، 1989.
- أفرايم كام: نظرية الردع الإيرانية، مركز دراسات الأمن القومي، ترجمة، عبد الكريم أبو ربيع، 12 غشت 2021. منشور على الرابط التالي: « https://www.atlas.ps/post/17489 »
- طلال عتريسي: البرنامج النووي الإيراني ليس خداعا من أجل التسلح، مجلة معلومة المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد، 39، الخاص بالملف النووي الإيراني، فبراير،2008.
- عامر كامل أحمد: موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الإيراني، دراسات دولية، العدد 50 2011، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- مفاوضات فيينا النووية، حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، وحدة الدراسات السياسية، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 6 ديسمبر 2021.
- ضياء قدور: الطائرات الإيرانية المسيرة: القدرات ونقاط الضعف، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، يناير 2005 منشور على الرابط التالي: https://www.harmoon.org/reports/
- الزويري محجوب: مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف الى فينا، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، نوفمبر 2014.
- -رضوان رمضان الشريف: المفارقات الإيرانية، الدعوة للحوار والتصعيد، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، 30 يونيوا 2022. منشور على الرابط التالي: http://shafcentre.org/
- -أفرايم كام: نظرية الردع الإيرانية، مركز دراسات الأمن القومي، أطلس للدراسات والبحوث، ترجمة عبد الكريم أبو ربيع، 12 غشت 2021، منشور على الرابط التالي: https://atlas.ps/post/1748
- -محمد محسن أبو النور: "إبراهيم رئيسي" يمسك رسميا كتلا من الجمر المشتعل، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 2021/08/3. منشور على الرابط التالي: https://bit.1y/3rRPY6B
- جاسم محمد: أزمة الملف النووي الإيراني-أوروبا في موقف لا تحسد عليه، المجلة، 25 ابريل 2021، منشور على الرابط التالي: https://arb.majalla.com

- -ستيفن بلاكويل، كريستيان ألكسندر، فيكتور غرافيس:الاتفاقيات التجارية بين إيران والصين-التداعيات الإقليمية، TRENDS، منشور على الموقع التاليhttps://trendsresearch/ar/insight/ :
- ياسرهلال: الولايات المتحدة والصين: صراع المبادرتين، مؤسسة الفكر العربي، 14 أكتوبر 2021، منشور على الرابط التالي: https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectrnic-article-details?id=1358&urlLtitle=%D8%D7%D7details?id=1358&url Ltitle=%D8%D7%D7
- أندرو سكوبيل (Andrew Scobell)، عليرظا نادر (Alireza Nader): الصين في الشرق الأوسط، التنين الحذر، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، نشرفي 2016.. منشور بصيغة PDF منشور على الرابط التالي : https://www.rand.org pubs PDF».
- حسن أحمديان: إيران والصين-من التعاون الى الشراكة الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أبريل 2021، منشور على الرابط التالي : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4979.
- داليا داسا كاي –جيفري مارتيني: الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران: الاستجابة الإقليمية لاتفاق نووي نهائي، راندا(RAND)، 2014، ص 11. منشور على الرابط التالي: https://www.RAND.org PDF .
- أمل صقر: محاصرة التهديد: دوافع دول الخليج الداعمة للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، منشور على الرابط التالي:https://futureuae.com.
- أوزدن زينب أوكتاف: مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية الإيرانية، ترجمة، جيور سمعان، شؤون الأوسط، العدد 122، ربيع 2006.
- علي المليجي علي: الملف النووي الإيراني طهران في فرض العقوبات، مجلة كلية الملك خالد العسكري، العدد 84، 2006.
- علي حسن باكير: الاتفاق النووي الإيراني في حساب تركيا المستقبلية، الفرص والتحديات، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، غشت 2015، منشور عل الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net
- الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، وحدة السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو2018, منشور على الربط التالي https://www.dohaistitute.org
- داليا داسا كاي (dalia dasse kaye): سياسات اسرائيل بشأن إيران بعد الاتفاق النووي، مؤسسة راند، 2016. منشور على الرابط التالي: https://www.rand.orgpubs
- محمود جرابعة، ليهي بن شطريت: مواجهة إيران عسكريا: تحولات الجيش والسياسة في إسرائيل، مركز الجزيرة للدراسات،2021/05/23، منشور على الرابط التالي: https://www.studies.aljazeera.net/ar/article/5025 .
- -عبد الوهاب القصاب: النفوذ الإيراني في العراق، الأبعاد والتحديات والتداعيات على الجوار العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة ملفات، يناير 2011، منشور على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org PDF .
- عبد العزيز الظاهر: النفوذ الإيراني في العراق، مجلة البيان، العدد 364، منشور على الرابط التالي: https://www.albayan.eo.uk mgrar
- نوران عوضين: أين سوريا من الاتفاق النووي المرتقب، المرصد المصري، منشور على الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg
- علي حسن باكير: محددات الموقف التركي عن الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، مركز الجزيرة للدراسات، 2015. منشورعلى الرابط التالي: https://www.ctudies.aljazeera.net .
- ميثاق مناحي العيسي: الموقف الشعبي العراقي من التدخل الإيراني: احتجاجات أكتوبر 2019 نموذجا، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، مدارات إيرانية، العدد 14، المجلد 4، ديسمبر 2011.
- -مانيو ليفيت- كيلسي سيكارا : النتائج المستخلصة من التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب (الجزء الأول) : "حزب الله" وايران، تحليل السياسات المرصد السياسي، العدد2939، The Washington Institute for Near East policy ، منشور على الرابط التالي: https://home.treasury.gov» sm 856 ,
- مايكل آيز نشتات-أندروجيه-ماثيوليفت-مايكل نباتس: الأثر الإقليمي لمكاسب ايران غير المتوقعة بعد رفع العقوبات، تحليل السياسات، The Washington Institute for Near East policy ، منشور على الرابط التالي : https://www.washintoninstitute.org .

- فارع المسلمي: أي انعكاسات للاتفاق النووي الايراني على الحرب في اليمن؟، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، منشور على الرابط التالي: https://www.camegie-mec.org» diwan
- بدر حسن شافعي: الدور الإيراني في إفريقيا: المحددات والتحديات، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2021/02/14، منشور على الموقع التالي https://eipss.eg.org/pdf.
- توري طه: الاختراق الثقافي: سياسات التغلغل الإيراني في دول غرب إفريقيا، مركز مستقبل للأبحاث والدراسات المقدمة: 2019/11/4، منشور على الرابط التالي:
https://futureae.com/or/mainpage/Item/5333/PDF
- البروتكول الإضافي للتحقق من الضمانات النورية IAEAمنشور على موقع الوكالة الدولية للطاقة الدرية، https://ww.iaea.org ..
- الوثيقة GOV/2006/15, Date : 28 February 2006 منشور على الموقع التالي : https://www.iaea.org » files PDF
- ميثاق الأمم المتحدة وقع في 26 يونيو 1945 وأصبح نافذا في 24 أكتوبر 1945. منشور على الرابط التالي https://www.un.org : .
- -قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1737 الصادر بالإجماع في 23 ديسمبر 2006.
- . منشور على الرابط التالي (2006)https://www.un.org.SIRES/1737
- -قرار 1747 اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5647 المعقود في 24/مارس 2007. وثيقةs/RES/1747(2007) منشور على الرابط التالي : https://www.mfar.gov.il MFAA
- قرار رقم1803 اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 5848 المعقودة في 3 مارس 2008، وثيقةS/RES/1803 (2008) , 27, Juin : الأمم المتحدة – مجلس الأمن منسور على الرابط التالي: https://www.un.org
- قرار مجلس الأمن رقم 1835 اتخذه في جلسته 5984 المعقود في 27 سبتمبر 2008:(S/RES/1835/2008) الأمم المتحدة – مجلس الأمن. منشور على الرابط التالي: https://www.un.org
- - قرار مجلس الأمن رقم1887 اتخذه في جلسته 6151 المعقود في 24 سبتمبر2009: (S/RES/1887/2009) الأمم المتحدة – مجلس الأمن. منشور على الرابط التالي: https://www.un.org قرار مجلس الامن في جلسته 6335 المعقودة في 09 يونيوا 2010: S/RES/1929 (2010) منشور على الرابط التالي security counul «https://www.un.org.
- قرار مجلس الأمن رقم 2231 اتخذه في جلسة 7488 المعقود في 20 يونيو 2015 القرار، الصادر بالإجماع، مؤيدا لخطة العمل الشاملة المشتركة(JPOA)، وثيقة S/RES/2231/2015. منشور على الرابط التالي:https://www.un.org.
- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 2021. منشور على الرابط التالي: https : news.un.org/ ar/ tags/lwkl-ldwly-llutq-tdhry/date/2021 .
- تقرير : إيران تكثف نشاطها المزعزع لاستقرار في شمال إفريقيا واشنطن، إرم نيوز، تاريخ النشر 2021/04/24، منشور على الرابط التالي:
- https://www.eremmews.com/news/world/23196 99
- -تقرير البنك الدولي حول اجمالي الناتج المحلي للدول الثلاث، (العراق، مصر، الأردن)، موقع البنك الدولي، منشور على الرابط التالي:
- https:// data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD
- بيان مجلس التعاون الخليجي 2006، وبيان مجلس التعاون الخليجي2007، منشور على الرابط التالي: https://www.gcc-sg-org.
- دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989 constitute، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية، ص 23-24. منشور على الرابط التالي:
https://www.constituteproject.org/constituion/Iran_1989?lang=ar
- ورقة مقدمة من الجمهورية العربية السورية خلال المؤتمر النووي لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2015، بنيويورك 27 ابريل -22 مايو2015. منشور على الرابط التالي: https://www.undocs.org
- اتفاق وقعته إيران مع تركيا والبرازيل بخصوص تبادل الوقود النووي مع إيران والغرب، منشور على الرابط التالي https://www.aljazeera.net:

- وكالة الأمم المتحدة للطاقة الذرية: إيران قامت بتركيب أجهزة طرد مركزي متقدمة إضافية في منشأة نطنز. The Times of Israel، منشور على الرابط التلي: https://ar.timesofisrael.com
- إبراهيم ريحان: إيران المفلسة مستعجلة: نريد المال والضمانات، الأحد، 9/يناير 2022. منشور على الرابط التالي: https://www.asasmedia.com/news/391254
- موقع إسرائيلي "جراسا-إسرائيل" تحت عنوان: "تسقط طائرة لبنانية من دون طيار... ونتانياهو يدين". منشور على الرابط التالي: https://www.gerasanews.com/article/105964
- طائرات إيران المسيرة... سلاح الردع القومي والنفوذ الإقليمي. منشور على الرابط التالي: https://sodehiran.com/archives 1144
- صابر كل عنبري : تمديد قانون "دااتوا" ومصير الاتفاق النووي، بتاريخ 20 ديسمبر 2016، موقع الجزيرة. منشور على الرابط التالي :https://www.aljazeera.net/opinions/2016/12/20
- رضا تقي زاده: الخطة الأمريكية لتمديد حظر الأسلحة على إيران، الجمعة 19 يونيو 2020، منشور على الرابط التالي : https://old.iranintl.com
- إيران وخطة العمل الشاملة المشتركة-تصريح وزراء الشؤون الخارجية لكل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، 6 يونيو 2021. منشور على الرابط التالي: https://www.diplomatie.gouv.fr
- تصريح السفير الروسي لدى الأمم المتحدة" ميخائل أوليانون" منشور على الرابط التالي: htpps://news.un.org/ar/tags/kht-lml-ishml-lmshtrk
- إقتراح الرئيس الروسي عقد قمة عبر الانترنيت مع و.م.أ وبريطانيا وفرنسا والصين والمانيا وإيران في محاولة لتجنب "مواجهة وتصعيد" في الأمم المتحدة. منشور على الرابط التالي: https://www.un.org
- قمة منظمة شنغهاي للتعاون تجمع الصين وروسيا وإيران وسط توترات مع الولايات المتحدة، France 24، نشرت بتاريخ 09يونيوا 2018 على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20180609-%D9%82%D9%85%D8%A9-
- تحذير أمريكي خليجي مشترك لإيران بسبب برنامجها النووي وترسانتها العسكرية، منشو على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net
- تصريح وزير خارجية تركيا "مولود تشاووش أوغلو" في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإيراني "محمد جواد طريف" بإسطنبول، بتاريخ 29-01-2021، منشور على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr .
- شبهات بأن الحادث في منشأة "نطنز" النووية الإيرانية "تخريب أو اختراق"، تايمز أوف اسرائيل the times of israel، بتاريخ 11 أبريل 2021. منشور على الرابط التالي: https://kurzelinks.de/vqde
- مفهوم الهلال الشيعي، منشور على الرابط التالي https://www.ar.m.wikipedia.org
- داليا السيد أحمد: المليشيات المسلحة والطائفية، تهديد للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، درع الوطن، مجلة عسكرية واستراتيجية، 09 غشت 2020. منشور على الرابط التالي: https://www.nationachield.ae
- ايمن أحمد عبد الحليم: أي تأثيرات لمشروع الشام الجديد على النفوذ الإيراني بالمنطقة؟، منشور على الرابط التالي https://www.zatmasr.com
- -.الناخبون يرفضون حلفاء طهران ... هل يتخلص العراق من النفوذ الإيراني؟ منشور على الرابط التالي: https://www.dw.com .
- - مقال تحت عنون، هل وسع حزب الله دائرة نفوذ إيران في الشرق الأوسط؟ منشور على الموقع الرسمي الألماني Deubche Welle، سياسة واقتصاد، منشور على الرابط التالي: https://www.dw.com . .
- زياد الخيفي : اليمن طاولة مستقلة أم ورقة على الطاولة النووية الكبيرة ؟ ملفات اندبندنت، منشور على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/

- **باللغات الأجنبية:**

- -BORRIE John RUBLEE Maria Rost VARRIALE Cristina, et al. Perspectives on nuclear deterrence in the 21st century. 2020.

- -BORRIE John RUBLEE Maria Rost VARRIALE Cristina, et al. Perspectives on nuclear deterrence in the 21st century. 2020 .
- FETTWEIS, Christopher J. Sir Halford Mackinder, geopolitics, and policymaking in the 21st century. The US Army War College Quarterly: Parameters, 2000, vol. 30, no 2.
- Waltaz, Kenneth N. Structural Realisme After The Cold War, International Scurity, 2000, Vol 25,no1 .
- Waltz. Kenneth Neal, et al. Theory of International Politices, 1979.
- Yarger. Harry R. The Strategic Appraisal : The Keytoeffective Strategy, The US Army Way College guide to National Security, 2008, na, 4 th .
- Groch, Jeffrey.L, Network-Centaic Warfare : Leveraging The Power of Information. US Army Wer College Cruid to National Security Tssues, 2008, vol. 1 .
- Hassan Rouhani, Andishha Ye- Siyasi elslam (Islamic political thought) vol.2, Tehran, Inticharat ekumayl, 2009.
- CASSABOIS Yohane. Le discours de la guerre de George W. Bush depuis les attentats du 11 septembre 2001 : une symbiose entre" volonté divine" et" nécessités" du temps. 2006. Thèse de doctorat. Université du Québec à Montréal.
- BUSH, George W. Selected Speeches of President George W. Bush, 2001–2008. National Archives and Records Administration, 2008.
- aylin guzall,turkeys role indefusing the Iranian nuclear issue, th wochington quarterly , vol35, summer2012.
- Jim Banks (IN-03) : Maximum Pressure Act, Republican, Sutudy Committee, chairman Section-b-y-section summary. Accessible at : https://banks.house.gov/uploadedfiles/maximum_pressure_act_section_by_section_summary
- Review Conference of the parties to the Treaty on the Non- proliferation os Nuclear Weapons (NPT), United Nations, 27 April to 22 May 2015. Accessible at : https://www.un.org/en/conf/npt/2015/
- -Letter from the president –designate of the tenth NPT Review conference H.E.Anbassador Gustavo Zlauvinen to all states parties regardirg the postponement of the tenth NPT Review Conference. NPT conference 2020- EN / United Nations, 30 December 2021. Accessible at : http://www.un.org/en/ conferences, npt 2020 .
- -Nicole Gaouette, Kylie Atwood, Jemifer Hansler, "Iran Nuclear Taks Restart as participants Draw their Lines in the Sand" , CNN, November 29, 2021, Accessible at : https://cnn.it/3Insd9v .
- -Ali Bagheri Kani, «Talks must address renouval of sanctions», financial times, November, 28,2021, Accessible at : https://on.ft.com/3Gh2dj1.
- Michael Conneil : Iran's Military Doctrine, United States Institute Of peace, Washington, 2010, this search publisher in the linke for the. web://iranprimer.usiss.org/ sites/iranprimer. Usip.org/ files/iran_s%20M Ilitary %20 Doctrine. PDF. Accessible at : https://www.nahrainuniv.edu.iq.
- Farzin Nadimi : Iran's Ballistic Missille Arsenal Is still Growing In size, Reach, and Accuracy,the washington institutes or near east policy, policy watch 3357, dec13, 2021. Accessible at: https://www.wachingtoninstitute.org/policy-onalysis/irans- ballistic- missile- arsenal- still- growing- size- reach- and- accuracy .
- Fred wehrey, dahia dassa-keye, jessica Watkins, jefferey martini , and Robert A. guffey, the Iran effect: the middele East After the Wars, santa monica, calif; RANDcoporation,MG-892-af,2010(as-of-march31,2014, Accessible at : http://www.rand.org/pubs/monographs/M G892.html
- -By dam williams : our warplames can reach Iran, Israeli minister warns amid nuclear talks, reuters 29 april 2021 accessed. Accessible at : https://wwwkuzelinks.de/ydiu

- -dalia dassa kaye-shira efron :Israel evolving Iran policy, survival 2020 vol , Accessible at : https://doi.org/10.1080/00396338.2020.1792095
- Moche maos : the « shii crescent » : myth and reality saban centre for middle East policy et the brookline institute, 11-2008 .
- -Over the horizon: a New Levant ،july2014-Number127, La Banque Mondi ,brid IDA. Accessible at : https://openknowledge.worldbank.org
- -Daniel Egel ,Andrew Parasiliti, Charles P.Ries ,Dori Walker :Estimating The Economic Benefits of Levant Integration , RAND, 2019. Accessible at:
- https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2375.htm

طبيعة وأصناف الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

الدكتور محمد الطيار، باحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة إبن زهر – المغرب

ملخص

نحاول في هذه الورقة التطرق إلى طبيعة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها إلى جانب الارهاب ، نتيجة تفاعل عدة أسباب اجتماعية، تاريخية، سياسية، اقتصادية، وبيئية، فالوضعية الاقتصادية الضعيفة لدول الساحل وغياب الأنشطة التي توفر الشغل للسكان، وغياب برامج تنموية مع عدم قدرة دول المنطقة على بسط نفوذها على كامل ترابها الوطني، جعل الأنشطة البديلة في مجال الجريمة المنظمة والتهريب أكثر رواجا وإقبالا في منطقة الساحل الإفريقي، وقد عزز من ذلك انتشار حالات اليأس لدى الأفراد بسبب ما يعانونه من أوضاع اقتصادية مزرية وتهميش، مما دفع بكثيرٍ منهم إلى امتهان مختلف أنشطة الجريمة المنظمة، أو الانخراط مقابل المال في صفوف التنظيمات المسلحة التي تنسب نفسها إلى الجهاد. كما سنحاول رصد تشابك مصالح المهربين عبر منطقة الساحل مع التنظيمات الإرهابية، وتشخيص اوجه التشابه والاختلاف بين سمات وأبعاد الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي مقارنة مع غيرها ، و سنقف على بعض حكومات منطقة الساحل التي دأبت على التعامل مع الجريمة المنظمة كوسيلة سياسية من وسائل إدارة الدولة، عبر السماح لحلفائها من الاستفادة من الأنشطة الإجرامية المختلفة، مما جعل الشبكات الإجرامية مرتبطة بأجهزة الدولة من جهة وبالجماعات الإرهابية من جهة أخرى، ارتباطا يقوم على توزيع وتبادل المنافع المادية المحصلة من الأعمال الغير المشروعة.

Summary

In this paper, we aim to showcase the features of the organized crime in the African Sahel region as a kind of terrorism. This phenomenon is a result of the interaction of several social, historical, political, economic and environmental factors. The inability of the region`s countries to extend their influence over their entire national territory, have provoked alternative activities related to organized crime and smuggling which become more relevant in the African Sahel region.

The organized crime and smuggling activities have been reinforced by the spread of hopelessness among individuals due to the miserable economic conditions and marginalization they suffer from. This disastrous situation has prompted young people to engage in various organized crime activities, or to join the ranks of armed organizations that attribute themselves to jihad for money. We will also monitor the intertwining of smugglers' interests through The Sahel region with terrorist organizations, and diagnosing the similarities and differences between the characteristics and dimensions of organized crime in the African Sahel region compared to others.

We will also focus on the Sahelian governments that have been dealing with organized crime as a political key to managing the state. Those governments have allowed their allies to benefit from various criminal activities, which has made criminal networks linked firstly to state agencies and secondly to terrorist groups, based on The exchange of benefits obtained from illegal activities.

مقدمة

قد كانت الصحراء ولا تزال أرض التبادل، وهي منطقة يعتمد بقاء السكان فيها على استراتيجيات التبادل مع جيرانهم حيث تشكل التجارة قلب الاقتصاديات المحلية، وكانت معظم المبادلات تجري في الماضي بشكل متواضع وتتعلق أساسا بالسلع اللازمة للحياة اليومية، حيث تتشكل في أغلبها من التمور والحبوب والثروة الحيوانية والاحتياجات الغذائية، غير أنه مع دخول الاستعمار حدثت تغيرات كبيرة على المستوى الاجتماعي والاستهلاكي، وبعدها مع الاستقلال

ظهرت مواد أخرى احتلت مكانة مهمة في المبادلات التجارية، كقطع الغيار والمحروقات والسميد والبسكويت والمعكرونة وحليب البودرة المدعومة من طرف دول الجزائر وليبيا والممنوعة التصدير.

في السنوات الأخيرة، تميزت منطقة الساحل الإفريقي بالتخصص في ثلاث أنشطة من أنشطة الجريمة المنظمة، توسعت منذ عام 2003، تتمثل في تهريب صمغ الحشيش وتهريب الكوكايين وعمليات الاختطاف مقابل الفدية،[1] بدون إغفال تهريب السلع أو ما يعرف بالمنتجات القانونية من محروقات ومواد غذائية وغيرها.

أبعاد الجريمة المنظمة

يعد غلبة الولاء للقبيلة على الولاء للوطن عاملاً أساسيا في تسهيل أنشطة الجريمة المنظمة، فأغلب قبائل المنطقة لها امتدادات عابرة للأوطان، مما أدى إلى ضعف دول الساحل وغياب قدرتها على بسط المراقبة الأمنية على أراضيها، الأمر الذي خلق الظروف المواتية لأنشطة الجريمة المنظمة، إلى جانب حالات اليأس السائدة لدى الأفراد بسبب ما يعانونه من وأوضاع اقتصادية مزرية وتهميش دفعت بكثيرٍ منهم إلى الانخراط في نشاط الجريمة المنظمة.

الانتماء القبلي والعرقي، يحضر كعنصر أساسي في تشكل الجماعات المسلحة، والتنسيق بين من يمتهن الأنشطة الإجرامية بدون إيديولوجية معينة ومن يمارس هذا النشاط تحت غطاء إيديولوجي يوفر خطابا مشروعا، في إطار الصراع على النفوذ في المنطقة.

ولا تختلف سمات وأبعاد الجريمة المنظمة في المنطقة عما حدث في لبنان إبان الحرب الأهلية، ونفس الخصائص يمكن رصدها في أفغانستان، فمن اللافت أن حرب الميليشيات في لبنان 1975-1991 كانت نسخة مدنية عن الطراز الأفغاني، المليشيات تقوم باحتلال منطقة ولا تسعى لتدمير عدوها بشكل نهائي، تقوم فقط بتحديد منطقة خاصة بها وتقوم بعد ذلك باستغلالها لتحقيق المكاسب المادية[2] وتنظيم إعادة التوزيع على عناصرها، كما أن الدور الذي تلعبه عمليات احتجاز الرهائن يدخل أيضا في إطار توزيع المحاصيل. المليشيات اللبنانية شأن حرب العصابات الأفغانية، كان استمرارها مرتبط بانخراطها في نظام تداول خيرات اقتصادية، أسلحة، مخدرات، مضاربات ومساعدات ومعونات مالية، كما هو الحال في شمال مالي.

ولا تختلف طريقة الاقتتال والحرب في أفغانستان ولبنان بين المليشيات والتحالفات عن أشكال القتال والتحالفات في شمال ووسط مالي، وهنا لا يهم الانتماء الإيديولوجي أو الديني، وحتى المجموعات التي تدعي أنها تقدمية سرعان ما تتحول إلى مجموعات طائفية عرقية تمارس نفس الأساليب من أجل تداول المنافع المادية.

الجريمة المنظمة من وسائل إدارة الدولة

في ظل ضعف دول الساحل الإفريقي وهشاشتها واحتلالها لمستويات متدنية في التنمية،[3] كانت وطيلة سنوات عديدة مسرحا لكثير من النزاعات، وتفاقمت أزمتها بعد انهيار نظام القذافي وما تبع ذلك من انفلات أمني، حيث نشطت الجريمة المنظمة بشكل كبير[4]وتعددت مظاهر التنسيق والتكامل بين الإرهاب والجريمة والفساد، فتنظيم القاعدة

---

[1] ولفرمان لشر . "الجريمة المنظَّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء " . معهد كارنيجي سبتمبر 2012

[2] أوليفيه روا، " تجربة الإسلام السياسي "، ترجمة نصير مروة دار الساقي . الطبعة الأولى 1994 . ص 158 . 159.

[3] مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي. " التغلب على الهشاشة في أفريقيا"، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، ص52

[4] "LE CRIME ORGANISÉ AU MALI : SON IMPACT SUR UNE SORTIE PACIFIQUE DU CONFLIT". POLICY BRIEF ، Septembre 2016
https://www.international-alert.org/sites/default/files/Mali_OrganisedCrime_FR_2016

بشمال مالي مثلا، كان يخطف الرهائن بمساعدة المهربين ويقوم بتحصيل الفدية بالتنسيق مع بعض المسئولين الحكوميين الفاسدين.

كما دأبت حكومات منطقة الساحل على التعامل مع الجريمة المنظمة كوسيلة سياسية من وسائل إدارة الدولة، عبر تمكين حلفائها من الاستفادة من الأنشطة الإجرامية المختلفة، مما جعل الشبكات الإجرامية لها روابط بأجهزة الدولة من جهة وبالجماعات الإرهابية[1] من جهة أخرى، علاقة تقوم على توزيع وتبادل المنافع المادية المحصلة من الأعمال الغير المشروعة.

في هذا الإطار عمد النظام السياسي في مالي- خاصة قبل سنة 2012- إلى استخدام الجريمة المنظَّمة كوسيلة لممارسة النفوذ في الشمال عن طريق السماح لحلفائه المحليين بالانخراط في أشكال التهرب، غير أنه في نهاية المطاف فقد السيطرة على الصراعات التي نجمت عن التنافس على منافذ التهريب ومواده، وتآكلت مع ذلك سيادة القانون و شرعية مؤسسات الدولة من خلال التواطؤ مع الجريمة المنظمة.

ونفس الحال في النيجر حيث أن عمليات تهريب السلع المشروعة والهجرة غير النظامية تتم علنا وبتواطؤ كامل من السلطات،[2] فعمليات ضبط شحنات المخدرات والأسلحة نادرة في شمال النيجر بسبب غض الحكومة الطرف عن تهريب المخدرات والأسلحة من أجل الحفاظ على الاستقرار في الشمال، فالدولة تسير بحذر في مقاربتها لشبكات التهريب المزدهرة في شمال البلاد، فهي ترى أن العبث بالمصالح الخاصة يمكن أن يفضي بسهولة إلى حالة عدم الاستقرار، وكما هو الحال في مالي وموريتانيا، تجد حكومة النيجر نفسها في حاجة إلى الاختيار بين السماح لحلفائها السياسيين بالاستفادة من التهريب، وبين المخاطرة بأن تؤدّي سياسة الضبط إلى ظهور شبكات تهريب معادية لها. [3]

نشاط مسالك التهريب بين المغرب وموريتانيا وصولا إلى العاصمة باماكو في مالي، ثم إلى النيجر وجنوب الجزائر وليبيا باتجاه أوروبا والمشرق، لم ينقطع طيلة العقود الأخيرة مع تنوع طرق التهريب، وفي هذا الإطار يعد الممر الذي يطلق عليه إسم " ممر سالفادور" في المثلث الحدودي القريب من الجزائر والنيجر وليبيا من أشهر هذه المسالك، حيث يستعمله أغلب المهربين للوصول عبر ليبيا إلى مصر أو أوروبا. [4]

وقد تعزز نشاط هذه المسالك منذ سنة 2011، بسبب الانفلات الأمني الذي عرفته المنطقة إثر تطورات " الربيع العربي" وسقوط شمال مالي وفشل الدولة في ليبيا، وتفاقم الآثار السلبية للتغيرات المناخية في المنطقة،[5] حيث كثفت شبكات التهريب من أنشطتها واستحدثت طرقا جديدة من خليج غنيا باتجاه شمال موريتانيا، ثم إلى شمال مالي حيث تعتبر مدينة تمبكتو نقطة انطلاق في مختلف الاتجاهات نحو جنوب الجزائر والجنوب المغربي عبر موريتانيا، وإلى ليبيا عبر شمال النيجر ومنها إلى البلقان وأوروبا، أوإلى المشرق مرورا بمصروالسودان عبر التشاد من خلال شريط منطقة

---

[1] " الجريمة المنضمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، مؤسسة كارنيجي مرجع سابق

[2] Yvan guichaoua et mathieu pellerin "FAIRE LA PAIX ET CONSTRUIRE LETAT LES RELATIONS ENTRE POUVOIRE CENTRAL ET PERIPHERIES SAHELIENNES AU NIGER ET AU MALI ", - Étude de l'Institut de recherche stratégique de l'École militaire – France numéro 51 juillet 2017 - p84

[3] "الجريمة المنضمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء". مؤسسة كارنيجي، مرجع سابق

[4] Samuel laurent ، « SAHELISTAN. DE LA LIBYE AU MALI AU CŒUR DU NOUVEAU JIHAD » editions du seuil.avril paris 2013 .P 74

[5] Observatoire géopolitique des enjeux des changements climatiques en termes de sécurité et de défense:/France "RAPPORT D'ÉTUDE N° 6 Prospective Sahel" Mai 2018 – P10

-http://www.iris-france.org/wp- content/uploads/2018/11/RE6_Prospective-Sahel_V1.pdf

الساحل، وقد استفادت شبكات التهريب في تحقيق ذلك من التسهيلات والمساعدات التي تقدمها قبائل الطوارق في شمال مالي والنيجر، وكذلك من قبائل "التبو" والقبائل التي لها امتدادات ما وراء الحدود بين تونس والجزائر، وبين الجزائر وليبيا وتونس، وبين ليبيا ومصر.

لذلك فطبيعة المنطقة الاجتماعية والأمنية، جعلتها تعرف أشكالا محددة من أنشطة الجريمة المنظمة والعمل غير المشروع، يمكن حصرها بشكل عام فيما يلي:

1 - تهريب المنتجات المشروعة

يعتبر تهريب السلع المشروعة القائمة على أساس فرق الأسعار بين البلدان وتجنب الضرائب، تجارة سابقة لمختلف أنواع الأنشطة غيرالشرعية في منطقة الساحل الإفريقي من سلاح ومخدرات، وتمثل السلع المشروعة الجانب الكبير من التدفقات التجارية عبر الصحراء، والتي غالبا ما تعتمد على ترتيبات غير رسمية مع أجهزة الأمن والجمارك مقابل رشاوى، فقد ظلت المنطقة منذ بداية الثمانينات مسرحا لتهريب السجائر والغش التجاري والاحتيال المالي وغسيل الأموال، ويعد تهريب وتجارة السلع القانونية على الحدود البرية لمالي، النيجر، موريتانيا والجزائر والمغرب، أمرا منتشرا منذ عقود، وتتمثل هذه السلع في المواد الغذائية الرئيسة، إضافة إلى التبغ والمحروقات والإبل والأدوية المزيفة وقطع الغيار، وآليات النقل مثل السيارات وغيرها .وتعد هذه التجارة من الطرق المعتمدة للحفاظ على قدر من الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة وأن الحدود الوطنية لم تكن تمثل حاجزا أمام التجارة غير الرسمية .

وتعد بلدة " إن الخليل" المالية الحدودية مع الجزائر، من بين أهم مراكز التهريب التي اشتهرت بتهريب الوقود والعديد من المواد الأخرى إلى المناطق المجاورة لها في الشمال وحتى إلى وسط مالي، حيث يقوم المهربون مثلا بشراء الوقود من محطات ب" برج باجي مختار" الجزائرية، ليتم إفراغه في جالونات وفي صفائح بلاستيكية ونقله إلى المناطق المالية الحدودية التي لا تبعد عن البرج سوى بضعة كيلومترات، ومنها ينتقل إلى مدن كيدال وغاوا وتنبكتو المالية، وتستعمل في ذلك الحمير والجمال عبر مسالكَ جبلية وعرة، هذه الوسيلة برزت أكثر بعد غلق الحدود الجزائرية- المالية إثر سقوط شمال مالي وهزيمة الجيش المالي أمام الطوارق سنة 2012 .

2: تجارة المخدرات والكوكايين

ترجع بدايات تجارة المخدرات في المنطقة إلى عقد الثمانينات، خاصة مع ظهور تجارة تهريب السجائر إلى بلدان إفريقيا الشمالية، وهو ما أدى إلى ظهور شبكات وممارسات وطرق جديدة مهدت لاحقا لتجارة المخدرات بأنواعها.[1] وقد شكل ظهور مادة الكوكايين دفعا قويا لاقتصاد الجريمة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث ساهم في نمو جماعات امتهنت تهريب هذه المادة بسبب ارتفاع عوائدها، حيث يتم نقل أطنان عديدة من الكوكايين عبر إفريقيا الغربية في اتجاه أوربا.[2]

---

[1] Arnaud Jouve"، L'IMPACT DU TRAFIC DE DROGUE DANS LE CONFLIT DU NORD-MALI "Publié le 19-12-2018 rfi AFRIQUE http://www.rfi.fr/afrique/20181219-impact-trafic-drogue-le-conflit-nord-mali

[2] Nicolas Beau ،"Sahel, coke à tous les étages- " MOND AFRIQUE - 7 novembre 2015 https://mondafrique.com/sahel-coke-a-tous-les-etages/

-« Terrorisme et trafic de drogues en l'Afrique sub-saharienne" 2013. Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP) http://www.ieee.es/Galerias/fichero/docs_trabajo/2013/DIEEET01-2013_IEEE-IMDEP_VersionFRANCES.

وتعود بداية نشأة معبر التهريب الدولي في منطقة الساحل، مع استغلال الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي لطرق القوافل التقليدية - التي يسيطر عليها الطوارق من جنوب ليبيا وحتى شمال مالي و شرق موريتانيا - لإيصال السلاح والمئونة والعتاد إلى "جبهة البوليساريو". وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات تحول هذا المعبر إلى ممر لتهريب السلع الغذائية والبنزين من الجزائر وليبيا، وأصبحت مدن غات والقطرون الليبية، وجانت وتامنراست الجزائرية، وأغاديز النيجرية، وتازواتن وكيدال وغاو وتمبكتو ومنكي في شمال مالي، محطات مزدهرة لتجارة السلع والمواد المهربة من الجزائر وليبيا.

وقد عرف هذا الممر خلال الفترة ما بين 2006 و2011، عبور ما يقدر بـ 93% من المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا،[1] وذلك بعدما غير المهربون في بوليفيا وكولومبيا وبيرو وجهتهم من أمريكا الشمالية إلى أوروبا الغربية، بعد الإجراءات الأمنية التي اتبعتها الولايات المتحدة والتي حدَّت كثيرا من حجم المخدرات وتدفقها إلى أمريكا الشمالية، خاصة صنف الكوكايين، وتشكل دول غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسنغال، المحطات الرئيسة الأولى لتهريب هذه المخدرات إلى أوروبا عبر المغرب والجزائر وليبيا.

وبعد سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، تزايدت كميات المخدرات المهربة عبر السواحل الليبية إلى أوروبا، ولم تقتصر فقط على الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية، بل أضيف إليها الهيروين القادم من أفغانستان عبر طريق إيران واليمن والصومال وتنزانيا وكينيا، الذي يتجه جزء منه إلى الأسواق الإفريقية في جنوب إفريقيا ونيجيريا، والجزء الثاني يُهرب عبر السودان وتشاد ليصل إلى ليبيا، ليتم بعد ذلك تهريبه إلى أوروبا.[2]

فقد ورد في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2016، أن إفريقيا تعتبر منطقة عبور للكوكايين حيث تقدر القيمة السنوية لكميات الكوكايين التي تعبر غرب إفريقيا بمبلغ 1.25 بليون دولار، كما ذكر نفس التقرير أن غرب إفريقيا يشهد أيضا على نحو متزايد إنتاج مخدرات اصطناعية محلية موجهة بالأساس إلى آسيا، وهذا الاتجاه ملحوظ بشكل خاص في غينيا ونيجيريا، وإلى جانب الاتجار بالكوكايين، تفيد التقارير بأن غرب إفريقيا شهد زيادة في استخدام النقل الجوي والبحري على حد سواء للاتجار بالهيروين.

وقد أشار تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابع للأمم المتحدة لسنة 2018، إلى تزايد استخدام أفريقيا كمنطقة عبور لتهريب الكوكايين، حيث أن غرب أفريقيا ووسطها يشكلان منطقتيْ العبور الرئيسيتين لتهريب الكوكايين، كما أن منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية استأثرت بما نسبته 69 في المائة من جميع مضبوطات الكوكايين في أفريقيا في عام 2016، وتضاعفت كميات الكوكايين المضبوطة في أفريقيا مقارنة بالسنوات السابقة.[3]

راجت هذه التجارة إلى درجة أنه تم استخدام بعض الموانئ في بلدان غرب إفريقيا 4 من قبل تجارالمخدرات الجنوب أمريكيين لاستقبال كميات كبيرة من الكوكايين والهيروين، بسبب حالة الضعف والهشاشة التي تعيشها بلدان

---

[1] د الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت". منشورات مركز الجزير للدراسات. 2015

[2] "الاتجار بالبشر.. التجارة الأكثر رواجًا في دول الساحل الإفريقي والصحراء"، موقع نون بوست نوفمبر 162017

https://www.noonpost.org

[3] تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات التابع للأمم المتحدة لسنة 2018 ، ص 17

[4] LAURENT OZON ، « immigration et crime organise le rapport choc qui accable » BREIZH - INFO. COM 08/09/2015

https://www.breizh-info.com/2015/09/08/30671/immigration-et-crime-organise-le-rapport-choc-

الساحل الإفريقي،[1]حيث يتم نقل الحمولة من دول محددة في أمريكا اللاتينية كفنزويلا والبرازيل وكولومبيا وبوليفيا بواسطة الطائرات إلى منطقة الساحل والصحراء، لتبدأ رحلة برية وجوية أو بحرية في بعض الأحيان تحت رعاية وحماية التنظيمات المسلحة القبلية أو المتطرفة وشبكات الجريمة المنظمة ،[2] والمسئولين الفاسدين.

وقد أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تقريره العالمي لسنة 2017،[3] إلى أن تنظيم" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ضالع في الاتجار بالقنب والكوكايين، أو على الأقل في حماية المهربين ولو أن إجمالي إيراداته من قطاع المخدِرات يبدو متواضعا نسبيا.[4]

3.تجارة الأسلحة الخفيفة:

تعتبر تجارة السلاح من أهم الأسباب المباشرة لتغذية الصراعات وعدم الاستقرار في المنطقة، وقد كان أول بروز لهذه التجارة في ثمانينات القرن الماضي في الجنوب الجزائري، خاصة حين استطاعت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"[5] الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة خلال فترة العشرية السوداء[6] .

أما في السنوات الأخيرة، فتشكل حدود ليبيا مع الجزائر ومالي والنيجر معبرا رئيسيا للأسلحة التي اختلفت طرق الحصول عليها وآليات نقلها إلى الصحراء منذ بداية الأزمة الليبية وتطور الأحداث فيها، فمنذ البداية استغل عناصر تنظيم القاعدة إعلان معمر القذافي في المواجهات الأولى عن فتح مخازن الأسلحة أمام أنصاره، حيث استطاعت تهريب آلاف قطَع السلاح الكبيرة والمتوسطة وشراء أسلحة من عشرات المقاتلين من كتائب القذافي، التي اندحرت تحت وطأة ضربات طائرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وهجمات قوات" الثوار".

كما سجل خلال اندلاع الفوضى في ليبيا، اختفاء القذائف الفرنسية السبعمائة التي اشتراها معمر القذافي عام 2007 وهي أسلحة متطورة للغاية،[7] لا يمكنها فقط إسقاط طائرة ركاب ولكن أيضا طائرة مقاتلة مثل "رافال" و" تورنادو" البريطانية أو الأمريكية– .F-18 .

بل أن أسلحة ثقيلة من بينها صواريخ سام7 وسام5 وصواريخ "إس أي9" المضادة للطائرات وصواريخ "ستنغر" و"غراد"، وراجمات الصواريخ و"الآربي جي" والقنابل والمتفجِّرات، وملايين من قطع سلاح "الكلاش نيكوف"، و"البي كا"، و"الدوشكا"، و"14.5، و12.7"، وغيرها من أنواع الأسلحة، إضافة إلى كميات ضخمة من الذخيرة، دخلت إلى الصحراء المالية والنيجرية مهربة من ليبيا.[8]

---

[1] GEORGES BERGHEZAN ، "PANORAMA DU TRAFIC DE COCAINE EN AFRIQUE DE L OUESTE "
Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP) Bruxelles.2012

[2] الرائد سيدي محمد ولد حديد، "منطقة الساحل والصحراء جذور التطرف ومفاعيل الأزمة"، مرجع سابق

[3] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، تقرير المخدِّرات العالمي 2017 .
https://www.unodc.org/doc/wdr2017/WDR2017_Booklet5_Arabic.pdf

[4] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، تقرير المخدِّرات العالمي 2017. مرجع سابق

[5] الجماعة السلفية للدعوة والقتال". تنظيم مسلح جزائري ظهر سنة 1998 خلال الحرب الأهلية الجزائرية . على يد حسان حطاب القائد والزعيم السابق" للجماعة الإسلامية المسلحة". وقدأعلنت الجماعة الولاء لتنظيم القاعدة في عام 2007 وغيرت إسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" كدليل على تبعيتها لتنيظم القاعدة . وقد استفاد حسن حطاب وهو عسكري سابق. من قانون المصالحةالوطنية ولم تتم متابعته.

[6]"الجريمة المنضمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء" .مؤسسة كارنيجي. مرجع سابق

[7] Samuel laurent " SAHELISTAN".p . 104 . مرجع سابق

[8]محمد محمود أبو المعالي. "السلاح اللِّيبي يُهدد بإشعال منطقة الساحل والصحراء" – موقع سويس انفو
http://www.swissinfo.ch/ara/

جعل الانتشار المتنامي للترسانة الهائلة من الأسلحة الليبية، من شمال النيجر مجالا واسعا لتهريب الأسلحة إلى مالي وموريتانيا، إذ تعتبر مدينة آغاديز مركزا جهويا كبيرا لتجارة الأسلحة، إلى جانب الجنوب الجزائري الذي يعد كذلك معبرا مهما للأسلحة إلى النيجر وشمال مالي[1] وموريتانيا.

غيرأنه ورغم انتشار قطع السلاح المهربة بعد اندلاع الأزمة الليبية، فقد شكلت أسلحة الجيش المالي القسم الأعظم من مخازن الأسلحة التي صادرها الجنود الفرنسيون من الجماعات المتطرفة أثناء عملية "سرفال" سنة 2013 في الشمال،[2] وقد أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المرفوع إلى مجلس الأمن سنة 2013 حول الأسلحة الصغيرة،[3] على أن مخازن الحكومة المالية الخاصة بالأسلحة تدار بطريقة سيئة مما يسهل تسريبها.

4 .الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالاتجار بالبشر:

تعتبر مالي الدولة التي تعرف أكبر معدلات الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، سواء كانت هجرة داخل القارة أو خارجها، فهي تعتبر الأكثر تضررا باستقطابها لآلاف المهاجرين الأفارقة الذين يعبرون الصحراء للالتحاق بليبيا مرورا بالجزائر، فمنطقة " إن الخليل" الواقعة حوالي 800 كلم شمال شرق تنبكتو في أقصى شمال مالي، وحوالي 18 كلم عن الحدود الجزائرية، تعرف توافد المهاجرين بحكم أنها تخضع لسيطرة حركات تمرد الطوارق التي لا تمنع هذه الظاهرة. وتتقاطع الهجرة السرية فيها في الكثير من الأحيان مع ظاهرة الاتجار بالبشر، حيث يتم تهريب العديد من الأشخاص إلى الخارج من أجل استغلالهم في أعمال الدعارة أو في الأعمال الشاقة.

تسرب المهاجرين عبر الحدود الجزائرية مع مالي، لم ينقطع خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير بسبب طول الحدود، كما أصبحت ظاهرة الهجرة غيرالشرعية تشكل خطرا على الوضع الاقتصادي والأمني في المثلث الحدودي بين ليبيا و النيجر والجزائر،[4] فهناك الكثير من المسالك التي يتم اعتمادها على طول الشريط الصحراوي في الحدود بين مالي والجزائر، حيث يسلك المهاجر هذه المسالك لكي يجد في الجانب الآخر من الحدود المهرب في انتظاره، حيث ينقله عبر طرق الصحراء، وفي حالة اعتراض طريقهم من طرف إحدى دوريات حرس الحدود يعمد المهربون إلى الهروب منها أورشوتها. وتعد ليبيا المعبرالأمثل في نظر هؤلاء المهاجرين الذين يتجمهرون في بلدة " إن الخليل" المالية للوصول إلي أوروبا من شمال إفريقيا، عن طريق قطع البحر في اتجاه جزيرة لامبيدوزا الإيطالية التي تقع بين مالطا وتونس.

أحيانا يترك المهربون المهاجرين في صحراء قاحلة ويطلبون منهم التقدم مشيا بعد أن يسلبوا ما لديهم من أموال، وقد يهاجمهم بعد ذلك تجار البشر ويقتلونهم وينقلوا بعض أعضاء أجسامهم، فقد ألقت دوريات حرس الحدود الجزائرية القبض على حاويات مبردة تحمل أعضاء بشرية مجمدة في طريقها للتهريب من مالي إلى ليبيا، وعادة ما يجد سكان بعض القرى الحدودية بين مالي و الجزائر أحياناً جثثا في العراء منزوعة الأحشاء.[5]

---

[1] Georges Berghezan "Côte d'Ivoire et Mali, au coeur des trafics d'armes en Afrique de l'Ouest" Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP) Bruxelles

[2] مايكل شوركين. ستيفاني بيزارد. اس ريبيكا زيمرمان". معركة مالي التالية" . نشر بواسطة مؤسسة RAND سانتامونيكا.كاليفورنيا الولايات المتحدة الأمريكية.2017. ص 37

[3] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأسلحة الصغيرة، S /503/2013 بتاريخ / 2013/08/22 https://undocs.org/ar/S/2013/503

[4] د. فريدوم سي أونوها ود. جيرالد إي إزريم الحناشي. "غرب إفريقيا :الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود" الجزء الأول- 24 يوليو، 2013 - مركز الجزيرة للدراسات. مرجع سابق.

[5] نفس المرجع

تسببت أنشطة عصابات التهريب في وفاة العشرات من الحالمين بالوصول إلى أوروبا عبر الجزائر، ففي كل فصل صيف يتم العثور على جثث مهاجرين ماتوا عطشا، بسبب تخلي تجار البشر عنهم على مئات الكيلومترات من المدن الجزائرية.

تعد تجارة البشر من أخطر الأنشطة التي تطورت بسرعة، حتى أصبحت الأكثر ربحا من بين أنشطة الاتجار غير المشروع في المنطقة، التي أصبحت مرتعا لسماسرة بيع البشر المحليين والدوليين بموارد مالية مهمة ووسائل متطورة جدا، من آليات النقل المتطور ومعدات الاتصال وأجهزة التواصل الدائم، وسهلت هذه الشبكات على عناصر الجماعات الإرهابية أوالجريمة المنظمة أوالجماعات الانفصالية، الحصول على المال.

ويشكل الاتجار بالبشر نشاطا كبيرا تقدر قيمته الإجمالية بمليارات الدولارات، ويشمل الرجال والنساء والأطفال الذين يقعون ضحية الخطف والقسر أو الاستدراج لممارسة أشكال مهينة من الأعمال لمصلحة المتاجرين بهم،[1] وهذا يعني بالنسبة للرجال العمل ألقسري في ظل ظروف غير إنسانية لا ترعى فيها حقوق العمل، كما حدث للعديد من المهاجرين الأفارقة الدين تم استعبادهم في ليبيا في السنوات الأخيرة، وبالنسبة إلى النساء يعني في العادة خدمة منزلية لا تختلف عادة عن الرق، والاستغلال الجنسي والعمل في الملاهي الليلية.

وبالنسبة إلى الأطفال يتم استخدامهم القسري كمتسولين أو باعة جائلين أو سائقين للجمال، أو يؤدي بهم الأمرإلى الاستغلال الجنسي أوتجنيدهم في صفوف المقاتلين، أواستعمالهم في التجسس على الخصوم من طرف المجموعات المسلحة، أو قتلهم ونزع أحشائهم للمتاجرة فيها.

5- عائدات الفدية

بدأت الجماعات في امتهان أسلوب الفدية كوسيلة لتمويل عملياتها مع محنة السياح الأوربيين في النصف الثاني من عام 2003، عندما قام الجزائري عمارالصايفي المكنى ب "عبد الرزاق البارا" باختطاف أكثر من ثلاثين سائحا أوربيا من جنوب الجزائر، وعبر بهم الحدود باتجاه شمال مالي قبل أن تنتهي محنتهم بدفع حكوماتهم فديات مالية ضخمة مقابل الإفراج عنهم. مما جعل منذ ذلك الحين الأموال المتدفقة من عوائد الفدى أحد أهم الموارد المالية للجماعات القبلية المسلحة والتنظيمات الجهادية الناشطة في شمال مالي.

وقد شكل جنوب الجزائر وتونس وموريتانيا والنيجر ونيجيريا ومالي، المواقع التي عرفت أكبر عدد من حالات الاختطاف،[2] وفي أغلب الحالات جرى احتجاز الرهائن وإطلاق سراحهم في شمال مالي من جانب تنظيم" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وابتدءا من أواخر العام2011 من جانب "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO)"، وقد ركز الخاطفون على مواطني الدول المعروفة باستعدادها للتفاوض على دفع الفدية، حيث تم إطلاق سراح المواطنين الغربيين كافة من خلال دفع الفدية، وفي بعض الحالات أطلقت مالي أو موريتانيا سراح سجناء مرتبطين بتنظيم" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أو "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا " مقابل الإفراج عن رهائن، وأحيانا أدت محاولات الإنقاذ أو رفض دفع الفدية إلى قتل الرهائن .

---

[1] راميا محمد شاعر،" الاتجار بالبشر" منشورات الحلبي الحقوقية . حلب. سوريا، الطبعة الأولى 2012، ص 9 إلى 13.

[2] د. فريدوم سي أونوها ود. جيرالد إي إزريم الحناشي. "غرب إفريقيا :الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود" (الجزء الأول) - 24 يوليو، 2013 - مركز الجزيرة للدراسات . مرجع سابق

ولا تؤكد الحكومات المعنية بعمليات الاختطاف، كفرنسا أو إسبانيا، التقارير التي تتحدث عن دفعها الفدية لإطلاق سراح رعاياها، كما تختلف تقارير وسائل الإعلام حول حجم المبالغ المدفوعة على الرغم من أن معظمها يتراوح بين 1.5و 4ملايين دولار أميركي للرهينة الواحدة، ففي العام 2009 مثلا، سمحت الحكومة السويسرية باستخدام خمسة ملايين دولار من أجل المفاوضات لإطلاق سراح ثلاثة من مواطنيها، منها مليونا دولار خصصت لدفع الفدية.

لقد تحولت عمليات الخطف من أجل طلب الفدية إلى صناعة مربحة، الأمر الذي سمح للمجموعات المسلحة التي تنسب نفسها للجهاد بأن تصبح قوة سياسية وعسكرية كبيرة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تؤكد بعض التقارير الدولية أن المبالغ التي تسلمها "تنظيم القاعدة" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، والوسطاء المرتبطون بهما، بما فيهم بعض المسئولين الحكوميين والعسكريين المتورطين في عمليات الخطف،[1] قد بلغت انطلاقا من سنة 2008 ما بين 40 و65 مليون دولار.

وبالتالي فضلوع بعض المسئولين وتنسيقهم مع الخاطفين من عناصر تنظيم "القاعدة"، وتقاسم مبالغ الفدية معهم ومع الوسطاء، واستعداد الحكومات الغربية لدفع الفدية، ساهم في ازدهار صناعة الاختطاف[2] وتكرارعمليات احتجاز الرهائن، وساهم كذلك في دفع النشاط التجاري في منطقة الساحل والصحراء إلى الانهيار وإلى عدم إمكانية العمل والربح خارج النشاط الإجرامي.

العديد من الدول الغربية مثل ألمانيا والنمسا وكندا وهولندا وفرنسا وإيطاليا، تعتبر من أبرز مصادر التمويل بالنسبة للحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، ذلك أنها دائما على استعداد لتدفع مبالغ مهمة كفدية لإطلاق سراح رعاياها، وبذلك شكلت هذه الأموال التي تفوق عشرات الملايين من عملة "اليورو" مصدراً مهماً لتمويل الإرهاب في هذه المنطقة. وفي بعض الأحيان الأخرى تدفع الشركات التي يعمل بها المخطوفون قيمة الفدية، ومثال ذلك ما وقع في فبراير 2011، عندما دفعت شركتا أريفا وفينشي بعد مفاوضات طويلة 13 مليون يورو لإطلاق سراح ثلاثة رهائن من العاملين لدى الشركتين.

ونفس الأمر حدث في أكتوبر2013، عندما دفعت نفس الشركتين قرابة العشرين مليون يورو لتحرير أربعة رهائن من عمّالها، وأكثر الأحيان ما يتم دفع تلك المبالغ عبر وسيط ثالث، وهذا ما وقع في عملية تحرير عائلة مولان فورنييه التي تم فك أسرها في فبراير2013 شمال الكاميرون، عندما أراد الرئيس الكاميروني بول بيا إرضاء حكومة فرنسا، فقام بتسديد تعويضات مالية بقيمة 15 مليون يورو للخاطفين.[3]

وبحسب "المرصد الجغرافي السياسي والإستراتيجي للساحل الصحراوي"، الذي يقع مقره بمدينة باماكو المالية، فإن الدول الغربية دفعت ما يقارب 150 مليون يورو للحركات الإرهابية العاملة بمنطقة الساحل، في الفترة ما بين سنتي 2011 و 2014 كفدية لإطلاق سراح 38 رهينة. [4]

---

[1] نفس المرجع

[2] " الجريمة المنظَّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء". مؤسسة كارنيجي. مرجع سابق

[3] يحيى بوناب." موند أفريك: كيف موّل الغرب الإرهاب في الساحل الأفريقي؟" 23 ديسمبر 2015 "مجلة المجتمع"
http://mugtama.com/translations/item/27126-2015-12-23-05-06-32

[4] نفس المرجع

وفي جميع الحالات، فإن الأموال التي تصل لأيدي الإرهابيين تبقى مبالغ مهمة، فالفدية تشكل إلى جانب تهريب المخدرات، المصدر الرئيس لتمويلات الحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، ويخصص جزء لتجنيد مقاتلين جدد ولكسب تعاطف السكان، حيث تقوم الحركات الإرهابية بحفر الآبار وبالاستثمار في تجارة التجزئة، مثل تجارة السكر والزيت والملح والطحين والوقود، حيث أنشأت مثلا في شمال مالي محلات تجارية بتسعيرة منخفضة بالنسبة للمواد الاستهلاكية الضرورية، وأقامت أسواقا تجارية خاصة في المناطق الموجودة على الحدود المالية - الموريتانية.

المحصلة أن مصالح المهربين عبر منطقة الساحل تشابكت بشكل كبير مع التنظيمات الإرهابية،[1] حيث تم عقد اتفاقات من أجل توفير الحماية لقوافل التهريب والمساعدة على المرور في اتجاه الشمال نحو البحر الأبيض المتوسط مقابل دفع أموال كحق للعبور[2]، هذه المبالغ المهمة تشكل مصدرا مهما من مصادر تمويل الإرهاب. الوفرة في الموارد المالية التي أصبحت تمتلكها الجماعات الإرهابية، مكنتها من تقديم الإعانات للسكان المحليين بهدف كسب ودهم وجعلهم قاعدة خلفية، واستعملت كذلك الأموال المحصلة من التهريب وغيره في تجنيد الشباب في صفوفها وحفر الآبار وإقامة أسواق أسبوعية.

كما أن تحالف المهربين والمتطرفين وتجار المخدرات يسيطر بشكل واضح على المشهد في منطقة الساحل الإفريقي،[3] وقد نجح هذا الثلاثي في إرساء نظام اقتصادي أصبح مع الوقت إطارا « شرعيا ومقبولا » للتبادل التجاري وخلق فرص العمل، حيث تحتل الأهداف الاقتصادية وتبادل المنافع المادية الأولوية، وليس الدافع الديني أو الأيديولوجي، فرغم أن العمليات العنيفة للجماعات المتطرفة تتخذ غطاءا دينيا وأيديولوجيا، إلا أنها لا تستطيع إخفاء سعيها وراء المكاسب المادية من خلال مطالبتها بالفدية، ونشاطات أخرى موازية مثل تعاطيها لمختلف أنشطة الجريمة المنظمة وتهريب البضائع، كما أن هذه المجموعات لا تتقاسم نفس الأهداف السياسية ولا تشترك في الغالب في نفس الولاءات، وكثيرا ما تتبدل التحالفات فيما بينها وينتقل الأفراد من مجموعة إلى أخرى وفقا للإغراءات والمخاطر، مما يجعل الدافع الديني دافعا ثانويا لهذه الجماعات.[4]

قائمة المراجع

- الاتجار بالبشر.. التجارة الأكثر رواجًا في دول الساحل الإفريقي والصحراء"، موقع نون بوست نوفمبر 2017، https://www.noonpost.org
- أوليفيه روا ، " تجربة الإسلام السياسي "،الطبعة الأولى 1994، ترجمة نصير مروة دار الساقي .
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأسلحة الصغيرة، S /503/2013 بتاريخ / 2013/08/22 https://undocs.org/ar/S/2013/503
- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات التابع للأمم المتحدة لسنة 2018 .

[1] Serigne Bamba Gaye " Connexions entre groupes djihadistes et réseaux de contrebande et de trafics illicites au Sahel" Friedrich-Ebert-Stiftung, Paix et Sécurité - Centre de Compétence Afrique Subsaharienne, Sénégal

[2] "الجريمة المنظَّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء " . مرجع سابق

[3] Serigne Bamba Gaye "CONNEXIONS ENTRE GROUPES DJIHADISTES ET RESEAUX DE CONTREBANDE ET DE TRAFICS ILLICITES AU SAHEL" Friedrich-Ebert-Stiftung, Paix et Sécurité Centre de Compétence Afrique Subsaharienne Dakar-Fann, Sénégal

[4] الرائد سيدي محمد ولد حديد، "منطقة الساحل والصحراء جذور التطرف ومفاعيل الأزمة" 01/08/2018 موقع " أخبار الساحل " - موريتانيا http://sahelnews.info/node/3865

- فريدوم سي أونوها ود. جيرالد إي إزريم الحناشي. "غرب إفريقيا :الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود" (الجزء الأول) - 24 يوليو، 2013 - مركز الجزيرة للدراسات .
- راميا محمد شاعر، " الاتجار بالبشر" منشورات الحلبي الحقوقية . الطبعة الأولى 2012، حلب. سوري.
- فريدوم سي أونوها ود. جيرالد إي إزريم الحناشي. "غرب إفريقيا :الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود" ، الجزء الأول- 24 يوليو، 2013 - مركز الجزيرة للدراسات .
- مايكل شوركين. ستيفاني بيزارد. اس ريبيكا زيمرمان". 2017 . معركة مالي التالية" . نشر بواسطة مؤسسة RAND سانتامونيكا.كاليفورنيا الولايات المتحدة الأمريكية.
- محمد محمود أبو المعالي. "السلاح اللِّيبي يُهدد بإشعال منطقة الساحل والصحراء" – موقع سويس انفو http://www.swissinfo.ch/ara/
- مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي. " التغلب على الهشاشة في أفريقيا"، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، تقرير المخدِّرات العالمي 2017 https://www.unodc.org/doc/wdr2017/WDR2017_Booklet5_Arabic.pdf
- ولفرمان لشر . سبتمبر 2012، "الجريمة المنظَّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء " . معهد كارنيجي.
- يحيى بوناب. " موند أفريك: كيف موّل الغرب الإرهاب في الساحل الأفريقي؟" 23 ديسمبر 2015 "مجلة المجتمع" http://mugtama.com/translations/item/27126-2015-12-23-05-06-32
- الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت". منشورات مركز الجزير للدراسات. 2015
- الرائد سيدي محمد ولد حديد، 2018، "منطقة الساحل والصحراء جذور التطرف ومفاعيل الأزمة" موقع " أخبار الساحل " - موريتانيا http://sahelnews.info/node/3865
- " Terrorisme et trafic de drogues en l'Afrique sub-saharienne", 2013. Institut Espagnol d'Études Stratégiques (IEEE) et Institut Militaire de Documentation de l'Évaluation et Prospective (IMDEP) http://www.ieee.es/Galerias/fichero/docs_trabajo/2013/DIEEET01-2013_IEEE-IMDEP_VersionFRANCES.
- Arnaud Jouve," L'IMPACT DU TRAFIC DE DROGUE DANS LE CONFLIT DU NORD-MALI . rfi AFRIQUE
- Friedrich-Ebert-Stiftung, " Paix et Sécurité - Centre de Compétence Afrique Subsaharienne, Sénégal
- GEORGES BERGHEZAN, "PANORAMA DU TRAFIC DE COCAINE EN AFRIQUE DE L OUESTE " ,Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP) Bruxelles. 2012
- Georges Berghezan, "Côte d'Ivoire et Mali, au coeur des trafics d'armes en Afrique de l'Ouest" Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP) Bruxelles http://www.rfi.fr/afrique/20181219-impact-trafic-drogue-le-conflit-nord-mali
- LAURENT OZON , « immigration et crime organise le rapport choc qui accable » BREIZH - INFO. COM 08/09/2015 https://www.breizh-info.com/2015/09/08/30671/immigration-et-crime-organise-le-rapport-choc-
- " LE CRIME ORGANISÉ AU MALI : Septembre 2016, SON IMPACT SUR UNE SORTIE PACIFIQUE DU CONFLIT" POLICY BRIEF https://www.international-alert.org/sites/default/files/Mali_OrganisedCrime_FR_2016

- Nicolas Beau, "Sahel, coke à tous les étages- " MOND AFRIQUE https://mondafrique.com/sahel-coke-a-tous-les-etages/
- Observatoire géopolitique des enjeux des changements climatiques en termes de sécurité et de défense:/France " RAPPORT D'ÉTUDE N° 6 Prospective Sahel" Mai 2018 – P10 -http://www.iris-france.org/wp- content/uploads/2018/11/RE6_Prospective-Sahel_V1.pdf
- Samuel laurent, « SAHELISTAN. DE LA LIBYE AU MALI AU CŒUR DU NOUVEAU JIHAD » editions du seuil.avril paris. , 2013
- Serigne Bamba Gaye, "CONNEXIONS ENTRE GROUPES DJIHADISTES ET RESEAUX DE CONTREBANDE ET DE TRAFICS ILLICITES AU SAHEL" Friedrich-Ebert-Stiftung, Paix et Sécurité Centre de Compétence Afrique Subsaharienne Dakar-Fann, Sénégal
- Yvan guichaoua et mathieu pellerin, "FAIRE LA PAIX ET CONSTRUIRE LETAT LES RELATIONS ENTRE POUVOIRE CENTRAL ET PERIPHERIES SAHELIENNES AU NIGER ET AU MALI ", - Étude de l'Institut de recherche stratégique de l'École militaire – France numéro 51 juillet 2017

إسرائيل في إفريقيا

عماد الدين حسين بحر الدين عبد الله: دكتور باحث في الدراسات الاستراتيجية، عضو الرابطة العلمية للخبراء والمختصين والمهتمين بدراسات البحر الأحمر، السودان

emadstrategy@gmail.com

ملخص الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة الأهداف الإسرائيلية في القارة الإفريقية وتتضمن الدراسة مراحل العلاقات الإسرائيلية الإفريقية التي مرت بعدة فترات منذ محاولات الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا ومن ثم تأسيس العلاقات؛ وبعدها فترة القطيعة والعودة مجدداً، وكذلك الأنشطة الإسرائيلية في القارة الإفريقية من سياسي واقتصادي وعسكري أمني لحفظ مصالحها في القارة، استخدمت الدراسة: المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التنبئي ومنهج الدراسات المستقبلية، وحاولت الدراسة تقديم الأسباب الداعية إلي معرفة أهداف إسرائيل في القارة من منظور مصالحها لتحقيق أمنها القومي، وتحاول الدراسة أن تبين موقع إفريقيا وأهميته في خارطة المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن لإسرائيل استراتيجية ثابته تجاه إفريقيا وهي من أهم أولويات القادة الإسرائيليين، التي تتسم بالديمومة والضبط والإحكام في تنفيذ بنودها، وكل ذلك لأجل تحقيق مصلحتها.

الكلمات المفتاحية: الأهداف الإسرائيلية في أفريقيا، الأنشطة الإسرائيلية في القارة الإفريقية، عودة إسرائيل لإفريقيا بعد ثلاثة عقود، والتجسس الإسرائيلي على إفريقيا(بيغاسوس)، وضعية إسرائيل كمراقب في منظمة الاتحاد الأفريقي.

Israel in Africa

The problem of study is: in the knowledge of the Israeli targets on the African continent and the study includes: The stages of Israeli-African relations that have passed through several periods since the Israeli attempts to penetrate into Africa and then establish relations and then the period of estrangement and return in glory, as well as the Israeli activities in the African continent of political, economic, military and security to preserve its interests on the African continent. The study was used: descriptive analytical approach, historical approach, approach and future studies curriculum, the study tried to provide reasons for knowing Israel's goals in the continent from the perspective of its interests to achieve its national security, and the study tries to show the location of Africa and its importance in the map of Israeli strategic interests. The study concluded that Israel is a strategy for Africa, one of the most important priorities of Israeli leaders, which are diminished, exactly and tightly implemented, and all of which to achieve their interest.

Keywords: Israeli targets in Africa, Israeli activities on the African continent, Israel's return to Africa after three decades, and Israeli espionage on Africa (Pegasus) and Israel as an observer in the African Union.

مقدمة

تبلغ مساحة قارة إفريقيا حوالي 23%من مساحة العالم، ويسكنها 8% من سكان العالم، وقسمت إلى أكثر من 54 قطراً، وفي أعوام الخمسينات كانت مجهولة بالنسبة لإسرائيل إلا أنها لم تكن كذلك على مستوى التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، حيث وجدت إسرائيل دعماً ومساعدة من القوى الغربية القوية أمثال بريطانيا وأمريكا، وهنا كان عليها في سعيها للبحث عن الشرعية الدولية، أن توجه أنظارها صوب إفريقيا.[1] فقارة أفريقيا تؤهلها مكانتها الجيواستراتيجية، بالاضافة لوجود عدد كبير من الدول بها، والتي تتطلع للحصول على مساعدات تنموية وتقنية من الخارج تمثل الخيار المناسب أمام صانع القرار الإسرائيلي، وأهمية إفريقيا في الأمم المتحدة من حيث قدرتها العددية في التصويت لصالح إسرائيل، حيث أكد ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي بن قورين بقوله: (إن الدول الإفريقية ليست غنية ولكن أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل في القيمة بأمم أكثر قوة).[2] بدأت الحركة الصهيونية الاهتمام بإفريقيا قبل إعلان دولتها، وذلك عند شروعها إقامة وطن قومي للإسرائيليين في بلد ما، كحل لمشكلة اليهود في روسيا بعد تعرضهم للاضطهاد، كما أن للصهاينة نفوذ قوى في المؤسسات البريطانية التي كانت تسيطر على معظم البلدان في أفريقيا واستناداً على ذلك جرت مفاوضات حيث طرحت خيارات عديدة في إفريقيا لإقامة وطن لليهود.[3]

مراحل العلاقات الإسرائيلية الإفريقية

1) مرحلة محاولات الاختراق (1948 -1956)

بعد إعلان قيام إسرائيل عام 1948 أولى صناع القرار بها تأسيس علاقات قوية وراسخة مع القوى الكبرى الأساسية في العالم اهتماما كبيراً، مثل أمريكا وفرنسا وبريطانيا والإتحاد السوفيتي. ويعني ذلك أن إسرائيل في بحثها عن شرعية الوجود على الساحة الدولية وتأمين وجودها العضوي لم تنظر إلى المستعمرات الإفريقية.

2) مرحلة تأسيس العلاقات(1956-1967)

لقد بدأت إسرائيل عقب حرب السويس عام 1956م تندفع نحو إقامة علاقات وثيقة مع الدول الإفريقية، وأخذ معدل التبادل التجاري بينها وغرب إفريقيا ينمو بشكل ملحوظ، وقد ساعدها ذلك في إقامة خطوط ملاحية مباشره بينها وغرب إفريقيا، واتخذت من العاصمة الليبيرية مركزاً رئيسياً للشبكة الملاحية الإفريقية الإسرائيلية، وكان الطلبة الليبيريون هم أوائل الإفريقيين الذين وجهت لهم الدعوة لزيارتها والدراسة بها. وبنهاية عام 1957م لم يكن لإسرائيل سوى سبع سفارات في العالم بأسره، ست منها في القارة الأوربية وأمريكا الشمالية، ولم يكن لإسرائيل دبلوماسي واحد مقيم شمال جوهانسبرج، حتى حدوث الإنفراجة في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية مع حصول غانا على استغلالها عام 1957م التي تعتبر بداية الانطلاقة الإسرائيلية نحو إفريقيا، حيث كانت إسرائيل أول دولة أجنبية

---

[1]. حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، 2001م)، ص50.

[2]. نفس المرجع، ص50.

[3]. ياسر عبد القادر، التغلغل الصهيوني في إفريقيا، (الخرطوم: دار جامعة إفريقيا للطباعة و النشر، مركز البحوث و الدراسات الأفريقية، 2004م)، ص22.

تفتح سفارة لها في العاصمة الغانية أكرا، بعد أقل من شهر وذلك بحصول غانا على استقلالها. وفي عام 1958م قامت قولدا مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك بزيارة لإفريقيا، وتعتبر هذه أول زيارة رسمية على مستوى عالٍ حيث اجتمعت بقادة كل من ليبريا وغانا والسنغال ونيجيريا وكوت ديفوار.[1]

3) مرحلة التراجع الدبلوماسي والازدهار الاقتصادي (1967 – 1979م)

تبنت إسرائيل منهج الدبلوماسية السرية لكسب التأييد السياسي لدول القارة في المحافل الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى لمواجهة الدول العربية التي تتزعمها مصر، والتي أدت مساعيها إلى انتكاسة شديدة في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية تجلت في أعقاب حرب أكتوبر 1973؛ حيث ساندت الدبلوماسية الليبية جهود مصر في هذا الصدد. ففي أوائل يناير عام 1974، تقلص عدد الدول الإفريقية التي كانت تقيم علاقات مع إسرائيل ليصل إلى خمس دول فقط هي: جنوب إفريقيا، وليسوتو، ومالاوي وسوزيلاند، وموريشيوس.[2]

4) مرحلة التنافس العربي الإسرائيلي في العلاقات مع إفريقيا(1979-1991)

في هذه الفترة بدأت مرحلة (التنافس العربي الإسرائيلي) بعد التوقيع المصري على اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر 1978م، التى أنهت الحرب بين البلدين، واعترفت بحق إسرائيل في حدود آمنة؛ إذ تهيأت لها ظروف أفضل للحركة في الممرات الدولية، خاصة البحر الأحمر، بالاضافة إلى إمكانية كسر العزلة على المستوى الإفريقي. وانتهى عقد الثمانينيات وليس لإسرائيل سوى تمثيل دبلوماسي في11 دولة أفريقية هي: مصر وإثيوبيا وتوجو وجنوب إفريقيا وسوازيلاند وكوت ديفوار والكنغو الديمقراطية وكينيا وليبريا وليسوتو ومالاوي.[3] يتضح في هذه المرحلة زيادة عدد الدول الإفريقية التي استأنفت علاقاتها، ويمكن أن نفسر ذلك بزيادة المساعدات الإسرائيلية للدول الإفريقية.

5) مرحلة العودة وتطبيع العلاقات (1991 -2001)

لقد شهدت هذه المرحلة استئناف العلاقات بينها وإفريقيا مرة أخرى، لاسيما خلال عامي 1991م و1992م، ربما يُعزى ذلك إلى التغيرات في النظام الدولي وانعكاساته الإقليمية، وسقوط النظم الشيوعية الماركسية في إفريقيا، بالاضافة إلى الدخول في العملية التفاوضية بين العرب وإسرائيل منذ مؤتمر مدريد.[4] وطبقاً لبيانات وزارة الخارجية الإسرائيلية، فقد بلغ عدد الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية أو أسستها مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر1991م، ثلاثين دولة، وإذا كانت مصر هي الدولة العربية الإفريقية الوحيدة التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، فإن هناك أربع دول عربية إفريقية أخرى هي (تونس وجزر القمر والمغرب وموريتانيا) جمعتها روابط دبلوماسية بإسرائيل.[5]

---

[1]. د. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص9-10.

[2]. حسين حمودة مصطفي، إسرائيل في أفريقيا (مصر: مكتبة الشروق الدوليه،2011م)، ص10

[3]. أحمد السيد النجار، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام،2005م)، ص125.

[4]. نفس المرجع، ص126.

[5]. حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، برنامج الدراسات المصريه الأفريقيه، سلسلة دراسات مصرية أفريقيه،2001م)، ص13.

6) مرحلة ترسيخ العلاقات منذ عام2001م

إن العلاقات الإسرائيلية الإفريقية بدأت تتطور في هذه المرحلة بوتيرة متسارعة في مختلف المجالات السياسية والإقتصاديه والتجارية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية، الأمر الذى يعطي مؤشراً قوياً لتطور مجالاتها ونطاقتها في المستقبل؛ ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين: أولهما: وجود إستراتيجية إسرائيلية أمريكية مشتركة من حيث المحاور والأهداف حول القارة الإفريقية، وهذه الإستراتيجية تبلورت بوصول الائتلاف اليميني الأمريكي للحكم بحلول عام 2001م وبنهايته نجحت في إقامة علاقات دبلوماسية مع 45 دولة أفريقية، إلا أن كلاً من تونس والمغرب قد جمدتا علاقاتهما عام 2000م؛ تعبيراً عن رفضهما للممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين إبان الانتفاضة الثانية(انتفاضة الأقصى).[1]

الأنشطة الإسرائيلية في القارة الإفريقية

أولاً: النشاط السياسي[2]

من خلال الحركة الصهيونية في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والدول الأفريقية الأخرى؛ استطاع زعماؤها خاصة ناحوم جولدمان[3] وسكرتيره يوسف جولان، وزعماء الوكالة اليهودية، إيجاد علاقات مع بعض النقابات الإفريقية التي نشأت وترعرعت في ظل الحكم الفرنسي البريطاني، وذلك من خلال المؤتمرات العمالية على المستوى الدولي، مثل المؤتمرات التي كانت تعقدها النقابات العمالية، كما استطاعوا أن يقيموا علاقات خاصة مع شخصيات إفريقية وحركات سياسية نشأت في فرنسا مثل ليوبولد سنقور[4] وفيلكس بوانية[5] وغيرهما. وقد فرغ الكيان الصهيوني من بلورة مخططه للتغلغل السياسي في إفريقيا عبر عدة محاور، وهي كما يلي:

1) إقامة علاقات وطيدة مع أحزاب وحركات سياسية في إفريقيا مع بداية ظهورها سواء كان ذلك قبل الاستقلال أو بعده، مثل حزب عمال إسرائيل(الماباي) مع بقية الأحزاب العمالية الصهيونية الأخرى التي مارست دوراً رئيسياً في مد الجسور مع أحزاب إفريقية عن طريق الأحزاب الاشتراكية الغربية والمنظمة الدولية الاشتراكية، وبخاصة الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي أسهم في إقامة علاقات مع أحزاب في السنغال ومالي ودولا أخرى ذات علاقة بالمنظمة الدولية الاشتراكية.

2) المبادرة إلى الاعتراف بالدول الإفريقية حال حصولها على الاستقلال، وهي وسيلة ذكية من الكيان الصهيوني لكسب رضا الدول الإفريقية، كما تقوم بإرسال الوفود للتهنئة، ثم التقدم بعروض للمساعدة، وكثيراً ما كانت هذه الوسيلة تعطي نتائج فورية، ومن أبرز هذه النتائج إقامة علاقات دبلوماسية قوية مع الحكام الأفارقة، وتعتبر التجربة الغانية دليلاً واضحاً على نجاح هذا الأسلوب.

---

[1]. حسين حمودة مصطفي، مرجع سابق، ص132.

[2]. عماد الدين حسين بدرالدين عبد الله، الاستراتيجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية، سمنار مقدم بجامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا، ماجستير الدراسات الإستراتيجية، الأربعاء 18 نوفمبر،2015م.

[3] . ناحوم جولدمان:(1895 – 1982م) يهودي روسي الجنسية، مؤسس ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي.

[4] . ليوبولد سنقور:(1906 2001م) وهو أديب عالمي ومفكر كان أول رئيس للسنغال، موطنة الأصلي فرنسا ولكن أصولة افريقية.

[5] . فيلكس بوانية:(1905 – 1993م) هو أول رئيس لجمهورية ساحل العاج كان مقيم بفرنسا.

3) إقامة علاقات شخصية مع الحكام الأفارقة، وكانوا يرمون من وراء ذلك إلى كسب ودهم والتقرب إليهم للتأثير في مواقفهم، ومنهم جومو كينياتا أول رئيس لكينيا ووليام تويبمان الرئيس الليبيري الذي يعد أول رئيس دولة تعترف بإسرائيل، حيث كان يفتخر بعلاقته مع الكيان الصهيوني، وأيضاً جوزيف موبوتو رئيس زائير السابق الذي يعرف بأنة أكثر أصدقاء إسرائيل وفاءً في إفريقيا؛ لأنهم ساعدوه على تولي السلطة، كذلك هيلا سلاسي إمبراطور إثيوبيا الذي يرى نفسه من سلالة اليهود.[1]

4) التمثيل الدبلوماسي: حرص الإسرائيليون على إنشاء أوسع شبكة من العلاقات الدبلوماسية بمساعدة المستعمر الموجود في الدول الإفريقية.

5) العلاقات مع النقابات العمالية: سعت إسرائيل بهذه الخطوة إلى تعميق نشاطاتها المتعددة الجوانب؛ وتجسدت في إقامة علاقات مع النقابات العمالية والمنظمات المهنية الإفريقية، واعتمدت في تحقيق مآربها على نقابة العمال الصهاينة العامة(الهستدروت) وقد ساعد ذلك على تطوير علاقاتها مع الحركات العمالية الإفريقية قبل حصول الدول على استقلالها، ومنها اتحاد عمال كينيا، واتحاد عمال غانا وإثيوبيا. كذلك قامت بتقديم المنح الدراسية للكوادر العمالية الإفريقية المتقدمة للدراسة والتدريب في إسرائيل، وإغراقهم بالمكافآت المالية، وتكريمهم تحقيقاً لمصلحتها.

6) الجالية اليهودية في إفريقيا: يوجد للكيان الإسرائيلي جاليات مؤثرة في إفريقيا، ولا يخفى أن استخدامتهم في دعم نفوذها السياسي، والاعتماد المتبادل بين اليهود خارج إسرائيل، هذه الفكرة ترتبط بتجميع يهود الشتات في إسرائيل، وتنظيم دورات خاصة لهم عن طريق مؤسسات عديدة، منها الوكالة اليهودية، ومنظمة المحاربين القدماء الإسرائيليين لتكريس ارتباط اليهود بها.

ثانياً: النشاط الاقتصادي

اتبعت إسرائيل عدة إستراتيجيات من أجل تفعيل نشاطها الاقتصادي في القارة الإفريقية، ويتمثل ذلك في الآتي:[2]

1) مسح الأسواق الأفريقية: إعمالاً لمخططاتها لجأت إلى مسح الأسواق الإفريقية، وإعداد دراسات عن أوضاعها وطاقاتها الاستهلاكية، وقد أوفدت لهذا الغرض بعثات تجارية، وقد تمكنت هذه البعثات من إعداد دراسات عن كل بلد في القارة من حيث التركيب الاقتصادي وظروفه واحتياجات أسواقة من السلع، وكانت غانا هي أول دولة يتم فيها إجراء دراسة ثم إثيوبيا وأوغندا وكينيا.

2) عقد الاتفاقيات التجارية: حرص الكيان الصهيوني منذ غزوه الاقتصادي للقارة الأفريقية في النصف الثاني من الخمسينيات لعقد اتفاقيات تجارية مع مختلف الدول الأفريقية، لذلك لجأت إلى فتح ملحقيات تجارية، كانت غانا أول دولة تبرم اتفاقية وذلك عام 1958م بهدف تحديد حجم التبادل التجاري، تلتها اتفاقيات مع إثيوبيا وأوغندا وإفريقيا الوسطى ومالي والكنغو.

---

[1]. عماد الدين حسين بحر الدين عبد الله، المصدر السابق.

[2]. حسين حمودة مصطفي، مرجع سابق، ص368.

3) تقديم التسهيلات المالية: من الوسائل التي استخدمتها لأجل تطوير آفاق التجارة مع الأقطار الإفريقية هو تقديم التسهيلات المالية والقروض والائتمانات، وذلك لتمكين هذه الأقطار من استيراد السلع منها عبر اتفاقيات ثنائية أو عن طريق المساعدات المالية لبعض الدول التي تعتمد بدرجة أساسية على العون الأجنبي في اقتصادها.

4) إقامة المعارض التجارية الثابتة والمتنقلة: استخدمت إسرائيل هذه المعارض من أجل الترويج لمنتجاتها وكسب الزبائن، فقد اشتركت في العام 1967 في معرض غانا الدولي حيث نظمت أكبر جناح بالمعرض، ثم زامبيا في العام 1967، ونيروبي وأديس أبابا في العام 1968م. سعت إلى إقامة شركات إفريقية إسرائيلية للتغلغل بها محلياً في حقل التجارة والنقل والخدمات، مثل شركة الملاحة الغانية، والشركة الكنغولية الإسرائيلية، والشركة العاجية الإسرائيلية، والشركات النيجيرية الإسرائيلية.....الخ، وقد تمكنت عبر هذه الشركات من تأمين خطوط مواصلات ثابتة لتجارتها مع دول إفريقيا الغربية، كما أنها اتبعت وسائل أخرى عديدة للتغلب علي أية صعوبة أو معوق لتصريف منتجاتها في الأسواق الإفريقية. وأهم الدول الإفريقية التي تتعامل معها تجارياً جمهورية جنوب إفريقيا وأثيوبيا وغانا وليبريا وتنزانيا وأوغندا وكينيا وساحل العاج والكابون، وتزدهر أسواقها بصورة أساسية في ست دول، وهي جنوب إفريقيا وأثيوبيا ونيجيريا وغانا وكينيا وأوغندا فهي تستوعب 75% من مجموع صادرات إسرائيل بالقارة.[1] كما تقوم بالاقتراض من البنوك الغربية الأمريكية والإنجليزية والألمانية بأسعار فائدة منخفضة، ثم تعيد إغراضها للدول الأفريقية بأسعار مرتفعة، وفي بعض الحالات تقوم بتقديمها في صورة سلع وخدمات فتكون الفائدة مزدوجة.[2]

النشاط العسكري والأمني

يخشى العديد من الرؤساء الأفارقة جيوشهم الوطنية، ويلجأ العديد منهم إلى تكوين مليشيات قبلية لتأمين أنفسهم، حيث تتولى شركات المرتزقة الإسرائيلية تدريب هذه المليشيات وتسليحها، ومن أبرز هذه الشركات شركة (ليف دان) وشركة (الشبح الفضي). ومن أهم هذه الشركات (بول باريل) وشركة(أباك) وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية حيث تتبنى سياسة تهدف إلى إشعال الصراعات في القارة الإفريقية وتصعيدها، وذلك بهدف إسقاط الأنظمة التي تسعى إلى التقارب مع الدول العربية من جانب وإحكام السيطرة الاقتصادية والسياسية عليها من جانب آخر. أيضاً يتغلغل الخبراء الإسرائيليون في المجالات العسكرية والأمنية والإستخباريه داخل بعض المؤسسات الوطنية للدول الإفريقية، حيث تسعى إلى استغلال هذه الدول للتجسس على مصر والسودان والصومال وجيبوتي وشمال إفريقيا، حيث تواجد العديد من مكاتب الموساد الإسرائيلي في أوغندا وإرتريا وإثيوبيا والكونغو وكينيا ورواندا، وفق اتفاقيات مبرمة بين الجانبين،هذا فضلاً عن الوجود الاستخباري غير المباشر من خلال الخبراء والمستشارين والفنيين، والجدير بالذكر أن إسرائيل قد استكملت مشروعها للتجسس في إفريقيا بوضع القمر(عاموس)فوق مدار القمر العربي(عرب سات2) بالأجواء الكينية ما يساعدها في التجسس على اتصالات الدول العربية والإفريقية.[3] مما سبق

---

[1]. حسين حمودة مصطفي، المرجع السابق، ص109

[2]. إبراهيم نصر الدين وآخرون(إعداد)، الموسوعة الأفريقية: بحوث سياسية واقتصادية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الخامس،1997) ، ص11-12.

[3]. عامر خليل احمد عامر، السياسة الخارجية لإسرائيل في إفريقيا السودان نموذجا (لبنان بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011م) ص59.

يتضح أن لإسرائيل إستراتيجية محكمةً جداً بإفريقيا في شتي المجالات، وتسعى لتحقيقها بكل السبل لأنه إن لم تجد الحكام يتعاملون معها، تسعى لتغيرهم وتنصيب حكاماً مكانهم، كل ذلك في سبيل التحكم والسيطرة على خيرات الدول الإفريقية وليست كما يدعون بأن حاجتهم للدول الإفريقية هي أصواتها في المحافل الدولية.

عودة إسرائيل لإفريقيا بعد حوالي ثلاثة عقود

يعتبر عام 2016م نقطة تحول في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ففيه أصبح بنيامين نتنياهو أول رئيس وزراء يزور إفريقيا بعد ثلاثة عقود، حيث قام بجولة شملت أوغند وإثيوبيا وكينيا ورواندا، وبعدها بعام فقط كان على رأس المشاركين في إجتماع رؤساء دول الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا(الإيكواس) [1] في ليبريا وبعده وقع مسؤولون إسرائيليون عدداً من مذكرات التفاهم بشأن استثمارات قرابة مليار دولار بحلول عام 2021م لتعزيز مشاريع الطاقة والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء ال 15 في الإيكواس وذكر أمير مخول: (أن ما يقوم به نتنياهو هو تغيير منهجي يهدف إلى إحداث تحول في الوضع الجيوإستراتيجي لإسرائيل) يمكن القول أنه يقصد من ذلك هو عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية التي ظلت مقطوعة لثلاثة عقود وكذلك لتحول كثير من الدول الأفريقية من دولاً رافضةً للتعامل معها ومناصرة للقضية الفلسطينية إلى دول تقدم مصلحتها في تعاملاتها معها، ويشير إلى هذا القول هو ردود الفعل المتباينة من الدول الإفريقية حيال عملية التصويت في الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن وضع القدس، التى أجريت في ديسمبر 2018م، بعد إعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنها عاصمة لإسرائيل، نقطةً كاشفةً لتغير النظرة الإفريقة لدولة الإحتلال.[2] حيث ساعدهم في ذلك تغييرمواقف الدول العربية نفسها من إسرائيل، لما قدمته لهم من منح في مجال الإبتكار الزراعي وتكنلوجيا المياه وتقدم تكنلوجيا المعلومات والإتصالات والصناعات العسكرية المتقدمة.[3] ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنتيامين نتنياهو للصحفيين قبيل زيارة لأوغندا بتاريخ 2020/2/3م:(بأنه مسافر إلي إفريقيا وهذه الزيارة هي الخامسة خلال الثلاث سنوات ونصف الأخيرة، وأن إسرائيل تعود إلي إفريقيا بشكل كبير، وأن هذه القارة قد عادت إلي أحضان إسرائيل، هذه العلاقة تتسم بأهمية كبيرة على الصعد الدبلوماسية والإقتصادية والأمنية)[4] يتضح من خلال حديثه بأن هذه الزيارة لتعزيز العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مجالات الاقتصاد سواءً التجارة أو الزراعة بتقديم التكنلوجيا المتطورة، وكذلك المجالات الأمنية مثل التعامل الأمني والاستخباري مع الأنظمة لتقديم معلومات حول النشطاء والمعارضين كما سوف نبين لاحقاً.

التجسس الإسرائيلي على إفريقيا

يعتبر برنامج (بيكاسوس) أحد أبرز برامج الاختراق والتجسس على الهواتف التي تروج لها إسرئيل، ويستخدم للتنصت على نشطاء حقوق الإنسان ومراقبة رسائل البريد الإلكتروني وإختراق التطبيقات وتسجيل المحادثات، وبسبب

---

[1] . دول الإيكواس هي:(الرأس الأخضر وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبريا ومالي والسنغال وسيراليون وبنين وبوركينا فاسو وغانا وساحل العاج والنيجر ونيجيريا وتوغو)

[2] . أمير مخول: النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا من شد الحزام إلى الحزام والطريق، مجلية قضايا إسرائيلية، الصادرة عن مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد 80، العام 2020م. ص 13.

[3]. القوى الناعمة سلاح إسرائيل الفتاك لغزو القارة الأفريقية الإسترجاع: رنده عطية:2022/2/18 www.noonpost.com

[4] . الإسترجاع:2021/2/18م Arabic.rt.com

خطر الحركات المسلحة في إفريقيا على الأنظمة، فإن دولاً إفريقية مثل كينيا وإثيوبيا أصبحت تهتم كثيراً بالحصول على التقنية الإسرائيلية في مجالات الدفاع والأمن؛ إضافة إلى تبادل المعلومات الإستخبارية، إستغلت إسرائيل حاجة العديد من القاده الأفارقة إلي التنصت والتجسس على معارضيهم والحصول على الوسائل التقنية الكفيلة بتحقيق ذلك الغرض، فهي تقدم لهم الدعم اللوجستي الأمني من خلال توفير المعلومات الأمنية التي تجمع بواسطة الإستخبارات الإسرائيلية.[1]

تستخدم إسرائيل شركة التقنيات الشهيرة(NSO) وهي شركة تعمل في المجال الأمني والتكنلوجي وتنتج عدداً من برامج التتبع والمراقبه، وذلك لدعم تعاونها مع الأنظمة الأفريقية الحاكمة في المجال الأمني، حيث تستفيد الأنظمة القمعية من تتبع معارضيها واختراق أجهزتهم الشخصية والإلكترونية، حتى تسيطر على الوضع وتحكم قبضتها، ففي توغو استخدم النظام الحاكم برنامج(بيكاسوس) فائق التطور لاستهداف رجال الدين الكاثوليك ونشطاء المجتمع المدني والمعارضين السياسين.[2] طالما أن إسرائيل تعطي الأجهزة للحكام للتجسس على النشطاء والمعارضين من حركات تحرر وغيرهم فهذا يعني أنها تستطيع التجسس على الحكام أنفسهم وهذا يشير إلى أن بيدها التحكم في الثورات الشعبية، وكذلك إيقاف تقدم حركات التحرر أو تركها تتقدم مما يعني أنها بشكل أو بآخر تتحكم في ذلك وترجح كفة على أخرى، وفي اعتقادي أنه من مصلحة إسرائيل ان تظل أنظمة قمعية في إفريقيا قدراً طويلاً من الزمن اقصاه ثلاثة عقود وبمجرد أن يصل النظام الأفريقي هذا القدر من الزمن لكونه نظاماً قمعياً أو شمولياً، يتم الإستغناء عنه بآخر مغايراً للتوجهات الفكرية التي كان يحملها الأول في ظل الدول التي بها أحزاب سياسية ولديها أنشطة ثورية، وخير مثال لهذا النموذج هو سقوط نظام الرئيس البشير في السودان وتولي الأحزاب اليسارية دفة الحكم بشراكة مع المكون العسكري في 2019م، وأيضاً إغتيال الرئيس التشادي إدريس ديبي في 2021/4/20م بعد قضائة ثلاثة عقود في الحكم لكن في حالة تشاد نجدها تختلف عن السودان لكونها لا تنشط فيها الأحزاب السياسية لكون النظام الحاكم لا يتيح قدراً من حرية الأحزاب إلا التي تدعم صفه، إذاً في ظل نظام يتعامل بالقتل مع المتظاهرين دون هوادة ولحفظ التوازنات القبلية داخل تشاد قرر المجلس العسكري التشادي تنصيب نجل ديبي محمد إدريس ديبي في 2021/4/23م خلفاً لوالده حتي لا يتاح المجال لتوازنات قبلية جديدة قد تؤدي في نهاية الأمر إلى الفوضى.

العلاقات السودانية الإسرائيلية في نهاية عهد البشير

في فترة الثورة السودانية، التي كان فيها الضغط الشعبي كبيراً على نظام البشير، حيث كانت المظاهرات تنادي (بتسقط بس)، ورفعت شعارات حرية سلام وعدالة والثورة خيار الشعب، لم يجد نظام الإنقاذ مفراً إلا بالتنازل عن مبادئه المتمثلة في رفضه التعامل معها، فوجد نفسه مضطراً لفتح الأجواء السودانية لعبور طائرة الرئيس الإسرائيلي نتنياهو القادمة من دولة تشاد ومتجهة إلى دولة جنوب السودان، حيث يتطلب الأمر موافقة الخرطوم. علق بروفيسور حسن الساعوري على ذلك بقوله: (لم يتبق من الدول العربية سوى دولة أو دولتان للانضمام بركب التطبيع، وأن السودان يمكن له أن يفكر في الأمر إذ صدر قرار من الجامعة العربية، لأن السودان موقفه قائم على موافقتين، ألأُولى

[1] . الجوسسة ودعم الاستبداد أسلحة إسرائيل للتغلغل في إفريقيا: عائد عميرة: الاسترجاع: 2022/2/18م:noonpost.com

[2] . الجوسسة ودعم الإستبداد أسلحة إسرائيل للتغلغل في إفريقيا: عائد عميرة :الإسترجاع: 2022/2/18م:noonpost.com

هي قرارات الجامعة العربية، والثانية هي موقف فكري سياسي مبدئي يرفض الاحتلال والاستعمار. ومسألة عبور طائرة إسرائيلية الأجواء السودانية، تعتبر مقدمات؛ أي يمكن أن نتعامل مع الدولة المعتدية على أراضينا في حدود ضيقة، ويكون ذلك مفتاح إلى أن تتسع هذه الحدود وتلغى مرة واحدة، ويمكن أن تأتي المصالح وتكون الدراسة).[1] يتضح أن حديثه فيه رفض مقنن للتطبيع. لأن هنالك ضُعفاً حل بجامعة الدول العربية؛ من دول رافضة له في قمة الخرطوم التى خرجت منها اللاءات الثلاثة، إلى دول تتعاهد معها ابتداءً من حكومة مصر قائدة المواجهة بتوقيعها اتفاقية كامب ديفد عام 1978م تلتها الأردن عام 1994م[2]، ومنذ تلك اللحظة تساقطت حكومات الكثير من الدول واحدة تلوى الأخرى لحوقاً بركب التطبيع، ولم يبق سوى الجزائر وسوريا والسودان قبل ثورة ديسمبر 2018م. كما أن الدول التى طبعت لم تلتزم بقرارات الجامعة العربية، ولم يصدر أي إجراء من الجامعة العربية ضدها، فكيف ينتظر السودان حتى يصدر قراراً من الجامعة العربية يجعل التطبيع إلزاماً! لأنه يمكن أن يحدث في ظل دول تتعامل صراحةً معها دون إذن منها. إذاً ينبغى على السودان التعامل ليس لأجل اللحاق بهذه الدول، ولكن لأن الجامعة قد انتهى عهدها، وأصبحت كل دولة تقدم مصلحتها فقط، وعليه أن ينظر إلى مصلحته ولكن فى ظل توافق وطنى لأن تعامل نظام معها دون موافقة بقية المكونات السياسية خاصةً في ظل هشاشة الأوضاع الأمنية الحالية في السودان يؤدي إلى إستمرار تحكم إسرائيل بالأنظمة، فكلما كانت درجة تنازلات هذه الأنظمة القمعية أكبر لإسرائيل من تعاون وتبادل مصالح في العديد من المجالات تظل هذه الأنظمة إلى مايقارب الثلاثة عقود، وكلما أصبح تعاملها متشدداً تجاهها يمكن لها إستبدالها بدعم المعارضة فيها سواء أكانت معارضة سياسية أو عسكرية. وعندما نستصحب تاريخ البشير نجده كان لا يتعامل مع إسرائيل مطلقاً، وعندما أبدى تعاملاً معها في فتح أجوائة سقط نظامة إذاً عدم التعامل مع إسرائيل أفضل من التعامل معها تتأكد هذه النظرية أيضاً مع النظام التشادي فتشاد ظلت قاطعة علاقاتها مع إسرائيل 45 عاماً وعندما بدأت العلاقات الدبلوماسية بتبادل الزيارات سقط نظام ديبي كما سنبين ذلك.

العلاقات الإسرائيلية التشادية

وصل رئيس تشاد أدريس ديبي إلى إسرائيل 2018/11/25م، وهي أول زيارة لرئيس هذه الدولة المسلمة منذ قيامها وبعدها بقليل قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بزيارة إلى تشاد في يوم الأحد الموافق2019/1/20م ، حيث وصفها بأنها: (اختراق تاريخي)، وأنها تندرج ضمن الثورة التي نقوم بها في العالم العربي والمسلم، وهذه الزيارة إلى بلد مسلم كبير جداً وله حدود مع ليبيا والسودان تشكل حدثاً تاريخياً)[3] حيث قالت القناة 12 في التلفزيون الإسرائيلي أن نتنياهو سيعرض على ديبي المساعدة في حماية حدود تشاد مع ليبيا، والمساعدة في منع تسلل مسلحين من مجموعات إرهابية، حيث رجحت القناة أن يكون التوافق إيجابياً في هذه القضيه.[4] وطالما أنه يرجح التوافق في مساعدة إسرائيل لإفريقيا في منع تسلل مسلحين من ليبيا لتشاد إذ غالباً ما يتم ذلك عبر برنامج التجسس الذي ذكرناه سابقاً، وطالما أن النظام التشادي

---

[1]. قناة سودانية 24: تستضيف بروفيسور حسن الساعوري، في برنامج دائرة الحدث، للحديث عن دلالات عبور طائرة إسرائيلية الأجواء السودانية، تقديم سالم الهاشمي، بتاريخ 2019/1/22م، الساعة الثامنة مساءً.

[2]. amp-dw-com.cdn.ampproject.org

[3]. الإسترجاع:2022/2/19م :aljazeera.net

[4]. الإسترجاع:2022/2/19م :aljazeera.net

أصبح يتعامل مع إسرائيل وجثا على صدر التشاديين 30 عاماً لابد من استبداله بآخر حتى يحصل نوع من الفوضي التى بها يكثر القتل ويفتقد جو التعافي والديمقراطيات لأنها إن تمت سوف تتوحد الشعوب وتعرف عدوها الحقيقي وتقاتله أياً كان هذا العدو. وكل ذلك يدعم ما ذكرناه سابقاً وهو عدم التعامل مع إسرائيل أفضل من التعامل لأية شخص سواءً كان رئيس دولة أو رئيس حركة تحرر وطني.

إسرائيل ومحاولة الانضمام إلى منظمة الاتحاد الإفريقي

قدم السفير الإسرائيلي لدى إثيوبيا أليلي أدماسو في 22 يوليو 2021م، أوراق اعتماده كمراقب في الاتحاد الإفريقي إلى رئيس منظمة الإتحاد الأفريقي موسي فكي، حيث أعلن مكتب أدماسو:(أن وضع المراقب سيمكن إسرائيل مساعدة الإتحاد الإفريقي بشكل أكبر في مجالي مكافحة جائحة كوفيد والإرهاب، وأننا حالياً نقيم علاقات مع 46 دولة إفريقية).[1] حيث سبق لإسرائيل أن حصلت في السابق على صفة مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية عام 2002م قبل حلها وإستبدالها بلإتحاد الأفريقي. وذكر برفيسور مصطفى صايج مدير المدرسة الوطنية في الجزائر:(ان الدبلوماسية الإسرائيلية استطاعت أن تقيم الكثير من العلاقات خصوصاً مع نفوذها التقليدي في منطقة القرن الإفريقي وحتى في الساحل الإفريقي، واستطاعت الجزائر مع بعض دول في شمال إفريقيا وأحد الفاعليين سواء نيجيريا أو جنوب أفريقيا أن تعيد النظر في الموقف الأحادي وغير الشرعي الذى اتخذه مفوض الأتحاد الأفريقي موسي فكي في الإجتماع الأخير للقمة اتضح أن هنالك إنقسام بين كتلتين داخل الإتحاد)[2] يتضح من حديثه أن هنالك إنقساماً داخل الإتحاد الأفريقي بخصوص هذا الأمر وأن قبول إسرائيل كمراقب سوف يقسم الاتحاد الأفريقي ويصبح منظمتين الأولى هي المناصرة للقضية الفلسطينية والثانية هي المناصرة لمصلحتها دون وضع إعتبار للقضية الفلسطينية وهذا ما يرجح لدي. وذكر ثامبيسا فلكودي كبير الباحثين في مركز حوارات إفريقيا وآسيا:(إن مستقبل إسرائيل سيكون مؤثراً كبير جداً في إفريقيا لأنه في فترة صغيرة تمكنوا من إقناع دول مثل تشاد وكذلك رئيس الاتحاد الإفريقي موسي فكي، وهذا يوضح على أن إسرائيل نشطة لأنهم يضخون المال في إفريقيا ويؤكدون على أنهم موجودين في كل مكان ويؤثرون على الصحفيين ويقدمون الرشى للسياسين لأن هنالك موازنة مخصصة لهذا العمل، حتى يتأكدوا من أن هذا المشروع يمضي قدماً خصوصاً في دول مثل إثيوبيا، لكن الدول الأفريقية بدأت تدرك هذا الأمر وهو أن إسرائيل تسعي إلى انقسام داخل الاتحاد الإفريقي، وإذا كان الأفارقة يرغبون أن يكون لديهم سياسة خارجية في التعامل مع التحديات الخارجية فإنه من المهم أن يواصلوا العمل ككتلة واحدة، وما تقوم به إسرائيل هو تقسيم الأفارقة إلى معسكرين الأول هو مناصر لفلسطين وآخر مع تدخلها في أفريقيا، وإذ ما تمت مقاومة هذا الجهد فإننا نرى إفريقيا ككتلة واحدة)[3] يمكن القول بأنه طالما أن هنالك موازنة مخصصة لهذا الغرض فإن أفريقيا ضعيفة في مواجهة ذلك لكونها فقيرة من حيث استغلال مواردها، كما أن لإسرائيل التقنيات والمال اللازم لاستغلالها. قرر الاتحاد الافريقي في يوم الأحد الموافق 2022/2/6م تعليق قرار منح إسرائيل صفة مراقب في المنظمة، وشكل لجنة من 7رؤساء دول لدراسة الأمر، تضم كلا من:(الرئيس الحالي السنغالي ماكي سال، والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ورئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا ورئيس رواندا

[1]. الإسترجاع السبت2022/2/12م www.alhurra.com

[2] . برنامج للقصة بقية على قناة الجزيرة بتاريخ بتاريخ 2022/2/7م الساعة الثامنة مساءً.

[3] . برنامج للقصة بقية على قناة الجزيرة بتاريخ بتاريخ 2022/2/7م الساعة الثامنة مساءً.

بول كاغامي ورئيس جمهورية الكنغو الديمقراطية فليكيس تشيسكيدي، والنيجيري محمد بخاري والكامرون بول بيا).[1] وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية - تحدث لبيد مع نظرائة في توغو وبورندي:(بأنه يتعين على ثلثي الأعضاء في الإتحاد الأفريقي البالغ عددهم 54 أن يدعموا اقتراح إلغاء صفة المراقب، والوضع الذى يؤجل فيه التصويت سيكون أيضاً في صالحنا)[2] وطالما أنه تم تعليق قرار منح صفة مراقب وإرجاعه للجنة، ولكون التأجيل هو من مصلحة إسرائيل لكون جهدها سوف يكون منصباً تجاهها بدلاً من تشتيت الجهد حول جميع دول المنظمة، وبما أن هنالك موازنة مخصصة لهذا الغرض فإنه من الصعب على هذه الدول إستمرار تعليق القرار ، وأيضاً لكون اللجنة المذكورة المكونة من سبعة دول واحدة فقط لا تربطها علاقات مع إسرائيل وهي الجزائر وبقية الدول مطبعة، إذاً يمكن لهذه اللجنة أن تتخذ قرارها بالتصوت بالأغلبية، الشيء الذى قد تجد الجزائر فيه نفسها وحيدة أو تكون معها جنوب إفريقيا لأنها أيضاً تصف النظام الإسرائيلي بالعنصري على الرغم من احتفاظها بعلاقات دبلوماسية معها مما يرجح بقبول إسرائيل مراقب في المستقبل القريب.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن لإسرائيل استراتيجية ثابته تجاه إفريقيا وهي من أهم أولويات القادة الإسرائيليين، وتتسم بالديمومة والضبط والإحكام في تنفيذ بنودها، مع الاستفادة من الغياب شبة الكامل للنظام العربي في الساحة الأفريقية، والذي ظل مشغولا بقضاياه الداخلية، مما انعكس سلباً على مسار القضية الفلسطينية في المحافل الاقليمية والدولية. وبعد انتهاء الحرب الباردة وبروز الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مركز القرار العالمي، فإن هذا الوضع أعطى أفضلية لإسرائيل للتحول إلى قوة كبرى بالمنطقة لتنفيذ استراتيجيتها في كافة محاورها وابعادها السياسية والاقتصادية والامنية. وهذه الإستراتيجية تصب لتحقيق الأمن القومي الإسرائيلي فتحاول جاهدة لخلق تعاملات مع الأنظمة الحاكمة بتقديم المساعدات وتطبيقات التجسس وكذلك تقوم بدعم حركات التحرر الوطني، وكل ذلك لأجل أن تضغط على الأنظمة الحاكمة لأجل تحقيق مصلحتها.

---

[1].الاسترجاع: 2022/2/13م . arabi-sputniknews-com.cdn.

[2] . الإسترجاع:2022/2/14م m.jpost.com

مبادئ وطرق إبرام الصفقات العمومية بالمغرب

امراني علوي حافظ: باحث في القانون الخاص وخريج الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، المغرب

alaouihafid130@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة مبادئ وطرق ابرام الصفقات العمومية باعتبارها من العقود الإدارية المهمة، فالعقد الإداري بقدر ما يتيح للأطراف المتعاقدة حقوقا ينتج ويترتب عنه مجموعة من الالتزامات المتبادلة التي يتم التنصيص عليها في العقد أو في دفتر التحملات، وفي هذا الصدد حاولنا في البداية من خلال دراستنا للموضوع الوقوف على تعريف الصفقات العمومية مع ذكر أهم المبادئ المؤطرة لإبرام الصفقات العمومية، ثم بعد ذلك قمنا بذكر أهم طرق ابرام الصفقات العمومية والتي تتفرع الى نوعين فهي اما طرق عادية مثل طلب العروض ومسطرة المباراة ، أو استثنائية مثل الصفقات التفاوضية و سندات الطلب والمصادقة على الصفقات العمومية ثم في الأخير قدمنا استنتاجات وتوصيات تساهم في معالجة الصعوبات التي تعيق ابرام هذه الصفقات العمومية .

الكلمات المفتاحية: الصفقات العمومية، طرق ابرام الصفقات العمومية، طلب العروض، مسطرة المباراة، الصفات التفاوضية، سندات الطلب، المصادقة على الصفقات العمومية.

Principles and methods of concluding public deals in Morocco

Abstract :

This research aims to study the principles and methods of concluding public deals, as they are among the important administrative contracts. The administrative contract, in so far as it provides the contracting parties with rights, produces and entails a set of reciprocal obligations that are stipulated in the contract or in the book of assumptions ,and in this regard, we tried at the beginning through our study The topic is to determine the definition of public deals with mentioning the most important principles framing the conclusion of public deals, then after that, we have mentioned the most important methods of concluding public deals, which are divided into two types Finally, we presented conclusions and recommendations that contribute to addressing the difficulties that hinder the conclusion of these public deals.

Key terms : public deals, methods of concluding public deals, request for proposals, match ruler, negotiating characteristics, demand bonds, approval of public deals.

مقدمة

تعتبر الصفقات العمومية من أهم العقود الإدارية الأكثر تداولا الى جانب العقود الأخرى فقد تم اصدار مرسوم الصفقات العمومية في 20 مارس 2013 ويأتي ذلك في إطار تنزيل مقتضيات دستور 2011 المرتكزة على أساس الشفافية والنجاعة في تدبير الأموال العمومية والصفقات العمومية من العقود القديمة وليست وليدة اللحظة وتُعرف الصفقات العموميّة تشريعيّاً بأنّها العقود التي تبرمها المُنشآت أو الدول أو البلديات لتنفيذ خدمات أو مجموعة من التوريدات أو عدّة أشغال بناءً على شروطٍ قانونيّة، أمّا قضائيّاً تُعرف الصفقات العموميّة بأنّها عقود تربط بين الدول وأدوات أداء الخدمات أو تنفيذ المشروعات[1] وهي تنقسم من حيث طرق ابرامها الى قسمين طرق عادية أو طرق استثنائية والصفقات

[1] مقال حول طرق ابرام الصفقات العمومية منشور في الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com/ ، تم الدخول يوم 2021/01/06، على الساعة 20:48.

العمومية حسب المادة 4 من مرسوم 20 مارس 2013[1] يراد بها أنها عقود بعوض تبرم بين صاحب مشروع من جهة وشخص ذاتي أو اعتباري من جهة أخرى يدعى مقاولا أو موردا أو خدماتي، وتهدف إلي تحديد أشغال أو تسلم توريد أو القيام بخدمات ومن أجل تحليل ومناقشة الموضوع سأقوم أولا بالتطرق الى المبادئ المؤطرة لإبرام الصفقات العمومية ثم ثانيا الى طرق ابرام الصفقات العمومية .

إشكالية البحث

لقد تشعبت عن ابرام العقود الإدارية ظهور الصفقات العمومية كنموذج يحتذى به والمبادئ المؤطرة لها ثم طرق ابرامها ومن هذا المنطلق سأقوم بطرح الإشكاليات التالية:

- ✓ الى أي حد استطاع المشرع المغربي تنظيم المبادئ المؤطرة لإبرام الصفقات العمومية؟
- ✓ ماهي أهم طرق ابرام هذه الصفقات العمومية؟

و لتحليل الموضوع سأقوم بتقسيمة الى مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: المبادئ المؤطرة لإبرام الصفقات العمومية
- ✓ المبحث الثاني: طرق ابرام الصفقات العمومية

المبحث الأول: المبادئ المؤطرة لإبرام الصفقات العمومية

من أهم المبادئ المؤطرة لإبرام الصفقات العمومية الواردة في المرسوم المنظم للصفقات العمومية نجد أن أول مرحلة هي نشر البرامج التوقعية للاقتناءات السنوية، ثم اعلانات الصفقات العمومية، إضافة لتكريس قاعدة عمومية هي جلسات تقييم العروض.

الفقرة الأولى: نشر البرامج التوقعية للاقتناءات السنوية والإعلان عن الصفقة

أولا: نشر البرامج التوقعية للاقتناءات السنوية

طبقا لمقتضيات المادة 14[2] من مرسوم 20 مارس 2013، يتعين على صاحب المشروع في بداية كل سنة مالية وقبل متم الثلاثة أشهر الأولى منها على أبعد تقدير، نشر البرنامج التوقعي للصفقات التي يعتزم ابرامها برسم السنة المالية المعنية، في جريدة ذات توزيع وطني على الأقل، وفي البوابة المخصصة للصفقات العمومية،[3] فإقرار قاعدة نشر البرامج التوقعية عند بداية كل سنة مالية ، وبالتالي إلغاء عنصر المفاجئة الذي يطبع تدبير الصفقات العمومية، فسابقا لم يكن متاحا معرفة الصفقات المزمع إبرامها من طرف الإدارات العمومية إلا وقت نشر إعلان الدعوة الى المنافسة المتعلق بكل صفقة على حدة في الجرائد الوطنية وفي سياق حديثنا على نشر البرامج التوقعية نصت المادة السالف ذكرها على:

---

[1] **يونس وحالوا**: " نظام الصفقات العمومية على ضوء مرسوم 20 مارس 2013"، دراسة تحليلية لطرق الإبرام، مجلة العلوم القانونية العدد 2014، ص: 49.

[2] مرسوم رقم 2.12.349 صادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)، يتعلق بالصفقات العمومية، ثم نشره في الجريدة الرسمية رقم 6140 بتاريخ 4 أبريل 2013.

[3] عبد الكريم حيضرة: " القانون الإداري المغربي النشاط الإداري "، مكتبة المعرفة، مراكش، الطبعة الثانية، سنة 2017، ص: 160.

يتعين على صاحب المشروع في بداية كل سنة مالية وقبل متم الثلاثة أشهر الأولى منها على أبعد تقدير، نشر البرنامج التوقعي للصفقات التي يعتزم إبرامها برسم السنة المالية المعنية، في جريدة ذات توزيع وطني على الأقل، وفي بوابة الصفقات العمومية. ويمكن لصاحب المشروع أيضا القيام بنشر هذا البرنامج بكل وسيلة أخرى للنشر ولا سيما بطريقة إلكترونية.

يجب على صاحب المشروع أن يعرض البرنامج التوقعي للصفقات في مقاره طيلة مدة ثلاثين (30) يوما على الأقل.

يمكن نشر برامج توقعية تعديلية أو تكميلية بعد هذا التاريخ عند الحاجة وفق الشروط المقررة أعلاه.

يتضمن البرنامج التوقعي، على الخصوص، الإشارة إلى موضوع الدعوة إلى المنافسة وطبيعة العمل ومكان التنفيذ وطريقة الإبرام المزمع اعتمادها والفترة الزمنية المتوقعة لنشر الإعلان عن الدعوة إلى المنافسة المتعلق بالصفقات التي يعتزم صاحب المشروع طرحها برسم السنة المالية المعنية.

ثانيا: الإعلان عن الصفقة

يهدف هذا المبدأ الى السماح لأكبر عدد من الأفراد للاطلاع على الصفقة المزمع تنظيمها وتمكين الإدارة من توسيع دائرة استفادتها من العروض المقدمة من طرف المتنافسين وذلك لاختيار العرض المناسب من حيث الثمن والجودة، وقد جاءت المادة 15 من مرسوم الصفقات العمومية سنة 2013 لتوضيح مجموعة من الأمور نذكر منها:

هدف طلب إبداء الاهتمام إلى تمكين صاحب المشروع من تحديد المتنافسين المحتملين، قبل الشروع في الدعوة إلى المنافسة.

عندما يقرر صاحب المشروع اللجوء إلى مسطرة طلب إبداء الاهتمام، يكون هذا الطلب موضوع إعلان ينشر في جريدة ذات توزيع وطني على الأقل وفي بوابة الصفقات العمومية لمدة يحددها صاحب المشروع.

يتضمن إعلان طلب إبداء الاهتمام على وجه الخصوص: موضوع العمل المراد إنجازه، الوثائق التي يجب الإدلاء بها من طرف المتنافسين، مكان سحب الملفات، مكان استلام الترشيحات، التاريخ الأقصى لاستلام الترشيحات.

ولا يجوز أن يؤدي طلب إبداء الاهتمام إلى حصر عدد المتنافسين، كما لا يمنح طلب إبداء الاهتمام أي حق للمتنافسين المحتملين، ولا يبرر اللجوء إلى المسطرة التفاوضية أو طلب العروض المحدود إلا إذا توفرت شروط اللجوء إلى هاتين المسطرتين.

الفقرة الثانية: عمومية جلسات فحص العروض

تتم جلسات فحص العروض بشكل عمومي أمام المتنافسين الذين تقدموا بعروضهم وممثلو الإدارة المبرمة للصفقة فطبقا لمقتضيات المادة 36 من مرسوم الصفقات العمومية نجد أنه تم التنصيص على مجموعة من المراحل وهي كالتالي:

1- تكون جلسة فتح أظرفة المتنافسين عمومية.

وتنعقد هذه الجلسة في المكان واليوم والساعة المحددة في نظام الاستشارة، وإذا صادف هذا اليوم يوم عيد أو عطلة، ينعقد الاجتماع في نفس الساعة من يوم العمل الموالي.

2- يفتتح رئيس اللجنة الجلسة ويدعو المتنافسين الحاضرين الذين لم يودعوا أظفرتهم بعد أن يسلموها على الفور، ويدعو بعد ذلك المتنافسين الذين انتهوا إلى أن ملفاتهم غير كاملة إلى الإدلاء بالوثائق الناقصة في غلاف مغلق يوضح طبيعة الوثائق الناقصة ويحصر نهائيا لائحة الأظرفة التي تم التوصل بها، لا يقبل أي إيداع أو سحب للأظرفة أو تكملة وثائق بعد استيفاء هذه الشكلية و يتأكد رئيس اللجنة من وجود الأعضاء الذين يعتبر حضورهم إجباريا.

وفي حالة غياب أحد هؤلاء الأعضاء وبعد القيام بالشكليات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذا البند يدعو الرئيس الأعضاء الحاضرين للتوقيع بالأحرف الأولى على الأظرفة التي تم التوصل بها في آن واحد على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها، ويجب أن تبقى هذه الأظرفة مغلقة وموضوعة في مكان آمن إلى حين فتحها.

يؤجل الرئيس جلسة فتح الأظرفة بثمان وأربعين (48) ساعة ويخبر المتنافسين وأعضاء اللجنة بالمكان والتاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية لفتح الأظرفة. ويطلب من صاحب المشروع دعوة العضو أو الأعضاء المتغيبين كتابة مع تحديد المكان أو التاريخ والساعة المقررة لاستئناف الجلسة العمومية لفتح الأظرفة.

3- يسلم الرئيس بعد ذلك، أو عند استئناف الجلسة في حالة التأجيل المقرر أعلاه، إلى أعضاء اللجنة المستند المكتوب الذي يتضمن الثمن التقديري لكلفة الأعمال المعد طبقا للمادة 5 أعلاه. يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على جميع صفحات المستند المذكور أعلاه. ويجب أن يحفظ الرئيس هذا المستند مع ملف طلب العروض.

4- يعلن الرئيس، بصوت عال، عن التجربتين ومراجع النشر في بوابة الصفقات العمومية، وعند الاقتضاء، المستندات الأخرى التي تم نشر إعلان طلب العروض فيها.

5- يطلب الرئيس من أعضاء اللجنة إبداء تحفظاتهم أو ملاحظاتهم حول العيوب المحتملة التي قد تشوب المسطرة. ولهذه الغاية، يتأكد من صحة هذه التحفظات أو الملاحظات، ويختم المسطرة ويخبر بصوت عال المتنافسين بذلك. وإذا اعتبر الرئيس أن هذه التحفظات أو الملاحظات غير صحيحة، يطلب مواصلة المسطرة تحت مسؤوليته وتدوين التحفظات أو الملاحظات في محضر الجلسة.

6- يفتح الرئيس أظرفة المتنافسين ويتحقق من وجود الأغلفة المشار إليها في المادة 29 أعلاه.

7- يفتح الرئيس بعد ذلك الغلاف الذي يحمل عبارة "الملفان الإداري والتقني" ويعلن، بصوت عال، عن الوثائق المضمنة في ملف كل متنافس ويضع قائمة بذلك.

بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب العموم والمتنافسون من القاعة.

8- تتابع اللجنة أشغالها في جلسة مغلقة وتقوم بفحص وثائق الملف الإداري المشار إليها في الفقرة 1 من البند ألف أولا من المادة 25 أعلاه، والملف التقني والملف الإضافي عند الاقتضاء، وتقصي اللجنة:

أ) المتنافسين الذين لا يتوفرون على الشروط المطلوبة المحددة في المادة 24 أعلاه.

ب) المتنافسين الذين لم يتقيدوا بمقتضيات البند 2) من المادة 29 أعلاه فيما يتعلق بتقديم ملفاتهم.

ج) المتنافسين الذين لم يقدموا الوثائق المطلوبة.

د) المتنافسين الممثلين بنفس الشخص في إطار الصفقة.

هـ) المتنافسين الذين قدموا إيصالات الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه عندما يكون مطلوبا، غير أصلية، أو الذي لا يتطابق موضوعه مع موضوع طلب العروض أو الذي يكون مبلغه أقل من المبلغ المطلوب أو الذي يتضمن تحفظات أو قيودا.

و) المتنافسين الذين تبين أن مؤهلاتهم المالية والتقنية غير كافية بالنظر إلى المقاييس الواردة في نظام الاستشارة المقرر في المادة 18 أعلاه.

9- إذا لاحظت اللجنة وجود أخطاء مادية أو عدم تطابق وثائق الملف الإداري، تقبل عرض المتنافس المعني على أن تدرج التصحيحات الضرورية طبقا للشروط المقررة في المادة 40 بعده.

10- تستأنف الجلسة العمومية، ويتلو الرئيس لائحة المتنافسين الممكن قبولهم دون الإفصاح عن أسباب إقصاء المتنافسين المبعدين.

ويرجع الرئيس، مقابل إبراء، إلى المتنافسين الحاضرين الذين تم إقصاؤهم، ملفاتهم دون فتح الأغلفة التي تتضمن العرضين التقني والمالي ويدعوهم، عند الاقتضاء، إلى استعادة العينات أو النماذج المصغرة أو الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية باستثناء الوثائق التي كانت سبب في إقصاء هؤلاء المتنافسين طبقا للمادة 44 أدناه.

11- عندما لا يتم اشتراط تقديم عرض تقني أو عرض بديل أو إيداع عينات، تواصل اللجنة أشغالها وتقوم بفتح وفحص العروض المالية للمتنافسين المقبولين طبقا للشروط المنصوص عليها في المادتين 39 و40 بعده.

12- عندما يتم اشتراط إيداع عينات أو نماذج مصغرة أو وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى و /أو تقديم عرض تقني يتضمن أو لا يتضمن عرضا بديلا:

أ) يفتح الرئيس، بحسب الحالة، الأغلفة المحتوية على الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى و/أو الأغلفة المتضمنة للعروض التقنية للمتنافسين المقبولين. ويعلن عن الوثائق التي يحتوي عليها كل غلاف.

ب) يوقع أعضاء اللجنة بالأحرف الأولى على الأغلفة المتضمنة للعروض المالية للمتنافسين في آن واحد على طية الغلاف وعلى الأجزاء التي تلصق عليها. ويجب أن تبقى هذه الأغلفة مغلقة وموضوعة في مكان آمن إلى حين فتحها طبقا للشروط المبينة في المادة 39 بعده.

ج) يحدد الرئيس، بتشاور مع أعضاء اللجنة، بحسب الحالة، تاريخ وساعة:

جلسة فحص العينات أو النماذج المصغرة أو الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى، عند الاقتضاء، و/أو العرض التقني ضمن الشروط المقررة في المادتين 37 و38 بعده ثم يتم استئناف الجلسة العمومية ويبلغهما إلى المتنافسين والعموم الحاضرين.

13- بعد استيفاء هذا الإجراء، تختتم الجلسة العمومية وينسحب المتنافسون والعموم من القاعة.

14-في نهاية هذه الجلسة، يطلب الرئيس من صاحب المشروع القيام بعرض التاريخ والساعة المتفق عليهما لعقد الجلسة العمومية المقبلة في مقاره.

وبعد فحص وثائق الملف الإداري والملف التقني والملف الإضافي عند الاقتضاء، تجتمع لجنة طلب العروض في جلسة مغلقة لفحص العينات أو النماذج المصغرة أو الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى التي استوجب نظام الاستشارة تقديمها للمتنافسين المقبولين وحدهم ويجوز للجنة قبل اتخاذ قرارها، عند الاقتضاء، استشارة كل خبير أو تقني أو تشكيل لجنة فرعية لتقييم الجودة التقنية للعينات أو النماذج المصغرة أو للوثائق الوصفية أو للبيانات الموجزة أو للوثائق التقنية الأخرى وتضمن استنتاجاتهم في تقارير يعدونها ويوقعون عليها، ويجوز أيضا أن تطلب كتابة من متنافس أو أكثر تقديم توضيحات بشأن العينات أو النماذج المصغرة أو الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المقدمة

وتحصر اللجنة لائحة المتنافسين الذين تقدموا بعينات أو نماذج مصغرة أو وثائق وصفية أو بيانات موجزة أو وثائق تقنية أخرى تستجيب للمواصفات المطلوبة. تحصر كذلك لائحة المتنافسين الذين يتعين إقصاء عروضهم مع بيان النقائص التي تمت معاينتها في العينات أو النماذج المصغرة أو الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى المقدمة، وتحرر محضرا عن أشغالها يوقعه الرئيس وأعضاء اللجنة بعد ذلك تستدعي اللجنة المتنافسين المبعدين لسحب العينات أو النماذج المصغرة أو الوثائق الوصفية أو البيانات الموجزة أو الوثائق التقنية الأخرى الخاصة بهم[1].

بعد ذلك تحرر لجنة طلب العروض خلال الجلسة، محضرا عن كل اجتماع من اجتماعاتها ولا يتم نشر هذا المحضر أو تبليغه إلى المتنافسين ويبين الثمن التقديري الذي وضعه صاحب المشروع ويسجل، عند الاقتضاء، الملاحظات أو الاعتراضات المقدمة خلال عمليات فحص العروض من طرف الأعضاء أو من قبل المتنافسين وكذا رأي اللجنة حول هذه الملاحظات أو الاعتراضات، ويبين هذا المحضر كذلك أسباب إقصاء المتنافسين المبعدين، والعناصر الدقيقة التي اعتمدت عليها اللجنة لتقترح على السلطة المختصة قبول العرض الذي تراه الأفضل على أساس المقاييس الواردة في نظام الاستشارة ويوقع هذا المحضر، خلال الجلسة من طرف الرئيس وأعضاء اللجنة ، ويرفق محضر جلسة فحص العروض، عند الاقتضاء، بكل تقرير تم إعداده وتوقيعه بصورة قانونية تحت مسؤولية أعضاء اللجنة الفرعية أو الخبير أو التقني المعين من لدن لجنة طلب العروض ينشر ببوابة الصفقات العمومية مستخرج من المحضر، ويلصق بمقار صاحب المشروع داخل الأربعة وعشرين (24) ساعة الموالية لتاريخ انتهاء أشغال اللجنة وذلك لمدة خمسة عشر (15) يوما على الأقل[2].

وفي الأخير بعد الانتهاء من عملية فحص العروض تأتي المرحلة النهائية حيث تقوم الإدارة المبرمة للصفقة بإخبار صاحب المشروع المتنافس نائل الصفقة بقبول عرضه برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، أو بواسطة فاكس مع إثبات الوصول أو بأية وسيلة أخرى للاتصال تعطي تاريخا مؤكدا. ويجب أن توجه إليه هذه الرسالة في أجل لا يتعدى خمسة (05) أيام ابتداء من تاريخ انتهاء أشغال اللجنة ويخبر كذلك، في نفس الأجل، المتنافسين الذين تم إقصاؤهم برفض عروضهم مع ذكر أسباب إبعادهم وذلك بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، وترفق هذه الرسالة بالوثائق المضمنة في ملفاتهم ثم يحتفظ صاحب المشروع، لمدة خمس (05) سنوات على الأقل، بالعناصر التي كانت سببا في إقصاء المتنافسين، باستثناء أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه أو العينات أو النماذج المصغرة، عند الاقتضاء، التي ترجع إلى المتنافسين الذين تم إقصاؤهم في أجل خمسة

[1] المادة 37 من مرسوم الصفقات العمومية السالف ذكره.

[2] المادة 43 من مرسوم الصفقات العمومية السالف ذكرها.

(05) أيام ولا يمكن أن يطالب أي متنافس بتعويض إذا لم يقبل عرضه ولا يجوز للسلطة المختصة أن تغير الاختيار الذي أقرته لجنة طلب العروض[1].

المبحث الثاني: طرق ابرام الصفقات العمومية

تعتبر طرق ابرام الصفقات العمومية من أهم الطرق المهمة في ابرام العقود الإدارية وهي تنقسم الى نوعين طرق عادية وطرق استثنائية وسنقوم بتحليل ومناقشة كلا الطريقتين كل على حدة.

الفقرة الأولى: الطرق العادية لإبرام الصفقات العمومية

تعتبر الطرق العادية لإبرام الصفقات العمومية من الطرق الأكثر تداولا ودقة فهي تساهم في تحقيق الشفافية والمساواة بين الأطراف المتنافسة وقد عمد مرسوم الصفقات العمومية الى حصر الطرق العادية لإبرام الصفقات العمومية في طلب العروض ومسطرة المباراة.

أولا: طلب العروض

يمكن تعريف مسطرة طلب العروض على أنها عبارة عن أسلوب أو وسيلة لفتح المجال أمام أكبر عدد من المتنافسين بهدف تنفيذ أشغال أو تسليم توريدات أو القيام بخدمات لصالح الدولة وذلك شريطة احترام مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية وتعد هذه الطريقة الأكثر وضوحا ودقة في تحقيق الشفافية في اختيار صاحب المشروع، وتحقيق المساواة بين المتنافسين في الوصول إلى الطلبات العمومية، إضافة إلى خلق أكبر قدر من المنافسة ضمانا للشرعية والنزاهة[2].

وينقسم طلب العروض الى عدة أنواع فقد يكون مفتوحا أو محدودا وبالانتقاء المسبق:

1. طلب العروض المفتوح: وهو طلب يكون مفتوحا عندما يمكن لكل متنافس الحصول على ملف الاستشارة وتقديم ترشيحه بدون تمييز شريطة التوفر على الشروط القانونية الكافية[3].

ويقوم طلب العروض المفتوح على مجموعة من المبادئ هي كالاتي:

1- يخضع طلب العروض المفتوح أو المحدود للمبادئ التالية:

أ) دعوة إلى المنافسة

ب) فتح الأظرفة في جلسة عمومية

ج) فحص العروض من طرف لجنة طلب العروض

---

[1] المادة 44 من مرسوم الصفقات العمومية السالف ذكره.

[2] مقال حول " طرق ابرام الصفقات العمومية "، منشور في الموقع الالكتروني: https://boubidi.blogspot.com/ ، تم الاطلاع عليه، يوم 2021/01/07، على الساعة 23:53.

[3] المادة 16 من مرسوم الصفقات العمومية السالف دكره.

د) اختيار العرض الأكثر أفضلية من طرف لجنة طلب العروض الواجب اقتراحه على صاحب المشروع.

هـ) وجوب قيام صاحب المشروع الذي يجري طلب العروض بتبليغ الثمن التقديري المنصوص عليه في المادة 5 أعلاه إلى أعضاء لجنة طلب العروض. ويجب أن يتم هذا التبليغ طبق الشروط الواردة في المادة 36 أدناه.

2- لا يجوز إبرام صفقات بطلب عروض محدود إلا بالنسبة للأعمال التي لا يمكن تنفيذها إلا من طرف عدد محدود من المقاولين أو الموردين أو الخدماتيين، اعتبارا لطبيعتها وخصوصيتها وللأهمية الكفاءات والموارد الواجب تسخيرها والوسائل والمعدات التي يتعين استعمالها، على أن يقل مبلغ هذه الأعمال من مليوني (2.000.000) درهم مع احتساب الرسوم.

يجب على صاحب المشروع أن يستشير ثلاثة (3) متنافسين على الأقل يوسعهم الاستجابة على أحسن وجه للحاجات المراد تلبيتها.

يتطلب اللجوء إلى طلب العروض المحدود إعداد شهادة إدارية من طرف السلطة المختصة أو من طرف الآمر بالصرف المساعد توضح الأسباب التي أدت إلى اختيار هذه المسطرة.

3-يمكن أن يكون طلب العروض" بتخفيض أو بزيادة" أو "بعروض أثمان".

بالنسبة لطلبات العروض "بتخفيض" أو "بزيادة" يوقع المتنافسون التزاما بإنجاز الأشغال أو الخدمات أو تسليم التوريدات التي يقدر صاحب المشروع ثمنها عن طريق تخفيض (أو زيادة) يعبر عنها بنسبة مئوية أما بالنسبة لطلبات العروض "بعروض أثمان"، لا يبين ملف طلب العروض للمتنافسين إلا طبيعة وأهمية الأشغال أو التوريدات أو الخدمات التي يقترح المتنافسون أثمانها ويحصرون المبلغ النهائي لعروضهم[1].

بعدها تأتي مرحلة اشهار طلب العروض المفتوح فطبقا لمقتضيات المادة 20 نجدها نصت على ما يلي:

أ- كل طلب عروض مفتوح يجب أن يكون موضوع إعلان يبين ما يلي:

- موضوع طلب العروض مع بيان مكان التنفيذ عند الاقتضاء.
- صاحب المشروع الذي يجري طلب العروض.
- مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن سحب ملف طلب العروض.
- مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن إيداع أو توجيه العروض.
- المكان واليوم والساعة المحددة لانعقاد جلسة فتح الأظرفة، مع الإشارة إلى إمكانية تسليم المتنافسين لأظرفتهم مباشرة إلى رئيس لجنة طلب العروض عند افتتاح الجلسة.

[1] المادة 17 من مرسوم الصفقات العمومية السالف ذكره.

- الإحالة إلى مادة نظام الاستشارة التي تحدد لائحة الوثائق المثبتة الواجب على كل متنافس الإدلاء بها.

- مبلغ الضمان المؤقت عندما يكون هذا الضمان مطلوب.

- تقدير كلفة الأعمال المعد من طرف صاحب المشروع وعند الاقتضاء، المكان واليوم والساعة القصوى لاستلام العينات والنماذج المصغرة والوثائق الوصفية والبيانات الموجزة.

- تاريخ الاجتماع أو زيادة المواقع التي يعتزم صاحب المشروع تنظيمها لفائدة المتنافسين، وعند الاقتضاء، يجب أن يقع هذا التاريخ في الثلث الثاني من الأجل الذي يسري بين تاريخ نشر الإعلان في بوابة الصفقات العمومية والتاريخ المقرر لفتح الأظرفة

- عند الاقتضاء، العنوان الإلكتروني للموقع المستعمل لنشر طلب العروض

- ثمن اقتناء التصاميم و/أو الوثائق التقنية، عند الاقتضاء.

ب- ينشر الإعلان عن طلب العروض المفتوح في بوابة الصفقات العمومية وفي جريدتين توزعان على الصعيد الوطني على الأقل يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية. ينشر الإعلان عن طلب العروض المفتوح بلغة نشر كل من الجريدتين.

كما يمكن موازاة مع ذلك تبليغه إلى علم المتنافسين المحتملين وعند الاقتضاء إلى الهيئات المهنية عن طريق الإدراج في نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية بالجريدة الرسمية أو في نشرات متخصصة أو بأية وسيلة أخرى للإشهار ولا سيما بطريقة إلكترونية.

حدد أجل إشهار إعلان طلب العروض المفتوح في الجريدتين وفي بوابة الصفقات في واحد وعشرين (21) يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان في بوابة الصفقات العمومية وتاريخ نشره في ثاني جريدة صدرت.

يمدد أجل واحد وعشرين (21) يوما المقرر أعلاه، إلى أربعين (40) يوما على الأقل لصفقات الأشغال المبرمة لحساب الدولة والجهات والعمالات والأقاليم والجماعات والمؤسسات العمومية التي يعادل أو يفوق مبلغها التقديري ثلاثة وستين مليون (63.000.000) درهم دون احتساب الرسوم، لصفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب الدولة التي يعادل أو يفوق مبلغها التقديري مليون وستمائة ألف (1.600.000) درهم دون احتساب الرسوم. بالنسبة لصفقات التوريدات والخدمات المبرمة لحساب المؤسسات العمومية والجهات والعمالات والأقاليم والجماعات التي يعادل أو يفوق مبلغها التقديري ثمانية ملايين وسبعمائة ألف (8.700.000) درهم دون احتساب الرسوم.

ويمكن تغيير حدود هذه المبالغ بقرار للوزير المكلف بالمالية بعد استطلاع رأي لجنة الصفقات. وعندما تكون الصفقة مخصصة، يتم تقييم الحدود المشار إليها أعلاه على أساس المبلغ الكلي لجميع الحصص المكونة للعمل.

2. طلب العروض المحدود: يكون عندما لا يسمح بتقديم العروض إلا للمتنافسين الذين قرر صاحب المشروع استشارتهم بحيث يتم الاقتصار على أشخاص معينين بعينهم فقط ويقوم طلب العروض المحدود على المبادئ السالف ذكرها في طلب العروض المفتوح طبقا لمقتضيات المادة 17 من مرسوم 20 مارس 2013.

أما مرحلة اشهار طلب العروض المحدود فتتميز بمايلي:

يكون طلب العروض المحدود موضوع دورية مضمونة مع إشعار بالتوصل توجه في نفس اليوم إلى جميع المتنافسين الذين يقرر صاحب المشروع استشارتهم.

وتتضمن هذه الرسالة الدورية البيانات التالية:

- ✓ موضوع طلب العروض مع بيان مكان التنفيذ عند الاقتضاء
- ✓ صاحب المشروع الذي يجري طلب العروض
- ✓ مكتب أو مكاتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن سحب ملف طلب العروض
- ✓ مكتب صاحب المشروع وعنوانه حيث يمكن إيداع أو توجيه العروض
- ✓ المكان، اليوم، والساعة المحددة لانعقاد الجلسة العمومية لفتح الأظرفة، مع الإشارة إلى إمكانية تسليم المتنافسين لأظرفتهم مباشرة إلى رئيس لجنة طلب العروض عند افتتاح الجلسة.
- ✓ مرجع مادة نظام الاستشارة التي تقرر لائحة الوثائق المثبتة التي يتعين على كل متنافس الإدلاء بها
- ✓ مبلغ الضمان المؤقت بالقيمة عندما يكون هذا الضمان مطلوبا
- ✓ تقدير كلفة الأعمال المعد من طرف صاحب المشروع وعند الاقتضاء، المكان واليوم والساعة القصوى لاستلام العينات والنماذج المصغرة والوثائق الوصفية والبيانات الموجزة.
- ✓ تاريخ الاجتماع أو زيارة المواقع التي يعتزم صاحب المشروع تنظيمها لفائدة المتنافسين، وعند الاقتضاء، يجب أن يقع هذا التاريخ في الثلث الثاني من الأجل الذي يسري بين تاريخ نشر الرسالة
- ✓ الدورية في بوابة الصفقات العمومية والتاريخ المقرر لفتح الأظرفة.
- ✓ ثمن اقتناء التصاميم أو الوثائق التقنية أو هما معا، عند الاقتضاء.

إضافة الى أنه يجب أن يتم توجيه الرسالة الدورية المذكورة بخمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لجلسة فتح الأظرفة، ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ توجيه الرسالة الدورية.

3. طلب العروض بالانتقاء المسبق: حسب المادة 16 من المرسوم السالف الذكر فهي طريقة يتم الولوج اليها عندما لا يسمح بتقديم العروض، بعد استشارة لجنة للقبول، إلا للمتنافسين اللذين يتوفرون على المؤهلات الكافية لا سيما من الناحية التقنية والمالية بحيث يمكن إبرام صفقات بناء على طلب عروض بالانتقاء المسبق عندما تتطلب الأعمال موضوع الصفقة، بحكم تعقدها أو طبيعتها الخاصة، القيام بانتقاء مسبق للمتنافسين في مرحلة أولى قبل دعوة المقبولين منهم لإيداع عروض في مرحلة ثانية.

يخضع طلب العروض بالانتقاء المسبق للمبادئ التالية:

- ✓ دعوة إلى المنافسة

- ✓ فتح الاظرفة في جلسة عمومية
- ✓ فحص العروض من طرف لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق
- ✓ اختيار العرض الأكثر أفضلية من طرف لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق والواجب اقتراحه على صاحب المشروع
- ✓ وجوب قيام صاحب المشروع الذي يجري طلب العروض بالانتقاء المسبق بتبليغ الثمن التقديري المنصوص عليه في المادة 5 أعلاه إلى أعضاء لجنة طلب العروض بالانتقاء المسبق.

ثانيا: مسطرة المباراة

يعتبر برنامج المباراة المحتوى والحاجات التوقعية التي يتعين أن يستجيب لها العمل ويحدد المبلغ الأقصى للنفقة المخصصة لتنفيذ هذا العمل طبقا لمقتضيات المادة 64 من مرسوم 20 مارس 2013.

كما تتضمن مسطرة المباراة: الإعلان عن الهدف المتوخى من المباراة، عرض الجوانب الرئيسية التي يجب اعتبارها، وتعريف مكونات المشروع ومحتواه.

وينص برنامج المباراة على منح جوائز إلى الخمسة (05) مشاريع الأحسن ترتيبا من بين المشاريع المقبولة. ويحدد مبالغ هذه الجوائز. ويتم خصم مبلغ الجائزة الممنوحة لنائل الصفقة من المبالغ المستحقة له برسم هذه الصفقة.

ويتم تنظيم المباراة على أساس برنامج يعده صاحب المشروع، ويقتصر إيداع المشاريع على المتنافسين المقبولين من طرف لجنة المباراة إثر جلسة القبول يخبر صاحب المشروع المتنافسين الذين تم اقصاؤهم بأسباب إبعادهم، وذلك بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل وفاكس مع إثبات الوصول بأية وسيلة اتصال أخرى تعطي تاريخا مؤكدا[1].

ويجوز للسلطة المختصة إلغاء المباراة دون أن تتحمل أية مسؤولية عن هذا الفعل إزاء المتنافسين وفي أية مرحلة من مراحل مسطرة إبرام الصفقة طبقا لمقتضيات المادة 83 من مرسوم الصفقات العمومية[2].

الفقرة الثانية: الطرق الاستثنائية لإبرام الصفقات العمومية

تتميز الطرق الاستثنائية لإبرام الصفقات العمومية بالسهولة بحيث يتم الخروج عن القاعدة الشكلية التي تبرم بها المساطر العادية فهذه الطريقة لا تحتاج الى طلب العروض أو مسطرة المباراة بل تبقى للإدارة صلاحية اختيار المتعاقد الأنسب للقيام بالأعمال التي ترغب في تنفيدها والطرق الاستثنائية لإبرام الصفقات العمومية نوعان فهي إما صفقات تفاوضية أو سندات الطلب.

أولا: الصفقات التفاوضية

تعتبر المسطرة التفاوضية طريقة لإبرام الصفقات تختار بموجبها، لجنة تفاوض، نائلا لصفقة بعد استشارة متنافس أو أكثر والتفاوض بشأن شروط الصفقة وتتعلق هذه المفاوضات على الخصوص بالثمن وأجل التنفيذ أو تاريخ

---

[1] عبد الكريم حيضرة، مرجع سابق، ص: 164.

[2] المادة 83 من مرسوم 20 مارس 2013.

الانتهاء أو التسليم وشروط التنفيذ وتسليم العمل لا يجوز أن تتعلق هذه المفاوضات بموضوع الصفقة ومحتواها ويتم تعين لجنة التفاوض من طرف السلطة المختصة أو الآمر بالصرف المساعد.

وتتكون هذه اللجنة من رئيس وممثلين عن صاحب المشروع. ويمكن لصاحب المشروع أيضا استدعاء أي شخص آخر خبيرا أو تقنيا، يعتبر مساهمته مفيدة لأشغال اللجنة وتبرم الصفقة التفاوضية بإشهار مسبق وبعد إجراء منافسة أو بدون إشهار مسبق وبدون إجراء منافسة و

يتعين على كل مرشح لنيل صفقة تفاوضية أن يقدم في بداية المسطرة، ملفا إداريا وملفا تقنيا وملفا إضافيا عند الاقتضاء، يضم مجموع المستندات المنصوص عليها في المادة 25 أعلاه ،يستوجب إبرام صفقة تفاوضية، باستثناء الحالة المشار إليها في الفقرة (2 من البند ثانيا) من المادة 86 بعده، من السلطة المختصة أو من طرف الآمر بالصرف المساعد إعداد شهادة إدارية تبين الاستثناء الذي يبرر إبرام الصفقة على الشكل المذكور، وتوضح بوجه خاص الأسباب التي أدت إلى تطبيقه في هذه الحالة ويجوز للسلطة المختصة أو الآمر بالصرف المساعد، دون تحمل أية مسؤولية عن هذا الفعل تجاه المتنافسين، أن تنهي المسطرة في أي وقت بمقرر موقع من طرفها، يحتفظ بهذا المقرر في ملف الصفقة[1].

يتم إبرام الصفقات التفاوضية إما بناء على عقد التزام يوقعه الراغب في التعاقد وعلى دفتر الشروط الخاصة وإما بصفة استثنائية، بتبادل رسائل أو اتفاقية خاصة بالنسبة للأعمال المستعجلة المنصوص عليها في حالة الاستثناء الواردة في الفقرة 5 من البند ثانيا) من المادة 86، التي لا يتلاءم إنجازها مع إعداد الوثائق المكونة للصفقة ويبين تبادل الرسائل أو الاتفاقية الخاصة المذكورة على الأقل على طبيعة العمليات وكذا حدود التزامات السلطة المتعاقدة من حيث المبلغ والمدة. ويحدد لها ثمنا نهائيا أو ثمنا مؤقتا.

ثانيا: سندات الطلب

تمتاز سندات الطلب بكونها أسلوبا في تنفيذ أعمال معينة من الصفقات العمومية بحيث يجوز القيام بناء على سندات طلب، باقتناء توريدات وبإنجاز أشغال أو خدمات وذلك في حدود مائتي ألف (200.000) درهم مع احتساب الرسوم ويراعى حد مائتي ألف (200.000) درهم المشار إليه أعلاه في إطار سنة مالية واحدة وحسب نوع الميزانية مع اعتبار كل آمر بالصرف أو آمر بالصرف مساعد وحسب أعمال من نفس النوع.

يتم التنصيص على قائمة الأعمال التي يمكن أن تكون موضوع سندات طلب بالملحق رقم 4 من هذا المرسوم. ويجوز تغيير أو تتميم هذه اللائحة بقرار للوزير المكلف بالمالية باقتراح من الوزير المعني بعد استطلاع رأي لجنة الصفقات، ويجب أن تحدد سندات الطلب مواصفات ومحتوى الأعمال المراد تلبيتها وعند الاقتضاء أجل التنفيذ أو تاريخ التسليم وشروط الضمان.

تخضع الأعمال الواجب إنجازها بسندات طلب موضوع منافسة مسبقة، ما عدا في الحالات التي يستحيل فيها اللجوء إليها أو كانت غير متلائمة مع العمل. لهذه الغاية، على صاحب المشروع أن يستشير كتابة ثلاثة متنافسين على الأقل وأن يقدم ثلاثة بيانات مختلفة للأثمان على الأقل مقدمة من طرف المتنافسين المعنيين، ما عدا في حالة الاستحالة أو عدم الملاءمة وفي حالة عدم ملائمة إجراء منافسة أو استحالة تقديم ثلاثة بيانات للأثمان يعد الآمر بالصرف أو الآمر بالصرف المساعد أو الشخص المؤهل، عند الاقتضاء، مذكرة تبرر هذه الاستحالة أو عدم الملائمة.

[1] المادة 84 من مرسوم 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية.

بصفة استثنائية ومراعاة لخصوصيات بعض القطاعات الوزارية، يمكن لرئيس الحكومة أن يأذن فيما يتعلق ببعض الأعمال برفع حد مائتي ألف (200.000) درهم مع احتساب الرسوم المنصوص عليه أعلاه بموجب مقرر يتخذه بعد استطلاع رأي لجنة الصفقات وتأشيرة الوزير المكلف بالمالية وذلك دون تجاوز خمس مائة ألف (500.000) درهم مع احتساب الرسوم أما بالنسبة للمؤسسات العمومية، فيمكن رفع حد مائتي ألف (200.000) درهم مع احتساب الرسوم بموجب مقرر لمدير المؤسسة العمومية يتخذه بعد موافقة مجلس الإدارة وتأشيرة الوزير المكلف بالمالية وذلك دون تجاوز خمس مائة ألف (500.000) درهم مع احتساب الرسوم.

خاتمة:

نستنتج مما سبق ذكره أن المشرع المغربي استطاع تنظيم مبادئ وطرق ابرام الصفقات العمومية أحسن تنظيم لكن في مقابل ذلك يجب عليه تعزيز ترسانته القانونية وتحديثها خصوصا ما يتعلق بمرسوم 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية ليصير في مصاف الدول المتقدمة وجعل الإدارة والمتعاقد ينفدان التزاماتهما بشكل امن يضمن الشفافية والنجاعة في تدبير المال العام وفي الأخير يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات من أهمها:

- العمل على جعل العقود المبرمة في إطار الصفقات العمومية الكترونية نظرا للتقدم الذي يعرفه المجتمع وحفاضا على صحة وسلامة المتعاقد والإدارة المبرمة للصفقة خصوصا في فترة تفشي الأوبئة مثل جائحة كورونا.
- العمل على تتميم مرسوم الصفقات العمومية بنصوص قانونية تساهم في تحقيق نوع من الشفافية بين الإدارة المبرمة للصفقة والمتعاقد.

لائحة المراجع

الكتب

- عبد الكريم حيضرة: " القانون الإداري المغربي النشاط الإداري "، مكتبة المعرفة، مراكش، الطبعة الثانية، سنة 2017، ص: 160.

المقالات

- **يونس وحالوا**: " نظام الصفقات العمومية على ضوء مرسوم 20 مارس 2013"، دراسة تحليلية لطرق الإبرام، مجلة العلوم القانونية العدد 2014، ص: 49.

المواقع الإلكترونية

- مقال حول طرق ابرام الصفقات العمومية منشور في الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com/ ، تم الدخول يوم 2021/01/06، على الساعة 20:48.
- مقال حول " طرق ابرام الصفقات العمومية "، منشور في الموقع الالكتروني: https://boubidi.blogspot.com/ ، تم الاطلاع عليه، يوم 2021/01/07، على الساعة 23:53.

القوانين

- مرسوم رقم 2.12.349 صادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013)، يتعلق بالصفقات العمومية، ثم نشره في الجريدة الرسمية رقم 6140 بتاريخ 4 أبريل 2013.

الصراع الإثيوبي:التأثيرات الداخلية والأبعاد الجيوسياسية

د.الشرقاوي الروداني، أستاذ زائر بعدة جامعات مغربية ودولية، خبير في الدراسات الجيواستراتيجية والأمنية.

ملخص

تعيش منطقة شرق إفريقيا اهتزازات سياسية وأمنية بفعل الصراع داخل الأراضي الإثيوبية. هذا الصراع البنيوي بين القوات الحكومية وجبهة تحرير تيغراي ينضاف إلى الازمة الأمنية التي تعيشها الدول المجاورة من خلال انتشار الجماعات الإرهابية والتهديدات التي تلاحق اغلبية دول المنطقة.

في هذا الاتجاه، فإن محاولة الرئيس أحمد أبي هندسة المشهد السياسي لمعالجات آنية ذات تأثيرات على المدى البعيد لا يمكن أن تنجح بدون مقاربة تشاركية تتطلب تهيئا مسبقا. ومن ثم فإنه كان من المتوقع أن ترفض جبهة تحرير تيغراي الانضمام إلى الحزب الجديد وذلك لاعتبارات تاريخية وسياسية. فالجبهة تعتبر نفسها مكونا محوريا في بناء الدولة الحالية وكيانا سياسيا قويا قد هيمن على السياسة الإثيوبية خلال السنوات الـ 27 الأخيرة، ومن ثم فإن من الصعوبة تذويبه بهذه السهولة في هندسة سياسية جديدة.

إن أهمية إثيوبيا وموقعها الجغرافي يجعلانها دولة ذات تأثير استراتيجي. هذه المحددات الجيوسياسية للصراع والتي مازال الوقت لاحتوائها قد تتحول إلى صراع جيواستراتيجي بدخول قوى محدثة للفوضى دون الدولة. إثيوبيا البلد المحوري في المنطقة والقارة الأفريقية والمحاذي للمجموعة من نقط التأثير الاستراتيجي كالبحر الأحمر، يحتاج إلى دعم حقيقي من المنتظم الدولي ومن المهم ألا يصبح رقعة شطرنج تحسم فيها مشاريع وتوجهات جيواستراتيجية وجيواقتصادية دولية. إن الموقع الجد حساس لهذا البلد، المحاذي لستة بلدان، اثنان منها تعانيان صراعات هما جنوب السودان والصومال، الى جانب السودان التي تعيش أوضاعا أمنية واقتصادية مزرية، يفرض تعاونا سياسيا ودبلوماسيا دوليا لتوجيه البوصلة في اتجاه تحقيق السلم والأمن ما دام الصراع لم يتجاوز عتبة استحالة التراجع.

في نفس الاتجاه، وأمام الحرب الروسية الاوكرانية وتداعياتها الاستراتيجية على دول القارة الإفريقية، فإن فكرة الدولة الوطنية في المنطقة قد تعرف تراجعات في الأسهم. وعلى المستوى الأمني فإن تواجد جماعات إرهابية في المنطقة خاصة في الصومال، الموزمبيق وتنزانيا والارتباطات الظاهرة لبعض الاثنيات بسوق الإرهاب في المنطقة قد يضع مجموعة من الدول فوق فوهة بركان.

ومن تم فإن التنظيمات الإرهابية كحركة "الشباب" في الصومال وتنظيم القاعدة وتنظيم "الدولة" الاسلامية قد يتغذون من التوترات المتزايدة ومن المحتمل استغلال الوضع للتموقع وكسب مساحات جديدة ومتعاطفين جدد. إن المكانة الاستراتيجية لإثيوبيا وقربها من مضيق باب المندب والبحر الأحمر قد تكون فرصة لطهران للاستثمار في الصراع وبالتالي محاولة دعم بعض القوى، دون الدولة، الفاعلة في الصراع من أجل توجيه وإيجاد مكانة جديدة لفرض واقع يساعدها على التموقع الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: الصراع داخل الأراضي الإثيوبية - جبهة تحرير تيغراي - التنظيمات الإرهابية - المكانة الاستراتيجية لإثيوبيا

Ethiopian conflict : Internal influences and geopolitical dimensions

Abstract:

The Ethiopian conflict between the federal government and the Popular Front for the Liberation of Tigray threatens to bog down an entire region in chaos. Because of this conflict, East Africa could constitute a core of structural fragility and vulnerability. This structural conflict between government forces and the FPLT adds to the security crisis experienced by neighboring countries through the presence of terrorist groups and threats affecting most countries in the region. Thus, President Ahmed Abey's attempt to reform the political scene without a participatory approach has led the country into unprecedented dislocation. Therefore, the Tigray Liberation Front refused to join the new political coalition due to historical and political considerations. Indeed, the Front sees itself as a central element in the construction of the current state and therefore as a strong political entity that has dominated Ethiopian politics for the past 27 years, and it is therefore difficult to dissolve it so easily in new political engineering.

The importance and geographical position of Ethiopia make it a country of strategic influence. These geopolitical determinants of the conflict, which there is still time to contain, can turn into a geostrategic conflict with the entry of chaotic

extrinsic forces and powers. Ethiopia, a pivotal country in the region and on the African continent, and adjacent to a strategic influence's area such as the Red Sea, needs real support from the international community, and it is important that it does not become a game of chess where actors play for the planning of geostrategic and geoeconomic projects.
In short, the security situation in which the country is bogged down remains very sensitive. Bordering six countries, two of which suffer from conflict - South Sudan and Somalia, in addition to Sudan, which lives in dire security, Ethiopia could tip into an endless war.
Moreover , faced with the Russian-Ukrainian war and its strategic repercussions on the African continent, the idea of a national state in the region risks weakening. On the security front, the presence of terrorist groups in the region, particularly in Somalia, Mozambique and Tanzania, and the apparent links of certain ethnic groups with the terrorist galaxy in the region may increase the risk of instability and insecurity. Faced with this situation, the international community must not turn a blind eye to this reality. Given the geopolitical determinants of the Ethiopian conflict, the issue of the territorial integrity of several countries is at stake.

Key words: The conflict within the Ethiopian territory - Popular Front for the Liberation of Tigray - terrorist organizations - Ethiopia's strategic position

تقديم

تعتبر منطقة القرن والشرق الافريقي ومنذ القدم من بين أكثر المجالات الجيوسياسية ذات التأثير الاستراتيجي على القارة الأفريقية والنظام الدولي، حيث شكل الاتصال الجغرافي، الاثني والسياسي من خلال التاريخ المشترك للمنطقتين، الذي جسدته في حقبة سابقة مملكتي دعمت وأكسوم، اللتين كانتا موجودتين قبل الدخول الإيطالي، والبريطاني الى المنطقة ثم البلجيكي والفرنسي فيما بعد، ارتباطات ذات تأثير المتبادل. إن هذا التاريخ المشترك الذي تكرس ما بين القرن الثامن والسابع قبل الميلاد من خلال وحدة سياسية وطرق تجارية جعل المنطقتين تعرفان ازدهارا منقطع النظير في القرن الأول قبل الميلاد قبل أن تتطور الأمور في التاريخ الحديث وتستقل الصومال وأريتريا عن إثيوبيا. ومن المعلوم أن استقلال أريتريا عن إثيوبيا لم يأت من فراغ. فمحاولة فرض اللغة الامهرية كلغة رسمية على الأريتيريين، من خلال مرسوم صدر عام 1959، هو ما أدى الى بروز حركة الاستقلال سنة 1961 والتي واجهت القوات الإثيوبية مما أدى في الأخير الى إجراء استفتاء تقرير المصير سنة 1991 تحت إشراف الأمم المتحدة والذي أفضى الى استقلال أريتريا وبالتالي اعتراف المنتظم الدولي بهذا البلد سنة 1993. في قراءة لتاريخ هذا الصراع الإثيوبي- الاريتري يظهر أن مجموعة من الخصائص ومحددات الصراع بين الأمهرة والتيغراي من جهة والاورومو والتيغراي من جهة أخرى تتشابه خاصة إذا ما استحضرنا طبيعة المواجهة العرقية بين إثيوبيا واريتيريا التي شكلت المحافظة الرابعة عشرة لإثيوبيا الى حدود مطلع التسعينات من هذا القرن.

إن التاريخ يعيد نفسه وإثيوبيا اليوم تعيش مرحلة جد صعبة سيكون لها تأثير كبير على محددات استقرارها السياسي، الاقتصادي والأمني. إن الصراع الكبير بين الحكومة المركزية لأحمد أبي والحكومة الفيدرالية لإقليم تيغراي دخل مرحلة دقيقة، خاصة وان قوات الجبهة الشعبية لتيغراي كانت قد وصلت حتى مشارف العاصمة أديس أبابا. هذا الصراع الهوياتي العميق والبنيوي يُظهر وجود انقسامات بين رؤيتين مختلفتين: من جهة، هناك رؤية الحكومة المركزية التي تناصر فكرة دولة موحدة، بالرغم من الاثنيات المتعددة التي تعيش في البلاد، ومن جهة أخرى هناك مجموعة من الأقاليم التي تتنافس من أجل الظفر بدرجات مختلفة من الحكم الذاتي. في هذا الصدد، يبقى جيشي

تحرير أروميا، حركة آغا الديمقراطية وجبهة الدفاع التيغراي تاريخيا من اقوى التنظيمات التي تقاتل الحكومات المركزية تاريخيا من أجل حق تقرير المصير.

لكن لكل وضعية مأساوية بداية غير صحيحة. في الحرب الأمور لا تختلف، فالنتائج السيئة هي نتيجة للتقديرات والحسابات غير الدقيقة. فالقوات الحكومية، وهي تتجه الى الهجوم على منطقة الحكومة الفيدرالية لإقليم تيغراي لمحاصرة الجبهة الشعبية لتيغراي التي تطالب باستقلال ثقافي، لغوي، مالي واقتصادي، كانت بالرغم من نشوة الرئيس أحمد أبي آنذاك بإحراز تقدم، متسرعة الى درجة انها فقدت حماستها وطاقاتها بالاعتقاد الخاطئ أن الحرب حسمت. ففي حين أن أحمد آبي قد يسيطر على السهول والطرق المفصلية بين الولايات، يكاد يكون من المستحيل هزيمة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في الجبال. والعامل الوحيد الذي يمكن أن يغير الأشياء هو عامل خارجي. بالأمس كما اليوم الأمور لم تتغير بالرغم ان القوات العسكرية المركزية تحاول قلب موازين المعركة عن الطريق الردع الجوي مما أدى الى انسحاب المتمردين من منطقتي أمهرة وعفر المجاورتين.

نفس الشيء يمكن إسقاطه على الجبهة الشعبية لتيغراي حيث إن سوء التقدير المتبادل هذا هو الذي يخاطر، إذا طال أمده، بالتسبب في حالة من الجمود والاقتتال. في حالة ما كان تكتيك الطرفين هو الاستنزاف فإن من المحتمل جدا دخول إثيوبيا في صراع لا نهاية له مثل جنوب السودان وليبيا واليمن، مما قد يؤدي إلى تدمير الاقتصاد والشعب. على المستوى التاريخي، لطالما كان التمكين والهيمنة العسكرية حاسمة للسيطرة المركزية الفعالة في إثيوبيا. فعلى سبيل المثال استند عهد هيلا سيلاسي إلى الانتصار العسكري لسيغال في عام 1916 ضد سلفه المخلوع. وللإشارة، فحكم الحكومة العسكرية الاشتراكية المؤقتة استند إلى سيطرتهم على الجيش إلى أن أطاحت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية بالنظام في حدود عام 1991. لكن في مثل هذه الحالات السيطرة العسكرية وحدها لا تكفي أبدًا. فعلى المستوى السياسي وحتى إن كان هناك انتصار عسكري لأحمد أبي فالتكلفة ستكون كبيرة، حيث إن الدولة ستكون بحاجة إلى أن يُنظر إليها على أنها شرعية في نظر الاثنيات المشكلة لنسيج المجتمعي الإثيوبي، أو على الأقل الأغلبية الكافية منهم.

و من تم، فإن الاستراتيجية في شموليتها لم ترسم، إلى حدود اللحظة، إلا وفق معيار الانتصار "الخاطف" و بالتالي فإن التقدم المحرز في ميكيلي اعتبر "ملغوما" لاعتبارات عديدة: اولا، القوات المناوئة للحكومة المركزية اتجهت الى انسحاب تكتيكي من مواقعها خاصة ميكيلي، اراغوري و ماي عيني. في نفس الوقت فإن غالبية العناصر العسكرية التي تقود الجبهة هم ضباط ساميين سابقين في الجيش الحكومي وبالتالي يشكل ذلك نقطة تحول في التخطيط العملياتي للمعركة بالرغم من التفوق العسكري في المعدات والعتاد للقوات الحكومة المركزية التي تقاتل إلى جانبها القوات الاريترية.

في نفس الاتجاه، وفي قراءة للمكون الاثني والعرقي كمحدد جيوسياسي، فإن أغلبية مكونات القوات العسكرية الحكومية هي من شمال البلاد، كما أن شخصيات سياسية مرموقة لها ولاء للجبهة والتي كانت الى زمن قريب مكونا سياسيا مهما في المعادلة الداخلية. على سبيل المثال، تيدروس أدهانوم غيبريسوس رئيس المنظمة العالمية للصحة ينتمي الى التيغراي و كان من المنتمين الى الجبهة الى جانب ملس زيناوي بن امليص، رئيس وزراء إثيوبيا منذ 1995 حتى وفاته سنة 2012. هذا الاخير، شغل قبل ذلك منصب الرئيس من 28 مايو 1991 إلى 21غشت 1995. هذا الزخم السوسيو

سياسي جعل اثنية التيغراي- والتي هي مجموعة إثنية تعيش في الأجزاء الوسطى والشمالية من أريتريا، وفي المرتفعات الشرقية الأثيوبية في إقليم التيغراي- من أهم الاقطاب الاثنية المشكلة للنسيج المجتمعي الإثيوبي، فهم يشكلون قرابة الـ 99.6% من نسبة سكان إقليم التيغراي الإثيوبي، و6.1 % من مجموع سكان إثيوبيا بتعداد يبلغ حوالي 5.7 مليون نسمة.

العوامل الداخلية للصراع

تبقى إثيوبيا دولة تشرب من تاريخ حابل بالصراعات الاثنية والعرقية. فالفشل والانقسام كان مآل كل المعارك والمواجهات بين الإثنيات في المنطقة منذ القدم. إن اقحام المكون الهوياتي في كل الحروب يزيد من التوتر والتمسك برغبة الوجود والاستمرار حتى لو كلف الأمر حياة آلاف الأرواح. في قراءة للاستراتيجية العسكرية لمكون القوة التي سبقت الهجوم ومحاولة إنهاء التمرد، فالحكومة المركزية استعانت بقوات عسكرية لأقاليم أخرى كأمهرة وعفر، إلى جانب قوات أريتيرية، والتي يبقى لها ارتباط وتحالف مع سياسات الرئيس أحمد أبي. هذا المعطى، أعطى انطباعات أخرى للمواجهة، خاصة بوجود امتداد قبلي واثني للتيغراي يصل إلى أريتريا، إن الحرب ذات توجهات تصب في فرض موازين قوى جديدة بين الاثنيات، خصوصا وأن الأسباب الحقيقية تبقى سياسية محضة مرتبطة بتشكيل حزب جديد "الازدهار" من طرف الرئيس الحالي الذي ينتمي الى عرقية الاورومو. ذلك أن محاولة رئيس الوزراء آبي أحمد دمج مجموع الأحزاب العرقية والإقليمية للجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية في حزب الازدهار الجديد، أجج الوضع وتمت قراءة ذلك من طرف التيغراي كمناورة من الرئيس أحمد أبي، ومن خلاله اثنية الاورومو، للاستفراد بالسلطة عن طريق خلق حزب واحد ووحيد.

فبين توصيف الرئيس الحالي من طرف مؤيديه بانه "ديمقراطي ليبرالي"، يراه الخصوم أنه "شعبوي" بارع في استعمال خطابات " الجينغوية " للقومية من أجل توجيه النقاش السياسي والحد من عمل مؤسسات الدولة.

في هذا الاتجاه، فإن محاولة الرئيس أحمد أبي هندسة المشهد السياسي لمعالجات آنية ذات تأثيرات على المدى البعيد لا يمكن أن تنجح بدون تشاركية تتطلب تهييئا مسبقا. في مثل هذه الحالات، قراءة شخصية القائد مهمة ومحددة في تدبير الصراعات والأزمات لأنها تبقى محورية في تبين المسار الداخلي لا تخاد القرارات، خاصة الصعبة. الرئيس الإثيوبي أحمد أبي ذو الشخصية المخضرمة له تكوين عسكري وسياسي في آن وقت، خاصة وأنه كان عنصرا مهما في وحدة الاستخبارات والاتصالات بالجيش الإثيوبي وهذا ما جعل من السهل معرفة تضاريس الحرب والقدرات العسكرية لخصومه.

في تدبير هذه الازمة، نلاحظ أن الجانب العسكري، المكون الأساسي في الشخصية للرئيس، تفوق على الرجل السياسي. في هذا الصدد، محاولة إبعاد سياسات البلاد عن الفيدرالية العرقية والسياسات القومية العرقية، من خلال حزب جديد يضم جميع المكونات، يمكن اعتباره تقديرا استراتيجيا غير موفق، خاصة وأن البعد الإثني حاضر بشكل كبير في مكونات مؤسسات الدولة.

ومن تم، فإنه كان من المتوقع أن ترفض جبهة تحرير تيغراي الانضمام إلى الحزب الجديد وذلك للاعتبارات تاريخية وسياسية. فالجبهة تعتبر نفسها مكونا محوريا في بناء الدولة الحالية، وبالتالي كيان سياسي قوي قد هيمن على السياسة الإثيوبية خلال السنوات الـ 27 الأخيرة، ومن ثم فإن من الصعوبة تذويبه بهذه السهولة في هندسة سياسية جديدة.

من المؤكد أن الرئيس أحمد أبي يخاطر بتعريض أهدافه الداخلية واستراتيجياته ذات الطابع الإقليمي، المتشابكة والمتداخلة للخطر. هناك اعتبارات جيواستراتيجية في المنطقة من المهم أخذها بعين الاعتبار في أي أجندة كيفما كانت؛ حسم توترات الجبهة الداخلية يبقى أساسيا في ضمان الحفاظ على محددات ومقاييس القوة الشاملة. ومن ثم فإن عدم أخذ هذه المتغيرات الإقليمية هو تقدير استراتيجي غير موفق على اعتبار طبيعة التحالفات والقوة والقوى المضادة التي تتصيد مثل هذه الأخطاء لإضعاف الأجندات والجبهة الداخلية في نفس الوقت. و بالتالي وعلى ضوء تمحيص مآلات الصراعات لهكذا حالات يذكر التاريخ أن المقاربة التي تم التعامل بها مع هذه الأحداث لا يمكن إلا أن تعطي و تؤدي إلى نتائج عكسية، كما كان الحال بالنسبة للتجربة اليوغوسلافية، و التي تشبه الى حد كبير ما تعيشه إثيوبيا بالرغم من اختلاف السياقات الدولية بين المثالين.

المحددات الجيوسياسية للصراع

على مستوى المحددات الجيوسياسية للصراع، فإن ما تعيشه إثيوبيا مرتبط أساسا بتدافع المكونات الإثنية و الهوياتية. هذا الانقسام لم يعد يقتصر على مطلب التداول السياسي، لكنه أصبح مسألة مرتبطة بالوجودية. في نفس الوقت، تداعيات هذا الصراع ستتجاوز الحدود لتصل الى دول مجاورة، والتي تعيش على صفيح ساخن بفعل التصدعات الإثنية والعرقية. على المستوى الداخلي فمن المؤكد أن جروح هذه المواجهة ستكون بليغة حيث حسب أرقام الأمم المتحدة فإن ما يقل عن 400 ألف شخص في شمال البلاد يواجهون ظروفًا شبيهة بالمجاعة، و80% من الأدوية الأساسية غير متوفرة إلى جانب أكثر من مليوني شخص أجبروا على ترك منازلهم.

في نفس الاتجاه، تاريخانية الصراع السياسي الاريتيري-الإثيوبي أصبحت تلقي بظلالها وأوراق الأمس قد تطفوا في صراعات اليوم. فآثار نار الصراع الإثني والعرقي في المنطقة لم تخمد بعد وفي دول كالصومال وجيبوتي والموزمبيق قد نرى انتشار الفتنة الانفصالية بسرعة قد لا يتم احتواؤها بسهولة.

هذه المحددات الجيوسياسية للصراع والتي مازال الوقت لاحتوائها قد تتحول إلى صراع جيواستراتيجي بدخول قوى محدثة للفوضى دون الدولة. إثيوبيا البلد المحوري في المنطقة والقارة الأفريقية والمحاذي للمجموعة من نقط التأثير الاستراتيجي كالبحر الأحمر، يحتاج إلى دعم حقيقي من الدول الديمقراطية ومن المهم ألا يصبح رقعة شطرنج تحسم فيها مشاريع وتوجهات جيواستراتيجية وجيواقتصادية دولية. الموقع الجد الحساس لهذا البلد المحاذي لستة بلدان، اثنان منها تعانيان صراعات وهما جنوب السودان والصومال، إلى جانب السودان الذي يعيش أوضاعا أمنية واقتصادية مزرية، يفرض تعاونا سياسيا ودبلوماسيا دوليا لتوجيه البوصلة في اتجاه تحقيق السلم والأمن ما دام الصراع لم يتجاوز عتبة استحالة التراجع.

وبالتالي، فإن المواجهة التي تدار رحاها فوق الأراضي الإثيوبية، والتي ستكون طويلة لا محالة، تحتاج الى دبلوماسية وقائية متفق عليها للإسكات صوت البنادق والدفع بجميع الأطراف إلى الجلوس على طاولة الحوار، وإلا ستكون لها تداعيات سياسية وأمنية ستتجاوز إثيوبيا لتصل الى بقاع أخرى. من المهم أن تهتم الولايات المتحدة الأمريكية أكثر بهذا الصراع، وتحاول إلى جانب القوى الأخرى إيجاد حلول جريئة لوقف التصدع. الكل يتفق على أن هذا الصراع هو قنبلة عنقودية موقوتة انفجارها سيؤدي حتما إلى اتساع دائرة المواجهات في بلدان مجاورة أخرى ما قد يخلخل كل ما تم بناؤه للقضاء على الجماعات الإرهابية في المنطقة و القارة برمتها من جهة، و من جهة أخرى دخول لاعبين دوليين جدد، والذين يمكن اعتبارهم أقل حرصا على دعم الجهود الدولية، يبحثون و يتصيدون الفرصة للدخول في لعبة الشطرنج الإقليمية للتأثير و توجيه البوصلة وفق مصالحهم الاستراتيجية.

ومن ثم، ففي قراءة لجيوسياسية الصراع يظهر وجود عدة لاعبين دوليين بطموحات مختلفة وفي بعض الأحيان بتوجهات متباينة. في قراءة لنتائج المعركة إلى حدود اللحظة، يتبين أن الطائرات المسيرة القادمة من تركيا والصين كانت محددا مهما في قلب موازين المعركة وانهيار قوة الجبهة الشعبية للتيغراي، كما المصالح التركية في المنطقة أصبحت تزداد خاصة مع وجود نقط تماس استراتيجية مع لاعبين كمصر و دول أوروبية؛ فأنقرة من جهة تريد توسيع مبيعاتها من الأسلحة لأحمد أبي مستندة على ترجيحها لموازين القوى في الصراع بين أرمينيا و أذربيجان، و من جهة أخرى ترى في رئيس الوزراء حليفا مهما في صراعها الجيوسياسي مع القاهرة، بينما الصين، و في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية، تدعم بشكل تكتيكي الرئيس الحالي نظرا لمصالحها الكبيرة في المنطقة و البحر الأحمر. ومن جهتها ترى الإمارات العربية المتحدة في الحالة الإثيوبية مجالا خصبا لتوسيع و تعزيز تواجدها في البحر الأحمر. لما لهذا الاخير من تأثير استراتيجي في معادلات جيواستراتيجية و جيوطاقية بين المحيط الهندي في الجنوب و البحر الأبيض المتوسط في الشمال، إلى جانب اعتباره خطا جيوسياسيا يفصل إفريقيا عن آسيا في الشرق الأوسط. في نفس السياق فإن القوات الأريتيرية، التي لم تنسى الحروب الطاحنة التي شنتها جبهة التيغراي المشكلة آنذاك للحكومة الإثيوبية ما بين 1998 – 2000 والتي أودت بأكثر من ثمانين ألف قتيل، دخلت المعارك داعمة لأحمد أبي في محاولة لإنهاء محدد التيغراي من المعادلات السياسية الإثيوبية. وبالتالي فإن الصراع أصبح يشبه إلى حد بعيد صراع حركة التمرد M23 في كيفو الشمالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا الأمر يجعل نهاية الصراع غير وشيك ونتائج المعركة أو حتى المفاوضات بين الأطراف غير مستدامة وغير مجدية.

مآلات تدبير الأزمة

في الأخير، من المهم الإقرار بأن الطرفين المتصارعين ينظران و يعتبران الصراع ذا أبعاد وجودية. ومن الواضح أن آبي احمد يخشى طرده من السلطة، وفي نفس الوقت تخشى اثنية الأمهرة مرة أخرى من استبعادها منها، كما كان الحال بعد سقوط هيلا سيلاسي. في الجانب الآخر يخشى التيغراي من الإبادة والنفي الفعليين، وربما الاقصاء لمدة طويلة من المعادلة السياسية الداخلية، كما حدث قبل استعادة السيطرة العسكرية على تيغراي. في ظل هذه الظروف، لا يريد أي من الطرفين التنازل عن أقل ميزة من خلال المفاوضات وينظرون إلى النصر العسكري أنه السبيل الوحيد للبقاء. ولا شك أن تداعيات الصراع ستكون أيضا إنسانية حيث إن الحرب جعلت سكان تيغراي يتضورون جوعا

بعيدًا عن الأنظار ووسائل الإعلام. في الاخير وبدون مبادرات دولية صادقة سيقاتل الطرفان كلاهما حتى النهاية المريرة، والتي قد تكون بعيدة.

في نفس الاتجاه، هناك بعض الأطراف الدولية، لحسابات خاصة، تقوم بعمليات سيئة عن طريق الاستثمار في استدامة الصراع، وهو ما يزيد من تأزم الوضع والواقع الأمني. ومن ثم، وفي قراءة لمحددات هذه المعادلة الصعبة وأخذا بعين الاعتبار بعض العوامل غير الظاهرة في الصراع، فإن الطريق إلى السلام في إثيوبيا ليس سهلا وتتخلله عدة منحرفات ومنعرجات من المفروض أخذها بعين الاعتبار حتى لا يتجاوز سقف المخاطر درجات الاحتقان والتدافع الدولي غير السليم. ومن الواضح أن تمهيد هذا الطريق الوعر يمر عبر بكين، وأنقرة وأبو ظبي دون إغفال نيويورك و محور واشنطن-لندن. وإلى أن يتم تفعيل هذا المحور، سيستمر القتال، وسيعاني الشعب الإثيوبي، وستصبح المنطقة برمتها غير مستقرة بشكل متزايد. في نفس السياق، فإن تدبير الازمة الإثيوبية يمر أيضا عبر مصالحة شاملة تشمل ليس فقط الأطراف الداخلية، ولكن أيضا تضميد جروح التاريخ المرتبط بالمحدد الاريتيري.

إن تداعيات هذا الصراع لن تقتصر فقط على انتكاسة فكرة الدولة الوطنية في المنطقة. فعلى المستوى الأمني تتواجد جماعات إرهابية في المنطقة خاصة في الصومال، والموزمبيق وتنزانيا والارتباطات الظاهرة لبعض الاثنيات بسوق الإرهاب في المنطقة قد يضع مجموعة من الدول فوق فوهة بركان. ومنه فإن التنظيمات الإرهابية كحركة "الشباب" في الصومال و تنظيم القاعدة و تنظيم "الدولة" الاسلامية قد يجدون في التوتر ما بين السياسات المتعارضة للأطراف المتداخلة و في بعض الأحيان المتناقضة في المنطقة فرصة ثمينة للتموقع وكسب مساحات ومتعاطفين جدد؛ كما أن المكانة الاستراتيجية لإثيوبيا و قربها من مضيق باب المندب و البحر الأحمر قد تكون فرصة لطهران للاستثمار في الصراع وبالتالي محاولة دعم بعض القوى، دون الدولة، الفاعلة في الصراع من أجل توجيه وإيجاد مكانة جديدة للفرض واقع يساعدها على التموقع الاستراتيجي.

أمام هذه التحديات الأمنية الشاملة والتكلفة الباهظة التي تتحملها المنطقة و القارة الأفريقية بسبب عدم الاستقرار والتجاذبات الدولية يُطرح سؤال مشروع وهو: هل سيكون القرن والشرق الإفريقيين، مثل سوريا، اليمن أو ليبيا، ضحية أخرى للعبة المصالح الكبرى للقوى العظمى؟ من الواضح أن جذور الصراع في إثيوبيا هي نفسها، لكن حلها يعتمد أولا على الإثيوبيين أنفسهم و قدرتهم على تملك الفكرة الوطنية، و ثانيا على مسؤوليات المنتظم الدولي في الحفاظ على الأمن و الاستقرار الدوليين خاصة الإدارة الأمريكية المطالبة بتصحيح رؤيتها للصراع و تمثلاته الجيوسياسية.

المعالم الجديدة للهجرة بالمغرب: الاندماج الاجتماعي والهجرة الامنة

عبد الله مباركي، باحث بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الأول، وجدة المغرب

ملخص

تهدف خطة سياسة الهجرة التي نهجها المغرب إلى ضمان تكافؤ الفرص للمهاجرين، وتحسين وصولهم إلى الحقوق الاقتصادية والثقافية والسياسية، وتغيير مفهوم الهجرة في المجتمع. واستغلال مهارات المهاجرين باعتبارهم جزء من نسيج المجتمع المغربي.

في هذا السياق شجعت الحكومة المغربية بقيادة صاحب الجلالة على تسوية الأوضاع الإدارية للمهاجرين قصد ولوجهم إلى القطاعات الإدارية والاستفادة من الحقوق بالتساوي مع المواطنين المغاربة.

من اجل إنجاح هذه المبادرة شجعت الحكومة المؤسسات المختلفة - الخاصة والعامة - على متابعة البرامج التي تسهل هذا الاندماج.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون، الهجرة غير النظامية، إدماج المهاجرين، الهجرة الآمنة.

New features of immigration in Morocco: social integration and safe migration

Abstract

Morocco's migration policy plan aims to ensure equal opportunities for migrants, improve their access to economic, cultural and political rights, and change the concept of migration in society. And exploiting the skills of immigrants as part of the fabric of Moroccan society.

In this context, the Moroccan government, under the leadership of His Majesty, encouraged the settlement of administrative conditions for immigrants in order for them to enter the administrative sectors and benefit from their rights equally with the Moroccan people.

For the success of this initiative, the government encouraged various institutions - private and public - to pursue programs that facilitate this integration.

Key words: refugees, irregular migration, integration of migrants, safe migration.

مقدمـــــة

لقد ظلت الهجرة، على امتداد التاريخ البشري تمثل ظاهرة طبيعية ساهمت بشكل وافر في تحقيق التلاقح الحضاري واغناء الموروث الإنساني، في زمن كان فيه الحل والترحال سمة بارزة للاجتماع الإنساني. عبره، تكتسب العلوم وتصقل الخبرات ويتم تبادل المنافع، كما لم تكن الحدود بين المجتمعات، مقفلة ومراقبة بالصرامة التي تعرفها في الوقت الراهن، لما اندفعت افواج بشرية في مشارق الارض ومغاربها، تجوب العالم لا يوقفها في ذلك الا طبيعة الاهداف التي تريد تحقيقها[1].

[1]_ احمد بودراع، مجلة دراسات اقتصادية وقانونية (R.E.E.J)، منشورات مجلة دراسات اقتصادية وقانونية سلسلة العدد الثاني، ماي 2018، ص.51-69.

الهجرة غير النظامية في المغرب ليست ظاهرة دورية، بل هي ظاهرة دائمة، وتشكل نصيب كل من يفر من بؤس بلدان الساحل وأحيانًا النزاعات المسلحة، ولكن أيضًا لمن تثبطهم المحاولات الفاشلة. يصلون إلى أوروبا والذين يستسلمون، لعدم وجود أي شيء أفضل، لمحاولة الاستقرار بشكل دائم في المغرب[1].

لذا أصبح موضوع الهجرة يكتسي اهمية بالغة في العالم سواء تعلق الامر بالدول المستقبلة للهجرة او دول الانطلاق او دول العبور مثل المغرب الذي أصبح منذ التسعينات يعاني من موجات الهجرة غير الشرعية والسبب الرئيس في هذا هو الموقع الجغرافي له كقربه من أوروبا 14 كلم، واعتباره بوابة لإفريقيا. ولمواجهة التغيرات المختلفة والعميقة في ديناميكيات الهجرة، اختار المغرب بشكل سيادي تنفيذ سياسة هجرة جديدة، قائمة على نهج إنساني متماسك وعالمي، يحترم حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

إن وجود المهاجرين واللاجئين في الحياة الاجتماعية بالمغرب صار يسائل قيم مجتمعه ومدى انفتاحه على الآخر وقدرته على إدماج الأجانب، بل يضع إشكالية حماية حقوقهم الأساسية محطة اهتمام دولي ولعل من الأسئلة الأساسية التي يجب ان تحظى بالأهمية في هذا الموضوع هو مدى استجابة المنظومة القانونية والمؤسساتية الوطنية للاتفاقيات والالتزامات الدولية التي وقعها المغرب؟ وكيف عالجت هذه المؤسسات وضع اللاجئين من بؤس الهجرة غير الشرعية؟ وماهي البدائل التي اصبح المغرب يطرحها للحد من نزيف الهجرة غير المنتظمة؟

لمعالجة الإشكاليات المطروحة اعتمدنا المنهج القانوني والتحليلي الذي يمكننا من رصد مختلف النصوص القانونية ذات الصلة بوضع الأجانب.

تنفيذا لما أدرجناه سلفا، اعتمد مجلس الحكومة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في 18 ديسمبر 2014. انطلاقا من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، التي تتماشى مع الالتزامات الدولية وأحكام دستور 2011. وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية باستخدام النهج التشاركي بين مختلف القطاعات الوطنية المعنية بالهجرة. وذلك بتشخيص ظاهرة الهجرة، من خلال التجارب الدولية والإقليمية في هذا الشأن.

وللتوضيح أبعاد معالم الهجرة الجديدة بالمغرب أفردنا المحور الأول إلى المؤسسات القائمة بأعمال الهجرة، ثم الإطار التشريعي كمحور ثان، على ان نخصص المحور الثالث للأبعاد الجديدة للهجرة بالمغرب.

المحور الأول: الآليات المؤسساتية المعنية بالهجرة واللجوء في المغرب

لعبت المؤسسات الوطنية دورا هاما في حماية المهاجرين واللاجئين سواء تعلق الأمر بإصدار النصوص القانونية، أو تلك التي تساعد على الإدماج ومد العون للمهاجرين ونجد على راسها:

أولا: المؤسسة الملكية

حافظ الملك محمد السادس، كما والده الراحل الحسن الثاني، على موقفه اتجاه قضية الهجرة المغربية واعتبار الجالية المقيمة بالخارج جزءا لا يتجزأ من الأمة المغربية، وذلك من خلال واقع تحليل بعض الخطب والرسائل والحوارات الصحفية التي وردت على لسان الملك في شان الهجرة والجالية المغربية بالخارج، والدور الهام الذي تلعبه بمختلف

[1] _ Mohamed MGHARI, La migration irrégulière au Maroc, Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques (CERED), Rabat, 2007, pp. 22-23.

مكوناتها وحرصه على ان تحظى شؤونها وقضاياها بما تستحق من عناية من اجل خدمة مصالحها المشروعة وصون حقوقها، وبلورة سياسة وطنية جديدة في مجال الهجرة ذات بعد إنساني وحقوقي[1].

لذلك وغداة اطلاعه على التقرير الموضوعاتي والتوصيات التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، أعلن ملك المغرب محمد السادس في سنة 2013عن سياسة جديدة للهجرة. ووعد بمقاربة إنسانية للمهاجرين وإمكانية اندماجهم في المجتمع المغربي. وقد صاغها الخطاب المغربي الرسمي كسياسة إنسانية جديدة، مؤكدا على المقاربة التشاركية في تأييدها والتأكيد على تأثيرها في تغيير حياة المهاجرين والتصدي للإتجار بالبشر[2]. لذا أعطى تعليماته للحكومة للإسراع بوضع وتفعيل

استراتيجية ومخطط عمل ملائمين من اجل بلورة سياسة مندمجة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة بالمغرب وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين[3]. لذا عملت الحكومة والأجهزة التابعة لها على تنفيذ قرارات المؤسسة الملكية وتبني أنظمة جديدة سواء تعلق الأمر بالأجهزة المؤسساتية أو التنظيمية التي تخدم الصالح العام لدولة الاستقبال التي هي المغرب أو المهاجرين واللاجئين والذين هم في غالب الأحيان ضحايا الإتجار بالبشر ومن هنا سنتطرق إلى بعض الأجهزة الأخرى الموكول لها هذه المهمة

ثانيا: الأجهزة الحكومية

1- **وزارة الشؤون الخارجية**[4] والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج هي الوزارة المغربية المكلفة بإعداد وتنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالعلاقات الخارجية للمملكة المغربية وهي مسؤولة عن توجيه العمل الدبلوماسي المغربي وتنسيق العلاقات الخارجية التي تتجلى في مساعدة المهاجرين سوآءا كانوا مغاربة أو من دول أخرى مقيمين على ارض الوطن في المغرب مما أنها تسهم في تنمية التعاون الدولي[5].

تتكون وزارة الخارجية حسب هيكلها التنظيمي من عدة مديريات لكل منها اختصاصها، بالإضافة إلى البعثات الديبلوماسية والمراكز القنصلية[6]والتي تؤطرها مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية والتي من بين مهامها:

- بحث ومعالجة القصايا والعلاقات ذات الطابع القنصلي والاجتماعي المرتبطة بإقامة وتنقل المغاربة المقيمين بالخارج والأجانب في المغرب؛
- السهر على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بنظام اللاجئين وعديمي الجنسية المستقرين بالمغرب؛
- المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في مجال الهجرة؛

---

[1] _ لبنى بوشياه، قضايا الهجرة والمهاجرين على ضوء الاتفاقيات الدولية والنصوص الوطنية مع رصد لاهم الاجتهادات القضائية، المؤسسة الملكية في قضية الهجرة، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، سنة 2017، ص 115.

2 _ Imane Bendra, Sub-Saharan migrants' life circumstances under the new Moroccan migration policy, research paper , p.1.

على الرابط الالكتروني:

http ://www.migratingoutofpoverty.org/files/file.php?name=bendra-moroccos-new-migration-policy-update.pdf&site=354 تمت 20208h30، الساعة الزيارة يومه الجمعة 20 غشت.

[3] - للمزيد انظر في هذا الشأن، الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء 6 نونمبر2013 على الرابط الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=ZK-SyPbUA18

[4] - تأسست وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بموجب الظهير رقم 1.56.097 الصادر في 14 رمضان 1375 (26 أبريل 1956).

[5] - المادة 1 من المرسوم رقم 2.11.428 صادر في 7شوال 1432 (6سبتمبر2011) بشان اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

[6] - المادة 2 من المرسوم، المرجع السابق الذكر.

- المساهمة في بلورة وتنفيذ السياسة الحكومية اتجاه المغاربة المقيمين بالخارج.[1]

2- وزارة الداخلية

تولي وزارة الداخلية أهمية لتدريب قوات الأمن الوطنية، والدرك الملكي والأمن القومي في الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي المتعلق باللاجئين والهجرة واللجوء والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، كل هذه المحاور تم دمجها في برامج التدريب الأولية والمستمرة. وتتعاون وزارة الداخلية أيضًا مع الجهات الفاعلة الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونيسيف بشأن توفير التدريب ووضع مبادئ توجيهية لتحديد الأشخاص المعرضين للفساد وإحالتهم أو مساعدتهم[2].

بحكم الاختصاصات التي يخولها لها القانون، فان أجهزتها وهياكلها تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال تدبير الشؤون اليومية للمواطنين والحفاظ على الأمن والسكينة،[3]ومن أجل تامين الحدود المغربية والدول المجاورة للمملكة ومراقبتها والحد من الشبكات الإرهابية العابرة للقارات، وشبكات تهريب المهاجرين، تم إحداث بعض الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية ومن بينها:

✓ **مديرية الهجرة ومراقبة الحدود**

تتتبع مديرية الهجرة ومراقبة الحدود[4] في تنظيمها الهيكلي إلى وزارة الداخلية، وتناط بها مراقبة الحدود بالإضافة إلى التطبيق العملي للاستراتيجية الوطنية في ميدان محاربة شبكات تهريب المهاجرين[5].

لم يقتصر عمل هذه المديرية داخل النفوذ الوطني ومع الشركاء المحليين بل تعداه مع دول الجوار فمباشرة بعد إحداثها في سنة 2004، نظم المغرب وإسبانيا دوريات مشتركة في مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي وجزر الكناري فكان من نتائج هذا التعاون تراجع في نسبة الهجرة الوافدة غير النظامية عبر المغرب من 36344 شخص عام 2003 إلى 16560عام 2006[6].

✓ **المرصد الوطني الهجرة**

المرصد الوطني للهجرة[7]يتبع في تنظيمه الهيكلي إلى وزارة الداخلية، تتلخص مهامه الأساسية في بلورة التوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة، من خلال اقتراح التوجهات الهادفة لتحديد ووضع سياسة وطنية في اطار

---

[1]_ المادة 10 من المرسوم نفسه.

[2] _ The Kingdom of Morocco Ministry Delegate to the Minister of Foreign Affairs and International Cooperation in charge of Moroccans living abroad and Migration Affairs, in cooperation with the German Cooperation Agency GIZ, Morocco's Migration Policies and the Global Compact for Safe Orderly and Regular Migration, 2018, p.46.

[3]- المادا1 من مرسوم رقم 2.97.176 صادر في 14 من شعبان 1418 (15 ديسمبر 1997)، الجريدة الرسمية عدد 4558 بتاريخ 1998/02/05 الصفحة 500.

[4] _ تم احداثها بموجب مرسوم رقم 2.04.750 صادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر2004) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.97.176، الجريدة الرسمية عدد 5280 – 24 ذو القعدة 1425 (6 يناير 2005) ص.74.

[5]_ المادة 14 من الرسوم نفسه.

[6]_ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة المموّل من قبل الاتحاد الأوروبي، تأثير المواقف العامة إزاء الهجرة على البيئة السياسية في المنطقة الاورومتوسطية، 2019، ص.26.

[7] _ تم احداثه بموجب مرسوم رقم 2.04.751 صادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر2004) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.97.176، الجريدة الرسمية عدد 5280 – 24 ذو القعدة 1425 (6 يناير 2005) ص.76.

الهجرة بالإضافة إلى إبداء الراي حول مشاريع النصوص التشريعية او التنظيمية، إلى جانب اعداد قاعدة بيانات وإحصائيات حول تدفق الهجرة[1].

3- المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان

أحدثت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، لتعويض وزارة حقوق الإنسان، وهي هيئة حكومية مهمتها إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بالتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية [2].

تقترح المندوبية الوزارية كل التدابير التي تهدف إلى ضمان دخول الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني حيز التنفيذ، بالإضافة إلى مؤازرة القطاعات الوزارية عند التفاوض بشأن مشاريع الاتفاقيات الدولية والثنائية والمتعددة الأطراف التي لها علاقة باختصاصاتها، مع المساهمة في دراسة الاتفاقيات التي تعتزم الدولة القيام بها والمصادقة عليها بخصوص حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[3].

وفي نفس السياق يسند إلى مدير الدراسات القانونية والتعاون الدولي لدى المندوبية، مراعاة الاختصاصات المخولة لباقي القطاعات الوزارية القيام بما يلي :

- دراسة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل لتقدير مدى مطابقتها لأحكام الاتفاقيات الدولية.
- تتبع التوجيهات والملاحظات المترتبة عن فحص التقارير الوطنية من لدن الأجهزة المتعلقة بحقوق الإنسان.
- السهر على تتبع التقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية أو الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بالمغرب، وإعداد مشاريع الأجوبة عنها عند الاقتضاء[4].

ثالثا: المؤسسات الوطنية

1 - المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج

تجسيدا للعناية الملكية السامية التي يوليها للرقي بأحوال المواطنين المقيمين بالخارج، والاهتمام البالغ بتمكينهم من كل الحقوق، حيثما كانوا تم إحداث مجلس للمغاربة بالخارج[5] كمؤسسة استشارية بجانب جلالة الملك محمد السادس فمن بين مهامها[6]

• دراسة مشاكل الجالية المغربية المقيمة بالخارج، لا سيما تلك المتعلقة بظروف المعيشة والعمل، وتعليم اللغة العربية في الخارج والعمل الثقافي والديني.

• دعم وتعزيز عملية دمج المهاجرين المغاربة في هياكل البلدان المضيفة مع الحفاظ على الهوية الوطنية المغربية.

• إبداء الرأي في القضايا المتعلقة بإشراك المهاجرين المغاربة في المؤسسات الوطنية وجميع جوانب الشؤون العامة.

• إجراء دراسات حول الموضوعات التي تهم المهاجرين المغاربة.

---

[1] _ المادة 1 من مرسوم رقم 2.04.751 تم ذكره سابقا.

[2] _ مرسوم رقم 2.11.150 صادر في 7 جمادى الأولى 1432 الموافق: (11 أبريل 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5933 .

[3] _ المادة 2 من المرسوم رقم 2.11.150 المذكور سابقا.

[4] _ المادة 7 من المرسوم نفسه.

[5] - ظهير شريف رقم 1.07.208 صادر في 10 ذي الحجة 1428 (21 ديسمبر 2007)، الجريدة الرسمية عدد 5600 بتاريخ 22 محرم 1429 (31 يناير 2008)، ص 306.

[6] - mohamed khachani, l'impact de la migration sur la société marocaine, international congres on développent Madrid 2006, p.15.

بالإضافة إلى المهام السالفة الذكر فان المجلس يعد تقريرا سنويا عن أنشطته وتقريرا عاما، كل سنتين، يحلل فيه اتجاهات الهجرة المغربية وإشكالياتها الخاصة. وينجز تقارير خاصة حول القضايا التي يعالجها خلال جلساته العامة أو القضايا التي تعرض عليه من لدن جلالة الملك[1].

وفي هذا الإطار يجب على المؤسسات والإدارات العمومية والمهيآت العامة والجماعات المحلية والغرف المهنية وكل السلطات العمومية والأجهزة التابعة لها، كل في نطاق اختصاصه، تزويد المجلس، كلما طلب ذلك، بالمعلومات اللازمة لإنجاز مهامه[2].

2 - المجلس الوطني لحقوق الإنسان

المجلس الوطني لحقوق الإنسان[3] حل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تأسس في عام 1990. تم احداث هذا المجلس في سياق الإصلاح الدستوري الذي شهده المغرب سنة 2011، وذلك لتكريس دولة الحق والقانون.

يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية تعددية مستقلة، تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال، حيث يقوم المجلس برصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة[4].

ومن أجل ذلك، يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها.

وفي هذا الإطار، ينجز المجلس تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات والتحريات التي قام بها. ويتولى رفعها إلى الجهة المختصة، مشفوعة بتوصياته لمعالجة الانتهاكات المذكورة. كما يخبر الأطراف المعنية، عند الاقتضاء، بالتوضيحات اللازمة[5].

كما يجوز للمجلس أن يطلب من الإدارات والمؤسسات المعنية، أن تقدم له تقارير خاصة أو بيانات أو معلومات، حول الشكايات التي يتولى النظر فيها، أو القضايا التي يتصدى لها تلقائيا[6].

رابعا: مؤسسات المجتمع المدني القائمة بأعمال الهجرة

الجمعية هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم او نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم[7]. وتؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية في نطاق أحكام الدستور والقانون[8].

---

[1]- المادة 4 من القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج.

[2] - المادة 5 من القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج.

[3]- اشئ المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في مارس2011 وفق الظهير الشريف، رقم 1.11.19 صادر في 25 من ربيع الأول 1432 (فاتح مارس 2011) الجريدة الرسمية عدد 5922 الصادر بتاريخ 27 ربيع الأول 1432 (3مارس2011).

[4] - الفصل 161 من الدستور، صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ29 يوليوز 2011.

[5]- المادة 4 من الظهير الشريف، رقم 1.11.19 المحدث للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان.

[6]_ المادة 6 من الظهير الشريف رقم 1.11.19، السابق، الذكر

[7]_ الفصل1 من القانون رقم 75.00 المعدل والمتمم للظهير الشريف رقم 1.58.376. المؤرخ 15 نوفمبر 1958 الذي ينظم حرية تكوين الجمعيات يشمل الجمعيات المحلية والأجنبية.

[8]_ الفقرة الاولى من المادة 12 من الدستور المغربي.

لقد أضحى المجتمع المدني يضطلع بأدوار طلائعية في بناء وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، بل اصبح أحد الشركاء الفعليين للدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحصين حقوق الإنسان. لهذا منحه – المجتمع المدني– الدستور المغربي المكانة اللائقة نظرا للخدمات النبيلة التي يقدمها.[1]

قدمت المنظمات غير الحكومية المحلية الخدمات الأساسية للمهاجرين واللاجئين في المغرب منذ التسعينيات[2]، لهذا فمنذ الخطوات الأولى للسياسة الوطنية الجديدة للهجرة واللجوء، وضع المغرب آلية دائمة للتشاور مع جمعيات المجتمع الدني، وذلك بعقد جملة من اللقاءات الاخبارية والتشاورية في مناسبات متعددة تهم مراحل إدماج المهاجرين واللاجئين. فكانت مساهمات المجتمع المدني الفاعل في حقل الهجرة اساسية وغنية، سواء تعلق الأمر بالعملية الاستثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية بالمملكة او بالتأهيل القانوني والمؤسساتي او ببرامج الادماج السوسيو- ثقافي والاقتصادي.[3]

حسب وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، فإن هناك ما يقدر بـ 70 ألف جمعية تعمل في جميع المجالات بالمغرب يعمل المئات منها في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية[4]. وتوجد في المغرب عدة جمعيات اجنبية تعمل بالشراكة مع الجمعيات المغربية او لوحدها تنشط في تقديم الغوث للمهاجرين واللاجئين وتستفيد هذه الجمعيات من دعم مالي من اجل تحسين حياة السكان المهاجرين اليومية وتسهيل ولوجهم للخدمات الاساسية نذكر منها على سبيل المثال[5].

1- منظمة ارض الانسان (Terre des Hommes) يوجد مقرها الرئيسي بإسبانيا دورها يكمن في تعزيز حماية حقوق المهاجرين ويرمي مشروعها إلى تحسين ولوج النساء ضحايا العنف او الاستغلال الجنسي، والاطفال المهاجرين لخدمات الصحة العمومية والتربية والتكوين، كما ان لها دور اخرفي تحسيس المجتمع المدني وأصحاب القرار السياسي بوضعية المهاجرين القادمين من وراء الصحراء، كما أن لهذه الجمعيات قوة اقتراحية في تحسين الاطار القانوني الوطني.

2- منظمة الاسعاف الكاثوليكي، مقرها الرئيسي فرنسا وتعمل بشراكة مع بعض الجمعيات المغربية مثل كاريتاس المغرب، من بين أدوارها الدعوة للاحترام حقوق المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء والمعرضين اكثر من غيرهم للإقصاء، وتعمل هذه الجمعية نواحي الرباط وطنجة والدار البيضاء على استقبال المهاجرين ومواكبتهم.

3- جمعية كاريتاس المغرب من بين المساعدات التي تقدمها، ادماج ابناء المهاجرين وخصوصا الاطفال المتراوحة اعمارهم ما بين 4 و7 سنوات بالمدارس المغربية العمومية بالإضافة إلى التحسيس في المدارس والجلوس مع الاكاديميين و المدراء والعمل معهم على ضرورة التعليم النظامي لهذه الطائفة من الاطفال.

---

[1]- Anis Birrou, Politiques Migratoires Quel Rôle pour la Société Civile, Forum Annuel de l'Immigration, Rabat, 14 mars 2016, 3 Emme édition, p.14.

[2]- Imane Bendra, Sub-Saharan migrants' life circumstances under the new Moroccan migration policy, research paper , p.6..

[3] – Imane Bendra, Sub-Saharan migrants', op.cit, p .15.

[4] _ United Nations, Committee on the Protection of the Rights of All, Initial reports of States parties due in Morocco 2012, p.11.

- [5] مفوضية الاتحاد الاوروبي بالمملكة المغربية، همزة وصل، القسم السياسي NAPALM- الرباط العدد 190،شتنبر2013، ص.5.

على الرابط الالكتروني:

https://eeas.europa.eu/archives/delegations/morocco/documents/news/trait_d_union_n_199_ar.pdf تمت الزيارة يومه 25 شتنبر2020على الساعة الثامنة والنصف.

4- جمعية (Progetto Mondo Mlal) وهي منظمة غير حكومية إيطالية تهتم برعاية الأطفال القصر غير المرفقين وتساهم في تعبئة الفاعلين والمؤسسات المعنية في أقاليم بني ملال وخريبكة وطنجة والناضور.

5- وكالة التعاون الألمانية (GIZ) تعمل على مشاريع RECOMIG و RECOSA، والتي تستهدف على التوالي بناء قدرات 10 بلديات شريكة وإنشاء مشاريع تكامل رائدة على المستويين الإقليمي والمحلي.

في إطار بناء قدرات الفاعلين الإقليميين، تم تصميم "تمرين محاكاة" حول موضوع التكامل، على المستوى المحلي واختباره مع الجهات الفاعلة الإقليمية والقطاع العام وجمعيات المجتمع المدني، خلال الدورات التدريبية التي تم تنظيمها لهذا الغرض. والهدف من ذلك هو اكتساب المعرفة حول الهجرة، وتحليل اهتمامات الفاعلين السياسيين في هذه القضية، والتعرف على أدوات التخطيط واتخاذ القرار على المستوى المحلي، تم تنظيم رحلتين دراسيتين إلى ألمانيا لصالح ممثلين محليين[1].

6- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تأسست الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنة 1979 بمبادرة من بعض المناضلين السياسيين المنخرطين في الدفاع عن حقوق الإنسان، وهي منظمة مستقلة، وتعتبر من أهم الجمعيات غير الحكومية بالمغرب. ويحدد الفصل الثالث من النظام الأساسي للجمعية دورها في الدفاع عن حقوق الإنسان، إذ ينصب دورها على ضمان احترام الحريات الجماعية والفردية والدفاع عن كرامة الإنسان وإدانة كافة الانتهاكات لحقوق الإنسان والدفاع عن ضحاياها.

ومن بين القضايا التي تعمل عليها، هجرة الأفارقة جنوب الصحراء، حيث ترصد الجمعية الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون الأفارقة والمتمثلة في المطاردات والاعتقالات الجماعية، والترحيل الجماعي. بالإضافة إلى اصدارها بعض التقارير السنوية.

بالإضافة إلى الجمعية المغربية السالفة الذكر توجد المئات من الجمعيات في المغرب والتي بدورها تساهم في تقديم العون إلى اللاجئين الا ان مساعداتها تبقى محدودة نظرا للإمكانيات المادية المرصودة لها والتي هي بدورها ضعيفة، هذا بالإضافة إلى توافد أعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء.

الى جانب الجمعيات مثلا هنا في مدينة وجدة لا ننسى الدور الذي تلعبه المساجد والكنائس في تقديم العون للمهاجرين وهذه النقطة اشار اليها الأمين العام لمجموعة مناهضة العنصرية ودعم المهاجرين في المنتدى المتعلق بالهجرة، الذي نظم بالرباط سنة 2016 اثناء مداخلته بقوله ان المساجد والكنائس اعطت الكثير للمهاجرين سواء منهم العابرين او اللاجئين كما لعبت دورا كبيرا في التنسيق مع الجمعيات العاملة في ميدان الهجرة، كما اشار مداخلته إلى بعض الشخصيات التي اعطت الكثير في العمل الجمعوي[2].

---

[1] - Ministère Délégué auprès du Ministre des Affaires étrangères et de la Coopération internationale chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires migratoires, Politique Nationale d'Immigration et d'Asile RAPPORT 2018, p.86.

[2]_ Dans le domaine des droits des migrants au Maroc, il y a eu, a mon sens, deux interventions décisives :

La première est celle des organisations caritatives et religieuses, qui les premières ont accompagné une partie de leurs coreligionnaires en transit au Maroc, je ne pourrais laisser cette occasion passer, sans citer deux personnalités de premier plan dans le travail de soutien, de compassion et de solidarité active avec les personnes en mobilité, notamment dans la région de l'oriental. Il s'agit du défunt JOSPEPH LEPINE qui officia depuis les années 60 dans l'église Saint François de CASABLANCA et ensuite dans l'église d'OUJDA. Père LEPINE travaillait en étroite collaboration avec le tissu associatif de l'oriental. A propos de l'auteur : Hicham Rachidi, Politiques Migratoires Quel Rôle pour la Société Civile, Forum Annuel de l'Immigration, Rabat, 14 mars 2016, 3 ème édition, p.54.

خامسا: المؤسسات الدولية الموجودة على التراب المغربي

1 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) بقيادة وتنسيق العمل الدولي لحماية اللاجئين وحل مشاكلهم في جميع أنحاء العالم. حيث تساعد المهاجرين وبالخصوص الطبقات المستضعفة كالأطفال والنساء والعجزة والمعوقين في الحصول على طلب اللجوء وإيجاد ملاذ آمن في بلد آخر، مع خيار العودة إلى الوطن طواعية أو الاندماج محليًا أو إعادة التوطين في بلد ثالث[1]، وتوجد مكاتب لها ايضا في دول أخرى مختلفة من العالم، ومنها المغرب.

ان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي في الواقع جزء من شرطة السكان العالمية موجودة في تركيا منذ عام 1960. على الرغم من عدم توقيع اتفاقية رسمية مع الحكومة التركية حتى اليوم[2].

غالبًا ما يتوجه العديد من المهاجرين الذين يسعون للحصول على وضع اللاجئ في المغرب على الفور إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي يقع مكتبها في الرباط. ووفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المغرب، يوجد أكثر من 8000 مهاجر حوالي 6000 شخص هم من اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2019). يأتي هؤلاء الأفراد من عدد من البلدان بما في ذلك سوريا وساحل العاج واليمن والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا[3].

ومن أجل الحصول على بطاقة لاجئ، كان على طالب اللجوء الذهاب أولا إلى مقر المفوضية في الرباط لإجراء مقابلة تحديد وضع اللاجئ. إذا قررت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الفرد يستحق وضع اللاجئ، فسيتم إحالة هذا الشخص إلى مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع للحكومة المغربية، والذي يتخذ القرار النهائي بشأن ما إذا كان هذا الشخص سيحصل على بطاقة لاجئ من عدمه، وفي حالة حصوله تخول له هذه البطاقة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات المجتمعية، لا سيما من خلال المفوضية وشركائها المحليين .[4]

في سياق الهجرة المختلطة، اختارت المفوضية تبني دور يدعم حكومة المغرب في إنشاء نظام لجوء وطني. وبناءً على ذلك، كانت استراتيجية المفوضية هي: (1) إجراء تسجيل وضع اللاجئ وإجراءاته بالتعاون مع السلطات، (2) تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للاجئين، ودعم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، (3) تعزيز القدرات المؤسسية للجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في مجال اللجوء، (4) وضع حلول دائمة للاجئين من خلال التركيز على الاندماج الاجتماعي والمهني، أو العودة الطوعية إلى الوطن أو إعادة التوطين في بلد ثالث للفئات الأكثر ضعفاً [5].

تماشياً مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، تشجع المفوضية في المغرب البحث عن حلول دائمة، مع إعطاء الأولوية للاندماج المحلي للاجئين. تهدف المفوضية وشركاؤها إلى تزويد اللاجئين بالدعم في رحلة الاندماج المهني من خلال توفير التدريب على المهارات . في عام 2017، دعمت المفوضية إنشاء 81 مشروعًا صغيرًا كما هو الشأن ايضا في عام 2018، حيث ساعدت على إنشاء 88 مشروعًا صغيرا ودعم الاندماج الاجتماعي والمهني لـ 117 لاجئًا. تهدف هذه الإجراءات

---

[1] _ United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Australian Multilateral Assessment March 2012 , P.1.

[2] _ Stephan Scheel, And others, Refugee Protection Meets Migration Management: UNHCR as a Global Police of Populations, Journal of Ethnic and Migration Studies, pp.3-4.

[3] _ Anjali Patel, NGOs, Religious Diversity, and Displacement in Morocco, SIT Graduate Institute/SIT Study Abroad SIT Digital Collections, 2020, pp.7-8

[4] _ Hannah Chenok, Syrian refugees' lived experiences, in Morocco , independent study project (isp) collection sit study, abroad fall 2017, p.7

[5] _ United Nations refugee report, Evaluation: Morocco (2016–2019),p.3.

أيضًا إلى تحسين إمكانية توظيف اللاجئين من خلال زيادة الوعي والدعوة من خلال إقامة شراكات أو تعزيز قدرات الجهات الفاعلة العامة والخاصة التي يمكن أن تسهل الاندماج المهني للاجئين. كما تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم للاجئين (وطالبي اللجوء في بعض الحالات) الذين يختارون العودة الطوعية إلى الوطن. تتم إحالة طالبي اللجوء الذين تم رفض طلباتهم بشكل منهجي إلى برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج الذي تديره المنظمة الدولية للهجرة (IOM).

كما تنفذ المفوضية أيضاً برنامج إعادة توطين اللاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة. ففي عام 2017، غادر 94 لاجئًا المغرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا والبرتغال من خلال برنامج إعادة التوطين. و في سنة 2018، أعيد توطين 82 لاجئًا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا[1]

2 – المنظمة الدولية للهجرة (IOM) : انشئت عام 1951 وهي المنظمة الحكومية الرئيسية التي تعنى بشؤون الهجرة تعمل بتعاون وثيق مع شراكائها الحكوميين وغير الحكوميين، وتضم المنظمة 151 دولة عضو بالإضافة إلى 12 دولة تتمتع بصفة مراقب. ولها مكاتب في اكثر من 100 بلد، وتهدف إلى تعزيز الهجرة وتنظيمها بما يحفظ الكرامة الانسانية ويعود بالفائدة على الجميع، من خلال تقديم الخدمات والمشورة للحكومات والمهاجرين على السواء[2].

تعمل هذه المنظمة في المغرب منذ عام 2001، وتم توقيع اتفاقية لها مع الحكومة المغربية في يوليو 2006 مما سمح لها بفتح بعثة في الرباط في يناير 2007. وقد بدأت الجهود لزيادة الوعي وتحديد المشاكل وتقديم الدعم بهدف ضمان احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين وتحسين ظروفهم المعيشية[3]. ومن بين الخدمات التي تقدمها المنظمة التوعية ضد مخاطر الهجرة وتقديم الدعم والمساعدة على التنمية في بلدان المصدرة للهجرة كما انها تساعد على العودة الطوعية للمهاجرين، وتنظيم ورشات ودورات تكوينية في المدن المغربية لفائدة الفاعلين الجمعويين فيما يخص مخاطر تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر[4].

تعمل المنظمة الدولية للهجرة إلى جانب المنظمة المغربية غير الحكومية "Orient-Occident Fondation" لتحسين الوصول إلى الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك المأوى في حالات الطوارئ، والمساعدة المادية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية[5].

3 - المرصد الافريقي للهجرة

تقدم المملكة المغربية مساهمة قوية في بناء فضاء إقليمي أوروبي متوسطي وأوروبي أفريقي يسوده السلام والأمن وحرية تنقل الأشخاص من خلال إجراءات جريئة ومبتكرة

---

[1] _ United Nations refugee report, Evaluation: Morocco (2016–2019), op.cit.p.19.

[2] للمزيد اكثر الاضطلاع على الرابط الالكتروني: http://www.iom.int/cms/fr/sites/iom/home/about-iom-1.html

[3] _ United Nations, Committee on the Protection of the Rights of All, op.cit.p.11.

[4] _ ورقة بحثية على الرابط الإلكتروني:
https://www.iom.int/sites/default/files/flash_reports/files/IOM-Flash-Report-34_AR.pdf تمت الزيارة يومه 25 غشت 2020 على الساعة 17h 34

[5] _ The Kingdom of Morocco Ministry Delegate to the Minister of Foreign Affairs and International Cooperation in charge of Moroccans living abroad and Migration Affairs, in cooperation with the German Cooperation Agency GIZ, Morocco's Migration Policies and the Global Compact for Safe Orderly and Regular Migration, 2018, p.43..

فالهجرة غير الشرعية نتيجة لصراعات عمرت طويلا، او تغير في الماخ الذي اصبح يهدد البيئة الإنسانية لذا، فالعالم عليه ان يجد الحلول التي تضمن الاستقرار للإنسانية وذلك بتنمية الأقاليم الأكثر هشاشة لضمان استقرار مواطنيها واستغلا ل الهجرة الآمنة للتنمية ولكن هذا يتطلب رؤية عالمية مشتركة.

فيما يتعلق بالرؤية الأفريقية المشتركة لقضية الهجرة، القائمة على مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، جلالة الملك محمد السادس، بصفته قائد الاتحاد الأفريقي حول مسألة الهجرة، في 29 يناير 2018، اقترح على رؤساء دول الاتحاد الأفريقي وضع تصور نهائي لجدول أعمال أفريقي للهجرة، بما في ذلك إنشاء مرصد الهجرة الأفريقي، الذي سيكون مقره في الرباط [1].

بادر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته "رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة" إلى وضع "الأجندة الإفريقية للهجرة"، بما في ذلك إحداث المرصد الإفريقي للهجرة، الذي تم اعتماد نظامه الأساسي خلال القمة ال33 للاتحاد الإفريقي التي عقدت في فبراير 2020، وافتتحت في الرباط يوم 18 دجنبر 2020.

ويعد المرصد أول هيئة في الاتحاد الإفريقي تعنى بالهجرة، يهدف إلى تطوير مسلسل لجمع وتحليل وتبادل المعلومات بين البلدان الإفريقية في هذا المجال، كما سيكون له دور تصحيح الصور النمطية الخاطئة عن الهجرة لفائدة تنمية البلدان الأصلية وبلدان الاستقبال كما ان هذه الرؤية القارية تتوافق مع الالتزام الدولي للمغرب الذي استضاف، في دجنبر 2018، المؤتمر الدولي للهجرة المنظم تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي صادق من خلاله على الميثاق العالمي للهجرة الشرعية الآمنة والمنظمة في إطار البحث المستمر عن حلول مبتكرة بين إدارة الحدود وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وبين الهجرة والتنمية[2].

ستتمثل مهمة هذا المرصد ايضا في جمع البيانات وتحليلها وتبادلها من خلال نظام مترابط يربط بين البلدان الإفريقية لتحسين سياسات الهجرة، التي هي في الواقع غير فعالة في الغالب. كما ان المرصد يزيل كل الأوهام التي تجري بسبب نقص هذه البيانات، حيث تؤكد بعض الأوساط ان الهجرة في إفريقيا هي بشكل أساسي بين البلدان الإفريقية إذ يبقى 80% من المهاجرين من البلدان الإفريقية في القارة، ويصل 12% فقط منهم إلى أوروبا، ويغادر البعض الآخر إلى وجهات أخرى، وفقًا للأرقام الصادرة في عام 2018 في الرباط[3].

4 - منظمة أطباء بلا حدود تم إنشاؤها عام 1991ببروكسيل بمبادرة من مجموعة من الأطباء والصحفيين وتعد من اكبر المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال العمل الطبي والإنساني، وتقدم المنظمة المساعدة الطبية للسكان حينما تكون حياتهم وصحتهم في خطر سواء كانوا ضحايا للحروب، أو المجاعات أو الأوبئة أو الكوارث الطبيعية وتقوم بتدخلات سريعة وفعالة لإرساء شروط العيش اللائق[4].

بين عامي 2010 و 2012، عالجت منظمة أطباء بلا حدود 697 ناجية من العنف الجنسي في المغرب، بما في ذلك 122 في وجدة و 575 في الرباط. من بين الناجين الذين كانوا على استعداد لتقديم المعلومات، "ما يقرب

---

[1] _ تم، يوم الجمعة 18 دجنبر2020 بالرباط، افتتاح المرصد الإفريقي للهجرة بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ومفوضة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الإفريقي، و الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

[2] _ عز الدين فرحان، استراتيجية المغرب في مجال الهجرة، نموذج إقليمي مسؤول وتضامني، في مداخلته في فيينا، يوم الاربعاء 19 ماي، 2021 على الرابط الالكتروني: https://www.maroc.ma/ar %B1 تمت الزيارة يومه الثلاثاء 30 غشت 2021 على الساعة العاشرة ليلا.

[3] _ وكالة الصحافة الفرنسية أ ف ب على الرابط الالكتروني:

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD- تمت الزيارة يوم 2 شتنبر2021 على الساعة 17H 50 min

[4] _ محمد سعدي، حقوق الانسان الاسس، المفاهيم والمؤسسات، مطبعة انفو بفاس، سنة 2012، ص .145.

من ثلاثة أرباعهم تعرضوا لأكثر من حادث عنف جنسي، وقال نصفهم إنهم تعرضوا لحوادث متعددة شملت مهاجمين مختلفين، ووفقًا لدراسة أخرى أجرتها المنظمة، فإن ما يقرب من 35 في المائة لحوالي 240 شخصًا الذين تم استجوابهم كانوا ضحايا لشبكات الإتجار بالبشر وغالبًا ما يتم أسرهم ويتعرضون للاستغلال الجنسي المستمر[1].

المحور الثاني: الإطار القانوني المغربي للهجرة

ان الالتزامات الدولية التي تعهد بها المغرب أمام المنتظم الدولي جعلته يجدد منظومته القانونية لكي تصبح مسايرة أمام الوضع القائم وإيجاد إطار معياري ينظم الهجرة وعلى رأسها:

1- الدستور المغربي

لا يزال يُنظر إلى الإسلام على أنه خطوط حمراء لا ينبغي تجاوزها. لكن بشكل عام، فإن القيم المنصوص عليها في الدستور الجديد تمنح الأمل لبعض المغاربة، وكذلك لآلاف المهاجرين واللاجئين المقيمين في المغرب حيث انهم ينتظرون بفارغ الصبر، رؤية تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور الجديد[2]. ولهذا الغرض أصبحت المملكة المغربية تعمل على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج، في اطار احترام القانون الدولي، والقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال. كما تحرص على الحفاض على الوشائج الإنسانية معهم، ولاسيما الثقافية منها، وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية.[3]

كما ان للأجانب نفس الحريات الأساسية الممنوحة للمواطنين المغاربة وفق القانون. يمكن للمقيمين في المغرب المشاركة في الانتخابات المحلية وفقًا للقانون أو تطبيق الاتفاقيات الدولية أو الترتيبات المتبادلة[4]. اذن على ضوء ما سبق ذكره فان الدستور المغربي يضمن الحقوق للأجانب في وضعية قانونية بالمساوات بما يتمتع به المغاربة إلى جانب القوانين الأخرى والتي سنتطرق إلى البعض منها.

2 – القوانين المنظمة للهجرة في عهد لحماية الفرنسية

ان التشريع المغربي المنظم للهجرة ضم في ارشيفه العديد من النصوص المتناثرة التي يرجع تاريخها في الغالب إلى وقت الحماية الفرنسية والتي تنظم الدخول والإقامة والخروج من المغرب ومن بين هذه النصوص، التي نسختها القوانين الجديدة نقف عندها للتذكير بها على ان نقف عند البعض منها للتطرق إلى المضامين ذات الصلة بالموضوع[5].

- ظهير 15 نوفمبر 1934 المنظم للهجرة إلى المنطقة الفرنسية للإمبراطورية الشريفة
- ظهير 2 يناير 1940 المتعلق بإقامة بعض الأشخاص في المنطقة الفرنسية للإمبراطورية الشريفة.
- ظهير 16 مايو 1941 المتعلق بتراخيص الإقامة في المنطقة الفرنسية للإمبراطورية الشريفة.
- الظهير الشريف المؤرخ في 17 سبتمبر 1947 المتعلق بإجراءات الرقابة الموضوعة لمصلحة الأمن العام.

* الظهير 8 نوفمبر 1949 المنظم لهجرة العمال المغاربة بالخارج.

---

[1] - Mehdi Lahlou, Migration Dynamics In Play In Morocco: Trafficking And Political Relationships And Their Implications At The Regional Level, Menara Working Papers No. 26, November 2018, p.10.

[2]-Euro-Mediterranean Human Rights Network, ASYLUM AND MIGRATION IN MAGHREB, Copenhagen – December 2012, p.7..

[3] - الفصل16 من الدستور، صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ29 يوليوز 2011.

[4]- الفصل 30 من الدستور نفسه.

[5] - Nadia Khrouz, et d'autres, Le cadre juridique relatif à la condition des étrangers au regard de l'interprétation du juge judiciaire et de l'application du pouvoir exécutif, Rabat, 2008, p.11.

يعود أول تشريع صدر بالمغرب بخصوص تنظيم الهجرة إلى عهد الحماية الفرنسية، ويعد ظهير 27 أكتوبر 1931، آلية قانونية تعمل على تنظيم خروج العمال المغاربة قصد التوجه إلى الدول الأوروبية، وتتم هذه العملية وفقا لضوابط ينص عليها الفصل الأول من الظهير، أبرزها ضرورة الحصول على جواز السفر مسلم من طرف السلطة، ونسخة من سجل السوابق العدلية، إضافة إلى شهادة طبية حديثة تثبت خلو المعني بالأمر من أي مرض معد، مع ضرورة الحصول على عقد عمل وهو شرط أساسي للتمكن من السفر. في حين صدر ظهير 1949 المتعلق بالهجرة أثناء المرحلة التي كان المغرب خاضعا فيها لنظام الحماية الفرنسية، الهدف منه هو حماية حقوق فرنسا باعتبارها الدولة المستعمرة، حيث أقامت عدة مكاتب للتشغيل في عدة مدن بالمملكة للاستقطاب اليد العاملة[1].

كما ان ظهير 8 نونبر 1949 أول من استعمل كلمة الهجرة، بغية تنظيم حركة الهجرة عن طريق اتخاذ عدة ضوابط تنظيمية، وقد وردت أحكام هذا الظهير في 12 فصلا، يتنأول الفصل الرابع الوثائق اللازمة للسفر نحو أوروبا[2].

المادة 4 من الظهير تنص على عدم تنقل او مغادرة الأراضي المغربية إلا اذا توفرت الشروط الاتية:

- شهادة طبية، مدتها أقل من شهر واحد تفيد بأن العامل لائق للوظيفة التي يهاجر من أجلها، وأنه لا يعاني من أي مرض مدرج في الاتفاقية الصحية الدولية لعام 1944 كالسل أو الأمراض المعدية الأخرى، وأنه قد خضع لجميع التطعيمات المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها، في اقب ثلاث سنوات وعلى وجه الخصوص، التطعيم ضد الجدري وتسلم شهادة طبية للمعني بالأمر من طرف طبيب الصحة العامة.
- دفع العامل أو صاحب العمل مبلغا إلى مدير العمل كضمان لسداد تكاليف عودة المهاجر إلى وطنه.

يعاقب كل عامل غادر المغرب دون حصوله على الوثائق المنصوص عليها في الفصلين الرابع والسابع، بالسجن تتراوح مدته من شهر واحد إلى سنتين، وبغرامة مالية يتراوح مبلغها بين 12.000 سنتيم إلى 240.000 سنتيم[3].

3- القانون 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية والهجرة الخارجية في هذا الخصوص أقر المشرع المغربي، عدة تدابير إدارية وقضائية للحد من ظاهرة الهجرة السرية ذلك أن ظهير 8 نوفمبر 1949، الذي كان ينظم الهجرة لم يعد يساير التطورات المرحلية التي عرفها ميدان الهجرة سواءا كانت قانونية او غير قانونية هذا من جهة ومن جهة اخرى يمكن القول ان النص القانوني السالف الذكر اصبح متقادما ويعد ايضا من المنتوجات التشريعية الصادرة ابان الحماية الفرنسية.

سعيا منه في الوفاء بالالتزامات الدولية ولمواكبة الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب ومواءمتها مع نصوصه التشريعية تم اصدار القانون 02.03 بتاريخ 11نوفمبر2003، لأن اغلب التشريعات المتعلقة بوضع الاجانب بالمغرب او تلك التي تنظم هجرة المغاربة إلى الخارج كما سبق أن رأينا سالفا فإنها تعود في مجملها لعهد الحماية الفرنسية، والتي تم نسخها بموجب قانون 02.03، في مادته (58).

ويهدف هذا القانون اساسا إلى توحيد وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالهجرة وخاصة شروط الدخول إلى القطر المغربي او الاقامة فيه لمدة معينة بالإضافة إلى العقوبات المطبقة على كل مخالف له:

---

[1]_ منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمان المغربي، ملائمة القوانين الوطنية للهجرة مع الميثاق العالمي للهجرة، دون ذكر سنة النشر، ص.8 و9. على الرابط الالكتروني:

http://chambredesconseillers.ma/docs/%D9%85%D8%B1%D9%83%D.pdf تمت الزيارة يومه 2020/08/18على الساعة 19:05

[2]- Nadia Khrouz, et d'autres, op.cit.p.11.

[3]- الفصل العاشر، الفقرة الثانية من الظهير الشريف 8 نونبر 1949.

• شروط دخول الاجانب إلى التراب الوطني، خصص لها المشرع 4 مواد (1-4) مع تخويل الادارة المغربية حق رفض دخول أي شخص اجنبي في حالة ما اذا كان تواجده بالمغرب يهدد الامن المغربي.

• سندات الاقامة بالتراب المغربي للأجانب هي بطاقة التسجيل او بطاقة الاقامة[1] ويخضع تسليمها لشروط قانونية محددة تأخذ بعين الاعتبار اسباب وظروف اقامة كل اجني بالمغرب مع تخويل السلطات المغربية حق رفض تسليمها او سحبها انظر في هذا الشأن المواد (5 - 20)، كما ان طرد الاجنبي واقتياده إلى الحدود يخص الاشخاص الذين لا تتوفر فيهم شروط الاقامة او كان تواجدهم بالمغرب يهدد الامن والسكينة، المواد (21 - 39) مع ضمان حقهم في اللجوء إلى القضاء في الطعن في مثل هذه القرارات، كما ان الطرد نصت عليه ايضا اتفاقية جنيف في المادتين 32 و 33 إن كان اللاجئ يهدد السلامة والاستقرار، وفي هذا السياق استثنى القانون المرأة الحامل والطفل القاصر من الطرد[2].

• سن تدابير زجرية وعقوبات قاسية في حق كل مخالف:

هذا الباب من القانون 02.03 خصص له 11 عشرة مادة إبتداءا من المواد (42-56) حيث جرم المشرع المغربي من خلال القانون رقم 02.03 الهجرة غير الشرعية والمساعدة عليها وتنظيمها حيث تعاقب المواد (50-51-52) منه بعقوبات حبسيه ومالية كل شخص غادر التراب الوطني بصفة سرية او قدم مساعدة او عونا لشخص آخر من اجل نفس الغاية

وتعاقب المادة 52 من نفس القانون بالحبس والغرامة كل شخص نظم او سهل دخول اشخاص مغاربة او اجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي او خروجهم منه سواء كان ذلك مجانا او بعوض او من طرف عصابة وتصل العقوبة إلى السجن المؤبد اذا ادت تلك الافعال إلى الموت.

بالرغم من الانتقادات التي يوجهها بعض الاكاديميين لهذا القانون في اعتقادي الخاص يمكن الجزم بان المشرع المغربي أعطى مجموعة من الضمانات للاجئ سواء على مستوى التقاضي وذلك بتهئ له ظروف المحاكمة كحضوره جلسات المحاكمة وتعيين محام ينوب عليه في الجلسات كما سمح له القانون ايضا بالاستعانة بترجمان من أجل الإدلاء بكل المعلومات التي تهمه اما فيم يخص تشديد العقوبات على المساهمين في تهريب المهاجرين انما هو في صالح المغرر بهم أي اللاجئين الذين يتعرضون لشتى عمليات النصب والاحتيال بالإضافة إلى الاستغلال الجنسي وخصوصا الاطفال والنساء.

المحور الثالث: الابعاد الجديدة للهجرة بالمغرب

تهدف الأبعاد الجديدة للهجرة بالمغرب إلى ضمان ادماج احسن للمهاجرين وتدبير افضل لتدفقات الهجرة في اطار سياسة، منسجمة، شاملة ذات بعد انساني، ومسؤول من خلال تسهيل اندماج المهاجرين اقتصاديا واجتماعيا وتربويا.

أولا: البعد الحقوقي والاجتماعي.

يعتبر اندماج المهاجرين من التحديات الأساسية التي تواجهها دول الاستقبال، ويشكل احد الانشغالات الجوهرية لسياستها في مجال الهجرة، وقد بذلت هذه الدول الكثير للإيجاد الصيغة المناسبة لإدماج هؤلاء اللاجئين[3].

---

[1]- المادة 5 من قانون 02.03.

[2]- المادة 26 من قانون 02.03، الفقرتين (7و8).

[3]_ مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة الى المنتدى العالمي الثاني لحقوق الانسان بتاريخ 27 نوفمبر2014 بمراكش. مجلة العلوم القانونية مرجع سابق، ص.175.

يرى البعض تحديًا في الهجرة، بينما ترى فيها المملكة فرصة. لتؤكد مرة أخرى بعدها الأفريقي الذي تفخر به. يستضيف بلدنا بالفعل عددًا متزايدًا من المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، وذلك بفضل سياسة إنسانية قوية الإرادة. حيث استقبال الأشخاص القادمين من البلدان الشقيقة بدينهم، وثقافتهم، وتقاليدهم الأسرية، وإيقاعات حياتهم أمرًا طبيعيًا على هذه الأرض الأفريقية. فعلى المستوى الوطني، تتماشى هذه السياسة المدروسة مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها بلادنا. لقد تمكنا من تنظيم حملتين لتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين على وجه الخصوص وتنفيذ العديد من البرامج التي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تعزيز اندماج المهاجرين وطالبي اللجوء وأسرهم. لذا وقفت المملكة المغربية بحزم ضد المحادثات المثيرة للقلق التي تعتبر الهجرة ظاهرة مدمرة، وقد تبنت نهجًا استباقيًا وفريدًا يدعم فكرة أن هوية المغرب قد تعززت من خلال تدفقات الهجرة الناجحة. سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي أو الوطني أو المحلي، تنتهج المملكة المغربية نهجًا إنسانيًا شاملًا قائمًا على احترام الحقوق الأساسية وكرامة المهاجرين[1].

ومن أجل ولوج المهاجرين إلى الخدمات الاجتماعية تم في هذا الإطار تسوية وضعية الأشخاص اللذين قدموا ملفات تستوفي جميع الشروط ونالت موافقة اللجنة التي تجتمع في مكاتب الأجانب على مستوى العمالات والولايات. وذلك في مدة لا تتجاوز الشهرين ولقد أصدرت المديرية العامة للأمن الوطني بطاقات تسجيل بصلاحية سنة تسلم للمستفيدين اللذين سويت وضعيتهم ويتم تجديدها لثلاث سنوات عند التجديد.

فالحملة الأولى للتسوية، انطلقت في يناير 2014 وانتهت في دجنبر من نفس السنة مكنت من تسوية 23.096 شخصا من أصل 27.649 طلبا[2]، من بينهم قاصرين غير مرافقين وأكثر من 10000 امرأة بنسبة 83.5 بالمائة منهن[3].

أما الثانية، التي انطلقت في 15 دجنبر 2016 إلى غاية 31 دجنبر 2017 فقد مكنت من تسوية وضعية 25.000 شخص. وهكذا وصل المجموع إلى حوالي 50.000 مهاجر استفادوا من التسوية على مرحلتين وتفيد التقديرات الأخيرة بأن ما يناهز 80.000 مهاجرا من جنوب الصحراء يقيمون بالمغرب منهم النظاميون و غير النظاميين[4].

فبعدما استفاد المهاجرون من التسوية الإدارية، اصبحوا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المغاربة وبالتالي يمكن لهم ولوج المرافق او الاستفادة منها:

- التعليم والثقافة:

يستطيع الأجانب المقيمون في المغرب واللاجئون تعليم أطفالهم في المدارس العمومية

والخاصة في المملكة، بغض النظر عن وضعيتهم الإدارية وفي هذا الاطار يتم تدريب المهاجرين واللاجئين على اللغات والثقافة المغربية كتعليم الدارجة مثلا في بعض الجمعيات المغربية المهتمة بالهجرة من اجل تسهيل اندماجهم في المجتمع المغربي.

- صحة المهاجرين:

---

[1] _ Extract from the message of His Majesty the King Mohammed VI to the participants of the 3rd International Conference on the Dialogue of Cultures and Religions, Fes, 10-12 September 2018

[2] _ الجمعية المغربية للدراسات و الأبحاث، الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين واطفالهم بشمال افريقيا: دور بلد الاستقبال وبلد الاصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر، تقرير2018، ص.40.

[3] _ التقرير الوطني 2019، السكان والتنمية في المغرب خمس وعشرون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994، مطبعة لون، الرباط، 2019، ص.96.

[4] _ الجمعية المغربية للدراسات و الأبحاث، مرجع سابق، ص.40.

تم اتخاذ عدة مبادرات تهدف إلى ضمان حق المهاجرين في الحصول على الخدمات الصحية من خلال تسهيل ولوج المهاجرين واللاجئين للخدمات الصحية بنفس الشروط التي يستفيد منها المغاربة بالإضافة إلى تنسيق عمل الجمعيات في مجال الصحة.

- الشباب والترفيه:

إدماج الأطفال والشباب المهاجرين واللاجئين في مخيمات العطل والرحلات المنظمة من طرف وزارة الشباب والرياضة، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الجمعيات في تنظيم الدوريات الرياضية بين المهاجرين والشباب المغربي في ملاعب القرب

- سكن المهاجرين:

إن الحصول على السكن عامل أساسي للاندماج الاجتماعي للمهاجرين واللاجئين في البلد المضيف. لهذا الغرض، فتحت وزارة إعداد التراب الوطني والتمدن والإسكان وسياسة المدينة إمكانية ولوج السكن الاجتماعي للمهاجرين، وذلك بتعديل المادة 247 من قانون المالية لسنة 2015 . وبمقتضى ذلك، يمكن للمهاجرين الاستفادة من عروض السكن الاجتماعي.

ويواجه هذا البرنامج عددا من الصعوبات تتمثل في:

- عدم إمكانية الحصول على قروض السكن للمهاجرين واللاجئين؛
- عدد محدود للمؤسسات التي توفر سكنًا مؤقتًا للمهاجرين؛
- عدم وجود مرافق استقبال استعجالية لصالح القاصرين غير المرافقين وضحايا الاتجار في البشر.

- المساعدة الاجتماعية والإنسانية:

يهدف برنامج المساعدة الاجتماعية والإنسانية إلى إدماج المهاجرين واللاجئين في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية، خاصة لفائدة النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة، هذا بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها بعض الجمعيات المغربية او جمعيات اممية كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو المنظمات غير الحكومية التي لها فروع في المغرب.

- التكوين المهني:

يهدف هذا البرنامج إلى إمكانية ولوج المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم الإدارية واللاجئين إلى برامج التكوين المهني والتأهيل والمساعدة لتنمية المشاريع المهنية الشخصية و تسهيل الاندماج المهني للمهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم الإدارية.

- التشغيل:

يسعى برنامج التشغيل إلى تسهيل الولوج المنصف للمهاجرين واللاجئين إلى العمل و تشجيع خلق الشركات من طرف المهاجرين النظاميين وفي هذا الإطار، تم تنفيذ عدة مبادرات، ويتعلق الأمر ب:

- برامج المساعدة على التشغيل(إدماج، تحفيز وتأهيل)؛
- إطلاق تطبيق GSM "Welcome ANAPEC " لتمكين المهاجرين النظاميين واللاجئين الباحثين عن الشغل من ولوج جميع خدمات الوكالات الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات عبر الإنترنت باستعمال هواتفهم المحمولة هذا بالإضافة إلى إطلاق منصة جديدة على الإنترنت (تأشير) في2017 ، مخصصة للتأشير على

عقود العمل للمأجورين الأجانب، والتي تسمح للمشغلين، الذين يحتاجون كفاءات أجنبية، معرفة إجراءات التقدم بطلب الحصول على تأشيرة.

ثانيا: البعد السياسي والأمني

أجرى المغرب مفاوضات ومشاورات بشأن الهجرة مع الاتحاد الأوروبي. يمكننا أن نذكر على سبيل المثال الإعلان المشترك الموقع بين المغرب والاتحاد الأوروبي في عام 2013 بشأن إنشاء "شراكة التنقل" من أجل إدارة أفضل للهجرة النظامية، ومكافحة الهجرة غير النظامية. واتفاقية التمويل في إطار "برنامج دعم الاتحاد الأوروبي". سياسات الهجرة للمملكة المغربية "، الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2017.

بالإضافة إلى ذلك، يشارك المغرب بنشاط في مناقشة قضايا الهجرة كمشارك ورئيس مشارك مع ألمانيا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) للفترة 2017-2018 وذلك في إطار تطوير ميثاق الهجرة العالمي.

كما أن المغرب سبق له ان كان عضوا في المنظمة الدولية للهجرة وقد شارك بنشاط في عدد من المبادرات التي تقودها هذه المنظمة الدولية. وهو أيضًا عضو نشط للغاية في اللجنة التنفيذية للمفوضية منذ عام 1979 وأحد الموقعين على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين[1].

على المستوى الإفريقي أصبح المغرب رائدا في إدارة الهجرة، في هذا السياق على الدول الإفريقية ان تستفيد من البرامج المغربية من اجل ضمان هجرة آمنة للجميع وتنمية شاملة في الدول التي تنطلق منها الهجرات.

في سياق مكافحة الهجرة غير النظامية، يواصل المغرب بذل جهود جبارة، خاصة فيما يتعلق بتفكيك شبكات تهريب المهاجرين وإجهاض محاولات الهجرة غير النظامية، على الرغم من استمرار ضغط الهجرة على المغرب ففي عام 2019، تم تسجيل تراجع في تدفقات الهجرة غير النظامية بنسبة 17 في المائة، مقارنة مع عام 2018 و في عام 2020 تم تأكيد المنحى التنازلي بعد تسجيل انخفاض بنسبة 44 في المائة في عدد محاولات الهجرة غير الشرعية اعتبارا من 31 غشت. نظرا للمجهودات الجبارة التي تبذلها المملكة المغربية في تفكيك الشبكات الإجرامية التي تنشط في تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر ففي سنة 2019 تم تفكيك 208 شبكات إجرامية، وكذلك 113 شبكة خلال فترة كوفيد-19 بين يناير وغشت 2020، بالإضافة إلى انقاذ البحرية الملكية لحوالي 3128 مهاجرا[2].

خاتمة

يلتزم المغرب بإدارة حدوده الوطنية بطريقة منسقة، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي، وضمان الأمن للدول والمجتمعات والمهاجرين، وتسهيل التنقلات الآمنة والمنتظمة للأشخاص عبر الحدود مع منع الهجرة غير النظامية. كما يلتزم أيضا بتنفيذ سياسات إدارة الحدود التي تحترم السيادة الوطنية وسيادة القانون والالتزامات بموجب القانون الدولي وحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وهي سياسات غير تمييزية ومراعية للاعتبارات الجنسانية ومراعية للأطفال والطبقات الضعيفة.

---

[1] _ Ministère Délégué auprès du Ministre des Affaires étrangères et de la Coopération internationale chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires migratoires, Politique Nationale d'Immigration et d'Asile RAPPORT 2018, p.15.

[2] _ عز الدين فرحان، استراتيجية المغرب في مجال الهجرة، نموذج إقليمي مسؤول وتضامني، في مداخلته في فيينا، يوم الاربعاء 19 ماي، 2021 على الرابط الالكتروني: https://www.maroc.ma/ar %B1 تمت الزيارة يومه الثلاثاء 30 غشت 2021 على الساعة العاشرة ليلا.

من اجل هجرة امنة ومنظمة وذات معالم جديدة، أصبح من الضروري ادارتها وفق نسق متماسك ومتعدد الأطراف يضم الدول المستقبلة للهجرة ودول الانطلاق.

في هذا السياق، اصبح من اللازم تنفيذ سياسات الهجرة في المغرب العربي - على غرار تلك التي اعتمدها المغرب في عام 2013 - بالشراكة مع بلدان الانطلاق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. كأن يشمل هذا التعاون توقيع اتفاقيات إعادة القبول مع كل دولة أفريقية يغادر منها المهاجرون.

لائحة المراجع

المراجع بالعربية

- احمد بودراع، مجلة دراسات اقتصادية وقانونية (R.E.E.J)، منشورات مجلة دراسات اقتصادية وقانونية سلسلة العدد الثاني، ماي 2018،
- لبنى بوشياه، قضايا الهجرة والمهاجرين على ضوء الاتفاقيات الدولية والنصوص الوطنية مع رصد لاهم الاجتهادات القضائية، المؤسسة الملكية في قضية الهجرة، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، سنة 2017
- محمد سعدي، حقوق الإنسان الأسس، المفاهيم والمؤسسات، مطبعة انفو بفاس، سنة 2012.
- عز الدين فرحان، استراتيجية المغرب في مجال الهجرة، نموذج إقليمي مسؤول وتضامني، في مداخلته في فيينا، يوم الأربعاء 19 ماي، 2021 على الرابط الالكتروني: https://www.maroc.ma/ar %B1 .

النصوص القانونية

- ظهير شريف رقم 1.07.208 صادر في 10 ذي الحجة 1428 (21 ديسمبر 2007)، الجريدة الرسمية عدد 5600 بتاريخ 22 محرم 1429 (31 يناير 2008)، ص 306.
- الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث، الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين واطفالهم بشمال افريقيا: دور بلد الاستقبال وبلد الاصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر، تقرير2018، ص.40.
- المرسوم رقم 2.11.428 صادر في 7شوال 1432 (6سبتمبر2011) بشان اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بموجب الظهير رقم 1.56.097 الصادر في 14 رمضان 1375 (26 أبريل 1956).
- مرسوم رقم 2.04.750 صادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر2004) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.97.176، الجريدة الرسمية عدد 5280 – 24 ذو القعدة 1425 (6 يناير 2005) ص.74.
- -المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في مارس2011 وفق الظهير الشريف، رقم 1.11.19 صادر في 25 من ربيع الأول 1432 (فاتح مارس 2011) الجريدة الرسمية عدد 5922 الصادر بتاريخ 27 ربيع الأول 1432 (3مارس2011).
- التقرير الوطني 2019، السكان والتنمية في المغرب خمس وعشرون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994، مطبعة لون، الرباط، 2019، ص.96.
- مرسوم رقم 2.97.176 صادر في 14 من شعبان 1418 (15 ديسمبر 1997)، الجريدة الرسمية عدد 4558 بتاريخ 1998/02/05 الصفحة 500.
- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة المموّل من قبل الاتحاد الاوروبي، تأثير المواقف العامة ازاء الهجرة على البيئة السياسية في المنطقة الاورومتوسطية، 2019، ص.26.
- مرسوم رقم 2.11.150 صادر في 7 جمادى الأولى 1432 الموافق: (11 أبريل 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5933 .

- المرصد الإفريقي للهجرة بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ومفوضة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الإفريقي، والوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.
- القانون رقم 75.00 المعدل والمتمم للظهير الشريف رقم 1.58.376. المؤرخ 15 نوفمبر 1958 الذي ينظم حرية تكوين الجمعيات يشمل الجمعيات المحلية والأجنبية.
- مرسوم رقم 2.04.751 صادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر2004) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.97.176، الجريدة الرسمية عدد 5280 – 24 ذو القعدة 1425 (6 يناير 2005) ص.76.
- منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمان المغربي، ملائمة القوانين الوطنية للهجرة مع الميثاق العالمي للهجرة، دون ذكر سنة النشر.
- الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء 6 نونمبر2013 .
- مفوضية الاتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية، همزة وصل، القسم السياسي NAPALM- الرباط العدد 190،شتنبر2013، ص.5.

المواقع الالكترونية

https://www.iom.int/sites/default/files/flash_reports/files/IOM-Flash-Report-34_AR.pdf 25.

http://www.iom.int/cms/fr/sites/iom/home/about-iom-1.html

http://chambredesconseillers.ma/docs/%D9%85%D8%B1%D9%83%D.pdf

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-

- http ://www.migratingoutofpoverty.org/files/file.php?name=bendra-moroccos-new-migration-policy-update.pdf&site=354

.https://eeas.europa.eu/archives/delegations/morocco/documents/news/trait_d_union_n_199_ar.pdf

- https://www.youtube.com/watch?v=ZK-SyPbUA18

المراجع باللغات الأجنبية

- Mohamed MGHARI, La migration irrégulière au Maroc, Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques (CERED), Rabat, 2007..
- Ministère Délégué auprès du Ministre des Affaires étrangères et de la Coopération internationale chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires migratoires, Politique Nationale d'Immigration et d'Asile RAPPORT 2018.
- Anjali Patel, NGOs, Religious Diversity, and Displacement in Morocco, SIT Graduate Institute/SIT Study Abroad SIT Digital Collections, 2020.
- Ministère Délégué auprès du Ministre des Affaires étrangères et de la Coopération internationale chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires migratoires, Politique Nationale d'Immigration et d'Asile RAPPORT 2018, p.15.
- Mohamed Khachani, L'IMPACT DE LA MIGRATION SUR LA SOCIETE MAROCAINE, international congres on développent Madrid 2006.
- Stephan Scheel, And others, Refugee Protection Meets Migration Management: UNHCR as a Global Police of Populations, Journal of Ethnic and Migration Studies.

- United Nations refugee report, Evaluation: Morocco (2016–2019).
- Extract from the message of His Majesty the King Mohammed VI to the participants of the 3rd International Conference on the Dialogue of Cultures and Religions, Fes, 10-12 September 2018
- Imane Bendra, Sub-Saharan migrants' life circumstances under the new Moroccan migration policy, research paper , p.1.
- Mehdi lahlou, migration dynamics in play in morocco: trafficking and political relationships and their implications at the regional level, menara working papers No. 26, November 2018, p.10.
- Nadia Khrouz, et d'autres, Le cadre juridique relatif à la condition des étrangers au regard de l'interprétation du juge judiciaire et de l'application du pouvoir exécutif, Rabat, 2008, p.11.
- The Kingdom of Morocco Ministry Delegate to the Minister of Foreign Affairs and International Cooperation in charge of Moroccans living abroad and Migration Affairs, in cooperation with the German Cooperation Agency GIZ, Morocco's Migration Policies and the Global Compact for Safe Orderly and Regular Migration, 2018, p.46.
- The Kingdom of Morocco Ministry Delegate to the Minister of Foreign Affairs and International Cooperation in charge of Moroccans living abroad and Migration Affairs, in cooperation with the German Cooperation Agency GIZ, Morocco's Migration Policies and the Global Compact for Safe Orderly and Regular Migration, 2018, p.43..
- United Nations, Committee on the Protection of the Rights of All, op.cit.p.11.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Australian Multilateral Assessment March 2012 , P.1.
- United Nations, Committee on the Protection of the Rights of All, Initial reports of States parties due in Morocco 2012, p.11.
- Anis Birrou, Politiques Migratoires Quel Rôle pour la Société Civile, Forum Annuel de l'Immigration, Rabat, 14 mars 2016, 3 Emme édition.
- Dans le domaine des droits des migrants au Maroc, il y a eu, a mon sens, deux interventions décisives :
- Euro-Mediterranean Human Rights Network, ASYLUM AND MIGRATION IN MAGHREB, Copenhagen – December 2012.
- Hannah Chenok, SYRIAN REFUGEES' LIVED EXPERIENCES, IN MOROCCO , Independent Study Project (ISP) Collection SIT Study, Abroad Fall 2017.
- Imane Bendra, Sub-Saharan migrants' life circumstances under the new Moroccan migration policy, research paper

Hicham Rachidi, Politiques Migratoires Quel Rôle pour la Société Civile, Forum Annuel de l'Immigration

تطور العمل الثوري بالولاية الخامسة ودورها في دعم الثورة التحريرية الجزائرية

الدكتور بن ترار محمد، جامعة حسيبة بن بوعلي . شلف . (الجزائر)
Bentrar1974l@gmail.com

ملخص:

شهدت المنطقة الخامسة على غرار باقي مناطق الوطن ليلة اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر هجمات على المصالح الفرنسية بالجهة، وتطورت الثورة بهذه المنطقة بشكل سريع خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1954 و1958، حيث شهدت المنطقة عدة معارك طاحنة كبدت الجيش الفرنسي خسائر كبيرة، كما برهنت قوة الثورة وشموليتها على إن القضية عكس الادعاءات الفرنسية التي كانت تتداول أنها عمليات منفصلة لمتمردين بمنطقتي لأوراس والقبائل.

لقد لعب الموقع الجغرافي للمنطقة الخامسة وتضاريسها الدور الكبير في اندلاع العديد من المعارك والتي كبد فيها الاستعمار الفرنسي خسائر كبيرة، كما ساهم قرب المنطقة من الحدود الغربية في في تطور العمل الثوري بالمنطقة التي تحولت الى مركز دعم أساسي للثورة بالمؤن والأسلحة والذخيرة انطلاقا من القواعد الخلفية بالمغرب، الأمر الذي جعل فرنسا تفكر في عزل المنطقة ومحاصرتها من خلال مخططات جهنمية على غرار خط موريس الشائك والمكهرب.

الكلمات المفتاحية: جيش التحرير. الأسلحة والمؤونة . المنطقة الخامسة، المعارك، القواعد الخلفية.

The evolution of revolutionary work in the Fifth District and its role in supporting the liberation revolution in Algeria

Abstract:

The fifth region, like the rest of the homeland, witnessed attacks on the French interests in the region on the night of the outbreak of the liberation revolution on November 1, and the revolution in this region developed rapidly during the period between 1954 and 1958, as the region witnessed several fierce battles that caused the French army great losses .The power of the revolution and its comprehensiveness also proved that the case is in contrast to the French claims, which were circulating as separate operations for the rebels in the Aures and Kabylie regions.

The geographical location of the Fifth Zone and its topography played a major role in the outbreak of many battles in which the French colonialism incurred great losses. The proximity of the region to the western borders also contributed to the development of the revolutionary work in the region, which has turned into a basic support center for the revolution with supplies, weapons and ammunition based on the rear bases in Morocco. Which made France think of isolating and besieging the region through infernal schemes such as the barbed and electrified Moris line.

Key words: Liberation Army - Weapons and Supplies - Fifth Zone, battles, rear bases

مقدمة

عاشت المنطقة الخامسة على غرار باقي مناطق الوطن اندلاع الثورة التحريرية في ليلة الفاتح نوفمبر 1954، بالهجوم على العديد من مصالح العدو وممتلكات الكولون وذلك لإرباك المستعمر الفرنسي والتأكيد على شمولية الثورة، حتى لا يحس الرأي العام الفرنسي أنها إحداث منعزلة في منطقة معينة مثلما حاول الترويج لها، والتأكيد للعالم أنها ساعة العزم للانسلاخ من استعمار دام أكثر من 124 سنة.

بالرغم من انطلاق الثورة في الولاية بأقل حرارة من مناطق أخرى على غرار الاوراس والشمال القسنطيني بفعل قلة الأسلحة ونقص التعبئة الشعبية، لكن مع الاستمرارية للثورة وتطورها عرفت المنطقة الخامسة بنواحيها الثمانية تطورا كبيرا في الاداء حيث شهدت معارك طاحنة، وتحولت الجهة إلى أهم منطقة إستراتيجية لدعم الثورة، بفعل موقعها المحاذي للمغرب الذي يعد المصدر الأساسي للسلاح والذخيرة والمؤن، خصوصا بعدما شكلت الثورة قيادتها وقواعدها الخلفية للتدعيم بالشمالي المغربي بعد استقلال هذا الأخير في مارس 1956، ما جعل فرنسا تحشد قواها بالمنطقة، الأمر الذي نجم عنه معارك طاحنة على الحدود بين القوات الفرنسية وجنود جيش التحرير الوطني الذي كبد القوات الفرنسية خسائر كبيرة .

أمام هذا الوضع ما هي أهم التطورات التي عرفتها الثورة بالولاية الخامسة ؟، وكيف استطاعت قيادة جيش التحرير الوطني استغلال موقعها لدعم الثورة؟، وما هي أهم الإحداث؟ وكيف كان رد الاستعمار منها ...؟

1. الإطار الجغرافي للولاية الخامسة:

لم تظهر تسمية الولاية الخامسة إلا بعد مؤتمر الصومام ، فكانت في بداية الثورة تسمى بالمنطقة الغربية أو القطاع ألوهراني[1]وتميزت هذه المنطقة بموقع استراتيجي هام [2] نتيجة لما توفرت عليه من خصائص طبيعية وشروط مناسبة لنشاط العمل المسلح[3]، حيث تمتد من المنطقة الرابعة بحدود الونشريس وتنس إلى غاية الحدود المغربية وتغطي كل المناطق التي تنحصر مابين سواحل شمال البحر المتوسط شمالا الى ما وراء جبال عمور والقصور، وتشمل جبال تلمسان ، طرارة وكل سلسلة الأطلس ألتلي الشمالية بالإضافة إلى سلسلة الأطلس الصحراوي ،كما تشمل مساحات واسعة من السهول والهضاب والصحاري وتعد من اكبر المناطق لانها تغطي ثلث التراب الجزائري [4] ،وتمتاز بتضاريس مساعدة على العمل المسلح حيث ان الجبال والهضاب والسهول المرتفعة تغطي ثلثي المساحة الإجمالية، ولها حدود سياسية غاية في الاهمية ، مع كل من موريتانيا ومالي جنوبا ، المغرب غربا ، وتضم الولاية الخامسة عدة مدن هامة منها وهران ، تلمسان ، مستغانم ، سيدي بلعباس ، البيض ، بشار. تندوف ، تيارت..... [5] وانقسمت الى ثماني مناطق:

المنطقة الأولى: وتضم تلمسان ومغنية.

المنطقة الثانية وتضم السواحل الممتدة مابين الغزوات الى بني صاف.

المنطقة الثالثة وتشمل وهران وعين تموشنت.

المنطقة الرابعة وتضم مستغانم وغليزان.

المنطقة الخامسة وتتمثل في إقليم سيدي بلعباس.

المنطقة السادسة وتمتد ما بين سعيدة ومعسكر.

المنطقة السابعة وتشمل نواحي تيارت، السوقر.

المنطقة الثامنة وتمتد من عين الصفراء والبيض إلى غاية بشار وتندوف [6]

وفي دراستنا هذه سنحاول التركيز على المناطق التي عبرها خط موريس، والتي تسببت ألغامه في وقوع أكبر عدد من ضحايا هذه الاخيرة خلال الثورة وبعدها خاصة المنطقة محل الدراسة وتخص ولايات تلمسان، النعامة وبشار وهي المناطق الأولى، الخامسة والثامنة.

2. **تضاريس الولاية الخامسة**

ساهمت المساحة الواسعة للولاية الخامسة في تنوع الخصائص الطبيعية والتضاريس، التي تتوفر فيها شروط العمل الثوري الذي يعتمد على الكر والفر، ويمكن تلخيص تضاريس الولاية الخامسة في مايلي:

أ-الجبال

تعرف منطقة الغرب ألوهراني أو الولاية الخامسة فيما بعد بالعديد من الجبال خاصة بكل من الأطلس ألتلي والأطلس الصحراوي ، خاصة جبال تلمسان التي تعد امتدادا لجبال الريف بالمغرب الاقصى وتتصل بجبال تسالا و الضاية في سيدي بلعباس وصولا الى جبال سعيدة ثم جبال الونشريس والى الغرب جبال المرجاجو بوهران [7] ، وبالجنوب نجد جبل المزي ، وجبال عمور بنواحي عين الصفراء التي يتواجد بها جبل الزليج الشهير وجنوبا تتصل بجبل بني سمير ببني ونيف ، جبال قزوز وجبال عنتر ببشار وتتداخل هذه الجبال مع جبال جنوب المغرب من الغرب وتتوغل الى جبال عمق الجزائر من جهة الشرق وهي في الغالب جبال ذات صخور جيرية وتتميز بغطاء نباتي نسبي وصخور تسمح بالتمركز والتمويه والاختباء مما يساعد على تطبيق حرب العصابات [8]

ب . الهضاب والوديان

يمتاز الغرب الجزائري بالعديد من الهضاب التي تتمركز بالمناطق الداخلية الواسعة التي تقع جنوب جبال الاطلس التلي والشط الشرقي [9] ،وتتميز بنشاطها الرعوي مثل هضاب سعيدةو فرندة وتمتد من سبدو الى غاية الهضاب الصحراوية مرورا بعين الصفراء [10] ، هذه الخطوط التضاريسية من هضاب وسهول،تقطعها مجموعة من الوديان الكبرى والواحات على سبيل المثال :تافنة،سيق،مقرة،مينة،وادبشار،وادقير ، بالإضافة الى العديد من الأودية الصغيرة وصولا الى وادي شلف الذي يعد الأكبر ولا تجف مياهه طوال السنة[11] وهي التي تساعد على حرب العصابات وتوفر المياه

ج. السهول

تتميز المنطقة بفعل شساعتها بنوعين من السهول:

- سهول منخفضة :وهي تلك السهول الساحلية القريبةمن البحروتمتد من ريو صلادو [12] إلى غايةشلف، ومنها : تليلات، مليتة، هبرة ،سيق،المقطع، شلف ...

ـ سهول عليا :وتسمى ايضا بالسهول الداخلية لأنها تقع ما بين الاطلسين التلي والصحراوي وتمتاز بالارتفاع عن سطح البحر منها سهول، تلمسان مغنية، سيدي بلعباس، معسكر... وصولا الى تيارت، وتمتد جنوبا اين نجد سهولا بمنطقة الساورة تغطيها كثبان رملية والتي تسمى بالعروق وأهمها: العرق الغربي الكبير [13] ،عرق ايجيدى،عرق الشاش،ثم سهل العبادة الذي يخترقه وادقير والذي يصب في جبال الأطلس الصحراوي ، ويصل وادي زوزفا جنوبا.

د . المناخ والغطاء النباتي: أدى توسع مساحة القطاع ألوهراني (الولاية الخامسة) إلى تنوع الأقاليم المناخية؛ حيث يمكن تقسيم المناخ الى قسمين مختلفين:

. القسم الشمالي: ويتميز بمناخ البحر الابيض المتوسط: الذي يمتاز بموسم رطب ودافئ من أكتوبر إلى ماي، وموسم حار وجاف من جوان إلى بداية سبتمبر في حين ان موسم الربيع والخريف قصيران جدا][14] .

القسم الجنوبي :يتميز بالمناخ الصحراوي الذي يتميز بالجفاف وارتفاع درجة الحرارة صيفا والبرودة القارسة شتاءا. .

هذا التنوع في المناخ ساهم بشكل كبير في تنوع الغطاء النباتي، حيث نجد في المناطق الشمالية الغابات الخضراء المكسوة بالأشجار المختلفة الأنواع، كالبلوط، الصنوبر، العرعار والكثير من الأحراش، وذلك بفعل ارتفاع نسبة التساقط، ونظرا لقلة المغياتية بالإقليم الجنوبي والأطلس الصحراوي فان هذا الإقليم تقل فيه النباتات ولا تنمو به إلا بعض النباتات الشوكية والحشائش القصيرة كالشيح والحلفاء...، تتخللها في بعض الأحيان تتخللها شجيرات متباعدة عن بعضها البعض[15] .

3 ـ السكان

كان المجتمع الجزائري خلال بداية الخمسينات مجتمعا ريفيا بامتياز ، حيث نجد أن 90 بالمائة من السكان يتمركزن بالأرياف [16] وذلك لارتباطهم بالفلاحة وتربية المواشي خاصة في المنطقة محل الدراسة ، في حين ان 10 بالمائة يتمركزون في المدن، عكس المعمرين الذين يفضلون حياة المدينة هربا من ضغط السكان المحليين، ورغم أن الغرب الجزائري هو اكبر مركز للاستيطان الأوربي ، ورغم ما عاناه الجزائريون من إبادة جماعية بفعل المقاومات التي شهدتها المنطقة على غرار مقاومة الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة، وكذا قوانين الإبادة الجماعية التجنيد الإجباري في الحربين العالميتين الأولى والثانية ناهيك عن الهجرات إلى المغرب واروبا إلا إن عددهم ظل في تزايد ما جعلهم يشكلون أضعافا من المعمرين ويمكن تلخيص تباينهم في الجدول التالي:

تطور عدد سكان ولايات الغرب الجزائري ما بين (1948-1954) [17]

الدوائر	1948			1954		
	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع	الأوروبيين	الجزائريين	المجموع
تلمسان	29725	320792	350517	27636	347904	375540
عين الصفراء	885	22429	23314	916	19249	20165
بشار	4907	46373	51280	4715	37095	41810
مشرية	435	37218	37653	364	38899	39263
الساورة	-	-	.	88	21261	12349

هذا ويمكن أن نفسر ارتفاع الكثافة السكانية للجزائريين فيا لغرب الجزائري مقارنة بالمعمرين بما يلي:

- الزواج المبكر لدى الجزائريين.
- ارتفاع المواليد وانخفاض الوفيات.
- تعدد الزوجات لدى الجزائريين لاعتبارات دينية.

إن هذا التزايد لعدد السكان في الغرب الجزائري، يرجعه شارل روبير اجيرون إلى فشل السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر [18] ، أما مصطفى الأشرف فيرجعه إلى تحدي المجتمع الجزائري وغريزته في حب البقاء وفرض ذاته [19] وأن

ذلك التراكم التاريخي الذي تشكل في نفسية الفرد الجزائري جعله ينجب أكبر عدد من الأولاد،علي جدهم سندا في مستقبله وشيخوخته وعجزه،فبالنسبة له أنه كان يبيع للمعمر جهده العضلي،وصحته.

فإشكالية العدد في تاريخ الجزائر لها علاقة بالاستعمار، في شكل سيطرة الأقلية على الأغلبية [20] ، هذا وتظهر أهمية الولاية الخامسة من خلال التعداد العسكري بها ،إذ انها تحوي06 قواعد عسكرية فرنسية وبها 750 ألف عسكري فرنسي بها [21].

4. اندلاع الثورة بالولاية الخامسة

عاشت المنطقة الخامسة على غرار باقي مناطق الوطن اندلاع الثورة التحريرية في ليلة لفاتح نوفمبر 1954، بالهجوم على العديد من مصالح العدو الفرنسي وممتلكات الكولون وذلك لإرباك المستعمر والتأكيد على شمولية الثورة، حتى لا يحس الرأي العام الفرنسي أنها إحداث منعزلة في منطقة معينة مثلما حاول الترويج لها، والتأكيد للعالم أنها ساعة العزم للانسلاخ من استعمار دام أكثر من 124 سنة.

عرفت الولاية الخامسة انطلاق الثورة بأقل حرارة من مناطق أخرى على غرار الاوراس والشمال القسنطيني بفعل نقص التعبئة الشعبية وقلة الاسلحة بعد فشل الصفقة التي اقيمت بمدينة برن السويسرية مابين كل من محمد بوضياف [22] واحمد بن بلة [23] وديدوش مراد [24] من جهة والمغربي عبد الكبير الفاسي [25] من جهة اخرى، هذا الاخير الذي وعد بتوفير شحنة من الاسلحة عبر الريف المغربي في اجل أقصاه شهر بعد دفع المبلغ اللازم المقدر ب1400.000 فرنك قديم في حسابه المصرفي بسويسرا و هوما تم فعلا وقدمت له قائمة الاسلحة لتدعيم منطقة القطاع الوهراني مقابل تخلي محمد العربي بن مهيدي [26] على حصته من الأسلحة لصالح المجاهدين بالاوراس ، الا ان اسلحة عبد الكبير الفاسي لم تصل رغم سفر العربي بن مهيدي و محمد بوضياف الى الريف المغربي يوم 09اوت 1954 الى الريف المغربي لكن عادوا بدون نتيجة ، الأمر الذي عرقل الانطلاقة بالقطاع الوهرني التي لم تكن كما خطط لها [27] وهناك جهة اراء اخرى تقول بان العربي بن مهيدي هو من دعا الى عدم تكثيف العمل الثوري ، لكي لايكثف العدو الفرنسي من تواجده بالمنطقة، حتي لايعيق عملية ادخال شحنة السلاح التي كانت صفقتها قد ابرمت لتفرغ في الريف المغربي ، وهو ماحدث بالفعل حيث اطمأن الفرنسيون باستقرار الوضع بالقطاع الوهراني ، الامر الذي جعل حاكمه بيار لومبارت(Pierre Lambert) [28] يعقد اجتماعا لرؤساء البلديات وكبار الكولون يوم 08 نوفمبر 1954 يطمأنهم بالوضع ويؤكد ان فرنسا ستقضي على هذه الاحداث [29] ، لكن مع الاستمرارية للثورة وتطورها عرفت كل مناطق الغرب الوهراني معارك طاحنة ، وتحولت الجهة إلى أهم منطقة إستراتيجية ، بفعل موقعها المحاذي للمغرب الذي يعد المصدر الأساسي للسلاح والذخيرة والمؤن، خصوصا بعدما شكلت الثورة قيادتها وقواعدها الخلفية للتدعيم بالشمالي المغربي بعد استقلال هذا الأخير في02 مارس 1956، ما جعل فرنسا تحشد قواها بالمنطقة ، الأمر الذي نجم عنه وقوع معارك طاحنة على الحدود بين القوات الفرنسية وجنود جيش التحرير الوطني الذي كبد القوات الفرنسية خسائر كبيرة .

أمام هذا التطور الكبير الذي شهدته المنطقة الخامسة وفي ظل التقارير المحررة من قبل مصالح الاستعلامات الفرنسية المرابطة بالمنطقة، وكذا ما عاشته وحدات الجيش الفرنسي، وخصوصا فيالق ومفارز نصف اللواء للرماة البحرين الذي كان متمركزا بالغزوات والمناطق الحدودية. قامت السلطات الفرنسية بالبحث عن سبل لمحاصرة المنطقة ومنع اتصالها بالقواعد الخلفية، فلجأت إلى مخططات خطيرة [30] بغية عزل الولاية الخامسة عن الجوار.

5. أهم العمليات العسكرية في المنطقة الخامسة (1954-1956):

أ - العمليات الاولى ليلة اول نوفمبر 1954:

عقدت قيادة الولاية الخامسة اجتماعها الأخير بقيادة العربي بن مهيدي يوم 30 أكتوبر 1954 [31] بمنزل المناضل فريزي صالح بوهران لوضع اللمسات الأخيرة لإطلاق شرارة الثورة ليلة أول نوفمبر ، حيث تم تقسيم الإقليم إلى مناطق وتحديد مسؤول عسكري على رأس كل منطقة ، حيث ترأس محمد فرطاس المنطقة الممتدة من بورساي (مرسى بن مهيدي حاليا) إلى الرمشي ، فيما عين واضح بن عودة مسؤولا على المنطقة الممتدة من الرمشي إلى حاسي الغلة ،أما احمد زبانة فكان مسؤولا على مناطق المحمدية ، سيق ،طفراوي وسيدي بلعباس وأسندت مسؤولية مناطق الظهرة ومستغانم إلى رمضان بن عبد الملك [32] .

بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تعرفها المنطقة الغربية ، والنقص الكبير في الأسلحة والذخيرة نتجية عم وصول الاسلحة من المغرب وذلك بسبب المراقبة الصارمة للحدود الغربية بعد اكتشاف اعضاء المنظمة الخاصة من جهة ، وفشل اول صفقة للسلاح عقدت بسوسرا لتفجير الثورة بالقطاع الوهراني من ناحية ثانية [33] ، الامر الذي جعل المنطقة في مرحلة ركود بعد تنازل عن حصتها من الاسلحة لصالح الأوراس [34] وكلها امل في الاسلحة القادمة من المغرب [35] ، فقد شاركت المنطقة الخامسة في أولى عمليات الثورة ليلة أول نوفمبر بعمليات تخريبية أكثر من ما هي عسكرية حيث يؤكد الحاج بن علا [36] أنه عند الانطلاقة بالولاية الخامسة كان عدد المجاهدين مقسما على 12 فوجا، وأعطى 15 اسما من الرعيل الأول [37] ،على غرار حرق مزارع المعمرين ، ومستودعات الفلين بالغابات وذلك بفعل امتلاكهم الوسائل ذات الصنع المحلي فقط [38] ،حيث كلف زبانة الخارج من السجن لصناعة القنابل [39].كما كلفت جماعة مستغانم التي كانت تحت قيادة رمضان بن عبد المالك بصناعة البارود والقنابل بالوسائل التقليدية المتوفرة وشراء بعض الأسلحة على غرار بنادق موزار وبنادق الصيد الايطالية الصنع وبعض المسدسات [40] ، للقيام ببعض الهجمات التي كانت نتائجها وخيمة حيث تم القضاء على بعضهم منهم بن عبد الملك رمضان يوم 04 نوفمبر 1954واحمد زبانة يوم 08 من نفس الشهر كما ألقي القبض على العديد من المجاهدين وحولوا إلى سجون وهران ، مستغانم و البرواقية ، وبادر الحاكم العام للقطاع ألوهراني في محاولة من السكان بهدف منعهم من الالتفاف حول الثورة والعمل على قمع حركات التمرد بالقطاع الوهراني ردا على بعض التقارير التي تحدثت عن تأخر العمل الثوري بالمنطقة الخامسة ونشر الإشاعات للتقليل من شمولية الثورة [41].

أمام هذا الوضع عملت قيادة المنطقة على تجميد العمل الثوري بفعل العجز عن المواجهة والتراجع نحو الحدود الغربية والبحث عن ترتيب الصفوف لاسترجاع الأنفاس ومن ثمة استئناف النشاط العسكري من جديد [42] ، وبهذا عرفت المنطقة نوعا من الركود والهدوء النسبي الى غاية سنة 1955 [43].

ب- أهم المعارك بالمنطقة الخامسة

بعد تدعم الولاية الخامسة بالأسلحة من المغرب على خلفية وصولها على متن يخت دينا إلى مدينة الناظور بالشمال المغربي في ابريل1955 [44] ، ونقل الثلثين الذين استفادت منه جبهة التحرير الى الولاية الخامسة من قبل جملة من المجاهدين [45] ، دبت الحركة من جديد في المنطقة التي عرفت عدة عمليات عسكرية ومعارك خلال الفترة الممتدة بين سنة 1955 و1956 منها :

. معركة جبل زكري 07 نوفمبر 1955

وقعت هذه المعركة بإقليم جبالة في جبل زكري بعدما حاصرت قوات الجيش الفرنسي المجاهدين البالغ عددهم 50 مجاهدا ،الذين انسحبوا من منطقة فلاوسن بقيادة أحمد مستغانمي المعروف باسم السي رشيد [46] بعدما قاموا بعمليات تخريب مزرعتي المعمرين : "Philimon" و"Insesta"، يوم 06 نوفمبر 1956 من جبل طماي لعقد اجتماع بجبل زكري بحضور عدة قيادات على غرار الرائد سي رشيد ، الرائد الحنصالي [47] ، بن علال ، بوشاقور...لكن قوات الجيش الفرنسي تتبعت اثرهم وحاصرتهم بتطويق المنطقة عبر واد الزلامط ،وباب تازة ،بقوات كبيرة [48] ما جعل المجاهدون ينقسمون إلى فرق صغيرة لتجنب القوة العسكرية المتفوقة عتادا وعدة ومحاولة الحاق اكبر الخسائر الممكنة بالعدو، وهنا تم القضاء على عدة قيادات من الجيش الفرنسي القائد "SIBE" مسؤول الاستعلامات ونائبه"GOMEZ"، واصابة عدد اخر منهم بجروح متفاوتة [49] ،في حين استشهد حوالي 25 مجاهدا واصيب 09 اخرون بجروح متفاوتة الخطورة ، واسر نحو 13 مجاهدا تمكن احدهم من الفرار من سجن ندرومة [50]

. معركة الصبابنة 19فبراير 1956

سميت معركة الصبابنة أو (حد الصبابنة) نسبة الى المنطقة التي وقعت بها والتي تقع ببلدية مسيردة الواقعة بين مرسى بن مهيدي وباب العسة على الحدود الجزائرية المغربية، وهي في الحقيقة هجوم قادة الناحية على ثكنة عسكرية في المنطقة [51] بالتنسيق مع احد العناصر الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي المدعو حمايدية الطاهر الذي عرف فيما بعد باسم النقيب الزبير [52] الذي كان انذاك برتبة عريف اول ويعمل معه ما يزيد عن العشرة عساكر التحقوا كلهم بجيش التحرير الوطني [53] ، في حين التقارير الفرنسية وصحافتها تؤكد مقتل الملازم فوريه(Le sous - lieutenant Fournier)، وعشرة ضباط صف و أغلبية العساكر، كما جرحوا وأصابوا أكثر من عشرين عنصرا إصابات بالغة بدعم من المجندين المسلمين ، ليلتحقوا بعدها بالجبال وقدر عددهم ب 58 مجندا جزائريا في الجيش الفرنسي بصفوف جيش التحرير الجزائري [54] من بينهم حمايدية الطاهر وكذا توهامي الوزاني الذي لعب دورا فعالا في ربط الاتصال بين المجندين الجزائريين وقادة جيش التحرير الوطني لتنفيذ الهجوم ، وقد تمكن المجاهدون من الاستيلاء على مجموعة كبيرة من الأسلحة والذخيرة مكنت من تسليح الجهة بكاملها [55] ، منها 150 قطعة حربية ،مدفع هاون و20 صندوق من الذخيرة.

. معركة تاجرة الأولى افريل 1956

انطلقت هذه المعركة زوال احد الأيام الممطرة من شهر افريل 1956 واستمرت الى الغروب بجبل تاجرة الحصين بموقعه المطل على دوار القرامط من الجهة الغربية ودوار أولاد المسعود من الجهة الشرقية ودوار الصالح من الشمال ويحصره واد الزرالدة من الجنوب [56] ، وتكللت هذه المعركة التي فاجئ فيها المجاهدون قوات المستعمر وفتح النار عليهم بمجرد وصولهم الى القمة بنجاح عناصر جيش التحرير التي قضت على 12 عسكريا فرنسيا بالإضافة الى جرح عدد كبير منهم ، في حين قتل مجاهدا واحدا وجرح أخر [57] ، ويرجع ذلك الى قوع المعركة بعد الزوال وكذا تساقط الأمطار الأمر الذي سهل مهمة انسحاب إفراد جيش التحرير ، كما ساعد موقع المعركة في مكان منيع صعب المسالك يعرفه المجاهدون جيدا عكس قوات الجيش الفرنسي .

. معركة المصامدة 26جوان 1956

وقعت هذه المنطقة بالقرب من قرية المصامدة الحدودية و الواقعة بالجنوبي الغربي لمدينة مغنية بقيادة المجاهد نوالي الحاج المدعو سي عبد المالك يوم 26جوان 1956 [58] ، الذي توجه إلى منطقة المصامدة رفقة فرقته المتكونة من 52 مجاهدا من اجل الاتصال بأحد الإخوان بالمكتب العربي "Bureau Arabe"، واثر وصولهم لمنطقة المصامدة اتصلوا بقائد العرش المدعو عبد القادر سرحان والمدعو بن ماحي ، وتزامن وجودهم في تلك الناحية ،بانطلاق قوات المستعمر في عملية حصار وتفتيش المنطقة فتمركزوا في احد المنازل القريب من الطريق وبقوا هناك دون حركة[59] .

في حدود الساعة الرابعة مساء وصل الجنود الفرنسيون الى المنزل الذي يتواجد فيه المجاهدون للتفتيش ،فأمر سي عبد المالك فرقته بالاستعداد وعدم إطلاق النار قبل إذنه ، وبدخول عناصر الجيش الفرنسي ساحة المنزل تم إطلاق النار وأسقطوهم قتلى ، تم خرج المجاهدون بسرعة متسللين لتفادي محاصرتهم ، فحدث إطلاق للنار في مواجهة مكشوفة بمنطقة عارية بحقول لشلاش وحمايدو ، هذا وقد استخدمت المدرعات من اجل محاصرتهم بعد استحالة قصفهم جوا بفعل قرب المجاهدين من الجنود الفرنسيين ، وتمكن المجاهدون بعد غروب الشمس من حرق إحدى المدرعات بواسطة قنبلة القاها المجاهد محمد بن صديق الأمر الذي مكنهم من فك الحصار والانسحاب نحو وادي مويلح ومنه إلى دشرة اولاد براشد اين اختبأو عند المجاهد لحسن بوعرفة لمدة 3 ايام وكانت نتيجة المعركة استشهاد 12 مجاهد و18 مواطن وجرح 06 مجاهدين في حين لم يتم تحديد خسائر العدو[60].

. معركة بويغزل 13جويلية 1956

وقعت هذه المعركة بجبل بويغزل الواقع بجنوب شرق صبرة مابين تلمسان وجبال عصفور غرب تلمسان ، حيث حدثت بعد قيام الجيش الفرنسي المدعم بقوات اللفيف الأجنبي بعملية تمشيط جبال تلمسان من جبال عصفور إلى منطقة الوريط بحثا عن مواقع الثوار وتزامنت العملية مع تواجد 100 مجاهد بمنطقة "المكيمنات" الواقع بين جبلي تيجديت وبويغزل ، وبمجرد رؤيتهم لقوات الجيش الفرنسي انقسموا إلى فريقين وانسحبوا الى قمة جبل بويغزل لتفادي المواجهة المباشرة والاعتماد على الهجمات الخاطفة والسريعة حفاظا على إمكانياتها البسيطة مقارنة بإمكانيات العدو الجرارة ، وانطلقت المعركة بطريقة مفاجئة بعد تفطن العدو لوجود المجاهدين فتم إطلاق النار حيث سقط أول شهيد المدعو بلعربي بلخير لتنطلق المعركة على الساعة الخامسة ودامت المعركة يوم وليلة استعملت فيها قوات العدو الدبابات والمدرعات التي استحال عليها صعود الجبل بفعل وعورة المسالك فتم الاعتماد على المدافع المتمركزة بمنطقة برباطة في صبرة وكذا الطائرات التي أحرقت الغابة وتؤكد التقارير ان قذائف المدفعية أصابت حتى الجنود الفرنسيين ما أدى إلى مقتل العديد من الجنود الفرنسيين وجرح العشرات الأخير فيما استشهد 26 مجاهدا كما تم إحداث خسائر في المعدات منها طائرة انزلها المجاهدون بخدعة [61].

. معركة غابة مولان21-22جويلية 1956

وقعت هذه المعركة بغابة مولان "MOULIN" الممتدة من شرق مدينة صبرة على بعد 05 كلم وصولا الى غابة احفير ببني هديل شمال ناحية عين غرابة وتسمى ايضا بغابة الرحا [62] بقيادة المجاهد بوزيدي مختار المدعو عقب الليل الذي كان على رأس 300 مجاهد ، متمركز بالمنطقة، ولما وصلت المعلومات للجيش الفرنسي قام بتنظيم هجوم على المنطقة ، أين انطلقت المعركة يوم 21 جويلية 1956 و التي دامت يومين كاملين تمكن فيها المجاهدين من

الانسحاب شرقا نحو غابة احفير ودوار تمكسالت حيث شهدت المعركة خسائر المعركة كبيرة قدرت ب339 جندي فرنسي و24 مجاهد [63] ، في حين اشارت جريدة "L Echo d Oran." ان نتائج معركة توران "Turenne" [64] هي القضاء على 64 مجاهد ولم تشير الى خسائر الجيش الفرنسي [65].

. معركة تاجرة الثانية أوت 1956

وقعت هذه المعركة بسفوح جبال تاجرة المطلة على البحر باقليم هنين شمالا واقليم بني وارسوس شرقا وناحية ندرومة جنوبا والغزوات غربا شهر أوت من سنة 1956 بعدما قطعت قوات الجيش الفرنسي الطريق عن كتيبة من جيش التحرير الوطني قوامها 96 مجاهدا بقيادة مزرعي عبد القادرة المدعو المصدق [66] والتي كانت عائدة من مهمة ناجحة تخص نقل الأسلحة من منطقة السواحلية الى نواحي القرامط ، هذا وبمحاصرة القوات الفرنسية لكتيبة جيش التحرير تفرق أعضائها ، وتمركزوا في المسالك الوعرة وصاروا يطلقون النيران ، فاختلطت الأمور على الجيش الفرنسي خاصة بفعل شجاعة القائد المصدق الذي كان يحث جنوده على التقدم باللغة الفرنسية ما جعل الفرنسيون يظنون إن العدد كبير جدا ويرتبكون ويطلقون النار على بعضهم بفعل الأخطاء والخوف الكبير ، وبغروب الشمس انسحب المجاهدون وقدرت خسارة الجيش الفرنسي 60 قتيلا وعدد كبير من الجرحى أما المجاهدون فاستشهد منهم اثنان وأصيب آخران [67]

هذا وقد تبعت هذه المعارك العديد من الهجمات والمعارك الكبرى التي اشتدت خاصة بعد تطور التسليح وحصول جيش التحرير على كميات هامة من الاسلحة والذخيرة الفعالة.

7ـ تطور العمل الثوري بالولاية الخامسة ودورها في تسليح الثورة

عرف الثورة بالولاية الخامسة تطورا ملحوظا خاصة بعد ربيع 1956 أين تحولت المنطقة الى مركز لعبور السلاح القادم من المغرب الذي تحول إلى قاعدة خلفية للثورة الجزائرية بعد نيل استقلاله في 02مارس 1956 ، حيث تحولت قيادة الولاية الخامسة من ناحية تلمسان ، ومنطقة الخميس ببني سنوس ونواحيهما إلى المغرب وتوزعت بين الريف المغربي بنواحي منطقة الناظور تتمركز بدار الملحاوي في وجدة ثم بثكنة بن مهيدي (ثكنة جيش التحرير كما يسميها سكان وجدة [68] ، وبعد سنة 1958 انتقلت إلى منطقة فكيك جنوب وجدة ،لتستقر أخيرا بمنطقة بوعرفة إلى غاية الاستقلال [69] ،هذه التطورات جعلت الولاية الخامسة تستدرك الانطلاقة العرجاء للثورة بالمنطقة ،وظهر الاستدراك جليا بفعل الدعم الكبير الذي لقيه مجاهدو الولاية الخامسة من أسلحة عبر يخت دينا وما تبعها سفن الذخيرة والأسلحة التي رست بالناظور وأفرغت شحنتها والتي حولت الى الجزائر[70] ، الأمر الذي كشفته العديد من التقارير الفرنسية الى القيادة العليا و هو ما عجل بإقامة حصارا على الحدود الغربية بفرق خاصة مدعمة بسياج مكهرب وملغم ومحروس [71] ومعه تحولت الولاية الخامسة طريقا خصبا للأسلحة والذخيرة ومن أهم عمليات الدعم بالأسلحة .

* التسليح عن طريق البحر:

أ - يخت دينا [72]:

هذه العملية تمت بالتنسيق مع مقاومي جيش التحرير المغاربي [73] وبدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، حيث أقلع اليخت من شاطئ برج العرب غرب الاسكندرية صبيحة 27مارس 1955 وعلى متنه07 أشخاص بقيادة هواري بومدين و05 من طاقم اليخت [74] ، حيث نجح في الرسو بمدينة الناظور شمال شرق المغرب الأقصى

يوم 03 ابريل 1955 محملا ب 07 أطنان ونصف من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات [75] ،وزعت بين الجزائر والمغرب وفقا للجدول الاتي :

الجدول 01 : توزيع اسلحة اليخت دينا بين الجزائر والمغرب [76]

الجزائر	المغرب
240 بندقية R 303	69 بندقية R 303
20 رشاش R 303	10 رشاش برن
240 خزنة الميرن	120 خزنة الميرن
34 كاس اطلاق	61 كاس اطلاق
68 بندقية رشاش توفى R 45	32 بندقية رشاش توفى R 45
33000 طلقة R 303	1800 طلقة R 303
166500 طلقة 303 للميرن	82500 طلقة للميرن
356 قنبلة يدوية ميلز 36	144 قنبلة يدوية ميلز 36
136000 طلقة R 45 للتوحى	64000 طلقة للتوقى R 45
4000 كبسولة طرق	2000 كبسولة طرق
50 علبة كبريت هواء	20 علبة كبريت هواء
350 كيلو جلجافايت	150 كيلو جلجافايت
667 متر فتيل ساحون	
3000 مماسك ذخيرة	1500 مماسك ذخيرة

وبعدها تم نقل هذه الشحنة الى داخل الجزائر عبر المنطقة الخامسة(الغرب الوهراني) وذلك من قبل مجموعة من الثوار وتحت اشراف العربي بن مهيدي ليلا عبر المنافذ البرية لاستحالة إيصالها بحرا بفعل الحراسة الفرنسية المشددة على السواحل، وتمت العملية على مراحل ليستقبله كل من الحاج بن علا و عبدالحفيظ بوصوف[77] ليتم توزيعها على المناضلين بالولاية الخامسة ونقل جزء منها الى الولايات المجاورة ، وبهذا اعطت هذه الأسلحة دفعا جديد للثورة وخاصة بالمنطقة الخامسة التي تمكن مجاهدوها من شن هجومات اكتوبر 1955 القوية بعدة مناطق على غرار :صبرة ،الخميس ،سبدو ،الغزوات ،مغنية ، ندرومة ، تلمسان وبدأ الجيش في التقدم الشرق (عين تموشنت ووهران)لافشال المخططات الفرنسية [78] والهجوم على ثكنة حد الصبابنة بالحدود الغربية في 19فبراير [79]1956.

ب- يخت انتصار

أدى نجاح يخت دينا في إيصال شحنة الأسلحة الى الولاية الخامسة الى تشجيع قادتها على ابرام صفقات اخرى لاقتناء الاسلحة وتموين الثورة بها ، حيث تم الاستنجاد بالجالية الجزائرية بالمغرب من اجل جمع التبرعات من اجل تحصيل المبلغ لإقامة صفقة أسلحة جديدة[80] ، والتي اختير يخت حمل اسم انتصار في نقل شحنة هامة من الأسلحة انطلاقا من مصر والتي وصلت إلى المغرب برسو اليخت في سواحل الناظور ليلة 1955/09/21 وأفرغت شحته بنجاح

ونقلت إلى المنطقة الخامسة ، وبهذه الأسلحة اندلعت هجمات عنيفة على المواقع الفرنسية لثلاث ايام بلياليها ماكلف الجيش الفرنسي 230قتيلا و330 جريحا[81]

ج ـ باخرة ديفاكس

بعد نجاح العملية الثانية رأت قيادة الثورة في الخارج وبالتنسيق مع السلطات المصرية وعلى رأسها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، تقرر ارسال كمية اكبر من الأسلحة على متن باخرة حملت اسم ديفاكس على ان تقسم الكمية على قسمين ، القسم الأول يوجه الى ليبيا ومنه يتم ادخاله الى الجزائر لتدعيم مناطق الاوراس والشمال القسنطيني ، الذي كان قد عرف معارك طاحنة ، تحتاج الى دعم من الأسلحة لمواصلتها [82] ، في حين حولت الكمية الاكبر الى المغرب لدعم القطاع الوهراني وبلاد القبائل ، ونجحت الباخرة في تجاوز الرقابة البحرية التي كانت تفرضها السلطات الفرنسية على حوض المتوسط ورست بمدينة سبتة المغربية يوم 1956/05/20 وتم انزال كميات الاسلحة وتحويلها برا الى الحدود ومنها الى الولاية الخامسة ، هذه الباخرة التي تمكنت من العودة في رحلة ثانية انطلقت من الإسكندرية بمصر يوم 1956/07/26 وهذه المرة تم تحميلها بكمية كبيرة من الذخائر والأسلحة الثقيلة المضادة للطائرات والدبابات على غرار أسلحة طراز" كويس " ومدافع الهاون بالإضافة الى الرشاشات القصيرة ذات الفعالية الكبيرة وتم تفريغ الشحنة الأولى بشرق ليبيا في حين تم تفريغ الشحنة الثانية بالقرب من مدينة سبته بالمغرب ، ومكنت هذه الأسلحة من تفعيل قوة الجيش بالإضافة إلى إقامة مصنع صغير لإعادة تعبئة الذخيرة بوهران [83]

د ـ الباخرة بلغاريا

تعد هذه الباخرة هي صاحبة الكمية الأهم من الأسلحة والذخائر (كما ونوعا) وهي التي انطلقت من بلغاريا ورست بميناء طنجة يوم 1961/11/19وبها حمولة 2500 طن من الأسلحة والذخيرة الثقيلة والخفيفة والعتاد الموجه لمعاقل الثورة التحريرية، لتدعيم وحدات جيش التحرير الوطني بالوسائل القتالية والإمكانيات الكبيرة على رأسها م ج34 و م ج 42، والتي استقبلتها قيادة جيش التحرير بالقواعد الخلفية بالمغرب والتي حولتها الى الولاية الخامسة ومنها إلى باقي المناطق الوطن بغية دعم الثورة وتقوية سواعدها[84].

هذا وأشارت تقارير قيادة الأركان للمكتب الثاني بالناحية العسكرية العاشرة الفرنسية التي كان يقودها الجنرال سألان[85] موجهة إلى السلطات العليا الفرنسية الى عدة عمليات للتسليح منها الإشارة إلى صفقتين لصالح جبهة التحرير الوطني تم إبرامها من قبل شخصيات مغربية ، الأولى تم انجازها في شهر ديسمبر سنة 1957 من طرف حركة المقاومة المغربية وذلك تلبية لطلب جبهة التحرير الوطني ، حيث تنقل رئيس الحركة السيد الفقيه (المدعو يوسفي عبد الرحمن) إلى ألمانيا ومنها إلى يوغوسلافيا بغرض دفع وصل شراء أسلحة ومنها انتقل إلى القاهرة ، أما الثانية فقام بها مدير الأمن المغربي ومدير الصحراء بشراء الأسلحة لتجهيز جيش التحرير المغربي، وقد تعدى مبلغ هذه الصفقة ال04 ملايير سيتم نقل هذه الأسلحة والعتاد بواسطة باخرة تحمل علم إحدى الدول العضوة في الحلف الأطلسي [86] ،كما أشار التقرير إلى إن الدفعة الأولى من هذه الصفقة والمقدرة ب05 اطنان سيتم نقلها وتوصيلها على متن طائرة [87].

8/ تطور عملية التسليح والتدعيم عبر الحدود الغربية

بعد عمليات التسليح الناجحة عبر البحر تفطنت السلطات الفرنسية الى هذه العمليات وصارت البحرية الفرنسية تمارس القرصنة البحرية على السفن في اعالي البحر المتوسط الامر الذي ادى الى حجز 07 سفن من اصل 10 شحنها بالاسلحة وتوجيهها نحو المغرب مابين سنتي 1956 و1959 اشهرها سفينة الاتوس التي تم توقيفها يوم

1956/10/11 وعلى متنها 60 طن من الاسلحة والذخيرة [88] ، الأمر الذي جعل عبد الحفيظ بوصوف يفكر في صناعة الأسلحة وهي الفكرة التي راودته طويلا وتطرق اليها قادة الثورة خلال اجتماع ال22 قبل تفجير الثورة [89]

أ. مصانع الأسلحة بالمغرب ودورها في دعم الثورة

بعد توقيف السفن في أعالي البحار والخسائر الكبيرة التي تكبدتها قيادة الثورة جراء كميات الأسلحة الكبيرة المحجوزة، لجأت قيادة الثورة إلى شراء مزارع في ريف الشرق المغربي وشماله على غرار وجدة، الناظور، تطوان... ومختلف أنحاء المغرب، على غرار، سلا، الخميسات .....وأقيمت فيها مصانع سرية لصناعة الأسلحة،وخاصة وزارة التسليح والتموين العام بالمغرب[90] ، وتم تجنيد جنود في شكل رعاة يرتدون البرانيس وتحتها اسلحة رشاشة من نوع مات 49 [91] وفي هذا الصدد يشير المجاهد عباس عزوز الذي كان نائبا لمدير مصلحة التسليح والتموين العام ان المصنع الاول كان لصناعة القنابل اليدوية ، إما المصانع الأخرى فعددها خمسة [92] ، لتتطور المصانع وتتعدد في كافة إنحاء المغرب ، حيث يمكن تلخيص أهمها في الجدول التالي:

الجدول 2 : مصانع و ورشات جبهة التحرير الوطني للأسلحة بالمغرب[93]

المكان المستعار	السنة	نوع إنتاج الأسلحة و ذخيرتها
تطوان	58	قنابل نوع انجليزي و متفجرات
سوق الأربعاء	58	قنابل نوع انجليزي و فرنسية والبنقلور
بوزنيقة	59	قنابل نوع امريكية يدوية التركيب (البنقلور) السلاح الأبيض
تمارة	60	صناعة رشاشات خفيفة نوع مات 49 وسلاح أبيض
الصخيرات	60	صناعة مدافع هاون عيار 45 ومتفجرات
المحمدية	60	صناعة مدافع هاون عيار 45-80 و بنقلور وألغام
الدار البيضاء	60	صناعة البازوكات، مات رشاش 49 ، ألغام وسلاح أبيض

ب - القواعد الخلفية ودعم الثورة بالاسلحة والذخير والجنود المدربين

بعد التطورات اللافتة التي عرفتها الثورة التحريرية بالجهة الغربية مابين 1954و1956 أرتأت قيادة الولاية الخامسة الى اقامة أول قاعدة خلفية بالناطور بمنطقة دار الكبداني[94] ثم سرعان ما توسعت القواعد باقليم وجدة والعرايش والناطور وكافة إنحاء المغرب ، هذه القواعد التي تحولت الى ثكنات لتدريب الجنود يرأسها ضباط مكونون [95]، ومصانع للأسلحة والذخيرة ، مراكز استعلامات ومديرية للتسليح والعلاقات العامة ، ومصانع لخياطة الألبسة العسكرية ، تم مستشفيات لعلاج الجنود المصابين واستراحة الجنود ، بالإضافةإلى إذاعة خاصة بجبهة وجيش التحرير الوطنين وأنشأت هيئات قيادية منظمة سمحت بالتسيير والتنظيم والتخطيط ، بالإضافة إلى مراكز للإشارة والتدريب على السياقة لنقل الاسلحة في قلل الفخار وصناديق الخضر[96] من المغرب نحو الولاية الخامسة بعد تدريب

اشخاص على ذلك ، حيث كان لهم الفضل مثلا في تفريخ شحنة الأسلحة التي جاءت على متن باخرة بلغاريا وتم نقل هذه الاسلحة الى غاية الولاية الرابعة[97]، ومن اهم المراكز الخلفية الخاصة بالتدريب نجد :

ـ مركز الكبداني

هو اول مركز للتدريب انشأته المديرية العامة للتدريب واتخدته مقرا لها ، يقع بالريف المغربي يحتوي على عدة اجنحة، كمراقد الجنود، مركز الحراسة، مركز تحميص الصور، المحافظة السياسية، الإذاعة المحلية وقاعة للاجتماعات، ساحة العلم، وتميز هذا المركز بالتدريب في التخصصات التالية :التدريب القاعدي (Formation de base)،التدريب التكميلي (المشاة)، مدافع الهاون ،الصاعقة،الفدائيون، الألغام ،قاذفات اللهب، فرقة الضباط، الضباط المتربصون، وبعد تدفق الأسلحة سنة 1961 أضيفت لها تخصصات جديدة كالمدافع المضادة للطائرات، المدافع الثقيلة ،البازوكا....[98]

- مركز واولوت

هو من اصغر مراكز التدريب يقع بالقرب من الحدود وسط قبائل بني زناسن على بعد 04 كلم عن ناحية بركان شمال وجدة تحيط بها جنوبا جبال تافوغالت وزكزل، وتعرف المنطقة بعين تالوت لوجود عين جارية بها، كان جيش التحرير المغربي يتمركز به اثناء حربه ضد الاسبان، ونظرا لصغر مساحة المركز، ووجوده داخل محيط عمراني سكني، كان يستعمل للتدريب القاعدي فقط [99].

. مركز بوصافي

يقع بمنطقة العرائش ويبعد عنها بحوالي 10، متمركز فوق ربوة، وهو من المراكز الصغيرة ، استعمل كمركز صحي وإداري قبل بدأ التدريب فيه سنة 1959 واحتضن تخصصات:التدريب القاعدي (المشاة) وتكملته، وكانت تابعةله المدرسة العسكرية للمرضين الواقعة بالمدينة وكان به جناح لإجراء العمليات الجراحية ، ونظرا لأهميته أرسلت بشأنه مصلحة التوثيق الخارجية ومحاربة الجوسسة العديد من التقارير أهمها تقرير 28جويلية 1958[100].

. مركز زغنغن

هو أكبر مراكز التدريب مساحة يقع في قرية صغيرة تحمل اسمه تقع بين الناظور ودار الكبداني فتح في يناير من سنة 1961 وحولت اليه معدات واطارات مركز واولوت وبوصافي، والمدرسة العسكرية للممرضين، كما تحولت اليه قيادة التدريب بعدما كانت في دار الكبداني واستعمل في التدريب العسكري والتكوين الاداري والسمعي البصري][101] .

مركز نواصر

هو مركز بحري يقع على شاطئ البحر الابيض المتوسط، يقع بين الناضور ومليلية ولايبعد عنها سوى بكلومترات قليلة فتح سنة 1961 واستعمل لتكوين البحارة والضفادع البشرية.

بالاضافة الى هذه المراكز المهمة نجد العشرات من المراكز الصغيرة وذات الأهمية البالغة على غرار مراكز: الزاوية، سيدي بوبكر، واد سطوف، مركز جبارة ومركز أونات رياض[102]، -مركز بوعرفة، مركز تندارة، مركز طوطو[103]، مركز وجدة،مركز فقيق ،مركز بركان، مركز القنيطرة ، مركز الرباط، للتموين العام،مركز الدار البيضاء وطنجة، تطوان، مركز بوعنان بوذنيب.

هذا وقد ساهمت هذه المراكز في تكوين جهة ثانية ذات تسليح جيد وقوة متصاعدة. لم تكن وحدات جيش قد تلقت تكوينها مع مرور السنوات في المعسكرات والمراكز الموجودة بالمغرب ما جعل جيش التحرير بالمغرب يتطور ويصل

إلى حوالي 2000جندي سنة957 [104]،والى إلى 9850سنة 1962و تكون تكوينا يستحيل إقامته داخل البلاد وتوفير الأسلحة المتطورة لدعم فتيل الثورة بالجهة الغربية وهو ما كشفته تقارير المكتب الثاني للجيش الفرنسي[105]، كما ساهمت هذه المراكز بتطوير مختلف وسائل الاتصال، وطور الشبكات الخاصة بوسائل الاتصال والقنوات الإذاعية[106]،ساهمت القواعد الخلفية التي كانت في اتصال مع الولاية الخامسة ومعها جيش التحرير بالجهة الغربية في توفير العناية الصحية وخاصة بمستشفى موريس أيسطو بوجدة (الفارابي حاليا) الذي كان يوفر 114 سريرا وتكوين طبي في الجراحة [107]

9/الخاتمة:

نلاحظ إن العمل الثوري بالولاية الخامسة قد عرف تطورا كبيرا بعد الانطلاقة المتعثرة ليلة أول نوفمبر 1954 ، حيث تحولت المنطقة إلى مركز لكبريات المعارك ، كما صارت الجهة طريقا خصبا لنقل الأسلحة من مراكز الدعم باللوجستيكي التي تم استحداثها بالقواعد الخلفية في المغرب خاصة بعدما نال استقلاله شهر مارس 1956 ، وتحولت الحدود الغربية إلى طريق خصب لدعم الثورة بمختلف أنواع الأسلحة والذخيرة والجنود المدربين على فنون القتال بالقواعد الخلفية على يد مختصين من الدول الشقيقة التي عملت على دعم الثورة الجزائرية بمختلف المعدات المادية البشرية، كما تحولت هذه المنطقة إلى طريق لعبور المصابين من الجرحى والمعطوبين من جنود جيش التحرير إلى مستشفيات المغرب خاصة مستشفى موريس أيسطو "الفارابي حاليا"، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تقيم حواجز على طول الشريط الحدودي والتي تم تدعيمها بالكهرباء والألغام والمحروسة بالمئات من الجنود الفرنسيين بمختلف الرتب والتي عرفت بخط موريس .

10. الهوامش:

[1]- ابراهيم مهديد ،القطاع الوهراني ما بين 1850 و1919 دراسة حول المجتمع الجزائري ، الثقافة والهوية الوطنية ، منشورات دار الأديب، وهران 2006، ص18

[2]-Tinthoine Robert ; l'Oranie sa géographie ,son histoire ,ses centres vitaux, éd; 1952 Robert, Oran, p11.

[3]- جمال قندل ،خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962،ط1،دار الضياء ،الجزائر فيفري 2006،ص23.

[3]. العقيد لطفي ، "ماهي الولاية الخامسة ،جريدة المجاهد ،عدد41،صادر بتاريخ 01ماي 1959،ص06

[5]-Mohamed Guentari ,Organition politico-administrative et militaire de la révolition Algérienne de 1954-1962? T1 ,OPU, Alger.2000;P86

[6]-المتحف الجهوي للولاية الخامسة بتلمسان ،"مجلة تضحيات الولاية الخامسة التاريخية "،عدد01، نوفمبر 2013 ،ص ص 17-18

[7]- Gandini Jacques; Oran de ma jeunesse 1945-1962, éd ;J.Gandini, France,P 01

[8]- بسام العسلي ، الله اكبر وانطلقت ثورة الجزائر ، دار النفائس ، بيروت 1986 ، ط2، ص75

[9]- فيرون ريمون ، الصحراء الكبرى ،تر:جمال الدين الديناصوري ، مؤسسة سجل العرب القاهرة ،1963 ص ص 317،319

[10]- مياسي ابراهيم ، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية(1934،1837) دار هومة ،الجزائر 2005،ص ص14،13

[11]- بسام العسلي مرجع سابق ص68

[12]- ريو صلادو : هي مدينة المالح حاليا والتي تعد من اهم المدن التي استوطن بها المعمرين ، وتقع على بعد 10 كلم شمال مدينة عين تموشنت على الطريق المؤدي نحو وهران .

[13]-العرق الغربي الكبير ، هو من اكبر السهول الصحراوية تقجر مساحته 250 الف كلم 2

[14]- Robert Tinthoin; op. cit, p13

[18]- بسام العسلي مرجع سابق، ص 79

[16]- G GA, Annuaire statistique de l'Algérie, volume 8, 1955,éd ;S.S.G, Alger, p 19.

[17]- GGA, Annuaire statistique de l'Algérie 31Octobre 1954 ,op. cit ,p 12 ,17.

[18] - Agéron Charles Robert., Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit, p47

[20]-ولد النبيةكريم،رهانات الديموغرافية في منطقة سيديبلعباس1830-1954،الملتقى الوطني حول تاريخ مدينة سيدي بلعباس،ص 68

[21]- أشرف مصطفى،الجزائر الأمة والمجتمع،تر حنفي بن عيسى،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1983 ،ص21

[22] - محمد بوزيان بن علي ، وجدة عاصمة الثورة الجزائرية ،سلسلة تراث فقيق ، مطبعة الجسور ،وجدة ،المغرب ، 2019 ،ص101

[23]. محمد بوضياف ولد سنة 1919 بميلة، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، ثم عضو في المنظمة الخاصة، يعد احد اعمدة مفجري الثورة التحريرية، اعتقل في عملية القرصنة الجوية التي تعرضت لها الطائرة التي كانت تقله هو و رفاقه من المغرب في22-10-1956 ،أصبح رئيسا للدولة الجزائرية سنة 1992 ،اغتيل في نفس السنة بعنابة للمزيد ينظر إلى:عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، تر:عالم مختار، (د،ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007 ،ص ص92-93.

[24]- أحمد بن بلة :ولد في 1916/12/25 في مغنية ،أجبر على أداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي عام 1937-1942 ، بدأ العمل على تكوين خلايا عسكرية لحزب الشعب- المنظمة الخاصة- عام 1949 ،فتزعم بذلك عملية الهجوم على بريد وهران، ،ألقي عليه القبض عام 1950 ،ووادع سجن بالبليدة ل الذي منه في ماي 1952 إلى فرنسا ومنها للقاهرة ،تعرض لعملية اختطاف في أول عملية قرصنة جوية، وبقي على إثرها في السجن ست سنوات حتى استقلال الجزائر،عين كأول رئيس جمهورية للجزائر سنة1962 تعرض لانقلاب عسكري بقيادة هواري يوم 19جوان 1965 ،أودع على اثر ذلك بن بلة السجن، ليفرج عنه عام 1981في عهد الشاذلي بن جديد توفي يوم الأربعاء 11أفريل 2012 بالجزائر عن عمر ناهز 96سنة.أنظر درى سميحة ، التوجه القومي في نظال احمد بن بلة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة عمار ثليجي الاغواط ، المجلد 6 العدد 2، مارس 2017 ،ص 90

[25]- ديدوش مراد : ديدوش مراد:الملقب بسي عبد القادر 13 جوان 1927م بالمرادية العاصمة ،انظم إلى حزب الشعب ولم يبلغ سنه ال16سنة وفي 1946 انشأ فرقة الكشافة ،عضو المنظمة الخاصة و عضو اللجنة الثورية ،شارك في اجتماع22 و مسؤول الناحية الثانية ،توفى بمعركة دوار الصوادق في 1955، انظر:بوعلام بلقاسمي ،موسوعة اعلام الجزائر (1954- 1962) ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر ،وزارة المجاهدين ،6005 ،ص65.

[26]- هو مناضل في حزب الاستقلال ونجد الكثير من المسؤولين الجزائريين خونوه واتهموه بالتماطل لكننا لا يمكن أن نتجاهل تضحياته ،فقد سخر كل جهوده وإمكانياته لخدمة الكفاح الجزائري في العواصم الأوربية. انظر عن صفقة الأسلحة هذه، شهادة. بوضياف في حواره مع محمد عباس، مرجع سابق، جريدة الشعب، عدد يوم17نوفمبر 1988، والديب فتحي، جمال عبد الناصر والثورة التحريرية، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، مصر ،1984، ص101

[27] - محمد العربي بن مهيدي ، ولد سنة 1923 بدوار الكواهي في ضواحي عين مليلة بام البواقي ،انخرط في صفوف الكشافة الاسلامية سنة 1939، انظم الى حزب الشعب المحظور من النشاط سنة 1942، عين قائد للولاية الخامسة وشارك في تفجير الثورة بها ، كما شارك في مؤتمر الصومام، وهو من اقترح اضراب الثمانية ايام ، القي عليه القبض يوم 1957/02/23، واعدم يوم 1957/03/04، انظر محمد عباس ، ثوار ...عظماء ، مرجع سابق ص ص 75-88

[28] . الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الامة للنشر، الجزائر 2013 ص ص،104،103، وانظر ايضا محمد عباس ثوار عظماء، دار هومة للنشر، الجزائر 2003، ص65 .

[29]- بيار لومبارت(Pierre Lambert)، هو مسؤول فرنسي شغل رئيس عمالة وهران خلال سنة 1954 ، وكان ضمن الجماعة التي اعتبرت اندلاع ثورة نوفمبر مجرد شغب وعقد اجتماع بعد اسبوع من اندلاع الثورة ليعلن لرؤساء البلديات وكولون وهران ان الاحداث مجرد سحابة صيف .

[30]- Oran républican.08/11/1954,P02

[31]- SHAT ,1H20395 ,dossier n :01note de26/10/1957

[32]. محمد عباس ، فرسان الحرية ، شهادات حية ،دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر 2001، ص54

[33]- بوشقيف حياة ، تحضير تفجير الثورة بالمنطقة الخامسة ، مجلة أول نوفمبر ،العددان 181-182 ،01يناير الى جوان 2016 ، 2013، المتحف الجهوي للولاية الخامسة بتلمسان ،ص12.

[34] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة (1945. 1954)،ج 3 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ،1984، ص ص 463- 364

[35]. محمد عباس ، مرجع سابق ، ص53

[36]. المتحف الوطني للمجاهد، ولاية عين تموشنت ملحقة بني صاف، المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف 1926-1980 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، د،ت ، ص16

[37]- الحاج بن علا: ينحدر من مدينة تيارت التي ولد بالقرب منها سنة 1923 ،عمل ضابطا في الجيش الفرنسي برتبة ملازم أول، شارك في الحرب العالمية الثانية، سنة1954 ،شارك في تفجير الثورة بالقطاع الوهراني ، ألقي عليه القبض في نوفمبر1956 ،عذب ثم حكم عليه بالسجن المؤبد في فيفري1957 ،نقل إلى سجن فرنسا، و لم يطلق سراحه حين الاستقلال ، ليصبح أول رئيس للمجلس الوطني الجزائري في حكومة الرئيس بن بلة.

[38] - الطاهر جبلي ،مرجع سابق ، ص ص 130-131

[39]. محمد لمقامي ، رجال الخفاء ، مذكرات ضابط في وزارة الاتصال والتسليح والاتصالات العامة ،ترجمة علي ربيب ،د ط،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ،الجزائر ،2010،ص ص113-114

[40]- Bernard(M) ,Histoir du Drame Algérien T1 ,19541956 ,ed Germille, Genéve , 1971.p75.

[41]. بليل محمد ، اندلاع الثورة الجزائرية بعمالة وهران في الفاتح نوفمبر 1954، الصعوبات والتحديات ،مجلة المصادر ، العدد 24 السداسي الثاني 2011 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954ص205

[42]. العماد طلاس مصطفى والمقدم العسلي بسام ، الثورة الجزائرية ط1 دار الشورى ،بيروت ، ،1982 ، ،ص228

[43].الطاهر جبلي ،مرجع ساق ،ص132

[44]. أحسن بومالي ،أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1956)،دط،دار المعرفة ،الجزائر 2010،ص107.

[45]. بلحسن بالي ، ملحمة اليخت دينا ،ترجمة عبد المجيد بوجلة ،د ط،منشورات تالة ،الابيار. الجزائر ،2013،ص23.

[46]- مراد صديقي ،الثورة الجزائرية ،عمليات التسلح السرية ،ترجمة أحمد الخطيب،د ط ،دار الرائد ،الجزائر 2010،ص30 .

[47]- مستغانمي أحمد المدعو سي رشيد المعروف باسمه الثوري سي رشيد ولد في قرية جامع الصخرة ب الغزوات غرب تلمسان سنة 1915. هاجرالى فرنسا بحثا عن العمل في سنة 1945، وانخرط هناك في صفوف حزب حركة الانتصارات من أجل الحرية والديمقراطية وذالك من سنة 1945 إلى سنة 1947. ثم عاد إلى أرض الوطن إلى مدينة الغزوات شارك في اندلاع الثورة. وفي شهر مارس 1955 شارك سي رشيد في التحضير والتخطيط لعملية نقل السلاح والذخيرة من مدينة الناظور المغربيةالى الولاية 5.عين سي رشيد مسؤول المنطقة الثانية الولاية الخامسة بين سنتي 1956 و 1957 بأمر من قيادة أركان الجيش، ثم عين بعدها عضو لجنة الولاية الخامسة ومسؤول القيادات العسكرية الحدودية، .توفي سي رشيد في 26 ديسمبر 2006. انظر محمد بوزيان بنعلي ، مرجع سابق ،ص ص . 131 . 130

[48] - الرائد الحنصالي : اسمه الحقيقي ،سايح ميسوم من مواليد دشرة الصفرة بالسواحية في غرب تلمسان يوم 5ابريل 1928 من عائلة تمارس الفلاحة ، هاجر الى فرنسا بحثال عن العمل وهناك انخرط في حركة انتصار الحريات الديموقراطية سنة 1947 ، عاد الى الوطن سنة 1953واصبح مسؤولا عن الحركة بقريته وشارك في التحضير للثورة بالمنطقة الخامسة رفقة بن مهيدي وبوصوف، القي عليه القبض اياما قبل اندلاع الثورة وتعرض للتعذيب بمركز تونان بالسواحلية الذي استطاع الفرار منه والالتحاق بالثورة في بدايتها وشارك في نقل الاسلحة من الناضور الى الجزائرسنة 1955استشهد بمعية مجموعة من المجاهدين في 1957/05/27 وهم بصدد عبورا لحدود عبر خط موريس بمنطقة مسيردة بالقرب مرسى بن مهيدي

[49]. سهام صالحي، معارك جيش التحرير الوطني ملاحم بطولية، مجلة الجيش ،عدد 628، نوفمبر 2015، ص 39

[50]- صالح قرفي ،الجذور التاريخية للاستراتيجية العسكرية الجزائرية 1954-1962،ج 2،هيئة اركان الثورة ،مسألة استخدام القوات ،مجلة الجيش ، عدد 594 ،جانفي 2013 ، ص 70

[51]- جمال قندل ، اشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية ...مرجع سابق ، ص380

[52]- L' Echo d 'Oran, N:30471,du:24/02/1956

[53]. النقيب الزبير هو حمادية الطاهر ،المعروف بالزبير التيارتي نسبة الى مدينة تيارت التي ينحدر منها ،عمل ضابط صف بالجيش الفرنسي مطلع 1956، وكان ضمن وحدة من الطلائع الجزائرية في مركز الصبابنة ناحية الغزوات (تلمسان)، في 19 فبراير من نفس السنة التحق بجيش التحرير الوطني بالناحية الثانية من المنطقة الخامسة بعدما فر منها رفقة 58 من رفاقه ، قتل يوم 02 اوت 1960 بالحدود الغربية ناحية وجدة على يد قيادة الثورة بعد التمرد الذي قاده على القيادة انظر: و.ث . ج. دورة 17 ديسمبر 1959-18 يناير 1960، تقرير وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم ، علبة مصورة رقم C04

[54]. محمد مصطفى طالب ،من ايام حرب التحرير (1954-1962) محطات تاريخية ، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2007 ،ص ص 22-23

[55]- Henri Le Mire, Histoire Militaire de La Guerre d' Algérie , Editions Albin Michel, Paris 1982 .p71-72 , et L 'Echo d 'Oran, N:30469,du:22/02/1956.

[56] محمد مصطفى طالب، مرجع سابق ص 23

[57]- عثمان بن الطاهر، معركة جبل تاجرة الثانية ،مجلة أول نوفمبر_عدد 57 ،1982،ص11

[58] - جمال قندل ،اشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956،ج1منشورات وزارة الثقافة ،2013،ص382

[59] محمد مصطفى طالب ،مرجع سابق ص25

[60]. شهادة المجاهد نوالي الحاج المدعو عبد المالك، مسجلة بمتحف الولاية الخامسة مارس 2005

[61] القاموس الذهبي ،لشهداء الثورة التحريرية الكبرى لولاية تلمسان 1954-1962 مديرية المجاهدين لولاية تلمسان ،2004-2005، ص 22.

[62]. نفسه، ص 17

[63] لحسن بوزيدي، ثورة داخل ثورة ، دار الغرب للنشر، الجزائر ، 2010 ص78

[64] القاموس الذهبي ،لشهداء الثورة التحريرية الكبرى لولاية تلمسان، مرجع سابق ص24

[65] - توران "Turenne"، هي مدينة صبرة حالية أنظر ،لحسن بوزيدي ، مرجع سابق ،ص81

[66]-L Echo d Oran, N:30599,du:24/07/1956

[67]. مزرعي عبد القادر المدعو المصدق، ولد ببني وارسوس سنة 1923 بلدية الرمشي، جند اجباريا في الجيش الفرنسي سنة 1942، التحق بالثورة بداية 1956، وانظم الى جيش التحرير في القسم الثاني والربع من الناحية الثانية من الولاية الخامسة، خاض عدة معارك بشجاعة كبيرة استشهد في معركة وادي السبع ببني وارسوس سنة 1957 ، انظر عثمان بن طاهر مرجع سابق ص13

[68] تقرير القيادة العليا للقوات الفرنسية بالجزائر الناحية العسكرية لفيلق جيش وهران ، قيادة الاركان ، المكتب الثاني رقم 428/ ف ج و/س ، ملف 297/و5

[69] دينا : هو يخت كان ملكا للملكة دينا عبد الحميد، عاهلة الاردن ،استأجره منها قائد الأسراب المصري حسن خيري وأستعمل في نقل شحنة من الاسلحة من شاطئ برج العرب بالإسكندرية بمصر الى المغرب بقيادة البحار إبراهيم النيال ينظر: فتحي الذيب ، مصدر سابق ص 83.

[70] - هو جش يظم مناضلين من الجزائر ، المغرب وتونس تاسس في سنة1955 وكان هدفه تحرير شمال افريقيا من الوجود الفرنسي ، وكانت هذه فكرة عبد الكريم الخطابي ، والذي عمل على تجسيدها بمساعدة مكتب و لجنة تحرير المغرب العربي والجامعة العربية والسلطات المصرية وعلى رأسها جمال عبد الناصر.

[71]. كان على متن اليخت دينا كل من: هواري بومدين ،عرفاوي محمد الصالح ،مجاوي علي ،عبد العزيز مشري ،عبد الرحمن محمد ،بن حسين محمد، شنوت احمد ، بالاضافة الى طاقم اليخت المكون من القائد السوداني ميلان ابراهيم النيال ، والمكانيكي المغربي محمد العربي ، و03 بحارة مصرين وهم :مصطفى نجم،محمود الفتاح وحسين الدويكي انظر:محمد الهادي حمدادو مرجع سابق ، ص ص53.52

[72] محمد الهادي حمدادو ، مرجع سابق ،ص،54

[73]- عبد الحفيظ بوصوف:ينحدر من مدينة ميلة التي ولد بها في : 17-08-1926 ، انظم الى حزب الشعب الجزائري سنة1941 ،يعد من الرعيل الأول الذي فجر الثورة بالقطاع الوهراني ، عين نائبا لبن مهيدي للمنطقة الخامسة ليصبح قائدا لها سنة 1956 ،فتح مدرسة المواصلات السلكية و اللاسلكية و التدريب العسكري و الصحة بوجدة، أسس جهاز المخابرات أثناء الثورة، أصبح وزير التسليح والاتصالات ينظر الى :الصادق مزهودوآخرون،المجاهد عبدالحفيظ بوصوف السياسي المحنك والاستراتيجي المدبر،(د،ط) ،دار الفجر للطباعة الجزائر،2003 ص07

[74] بن كرادة جازية ، التموين بالتسليح خلال الثورة التحريرية بالولاية الخامسة 1954-1962،مجلة متون ،المجلد11 العدد 1، جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة ، ص166

[75]يوسف مناصرية واخرون : الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ،(دط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ،الجزائر ،2007،ص27

[76] - بن كرادة جازية ، مرجع سابق ص 169

[77]- فتحي الذيب مصدر سابق ص ص 121-122

[78] - مراد صديقي ، مصدر سابق ،ص ص 36،37

[79]. نفسه ، ص ص 39-40

[80]. محمد لمقامي ، رجال الخفاء ، مذكرات ضابط فيوزارة التسليح والاتصالات العامة ، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار ، الجزائر ،2008،ص ص 162.163

[81] - الجنرال سالان 1899 . 1984جنرال فرنسي ،شارك في حرب فرنسا في الهند الصينية ،من معارضي استقلال الجزائر . انظر: شتوان نظيرة ،الثورة التحريرية(1954-1962) الولاية الرابعة نموذجا ،اطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،جامعة تلمسان ،2007، ص 497.

[82] - يرجح ان يكون التقرير يشير الى الاسلحة التي تم نقلها مع متن الباخرة بلغاريا

[83]-ANOM,GR1H1774

[84]. احمد توفيق المدني ،حياة كفاح ،مذكرات مع ركب الثورة الثورة التحريرية ،ج 3(د ط) دار البصائر ، الجزائر 2009،ص ص 323-324

[85]. بن كرادة جازية مرجع سابق، ص 170-171

[86]. هي اول وزارة انشأت ضمن أول تشكيلة للحكومة المؤقتة تهتم بالتسليح وتموين الثورة مقرها المغرب ، وعين على رأسها محمود الشريف ، والتشكيلة الثانية اصبحت تسمى وزارة التسليح والاتصالات العامة وتم توسيع نشاطها وترأسها بوصوف انظر محمد بوزيان بنعلي ، مرجع سابق 2019 ص 161

[87]- بوداود محمد المدعو سي منصور ، اسلحة الحرية ،الجزائر :حرب التحرير،مذكرات وشهادات ،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر ، 2016، ص ص 121-144

[88]- المتحف الوطني للمجاهد، ملحقة عين تموشنت ،المجاهد عبد الحفيظ بوصوف (1926-1928)ص34

[89]. محمد بوزيان بن علي مرجع سابق ص65

[90]. محمد بوزيان بن علي مرجع سابق ص65

[91]- دار الكبداني ،هو أول قاعدة خلفية للثورة الجزائرية أقيمت بالريف المغربي بنواحي الناطور ، كان أول مركز للقيادة قبل تحويله إلى وجدة ،في حين تؤكد مصادر أخرى انه سبقته مراكز أخرى بمزارع وحقول بالحدود الشرقية المغربية بنواحي وجدة ،انظر محمد بوزيان بن علي ،مرجع سابق ص105، وكذلك محمد مصطفى طالب من ايام حرب التحرير (1954-1962)المديرية العامة للتدريب /الغربية ، ط1،دار النشر ابن خلدون ،الجزائر 2003،ص37

[92]. محمد تقية: الثورة الجزائرية–المصدر الرمز والمال-، دار القصبة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010 ،ص468

[93] . محمد يعيش ، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1930-1962 د ط . دت. الهدى ، الجزائر،2013،ص294

[94] . القادري عبد الصادق أضواء على حركة المقاومة بالمنطقة الشرقية الشمالية مالية المغربية ، الجزء الأول ، المغرب ،2001،ص 142

[95] - محمد مصطفى طالب : من ايام حرب التحرير (1954-1962)المديرية العامة للتدريب ..،مرجع سابق ،ص ص 37. 43

[96]- نفسه ،ص ص 43-44

[97]- ANOM,SHAT; chateau de vincennes1H11795.

[98]- محمد مصطفى طالب : من ايام حرب التحرير (1954-1962)المديرية العامة للتدريب.. ،مرجع سابق ،ص ص 45-46

[99] . الطاهر جبلي ، القواعد الخلفية لجيش التحرير على الجبهة الغربية خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ، المجلد1 العدد 2، جوان 2013،ص ص107-109

[100]- الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص259

[101]- ANOM 1H177 0.Lasituation Aux FrontieresAlgero-Marocaine ala date de 25 juillet 1956

[102]- محمد دباح: كنا نلقب بشبكات الراديو المتمردة، تر: قندوز عباد فوزية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص61

[103] - محمد بوزيان بنعلي ، مرجع سابق ، ص230

الإعاقة الذهنية وسبل التربية الدامجة، مقاربة سوسيو. تاريخية.

لحسن الصديق، باحث في التاريخ بجامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب

esseddyq@yahoo.fr

المصطفى بوهريم، باحث في علم الاجتماع

bouhrim.elmustapha@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الأطفال في وضعية إعاقة ذهنية. الذين يعيشون واقع المعاناة والاقصاء والهشاشة الاجتماعية، لا تقل حدة عن معاناة الأطفال في وضعية إعاقة جسدية أو حركية ...إلخ. فكل وضعية إعاقة فردية، حالة يتعين أخذها بعين الاعتبار، والاجتهاد في تنمية شروط تجاوز وضعها وعوائقها من خلال تنمية مهارات تكسبهم القدرة على الحياة اليومية، وابتكار الحلول التي تستجيب لحاجاتها، وما تحمله من إمكانات للاستثمار لفائدة الشخص في وضعية إعاقة، هو المشروع الذي ترفعه المدرسة المغربية اليوم من خلال مشروع تمكين المتعلمين من آليات الدمج الاجتماعي للأطفال في وضعية إعاقة بشكل عام.

الكلمات المفاتيح: الإعاقة الذهنية- التربية الدامجة- ذوي الاحتياجات الخاصة- تاريخ الإعاقة

Abstract :

This paper aims to shed light on children with intellectual disabilities. Those who live in the reality of suffering, exclusion and social fragility, are no less with hardships than the suffering of children with physical or movement disabilities...etc. Every individual disability situation is a situation that must be taken into consideration, and striving to develop conditions to overcome its condition and obstacles by developing skills that give them the ability to live daily life, and inventing solutions that respond to their needs, and the potential it holds for investment for the benefit of a person in a situation of disability, is the project that the Moroccan school Today through the project to empower learners of the mechanisms of social integration of children with disabilities in general.

Key words : Intellectual disability- inclusive education- People with special needs- history of disability

تقديم عام

في البدء، نقصد بالتصورات المعرفية الإطار أو البراديغم المعرفي . الابيستيمي العام الذي ينشأ في المفهوم، ومفهوم الإعاقة الذهنية مفهوم تشكل وفق تصورات معرفية مختلفة بحسب السياق التاريخي . المعرفي للمجتمعات الغربية في حقب زمنية متوالية، بدء من العصر الوسيط وعصر النهضة للعصر الحديث إلى يومنا هذا. إن التصنيف الدولي للإعاقة الأخير لسنة CIF 2001، ثم الذي جاء من بعده والمتعلق بالأطفال والمراهقين CIF-EA لسنة 2006، عمل على تصنيف الإعاقة والإعاقة الذهنية كذلك بناء على الوظيفية كمعيار اجتماعي، ثم على الصحة كمعيار طبي. حتى أن الدليل المرجعي لهذا التصنيف الدولي يحيل في عنوانه لهذين المعيارين[1]. والتعريف الذي اعتمدته المنظمة العالمية للصحة للإعاقة الذهنية يفيد أنها حالة من الاختلال الوظيفي في المهارات والقدرات. بتعبير آخر، الإعاقة الذهنية هي

[1] CIF-EA , Classification internationale du fonctionnement, du handicap et de la santé : version pour enfants et adolescents.

الخلل في الوظائف المعرفية، واللغوية، والحركية، والاجتماعية، وقد يكون مع أو بدون اضطراب نفسي أو حسي آخر.. هكذا، يمكن ترتيبها ضمن قائمة الاضطرابات العقلية . السلوكية التي تحدث آثارا على المستوى الحسي . الحركي للشخص، ثم على قدراته العقلية والتواصلية . اللغوية.

لكن، كيف تمثلت المجتمعات القديمة والحديثة خصوصا الإعاقة الذهنية في سلوكها اليومي.

1. هل هي من جنس الجنون والحمق وفقدان العقل؟
2. إذا كان الأمر، لماذا ارتبط سلوك المجنون/ الحمقى fous بالسخرية، بالانحراف عن المعايير إلى درجة أنهم كانوا يعاملون كالمجرمين والمشردين؟
3. كيف ساهم حدث ظهور المستشفيات بأوروبا، وميلاد الطب النفسي مع تقدم الطب التجريبي خلال العصر الحديث في تغير التصورات المعرفية للاضطرابات العقلية من مفهوم الجنون إلى مفهوم المرض العقلي ثم إلى مفهوم الإعاقة الذهنية الذي أصبحنا نتداوله اليوم؟
4. أخيرا، كيف ساهمت السوسيولوجيا في بناء مفهوم الإعاقة الذهنية في الحقل الطبي كمفهوم يشمل المرض العقلي من حيث البعد الطبي، ويتجاوزه من حيث البعد الاجتماعي؟

إن التصنيف الدولي للإعاقة الأخير 2001 الذي سهرت عليه OMS استطاع أن يتجاوز التصنيف الدولي للإعاقة الأول من نوعه لسنة 1980 الذي بني فقط على المقاربة الطبية للإعاقة، باستحضار الأخير البعد الاجتماعي إلى جانب البعد الطبي لتصنيف الإعاقة. كان من الاسهامات الكبرى للعلوم الاجتماعية بما فيه السوسيولوجيا في تطوير هذه التصنيفات ذات البعد الدولي. مع العلم أن السوسيولوجيا اهتمت في جزء كبير منها من حيث الدراسات الميدانية على أشكال الإقصاء والنفي والعزل الذي عاشته فئة الأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية والمرضى المختلين عقليا. وهي تبحث من أجل أن تبني فهما ووصفا للواقع الاجتماعي لهذه الفئة الهشة من المجتمع، وتؤكد في نفس الوقت، أن المقاربة الطبية للمرض أو الإعاقة غير كافية أو مكتملة خارج البعد الاجتماعي. ففهم الشروط الاجتماعي لتجربة الإعاقة الذهنية التي يعيشها الشخص . المريض، هو من التدابير ذات الأولويات لبناء استراتيجيات العلاج والتكفل الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية، ليس لتخليصهم من وضع المرض والاضطرابات العصبية . السلوكي إلى وضع الصحة العقلية، بل من الإقصاء إلى الدمج الاجتماعي، أي من باثولوجيا اجتماعية إلى الحالة الاجتماعية العادية، حيث يعيش بدون تمييز أو فروقات بينه والآخرين من أقرانه، خاصة عندما تكون الفئة المستهدفة الأطفال في وضعية إعاقة ذهنية في الوسط المدرسي. ورهان مشروع التربية الدامجة، ليس فقط السعي نحو إرساء ثقافة الدمج في ممارستنا الاجتماعية ومواقفنا واتجاهاتنا بالوسط التعليمي . المدرسي، بل في بناء مفهوم الثقة في جميع الكفاءات والمهارات الانسانية التي يمكن أن تنبتها مدارسنا ومؤسساتنا في قطاع التربية والتكوين، بدون ميز أو إقصاء بمبرر الإعاقة أو غيره، في أفق تنمية شاملة.

المحور الأول: الحياة اليومية للأشخاص في وضعية إعاقة ذهنية، بين الماضي والحاضر

1/ العصر الحديث وأشكال الإقصاء للمختلين عقليا.

مثل الإقصاء، والنفي، والعزل، في حق المرضى المختلين عقليا، الأشكال المتعدة للممارسة الاجتماعية لعلاج المختلين عقليا الذين كانوا يسمون بالمجانين والحمقى، Les fous et la folie. يذكرنا فوكو في كتابه "تاريخ الجنون" بالطقوس التي كانت تمارسها كنيسة فيينا في حق المجانين ومرضى الجذام. من ضمن ما يقال للمصاب أو

للمختل/المضطرب عقليا لإقناعه بخلاصه: " لماذا عليك أن تجلد خلال مرضك، لأن الإله لن يبخس من قيمتك لأنك مريض ولا يحرمك من رفقته، وإذا صبرت ففي ذلك خلاصك"[1]. يبدو لنا من خلال هذا القول، أن الكنيسة كانت تسهر على رقابة المختلين عقليا ووضعهم تحت رعايتها، من خلال ممارستها أشكال التطهير في حق هؤلاء المرضى. ويقصد بالتطهير الذي تمارسه الكنسية، تخليص الروح من عيوب الجسد واضطراباته السلوكية، لكي تعيش صفاءها ووجدها الذي لا يتحقق إلا بالغفران والقبول بكل أشكال التعذيب للجسد. ولعل مثل هذه الممارسات الاجتماعية . الثقافية ما تزال مستمرة ودائمة الحضور في بنياتنا الاجتماعية الثقافية في وقتنا الراهن.

لقد كان المرضى المختلين عقليا يخضعون للعبة الاقصاء سواء بعزلهم في منازلهم أو حرقهم أحيانا كما هو حال الجذاميين، أو يتم نفيهم في مرافق خاصة كالمستشفيات ودور الرعاية...إلخ. فهذا مؤشر دال على انتشار الوعي الاجتماعي لعلاج الجنون والحمق، والتي تقوم على ممارسة كل أشكال الإقصاء والنفي بدعوى الحجر الصحي. بل الأكثر من ذلك، أن هذا الإقصاء الاجتماعي في التمثل الاجتماعي السائد خلال العصر الكلاسيكي خاصة القرنين 16 و17، هو بمثابة ادماج روحي للمريض في الجسد الاجتماعي الذي ينحدر منه. في نفس الوقت، كانت هذه المستشفيات وبعض دور الرعاية الاجتماعية آنذاك، أماكن للإقصاء وفضاءات لاستقبال المقصيين Exclus ، مثلهم مثل المشردين Les sans abri. كمثال لهذه المؤسسات السائدة، "Chalet de Melun شالي دو مولون" أو "البرج الشهير بالحمقى" في مدينة كان Can. "إن الحمقى في هذه الفترة من تاريخ أروبا، لم يكونوا يطردون باستمرار... فكل مدينة كانت لا تعنى سوى بحمقاها"[2].

2/ عصر النهضة: الجنون وأسطورة سفينة الحمقى

"لقد كان الجنون مرتبطا بكل التجارب الكبرى التي عرفها عصر النهضة"[3]، وموضوعا تعددت القصص والروايات بشأن مصابيه. كان أكثرها شيوعا رواية "سفينة الحمقى"لبرانت Brant 1497، ورواية جوسي باد Josse Bade "سفينة وزورق المجنونات" 1498[4].

إذا كانت أسطورة "سفينة الحمقى" التي اشتهرت خلال العصر الكلاسيكي تقدم لنا تصورا عاما حول الجنون في تلك المرحلة، فهي قبل كل شيء ترسم لنا صورة إثنوغرافية على ضوء أحداث واقعية عاشتها المجتمعات الأوروبية في تلك الفترة، خاصة ما بعد النهضة. إذ كانت هذه الفئة تعيش الإقصاء المتمثل في الترحال بين المدن عبر السفن وفي البحار، بحيث يشحن الحمقى كما تشحن البضائع، وهذه ممارسة كانت سائدة في ألمانيا. فقد تم في نورينبررغ، في النصف الأول من القرن 15، إحصاء 62 مجنونا، 31 منهم تم طردهم من المدينة، أما في النصف الثاني من نفس

[1] مشيل، فوكو، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط1، 2006، ص26.

2 مشيل، فوكو، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط1، 2006،، ص 31.

3 مشيل، فوكو، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط1، 2006،ص 28.

4 فوكو، المرجع نفسه، ص 28.

القرن، فقد تم تسجيل 21 حالة رحيل قسري لمجانين تم إحصاؤهم من طرف البلدية. ف"كثيرا ما شهدت أوروبا مثل هذه السفن وهي تعبر الأنهار، وعلى ظهرها عدد كبير من الحمقى"[1].

3/ الجنون وفكرة اللاعقل خلال القرن 18

يقول باسكال B. Pascal في حق المجانين، الذين صنفهم في دائرة اللاعقل: " يمكنني أن أتصور إنسانا بلا أيدي وبلا أرجل و لا رأس ، ولكنني لا أتصور إنسانا بدون فكر: سيكون حينئذ حجرا أو حيوانا bête"[2]. فهذا الموقف الذي اتخذه بليز باسكال بصفته عالم الرياضيات المتدين المسيحي الواعظ، هو موقف يسير عكس التيار الذي رسمته البيولوجيا والطب التجريبي خلال القرن الثامن عشر، والذي يبني تصورا وباراديغما معرفيا جديدا لمفهوم الجنون، أنه مرض عقلي قابل للتدخل الطبي ثم للعلاج الطبي.

إن الجنون لدى باسكال إذا، هو حالة وجودية مغايرة للإنسان وهي حالة الإنسان اللاعاقل. لأن العقل صفة الإنسان الحديث كما ورثها الغرب من الفلسفة، وكما مجدته فلسفة القرن 18 ودافع عنه باسكال. أما الجنون فهو من جنس اللاعقل. ويعامل إثره المجنون ككائن مختلف وخارج دائرة الإنسان والانسانية. ليس لأنه مريض، وإنما لأنه من نوع آخر أو لأنه شخص أصابته لعنة من السماء توجب خلاصه وتطهيره منها، لذلك كان يعامل معاملة المجرم والمسجون/ المنحرف أو الشخص الخارج عن القواعد الاجتماعية والقانونية.

خلال القرن 18، يحيل معنى "شخص ساخط/ غضبي Furieux"3 إلى العنف والفوضى والاجرام. وهو لفظ كان متداولا في القاموس القانوني والطبي على حد سواء لتلك الفترة، يقصد به المجنون والمجرم والمنحرف Déviant بشكل عام. والواقع آنذاك أن كل شخص ساخط/ غضبي يخضع للاعتقال والحجز داخل المستشفيات الخاصة،[4]. ويتم اعتماد العلاج بالطرق المتداولة آنذاك: كالفصح والتطهير، و في حالات أخرى يتم استعمال بعض الأدوية والحمام"[5]. ويخصص لهؤلاء المختلين/ المضطربين سلوكيا أواخر القرن 18 غرف تتوفر على سريرين، وقاعات للرجال وللنساء، على خلاف ما كان سائدا خلال القرون الوسطى، حيث يوضع المجانين/ المختلين عقليا في غرف صغيرة وضيقة لها بابان في السطح للمراقبة والإطعام، تسمى هذه الدور بفنادق الرب Hôtels de Dieu.

من تجارب الجنون في العصر الحديث أنه انحراف وخلل وظيفي للحياة الاجتماعية، تجربة القس بيرغودي سنة 1704 الذي عرف بميولاته الرأسمالية المتمثلة في البحث عن الربح بغض النظر عن المعيار الديني أو الأخلاقي، كما أنه كان يدعي البخل ويتفاخر به، مما أدى به إلى الحجز بمستشفى سان لزار لكي يعامل كما يعامل كل الحمقى في عصره6. إذا، ليس فقط المختلين عقليا من يخضعون لهذه الاجراءات الصحية ويلجون هذه المؤسسات لأنهم مجانين

1 فوكو، المرجع نفسه، ص 30.
2 فوكو، المرجع نفسه ، ص 180.
3 فوكو، المرجع نفسه، ص 136
4 فوكو، المرجع نفسه، ص 134.
5 فوكو، المرجع نفسه، ص 136.
6 فوكو، المرجع نفسه ، ص 159.

أو مرضى عقليا، بل كل من يظهر انحرافا عن المعايير الاجتماعية والقانونية ويرفض الامتثال، يخضع بدوره لهذه الممارسات العلاجية.

تجربة المرأة التي رفضت الاستمرار في مؤسسة الزواج، بدعوى أن الحب يجب أن يكون متبادلا بين الطرفين، هو ما يمثل خلال القرن 18 انحراف يصل إلى حد الجرم. لهذا توقف الحاكم عند قرار حجز المرأة الشابة بمستشفى الأمراض العقلية أو الاحتفاظ بها في الملجأ، أو الاعتراف برغبتها في فك الارتباط والدخول في عهد جديد، هو عهد الحرية[1]. عروض الفرجة الشهيرة في السنوات الأولى للقرن 19، تلك التي كان ينظمها كولمي Coulmier مدير شارونتون، والذي كان "يستعمل المجانين" لأداء أدوار استعراضية أمام جمهور من بسطاء التفكير. وكانت سلوكات المجانين الغريبة تثير الضحك الساخر لدى هذه الفئة من الجمهور.

هكذا، انتقل الجنون من منطقة الصمت إلى منطقة الجهر على عتبات المسارح. وأصبح المجانين بمثابة مسرحيين يقدمون عروضا بهلوانية تحت الضغط،، يمارس في حقهم العنف الجسدي مقابل تقديم وصلات من الرقص أمام جمهور كل همه الرغبة في المتعة والفرجة والسخرية[2]. التحول الجذري في الباراديغم المعرفي للخلل العقلي، المتمثل في الخروج من دائرة الجنون إلى دائرة المرض العقلي/ النفسي أي من التصورات السائدة والمقاربة الطبية والعلمية والتصنيفات الدولية للأمراض.

إن الحدث الأبرز الذي ستعيشه المجتمعات الغربية خلال القرنين 19 و20 هو توجهها نحو البحث في طرق العلاج لتخليص المختل عقليا من المرض الذي يعاني منه، بعدما يتم وصفه وتشخيص حالته الصحية. فالمختل العقلي شخص يعاني من المرض العقلي إثر عوامل وأسباب مرضية يمكن أن تكون عضوية/ عصبية أو نفسية. هكذا، عرف هذه الفترة من تاريخ الخلل العقلي تقدم الأبحاث في مجال علم النفس والطب النفسي مع شاركو Charcot وفرويد، خاصة مع ظهور نظرية التحليل النفسي التي أتاحت إمكانية اكتشاف الأمراض العصبية Névroses والأمراض النفسية psychoses.

ليس هذا فحسب، بل ستطرح إشكالات أخرى، من قبيل: إشكالية التدخل الطبي والرعاية / التكفل بالمرض، بمعنى، أي الأمراض العقلية أو النفسية أو العصبية أو حتى الإعاقات الذهنية تحتاج للعلاج الطبي . النفسي أو فقط أنها تستلزم فقط الرعاية والتكفل الاجتماعي. ثم إشكالية مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي للعمل الطبي وتوزيع الأدوار بين الأطباء والممرضين، ثم بين الطاقم الطبي والأسر والمؤسسات الرعاية والمساعدة الاجتماعية للأشخاص في وضعية المرض العقلي أو الإعاقة الذهنية مثلا. (سوسيولوجيا، التنظيمات المستشفيات).

المحور الثاني: تاريخية الإعاقة الذهنية: من البعد الطبي إلى البعد الاجتماعي

1/ الإعاقة الذهنية في تاريخ الطب: من المرض العقلي إلى الإعاقة الذهنية

1 فوكو، المرجع نفسه، ص 162.

2 فوكو، المرجع نفسه، ص 174.

لقد بين لوبرمانLibermann، الطبيب في الجهاز العصبيNeuropsychiatrie ، الفرق بين المرض العقلي والإعاقة الذهنية. أولهما، أنهما معا يعكسان تجربة المرض المزمن، وهي تجربة حياتية يعيشها المريض أو الشخص في وضعية إعاقة بهوية اجتماعية موصومة بالمرض أو الإعاقة الذهنية، يتم تدبيرها ورعايتها بتكلفة مالية . اقتصادية بغرض التكفل بالمرض أو الإعاقة الذهنية سواء من قبل الأسرة أو المؤسسات الاجتماعية المختصة في الحماية الاجتماعية. هكذا، تتحدد مهمة الباحث في المجتمع بالنسبة لوبرمانLiberman في دراسة المرض العقلي أو الإعاقة الذهنية، من زاوية الأمراض المزمنة التي تترتب عنها مجموعة من الاضطرابات على مستوى السلوك والفعل الاجتماعي، الذي يحدث ما يمكن أن نسميه بالخلل الاجتماعي على مستوى النظام والتنظيم الاجتماعي، مثلا داخل نظام الأسرة أو المدرسة[1].

أما الفرق الثاني بين المرض العقلي والإعاقة الذهنية، يكمن في مسار المرض المزمن بعد مرحلة التشخيص الطبي للمرض أو الإعاقة الذهنية. أي بين مسار العلاج الطبيmédicalisation maladie de بالنسبة للمرض العقلي الذي يتأسس على البحث في أسباب المرض وفي الأسباب المؤدية إليه، ومسار التكفل الاجتماعي بالنسبة للإعاقة الذهنية الذي ينطلق من نتائج وتطورها évolutivité في التجربة الحياتية للشخص في وضعية إعاقة في تفاعله مع البيئة الاجتماعية التي يوجد فيها.

لهذا، يقوم الدليل التشخيصي الاحصائي الخامس DMS-V على تصنيف الأمراض العقلية بناء على إثيولوجية المرض. بينما يعتمد التصنيف الدولي للإعاقة رقم 2(CIF) على وصف الإعاقة من خلال النتائج، أي من خلال الوظيفية والمشاركة التي يظهرها الشخص في وضعية إعاقة، باستحضار العوامل الذاتية والمرتبطة بالبيئة2.

يظهر مما سبق، أن المقاربة الطبية التي اعتمدها منظمة الصحة العالمية OMS، بدأت تعترف بالبعد الاجتماعي كمحدد أساسي للإعاقة بشكل عام في تعريفها وتصنيفها، إلى جانب البعد البيو. الطبي، خاصة مع التصنيف الدولي للإعاقة الأخير لسنة 2001 و2006 الذي أصبح يحمل عنونا جديدا، هو: الوظيفية، الصحة، ثم الإعاقة (CIF، CIF-EA)[3]. بذلك تجاوز التصنيف الدولي للإعاقة الأول لسنة 1980 التي قامت بتصنيف الإعاقة وفق المحدد الطبي فقط، لقياس درجات النقص/ مستوى الآفة، العجز/ مستوى وظيفي، العيب أو الإعاقة/ مستوى الاجتماعي[4] بناء على نتائج البحث للطبيب فيليب وود Philip Wood.

إن تاريخ التصنيفات الدولية للإعاقة التي أحدثتها منظمة العالمية للصحة: CIH,CIF, CIF-EA ، تصنيفات تجد أسسها في "التصنيف الدولي للأمراض CIM" لسنة 1771، كما وضعها الطبيب الفرنسي بواسيي دو سوفاج F. Boissier

1 liberman, Romain, op.cit., p 15.

2 CIF-EA , Classification internationale du fonctionnement, du handicap et de la santé : version pour enfants et adolescents, Publiée par l'Organisation mondiale de la Santé en 2007 sous le titre :International Classification of Functioning, Disability and Health: Children and Youth version.

3 CIF-EA, op.cit., p19.

4 Eideliman, Jean-Sébastien, P 103.

de Sauvages [1]، والذي يرتكز أساسا على أسبقية **المعيار الكمي** ومبادئ الطب التجريبي لقياس درجة الإعاقة وتصنيفها. لكن، ما نلاحظه في التصنيف الأخير CIF، CIF-EA الحضور المتناسب للمعيار الكيفي الذي يربط التجربة الذاتية للشخص في وضعية إعاقة بالشروط الاجتماعية. أي حضور البعد الاجتماعي إلى جانب البعد البيو طبي لتصنيف الإعاقة والإعاقة الذهنية.

المحور الثالث: الإعاقة الذهنية سيرورة بيوغرافية وتاريخ لأحداث اجتماعية.

إذا كان المحددات النفسية والطبية تفسر الإعاقة الذهنية كحالة نفسية أو مرضية مرتبطة بالعضوية الذاتية للشخص في وضعية إعاقة، يعيشها بشكل خاص ومفرد، كحالة شعورية أو نفسية أو كمرض مزمن، فإنها في الوقت نفسه تجربة ومسار حياتي . مشترك، تتشكل خلاله هويته الاجتماعية، وعلاقاته التفاعلية . الرمزية. ويتداخل فيها البعد الحيوي بالبعد الاجتماعي. أي إنها سيرورة دينامية من الأحداث الاجتماعية، تتميز بالنسبية والتطور تبعا لعلاقته بكل من النظام البيولوجي للجسد، والنظام البيوغرافي للشخص في وضعية إعاقة ذهنية، ثم بالنظام الاجتماعي للعلاقات، والأدوار، والتمثلات الاجتماعية. بتعبير آخر، الإعاقة الذهنية هي السيرورة البيولوجية للجسد من ناحية أولى، والبيوغرافية/ التاريخية للشخص في وضعية إعاقة ذهنية من ناحية ثانية، فضلا عن كونه سيرورة سوسيو . ثقافية من ناحية ثالثة.

بهذا المعنى يمكن القول أن الإعاقة الذهنية بناء اجتماعي . تاريخي تتجاوز حدود الفرد إلى المجتمع والتجارب التي يعيشها في مدد تاريخية. وليست مجرد خلل عضوي فيزيولوجي يؤثر على مستويات الذكاء والقدرات المعرفية، اللغوية، الحركية، الاجتماعية، الناتج عن توقف النمو الذهني أو عدم اكتماله. بل إنها كل خلل عضوي . فيزيولوجي . عصبي يحدث خللا وظيفيا على مستوى السلوك والفعل الاجتماعي[2]، الذي يمثل نسق الشخصية الفردية التي من صميم النسق الاجتماعي الذي يعيش فيه الشخص في وضعية إعاقة.

في هذا السياق، استطاعت الدراسة الميدانية للباحث في سوسيولوجيا الإعاقة الذهنية بروندجر Brunger أن توظف مقاربتي الوصم والوسم الاجتماعي لكل من بيكرBecker وكوفمان Goffman ، التي أجراها بخصوص معاناة الأسر المتكفلة بالأطفال في وضعية الإعاقة بمرض التوحد Autisme خلال مرحلتي التشخيص واكتشاف المرض[3]. وانتهت الدراسة إلى تسجيل مجموعة من النتائج التي بينت أنماط المعاناة الاجتماعية التي يعيشها الأبوين: أولها، الخوف من الوصم الذي يمكن أن يلحق بالهوية الاجتماعية لأطفالهم إثر سمة التوحد كإعاقة أو كمرض مزمن. ثانيا، ينتهي الباحث بروندجر Brunger كذلك، إلى فهم استراتيجيات مقاومة الوصم إثر سمة الإعاقة، باللجوء في أقصى الحالات إلى عزل

1 Rozenn, Botokro, Évaluer le handicap? De l'évaluation des handicaps à l'évaluation du fonctionnement du sujet, Mémoire réalisé pour le Diplôme de DESS-Mastaire, université de provence-aix –marseille, Juin 2002, p 25.

[2]الدليل المرجعي

3 Brunger, la quête du diagnostic, revue française des affaires sociales, p 9.

الطفل المتوحد من خلال التردد على مؤسسات اجتماعية خاصة بالرعاية الاجتماعية للمتوحدين بدل دمجهم في الفضاءات العمومية كالمدارس والملاعب ومرافق الترفيه.

أخيرا، يخلص برونجر إلى أن الصمت الذي يلجأ إليه الطبيب . المعالج أثناء تشخيص ووصف الإعاقة الذهنية كسمة étiquette الشخص في وضعية إعاقة، إذ يعمل الطبيب على عدم مشاركة الأسرة المتكفلة بالطفل المتوحد . الأبوين، إلا بعد مدة وفترة زمنية، حيث يستعد الطبيب لإخبار الأبوين بصنف الإعاقة الذهنية. استعدادا للمشاركة بتلقائية في تجربة المرض المزمن/ الإعاقة، والتكفل بالطفل في وضعية إعاقة وفق تنظيم اجتماعي للعمل الطبي ولآليات المساعدة الاجتماعية بشكل محكم1.

هكذا، يرى بروندجر أن من استراتيجيات تدبير الإعاقة الذهنية، اعتماد سيرورة تعليمية وخطة عمل تدريجي، تذهب في اتجاه القبول بوضعية الإعاقة كتجربة حياتية يعيشها الطفل بسمة هي التوحد، في نفس الوقت مقاومة الوصم الذي يمكن يبني لدى الطفل هوية اجتماعية أو فردية موصومة بسمة التوحد أو الإعاقة بشكل عام2.

المحور الرابع: في الحاجة إلى التربية الدامجة والمساعدة الاجتماعية للأطفال في وضعية إعاقة ذهنية

التربية الدامجة ليست مجرد استراتيجية خاصة بقطاع التربية والتكوين لدعم وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة، لبناء تعلماتهم ودمجهم في الحياة العامة، بل هي كذلك مشروع مجتمعي يستدعي انخراط الجميع، لتمكينهم بدون تمييز أو إقصاء من المشاركة في التنمية الشاملة وتحقيق التقدم على جميع المستويات. لهذا سنتناول التربية الدامجة من خلال أشكال المقاومة للإعاقة الذهنية بوصفها ظاهرة لامرئية، ثم من خلال رهان مبدأ تكافؤ الفرص.

1/ التربية الدامجة ومقاومة الأشكال اللامرئية للإعاقة الذهنية

عندما نقارن بين طبيعة الإعاقة الذهنية والجسدية، يكون في الغالب الأشخاص في وضعية الإعاقة الجسدية مرئيين visible وقابلين للملاحظة والمشاهدة في الفضاء العمومي والمدرسي ، من خلال مشاهدتنا ومعاينتنا لعدم قدرتهم عن الحركة، واستعمالهم لأدوات مساعدة كالكراسي المتحركة أو الأعمدة...إلخ. كما أن المؤسسات والمرافق العمومية تلجأ إلى تمكين هؤلاء الأشخاص كالأطفال في وضعية إعاقة مثلا، من ممرات وأرصفة خاصة وما إلى ذلك من وسائل متنوعة بحسب نوعية الإعاقة داخل المؤسسات التربوية. في حين، أن بعض الحالات في وضعية الإعاقة الذهنية أقل مرئية invisiblesداخل مثل هذه الفضاءات الاجتماعية. والأكثر من ذلك، أن تشخيص الإعاقة الذهنية كالتخلف العقلي مثلا يستلزم إجراء اختبارات دقيقة الذكاء لمرئية الإعاقة الذهنية. لذلك، يتم إقصاؤهم عن الحياة الاجتماعية وعزلهم في دور الرعاية ومراكز خاصة تضمن لهم شروط الحماية الاجتماعية تبعا للوضع الاجتماعي .الاقتصادي للأسر المتكفلة بهم3.

1 Demailly, Lise, sociologie des troubles mentaux, repère, France, 2011, p81.

2 Demailly, op.cit., p82 .

3 Eideliman, Jean-Sébastien, P 30.

ينطلق بيرنار لاهير Bernard Lahire من قيمة "الاستقلالية في اتخاذ القرار"، بوصفها من المحددات التربوية الأساسية والكفايات القيمية التي تلجأ إليها المدرسة في المرحلة الابتدائية للحسم في نجاح المتعلمين واختبار نمو معارفهم. من منطلق أن دور المدرسة هو التربية على احترام قواعد السلوك المدرسي والانضباط الأخلاقي بالدرجة الأولى قبل البث في تعلماتهم، وفي درجة التمكن منها بواسطة الاختبارات التعليمية.

في المقابل، فقيمة القدرة على"الاستقلالية في اتخاذ القرار" والتي يعكسها سلوك المتعلم في درجة التزامه بهذه بقواعد المؤسسة/ المدرسة التي ينتمي إليها، دليل على امتلاكه للإرادة والتحكم الذاتيautodiscipline في السلوك والفعل الاجتماعي.

هكذا، يخلص بيرنار لاهير إلى أن ما يميز الأطفال في وضعية الإعاقة الذهنية عن بقية زملائهم العاديين : هو مدى مرئية visibilité قيمة "الاستقلالية في اتخاذ القرار" في سلوكاتهم داخل الفصول ومرافق المدرسة، من حيث قدرتهم على الانضباط للقواعد المنظمة للسلوك المدرسي، أو لعدم المشاركة في الحياة المدرسية والكمون أو الانطواء حول الذات، بفعل وضعية الإعاقة التي تمنعهم للتصرف بكل إرادة وباستقلالية تامة[1]. أمام هذه المفارقة: مرئية أو لا . مرئية الإعاقة الذهنية والإعاقة بوجه عام، والتي تعكسها التجربة الحياتية لأطفالنا في وضعية الإعاقة، بما هي تجربة معاناة وآلام اجتماعية إثر أشكال الإقصاء الذي يخضعون له في وسطهم الاجتماعي، أصبح للمدرسة وللمؤسسة التعليمية رهان تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. ليس فقط فيما يرتبط بتعلماتهم أو قدراتهم المعرفية، أو لأنهم يعيشون تمايزا discrimination على مستوى المجال أو النوع أو الانتماء الاجتماعي، بل من حيث بعد الصحة الجسدية والنفسية والعقلية، بين أطفال في وضعية إعاقة والآخرين من أقرانهم العاديين،

من هنا، تبدو الحاجة للتربية الدامجة لتمكين هؤلاء الأطفال من شروط نظامية للتعلم والتكوين وتجاوز المفارقة الآنفة الذكر داخل الوسط المدرسي: مرئية أو لا . مرئية الإعاقة الذهنية والإعاقة، ب، بإرساء دعائم التربية الدامجة: المؤسساتية، البيداغوجية، الديداكتيكية...إلخ.

2/ التربية الدامجة ومبدأ تكافؤ الفرص

انطلقت من دراسة بيداغوجية . طبية Etude médico-pédagogigue للطبيبين لبول بانكور Paul-Boncour وجون فيليب J. Philippe سنة 1905 لمجموعة من الأطفال المتمدرسين في وضعية إعاقة[2]، انتهت إلى مجموعة من النتائج من أهمها: كون المدرسة هي التي ساهمت بشكل كبير في إنتاج التصور السائد في صفوف المدرسين والفاعلين التربويين الذي يرى أن "الطفل غير السوي أو الجانح أو في وضعية إعاقة: الطفل في حالة مرضية/ باثولوجية وليس في حالة عادية " مكانه خارج أسوار المدرسة وفضاءاتها. فهو تصور بدأ تشكله في الأوساط التعليمية بالمدارس العمومية

1 Lahire, Bernard, Tableaux de familles, Heurs et malheurs scolaires en milieu populaire, Gallimard, Paris, 1995, p 26.

2 Jean Philippe, G. Paul Boncour, Les anomalies mentales chez les écoliers, étude médicopédagogique, Paris, Alcan. In: Revue internationale de l'enseignement, tome 50, Juillet-Décembre 1905. pp. 370-371;
https://www.persee.fr/doc/revin_1775-6014_1905_num_50_2_5311_t1_0370_0000_2

باريس مع مطلع القرن العشرين، وذلك مع تنزيل مخطط تعميم التعليم وإجباريته ليشمل جميع الشرائح الاجتماعية في ظل نظام الجمهورية الفرنسية وحدث الثورة الفرنسية.

لقد أفرز هذا التحول الذي عرفه النظام التعليمي بفرنسا، والذي مكن أبناء الطبقات الفقيرة بشكل خاص، من الالتحاق بالمدارس العمومية في أفق البحث عن الكفاءات والمهارات التي ستسهم بدورها في مشروع التقدم الحضاري لفرنسا. غير أن الملاحظ، بحسب الدراسة الميدانية للطبيبين بول بانكور Paul-Boncour وجون فيليب J. Philippe أن أغلب التلاميذ الذين ينحدرون من الطبقات الفقيرة للمجتمع الفرنسي غير منضبطين للقواعد التي تضعها المؤسسات التعليمية، لما يظهرونه من سلوكات كالشغب ومظاهر العنف. فهي سلوكات تعكس في جزء كبير منها أشكال الانحراف والجنوح عن المعايير التي تستهدفها المدرسة في برامجها وأهدافها التربوية.

ولعل من أهم التوصيات التي خلص إليها هذا البحث الميداني، العمل على الفصل بين الأطفال غير الأسوياء عقليا anormaux mentales عن المدراس، وإلحاقهم بفصول دراسية ومدارس خاصة للتتبع والمواكبة، وعزلهم خارج المدارس النظامية والفصول الدراسية المخصصة للأطفال العاديين[1].

بالفعل، ستكون هذه التوصية لبول بانكور Paul-Boncour وجون فيليب J. Philippe الأساس البيداغوجي . الطبي الذي سينطلق منه قانون 15 أبريل 1909 القاضي بتأسيس المدارس الخاصة للمتخلفين عقليا وللجانحين، هذا إلى جانب نتائج نظريتي ألفريد بيني Alfred Binet وتيودور سيمون Théodore Simon في قياس الذكاء، ثم بعد المشاورات بين الفاعلين التربويين والقيمين على الشأن التربوي بمدينة باريس حول سبل صياغة مناهج التربية الخاصة للأطفال المتخلفين عقليا والجانحين أو ما نسميهم اليوم بالأطفال في وضعية الإعاقة الذهنية.

لقد كان المبدأ الموجه للمصادقة على قانون 1909 الميز بين الأطفال في وضعية إعاقة والأطفال في حالة عادية من حيث الصحة والفعل الاجتماعي، فهو مبدأ يبرر الإقصاء في الأطفال في وضعية إعاقة بشكل واضح وجلي، ويذهب عكس تيار مبدأ تكافؤ الفرص. من منطلق يعتبر أن المدرسة هي مؤسسة للتربية والتعليم وفق شروط نظامية وقواعد المنظمة للعمل التربوي، وأي تهديد وانهيار لهذه القواعد، يعتبر في الوقت نفسه خللا وظيفيا يهدد وحدة النظام والفعل التربوي.

لقد أظهر الأطفال في وضعية الإعاقة عجزهم وعدم قدرتهم على الامتثال للقواعد والنظامية التي تفرضها المدارس خلال هذه الفترة، في نفس الوقت كانوا ضحية التمثلات الاجتماعية بخصوص الإعاقة والمرض وتم وسمهم بالمشاغبين والبلهاء والأغبياء، والكسالى. idéo, retardé, stupide, imbécile ..إلخ. فـ"لا يمكن أن تصبح "المدرسة للجميع" إلا إذا كانت مدرسة لغير الجميع، أي مدرسة الميز والاستثناء"[2].

1 Picavet, François. Drs Jean Philippe et G. Paul Boncour. Les anomalies mentales chez les écoliers, étude médicopédagogique, Paris, Alcan. In: Revue internationale de l'enseignement, tome 50, Juillet-Décembre 1905. pp. 370-371; https://www.persee.fr/doc/revin_1775.

2 MUEL Francine, 1975, « L'école obligatoire et l'invention de l'enfance anormale », Actes de la recherche en sciences sociales, n° 1, p. 69.

إن هذا التوجه التربوي . البيداغوجي الذي نهجته المدرسة العمومية بفرنسا مع بداية القرن العشرين، أكبر دليل على أنها مدرسة الإقصاء وليس مدرسة الدمج والتربية الدامجة، لأنها تنطلق من فرضية تقرن من خلالها الفشل الدراسي بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأطفال في وضعية بالإعاقة الذهنية، وتؤكد على الوظيفة الايديولوجية للمدرسة المتمثلة في التربية على قيم المجتمع والانضباط لقواعده، ببناء فكرة النظام العام داخل النظام الاجتماعي.

يذهب إريك بليزونس Plaisance في كتابه " التربية الخاصة"، وهو واحد من علماء الاجتماع الذين ينتصرون لنظرية بورديو في إعادة الإنتاج، إلى أن من الأهداف الذي تقف وراء اعتماد التربية الخاصة للأطفال في وضعية الإعاقة الذهنية داخل المدارس الخاصة:

أولها، تمكينهم من جميع الخدمات الاجتماعية لمساعدتهم على تجاوز معاناتهم وآلامهم الاجتماعية،

ثانيا، الارتقاء بالحس المدني والحضاري عند أطفال الطبقات الفقيرة والمهمشة، لإكسابهم القدرة على الاندماج الاجتماعي والمشاركة في الحياة العامة[1].

لكن السؤال الذي يبقى عالقا بالنسبة لPlaisance ، هو: لماذا التربية الخاصة بمدارس خاصة للأطفال في وضعية إعاقة ما دامت المدرسة هي مدرسة تكافؤ الفرص؟

يبدو أن الإعاقة الذهنية بهذا الشكل، هي مجرد أداة 2artefact لتبرير الإقصاء الاجتماعي في حق أبناء الطبقات الفقيرة من الالتحاق بالمدارس العمومية النظامية بفرنسا، في المقابل، وعزلهم بالمدارس الخاصة. مما يؤكد أن تجربة المدارس الخاصة لتعليم ورعاية الأطفال والمراهقين في وضعية إعاقة هي تجربة إقصاء وعزل أكثر مما هي تجربة إدماج ومساعدة اجتماعية. ولعل هذا ما يبرر منطلقات التربية الدامجة التي تؤكد في فلسفتها على دمج الأطفال في وضعية إعاقة ضمن الأقسام العادية في المدارس النظامية رفقة الأطفال العاديين بدون تمييز وطبقا لمبدأ تكافؤ الفرص الذي شعار المدرسة العمومية.

لقد استحضرت هذه المداخل النظرية التي عبرت إلى حد ما عن التجربة الفرنسية في شأن الأطفال في وضعية إعاقة في الوسط المدرسي، وتحديات تنزيل مبدأ تكافؤ الفرص كممارسة تربوية وكواقع تعليمي. وهو التحدي الذي يجب أن نتجاوزه بالتدبير الجيد لمشروع التربية الدامجة، كاستراتيجية تدخلية لمحاربة كل أشكال الإقصاء الاجتماعي الذي يمكن أن يحاصر الأطفال في وضعية إعاقة بمؤسساتنا التعليمية. والمضي قدما نحو إرساء ثقافة الدمج للأشخاص في وضعية إعاقة بشكل يتجاوز محيط المدرسة واهتمامات قطاع التربية والتكوين إلى التنمية الشاملة والاسهام في التقدم الحضاري بشكل عام لمجتمعنا.

« L'école ne peut demeurer 'école pour tous' qu'au prix de ne pas être l'école de tous ».

1 Plaisance, Éric, op.cit., p453.

2 Plaisance, Éric, Éducation spéciale, L'Année sociologique, 1988, n° 38, p450.

تركيب: نحو تربية دامجة للأطفال في وضعية إعاقة.

أختم برأي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في موضوع: تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، نحو تربية دامجة، منصفة وناجعة والذي يأتي في سياق، يعرف فيه واقع حال تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة صعوبات واكراهات مرتبطة بالواقع السوسيو. اقتصادي والثقافي لهؤلاء الأفراد، تستدعي من السياسات العمومية، التربوية والاجتماعية والثقافية، ومن المجتمع والمؤسسات، بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، وتمكين هؤلاء الأشخاص من حقهم في التعليم والتكوين، والارتقاء الفردي والاجتماعي، دون تمييز، وعلى قدم المساواة مع غيرهم1.

هكذا، يعتبر المجلس، أن التربية الدامجة، هي بالفعل أفق مفتوح، قابل دوما للتفعيل الواقعي المتدرج، المتنوع الأساليب والمقاربات، منفتحٌ على التجديد والإغناء المستجد والمثمر.

هذه التربية، تشكل لذلك وبفضل ذلك، خارطةَ طريق، لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة، من حقوقهم المشروعة، في تعليم منصف ذي جودة للجميع، ميسَّر الولوج، نافع، ودامج فرديا واجتماعيا؛ وفي مقومات ترسيخ مواطنتهم بفاعلية وإنتاجية وثقة في الذات؛ وفي تنمية إمكانهم في القيام بالواجبات والمسؤوليات، وفي تأمين مشاركتهم في التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع.

فالارتقاء بواقع الأشخاص في وضعية إعاقة عبر أفق التربية الدامجة، يجسِّد، إذن، مدخا ملموسا من مداخل مناهضة الفوارق على أساس وضعية الإعاقة، وسبيلا من سبل إقرار وتوطيد وتوسيع مجال العدالة الاجتماعي المنشودة2.

يقول شارل غاردو في إطار المحاضرة الافتتاحية للندوة الدولية المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لسنة 2019 ، في موضوع" :الحق في التربية الدامجة، انتقال مفاهيمي وتحول الممارسات ورهانات التقييم": «الدمج أفق... لا نصل إليه، غير أنه يمنحنا مع ذلك الطاقة لكي نتقدم»3. ولكي نتقدم، في أفق التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، لابد من مواجهة التحديات والتغلب على الصعوبات التي سيقبل عليها هذا المشروع التربوي في منظوتنا للتربية والتكوين:

أولا، من جهة الشخص في وضعية إعاقة، "إذ يتطلب منه عزماً ثابتاً لتخطي وضع الإعاقة وتعبئة الطاقات والإمكانات الكامنة لديه، ومواجهة المعيقات الخارجية التي تواجهه"4.

ثانيا، بالنسبة للمجتمع، "إذ يتطلب من كافة مكوناته وشرائحه تغيير التمثلات السلبية التي تحملها حول الإعاقة، كيفما كان نوعها، ورفع كل الحواجز التي يمكن أن تعترض استفادة هذه الشريحة من الأفراد من حقها في التعليم والتكوين، وولوجها مجالات المعرفة، وارتقائها الاجتماعي في إطار الإنصاف وتكافؤ الفرص".

---

1 المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رأي تحت رقم 2019/4، في موضوع: تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، نحو تربية دامجة، منصفة وناجعة، ص12.

2المرجع نفسه، ص 46.

3 من المحاضرة الافتتاحية ل» شارل غاردو « للندوة الدولية المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي) 2019 (في موضوع :الحق في التربية الدامجة، انتقال مفاهيمي وتحول الممارسات ورهانات التقييم، ص15.

المراجع:

مراجع بالعربية:

1. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رأي تحت رقم 2019/4، في موضوع: تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، نحو تربية دامجة، منصفة وناجعة
2. مشيل، فوكو، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط1، 2006

مراجع بالفرنسية:

1. CIF-EA , Classification internationale du fonctionnement, du handicap et de la santé : version pour enfants et adolescents.
2. CIF-EA , Classification internationale du fonctionnement, du handicap et de la santé : version pour enfants et adolescents, Publiée par l'Organisation mondiale de la Santé en 2007 sous le titre :International Classification of Functioning, Disability and Health: Children and Youth version.
3. Demailly, Lise, sociologie des troubles mentaux, repère, France, 2011
4. Jean Philippe, G. Paul Boncour, Les anomalies mentales chez les écoliers, étude médicopédagogique, Paris, Alcan. In: Revue internationale de l'enseignement, tome 50, Juillet-Décembre 1905
5. Lahire, Bernard, Tableaux de familles, Heurs et malheurs scolaires en milieu populaire, Gallimard, Paris, 1995
6. Picavet, François. Drs Jean Philippe et G. Paul Boncour. Les anomalies mentales chez les écoliers, étude médicopédagogique, Paris, Alcan. In: Revue internationale de l'enseignement, tome 50, Juillet-Décembre 1905
7. Plaisance, Éric, Éducation spéciale, L'Année sociologique, 1988, n° 38
8. Rozenn, Botokro, Évaluer le handicap? De l'évaluation des handicaps à l'évaluation du fonctionnement du sujet, Mémoire réalisé pour le Diplôme de DESS-Mastaire, université de provence-aix –marseille, Juin 2002
9. Rozenn, Botokro, Évaluer le handicap? De l'évaluation des handicaps à l'évaluation du fonctionnement du sujet, Mémoire réalisé pour le Diplôme de DESS-Mastaire, université de provence-aix –marseille, Juin 2002

Revues :

1. MUEL Francine, 1975, « L'école obligatoire et l'invention de l'enfance anormale », Actes de,la recherche en sciences sociales, n° 1

التوسع الحضري بمدينة مكناس وانعكاساته المجالية وحتمية الإنتقال إلى المراكز الضاحوية الريفية (المغرب)

صديقي خالد1 صديقي عبد الخالق2

باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز جامعة محمد بن عبد الله فاس (المغرب)

sadiki.khalid23@gmail.com

[2]باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة (المغرب)

abdelkhalik.sadiki@uit.ac.ma

ملخص :

لقد عرف المغرب ظاهرة حضرية كغيره من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، غير أنه خلال القرن العشرين الحالي برزت فيه شبكة حضرية متعددة الأنواع ومختلفة الوحدات، وذلك نتيجة ارتفاع عدد السكان الحضريين،إذ إن نسبة التحضر عرفت تطورا ملحوظا من عقد لآخر فقد انتقلت من 20% سنة 1936 إلى 28.4% سنة 1960، ومن35% سنة 1971 إلى 42,7% سنة 1982 كما انتقلت من 51,4% سنة 1994 إلى55.4% سنة 2014[1].

وبالموازاة مع زيادة السكان الحضريين في المجال الجغرافي، هناك ززيادة في عدد المراكز الحضرية على اختلاف أحجامها، وتوسع كبير في المدارات الحضرية،مما سمح بارتفاع الكثافة السكانية، حيث نتج عن هذا التوسع، ظهور وحدات حضرية كبرى يفوق عدد ساكنتها 100 ألف نسمة.

تعتبر مدينة مكناس من المدن المغربية التي عرفت توسعا حضريا، عبر فترات مختلفة، هذه الظاهرة جعلت المدينة تتحول من مدينة صغيرة، لها حدود حضرية معروفة، إلى مدينة أصبحت تلتهم كل المجالات المحيطة بها،لكن في المقابل أصبح يعترض توسعها المجالي عدة إكراهات، وذلك نتيجة ضعف الاحتياط العقاري بالمدينة، وكذلك نتيجة الإكراهات الطبيعية والبشرية التي تحد من ظاهرة التوسع الحضري.

تكمن أهمية هده المداخلة في وصف وتيرة النمو الحضري لمدينة مكناس مجاليا وسكانيا وعوائقه مع الإشارة إلى الانعكاسات المجالية والبيئية على الضاحية.

الكلمات المفاتيح : التوسع الحضري – المراكز الضاحوية – مدينة مكناس – الانعكاسات المجالية.

The urban expansion of the city of Meknes and its spatial repercussions and the inevitability of displacement towards rural peri-urban centers (Morocco)

Abstract :

Morocco has known an urban phenomenon like other countries of the Mediterranean basin, but during the current twentieth century an urban network of various types and different units emerged, as a result of the increase in the number of urban population, as the rate of urbanization has known a remarkable development from one decade to another, it has moved from 20% In 1936 to 28.4% in 1960, and from 35% in 1971 to 42.7% in 1982, it also moved from 51.4% in 1994 to 55.4% in 2014.

(1) إحصاء السكان والسكنى لسنة 2014 ، المنودبية السامية للتخطيط الرباط.

In parallel with the increase in the urban population in the geographical area, there is an increase in the number of urban centers of all sizes, and a large expansion in urban areas, which allowed a rise in population density, as this expansion resulted in the formation of major urban units with a population of more than 100,000 people.

The city of Meknes is considered one of the Moroccan cities that have known urban expansion, through different periods. This phenomenon made the city transform from a small city, with well-known urban borders, to a city that has become devouring all the surrounding areas, but in return it has become obstructed by its spatial expansion by several constraints, as a result of The weakness of the real estate reserve in the city, as well as the result of natural and human constraints that limit the phenomenon of urban expansion.

The importance of this intervention lies in describing the pace of urban growth of the city of Meknes in terms of space and population and its obstacles, with reference to the spatial and environmental repercussions on the suburb.

Keywords: urban expansion - peri-urban poles - city of Meknes - spatial effects.

تقديم :

تمثل مظاهر التمدين بالمغرب عنصرا مهما مبني على التحولات التي تعرفها مختلف المناطق المغربية، ومن المظاهر الأكثر دلالة للنمو الحضري المغربي، هو الزيادة السريعة لعدد المدن، إذ في سنة 1900 كانت المراكز الحضرية لا تتجاوز 27 مركزا حضريا، ووصل هذا الرقم إلى 249 مركز حضري سنة 1997، بينما حسب إحصاء عام للسكان و السكنى لسنة 2014، فإن عدد المراكز الحضرية تجاوز 400 مركزا. و سيرورة تطور عدد المراكز الحضرية تبرز أن المغرب عرف ثورة حضرية بمفهومها الصحيح.

شهدت مدينة مكناس نموا حضريا سريعا بحكم عدة عوامل، لذلك ل خلف النمو الحضري الذي عرفته المدينة - و لازالت - تعرفه، طلبا متزايدا على الأرض من أجل إنجاز السكن وإقامة التجهيزات الأساسية وبناء المرافق العمومية وتهيئة المجالات الخضراء.

وصاحبت هذه الثورة الحضرية عدة إكراهات مست جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية والمجالية. حيث إن كثافة استغلال الأوساط الحضرية جعل عدة مشاكل تطفو على السطح، كأزمة السكن و البطالة و التلوث بمختلف أنواعه و كذلك مشكلة العقار.

كما اعتمدت عدة إستراتيجيات للنهوض بالمدينة، لكن عدم توفر الشروط الأساسية لهذه الإستراتيجية، نتجت عنه عدة آثار من أهمها انفلات التحكم في التوسع المجالي للمدن وهو انفلات يعكسه توسع مجالات السكن غير اللائق. ثم كذلك تدهور محيط عيش السكان وإلحاق أضرار بليغة بالموارد الطبيعية. وكذلك استنزاف الرصيد العقاري للمدينة.

مؤهلات موقع مدينة مكناس وموضعها.

الموقع الإداري: موقع متميز ،لعب دورا في تطور عدد السكان.

من أجل التحكم في المجال الحضري مجاليا واجتماعيا واقتصاديا، "عمل التقسيم الإداري الجماعي لسنة 1992 على تقسيم مدينة مكناس إلى عمالتين تضمان 6 جماعات حضرية(حمرية، الإسماعيلية، المشور الستينية، مكناسة الزيتون، تولال، ويسلان)، تشكل المجموعة الحضرية لمكناس (الخريطة رقم 1) خامس مركز حضري بالمغرب"[1]، في حين كانت من قبل هذا التقسيم تتضمن فقط 4 جماعات حضرية (حمرية، الإسماعيلية، المشور الستينية ومكناسة الزيتون.

الخريطة رقم 1 توطين مدينة مكناس

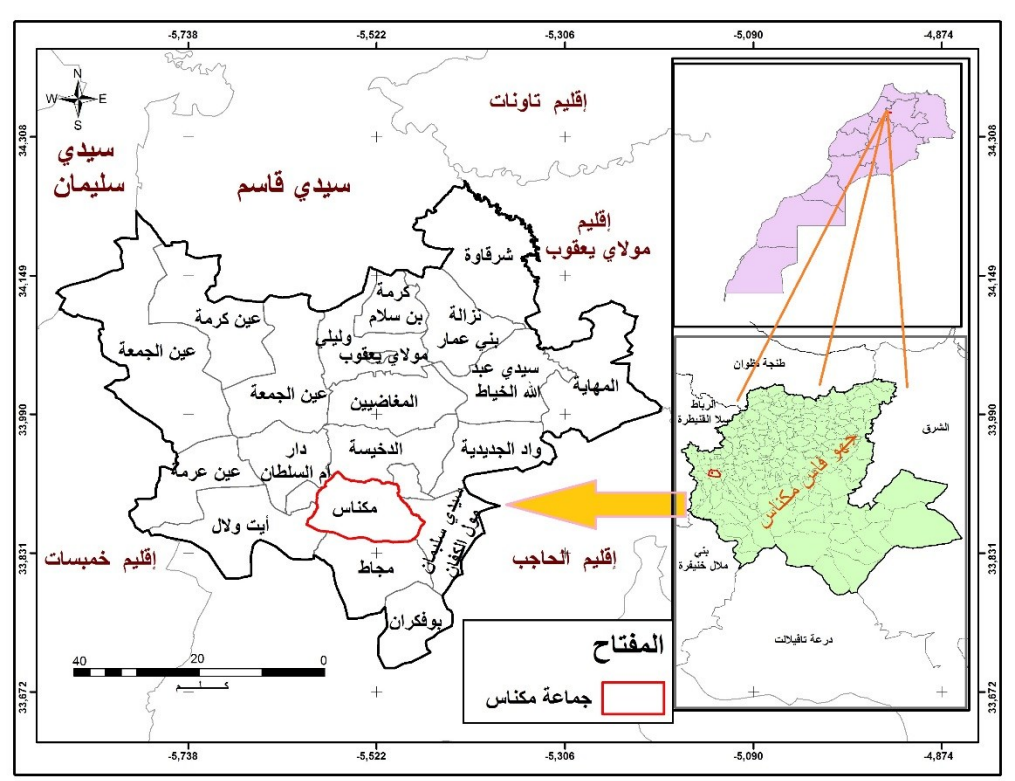

الموقع الجغرافي: عامل مهم في انتشار السكن في اتجاه الجنوب.

يلعب المعطى الجغرافي دورا هاما في التحكم في توسع المناطق الحضرية وفي استيعاب العدد المتزايد للسكان الحضريين دون الإخلال بالتوازن بين مختلف المناطق، "لكن تنتج عن عدم التحكم فيه وضعيات شاذة قد تعيق توجهات المخططات العمرانية مستقبلا، ويصعب معها التخطيط لنمو المجال الحضري بشكل محكم ومنسجم.

تتموضع مدينة مكناس في قلب هضبة سايس، في الجهة التي تتعرض لنوع من التخديد والتآكل، ويعتبر موضع مدينة مكناس موضعا هضبيا، وبما أن التضريس مقطع إلى عناصر هضبية، فإن الأحياء تمتد فوق عنصرين

(1) مصطفى كنكورة، "المرافق العمومية بمكناس واقع الحال :توقعات وثائق التعمير وإكراهات الإنجاز"سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5،المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية،جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الاداب والعلوم الانسانية سايس فاس، أكتوبر 2003 ص. 110.

رئيسيين تحدهما مجاري هي أنهار وسلان، و"واد بوفكران" الذي يقطع المدينة في الوسط، إضافة إلى "واد بو اسحاق" الذي يعزل "جماعة تولال" عن المدينة.

وتجدر الإشارة إلى أن الموضع الأصلي لمدينة مكناس هو المكان الذي تحتله حاليا المدينة القديمة، لكن مع توسع المدينة غطت الأحياء الجزء الجنوبي من الموضع الأصلي وانتقلت إلى العنصر الهضبي الشرقي، وإذا كان الموضع الحالي يشرف على الشمال، فإنه يتصل بالجنوب بالجزء الهضبي المسطح، الشيء الذي له عواقب على التوسع الحضري للمدينة، إذ أن امتداد المدينة شمالا يصطدم بعراقيل تتجسد في كثرة المنحدرات والإرتفاعات (الخريطة رقم 2).

خريطة رقم 2 : توزيع المجال السكني حسب طبيعة الانحدارات

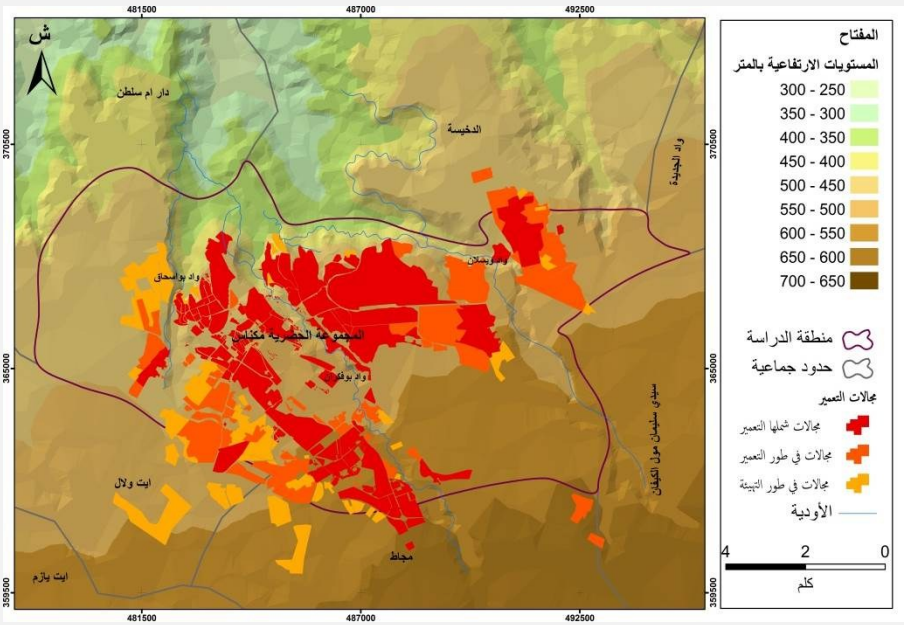

إذا كان البعض من هذه المعطيات يظهر إلى حد ما سلبيا، فإن للموضع جوانب إيجابية، فشكل العنصر الهضبي يسهل تصريف المياه خلافا للمواضيع المنخفضة، أضف إلى ذلك التسطح الذي تتميز به التضاريس يساعد على امتداد العمران خصوصا في اتجاه المناطق المنبسطة.ويتميز موضع مدينة مكناس بتوفره على موارد مائية جد مهمة، وهذه الموارد يمكن تقسيمها إلى قسمين : العيون المنفجرة في حافة الأطلس ما بين الحاجب وأكوراي ,وتوجد هذه العيون كلها جنوب مكناس, والأنهار المتوجهة من الجنوب إلى الشمال في اتجاه روافد سبو[1].

كل هذا ساهم في نمو مدينة مكناس في اتجاه الجنوب (انظر الخريطة رقم2).

(1)بوشتى بوعسرية، مكناس وأحوازها :دراسة هيدروغرافية وادي بوفكران نموذجا ، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل مكناس، أعمال ندوة واد بوفكران البيئة والتاريخ وآفاق التهيئة يومي 25 و26 نونبر 1993،ص.19.

عوامل ومراحل التوسع الحضري بمدينة مكناس.

الجذور التاريخية لمدينة مكناس.

عرفت مدينة مكناس تعاقب عدة فترات تاريخية اتسمت كل فترة منها بمجموعة من المميزات والخصائص العمرانية والمعمارية، بداية من العهد الإدريسي؛ مرورا بمرحلة الحكم المرابطي والموحدي والمريني؛ وصولا إلى العهد العلوي الذي عرفت فيه مدنية مكناس أوج ازدهارها خلال عهد السلطان العلوي المولى إسماعيل (1672-1727م).

وفي عهد المرابطين تمت السيطرة على مدائن مكناس، وذلك بعد تأسيس المرابطين في عهد يوسف بن تاشفين حصن تاكرارت*، الذي يعتبر النواة الأولى لمدينة مكناس[1]. ومع مرور الزمن أصبحت الحاضرة المكناسية تحتضن عدة أسواق وأحياء ومساجد. ومما لا يزال قائما منها حتى اليوم: حومة كناوة** ودرب الفتيان وغيرها.

وأما في العهد الموحدي فقد دخلت مكناس في مرحلة التمدن والحضارة، فزودت بالماء الذي جلب إليها من عين تاكمة وذلك باستخدام قنوات من حجر متقنة البناء توضع في جوفها أنابيب الرصاص لحماية القاطنين بالمدينة من كل دنس[2]، فضلا عن تشييد أربع حمامات هي: حمام الكدية، حمام المولى عبد الله بن أحمد، وحمام الجديد والحمام الصغير[3]. وفي إطار توسيع المدينة وتزويدها بالمرافق العامة والأركان العمرانية، أحدث الموحدون أحياء جديدة منها: تأسيس دار الأشراف، حيث يوجد مقر المشرف على الجبايات[4].

مع حلول العهد المريني اندثرت مدائن مكناس الواقعة على ضفاف واد ويسلان وبوفكران وتحولت إلى جنات مغروسة، فنزح أهلها إلى المدينة الجديدة للاستقرار في أحيائها، فشرع أبو يوسف المريني في بناء قصبة جديدة بمدينة مكناس وتشييد جامعها المعروف حاليا بجامع للاعودة، فضلا عن تأسيس المدرسة الفيلالية والمدرسة البوعنانية ومدرسة العدول. وقد امتازت المنشآت المرينية بجنوحها إلى المزج بين الطابعين الفني المغربي والأندلسي. وفي عهد الوطاسيين والسعديين لم تشهد مكناس مشاريع عمرانية جديدة، نتيجة المرحلة القصيرة للحكم الوطاسي بالمغرب، واتخاذ السعديين لمدنية مراكش عاصمة لهم فضلا عن الانشغال بصد الغزو الإيبيري للسواحل المغربية، الذي جعل الاهتمام ينصب على المدن الساحلية أكثر من الحواضر الداخلية.

ومما لاشك فيه، أن أهم محطة عرفتها مدينة مكناس تجلت في اتخاذها عاصمة للدولة العلوية خلال حكم السلطان المولى إسماعيل (1672-1727)، الذي شيد معالم عمرانية دينية وعسكرية ومدنية، من أهمها القصبة الإسماعيلية التي شيدت على أراضي شاسعة أحيطت بأسوار من مختلف الجهات[5]. وبذلك جعل منها مفخرة العصر

1- العلامة محمد المنوني: التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور، مجلة الثقافة المغربية، ج 7، 1972، ص. 21.

2- ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت، 1980، ص. 36.

3- ابن غازي: مرجع سابق، ص. 25.

4- مدينة مكناس تاريخ ومعالم، منشورات ودادية رؤساء المصالح الإدارية بمكناس، رجب 1408هـ/ مارس 1988، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،ص.10.

* تاكرارت: تعني بالأمازيغية الحصن أو المحلة.

** حومة كناوة: تعرف اليوم بحومة الصباغين، وقد سميت بحومة كناوة نسبة إلى عناصر سودانية من الجيش المرابطي أُسْكِنُوا بها.

5- Marianne Barrucand; 1980 : L'ARCHITECTURE DE LA QASBA DE MOULAY ISMAIL A MEKNES; édition Maghrébine; Casablanca; P .102.

لدرجة جعلت المؤرخ الفرنسي سان ألون سفير لويس الرابع عشر بالمغرب يعبر عن إعجابه بالحاضرة الإسماعيلية بقوله: "لقد كان المولى إسماعيل يريد أن يحدث لأمته آية من آيات ملكه [1].

مراحل التوسع الحضري بمدينة مكناس.

الهجرة عامل مهم في تضخم المدينة.

عرفت مدينة مكناس تذبذبا كبيرا في نمو سكانها من فترة إلى أخرى، يرتبط هذا التذبذب بعامل الطرد أو الجذب الذي تمارسه المدينة، بحيث تعد مدينة مكناس من بين أهم المدن الداخلية المغربية التي عرفت تطورا ديمغرافيا ملحوظا خلال القرن الماضي:"حضيت مكناس بمكانة بارزة ضمن استراتيجية الاستعمار الفلاحي، نظرا لمؤهلات أراضيها الخلفية –فالسطح منبسط والتربة جيدة-، فكانت هدفا للاستعمار، بلغت حصيلتها سلب مساحة 138208هكتار من أجود الأراضي"، بينما حوصر الأهالي على الأراضي الوعرة والفقيرة (سفوح الأودية خاصة).

لقد كان من النتائج المباشرة لهذه العملية هجرة أفواج ضخمة من أهالي هذه الأرياف نحو المدينة ليتكدسوا داخل أسوار حاضرة الزيتون حيث اقتنى ذوو الإمكانيات منازل، فيما وجد الباقون مستقرا لهم وتساكنوا في منازل كانت أصلا مخصصة لإيواء أسرة واحدة، ومنهم من تجمع حول المدينة في أحياء هشة البناء ليشكلوا الانطلاقة الأولى لأحزمة الفقر[2].

إلى جانب هذا العامل، ساهم النمو المهم للصناعة العصرية بمكناس- معامل التصبير والتلفيف والمطاحن والتجهيزات اللوجستية المهمة التي أنجزت في هذه المدينة حتى تقوم بمهمة جمع ومعالجة المنتوجات الفلاحية لأراضيها الخلفية– في جذب أعداد مهمة من مختلف أنحاء المغرب[3].

جدول 2: تطور عدد سكان مدينة مكناس ما بين 1936 و2020 بألف نسمة.

السنوات	"1936	"52	"60	"71	75	80	"82	85	90	"94	2000	2005	2010	2015	2020
عدد السكان	74.5	142	184	259	278	302	336	342	388	441	474	530	591	651	714
معدل النمو	-	5.7	7.3	6.3	9.2	2.6	2.2	2.5	2.3	2.8	2.2	2.2	2	1.9	1.6

المصدر: المندوبية الجهوية للتخطيط مكناس والارقام التي تحمل العلامة " مصدرها الإحصاءات العامة للسكان والسكنى

1- مدينة مكناس تاريخ ومعالم، منشورات ودادية رؤساء المصالح الإدارية بمكناس،مرجع سابق.ص 10

(2)مدينة مكناس تاريخ ومعالم، منشورات ودادية رؤساء المصالح الإدارية بمكناس،مرجع سابق،ص.27.

(3) الطيب لشقار، 1996-1997، ضاحية مكناس :مقاربة جغرافية بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا،كلية الاداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط،ص 27.

لقد أدت هذه العوامل إلى نمو ديموغرافي كبير لساكنة مكناس، فاحتلت صدارة المدن بالمغرب على مستوى نسبة النمو السنوية بأكثر من 4 %، يظهر "الجدول رقم 2" هذا التطور الكبير، حيث تضاعف عدد السكان 4 مرات تقريبا في مدة 60 سنة فقط(1952-2010) .

رغم التراجع الكبير لوثيرة النمو الديموغرافي لمكناس خلال عقد السبعينات حيث انخفضت نسبة النمو السنوي إلى 2.26 % بين 1971و1982، ويعزى هذا التراجع إلى هجرة الجالية الأوربية والطائفة اليهودية، حيث انخفض عددهم من 34445 نسمة سنة 1953 إلى 1616 فقط سنة 1982"، وللركود الإقتصادي الذي أصاب المدينة بعد الحماية، ولعل أهم مؤشر على ذلك الانخفاض عدد العمال في القطاع الصناعي من 5500 عامل سنة 1953 "إلى 2800عامل سنة 1973 ".

رغم هذا التراجع استمر سكان مكناس في النمو بشكل مهم وإن كان بوتيرة أقل من السابق .فقد أضيف إلى لساكنة مكناس 151 ألف نسمة ما بين 1960 و1982"، و105 ألف نسمة بين 82-1994"،كما يشير انتعاش نسبة النمو السنوي حيث انتقل من 2,26 %(71-82)" إلى 2,8 %(82-94)"[1].

لقد ساهمت الهجرة بقسط مهم في ارتفاع ساكنة هذه المدينة، إذ بلغت هذه النسبة 25% بين (71-82)" مع تسجيل تفاوت هذه المساهمة بين المدينة وهالة التعمير الموازي(الضاحية)، حيث شهدت هذه التجمعات تحولا هائلا فقد تحولت نسب مساهمة الهجرة في تطور ساكنتها من نسب ضعيفة بين 60-71(0,6%و0,8%)على التوالي بالنسبة "لتولال" و"دوار السوسي" (ويسلان حاليا)، إلى نسب فاقت نصف زيادة السكان (50,3%و60,2%)على التوالي بالنسبة للمركزين بين 71-82.

وهكذا تظهر مساهمة الهجرة في نمو مكناس ديمغرافيا، كما تؤكد دور هالة التعمير الموازي كمجال استقبال لأفواج الوافدين، ومجالا لحل مشكلة السكن التي تعاني منها المدينة.

من خلال الجدول يتضح أن ساكنة مكناس تعرف زيادة سكانية مهمة، بالرغم من انخفاض معدل النمو، وهذا مرده إلى كون مدينة مكناس تجتذب اجتذابا يكاد يكون مطلقا مجموع المدن الصغيرة السائرة في طريق التكون[2]، فحركة السكان مرتبطة أساسا بتحسين ظروف العيش، ذلك أن مستوى التنمية متفاوت بين المدن والأرياف على مستوى الخدمات العمومية والتجهيزات، إذن فالهجرة القروية شكل من أشكال البحث عن تحسين الوضعية المعيشية فهي تشكل 60 % من حركات السكان، أما الهجرة البيحضرية فتصل إلى 34 % على مستوى المغرب[3].

---

(1) كل الارقام التي تحمل نفس العلامة "مصدرها الإحصاءات العامة للسكان والسكنى .

(2) جون فرانسوا تروان،مرجع سابق .ص 140.

(3) محمد الهيلوش ، سنة 2009،محاضرات "المقاييس المختلفة للتهيئة" ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس.

التطور العمراني لمدينة مكناس .

فرغم بروز مدينة مكناس منذ القديم، ورغم الفترة اللامعة التي ميزتها في عهد مولاي إسماعيل حيث كانت تتصدر القرار السياسي بالمغرب، فإن مكانتها في مطلع القرن العشرين كانت هامشية كما يبدو ذلك من خلال تراجع عدد ساكنتها عما كانت عليه في أواخر القرن الثامن عشر[1].

ومن الواضح أنه إذا كانت هذه المدينة قد عرفت توسعا هائلا خلال الفترة الاستعمارية حيث ارتقت مكانتها وأصبحت أحد أهم مراكز الاستقطاب البشري في المغرب، وبالموازاة مع هذا عرفت مكناس تطورا عمرانيا، بحيث إن هذه المدينة كانت تقع فوق هضبة على الضفة اليسرى لنهر بوفكران بمساحة كانت لا تتجاوز104 هكتار قبل 1910، و كانت تتكون من عدد محدود من الأحياء (المدينة القديمة، قصبة هدراش، حي الأمل سيدي عمر قصبة سيدي علي) (خريطة رقم 3)، وفي القرن العشرين، أنشأ الاستعمار المدينة الجديدة على الضفة الأخرى من الوادي[2] (خريطة رقم |3). ودشنت رسميا سنة 1922 ورافق ذلك تحولات عميقة مست شروط العيش والعلاقات الاجتماعية والسياسية والنشاطات الاقتصادية لساكنة مكناس[3].

وكلف المهندس هنري بروست فيما بين (1914- 1922) بوضع تصاميم هندسية للعواصم المغربية وكان من ضمنها مدينة مكناس التي تم إنجاز مخطط توجيهي للمدينة الجديدة، بهدف تأمين سكن ذي مستوى رفيع للأوربيين (بناء محطة طرقية، المعامل الصناعية، والتجهيزات الحضرية الكبرى والسكن الأوربي ...).

فظهور المدينة الجديدة خلق نوعا من التمايز الذي كان شرطا من شروط المقيم العام ليوطي في خطابه مع بروست "عليك أن تطبق القواعد الأكثر عصرية في التمدين". وبلغت مساحة المدينة الكلونيالية 379 هكتار سنة 1939[4] .

كما سبق الذكر، إن السلطات الاستعمارية هي أول متدخل في إنتاج السكن بمواصفات حضرية، تلخص هذا في بناء المدينة الجديدة (حمرية)، فإن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الإرث الاستعماري كان ثقيلا على هذا المجال بسبب ما خلفته هذه الحقبة رغم قصرها من عجز سكني هام، وما أحدثته من انكسار في توازن المجال الحضري الأصيل، وستعرف هذه النواة الحديثة (حمرية) تطورا هندسيا وعمرانيا بعد الاستقلال ورحيل الفرنسيين واستعادة المغاربة للمساكن. وهكذا انطلقت عمليات إضافة طوابق عليا وإعادة التهيئة الداخلية للمساكن كإغلاق بهو العمارات وشرفها، وظهرت "ممرات تجارية"ومقاهي خاصة بكل فئات الساكنة، زد على هذا ظهور أصحاب مهن حرة وبنوك و وكالات التأمين .وبالتالي أنشئ بها مركز ذو أنوية متعددة : وظيفة طرقية على المحور الرباط – فاس، وملء المنطقة الصناعية السابقة (الاستعمار)بالأنشطة التجارية والمساكن والمساكن.

---

(1) والزيوت م الحسان : أشكال العمران الذاتي بمدينة مكناس "بحث لنيل ديبلوم الدرسات العليا في الجغرافيا،كلية الاداب والعلوم الانسانية .الرباط 1996، ص.5.

(2) جون فرانسوا تروان :ترجمة محمد بريان وعبد الله عوينة وآخرون، 2006،"المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، ص. 148.

(3) رقية بلمقدم : "ظروف بناء حمرية وتكوين المجتمع الأوربي"، في أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية، ص. 69.

(4)العمل الكرطوغرافي (برنامج arcgis 10.5) .

وقد نجم عن تدفق االساكنة المهاجرة إلى مكناس و رحيل بعض الساكنة الفقيرة من المدينة القديمة، ظهور أحياء عشوائية وتناميها(سيدي بابا، برج مولاي عمر..)، تكونت في البدء أحياء الصفيح ثم السكن غير القانوني (جنوب المدينة)جعل المدينة تتمدد بشكل عشوائي في اتجاه الضفة اليسرى من وادي بوفكران . في حين انتشرت تجزئات فاخرة في الشرق على طريق فاس (خريطة رقم 3).

خريطة رقم 3 أنواع السكن بمدينة مكناس

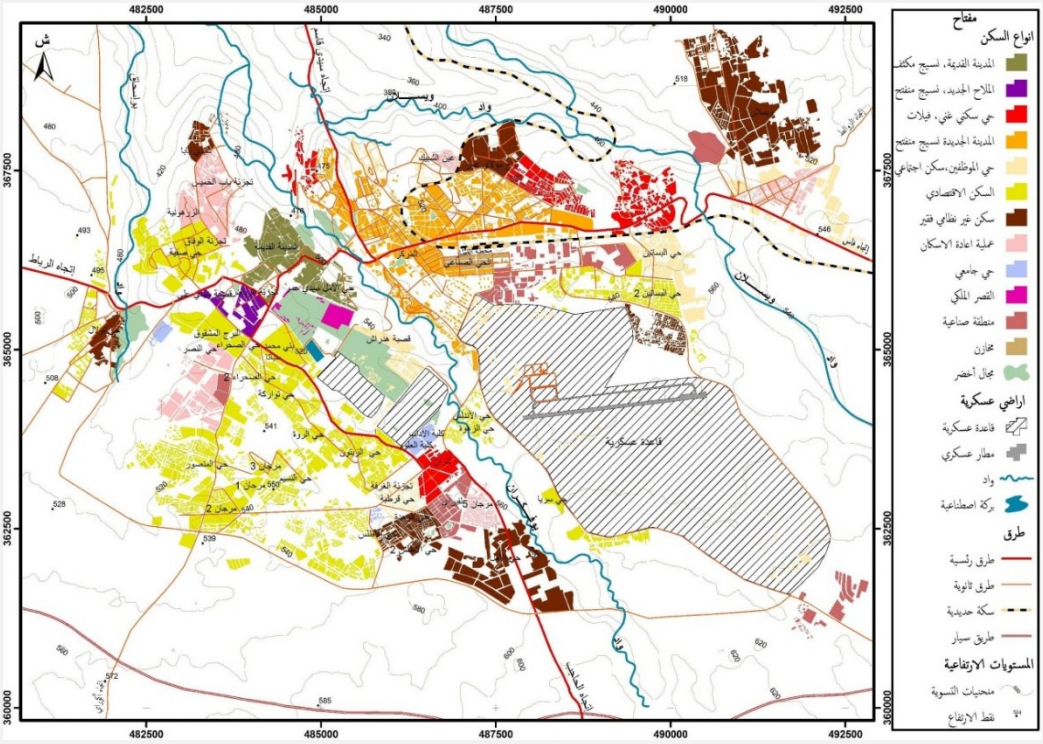

المصدر : عمل شخصي إعتمادا على تصميم التهيئة الحضرية لسنة 2000 وصور الأقمار الاصطناعية لمدينة مكناس 2012.

واستمر هذا المسلسل من التمدين بعد الاستقلال (1957-1975) بشكل أقل من الفترة السابقة كذلك (أنظر خريطة تطور المباني بمكناس).يعزى هذا التراجع لهجرة الجالية الأوربية والطائفة اليهودية، وللركود الإقتصادي الذي أصاب المدينة بعد الحماية، ولعل أهم مؤشر لذلك انخفاض عدد العمال في القطاع الصناعي من 5500 عامل سنة 1953 إلى 2800 عامل سنة 1973.

رغم هذا التراجع استمر مسسلسل التمدين في النمو بشكل مهم، لكن على حساب ضاحيتها، بحيث ساهمت الهجرة بشكل كبير، مع تسجيل تفاوت مهم بين المدينة وضاحيتها، حيث شهدت هذه الضواحي تحولا كبيرا هائلا فقد تحولت نسب مساهمة الهجرة في تطور ساكنتها من نسب سلبية بين 60-71 (0.6- %و0.8- %) على التوالي بالنسبة لتولال ودوار السوسي (ويسلان حاليا)، إلى نسب فاقت نصف زيادة السكان (50.3 % و60.2) على التوالي بالنسبة للمركزين بين 71-82 .

وهكذا تظهر أهمية الهجرة في تطور المجال المبني، كما تؤكد دور الضاحية كمجال استقبال لأفواج الوافدين، ومجالا لحل مشكلة السكن التي تعاني منه المدينة الرسمية، وهذا ما يفسر التطور الكبير الذي شهدته مكناس في الفترة الممتدة بين (1975-2012) (خريطة رقم4).

الخريطة رقم 4 تطور المجال المبني بمدينة مكناس

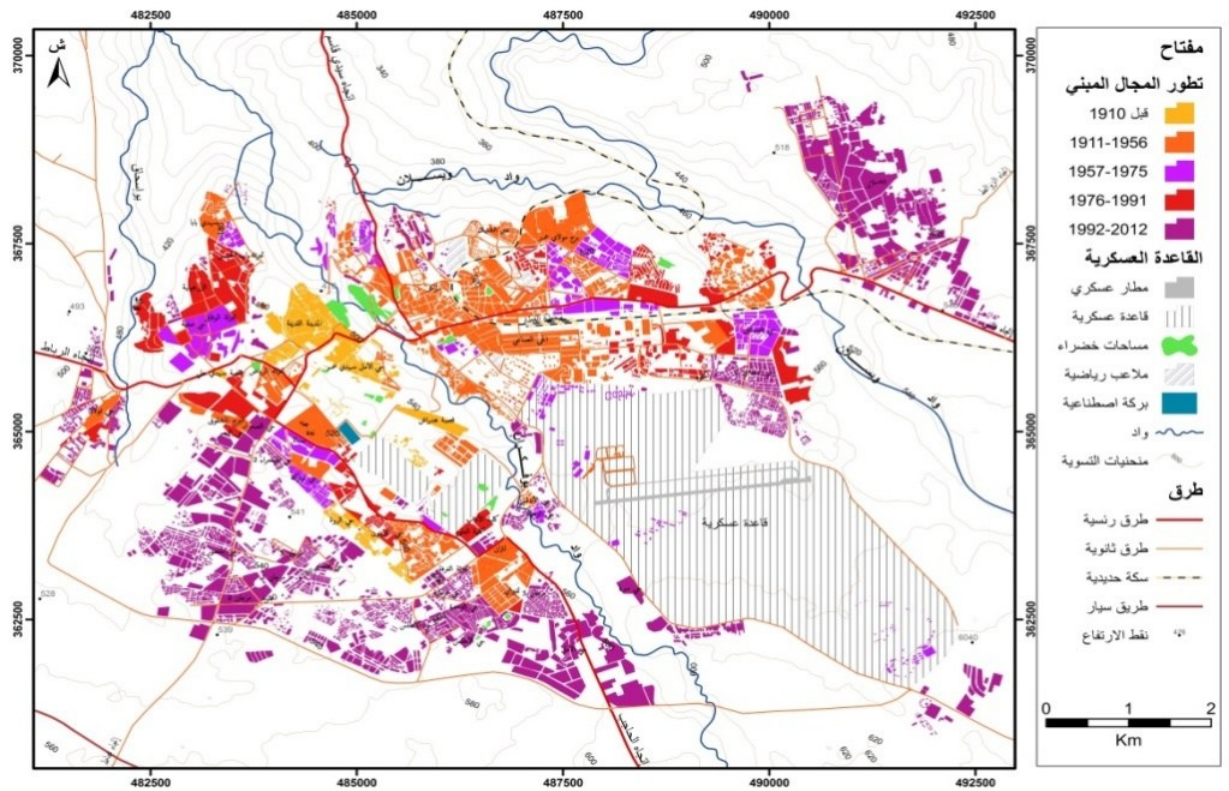

لقد عرفت وثيرة التمدين إرتفاعا كبيرا بعد الاستقلال، بحيث عرف المجال المبني ارتفاعا كبيرا في العقدين الأخيرين(المبيان رقم 1).

المبيان رقم 1: تطور المجال المبني بمدينة مكناس.

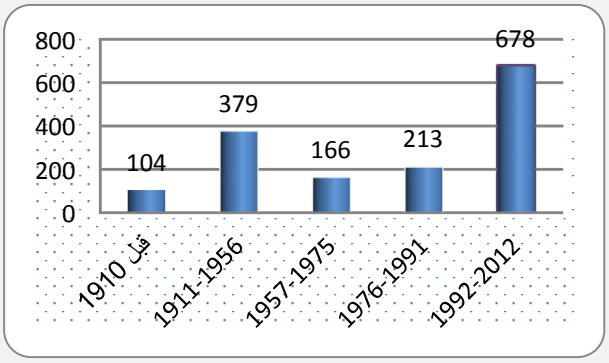

السكن غير القانوني بالمراكز الضاحوية الريفية و انعكاساتها المجالية

لعل أهم مؤشر لرصد حدود الضاحية انتشار المباني –السكن أساسا- الذي يمثل أهم حاجة مدننا وضواحيها اليوم في ظل الأزمة العقارية العميقة التي تعيشها، حيث إن السكن يمثل المحرك الأساسي للتمدين فيهما، ويمتد هذا

المشهد حول المدينة على مسافات تتراوح بين 10و15 كلم، ثم نسجل انقطاعات مفاجئة فتقل المباني، حيث تظهر وحدات متباعدة ومتناثرة في مشهد زراعي، فيظهر الحيز المبني المحيط بالمدينة في شكل هالة متميزة واضحة المعالم، وبهذا تظهر حدود الضاحية المكناسية[1]، والملاحظ أن دور الضاحية الريفية لا يقتصر في استيعاب جزء من الزيادة العامة للحضريين بهذا المجال فحسب، بل إنها متنفس كبير للمدينة ، نتيجة تفاقم أزمة السكن التي تعاني منها مدننا، ذلك أن عددا كبيرا من النازحين إليها وفدوا عليها خاصة من مختلف بقية أجزاء المجال الحضري الرسمي، وسنركز في هذا الفصل على الجماعة القروية الدخيسة، لكون هذه الأخيرة تعرف استقطابا كبيرا لتلك العناصر البشرية التي لم تستطع ولوج سوق العقار "الرسمية "،وبالإضافة الى ذلك كونها أصبحت مركزا لاحتضان مجموعة من الأنشطة التي كان استقرارها بالمجال الحضري عسيرا بسبب ما يطرحه المجال الحضري من منافسة وما يعرفه من اكتظاظ خاصة في بعض أنواع الحرف والتي تسمح للسكان بالحصول على حاجياتهم اليومية . ولعل ضعف الإنتاج الفلاحي وندرة المياه حد من إمكانات التكثيف وساهمت في ترجيح كفة التوجه كريع للإستعمال العقاري أفضل من ريع الإستعمال الفلاحي.

تتطور الدخيسة اليوم بتلقائية يعكسها تعدد الوظائف وتداخلها، يعكس هذا الوضع قوة التمدين وتهافته، الناتج عن تراكم ديمغرافي قوي بدل التراكم الاقتصادي، لقد أصبحت الدخيسة، ونخص بالذكر في السنين الأخيرة، حيزا مهما لاستقبال فئات اجتماعية مختلفة قصدت المدينة فحطت رحالها على مشارفها أو اضطرت للانسحاب منها لأسباب مختلفة، فوجدت في الضاحية بشكل عام مكانا ملائما لمطلبها، والدخيسة بشكل خاص :بقع أرضية بأقل ثمن ووسط أكثر هدوء وموقع قريب من المدينة يسهل التردد عليها.

وعليه سنحاول التطرق في هذا القسم، إلى أهم المراكز الريفية الضاحوية، وسنركز في هذا الإطار على" جماعة الدخيسة "،ومعرفة مكونات جماعة الدخيسة، باعتبارها جماعة ضاحوية خاضعة لتأثير مدينة مكناس، انطلاقا من معرفة خصائصها الطبيعية، والديمغرافية والاقتصادية وغيرها من الخصائص التي تشكل تجلياتها المكانية ملامح لتغير المشهد بها، وسنتطرق للسكن كأهم عنصر يبرز مظاهر التمدن .

المراكز الضاحوية الريفية : نقط تمدن متعددة وعشوائية .

تجمعات الدخيسة : ملامح جبهة تمدن .

إذا كان الموقع هو الوضعية التي يحتلها المجال بالنسبة للوحدات الجغرافية الكبرى (جهات، طرق)، فإن وقوع جماعة الدخيسة قرب مدينة مكناس، وعلى مجال هضبي (هضبة _سايس) ذي مؤهلات فلاحية هامة .

إن أي دراسة للسكن بجماعة الدخيسة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المقاربة الهامشية التي تعتمد على تصنيف الضاحية حسب وظائفها لصالح المجال الحضري، وخاصة وأن المؤشرات توضح كيف أن التطور الذي تعرفه الجماعة، سيؤدي لا محالة إلى اصطدام قوي وصراع بين الفلاحة و البناء .

(1)الطيب لشقار ، مرجع سابق،ص. 10 .

وقد عرفت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مرحلة تطور متميز تمثل بداية انتقال من تجمع فلاحي إلى جبهة تمدن، وقد زاد من حدة التطور ربط الدواوير بشبكة الكهرباء، حيث طمأن هذا التجهيز السكان على سكنهم من أي نقل أو هدم محتمل، لقد انعكست هذه المعطيات مكانيا في التهافت على المساحات غير المبنية .

وهكذا عرفت هذه الدواوير خاصة القريبة من الطريق إنشاء مرافق تجارية وخدماتية (دكاكين، مقاهي ...)، وبدأت ملامح تحولات عميقة تبرز سواء على مستوى النسيج، حيث أصبح كثيفا وبناء المنازل أصبح يتخد طابعا حضريا (الصورة1)، أو على مستوى المضمون الاجتماعي حيث بدأت تتشكل فئات اجتماعية تمارس أنشطة غير فلاحية بمكناس.

الصورة رقم 1 : تحولات على مستوى النسيج العمراني لجماعة الدخيسة .

فقد ارتبط تموقع السكن بها منذ القدم بالماء، منذ كانت الخيمة هي السكن السائد، لكن الماء لم يعد يلعب ذلك الدور المهم في تجمع السكن بجماعة الدخيسة في الوقت الحالي، بسبب قربها من مدينة مكناس، وبالتالي انفتاحها بشكل مهم أمام البناء من جهة، وضعف إمكانية التكثيف الفلاحي من جهة ثانية (الصورة رقم 2).

الصورة رقم2 : تبرز ضعف إمكانية التكثيف الفلاحي

وتظهر أيضا حدة التهافت على الأرض بهذا التجمع، من خلال عملية "التجزيء العشوائي "،وارتفاع ثمن الأرض، إذ بلغت 1500 درهم للمتر مربع[1]، بعدما كانت تمنح مجانا للوافدين، وهكذا تشهد هذه التجمعات إنشاء مرافق تجارية، وبدأت ملامح مركز ضاحوي تتحدد، إن على مستوى النسيج حيث يتم تكثيف بناء منازل من طراز حضري، ونخص بالذكر "تجمع الزوالط"،والذي يضم 4 دواوير(باعيش الرمل والمخاطير وأولاد عبد الله بن رحو والزوالت)، في حين الدواوير التي توجد وسط الجماعة فقد عرفت استيطانا قديما ومع ذلك مازال ينتشر بها السكن الهش، وتفتقر إلى التجهيزات، وهذا راجع بالأساس إلى بعدها عن الطريق من جهة، و بعدها كذلك عن مدينة مكناس من جهة اخرى .

السكن غير القانوني بتجمع الزوالط وانعكاساته المجالية

يعتبر السكن عنصرا مهما من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي يجعل منه في بعض الحالات الأساس الضروري الذي يجب أن تنطلق منه كل استراتيجية تنموية تجعل من بين أهدافها توفير إطار عيش سليم للفرد يمكنه من القيام بدوره داخل المجتمع. فشروط السكن تؤثر بطريقة مباشرة على سلوك الأشخاص، فقد أثبتت الدراسات بأن الأحياء السكنية الهامشية التي لا تتوفر على الشروط الضرورية لإطار العيش السليم، تعرف نموا في الجريمة أكثر من الأحياء التي تتوفر فيها كل شروط السكن السليم[2] .إذ يشكل السكن أحد الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع والتي من المفروض أن يستجيب لعدد من مقاييس الرفاهية والتجهيزات لضمان جودة حياة مناسبة، فظروف السكن عامة تشكل أحد العناصر الأكثر أهمية والتي تسمح بتحديد مستوى عيش الأفراد، وإبراز مستوى رقيهم الاجتماعي، فالتزايد السكاني السريع لمدينة مكناس كما ذكرنا في الفصل الأول وقلة الاحتياطي العقاري أديا إلى بروز أسواق موازية غير قانونية تكيفت مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية لشريحة ذات دخل محدود، ولبت حاجياتها السكنية والتي تم إقصاؤها بسبب الطابع الانتقائي للأنظمة المؤسساتية العمومية والخاصة في عرض العقار المبني وغير المبني.[3]

وفي خضم التوسع الكبير لمدينة مكناس نتيجة التراكم الديمغرافي واستنزاف الرصيد العقاري، واستفحال أزمة السكن، و بفعل القرب من مدينة مكناس، تبلورت هالة التعمير الموازي التي اعتبرت مخرجا لمأزق فئات اجتماعية عديدة لم تتمكن من تحقيق حاجياتها على الأرض الحضرية، واعتبرت جماعة الدخيسة بشكل عام، و"حي الزوالط "بشكل خاص مجال استقبال كبير لمن طرد من المدينة الرسمية ، تنبع هذه الجاذبية من توفر الأرض بأثمنة أقل، وسهولة إنجاز المشاريع (سكن – محلات- نشاط...)، فالأمر هنا بسيط يتلخص في توفير مواد البناء والبَناء، فلا تماطل إداري ولا إجراءات معقدة ولا احترام لضوابط التعمير، وإلى جانب المؤشرات الاجتماعية التي تفسر استفحال السكن غير القانوني، هناك مؤشرات سياسية لها دور في هذا الاستفحال.

وهذا التوسع الحضري كان له تأثير كبير على تنظيم المجال، وعلى سلوك ساكنتها وبنياتها الاجتماعية، فبارتفاع الحجم الديمغرافي للسكان، ترتفع الحاجيات وتتنوع وتصبح أهميتها أكبر فتجلب التجهيزات والخدمات تلو الأخرى،

---

(1) معاينة ميدانية.

(2) محمد محجوبي ،2006، قراءة عملية في قوانين التعمير المغربية "مذيلة بمختلف قوانين التعمير وإجتهادات الغرفة بالجعلس الأعلى والمحاكم الإدارية والدوريات والمناشير المتعلقة بالتعمير"، الطبعة الأولى،ص. 131.

(3) ماجدة صواب،"إعادة هيكلة السكن غير القانوني بمدينة فاس: الحصيلة والآفاق "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. ،2000 ص 120

فيتحسن مستوى أدائها وترتفع مردوديتها فتكتسب ريع موقع أكبر- بفعل القرب الكبير من المدينة-، فتزداد القيمة تبعا لمدى تجهيزها أوقربها من التجهيزات.

لذلك كان من الضروري تسليط الضوء على السكن وأنواعه، وسنركز بالأساس على السكن غير القانوني وعلى المراحل التي قطعها لهيكلته بالجماعة القروية الدخيسةبشكل عام والزوالط بشكل خاص ؟

ويفهم من هذا النص أننا نوجد أمام تجزئة ناقصة إذ ما تم إحداث تجزئة دون رخصة إدارية وهو نفس المعنى الذي يقصده الفصل 49 من القانون 25/90.ويتجلى غياب ترخيص في غياب الملف الإداري والتقني ودفتر التحملات.

ومما لا شك فيه أن التجزئة غير المرخصة تفتقر أيضا إلى الإعداد التقني من طرف المهندسين المساحيين والمهندسين المعماريين. ولكن هذا يكفي من منظور الظهير 1953 لاعتبار التجزئة ناقصة، بل لابد من توفر شرط ثان ألا وهو عدم إنجاز الأشغال المتعلقة بالتطهير والطرق والبنيات الأساسية الأخرى[1] .

ويبقى أن كل التسميات بين سري وعشوائي وغير قانوني...،تلتقي في إحالتها مجتمعة على خروج إنتاج سكن عن مقتضيات التخطيط الحضري والضوابط العمرانية، إلا أن تسميات السكن السري التي كثر تداولها داخل دواليب الإدارة المغربية خلال عقد الثمانينيات لم تعد تغري بل فقدت كل مصداقيتها نظرا لعدم ملاءمتها الواقع الذي أثبت من ذاته انعدام السرية في وجوده وفي إنتاجه وحتى في تعامله مع السلطات الترابية .فجل المدن المغربية أصبحت تعيش على إيقاع بناء سري وكأن مختلف المرافق الإدارية المغربية فاقدة لكل حواسها .

وفي إحلال نعث العشوائي ثم غير القانوني محله يتجلى في أن الهدف يتمثل بالأساس في إبراز عدم خضوع هذا النوع من السكن للضوابط الأساسية المفروض توفرها ليكون البناء معياريا وقانونيا .وفي ذلك إحالة على عدم إحترام المعنيين بالامر لقوانين والمساطر الجاري بها العمل . وإذا كانت كل هذه التسميات تعمل على تبرئة ذمة الإدارة المسؤولة في مراقبة البناء فإنها كلها تتضمن اعترافا صريحا بأمر واقع لم يكن ليتبلور وليكتسي المكانة التي أصبحت له لولا سياسة غض الطرف [2].

مراحل تشكل وتطور السكن بالدخيسة : تطور مهم للسكن غير القانوني وتراجع واضح للسكن القروي

لقد أصبح السكن القروي أصعب أنواع السكن تحديدا سواء من حيث شكله ووظائفه أو تسميته. فمن حيث الشكل انقرضت الأكواخ والمساكن التي يعتمد في بنائها على الحجارة والطين، لتحل محلها وحدات سكنية مبنية بنفس المواد المستعملة في الوسط الحضري بما في ذلك السكن الصفيحي والسكن غير القانوني. ولا يعني هذا التحول أن السكن القروي بمجموع مكوناته قد أصبح مندمجا ضمن السكن الحضري بقدر ما يعني خضوعه لإنتقائية مرتبطة بمدى إكتساح المدينة للضواحي المحيطة بها، ومدى قدرة هذه الضواحي على مسايرة هذا الاكتساح، لذلك كان من

(1) عز الدين حفيف الوكالة الحضرية للدار البيضاء،2004، "السكن غير اللائق من زاوية قوانين و وثائق التعمير ،الإتحاد الجغرافي المغربي،منشورات فرع الدار البيضاء –عين الشق،"السكن غير اللائق بالدار البيضاء "، ص .29.

(2) المصطفى شويكي، عرض حول السكن غير اللائق "المفاهيم والدلالات "، جامعة الحسن الثاني،عين الشق الدار البيضاء2004،ص 40.

الضروري تسليط الضوء على بعض المؤشرات الاعتيادية لحالة السكن بالدخيسة، وللإحاطة بهذا الموضوع سيتم التعرف على أنواع المساكن وشكلها ثم موقعها وتموضعها داخل الجماعة .

شكل وتنظيم السكن بالدخيسة.

هناك ثلاث أنواع رئيسية للسكن تميز دواوير جماعة الدخيسة:

النوع الأول: يضم مساكن ريفية مبنية بالأحجار وتهم الدواوير التي توجد داخل الجماعة مثل الكندول، وأولاد ميمون وسيدي مبارك، يرتكز نشاطها الأساسي على الفلاحة وتفتقر إلى التجهيزات .

النوع الثاني: عبارة عن سكن حديث وغير قانوني، يوجد هذا النوع من السكن في الناحية الشرقية للجماعة، بين وادي الزيفر وواد الشجرة، قد عرفت هذه التجمعات مرحلة تطورية متميزة حيث انتقلت من تجمعات فلاحية إلى جهة تمدين، خاصة بعد تحول دوار السوسي إلى مركز حضري (ويسلان)، يسود بهذه التجمعات السكن الريفي المبني بالإسمنت المسلح والاجور(السكن غير القانوني)، ونجده على طول الطريق الآتية من فاس إلى "عبد الله بن رحو "وإلى "الباعيش الرمل" و"الزوالط "تم إلى "المخاطير"، لتشكل كل هذه الدواوير السابقة الذكر تجمع كبير"حي الزوالط"،وهذا الأخير في تزايد مستمر،بحيث أنه يتواجد داخل أراضي جماعية أو كيش والقادمون الجدد لا يهتمون بالإجراءات القانونية .

النوع الثالث :عبارة عن تجمعات هشة اتخدت شكل وحدات منفردة منغرزة وسط دواوير الجيش، يتفاوت حجمها بحسب عدد البراكات .

السألة البيئية بالمجال الحضري :

الوضعية البيئية بالمركز:

يعاني مركز الزوالط من مجموعة من الإكراهات البيئية، نتيجة لتفاقم السكن غير القانوني.

مبيان رقم 2 : الوضع البيئي لمركز الزوالط.

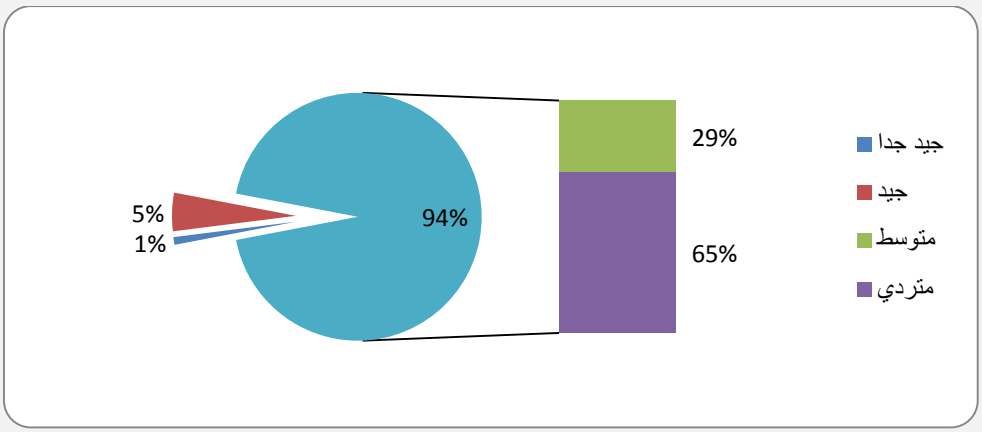

إن ما يتأكد من معطيات المبيان هو كون جل الأسر المبحوثة تعاني من مشاكل بيئية، فمركز " الزوالط " تجمع سكني نشأ في غياب التخطيط العام، ويمثل خروجا عن القانون، وهو منطقة محرومة من كافة أنواع المرافق والخدمات

الأساسية مثل الماء الصالح للشرب، قنوات الصرف الصحي، والربط بالكهرباء، ونقط الأمن، والوحدات الصحية، والمدارس والمواصلات، كما أن أزقتها لا تستطيع أن تمر منها سيارة إسعاف، أو مطافئ، أو الأمن. وكنتيجة لغياب البنيات التحتية في هذه المناطق، لاسيما، قنوات الصرف الصحي، تعاني الساكنة من غياب الحد الأدنى للمعيشة، وتعرف انتشارا للمطارح العشوائية.، بالإضافة إلى ذلك، فإن قرب المركز من مدينة مكناس جعلها تتحمل مجموعة من الأضرار ذات طبيعة مختلفة والأكثر خطورة هي الأضرار البيئية .

انتشار مطارح النفايات بشكل عشوائي .

المشكل الذي يطرح نفسه بقوة داخل هذا المركز هو مشكل الأزبال فرغم الموارد المادية والبشرية التي تتوفر عليها الجماعة، تستمر الساكنة في تجرع مرارة هذا المشكل العويص، فقد أفرزت كثرة السكن غير القانوني كثرة المطارح العشوائية التي ساهم السكان في إقامتها وأكبر من هذا قربها من المنازل(أنظر الصورة رقم 3)، وأسباب عديدة أفرزت مثل هذه المطارح كعدم قيام المجلس الجماعي بدوره في حل هذا المشكل وقلة وعي الساكنة بالضرر الذي يمكن أن ينجم عن مثل هذه المطارح .

صورة رقم 3: التخلص من النفايات في الأماكن الفارغة الموجودة بين المنازل.

المصدر: العمل الميداني

مبيان رقم 3: المخاطر البيئية التي تواجه مركز الزوالط

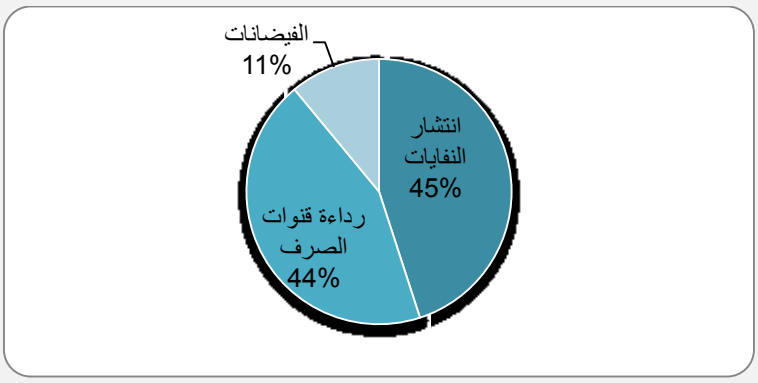

المصدر: العمل الميداني

ما يمكن استنتاجه من معطيات المبيان، أن 45 % من المستجوبين يعانون من انتشار النفايات قرب منازلهم، ثم تليها نسبة رداءة قنوات الصرف بنسبة جد مهمة.

المياه المستعملة :محرك دورة التلوث.

جزء كبير من المياه المستعملة لمدينة مكناس ومركز ويسلان تقذف داخل واد الزيفر،وهذا الأخير له دور كبير في تزويد ساكنة الدخيسة وجزء من ويسلان بالماء الشروب.وتساهم الصناعة بقسط كبير في تلويث هذه المياه، حيث تتخلص هذه المؤسسات من كميات المياه الهائلة بعد استعمالها بقذفها في وادي ويسلان دون معالجة.

معاصر الزيتون ترمي بنفاياتها وبمياهها المستعملة دون معالجة في المسيلات التي تصب في الوديان مما يجعل مياهها مسودة وملوثة. كما أنها تلقي بنفاياتها الصلبة داخل أراضي غير مسيجة أو محجوزة، مما يلوث الأرض بالزيوت، ويلوث في مجاري المياه .

تشكل هذه المياه مصدر تهديد كبير للجماعة القروية الدخيسة، بالنظر إلى كمياتها الضخمة ودرجة تلوثها العالية والخطيرة، واتساع مدى إعادة استعمالها فلاحيا.

خاتمة :

تعرف مدينة مكناس أزمة على مستوى استقبال السكان الوافدين باستمرار، وعلى مستوى تدهور وضعية السكان الحضريين، فارتفاع الكثافة السكانية من جهة، وانتشار المضاربات العقارية من جهة أخرى، أدى إلى انتقال بعض الفئات الاجتماعية من المدينة إلى ضاحيتها بحثا عن سكن مناسب، وهذا ما أدى إلى تدهور الأوضاع السكنية وإلى انتشار التجزئات السرية بضواحي المدن، وهي وضعية في الواقع تبين سوء توزيع المجال الذي أفرزته المضاربة العقارية، وقد أبانت التجارب على أن المجال الحضري أو المدن تحتفظ في قلبها بالسكان الذين يملكون السلطة أو المال ويمكنهم تحمل متطلبات التمدن، بينما تطرد الأشخاص الذين يقل وزنهم في المجتمع.

إن مدينة مكناس -كما ظهر من خلال تحليل القضايا -تشهد بداية مرحلة تطور مهمة، تتمثل في استكمال ملامح مجموعة حضرية، تتطور بسرعة كبيرة وتستلزم وضع خطة شاملة، توجه نموها وتجنبها التطور التلقائي وأثارها السلبية على استعمال الأرض واستغلال الموارد، بالطبع هناك مشاكل مرتبطة بالملكية، بالإطار القانوني، لكن في المقابل يجب على القانون أن يحدد كل متدخل ومسؤلياته، فهناك مشاكل عديدة لازالت تتخبط فيها مدينة مكناس بشكل خاص، والمدن الكبرى بشكل عام، ومن بين أبرز المشاكل نجد مشكل المراقبة، بحيث إن أغلب السكن غير القانوني هو نتاج لسياسةعمومية إظافة إلى الإنتشار الواسع للمشاكل البيئية.

المراجع:

- ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت، 1980.
- بوشتى بوعسرية، مكناس وأحوازها: دراسة هيدروغرافية وادي بوفكران نموذجا، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل مكناس، أعمال ندوة واد بوفكران البيئة والتاريخ وآفاق التهيئة يومي 25 و26 نونبر 1993.
- جون فرانسوا تروان،" المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية ". 2006.
- رقية بلمقدم : "ظروف بناء حمرية وتكوين المجتمع الأوربي"، في أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية.

- الطيب لشقار، 1996-1997، ضاحية مكناس: مقاربة جغرافية بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الاداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط.
- عز الدين حفيف، الوكالة الحضرية للدار البيضاء، "السكن غير اللائق من زاوية قوانين ووثائق التعمير، الإتحاد الجغرافي المغربي، منشورات فرع الدار البيضاء –عين الشق،"السكن غير اللائق بالدار البيضاء، 2004
- لمنوني محمد ا: التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور، مجلة الثقافة المغربية، ج 7، 1972.
- ماجدة صواب،"إعادة هيكلة السكن غير القانوني بمديتة فاس: الحصيلة والآفاق "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. 2000.
- محمد الهيلوش، محاضرات "المقاييس المختلفة للتهيئة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس. 2009
- محمد محجوب، قراءة عملية في قوانين التعمير المغربية "مذيلة بمختلف قوانين التعمير وإجتهادات الغرفة بالجعلس الأعلى والمحاكم الإدارية والدوريات والمناشير المتعلقة بالتعمير"، الطبعة الأولى.2006
- المصطفى شويكي،2004، عرض حول السكن غير اللائق "المفاهيم والدلالات "، جامعة الحسن الثاني، عين الشق الدار البيضاء
- مصطفى كنكورة، أكتوبر 2003، "المرافق العمومية بمكناس واقع الحال: توقعات وثائق التعمير وإكراهات الإنجاز "سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5، المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الاداب والعلوم الانسانية سايس فاس.
- والزيوت م الحسان،"أشكال العمران الذاتي بمدينة مكناس "بحث لنيل ديبلوم الدرسات العليا في الجغرافيا، كلية الاداب والعلوم الانسانية.الرباط.1996.
- Marianne Barrucand; 1980 : L'architecture De La Qasba De Moulay Ismail A Meknes; Edition Maghrebine; Casablanca.

مشكلات الحدود الإدارية لبعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر خلال الفترة (2019/12/29 إلى 2020/6/29)

زهير محمد عبد العاطي مسعود، معيد بجامعة درنة، فرع القبة، طالب دراسات عليا بجامعة عمر المختار البيضاء – ليبيا، قسم الجغرافيا – كلية الآداب.

الملخص

اهتم هذا البحث بدراسة موضوع مشكلات الحدود الإدارية لبعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر، بهدف معرفة ابرز المشكلات والصعوبات التي تواجه الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر، ومعرفة مدى تأثير مشكلات الحدود الإدارية لبعض البلديات في منطقة الجبل الاخضر علي السكان، ولتحقيق هذه الاهداف استخدم المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي وبعض الأساليب العلمية والأساليب الإحصائية، خلصت الدراسة الي جملة من النتائج نذكر منها تداخل الحدود الإدارية للبلديات فنجد ان بلدية القيقب داخل خريطة بلدية الابرق، وكما يوجد مكتب اصدار الاحوال المدنية واحد ببلديتي الابرق والقيقب وكذلك ببلديتي البيضاء ووردامة، وانشاء البلديات علي المعيار الاجتماعي والقبلي دون النظر للمعايير القانونية والمقومات التي يمكن الاعتماد عليها.

ويقترح هذا البحث ترسيم الحدود الإدارية بعلامات واضحة ونقاط دالة لتفادي تداخل الحدود، ومراعاة المعايير القانونية في انشاء البلديات، ودمج البلديات التي لا يوجد بها مقومات للبلدية لكي يسهل العمل علي دعمها وتوفير الخدمات لها، وتزويد البلديات بالدراسات والمقترحات لتقوية التواصل بين المواطنين والبلدية.

الكلمات المفتاحية: مشكلات الحدود الإدارية، الجبل الأخضر، الجغرافية الإدارية.

Problems of the administrative boundaries of some municipalities in the Jabal Al-Akhdar region during the period (29/12/2019 to 29/6/2020)

Abstract

This research was concerned with studying the issue of administrative boundaries problems for some municipalities in the Al-Jabal Al-Akhdar region, with the aim of knowing the most prominent problems and difficulties facing the administrative boundaries of the municipalities in the Al-Jabal Al-Akhdar region, and knowing the extent of the impact of the administrative border problems of some municipalities in the Al-Jabal Al-Akhdar region on the population. To achieve these goals, the descriptive, historical and analytical approach and some scientific and statistical methods were used. The study concluded with a number of results, including the overlapping of the administrative boundaries of the municipalities. We find that the Al-Qayeb municipality is within the map of the municipality of Al-Abraq, and there is also one civil status office in the municipalities of Al-Abraq and Al-Qayeb, as well as in the municipalities of Al-Bayda and Wardamah. And the establishment of municipalities on the social and tribal criterion without regard to legal criteria and the elements that can be relied upon.

This research proposes the delineation of administrative borders with clear signs and pointing points to avoid border overlap, observance of legal standards in the establishment of municipalities, integrating municipalities that do not have the components of the municipality in order to facilitate work to support them and provide services to them, and provide municipalities with studies and proposals to strengthen communication between citizens and the municipality.

Key words: problems of administrative borders, green mountain, administrative geography.

المقدمة

الحدود الإدارية هي حدود تفصل بين التقسيمات الإدارية داخل الدولة، ولا يعترف بها دولياً ككيان مستقل، وليس لها صفة شرعية او سيادية، ويمكن تعديلها او الغائها كلما اقتضت الظروف بحسب قوانين الدولة ولكل كيان إداري حدوده المحيطة بمنطقته الجغرافية وتفصله عن المناطق الإدارية الأخرى داخل الدولة، وليس للكيان الإداري كالبلدية أي سيادة عليها، وانما السيادة تكون من قبل الدولة وذلك لإدارة شؤونه الخاصة باستقلالية محدودة ونجد هنا مشكلات علي الحدود الادارية والذي تتحكم به المعايير الاجتماعية والقبلية دون النظر إلى المعايير القانونية والمقومات التي يمكن الاعتماد عليها وكما يوجد في منطقة الجبل الأخضر العديد من البلديات الادارية وتقوم كل بلدية بتوفير كافة الخدمات لسكانها، وخدمات هذه البلديات كثيرة ومتعددة وقد اقتصر الحديث في هذه الدراسة علي مشكلات الحدود الادارية في منطقة الجبل الاخضر ونتيجة لاستمرار تغير الحدود الادارية للبلديات وتنوع وكثرة الخدمات التي تقدمها هذه البلديات دون وجود أي رقابة او قوانين دولية فعالة تم حدوث الكثير من المشاكل علي حدود هذه البلديات اثناء تقديمها للخدمات كذلك حدوث بعض المشكلات في التقسيم غير المتساوي للخدمات التي تقدمها للبلديات فعلي سبيل المثال نجد بعض المناطق تتبع اكثر من بلدية في تقديم الخدمات لها وبهذه الكيفية تحدث مشكلات في الحدود الادارية للبلدية.

مشكلة الدراسة

يعرف العديد من الباحثين مشكلة الدراسة بأنها عبارة عن تساؤل او عدة تساؤلات غير مجاب عليها. واستناداً الي ذلك فإن مشكلة الدراسة هنا تتلخص في التساؤلات التالية:

(1) ما هو مدي تأثير مشكلات الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر على دولة ليبيا؟

(2) هل اثرت المشكلات في الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر علي تقديم الخدمات لسكانها؟

(3) هل يوجد مشكلات اخرى تعترض لها الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر– دولة ليبيا؟

(4) ما هو الأثر الجغرافي للوحدات الإدارية في منطقة الجبل الاخضر علي اداء خدمات البلدية؟

(5) ما هو مدي تأثير مشكلات الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر على بعض البلديات المجاورة لها؟

الفروض

(1) إن تأثير مشكلات الحدود الإدارية للبلديات علي الدولة من ناحية ازدواجية الخدمات وخاصة للمناطق الحدودية بين البلديتين يؤثر على اقتصاد الدولة.

(2) يتبين تأثير مشكلات الحدود الإدارية للبلديات في تقديم الخدمات لسكانها من حيث عدم تقسيم العمل بشكل متساوي بين البلديات وتتمثل في الامكانيات التي تمتلكها البلدية.

(3) من المشكلات التي تعترض الحدود الإدارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر هي تغير الحدود الإدارية للبلديات بشكل مستمر.

(4) ان الأثر الجغرافي للوحدات الإدارية على أداء خدمات البلدية يتمثل في عدم ترسيم الحدود الإدارية للبلديات بشكل مناسب.

(5) إن تأثير مشكلات الحدود الإدارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر علي بعض البلديات المجاورة لها من حيث تداخل ووجود الحدود الإدارية لبعض البلديات داخل بلدية أخرى.

أهداف الدراسة

ان الهدف الأساسي أو الرئيسي لأي بحث علمي هو الإجابة عن الأسئلة المطروحة وذلك باتباع قواعد وإجراءات علمية. من هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلي وضع إجابات لتساؤلاتها ولاختبار فرضيتها للتأكد من مدي صحتها من عدمه. ومن الطبيعي أن تتفرع أهداف ثانوية من الهدف الرئيسي للدراسة، لذا فإن تهدف هذه الدراسة لمعرفة ما يلي:

1– تهدف الدراسة الي معرفة مشكلات الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر- دولة ليبيا.

2– مدى توفر الخدمات لسكان البلديات في منطقة الجبل الاخضر ومعرفة مدي تأثير مشكلات الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر علي السكان.

3– معرفة ابرز المشكلات والصعوبات التي تواجه الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر- دولة ليبيا.

حدود منطقة الدراسة

يبين الشكل (1) الحدود الإدارية لبعض البلديات في منطقة الجبل الاخضر، حيث يحدها من جهة الشرق بلدية درنة ومن الغرب بلدية الساحل ومن الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب طريق ال 200، أما موقعها الفلكي فهي تمتد بين خطي طول 56،21،32° و 26،22،47° شرقاً ودائرتي عرض 32،32،43° و31،32،51° شمالاً، وبالنسبة للحدود الزمنية تمتد الدراسة خلال الفترة (2019/12/29 الي 2020/6/29).

شكل (1) الحدود الإدارية لبعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر

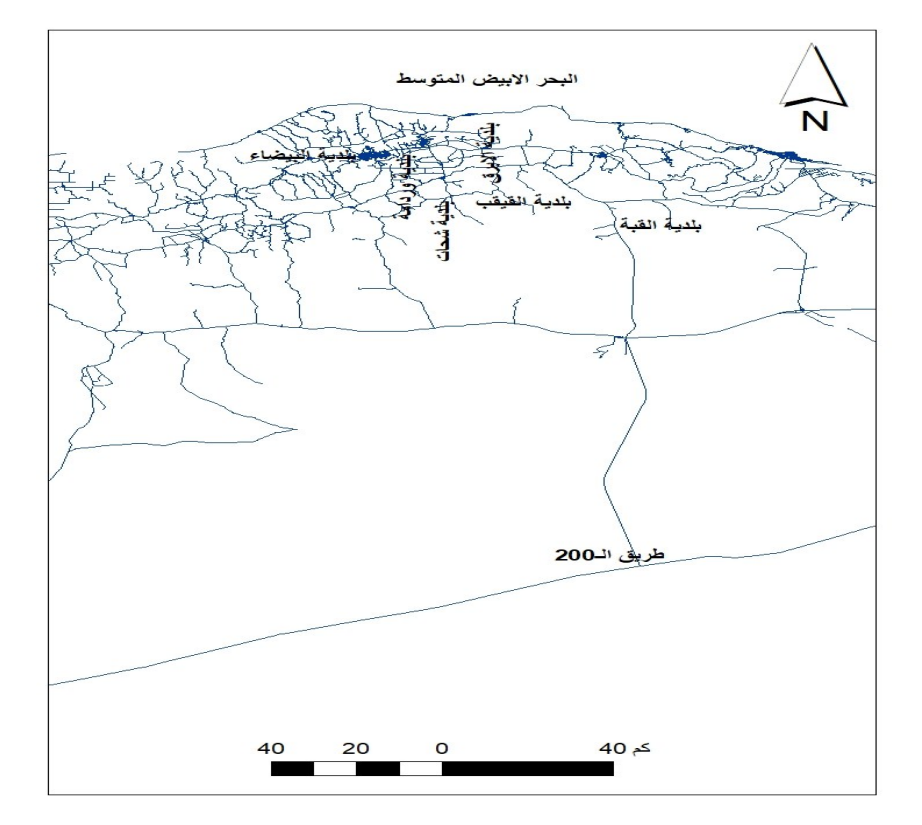

المصدر: عمل الباحث.

منهجية الدراسة

يعرف المنهج بأنه الطريق المؤدي الي الكشف عن الحقائق، وعليه فالمنهجية تمثل مجموعة من الأساليب التي يتبعها الباحث لتحليل المشكلة موضوع الدراسة، وأصبحت الجغرافية تعتمد علي مناهج عديدة، التي تبدأ من

الملاحظات والتجربة (أي الاختبار) تمهيداً لصياغة الفرضية والتأكيد من صدقها، ومن ثم التوصل الي النتائج، وعلية فقد اعتمدت الدراسة علي ثلاثة مناهج تسعي الي تغطية الأهداف علي النحو الاتي:

1- المنهج الوصفي: الذي يهدف لدراسة التقسيم الاداري للبلديات في منطقة الجبل الاخضر، وتوضيح مدي التوافق في هذا التقسيم، وتحديد المتغيرات التي أثرت على التقسيم الاداري لحدود البلديات.

2- المنهج التاريخي: يستند هذا المنهج علي عرض وتحليل الاتجاهات والوقائع والأحداث السابقة بالنسبة لظاهرة معينة وربطها بالواقع الحالي أي الإفادة من الماضي في فهم الحاضر، وذلك بربطها في سياق زمني، ومن ثم استقراء الحقائق، وذلك من خلال التتبع التاريخي للتقسيم الإداري لبعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر.

3- المنهج الإحصائي التحليلي: الذي يعتمد علي تحديد المشكلة من خلال ملاحظة الوقائع التي يستدل بها في هذه المشكلة والتي تتمثل في الحدود الإدارية لبعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر، ووضع الفروض التي تعبر عن طبيعة العلاقات بين المشكلة والمتغيرات المؤثرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الناتجة من واقع منطقة الدراسة، ومعالجة المشكلة في إطار الاعتماد علي المؤثرات التي تفرزها نتائج الدراسة ووضع الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال تحليل الإحصاءات المتوفرة او إحصاءات الدراسة الميدانية.

اسلوب الدراسة

تمثلت ادوات الدراسة في جانبين هما:

1- طرق جمع البيانات، وذلك من خلال:

الجانب المكتبي بحيث اشتملت بيانات هذا الجانب على البيانات الاحصائية، (جمع المعلومات من المراجع المختلفة والرسائل العلمية ذات العلاقة)، وشبكة المعلومات الدولية " الانترنت " وذلك بالبحث عن المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة في مواقع الشبكة المختلفة، والدراسة الميدانية وذلك عن طريق الملاحظة العلمية والمقابلات الشخصية مع عمداء بعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر ومدراء المؤسسات العامة لبلديات منطقة الدراسة.

2- طرق عرض البيانات: تم عرض البيانات باستخدام الوسائل الآتية:

العرض الجدولي والتمثيل الكارتوجرافي" الخرائط ".

أسباب اختيار الدراسة

ترجع الأسباب الرئيسية في اختيار موضوع البحث الي الاتي:

1- ارتباط الباحث وميوله لدراسة مشكلات الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر لاكتساب المعرفة.

2- اهمية موضوع الدراسة وقله الدراسات السابقة في منطقة الدراسة.

3- التوصل الي حقائق علمية بحيث يتم الاستفادة من هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة الأساس النظري الذي تستند عليه الدراسة، وأهم هذه الدراسات حسب تسلسلها الهجائي:

1- الدراسة التي قام بها سليمان بطارسة سنة 2004 وهي بعنوان (التمويل المحلي دراسة تحليلية للتجربة الأردنية) وتناولت الدراسة كيفية دمج البلديات وايرادات المجالس البلدية والنفقات فيها والمشكلات الإدارية والمالية

للبلديات وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة بدراستها للمشكلات المالية واكتفاء وتوسع دراستنا بدراسة مشكلات الحدود الادارية.

2- الدراسة التي قام بها شاهر محمد احمد عبيد و سائد محمد احمد ربايعة و جمال قاسم محمد حبش سنة 2013 وهي بعنوان (تقييم أفراد المجتمع المحلي لأداء أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في بلديات محافظة جنين في الدورة الانتخابية التي جرت عام 2005) وتناولت الدراسة الخدمات التي تقوم بتقديمها البلديات ومدي تناسب الخدمات بين البلديات في هذه المحافظة واهتمام البلدية بالمجالات التي تعمل عليها وتختلف هذه الدراسة علي دراستنا بدراستها لصلاحيات المجالس البلدية وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا بدراستها لمدي تناسب الخدمات بين البلديات والخدمات التي تقدمها البلدية.

3- الدراسة التي قام بها جمال عمرو سنة 2008 وهي بعنوان (ادارة البلديات وأثرها علي تخطيط المدن في فلسطين) وتناولت الدراسة الادارة الداخلية للبلديات وعلاقة البلديات بالمواطنين وعلاقة البلديات بالدولة والعلاقة مع البلديات والجمعيات وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة بدراستها بشكل واسع للإدارة الداخلية للبلديات وتتفق دراستنا مع هذه الدراسة في دراستها لعلاقة البلدية مع البلديات الاخرى.

4- الدراسة التي قام بها شويح بن عثمان سنة 2011 وهي بعنوان (دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية) وتناولت الدراسة مراحل انشاء البلدية والاهتمام بهذه الوحدة الإقليمية والتنظيم الاداري المحلي كوسط للتنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيه والابعاد البيئية للتنمية المحلية وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة بدراستها بشكل اوسع لعمل اللجان الدائمة والمؤقتة للمجلس البلدي وتتفق دراستنا مع هذه الدراسة بدراستها لمراحل انشاء البلدية والاهتمام بالوحدات الادارية.

5- الدراسة التي قام بها غزير محمد الطاهر سنة 2014 وهي بعنوان (آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر) وتناولت الدراسة مظاهر الاستقلال من خلال وسيلة إنشاء البلدية وتكوين مجالسها ومعوقات استقلالية المجالس المنتخبة وكيفية الحفاظ على البلديات ودخولها في التنمية وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة بدراستها لدور الموظفين في ادارة التنمية المحلية وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا في كيفية إنشاء البلدية وتكوين مجالسها وكيفية الحفاظ علي البلديات.

6- الدراسة التي قام بها محمد خشمون سنة 2011 وهي بعنوان (مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية) وتناولت الدراسة المركزية الادارية لمجالس البلدية ومشاركة الهيئات المحلية المنتخبة في ادارة شؤونها المحلية محدودة او شبة منعدمة والاسلوب الإداري المتبع في ادارة الشؤون المحلية للبلدية وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة بدراستها لقضية الوصاية الإدارية وقضية الخلافات بين أعضاء المجالس البلدية وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا بدراستها للمركزية الإدارية للمجالس البلدية والاسلوب الإداري المتبع في إدارة الشؤون المحلية للبلدية.

7- الدراسة التي قام بها علي محمد سنة 2012 وهي بعنوان (مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الاداري الجزائري) وتناولت الدراسة الاسلوب الاداري الذي يحقق مصالحها والتنظيم الإداري علي اساس تقسيم اداري لأقاليم الدولة ومدي استجابة التنظيم الاداري المحلي لمتطلبات التنمية وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة بدراستها لمدي ملاءمة الهيكل التنظيمي الإداري المحلي مع متطلبات التنمية وتتفق دراستنا مع هذه الدراسة بدراستها للأسلوب الإداري والتقسيم الإداري لأقاليم الدولة.

8- الدراسة التي قام بها محمود عامر خليل قنداح سنة 2012 وهي بعنوان (واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين واليات مقترحة لتطويرها دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة) وتناولت الدراسة اسباب ظهور الادارة المحلية ودور البلديات وتصنيفها والمبادئ الأساسية لسياسة دمج الهيئات

المحلية واهم المعايير لعملية دمج البلديات وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة بدراستها بشكل شامل لكيفية دمج الهيئات المحلية وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا بدراستها لدور البلديات وتصنيفها واهم المعايير لعملية دمج البلديات.

9- الدراسة التي قام بها خالد محمد بن عمور و عباس غالي داود سنة 2016 وهي بعنوان (منطقة الجبل الأخضر في ليبيا: دراسة في الجغرافية الإدارية، 2016) وتناولت الدراسة الحدود الادارية والتقسيمات الادارية كموضوع في الجغرافيا الادارية و دور الجغرافيا في عملية التقسيمات الادارية والعوامل المؤثرة في الخريطة الادارية وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة بدراستها للمشكلات التي تعاني منها الخريطة الادارية وتتفق دراستنا مع هذه الدراسة بدراستها للتقسيمات الادارية لمنطقة الجبل الاخضر.

10– الدراسة التي قام بها شقرانه عزالدين و رابحي شوقي عطية سنة 2017 وهي بعنوان (مساهمة الإدارة المحلية في تفعيل الخدمات العامة البلدية نموذجا) وتناولت الدراسة خصائص البلدية وصلاحياتها وتفعيل البلدية للخدمات العامة والعراقيل التي تؤثر على فاعلية أدائها وعلاقة البلديات ببعضها البعض وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة بدراستها للجان المجلس البلدي وكيفية سير عملة وتتفق دراستنا مع هذه الدراسة بدراستنا لخصائص البلديات ومعرفه العراقيل التي تؤثر على فاعلية أداء خدماتها للسكان وتداخل الحدود.

الصعوبات التي واجهت الباحث

1– قلة المراجع وعدم وجود دراسات سابقة بمنطقة الدراسة.

2– عدم توفر الاحصاءات والمعلومات وقاعدة بيانات حقيقة لدى المؤسسات الحكومية.

3– عدم تعاون الكثير من الموظفين بإعطاء البيانات لقلة الوعي بأهمية البحث العلمي.

4– تكاليف النقل اثناء جمع المعلومات.

مشكلات الحدود الإدارية

تعتبر مشكلات الحدود الإدارية من الموضوعات التي يعني بها الباحثون في الجغرافيا السياسية، ولا ينفرد الجغرافيون وحدهم ببحث مشكلات الحدود بل هي ميدان ثري للمشتغلين بالعلوم السياسية والمؤرخون ورجال القانون الدولي، ولكن الجغرافي يتميز عليهم جميعاً بتفهمه للخصائص الإقليمية وسهولة استخدامه للخرائط. وان كانت هناك بعض مظاهر للنزاع لا يمكن للجغرافي ان يكون منافساً لغيره فيها. كاتخاذ القرارات والحكم علي مدي قانونية المعاهدات والمناقشات التي تدور في صالح جانب او اخر ولكن لا يزال هناك المجال كبيراً أمام الجغرافي لكي يضيف الكثير لإجلاء المواقف المختلفة[1].

إن مصطلح مشكلة أو نزاع في الجغرافيا السياسية لا يعني أن هناك بالضرورة حلولاً لهذه المشكلة كما يحدث بالنسبة للحلول في أبحاث العلوم الأخرى كالكيمياء والفيزياء، لأن مشكلات الجغرافيا السياسية ترتبط بعلاقات بشرية ومكانية غاية في التعقيد متأثرة بالظروف التاريخية والاجتماعية والحضارية والاقتصادية.

---

[1] محمد عبدالغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2010، ص186.

لذلك عندما يقال مشكلة حدود سياسية فإن ذلك لا يعني إيجاد حل سليم قاطع لها، فقد يوجد الحل لها وفق ظروف معينة تمر بها المشكلة وسرعان ما تعود هذه المشكلة عندما تتغير الظروف. وتمشياً مع الظروف الجديدة والدوافع المختلفة فإن البحث يدور حول إيجاد حل أخر يتفق مع الظروف الجديدة[1].

تطور الخريطة الإدارية

عندما نتحدث علي بعض الأقاليم نرسم لها في أذهاننا حدوداً معينة تامة الوضوح تنطبق علي ما نشاهده في الخرائط الجغرافية، غير أن هذا الأمر في العصور القديمة لم يكن بمثل هذا التحديد والثبات والوضوح، فالأقاليم في البداية كانت تحدد بالسكان الذين يقيمون فيها ثم تطورت عملية تحديد الأقاليم فأصبحت تحدد الحدود سياسياً بآخر المناطق التي تخضع لسلطات الدولة المالكة للإقليم، ولا يخفي علينا ما في هذا التحديد من صعوبة في تعيين الحدود بالنسبة للباحث في التاريخ سواء من الناحية الجغرافية البشرية أو الجغرافية السياسية، فالشعوب لا يمكن أن نجد لها فاصلاً بين حدودها إلا إذا فصل بينها فاصل طبيعي كالبحار أو الجبال أو الصحاري ومن هذا المنطلق يدرس الباحث الخريطة الادارية حسب المصادر التاريخية المختلفة[2].

يمكننا القول قبل ان يعبأ في هذه الوحدات السياسية كانت هناك مساحات واسعة من الأرض غير صالحة للتوطن البشري أو غير جذابة لظروف طبيعية غير مواتية، كأن تكون مغطاه بالمستنقعات أو الغابات أو غير ذلك مثل هذه المناطق كانت تقوم بوظيفة منع الاتصال، تفرق بين مجموعات بشرية تعيش علي جوانبها وتنمو في أمان واطمئنان، ومع مرور الزمن تغلب الانسان علي هذه العقبات الطبيعية بطريق أو اخر، ودخلت هذه المناطق داخل الوحدات السياسية[3].

العوامل المؤثرة في الخريطة الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر

تتفاوت العوامل المؤثرة في التقسيم الإداري لأي دولة أو اقليم في تأثيراتها ولكن لا يمكن فصل بعضها عن بعض، وقد يختلف تأثيرها من دولة الي أخري ومن فترة الي أخري، وأهم العوامل المؤثرة علي التقسيم الاداري بمنطقة الجبل الاخضر هي:

1- مساحة الفروع الإدارية: تؤثر مساحة الفروع الإدارية في أشكال الحدود الإدارية، حيث انه لا يمكن أن تتساوي معظم الفروع الإدارية في المساحة فالمساحة الكبيرة ينتج عنها تفاوت في مساحة الأقسام الداخلية كذلك تعدد المستويات الإدارية المكانية، ومنطقة الجبل الخضر تختلف مساحة فروعها بحكم تباين خصائصها الطبيعية والبشرية مما ينعكس سلباً علي مساحة الفروع بها.

2- تداخل الحدود الإدارية: ارتبطت الحدود الإدارية مع الحدود القبلية لسكان منطقة الجبل الأخضر مما جعل إي نزاع قبلي يعد نزاعاً في الحدود الإدارية بين الفروع الإدارية.

3- تضاريس منطقة الجبل الأخضر: تؤثر التضاريس من حيث الاستواء والارتفاع في شكل وحجم الفروع الإدارية، حيث أن الفروع الإدارية الجنوبية (جردس، الخويمات، قندولة، مراوه) تمتاز باتساعها وكبر مساحتها لان جزء كبير

---

[1] علي احمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص234.

[2] خالد محمد بن عمور، اتجاهات تطبيقية في الجغرافيا السياسية، مكتبة دار الهدي، طبرق- ليبيا، 2014،ص51.

[3] محمد عبدالغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص171.

من مساحتها أراضي صحراوية تتميز بالاستواء والاستقامة عكس المنطقة الشمالية التي يستغل فيها قمم منطقة الجبل الأخضر في تحديد حدود بعض الفروع الإدارية.

4- السكان: يلعب عامل توزيع السكان وكثافتهم وخصائصهم المختلفة دوراً في تحديد الوحدات الإدارية المحلية، فغالباً ما تتم الإحصاء السكاني وفقاً للتقسيمات الإدارية السائدة، وهي بذلك تقوم بعملية تثبيت السكان واعتبار توزيعهم هو أساس التقسيمات الإدارية، ولذا تحاول الدولة إنشاء مكاتب للسجل المدني لكل فرع إداري لتنظيم هذه العملية[1].

تهتم الدراسات الجغرافية بالإنسان. لذا غدت دراسة السكان قسماً مشتركاً لدراسة اية قضية في كافة فروع الجغرافية عامة والبشرية بصفة خاصة، ما يهمنا في مجال دراسة الجغرافية السياسية هو إيضاح الموضوعات التي تؤثر جليا في الظاهرة السياسية ومنها: حجم السكان وتوزيعهم والهجرة ونمو السكان هو احد العوامل الرئيسية المؤثرة في تاريخ البشرية السياسي والاقتصادي[2].

5- المشاركة في الإدارة المحلية: تؤثر كثافة السكان علي مشاركتهم في أمور الإدارة وتتأثر بوعي وتقاليد السكان، ويرتبط ذلك بمعدل استيعاب السكان لمفهوم المشاركة في الإدارة المحلية، بالرغم من أن هذا اتجاه عالمي يجد انعكاساته في تنظيم الدولة الحديثة والذي يعزز هذا الاتجاه طبيعة النظام السياسي ومدي مرونة النظام الإداري فيه.

6- القاعدة الاقتصادية: تلعب الأنشطة والموارد الاقتصادية دوراً بارزاً في تحديد الخريطة الإدارية لأي منطقة، فالنظام الاقتصادي الذي تنتجه الدولة يؤثر في التقسيم الإداري وقد تأثرت المنطقة بالسياسات الاقتصادية التي حددتها الدولة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتي الوقت الحالي خاصة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية لمنطقة الجبل الاخضر والتي ينحصر معظمها في الخدمات والزراعة والرعي.

7- إدارة الدولة: تعد التقسيمات الإدارية من اختصاص أجهزة الدولة العليا فان المخطط الإداري الذي يحاول أن ينتج خريطة إدارية قد لا يلتفت الي أي من الأسس والمعايير التي تحدد حدود الوحدات الإدارية المحلية، بل يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الدولة وسياستها المختلفة[3].

يعتبر نزاع الحدود الإدارية مظهراً أو صورة من صور التوتر الدولي لمشكلة من مشكلات الحدود، لأنه قد تكون هناك مشكلة ما دون ان تثير نزاعا ويتضمن نزاع الحدود بوجه عام انواع من الانماط ومن اهم هذه الانماط قد ينشأ نتيجة تأثر الخدمات أو الوظائف التي يحصل عليها السكان من جراء رسم خط حدود معين مما يترتب علية مشكلات للحدود الادارية[4].

ماهية الاقليمية

1- الاقليمية والنظرية السياسية: الاقليمية اذن بدأت حركة ولكنها اشتدت فصارت ميلا ، ثم أصبحت نظرية سياسية كاملة، نظرية سياسية في توزيع الاثقال والقيم البشرية داخل الاجزاء المختلفة للدولة الواحدة.

فهي تمثل الجانب الجغرافي للعلم السياسي، او الجانب السياسي للعلم الجغرافي، ويلتقي فيها لذلك الجغرافي والعالم السياسي علي ارض مشتركة فهي علي التحقيق تعد (فلسفة المكان السياسية)، هي بجدارة (علم الشريعة

---

[1] خالد محمد بن عمور، مصدر سبق ذكره، ص60.

[2] فايز محمد العيساوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 2000، ص97.

[3] خالد محمد بن عمور، مصدر سبق ذكره، ص61.

[4] محمد عبدالغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص187.

الجغرافية) او (اخلاقيات المكان) كما قد نقول، أي هي تحاول تحديد المبادئ السياسية التي نسترشد بها في معاملة الرقع الجغرافية المختلفة التي تؤلف نسيج الدولة.

2- الاقليمية والاشتراكية: ولابد ان يكون قد اتضح الان ان الاقليمية بكل معني الكلمة هي (اشتراكية المكان) هي الترجمة المكانية الجغرافية للنظرية الاشتراكية السياسية، وليس من الصدفة ان الذي تكلم في النظرية الاقليمية الجغرافية من علماء السياسية هم مفكرون اشتراكيون واذا كانت الاقليمية هي اشتراكية المكان، فان العاصمية والتركيز اللا اقليمية هي تماماً الرأسمالية والاقطاع المكاني، الذي فيه تحتكر مساحة قليلة او رقعة محدودة اكبر قدر من ثمرات الحضارة ومرفهاتها[1].

وكما يعتبر الاقليم السياسي هو الوحدة السياسية المحددة بمساحتها وحدودها وسلطاتها السياسية، ويمكن ان يشكل الاقليم السياسي دولة او جزءاً من الدولة شرط أن يكون محدداً بجغرافيته وسلطاته كالكيانات الادارية الصغرى ذات الحكومات المحلية، وقد درج استعمال تعبير الاقليمية نسبة الي الاقليم وتعني التأكيد علي الشخصية الاقليمية والمطالبة بالحكم الذاتي او الانفصال عن الدولة، ويستخدم هذا التعبير – الاقليمية – في معرض الدلالة علي سياسة الدولة في منطقة جغرافية محددة[2].

تقسيم إدارة الدولة

قد تمثل المدن والعواصم مراكز السيطرة في خريطة العالم السياسية ولكن ينبغي عند النظر الي الدول الاقليمية ان ندرك انها ليست معادلا للدول والمدن التي عرفها الماضي، ونظراً للمساحة الضخمة التي تملكها الدولة الإقليمية، فإن المساحة الواقعة بين العاصمة وحدود الدولة لا تحتكم دائماً لأمر العاصمة مهما بلغت سطوة الحكومة المركزية في العاصمة. ولهذا فإن الدولة تلجأ الي تقسيم إدارة هذه المساحة الكبيرة علي سلطات تنوب عن الحكومة المركزية في تصريف الامور، وكما ان التقسيم الإداري لأراضي الدولة يرتبط في الاساس بأهداف دفاعية وادارية[3].

مشكلات الحدود الإدارية في منطقة الجبل الأخضر

بعد ثورة 17 فبراير حدثت تغيرات في الحدود الادارية لمنطقة الجبل الاخضر بسبب استحداث بلديات جديدة وحدثت التغيرات للحدود الادارية للبلديات السابقة والحديثة، ونظراً للتغيرات التي حدثت نتيجة للتركيب الاجتماعي لمنطقة الجبل الاخضر والظروف الامنية للبلاد.

وسوف تقتصر الدراسة علي مجموعة من البلديات وهي (بلدية البيضاء بلدية القبة – بلدية شحات – بلدية الابرق – بلدية القيقب – بلدية وردامه).

---

[1] جمال حمدان، (1997) جغرافية المدن ، مكتبة عالم الكتب القاهرة، 1997، ص384.

[2] عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1994، ص27.

[3] ، بيتر تيلور كولن فلنت، ترجمة عبدالسلام رضوان، اسحق عبيد، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، دار عالم المعرفة الكويت، 2002، ص143.

الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الأخضر

اولاً: بلدية البيضاء

وهي المركز الرئيسي لشعبية الجبل الاخضر سابقاً ثم تم تشكيل مجلس محلي بها إبان ثورة السابع عشر من فبراير وهي الآن بلدية مستقلة بذاتها وتعتبر من أكبر بلديات الجبل الأخضر كثافة سكانية وكذلك من حيث المساحة.

يحدها من الشرق بلدية ورداما ويحدها من الغرب بلدية الساحل ويحدها من جهة الجنوب ما بعد طريق الـ (200) الرابط بين مدينتي طبرق واجدابيا ويحدها من الشمال بلدية الساحل، ولا توجد خريطة معتمدة لدي المجلس البلدي البيضاء نتيجة لانفصال بعض أجزاء البلدية وتشكيل بلديات حديثة بها دون ترسيم حدود واضحة من قبل جهات الاختصاص، وهي تضم عددا من المحلات وعددها 13 محلة.

ثانياً: بلدية القبة

لقد كانت في السابق شعبية على رقعة واسعة حيث تمتد من منطقة الابرق الي ما بعد منطقة التميمي ثم تم ضمها الي شعبية درنة حتى قيام ثورة 17 فبراير وهي الآن بلدية مستقلة.

يحدها من الشرق بلدية درنة ويحدها من الغرب بلدية الابرق والقيقب ويحدها من جهة الجنوب منطقة المخيلى والعزيات ويحدها من الشمال البحر المتوسط، وهي تضم عدد من المحلات وعددها 7 محلات.

ثالثاً: بلدية شحات

وهي من ضمن المناطق التابعة لشعبية الجبل الاخضر سابقاً ثم تم تشكيل مجلس محلي بها وهي الان بلدية مستقلة بذاتها وتعتبر من البلديات الحديثة.

يحدها من الشرق بلدية الابرق ويحدها من الغرب بلدية ورداما ويحدها من جهة الجنوب ما بعد طريق الـ (200) ويحدها من الشمال سوسة التابعة لبلدية شحات، وهي تضم عدد (6) فروع وكل فرع يضم عدد من المحلات.

رابعاً: بلدية الابرق

وهي من ضمن المناطق التابعة لشعبية القبة سابقاً ثم تم ضمها الي شعبية درنة الي حين قيام ثورة 17 فبراير ثم تم تشكيل بها مجلس محلي وهي الان بلدية مستقلة بذاتها.

يحدها من الشرق بلدية القبة ويحدها من الغرب بلدية شحات ويحدها من جهة الجنوب بوابة الـ (200) ويحدها من الشمال بلدية شحات، وهي تضم عدد من المحلات وعددها 6 محلات.

خامساً: بلدية القيقب

وهي كذلك من ضمن المناطق التابعة لشعبية القبة سابقاً ثم تم ضمها الي شعبية درنة الي حين قيام ثورة 17 فبراير ثم تم تشكيل مجلس محلي بها وهي الان بلدية مستقلة بذاتها وتشترك مع بلدية الابرق في بعض الخدمات مثال مكتب اصدار الاحوال المدنية ومقره ببلدية الابرق وكذلك مدرية الامن الابرق القيقب ومقرها بمنطقة لالي التابعة لبلدية الابرق كما تعتمد في بعض الخدمات علي البلديات المجاورة كالمصارف والجامعات والمعاهد العليا.

يحدها من الشرق بلدية القبة ويحدها من الغرب بلدية شحات ويحدها من جهة الجنوب بلدية القبة ويحدها من الشمال بلدية الابرق، وهي تضم عدد من المحلات وعددها 3 محلات.

سادساً: بلدية ورداما

وهي من ضمن المناطق التابعة لشعبية الجبل الاخضر سابقاً ثم تم تشكيل مجلس محلي بها وهي الان بلدية مستقلة بذاتها وتعتبر من البلديات الحديثة وهي تفتقر الي الكثير من الخدمات وتعتمد علي بلدية البيضاء اعتماد كلي في الخدمات التي يحتاج اليها المواطن لسبب عدم وجود بنية تحتية كالمقرات ووجود البلدية في نطاق ضيق محصور بين بلديتي البيضاء وشحات، يحدها من الشرق بلدية شحات ويحدها من الغرب بلدية البيضاء ويحدها من جهة الجنوب الطريق العام الرابط بين بلدية شحات وبلدية البيضاء ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ولا يوجد ببلدية ورداما فروع او محلات للبلدية كما هو موجود بالبلديات المجاورة ويعتمد السكان علي المجلس البلدي بشكل مباشر في الخدمات التي تقدم اليهم، والجدول (1) يوضح عدد محلات البلديات في منطقة الجبل الأخضر.

جدول (1) يوضح عدد محلات البلديات في منطقة الجبل الأخضر

محلات بلدية البيضاء[1]	**محلات بلدية القبة[2]**	**فروع بلدية شحات[3]**	**محلات بلدية الابرق[4]**	**محلات بلدية القيقب[5]**	**محلات بلدية ورداما[6]**
محلة البيضاء	محلة لملودة	الفرع البلدي شحات ويضم 7 محلات وهي:	محلة الابرق الشمالي	محلة القيقب الجنوبي	لا يوجد محلات بلدية
محلة مسة	محلة ابشارة	محلة شحات الشرقية	محلة الابرق الجنوبي	محلة القيقب الشمالي	**المجموع لا يوجد**
محلة الوسيطة	محلة القبة الشمالية	محلة شحات الغربية	محلة ترت	محلة بوذراع	/
محلة سيدى عبدالواحد	محلة القبة الجنوبية	محلة راس التراب	محلة خولان	**المجموع 3 محلات**	/
محلة قصر مقدم	محلة الدبوسية	محلة حبون	محلة لالي	/	/
محلة الجهاد	محلة بيت ثامر	محلة ابلخنة	محلة المخيلي	/	/
محلة قندولة	محلة راس الهلال	محلة الصفصاف	**المجموع 6 محلات**	/	/
محلة مراوة	**المجموع 7 محلات**	محلة البقارة	/	/	/
محلة اسلنطة	/	الفرع البلدي سوسة ويضم 3 محلات وهي:	/	/	/
محلة عمر المختار	/	محلة سوسة الجنوبية	/	/	/
محلة جردس الاحرار	/	محلة سوسة الشمالية	/	/	/
محلة الاخويمات	/	محلة سطية	/	/	/
محلة طرغونية	/	الفرع البلدي الفائدية ويضم 7 محلات وهي:	/	/	/
المجموع 13 محلة	/	محلة الظفيرية	/	/	/
/	/	محلة الزاوية	/	/	/
/	/	محلة الفائدية الشمالية	/	/	/
/	/	محلة اشنيشن	/	/	/
/	/	محلة السابة	/	/	/
/	/	محلة الناطات	/	/	/
/	/	محلة ام الثعبان	/	/	/
/	/	الفرع البلدي المنصورة ويضم 2 محلات وهي:	/	/	/
/	/	محلة صمبر	/	/	/
/	/	محلة المنصورة	/	/	/
/	/	الفرع البلدي بلقس ويضم 1 محلة وهي:	/	/	/
/	/	محلة بلقس	/	/	/
/	/	الفرع البلدي قرنادة ويضم 5 محلات وهي:	/	/	/
/	/	محلة قرنادة	/	/	/
/	/	محلة خنافس	/	/	/
/	/	محلة الاكوم	/	/	/
/	/	محلة التوتة	/	/	/
/	/	محلة الحنانة	/	/	/
		المجموع 6 فروع و25 محلة			

المصدر: الدراسة الميدانية للمجالس البلدية في منطقة الجبل الأخضر، 2020.

البلدية تقدم في خدماتها للمواطنين والمتمثلة في النظافة العامة وتوفير المياه والكهرباء وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية كما تقيم ببلدية البيضاء رئاسة مجلس الوزراء والعديد من الوزارات كما يوجد بها مستشفى الثورة وهو من أقدم المستشفيات بمنطقة الجبل، كما تقوم المحلات في حل مشاكل المواطنين ورفعها الي البلدية والمساهمة في تذليل الصعوبات التي تواجه البلدية.

الخدمات التعليمية في بلديات منطقة الجبل الأخضر

يوجد في البلديات الثلاث البيضاء والقبة وشحات العديد من المؤسسات التعليمية متمثلة في التعليم العالي والمعاهد العليا والمتوسطة والتعليم الاساسي والمتوسط، بينما يوجد في بلديتي الابرق والقيقب مؤسسات تعليمية متمثلة في التعليم الأساسي والمتوسط، في حين يوجد في بلدية وردامة مؤسسة تعليمية متمثلة في التعليم الأساسي ونبين لكم تفصيل الخدمات التعليمية علي النحو التالي:

أولاً: التعليم العالي في بلديات منطقة الجبل الأخضر

يوجد ببلدية البيضاء مقر الادارة العامة لجامعة عمر المختار كما يوجد بها العديد من الكليات وهي كالاتي:

كلية الطب البشري، كلية الهندسة، كلية الزراعة، كلية العلوم، كلية الصيدلة، كلية الموارد الطبيعية، كلية الطب البيطري، كلية التمريض كلية تقنية المعلومات، كلية التربية، كلية الاقتصاد، كلية القانون، كلية الآداب، كلية اللغات، كلية الاثار والسياحة وكما يوجد ببلدية البيضاء معهد التقنية الطبية ومعهد عالي للمهن الهندسية.

ويوجد في بلدية القبة جامعة عمر المختار فرع القبة وتضم عدد 6 كليات وهي كلية الآداب والعلوم – كلية التربية – كلية القانون – كلية الاقتصاد – كلية الهندسة – كلية الموارد، وكما يوجد ببلدية القبة المعهد العالي للمهن الهندسية ويضم عدد 5 اقسام وهي الهندسة الكهربائية والهندسة المعمارية والهندسة الميكانيكية وهندسة الحاسوب وهندسة الاتصالات.

وكذلك يوجد ببلدية شحات كليات تابعة لجامعة عمر المختار وهي كلية السياحة والاثار وكلية اللغات وكما يوجد بها معهد عالي للمهن الهندسية ومعهد الفندقة العالي سوسة.

بينما لا يوجد في البلديات الثلاثة الابرق والقيقب ووردامة جامعات ولا معاهد عليا والطلبة القاطنين بهذه البلديات الثلاثة يواصلون دراستهم الجامعية بالجامعات والمعاهد العليا بالبلديات المجاورة كبلدية القبة وبلدية البيضاء[1].

ثانياً: التعليم الأساسي والمتوسط والمعاهد المتوسطة في بلديات منطقة الجبل الأخضر

يوجد ببلدية البيضاء عدد ثلاثة معاهد وهي معهد المهن الشاملة بنات ومعهد الجبل للمهن الهندسية بنين ومعهد المهن الميكانيكية والكهربائية بنين، ويوجد في بلدية القبة عدد اثنين معاهد وهما معهد البناء والتشييد والمعهد التقني والفني، وكما يوجد في بلدية شحات عدد اربعة معاهد وهي معهد المهن الهندسية بنين ومعهد المهن الفندقية بنين ومعهد المهن الميكانيكية والكهربائية بنين ومعهد المهن الشاملة بنات، وكذلك يوجد في بلدية الابرق معهد للتعليم التقني والفني، بينما لا توجد معاهد متوسطة في بلديتي القيقب ووردامة[2].

---

[1] الدراسة الميدانية لمكاتب المعلومات والتوثيق بالجامعات والمعاهد العليا بمنطقة الجبل الأخضر، 2020.

[2] الدراسة الميدانية لمكاتب المعاهد الفنية المتوسطة بمنطقة الجبل الأخضر، 2020.

وتقدم مراقبات التربية التعليم في بلديات منطقة الجبل الأخضر العديد من الخدمات التعليمية علي مستوي البلدية من التعليم الاساسي الي التعليم الثانوي وتقسم هذه الخدمات التعليمية علي مكاتب التعليم ويقوم كل مكتب بضم عدد من المدارس بحسب ما تحتاج الية المنطقة من الخدمات التعليمية وتقوم البلدية بمساعدة مراقبة التربية والتعليم وتوزيع الخدمات علي المكاتب، وللأسباب والتي تم ذكرها سابقاً في اعتماد بلدية وردامه في خدماتها علي بلدية البيضاء فانه يوجد مكتب واحد للخدمات التعليمية يضم عدد مدرستين فقط للتعليم الأساسي، ولا يوجد مدارس للتعليم الثانوي[1].

الخدمات الصحية للبلديات في منطقة الجبل الأخضر

يوجد في بلدية البيضاء عدد من المستشفيات العامة والمراكز صحية منها ما يتبع وزارة الصحة مباشرة ومنها ما يتبع إدارة الخدمات الصحية البيضاء وهي تقدم خدماتها لسكان البلدية والبلديات المجاورة وذلك لتوفر التخصصات والعناصر الطبية التي لا تتوفر بتلك البلديات، ويوجد في بلدية القبة مستشفى عام ومراكز صحية منها ما يتبع وزارة الصحة مباشرة ومنها ما يتبع ادارة الخدمات الصحية، وكما يوجد ببلدية شحات عدد (3) مستشفيات ومراكز صحية منها ما يتبع وزارة الصحة مباشرة ومنها ما يتبع ادارة الخدمات الصحية شحات وهي تقدم خدماتها لسكان البلدية والبلديات المجاورة ومن ضمن هذه المستشفيات مستشفى الصدرية المنصورة ويعتبر المستشفى الوحيد بمنطقة الجبل الاخضر وما حولها لعلاج الدرن والامراض الصدرية، واما بالنسبة لبلدية الابرق يوجد بها عدد اثنين من المستشفيات وهي مستشفى الابرق القروي ومستشفى المخيلي ومراكز صحية منها ما يتبع وزارة الصحة مباشرة ومنها ما يتبع ادارة الخدمات الصحية الابرق، ويوجد في بلدية القيقب مستشفى قروي ومراكز صحية منها ما يتبع وزارة الصحة مباشرة ومنها ما يتبع ادارة الخدمات الصحية القيقب، في حين يوجد في بلدية وردامة مركز صحي واحد يتبع إدارة الخدمات الصحية كما يوجد بها مركز آخر تحت الإنشاء[2].

الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية للبلديات في منطقة الجبل الأخضر

توجد في بلديات منطقة الجبل الأخضر انشطة تجارية وصناعية وحرفية مرخص لها أي تزاول النشاط برخص سارية المفعول وتسدد الرسوم المقررة وفي المقابل تجد نفس الأنشطة تزاول نفس المهنة بدون ترخيص، ولذلك لا تجد قاعدة بيانات حقيقية يمكن الاعتماد عليها، وعلي سبيل المثال نجد محلات المواد الغذائية في بلدية القبة (10) محلات وعلي ارض الواقع تفوق (300) محل مواد غذائية، وكذلك بالنسبة للبلديات الاخرى وهذا نتيجة غياب عمل جهات الاختصاص، وكما ان الانشطة التجارية والصناعية والخدمية الواقعة في بلديتي الابرق والقيقب تتبع مراقبة اقتصاد بلدية القبة[3].

التعداد السكاني في بلديات منطقة الجبل الأخضر

إن التعداد السكاني لا يعطى الواقع الحقيقي بنسبة 100%، لسبب وجود أسر تقطن داخل بلدية البيضاء ونجد سجلاتها المدنية ببلديات أخرى، كما نجد اسر من خارج بلدية البيضاء وسجلاتها المدنية داخل بلدية البيضاء،

---

[1] الدراسة الميدانية لمراقبات التربية والتعليم بمنطقة الجبل الأخضر، 2020.

[2] الدراسة الميدانية لإدارات الخدمات الصحية بمنطقة الجبل الأخضر، 2020.

[3] الدراسة الميدانية لمراقبات الاقتصاد بمنطقة الجبل الأخضر، 2020.

وكذلك بالنسبة للبلديات الاخري، وكما يوجد ببلدية البيضاء عدد مكتبين اصدار، مكتب اصدار البيضاء داخل المدينة ويضم عدد تسع مكاتب خدمية من ضمنها المكتب الخدمي وردامه وهو داخل الحدود الادارية لبلدية وردامه، والاخر مكتب إصدار قندولة ويضم عدد ثلاثة مكاتب خدمية، كما أن منطقة عين مارة صدر بحقها قرار من رئاسة مجلس الوزراء بضمها الي بلدية درنة ومكتب السجل المدني بها لازال يتبع مكتب اصدار السجل المدني ببلدية القبة، ولكون بلديتي الابرق والقيقب بهما مكتب إصدار الأحوال المدنية واحد، ومقرة في بلدية الابرق وذلك من أحد أسباب تداخل عمل مكاتب الأحوال المدنية ببلدية الابرق وبلدية القيقب[1].

الإسكان في بلديات منطقة الجبل الأخضر

يتنوع الإسكان في بلديات منطقة الجبل الأخضر ما بين قروض عقارية ومساكن شعبية وشقق، وهذه المساكن مسجلة بمصرف الادخار والاستثمار العقاري لهذه البلديات، كما يوجد مساكن كثيرة غير مسجلة بأملاك الدولة، وهم الّذِين قاموا بالبناء داخل المخططات العامة فعلاً، ولكن على حساب أنفسهم، كما يوجد مخططات أخرى عشوائية على أطراف المدينة (مركز البلدية) وداخلها ،وهي كذلك غير مسجلة ولا توجد لها أي إحصائية داخل البلدية، وتعتبر بلدية البيضاء من أكثر البلديات التي تحوي مساكن و عمارات استثمارية غير مسجلة، وكذلك تشترك بلديتي الابرق والقيقب مع بلدية القبة في المؤسسات العامة التي تختص بالإسكان[2].

أشكال الحدود الإدارية بمنطقة الدراسة

ان ابرز ما يميز الشكل الجغرافي للدولة اليوم هو الانتظام والاندماج الشديد فدولة ليبيا تخرج برقعة سياسية ملموسة الي أقصى حد، تخلو تماماً من الزوائد والأطراف أو الأسافين والجيوب الهامشية، بحيث يكاد الشكل الجغرافي للدولة أن يكون مثالياً تقريباً، شأنه في ذلك كثيراً شأن مصر المثل الكلاسيكي لشكل الدولة النموذجي في كتب الجغرافيا السياسية[3].

وكما ان من اهم ما يميز الوحدة الجغرافية هي خاصية الاندماج والتي توزع الخدمات والأنشطة الاقتصادية على مساحة الوحدة الإدارية بصورة مناسبة او خاصية الاستطالة التي تعبر عن انحراف الشكل المساحي وتؤدي الي مشكلات في مساحة الوحدة الإدارية.

وعند تطبيق مقياس بويس كلارك ومعيار نسبة الطول الي العرض، لتحديد أشكال البلديات التي تم دراستها في منطقة الجبل الأخضر ومعرفة درجة اندماجها جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول (2) يوضح أشكال ونسبة الطول الي العرض لبعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر وفقاً لخرائط الحدود الإدارية للبلديات في منطقة الجبل الأخضر وهي كما يلي:

---

(1) الدراسة الميدانية لمكاتب اصدار الأحوال المدنية بمنطقة الجبل الأخضر، 2020.

(2) الدراسة الميدانية لمصرف الادخار والاستثمار العقاري ومصلحة املاك الدولة بمنطقة الجبل الأخضر، 2020.

(3) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية – دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص108.

جدول (2) أشكال ونسبة الطول الي العرض لبعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر باستثناء بلدية البيضاء

البلدية	مقياس بويس كلارك	نوع الشكل	نسبة الطول الي العرض	درجة الاندماج
القبة	33	أقرب الي شكل المستطيل	1.5	عالية الاندماج
شحات	84.8	أقرب الي شكل المستطيل	6.2	ضعيفة الاندماج
الابرق	83.2	أقرب الي شكل المستطيل	4.8	ضعيفة الاندماج
القيقب	54.6	أقرب الي شكل المستطيل	1.7	متوسطة الاندماج
ورداما	26	أقرب الي الشكل نجمة	1.5	عالية الاندماج

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على أشكال الحدود الإدارية لبعض البلديات في منطقة الجبل الاخضر.

يتضح من الجدول (2) والتي يوضح أشكال ونسبة الطول الي العرض لبعض البلديات في منطقة الجبل الأخضر ان بلدية القبة وبلدية شحات وبلدية الابرق وبلدية القيقب تتخذ شكل أقرب الي المستطيل وقد يؤدي هذا الشكل الي مشكلات في الحدود الادارية نتيجة لتوزيع الخدمات بشكل غير متساوي واما بالنسبة لبلدية ورداما فأنها تأخذ شكل أقرب إلى الشكل نجمة وهي كما تعتبر من البلديات منخفضة الكثافة السكانية.

الاستنتاجات:

1- عدم وجود قاعدة بيانات حقيقية يمكن الاستناد اليها كلياً سوي بمصلحة الاحوال المدنية او بمكاتب املاك الدولة والسجل العقاري او مصرف الاستثمار والادخار العقاري وينطبق ذلك علي كافة البلديات.

2- تداخل الحدود الادارية للبلديات وعدم وجود خرائط واضحه بذلك مثال بلدية الابرق نجد منطقة المخيلي وخولان ولالي تتبع اليها ونجد ان بلدية القيقب داخل خريطة بلدية الابرق ومثال صدر قرار بضم منطقة عين مارة لبلدية درنة وهي في السابق تتبع بلدية القبة دون اعادة ترسيم الحدود الادارية.

3- إنشاء بلديات علي المعيار الاجتماعي والقبلي دون النظر للمعايير القانونية والمقومات التي يمكن الاعتماد عليها.

4- نلاحظ ان بلدية شحات بها فروع بلدية وبها محلات تتبع تلك الفروع وهي البلدية الوحيدة التي بها فروع بلدية.

5- الملاحظ ان بلدية ورداما ليس بها محلات تتبع البلدية.

6- نلاحظ ان بلديات البيضاء والقبة والقيقب والابرق يوجد بها محلات تابعة للبلدية.

7- تبين من خلال الدراسة وجود مكتب اصدار الاحوال المدنية واحد ببلديتي الابرق والقيقب وكذلك ببلديتي البيضاء و ورداما.

8- عدم وجود تراخيص للأنشطة التجارية والخدمية، وينطبق ذلك علي كافة البلديات.

9- نلاحظ اعتماد أغلب البلديات علي بلدية البيضاء في خدماتها مثال الخدمات الصحية والتعليمية.

10- اتضح من خلال الدراسة ان اكبر البلديات من حيث التعداد السكاني هي بلدية البيضاء، والتي بلغ عدد سكانها حوالي 296،127 نسمة وأصغر البلديات هي بلدية وردامة والتي بلغ عدد سكانها حوالي 765 نسمة.

11- نلاحظ أن بلدية البيضاء تضم عددا من المدن الكبيرة، والتي كانت في السابق مؤتمرات شعبية مستقلة عن البيضاء وهو ما يجعل بلدية البيضاء ذات كثافة سكانية مرتفعة.

التوصيات

1- ضرورة مراعاة المعايير القانونية في انشاء البلديات.

2- ترسيم الحدود الإدارية بعلامات واضحة ونقاط دالة لتفادي تداخل الحدود.

3- إعداد قاعدة بيانات حقيقية بكل بلدية فيما يخص التعداد السكاني وعدد المساكن والتراخيص والانشطة التجارية والخدمية.

4- دمج البلديات التي لا يوجد بها مقومات للبلدية لكي يسهل العمل علي دعمها وتوفير الخدمات لها.

5- حث البلديات علي توحيد اسلوب العمل الصحيح.

6- التنويه علي وزارة الحكم المحلي علي المساواة بين البلديات سوي علي معيار العدد السكاني او الجغرافي.

7- إصدار لائحة توضح عمل البلديات وواجباتها واختيار عمداء ذو كفاءة وخبرة.

8 – حث البلديات على العمل في التنسيق فيما بينهما لتحقيق التعاون المشترك.

9 - تزويد البلديات بالدراسات والمقترحات لتقوية التواصل بين المواطنين والبلدية.

10 – الزام المواطنين بالتجاوب مع قرارات البلدية وتنفيذها لمساعدة البلدية في ترسم حدودها وتقديم خدماتها للمواطنين.

الخاتمة

ان دراسة مشكلات الحدود الادارية للبلديات في منطقة الجبل الاخضر تعد مهمه وضرورية لمعرفة الحدود الادارية للبلديات ومعرفة المشكلات التي تعترض لها الحدود الادارية للبلديات ومعرفة الخدمات التي تقدمها البلدية لسكانها وتعتبر مشكلات الحدود الادارية للبلديات من اهم المشكلات التي تتعرض لها البلديات في تقديم خدماتها، تم أجراء دراسة شاملة لمعرفة مشكلات الحدود الادارية للبلديات ومعرفة مقوماتها فنجد بعض البلديات تقدم خدماتها لأغلب البلديات المجاورة لها وكما تشهد البلديات في هذه الفترة مشكلات في الحدود الادارية نتيجة لغياب القانون واعتمادها علي المعايير الاجتماعية والقبلية بالرغم من سير العمل لهذه البلديات بشكل يتناسب مع متطلبات حاجة السكان من هذه البلديات وكما يتأثر عمل هذه البلديات بتغير الحدود الادارية للبلديات وتداخل هذه الحدود الادارية بين البلديات ولهذا تعرقل مشكلات الحدود الادارية للبلديات الخدمات التي تقوم بها البلدية لخدمة سكانها.

المراجع:

1- إدارات الخدمات الصحية بمنطقة الجبل الأخضر، .2020

2- المجالس البلدية في منطقة الجبل الأخضر، .2020

3- بيتر تيلور كولن فلنت، ترجمة عبدالسلام رضوان، اسحق عبيد، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، دار عالم المعرفة الكويت، 2002

4- جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية – دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996

5- جمال حمدان، جغرافية المدن، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، 1997

6- خالد محمد بن عمور، اتجاهات تطبيقية في الجغرافيا السياسية، مكتبة دار الهدي، طبرق- ليبيا، 2014.

7- خالد محمد بن عمور، عباس غالي داود (منطقة الجبل الأخضر في ليبيا: دراسة في الجغرافية الإدارية)، مجلة الاستاذ، العدد (203)، 2016.

8- سليمان بطارسة (التمويل المحلي دراسة تحليلية للتجربة الأردنية)، المؤتمر العربي الثاني، جامعة الدول العربية، الإدارة المحلية القاهرة – جمهورية مصر العربية، .2004

9- شاهر محمد احمد عبيد، سائد محمد احمد ربايعة، جمال قاسم محمد حبش (تقييم أفراد المجتمع المحلي لأداء أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في بلديات محافظة جنين في الدورة الانتخابية التي جرت عام 2005)، مجلة جامعة الأقصى، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، يونيو، .2013

10- شقرانه عزالدين عطية، رابحي شوقي، مساهمة الإدارة المحلية في تفعيل الخدمات العامة البلدية نموذجا، رسالة ماجستير جامعة زيان عاشور بالجفلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق الجزائر، .2017

11- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التمية المحلية دراسة حالة البلدية، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسي، الجزائر، .2011

12- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، .1994

13- علي احمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، .1998

14- علي محمد، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الاداري الجزائري، رسالة ماجستير في قانون الادارة المحلية جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، .2012

15– غزير محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق، الجزائر،.2014

16- فايز محمد العيساوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، .2000

17- محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري– قسنطينية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية– قسم علم الاجتماع، الجزائر، .2011

18- محمد عبدالغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، .2010

19- محمود عامر خليل قنداح، واقع دمج البلديات في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية والمنتفعين واليات مقترحة لتطويرها دراسة حالة محافظة رام الله والبيرة، رسالة ماجستير في التنمية الريفية المستدامة، جامعة القدس– معهد التنمية المستدامة، فلسطين، .2012

20- مراقبات الاقتصاد بمنطقة الجبل الأخضر، .2020

21- مراقبات التربية والتعليم بمنطقة الجبل الأخضر، .2020

22- مصارف الادخار والاستثمار العقاري بمنطقة الجبل الأخضر، .2020

23- مكاتب التخطيط العمراني بمنطقة الجبل الأخضر، .2020

23- مكاتب اصدار الأحوال المدنية بمنطقة الجبل الأخضر، .2020

24- مكاتب املاك الدولة بمنطقة الجبل الأخضر، .2020

25- مكاتب المعاهد الفنية المتوسطة بمنطقة الجبل الأخضر، .2020

26- مكاتب المعلومات والتوثيق بالجامعات والمعاهد العليا بمنطقة الجبل الأخضر، .2020

27- وزارة الحكم المحلي - ليبيا، 2020.

متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب

امحمد عزيز:
باحث بسلك الدكتوراه تخصص قانون عام، مختبر الحكامة والتنمية المستدامة. جامعة الحسن الأول كلية الحقوق سطات، المغرب
azizmhammed8@gmail.com

الملخص

يندرج مفهوم الحكامة " la Gouvernance" ، من جهة، ضمن شبكة مفاهيمية لكونه يرتبط ارتباطا عميقا بمجموعة من المفاهيم من قبيل : (مفهوم التنمية، مفهوم المجتمع المدني، مفهوم المواطنة، مفهوم دولة الحق والقانون...)، ومن جهة ثانية، فإن لهذا المفهوم سيرورة تاريخية خاصة به، حيث ارتبط بكيفية إدارة الدول والحكومات للشأن العام. لذلك أصبح لفظ حكامةGouvernance ، يفيد معنى الرقابة والتوصية والتدبير، وأصبح منظرو الليبرالية الجديدة يلحون على أن المقصود بالحكامة هو الجمع بين الرقابة من الأعلى، الدولة، والرقابة من الأسفل، المجتمع المدني.

إن موضوع متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب موضوع شاسع ومعقد، وهذا العرض/ المحاولة، سيقارب الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالات التي يطرحها، والتي يمكن تكثيفها في إشكالية مركزية، ما هي متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب؟

الكلمات المفتاحية: التنمية الترابية، الحكامة المحلية، التدبير العمومي، اللامركزية واللاتمركز.

The requirements of governance in territorial development in Morocco

Summary

On the one hand, the concept of "Governance" is a part of a conceptual system because it is deeply linked to a serie of concepts such as: (the concept of development, the concept of civil society, the concept of citizenship, the concept of the rule of law and law...) On the other hand, this concept has its own historical process, as it has been linked to how states and governments manage public affairs. The term of Governance has thus become useful for the meaning of censorship, recommendation and management, and neoliberal theorists have come to insist that governance is supposed to combine censorship from above, the state, and censorship from below, civil society.

The subject of governance's requirements in territorial development in Morocco is a vast and complex subject, and this offer/attempt, will address the subject by responding to the problems it poses, which can be intensified in a central problem, what are the governance requirements in land development in Morocco?

The objective of this study is therefore to study the requirements of governance in the experience of territorial development in Morocco.

Keywords:
territorial development; local governance; public management; decentralization; deconcentration.

مقدمــة

إن تنامي التحولات ذات الأبعاد المتعددة وتنوع الفاعلين المحليين، وتزايد إرادة الانخراط ورغبة الساكنة في المشاركة في مسلسل اتخاذ القرار والمساهمة في المشاريع الترابية، قد أحدثت تغييرا جوهريا في معادلة الحكامة الترابية. ولقد أدى تعدد مستويات الحكامة وانتشار بنياتها على المستوى الوطني والجهوي، وكذا تنوع المتدخلين، إلى جعل قضية تدبير المجالات الترابية، قضية تكتسي درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد. لذلك لا يمكن اختزالها في مجرد عملية تفويض قانوني للاختصاصات وتدابير نقل لبعض سلطات الدولة إلى الجماعات الترابية وهيئاتها المحلية، باعتبار أن قضية الحكامة تستلزم تدبير مسلسل متكامل لإشراك ممثلي الساكنة في صناعة القرار الترابي.

وأمام التحولات الكبرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ميزت السنوات الأخيرة وأمام حجم التحديات والرهانات الجديدة التي يعرفها المغرب، وجدت الدولة نفسها مدعوة ليس فقط لمتابعة جهودها في مجال التنمية وتطوير التجهيزات الأساسية[1] بل أيضا للقيام بمهام أخرى ذات أهمية خاصةوهي تشجيع وتقوية الإدارة المحلية بشقيها المعينة في إطار اللاتمركزوالمنتخبة في إطار اللامركزية، فلتحقيق التنمية الشمولية المستدامةوالمنشودة أصبحت المراهنة أكثر من أي وقت مضى على المستوى الترابي، أو ما يسمى بالمقاربة الترابية في التنمية، بعد أن أثبتت المقاربة المركزية فشلها وعدم قدرتها على تحقيق متطلبات التنمية الحقيقية. وفي هذا السياق فإنالدولة المغربية مدعوة للقيام بمجموعة من الإصلاحات المحلية وسن العديد منالاستراتيجيات على جميع الأصعدة والمستويات الإدارية، الاقتصادية،السياسية، الاجتماعية والثقافية.ذلك باتباع سياسة عموميةمحلية متماسكة وشاملة قوامها اللامركزية الحقيقية واللا تمركز الفعال، وفي هذا الصدد برز دستور 2011 كمحطة حاسمة في إبراز أهمية الجماعات الترابيةمن خلال القوانين التنظيمية 113.14/112.14/111.14فمنذ ما يزيد عن عقد من الزمان أصبحت الدولة والمنظمات والهيئات الوطنية والدوليةتتداول بمناسبة تدبيرها لأنشطتها وتقديمها لخدماتها مصطلحا أو مقاربة جديدة لتدبير الشأن العام أو الخاص ويتعلق الأمر بالحكامة.

إن مفهوم الحكامة « La Gouvernance » يندرج من جهة، ضمن شبكة مفاهيمية كونه يرتبط ارتباطا عميقا من المفاهيم من قبيل: (مفهوم التنمية، مفهوم المجتمع المدني، مفهوم المواطنة، مفهوم دولة الحق و القانون...) ومن جهة ثانية، فإن لهذاالمفهوم سيرورة تاريخية، حيث ارتبط بكيفية إدارة الدول ،الحكومات للشأنالعام.لذلك أصبح لفظ "حكامة" يفيد معنى الرقابة ، التوصية والتدبيروأصبح منظرو الليبرالية الجديدة يلحون على أن المقصود بالحكامة هو الجمع بين الرقابة من الأعلى، الدولة والرقابة من الأسفل، المجتمع المدني. ويعرف الدارسون والخبراء والمختصون هذا المفهوم بأنه تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع موارده المالية والمادية والبشرية. ولكن تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا التعريف قديم، لأنه يركز ويدل فقط على آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار، الشئ الذي جعل هذا التعريف يطرأ عليه تطور بحيث أصبح مفهوم الحكامة يعني حكم تقوم به قيادات سياسية ومنتخبةوأطر إدارية كفأه لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.

فما هي إذن متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب؟

ولتفكيك عناصر هذه الإشكالية، فان الأمر يتطلب طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تشكل الإجابة عنها مدخلا ضروريا للإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع من قبيل:

- ✓ أين يتجلى السياق المرجعي لصدور القانون التنظيمي للجماعات الترابية؟
- ✓ أين يكمن دور الديمقراطية التشاركية في المجال الترابي؟
- ✓ ماهي مكونات الحكامة الترابية؟ ماهي الاكراهات والمنطلقات للحكامة الترابية؟

[1] علي السدجاري "الدولة والإدارة بين التقليد والتحديث"، دار المناهل للطباعة والنشر، الرباط ،1994 صفحة 14.

للإجابة عن هذه الأسئلة، و حتى يتسنى لنا دراسة متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب، فقد ارتأينا أن نقسم الموضوع إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى السياق المرجعي وقواعد الحكامة الترابية على أن نعالج في المبحث الثاني: مكانة الديمقراطية التشاركية والحكامة الترابية: الإكراهات- المنطلقات .

المبحث الأول: السياق المرجعي وقواعد الحكامة الترابية

المطلب الأول: السياق المرجعي لصدور القانون التنظيمي للجماعات الترابية

الفقرة الأولى: على مستوى الخطاب السياسي

لقد أخد نظام اللامركزية الإدارية الترابية حيزا هاما من اهتمام المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية خاصة بالنسبة للمؤسسة الملكية [1] بحكم مكانتها ومركزها في النظام السياسي المغربي، فإنها مافتئت تدعو إلى تغيير قوانين الإدارة المحلية باستمرار، من أجل تصور مجالي توافقي لمواجهة الرهانات والتحديات، حيث قال الملك في إحدى خطاباته "*كل ذلك في إطار استحضار واع لما دعونا إليه، من تغيير في قوانين اللامركزية واللا تمركز ووفق مفهوم جديد، يجعل من السياسة التعاقدية أداة أساسيةلبلورة تصور مجالي توافقي*" كما يؤكد على ضرورة الإسراع بترسيخ اللامركزية واللا تمركز في اتجاه إفراز مجالس محلية وإقليمية وجهوية تجمع بين ديمقراطية التكوين وعقلانية التقطيع، ونجاعة وشفافية وسلامة التدبير.

وإذا كان الملك محمد السادس من خلال الأفكار الواردة في خطاباته الأولى، بعد تولي قيادة البلاد في 31 يوليوز 1999 يبدو مقتنعا ومتشبثا أن التنمية المستدامة والشاملة هدف أسمى في البلاد، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال النهوض بمستوى الحكامة الترابية، فإن هذا الاقتناع سيزداد بالتدريج والتراكم مع كل مرحلة إلا أن يتم الإعلان عن الجهوية المتقدمة، كورش جديد بنفس مستجد ومفتوح للحكامة الترابية. ولقد شكل الخطاب الملكي بمناسبةالذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء، في هذا الإطار منعطفا تاريخيا ومهما في المغرب، ونقطة حاسمة لانطلاق العمل في إطار مشروع الجهويةالموسعة. حيث أكد الملك محمد السادس عزمه على توطيد الجهوية المتقدمة بمنظور جديد للتنمية المتوازنة، يختزلها في مجرد. ولقد شكل الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء، في هذا الإطار منعطفاتاريخيا ومهما في المغرب، ونقطة حاسمة لانطلاق العمل في إطار مشروع الجهوية الموسعة. حيث أكد الملك محمد السادس عزمه على توطيد الجهوية المتقدمة بمنظور جديد للتنمية المتوازنة، يختزلها في مجرد أهداف وأبعاد إداريةومؤسساتية وثقافية فقط بل يعتبر إصلاحا هيكليا عميقا يقتضي جهدا جماعيا لبلورته وإنضاجه وفضاء خصبا للتنمية الشاملة والمتواصلة بالجهة ومن أجلها[2]. وفي هذا الإطار، فقد جاء في الخطاب الملكي ليوم 3 يناير 2010 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية " *نتولى اليوم، تنصيب اللجنةالاستشارية للجهوية. وهي لحظة قوية،*

[1] عبد الرحمان جمجامة، الإدارة اللا مركزية مع اللاتمركز وسياسة القرب في الخطاب والنشاط الملكي من محمد الخامس إلى محمد السادس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى ،2004 الصفحة 10.

[2] الشرقي نصرو وشحشي عبد الرحمان، الجهوية الموسعة في الخطب الملكية بين التحليل السيميائي والتحليل السياسي، منشور بسلسلة اللامركزية المحلية العدد 6 الطبعة الأولى ،2010 الصفحة 41.

نعتبرها انطلاقة لورش هيكلي كبير نريده تحولا نوعيا في أنماط الحكامة، كما نتوخى أن يكون انبثاقا لدينامية جديدة للإصلاح المؤسسي العميق"[1].

الفقرة الثانية: على مستوى المقتضيات القانونية.

لقد عرف دور الجماعات في منظومة التدبير العمومي المغربي نموا قانونيا ملموسا، وتطورا تدريجيا فمع كل نص قانوني جديد يصدر لتنظيمالجماعات، يتطور دورها التنموي ويتعاظم وإذا كانت هناك في كل مرحلةمن المراحل ومع كل نص قانوني لتنظيم تلك الجماعات، ملاحظات وعيوب وانتقاداتموجهة إلى المقتضيات القانونيةالتي تتضمنها، مقارنة مع ما هو رائج على المستوى الخطابي.فإنه على الرغم من ذلك نجد أن تلك النصوص القانونية حاولت إرساء أدوار تنموية مهمة للجماعات الترابية الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةوغيرها. إنها بمجرد الحصول على الاستقلال، عمل المغرب على تشييد دولة جديدة تقوم على أساس بناء مؤسسات عصرية تساهم في خدمة المواطن.

ولتحقيق ذلك، بادر إلى إصدار أول نص قانوني ينظم الجماعات الحضرية والقروية، ويتعلق الأمر بظهير 23 يونيو 1960 الذي أعطى للجماعات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد شكل هذا القانون اللبنة الأولى للتنظيم الإداري اللا مركزي بعد الاستقلال. وبعده صدر دستور 14 دجنبر 1962 الذي نص على أن " الجماعات المحلية هي العمالات والأقاليم والجماعات، ويكون إحداثهابقانون". ولعل أهم ما كان يميز التنظيم الجماعي في تلك المرحلة هو طابعها التسييري فقط. أما الطابع التنموي فقد كان ضعيفا. وجاء ظهير 30 شتنبر 1976ليتجاوز بعضا الاختلافات والإشكالات المسجلة في السابق حيث عمل على توسيع المهام التنموية والصلاحيات التي أنيطت بالمجلس الجماعي ومنحه اختصاصات وصلاحيات واسعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تم تخويل رئيسا لمجلس الجزء الأكبر من الاختصاصات التي كانت بيد السلطة المحلية(5) وبعد سنوات من التطبيق، تم توجيه عدة انتقادات لهذه التجربة لاسيما وأن الأمر يتعلق بنص قانوني عمر أزيد من ربع قرن من الزمن فكانت المشاكل متعددة الاختلالات كثيرة أبرزها غموض المقتضيات القانونية. فتم إصدار قانون جديد لعله يتجاوز ويصلح ما أفسد السابق وهو قانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي حيث جاء بعدة مستجدات على المستوى الاختصاصات والرقابة وعلاقات الشراكة والتعاقد مع الدولة ومؤسستها وقواعد التسيير والتدبير والحكامة عموما.

مع إقرار دستور 2011 في بابه التاسع والذي سيؤسس المرجعيةالدستوريةللجماعات الترابية 111.14 و112.14 و113.14 والمتعلقة بكل منالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات2

[1] نص الخطاب الملكي الموجه إلى الأمة المغربية في 3 يناير 2010 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهويةwww.maroc.ma

[2] ميشل روسي المؤسس الإداري بالمغرب، الشركة المغربية للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى ،1998، ص117 .

المطلب الثاني: قواعد الحكامة الترابية

الفقرة الأولى: أسس الحكامة الترابية

الحكامة هي، أولا وقبل كل شيء، تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده؛ كما يمكن اعتبارها مفهوما استعجاليا تبناه المنتظم الدولي لتجاوز حالة الخلل القائم في نماذج التنمية التي لا يجد فيها المجتمع الفرصة المناسبة للتعبير عن رأيه ومواقفه وحمولته الثقافية في المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين مستواه المعيشي؛ كما أنها تعتبر آلية للتدبير الرشيد والحكيم للموارد بهدف تحقيق التوازن في شتى الميادين، بالإضافة إلى أنها تشكل دعامة ومدخلا أساسيا من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة على أرض الواقع.

لقد اختلف مفهوم الحكامة الجيدة من دولة إلى أخرى، وهكذا تم تعريفها بكونها هي: الديمقراطية، الأمن، احترام حقوق الإنسان، احترام القانون؛ كما تم تحديد مفهومها في المراقبة والمحاسبة، الشراكة،... إلخ. أما فيما يخص أهميتها المرحلية فهي تكتسبها من خلال حضورها القوي في تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقارير البنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية التي جعلتها لصيقة بمفهوم التنمية المستدامة.

فالحكامة، إذن، هي دعوة صريحة إلى تجاوز حالة اللاتوازن الناتج عن أحادية صنع القرار دون مراعاة المنطق العلمي المؤسس على عناصر المشاركة في مختلف مراحل إعداد المشروع من التشخيص إلى البرمجة والتنفيذ ثم التقييم والمحاسبة، في إطار سيرورة تمتاز بالشفافية وحسن الأداء.وتعد الجماعات الترابية وحدات إدارية تم تسخيرها لتقديم مجموعة من الخدمات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية المواطنة. ومن هذا المنطلق، يمكننا القول إن سبب النشأة يتجلى أساسا في تثبيت مبدأ القرب الخدماتي على أرض الواقع.

ولعل المتتبع للشأن الترابي المغربي يقر بالدور الأساسي المسند إلى المرافق الترابية والمرتبط ارتباطا وثيقا بالمعيش اليومي للمواطن؛ غير أن هناك مجموعة من النقاط السوداء التي لازالت تعيق مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الترابية، الأمر الذي يتجلى أساسا في عدة جوانب وهي:

- استمرار تفشي ظاهرة الرشوة بشكل لافت للنظر داخل الوحدات الترابية؛
- ضعف تكوين المنتخبين، الأمر الذي لطالما انعكس سلبا على حسن تدبير الوحدات الترابية؛
- استمرار التعامل بمنطق الزبونية والمحسوبية في الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل الجماعات الترابية؛
- ضعف في الإمكانيات المادية، البشرية واللوجستية الترابية؛
- غياب تام لعلامات التشوير الخدماتي الترابي، الأمر الذي لطالما خلق حالة من التيه لدى المواطن داخل هذه الوحدات الخدماتية بامتياز؛
- ضعف تكوين الأطر العاملة بالوحدات الترابية في الميادين المتعلقة بتدبير الشأن العام، مما أثر بصفة مباشرة على جودة الخدمات المقدمة من طرف هذه الوحدات؛
- التداخل في الاختصاصات الترابية، الأمر الذي لطالما ضاعت معه مصالح المواطنين؛

- اللجوء المتكرر إلى آلية التعاقد الخدماتي مع شركات أجنبية، مما أقصى المقاولة المغربية العاملة في نفس الخدمات التي يقوم بها الأجانب؛
- غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم فيما يتعلق بمسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الترابية، مما ضيع الاستفادة من مجموعة من الموارد المادية وأثر كذلك بصورة سلبية على معدلات التنمية الترابية؛
- عدم القيام بدراسات ميدانية يكون الهدف من ورائها هو الوقوف المباشر على الاختلالات التي تعصف بمسلسل التنمية، ومن ثمة رسم خريطة التنمية الترابية الحاضرة والمستقبلة؛
- ضعف استعمال الوسائل المعلوماتية الحديثة في التعاطي مع متطلبات وحاجيات المواطنين اليومية، الشيء الذي يجعلنا أمام إدارة ترابية تقليدية مائة في المائة؛
- غياب نهج شراكة فاعلة وفعالة بين القطاعين العام والخاص، من جهة، والقطاع العام والمجتمع المدني، من جهة أخرى؛
- ضعف الاعتماد على سياسة التوأمة المغربية الأجنبية التي، إن أحسن استعمالها، ستعود بالنفع على تنمية الخريطة الترابية للمملكة، هذا إذا ما علمنا بأن دولا متقدمة كثيرة استطاعت، بفضل منهاج التوأمة، حصد نتائج تنموية اقتصادية واجتماعية انعكست إيجابيا على مستوى تقدم حياة المواطن، ومن ثمة على معدل تنقيط الدولة في مجال التنمية... إلخ.

لقد دأب العالم بأسره، في السنين الأخيرة، وارتباطا بتحديات العولمة المفرطة المرتبطة بالسرعة والدقة والجودة، على الاعتماد على ميكانيزمات جديدة للعمل تم استنباطها من مبادئ الحكامة الجيدة المرتبطة بالتدبير الجيد والمعقلن القائم على النتائج وسرعة الأداء، وبالتالي فالحاجة ماسة إلى تبني الوحدات الترابية لسياسة الباب الخدماتي المفتوح، معتمدة في ذلك على إمكانياتها المالية الترابية، من جهة، وعلى ضرورة تبنيها لمسلسل الشراكة البين قطاعية والمدنية، من جهة أخرى؛ الأمر الذي يمكن أن يفهم معه أن النظرة الأحادية الضيقة لتدبير المصالح قد أصبحت متجاوزة في ظل عصر العولمة، عهد سرعة التدبير وجودة نتائجه.

إن الرقي بمسلسل التنمية البشرية الترابية في بلادنا مشروط بضرورة تحديد نقطة الإقلاع أو الانطلاق، ثم نقطة الوصول، عبر تأسيس بنك للمعلومات التنموية الترابية تتم تغذيته بالمعطيات السابقة الحاضرة في أفق تسطير الإجراءات المستقبلية ولمَ لا، لا لشيء إلا لأن الحكامة الجيدة هي دعوة صريحة إلى بناء ديمقراطية تشاركية مؤسسة على الدقة والمساهمة والمشاركة والتوافق في صنع وتنفيذ وتقييم برامج التنمية على أرض الواقع، كما أنها قناة أساسية تمكن من الاستفادة من نتائج التنمية الترابية المستدامة، وبالتالي فلمَ لا نجعل من الاستحقاقات الترابية المقبلة استحقاقات للتقدم الاستراتيجي المندمج الذي يناغم بين المحاسبة والمساءلة كآليتين جوهريتين للتغيير والتطور والازدهار التنموي الترابي المواطن.

فيما يخص الالتزام بأسس الحكامة، فقد تضمنت القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية مجموعة من القواعد المتعلقة بحسن التطبيق لمبدأ التدبير الحر من خلال احترام العديد من القواعد المجسدة في المساواة بينالمواطنين في

الولوج إلى المرافق العمومية التابعة للجماعات الترابية، وكذا الاستمرارية في أداء الخدمات وضمان جودتها وتكريس قيم الديمقراطيةوالشفافية والمحاسبة والمسؤولية وترسيخ سيادة القانون والتشارك والفعالية والنزاهة.

- ✓ مبدأ المساواة بين المواطنين في ولوج المرافق العمومية والتابعة للجماعة الترابية.

يلزم هذه المرافق العامة التابعة للجماعة الترابية بأن تؤدي الخدمات إلى مرتفقيها بنوع من التساوي ودون أي تمييز[1]. أما الأساس الدستوري لمبدأ المساواة نجد في الفصل 6[2] من دستور 2011.

- ✓ مبدأ الاستمرارية في أداء الخدمات من قبل الجهة وضمان جودتها

تقوم المرافق العامة التابعة للجهة بخدمات أساسية للمرتفقين بانتظام واضطراد، وذلك دون انقطاع فإذا توقف سيرها أو تعطلت ولو مؤقتا نتجت عن ذلك أضرار ومضايقات للمرتفقين)9.(

- ✓ تكريس قيم الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والمسؤولية وترسيخ سيادة القانون.

الديمقراطية هي تلك العملية السليمة لتداول السلطة بين الأفراد أما الشفافية فهي ممارسة حق الحصول على المعلومة والأخبارتهم مواطنا بعينه، في حين تعني المحاسبة نوعا من التدقيق والاحتراس الذي يهم بالأساس الشؤون المالية، أما المسؤولية فتفيد بأن المسؤولين يتحملونها من جراءتدبيره للشأن العام انطلاقا من دعامتين: الشفافية والمحاسبة .

الفقرة الثانية: آليات الحكامة الترابية

يشكل موضوع الحكامة الترابية أحد ا لمرتكزات الأساسية للسياسات العمومية والبرامج الحكومية، اعتبارا للدور الذي تلعبه الجماعات الترابية كفاعل أساسي وشريك حقيقي في تدبير المجالات الترابية وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها بالنظر أيضا إلى أهمية تدبير المرافق الترابية وارتباطها الوثيق بالمعيش اليومي للمواطن، اذتهدف بالأساس إلى الاستعانة بالأليات المتاحة لتعزيز الحكامة الترابية منها:

أولا: تعزيز اللا تمركز الإداري

. يشكل ميثاق اللاتمركز الإداري رافعة أساسية في دعم الحكامة الترابية من خلال ضمان نجاعة أكثر في تدبير الشأن المحلي وتحقيق الالتقائية في السياسات العمومية وفي برمجة مختلف المشاريع القطاعية وذلكفي انسجام تام مع برامج التنموية للجماعات الترابية

[1] مليكة الصروخ، العمل الإداري، دار القلم القامرة الرباط، الطبعة الأولى، 2012. ص: 107 .

[2] الفصل 6 من دستور 2011"القانون الأسمى تعبير عن إرادة الأمة والجميع، أشخاصا ذاتيين واعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية المتساوون أمامه، والملزمون بالامتثال له.

ثانيا: دعم برامج التنمية الجهوية

يعد برنامج التنمية الجهوية أهم آليات الحكامة على المستوى الترابي، باعتباره منطلقا لتحقيق الاندماج والالتقائية بين التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة والحاجيات التنموية على المستوى الجهوي منخلال تنسيق الأعمال التنموية المقرر برمجتها أو إنجازها بتراب الجهة لتحقيق التنمية المستدامة ووفق منهج تشاركي.

ثالثا: دعم ومواكبة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب

يهدف التصميم الجهوي لإعداد التراب باعتباره الوثيقة المرجعية لتهيئة المجال لمجموع التراب الجهوي على وجه الخصوص الى تحقيق التوافق بين الدولة والجهة حول تدابير تهيئة المجال وتأهيله وفقرؤية إستراتيجية استشرافية، بما يسمح بتحديد توجهات واختيارات التنمية الجهوية وذلك من خلال:

- وضع الإطار العام للتنمية الجهوية المستدامة بالمجالات الحضرية والقروية،
- تحديد الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية الكبرى المهيكلة على مستوى الجهة،
- تحديد مجلات المشاريع الجهوية وبرمجة إجراءات تثمينها وكذا مشاريعها المهيكلة.

وفي إطار تنزيل مقتضيات المادة 89 من القانون رقم 111.14 المتعلق بالجهات (مرسوم مؤرخ في 28 شتنبر 2017/ صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 2 نونبر)2017 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب.

ويهدف هذا المرسوم إلى تحقيق غايتين أساسيتين:

- تمكين مجلس الجهة من بلورة منظور للتهيئة المجالية على مدى 25 سنة من خلال إنجاز التصميم الجهويلأعداد التراب وفق توجهات السياسية العامة لإعداد التراب المعتمد على المستوى الوطني.
- تعزيز التشاور وتحقيق الانسجام والتنسيق بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في ميدان إعداد التراب على المستوى الجهوي.

رابعا: دعم القدرات التدبيرية للجماعات الترابية

أ- تعزيز الهياكل التنظيمية وتطوير أساليب التدبير الإداري.

وذلك من خلال دعم ومواكبة إرساء إدارة الجماعات الترابية وهياكلها حيث عملت وزارةالداخلية على توجيه الدوريات والدلائل التوضيحية ذات صلة بالجماعات الترابية والتي شملت إدارة الجهة وإدارة العمالة أو الإقليم مرفقة بنماذجللهياكل التنظيمية.

ب – الموارد البشرية.

تمكين الجماعات الترابية من الموارد البشرية المؤهلة للنهوض بأعباء الإدارة على المستوى الترابي من خلال تفعيل آليات انتشار الموظفين فضلا عن تفكير في اعتماد آلية التشغيل بموجب العقود بهدف استقطاب الكفاءات والخبرات وسد الخصاص الملحوظ على المستوى الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة على مستوى الجماعات الترابية.

خامسا: تدبير ممتلكات الجماعات الترابية

لقد شكل تدبير ممتلكات الجماعات الترابية والمحافظة عليها دائما مثار جملة من الصعوبات والإكراهات بسبب تعدد القوانين المنظمة لهذه الممتلكات. ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات فقد انكبت الوزارة الوصية على إعداد مشروع قانون موحد يهدف بالأساس إلى إقرار قواعد تتوخى تحديث أساليب ومساطر وتعزيز الأملاك العقارية للجماعات الترابية والمحافظة عليها وتنميتها وتحسين مدا خيلها، بشكل يتلاءم ومقتضيات الدستور الجديد والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية ويستجيب لمتطلبات التنمية المحلية.

سادسا: برامج التأهيل الحضري وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر برامج التأهيل الحضري وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية نموذجاللمشاريع التي يتم تنفيذها وفق حكامة ترابية جيدة وتعمل الحكومة، في إطار مواكبتها للجماعات الترابية، على دعم ومتابعة هذه البرامج ا التي تشكل جزءا من الأوراشالكبرى التي تتوخى تحسين المشهد الحضري، وجاذبية المدن من خلال النهوض بالبنيات التحتية وتأهيل المرافق وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز إلىجانب معالجة المباني الآيلة للسقوط .

المبحث الثاني: مكانة الديمقراطية التشاركية والحكامة الترابية: الإكراهات- المنطلقات

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية للحد من مركزية السلطة

كانت السلطة المركزية خلال مختلف العقود السالفة هي المستأثرة لمسلسل إعداد السياسات العامة وتنفيذها. وعليه أثبتت الديمقراطية التمثيلية من خلال نخب البرلمان وفي المجالس الترابية محدوديتها في الإجابة عن مختلف توقعات المواطنات والمواطنين وتطلعاتهم[1].وقد حاول الدستور الحالي معالجة هذه الإشكالية بهدف الحد منالمخاطر على التوازن المؤسساتي .

الفقرة الأولى: الديمقراطية التشاركية منهج استراتيجي لإعادة بناء المجال الترابي

نصت ديباجة دستور 2011 على أن الهدف يكمن في تأسيس دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، ونصت الفقرة الثانية من الفصل الأول على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلطات وتوازنهاوتعاونها والديمقراطية المواطنة والتشاركية وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة[2]. وفي هذا السياق، ألزم النص الدستوري مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى من خلال الفصل 139 من الدستور المغربي بوضع آليات تشاركية للحوار والتشاور ،لتسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها وهو الأمر الذي سار عليه القانون التنظيمي للجهات تكملة وتنزيلا للدستور، حيث نص في بابه الرابع على" الآليات التشاركية للحوار والتشاور" من القسم الثالث في المادة 116 على إحداث مجالس الجهات آليات للحوار والتشاور، وفي المادة 117 حين نص على إحداث ثلاث هيئات استشارية لدى مجلس الجهة، مما يجعل من الأمر

[1]محمد الغالي، دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في ضوء الربيع العربي: جدلية الثابت والمتحول قضايا راهنة في التفكير العربي الحديث العدد 4،2013، ص:122.

[2]عبد الحق بلفقيه، قراءة دستورية في القوانين التنظيمية للجهات، مجلة مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء2011 ، العدد : 33-34.

مبتغى يجعل من الحكامة التشاركية في التدبير التنموي للجماعات الترابية أحد ركائز التأهيل المؤسساتي للشأن الجهوي والترابي بالمغرب.[1]

الفقرة الثانية: مزايا الديمقراطية التشاركية

من خلال دستور 2011 تتمثل مزايا الديمقراطية التشاركية في الاعتبارات التالية:[2]

- ✓ تعتبر الديمقراطية التشاركية نظاما منهجيا في مجال التنمية، يمكن الأفراد والجماعات، عبر مسلسل مؤسساتي تواصلي من تحديد حاجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم على المستوى المحلي أو المجالي.
- ✓ تعتبر الديمقراطية التشاركية نظاما يقوم على تثمين دور الوسطاء الاجتماعيين وتفعيله في مسلسل السياسات العامة.
- ✓ الديمقراطية التشاركية مجموعة من الإجراءات والوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق المشاركة الفعالة للمواطنات والمواطنين، بصفتهم المباشرة في القرارات العامة التي تهم شؤون حياتهم إلى جانب الديمقراطية التمثيلية، بهدف مصاحبتها وتجاوز بعض النقائص التي أفرزتها تطبيقاتها العملية من أجل تصحيح انحرافاتها وتقويمها إذ يكمن الهدف في تعزيز أسس الحكم الصالح والرشيد.
- ✓ الديمقراطية التشاركية إطارا لمساهمة السكان في عملية صنع السياسة على نحو يعزز الثقة بين الدولة ومختلف مؤسساتها والمواطن، من أجل التعاون على إعطاء الحلول المناسبة للمشكلات المطروحة في مختلف مراحل صنع القرار، حتى تدقيق تدبيره وتقييم نتائجه.

وعليه ومن أجل تحقيق هذه المقاصد أعطى دستور 2011 مكانة أساسية للمجتمع المدني في مسلسل السياسات العامة، فالفصل 12 من دستور 2011: "تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات الغير الحكومية، في إطار الديمقراطيةالتشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية .

المطلب الثاني: اكراهات منطلقات الحكامة الترابية

الفقرة الأولى: اكراهات الحكامة الترابية

1. الاكراهات الموضوعية

تكمن هذه الاكراهات في ضعف شفافية التدبير المحلي الناتج عن عدة عوامل أبرزها:

- ✓ طغيان التنظيم البيروقراطي،
- ✓ انغلاق التدبير وشخصانية السلطة،

[1] كريم لحرش الدستور الجديد للمملكة المغربية، شرح وتحليل، سلسلة العمل التشريعي والاجتهاد القضائي العدد 3، 2012. ص : 171 .
[2] محمد الغالي نفس المرجع الصفحة: 122.

- ✓ تضخم المنظومة الهيكلية للجماعات والقواعد القانونية وتكاثر المساطر الإدارية والوثائق والإفراط في اللجوء إلى السلطة التقديرية للمسؤولين على المصالح،
- ✓ بطء سير الإدارة وتعقد المساطر وضعف الإنتاجية وانتشار اللا مبالاة واتساع سياسة الكم على حساب الجودة، بسبب غياب تنظيم عقلاني في عملية التوظيف القائم على المحسوبية والزبونية،
- ✓ وجود عدة نقائص على مستوى الموارد البشرية والمتمثلة في سوء توزيع الكفاءات والأطر إداريا وجغرافيا وعدم احترام مبادئ تكافئ الفرص وعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور وغياب اشتراط المستوى التعليمي لتولي مهام رئاسة الجهة وكذا عنصر الكفاءة في عضوية المجلس الجهوي.

الشئ الذي يجعلنا أمام ضعف المخططات وهزاله الاستراتيجيات التنموية ناهيك عن غياب التنسيق والتعاون فيما بين المصالح الخارجية وكذا مركزية القرار الإداري.

إلى جانب ذلك، لابد من الإشارة في ذات السياق إلى ضعف المشاركة المباشرة للمواطنين في التدبير المحلي، الشيء الذي يؤدي إلى ضعف استجابة الإدارة ويجعل مساطرها وهياكلها وإجراءاتها عوائق أمام التنمية الاقتصادية المنشودة.

كما تعاني المالية المحلية أيضا من عدة اكراهات تعود أساسا إلى مسألة عدم تفعيل آليات الحكامة ومحدودية استقلالية ميزانية الجماعات الترابية واعتمادها بشكل كبير على إمدادات الدولة وارتفاع مصاريف التسيير[1].

2. الاكراهات القانونية

كما هو معلوم ، جاءت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بعدة مستجدات على مستوى التدبير الإداري حيث تصب في اتجاه خلق حكامة ترابية جيدة على مستوى تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها، إذ يلاحظ على أن الاختصاصات الحالية للجماعات الترابية هي نفسها التي كانت في القوانين السابقة باستثناء المستجد المتعلق بالاختصاصات المشتركة مع الدولة وباقي الأشخاص العامة وهناك تشابه وتكرار لنفس الاختصاصات مع إشراك المجال مع أصناف الجماعات الترابية الأخرى، كما أنه تم التمييز بين مفهوم الاختصاصات و مفهوم الصلاحيات ضمن القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بتخصيص كل واحدمنها قسما خاصا، بالرغم من تشابه هذين المصطلحين من جهة ،ومن جهة أخرى فإن الباب التاسع من الدستور المتعلق بالجهات والجماعات الترابية يتحدث عن الاختصاصات فقط، لذلك وجب التقييد بالنص.

أما فيما يتعلق بنظام المراقبة الإدارية، فلقد حافظ المشرع المغربي على المراقبة القبلية عبر التأشير على قرارات المجلس والرئيس، حيث تمت تقوية دور الوالي والسلطات المكلفة بالداخلية في مجال المراقبة ومنح الولاة صلاحيات واسعة وأكبر من سلطات رؤساء الجهات كحق التعيين في الوظائف بالجهة وحق الرقابة الإدارية القبلية وهو مقتضى

[1] حكيمة ماهر، الحكامة الترابية ورهان التنمية، الموقع الإلكتروني هسبريس، الجمعة 16 فبراير 2022.

يتعارض مع الفصل 136من الدستور وكذلك الفصل 146 الذي يمنح الجهات والجماعات حق تدبير شؤونها بكيفية ديمقراطية.

وتشير أيضا القراءة المتأنية لمقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية إلى رصد مجموعة من الملاحظات المتمثلة أساسا في إحداث 3 قوانين تنظيمية للجماعات الترابية، بالرغم من عدم تنصيص الدستور على ذلك صراحة، حيث نص الفصل 146على أنه "*تحدث بقانون تنظيمي بصفة خاصة شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية لشؤونها بكيفية ديمقراطية وعدد أعضاء مجالسها او القواعد المتعلقة بأهلية الترشيح وحالات التنافي وحالات منع الجمع بين الانتدابات وكذا النظام الانتخابي*" في حين أن المشرع الفرنسي جمع كل هذه المقتضيات في مدونة واحدة.

3. الاكراهات البنيوية

لقد اصطدمت الحكامة الترابية بمجموعة من العراقيل نتيجة تباين وتفاوت بين الجماعات الترابية واختلاف القدرات الاقتصادية لكل منها،ناهيك عن التفاوت بين الجماعات على المستوى الاجتماعي خاصة الفقيرة منها،فعلى الرغم من وجود كل المقومات التي تتطلبها تنمية الجماعات الترابية وتطورها، إلا أنها تعرف ضعفا ملحوظا في عدة مستويات، ويرتبط هذا الضعف أساسا في التفاوتات المجالية، التي تتجلى في انعدام المساواة بين الجهات في التوزيع المجالي للاستثمارات و المؤسسات والمقاولات العمومية حيث نجد استحواذأربع جهات على ما يناهز 68% من الاستثمارات المرصودة، وتتصدر قائمة هذه الجهات كل من جهة الرباط –سلا – القنيطرة وجهة الدار البيضاء- سطات ثم جهةمراكش أسفي، وأخيرا جهة طنجة تطوان الحسيمة.

كما يتجلى أيضا هذا التفاوت بشكل جلي وواضح في قطاع التعليم الذي يعاني من غياب كل مقومات التعليم العصري بغالبية المناطق القروية وعدم توفر هذه المناطق على مؤسسات التكوين المهني وغياب التعليم العالي والمؤسسات الجامعية في عدة جهات وتمركزها في المدن الكبرى وضعف البنيات التحتيةوالتجهيزات وصعوبة التنقل وتفاقم الهدر المدرسي خصوصا بالعالم القروي، ما يعانيه قطاع التعليم من أزمة خانقة. نجده أيضا في كل القطاعات الأخرى كالصحة والسكن...إلخ. ومن أبرز مؤشرات التفاوت الاجتماعي نجد فئة كبيرة قدعانت ولا زالت تعاني من عدة مشاكل اجتماعية أبرزها الفقر والهشاشة والبطالة والأمية والإقصاء الاجتماعي وانتشار دور الصفيح[1] .

الفقرة الثانية: منطلقات الحكامة الترابية

تعتبر الحكامة الترابية في المغرب كهدف مبتغى من جميع السياسات العمومية والمحلية لمستقبل واعد تنتظره جميع المكونات الوطنية من سياسيين وأكاديميين، بل جميع المواطنين، وهي أيضا إحدى النتائج المستهدفة من الجهوية

[1]متطلبات الحكامة في التنمية الترابية ملفات أبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الأول :شتنبر 2015.

المتقدمة واللا تمركز الواسع. إلا أن هذا المبتغى لا يمكن تحقيقه إلا بدعم الجماعات الترابية برد الاعتبار لأسلوب اللاتركيز الإداري[1]

وتعتبر التدابير المطلوبة لتفعيل مساهمة اللا تمركز الإداري بالمغرب في التنمية الترابية ليست تلك الإجراءات أو ردود الأفعال الروتينية التي كانت مألوفة دائما في هذا المجال بل لابد من إصلاحات حقيقية وجوهرية وتتجلى أبرز هذه الإصلاحات في تأهيل المصالح اللا مركزية لتكون محورا فعليا لكل الوظائف التنفيذية والمحلية للدولة داخل النطاق الترابي الذي تزاول فيه نشاطها. لذا يجب العمل على تنمية الإدارة الترابية للدولة أولا بمنحها الوسائل المالية والبشرية الضرورية للقيام بمهامها[2].

ولعل من شأن إجراء نوع من الحركية وإعادة الانتشار بينموظفيالإدارةالمركزيةوموظفي المصالح المركزية أن يمكن الإدارة الترابيةللدولة من كفاءات عليا وطاقات حيوية فهي في نفس الوقت أداة تؤدي إلى التجديد والتخفيف من التباطؤ والتثاقل الذي كثيرا ما تؤاخذ عليه الإدارة الترابية للدولة.[3]

وفي هذا الصدد، نستحضر ما أشار إليه الملك الراحل الحسن الثاني في خاطبه بمناسبة افتتاح أشغال المناظرة الوطنية السابعة للجماعات الترابية حيث قال " ...*فعلينا إذن في هذه المناظرة ألا نتعرف بأفكارنا في طرق عدة ملتوية علينا أن نجعل اللا مركزية لا تتعثر في الدروب الصغيرة والملتوية للا تمركز، وأعتقد أن هذا يقتضي منا قبل كل شيء ...أن نطلب من جميع الوزارات والمصالح العمومية أن توفد أحسن أبنائها إلى الأقاليم والجهات وعلينا نحن في الرباط في وزارتي الداخلية والمالية أن نرى كيف أن نوسع نطاق التعرف على لهؤلاء الموظفين.*[4]

إن عملية تحقيق التنمية الترابية لا يمكن اختزالها في مجرد إصدار نصوص قانونية جديدة تضاف إلى النصوص الموجودة، ولا في تفريغ هياكل إدارية تضاف إلى جانب الهياكل المتوفرة. بل لابد من رؤية شمولية ومنهجية علمية دقيقة ذات أهداف مدروسة ومسطرة.

وبناء عليه، ومن أجل النهوض بالمقاربة الترابية للتنمية وجعلها فعلية وفعالة أصبح من الضروري الاعتماد على منهجية علمية وتنظيمية في الإدارة المحلية المتعلقة باللا تمركز.

ولا شك هنا أن تفعيل مبدأ التشارك أو المقاربة التشاركية، بين الإدارة المركزية ومصالحها اللا ممركزة يعني أن تنقل العلاقة السائدة بينهما من التبعية إلى التعاقد، ويعني من جهة أخرى تزويد ا لمصالح بأكبر قدر من هامش الحرية والمبادرة في تدبير الإمكانيات والوسائل الممنوحة .

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] عبد الكريم بخنوش " اللا تركيز إداري حضوره في رفع مستوى التدبير الإداري" منشورات المجلة المغربية الإدارة المحلية والتنمية عددمزدوج67/66، 2006 ص79.

3متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب ملفات أبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الأول شتنبر 2015.

4اللا مركزية وعدم التركيز أعمال المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية، الدار البيضاء 19-21 أكتوبر 1998 منشورات سلسلة نصوص ووثائق، العدد 25 ، 1999.

ومن أجل تطوير الحكامة الجيدة وتفعيل قواعدها، ينبغي دعم القدرات التدبيرية للجماعات الترابية، عبر تحديث أساليب التدبير. وطالما أنه قد تم إصدار الدوريات مرفقة بنماذج للهياكل التنظيمية الخاصة بالهيئات الترابية، وإحداث الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وإعطاء الانطلاقة لأنشطة عدد منها، بالمصادقة على ميزانياتها ومنظماتها والأنظمة الأساسية لموظفيها، فإن الظروف تعتبر مواتية لإعطاء دفعة قوية لممارسة تدبيرية جديدة.

ومن أجل تقوية الهياكل التنظيمية، من اللازم التسريع بتفعيل وهيكلة البنيات التي نص عليها ميثاق اللاتمركز الإداري، ودعم مجالس الجماعات الترابية بما فيها مجالس الجهات، على تحديث وملائمة هياكلها ورقمنه أدوات عملها، وتعزيز قدرات البنيات المنتخبة والإدارية الصرفة، في هذا المجال، من أجل الشروع في اعتماد نظام معلوماتي جهوي، يوفر شروط تفعيل نظام حديث للتدبير يرتكز أساسا على النتائج والأهداف وغيرها من المقاربات التدبيرية التي من شأنها تحسين حكامتها الترابية وضمان تواصلها البيني والخارجي، استجابة لما تحتاجه من فاعلية وسرعة ونجاعة.

ولتلك الغاية، بات من المنطقي الدعوة إلى تمكين المجالات الترابية من الموارد البشرية اللازمة من خلال العمل على تكوين أطر في التخصصات المشار إليها أو باتخاذ تدابير إعادة انتشارها أو بالعمل على التوظيف أو التشغيل المباشر. ومن المرتكزات القانونية في هذا المجال، صدور مرسوم 5 غشت 2015 الذي يؤسس لنقل الموظفين تلقائيا أو بناء على طلب. كما صدر مرسوم 30 يناير 2014، الذي فتح إمكانية الإلحاق لدى الجماعات لمدة 3 سنوات، قابلة للتجديد مع القابلية للإدماج. وكيفما كان الحال، فإن الحاجة ماسة من أجل تأهيل الموظفين وتطوير الحكامة، إلى اعتماد التكوين المستمر وجدولته لفائدة العاملين.

ويعتبر تدبير الممتلكات الخاصة بالجماعات الترابية، إحدى أهم القضايا التي ينبغي العناية الفائقة بحكامتها، لاسيما لأن الحاجة ماسة في الوقت الراهن لمنظومة قانونية تستهدف تحديث أساليب ومساطر تدبير الأملاك العقارية والمنقولة وتنميتها وإصلاحها بشكل يستجيب لحاجيات ومتطلبات التنمية المحلية. ومن المستحسن والمطلوب العمل على توفير الخبرة الاستشارية والقانونية المتعلقة بالتدبير، وتنظيم الدورات التكوينية، وإعداد دليل عملي شامل لمختلف المساطر، والعمل على تفعيل النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع، التي يتضمنها القانون التنظيمي لمجالس العمالات والأقاليم، وعلى وجه الخصوص مقتضيات الفصلين 227 و 228 منه، الذين يلزمان الإدارات الوصية بتصفية قضايا توزيع الموظفين وحل مشاكل العقارات والبنايات في غضون 30 شهرا من نشر القانون التنظيمي المشار إليه.

ومن أجل دعم حكامة صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، فقد تم اعتماد المرسومين الخاصين بهما، متضمنين لمعايير الاستفادة منهما. وفي هذا الشأن تم تطبيق المادة 231 من قانون تنظيم الجهات فيما يخص صندوق التأهيل الاجتماعي بمقتضى مرسوم 20 نونبر 2017، وتحديد معايير الاستفادة من صندوق التضامن بين الجهات بمقتضى مرسوم صادر في نفس التاريخ بشأن معايير توزيع مداخيله بين الجهات. ومن البديهي أن يتم التفكير في سبل تقييم الممارسة العملية والتطبيق العملي لمعايير التوزيع المنصوص عليها في القوانين التنظيمية.

وفيما يخص برامج التأهيل الحضري، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان من المفضل تحديد نموذج للمشاريع التي يتم تنفيذها وفق حكامة ترابية جيدة، وذلك بإعادة هيكلة تدخلات الجماعات الترابية وإدراجها

ضمن مقاربة شمولية تتوخى الاندماج والالتقائية عبر بلورة برامج تنموية متماسكة ومتكاملة قائمة على الشراكة والتعاقد مع مختلف الفاعلين، مع إقرار دور للحكومة في مواكبة تلك البرامج.

خاتمة

إن قراءة موضوعية للتجربة المغربية في ميدان المقاربة الترابية للتدبير العمومي لما يزيد عن 50 سنة بعد حصول المغرب على استقلال ،تظهر على أن هناك تطورا في هذا المجال من خلال سعي الدولة إلى إرساء أسس نظام التدبير الترابي للشؤون العمومية ، غير أن البحث في الاشكاليات التي يطرحها الموضوع متطلبات الحكامة الترابية بالمغرب كجزء من هذا النظام، وكيفية مقاربته من قبل السلطات العمومية في إطار المشاريع التنموية والإصلاحية،تؤدي بالباحث إلى الخروج بخلاصة جوهرية مضمونها أن المغرب لم يعرف سياسة عمومية متكاملة وشاملة في مجال التنمية الترابية، وإنما يعمل على إحداث أدواتها حسب متطلبات الظرفية. ووفق النظرة التي يطغى عليها التصور المركزي والتخصص القطاعي والصبغة العمودية والرؤية الانفرادية للقطاعات الوزارية المختلفة.

ولعل من أبرز الأدلة على ذلك تلك الفجوة الصارخة التي تكرست عبر تاريخ الدولة المغربية الحديثة، متمثلة في مفارقة بنيوية عميقة ذات وجهين بملامح عمودية وأفقية وأولها ما تم رصده على الدوام من تناقض وتضادومعاكسة بين ما يقال على مستوى الخطاب السياسي للمقاربة الترابية، وبين ما هو موجود ومكرس على مستوى الممارسة والواقع العملي حيث توجد إدارة ترابية همها الأساسي الحفاظ على النظام والأمن وإدارة محلية منتخبة عاجزة وغير قادرة ممثلة بنخب سياسية معظمها فاشلة وينخرها الفساد السياسي.

المراجع:

- حكيمة ماهر، الحكامة الترابية ورهان التنمية، الموقع الالكتروني هسبريس،16 نونبر 2018
- سعيد جفري الجماعات الترابية بالمغرب" مطبعة الجديدة الدار البيضاء 2016.
- الشرقي نصرو وشحشي عبد الرحمان، الجهوية الموسعة في الخطب الملكية بين التحليل السيميائي والتحليل السياسي، منشور بسلسلة اللامركزية المحلية العدد 6 الطبعة الأولى ،2010.
- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر 27 شعبان 29/1432يوليوز 2011 بتنفيذ نص الدستور عدد 5964/ 30 يوليوز2011، الصفحة 3627-3600
- عبد الحق بلفقيه، قراءة دستورية في القوانين التنظيمية للجهات، مجلة مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2011 العدد 33-34
- عبد الرحمان جمجامة، الإدارة اللامركزية مع اللاتمركز وسياسة القرب في الخطاب والنشاط الملكي من محمد الخامس إلى محمد السادس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى ،2004.
- عبد الكريم بخنوش " اللاتركيز إداري حضوره في رفع المستوى التدبير الإداري" منشورات المجلة المغربية الإدارة المحلية والتنمية عددمزدوج67/66 ، 2006 .
- علي السدجاري "الدولة والإدارة بين التقليد والتحديث"، دار المناهل للطباعة والنشر، الرباط ،1994.
- كريم لحرش الدستور الجديد للمملكة المغربية، شرح وتحليل، سلسلة العمل التشريعي والاجتهاد القضائي العدد 3، 2012.
- اللا مركزية وعدم التركيز أعمال المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية، الدار البيضاء 19-21 أكتوبر 1998 منشورات سلسلة نصوص ووثائق، العدد 25 ، 1999.
- متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب ملفات أبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الأول شتنبر 2015.

- متطلبات الحكامة في التنمية الترابية ملفات أبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الأول :شتنبر 2015
- محمد الغالي دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في ضوء الربيع العربي: جدلية الثابت والمتحول قضايا راهنة في التفكير العربي الحديث العدد4 ، 2013
- مليكة الصروخ العمل الإداري دار القلم القامرة الرباط الطبعة الأولى 2012.
- ميشل روسي المؤسس الإداري بالمغرب، الشركة المغربية للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى ،1998.
- نص الخطاب الملكي الموجه إلى الأمة في 3 يناير 2010 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهويةwww.maroc.ma

التغايرية المناخية وصمود الأوساط البيئية الهشة بالمغرب: حالة واحات درعة العليا والوسطى

Climate Variability and the Resilience of the Fragile Environmental Circles in Morocco: The Case of High and Middle Drâa Oases

ابراهيم الميموني

أستاذ باحث، فريق بحث المجال والمجتمع والبيئة والإعداد والتنمية

كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية أيت ملول، جامعة ابن زهر أكادير، المغرب.

b.elmaimouni@uiz.ac.ma

الملخص:

تعد واحات درعة من المنظومات البيئية الهشة التي تتأثر بالتغايرية المناخية، إذ على سبيل المثال تعرف سيادة تغيرية مطرية فصلية وسنوية. وبما أن التساقطات لا تسهم كثيرا في توفير موارد مائية سطحية خاصة بدرعة الوسطى، إلا في بعض الفترات الاستثنائية، التي تشهد زخات مطرية عنيفة ومركزة زمنيا ومجاليا، تنتج عنها غالبا فيضانات سيلية، فإن تغطية العجز المائي الذي تعرفه المنطقة يتم عبر الواردات الآتية من درعة العليا، التي تتلقى تساقطات مطرية وثلجية مهمة.

في مقابل ذلك، تعرف المنطقة ارتفاعا في درجة الحرارة، التي تتميز معدلاتها بتغايرية شهرية وفصلية كبيرة، مما يجعل الحصيلة الهيدرولوجية تتسم بالعجز الدائم، وبالتالي سيادة الجفاف البنيوي. الشيء الذي فرض على الساكنة المحلية منذ استقرارها واستغلالها للمجال، ابتكار أدوات وتقنيات مساعدة على التأقلم مع خصوصيات هذا الوسط البيئي الهش.

الكلمات المفتاحة: واحات درعة، الأوساط البيئية، التغايرية المناخية، الموارد المائية، الهشاشة.

Abstract:

Oases of Drâa are among the fragile ecosystems that are afflicted by climatic variability and the dominance of inconsistent seasonal and annual rainfall levels. Precipitation does not contribute much to the provision of surface water resources especially in the Middle Drâa. Yet, in some exceptional periods, the region witnesses violent and concentrated rain showers in time and space, which often result in torrential floods. Hence, the water deficit in the region is covered by imports coming from Upper Drâa, which receives important rain and snowfall.

In contrast, the region is characterized by the rise of temperature and large monthly and quarterly heterogeneity rates which leads to a permanent hydrological deficit and the predominance of structural drought. This impelled the local population since its inhabitance and exploitation of this space to create tools and techniques to help adapt to the specificities of this fragile environment.

Keywords: Drâa Oases, Environmental Cicles, Climate variability, Water Resources, Vulnerability.

مقدمة

تتميز المنظومات الواحية عموما بندرة الموارد المائية، نظرا لتداخل عوامل طبيعية وبشرية في إنتاج هذه الأوساط، يتجلى ذلك بالأساس في قلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها زمنيا ومجاليا، زد على ذلك كونها تعرف تغايرية فصلية وسنوية متوسطة على العموم. نفس الشيء بالنسبة لدرجة الحرارة التي تشهد تغايرية كبيرة، حيث التباينات الحرارية الشهرية والفصلية والسنوية ملحوظة، مما يجعل المدى الحراري يكون مرتفعا، وهذه مؤشرات دالة على أن هذه الواحات تتأثر بالتغايرية المناخية.

وفي ظل هذه الوضعية، تعرف هذه الأوساط تردد ظواهر قصوى تطبع المناخ المحلي بطابع صحراوي، سيماته الجفاف الدائم والفيضانات الاستثنائية. غير أن حدة هذه الظواهر في تزايد مطرد، خاصة في ظل التغيرات المناخية المعاصرة، التي أثرت بشكل كبير على هذه المجالات العطوبة، والتي زادت من وقع التغايرية المناخية على المنظومات الواحية.

1. الإشكالية والمنهجية المعتمدة في التحليل والدراسة

1.1. توطين مجال الدراسة

يمتد مجال الدراسة من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير إلى جنوب واحة امحاميد (الخريطة رقم:1)، ويضم حوضي درعة العليا ودرعة الوسطى:

- **درعة العليا**: تمتد من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير إلى سد المنصور الذهبي بزاوية النورباز جنوب مدينة ورزازات.
- **درعة الوسطى**: تمتد من سد المنصور الذهبي إلى واحة امحاميد، وتشمل ست واحات تنتظم تواليا من العالية إلى السافلة، وهي: مزكيطة، وتنزولين، وترناتة، وفزواطة، واكتاوة وامحاميد، على مسافة تناهز 200 كلم وبمساحة إجمالية تقدر بحوالي 307.209 هكتارا (ORMVAO, juillet 1995, p1).

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة (حوضي درعة العليا والوسطى)

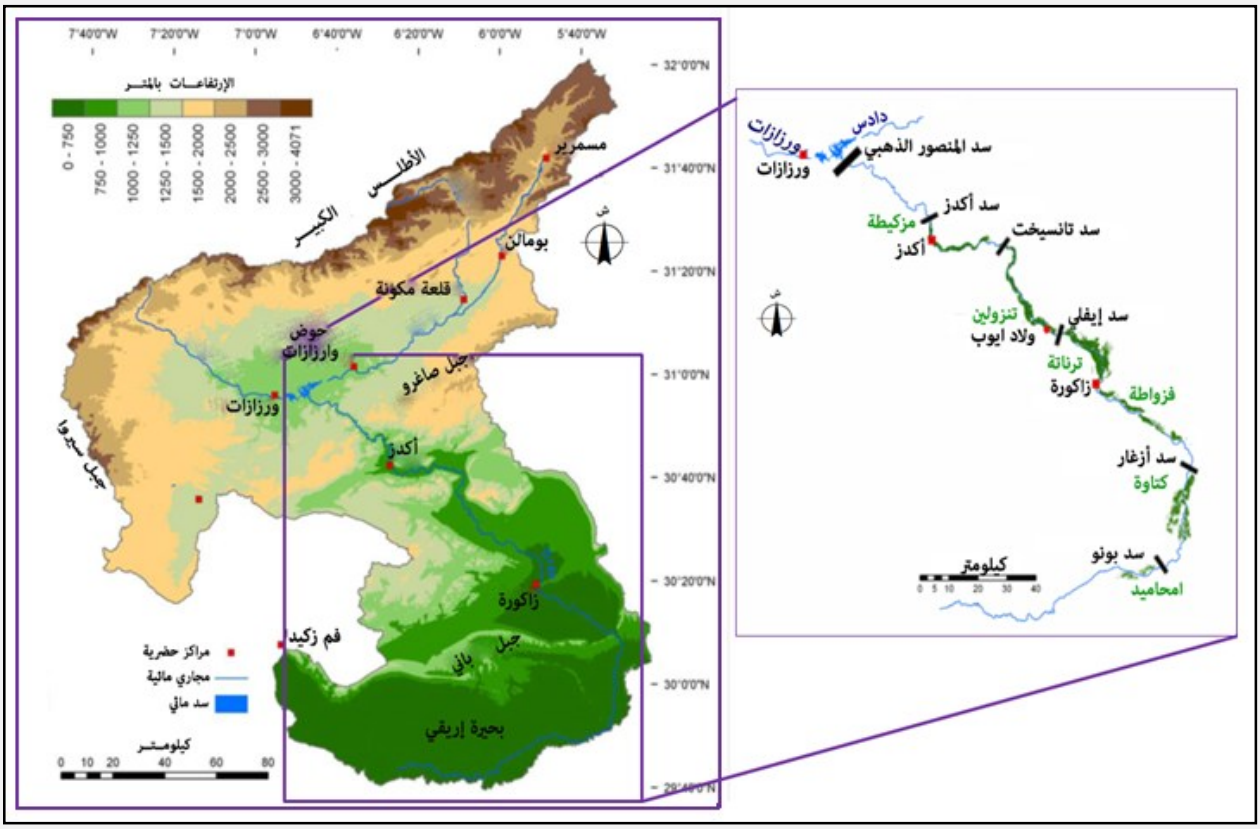

modifiée. Source: Karmaoui A, et Autres, 2014, p2,

2.1. الإشكالية

يتميز المجال الواحي بدرعة الأوسط بحصيلة مائية سلبية، حيث التساقطات المطرية ضعيفة وغير منتظمة، كما أنها تعرف تغايرية متوسطة على العموم، وبالتالي فالوفرة المائية ترتبط بشكل وثيق بالفترات "الرطبة" التي قد تنتج عنها فيضانات سيلية، بفعل تركز التساقطات المطرية (زخات عنيفة) زمنيا ومكانيا، مما يوفر حجما مائيا مهما يستغل في ري الواحات. لكن تبقى الخاصية التي تطبع المناخ الواحي هي الجفاف البنيوي.

باعتبار أن درعة العليا هي المصدر المائي الأساسي لواحات درعة الوسطى، نظرا لتلقيها تساقطات مطرية وثلجية مهمة، فإن دراسة ظاهرة التغايرية المناخية بدرعة العليا، لاسيما منها المرتبطة بالتغيرية المطرية، يحظى بالأهمية، حيث أن معالجة موضوع الماء بالواحات يقتضي بداية دراسة هيدرومناخية دقيقة لحوض درعة العليا. ومنه فالسؤال المحوري لإشكالية الموضوع هي كالآتي:

ما مظاهر التغايرية المناخية بمجال الدراسة وما آثارها المجالية؟ وكيف استطاعت الساكنة المحلية التكيف والصمود في ظل هذه الوضعية؟

3.1. أهداف وفرضيات الدراسة

نهدف من خلال هذه المساهمة إلى تشخيص مظاهر التغايرية المناخية بدرعة العليا والوسطى، ورصد انعكاساتها على المنظومات البيئية الواحية، ثم التعرف على أشكال تكيف الساكنة المحلية مع آثار هذه الظاهرة المناخية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم صياغة الفرضيات الآتية:

- تؤثر ظاهرة التغايرية المناخية على المنظومات الواحية العطوبة، لاسيما على الموارد المائية وعلى النشاط الزراعي الذي يعد محور اقتصاد الواحة؛
- تزايد حدة آثار التغايرية المناخية في ظل التغيرات المناخية المعاصرة، أثر باستمرار على المنظومة الواحية، وأنتج تحولات في آليات تدبير الوسط.

4.1. منهجية الدراسة

إن دراسة موضوع يتعلق بإشكالية التغايرية المناخية وصمود الأوساط الواحية الهشة بدرعة العليا والوسطى، تطلب منهجية عمل خاصة؛ من تكوين رصيد نظري ومعرفي حول موضوع ومجال الدراسة، والاعتماد على سلسلة مناخية تجاوزت ثلاثين سنة، تهم التساقطات المطرية لبعض محطات الرصد. كما اعتمدنا على البحث الميداني الذي من خلاله تمكنا من معرفة أشكال تكيف الساكنة المحلية عامة والفلاحين بشكل خاص مع آثار الظواهر القصوى المتطرفة كالجفاف والفيضانات، ومنه تم تشخيص مظاهر صمود هذه الأوساط البيئية الهشة في وجه التحديات، لاسيما المرتبطة بندرة الموارد المائية باعتبارها إحدى العناصر الأساسية المكونة للمنظومة الواحية.

كما وظفنا في معالجة هذا الموضوع، المنهج الجغرافي المبني على الوصف والمقارنة والتحليل، تجلى ذلك في تشخيص مظاهر التغايرية المناخية وتحليلها، مع رصد انعكاساتها على المجال الواحي بدرعة الوسطى، بتوظيف أدوات التعبير الجغرافي.

5.1. مصدر المعطيات المعتمدة

تم الحصول على المعطيات المعتمدة في هذه المقالة، والمتعلقة بالتساقطات المطرية والحرارة لبعض المحطات الرصدية بدرعة العليا والوسطى، من جهات متنوعة، منها المديرية الإقليمية للتجهيز-مصلحة الماء- بورزازات، ووكالة الحوض المائي لدرعة واد نون مندوبية ورزازات، ثم المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بورزازات وبأكدز وزاكورة.

وقد تم استثمار هذه المعطيات خاصة المتعلقة بالتساقطات المطرية، في تحديد الخصائص المناخية المميزة للمجال، وذلك بعد إخضاع هذه الإحصائيات لدراسة نقدية بطرق مختلفة (الطريقة التراكمية والتراكم المزدوج).

2. تشخيص مظاهر التغايرية المناخية بحوضي درعة العليا والوسطى

عموما، يتميز حوض درعة بقساوة الظروف المناخية، حيث تزداد حدة العناصر المناخية كلما اتجهنا من العالية نحو السافلة، إذ تشكل جبال الأطلس الكبير حاجزا طبيعيا أمام تسرب المؤثرات المناخية الرطبة القادمة من المحيط، وبالمقابل فالمنطقة منفتحة على المؤثرات الصحراوية، مما يجعل المناخ المحلي يتسم بالقساوة. وبالتالي تعرف درجة الحرارة ارتفاعا في فصل الصيف، تصل إلى مستويات قياسية تتجاوز 40 درجة في شهر يوليوز بزاكورة، وقد تقل عن 10 درجات في فصل الشتاء.

وبما أن المجال الحاضن للواحات المغربية ينتمي بشكل عام للنطاق الجاف الذي يمثل أحد النطاقات الأربع الأساسية المشكلة للتراب الوطني، حيث يقع ثلاث أرباعها ما بين خطوط تساوي المطر 50 و100 ملم، بينما يقع الربع المتبقي ما بين 100 و200 ملم (رحموني فريد وآخرون، 2018، ص 109)، فإن واحات درعة تشكل جزءا مهما ضمن المجالات التي تتلقى في معظم الحالات تساقطات أقل من 200 ملم.

إن التســاقطات المطرية بحوض درعة، تعرف تدرجا كلما اتجهنا من ســفوح الأطلس الكبير نحو واحات درعة الوسـطى: فالمعدل المطري ببعض المحطات الرصـدية المعتمدة في هذه الدراسـة، والتي تتجاوز سـلسـلتها المناخية 30 سـنة، يعرف تباينا وتدرجا بالمحطات التالية: أكويم، وامسـمرير، وورزازات، وسـد المنصـور الذهبي، إذ بلغ معدلها المطري على التوالي 262 ملم، و214 ملم، و106 ملم، و96 ملم (المبيانات رقم:1إلى4)، هذا بالإضـافة إلى أن المعدل المطري يعرف تغيرا كل خمسة سنوات بنفس المحطة (ليس تابتا).

مبيان رقم 1: التغايرية البيسنوية للتساقطات المطرية واتجاهها بمحطة أكويم (1962-2020)

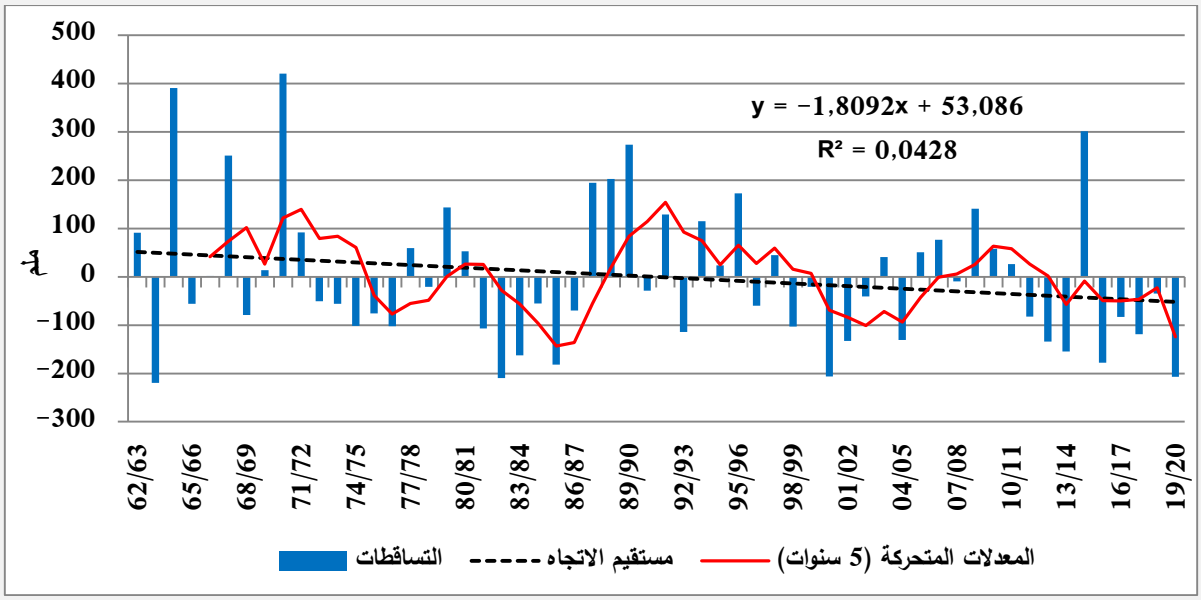

مبيان رقم 2: التغايرية البيسنوية للتساقطات المطرية واتجاهها بمحطة امسمرير (1962-2020)

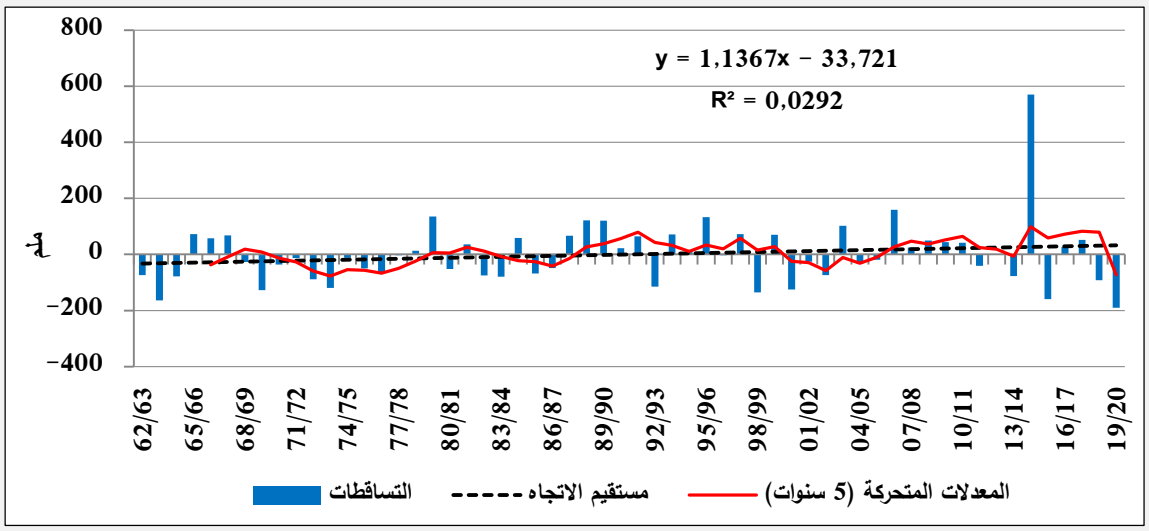

مبيان رقم 3: التغايرية البيسنوية للتساقطات المطرية واتجاهها بمحطة ورزازات (1979-2020)

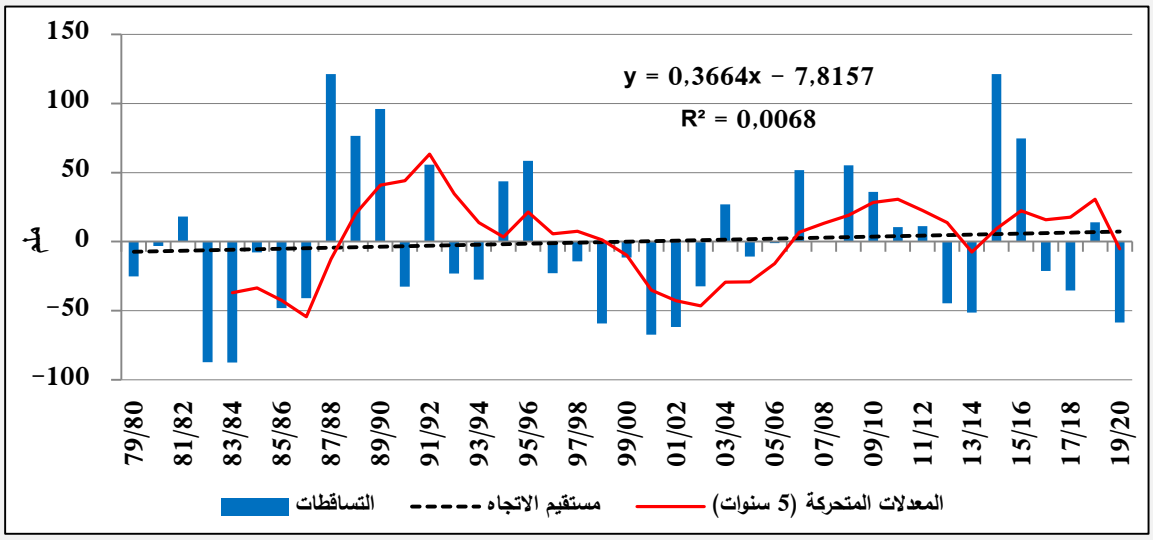

مبيان 4: التغايرية السنوية للتساقطات المطرية واتجاهها بمحطة سد المنصور الذهبي (1973-2020)

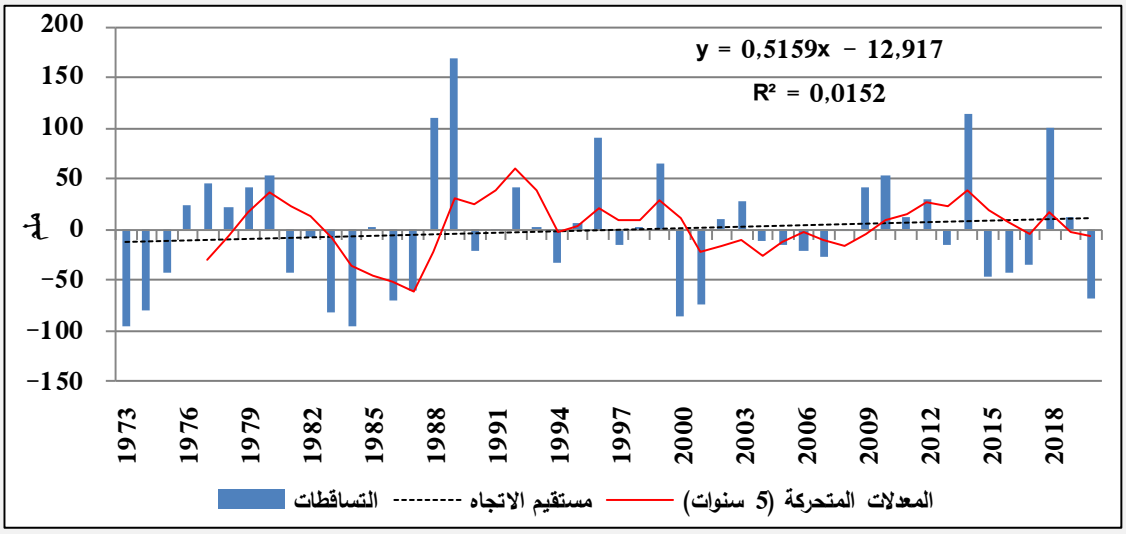

عموما، فإن المعدل المطري يقل بشكل تدريجي من عالية درعة الوسطى نحو سافلتها، إذ سجل بالمحطتين الرصديتين أكدز وزاكورة على التوالي 86 ملم و67 ملم، خلال الفترة الممتدة ما بين 1989 و2020 (المبيانات رقم:5

و6). من هنا يتبين أن التساقطات المطرية بالمنطقة ضعيفة جدا، مما جعل درعة الوسطى تعرف ندرة في مواردها المائية، حيث يصل مجموع الموارد المائية السطحية إلى حوالي 56 مليون متر مكعب (وكالة الحوض المائي لسوس ماسة درعة، 2008، ص 16)، بينما يبلغ مجموع الموارد الباطنية ما يقارب 94 مليون متر مكعب موزعة ومتفرقة. فكل واحة تحتضن فرشة مائية مستقلة وغير مترابطة فيما بينها. وتتباين الموارد المائية بها ما بين 9,1 مليون متر مكعب (حالة فرشة المحاميد) والتي توجد في سافلة درعة الوسطى، وتعرف عدة مشاكل على مستوى التجدد، وفرشات توفر موارد مائية أهم تقدر سنويا بـــ 22,6 مليون متر مكعب، كما هو الحال لفرشة تنزولين (باهني عبد الكبير ورامو حسن، 2017، صص 31-32).

مبيان رقم 5: التغايرية البيسنوية للتساقطات المطرية واتجاهها بمحطة أكدز (1989-2020)

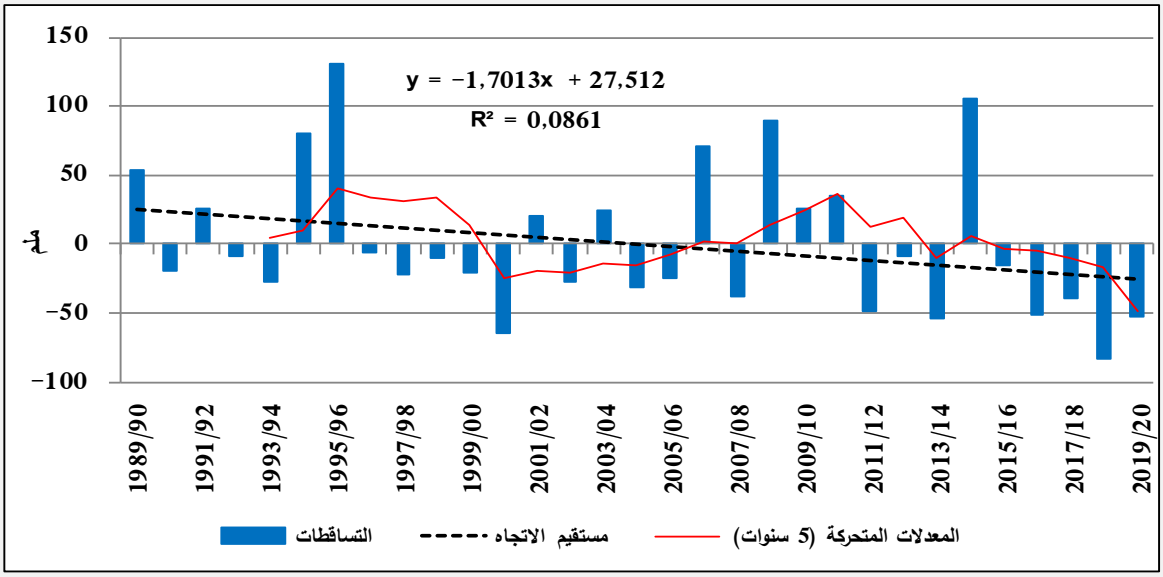

مبيان رقم 6: التغايرية السنوية للتساقطات المطرية واتجاهها بمحطة أسرير بزاكورة (1989-2020)

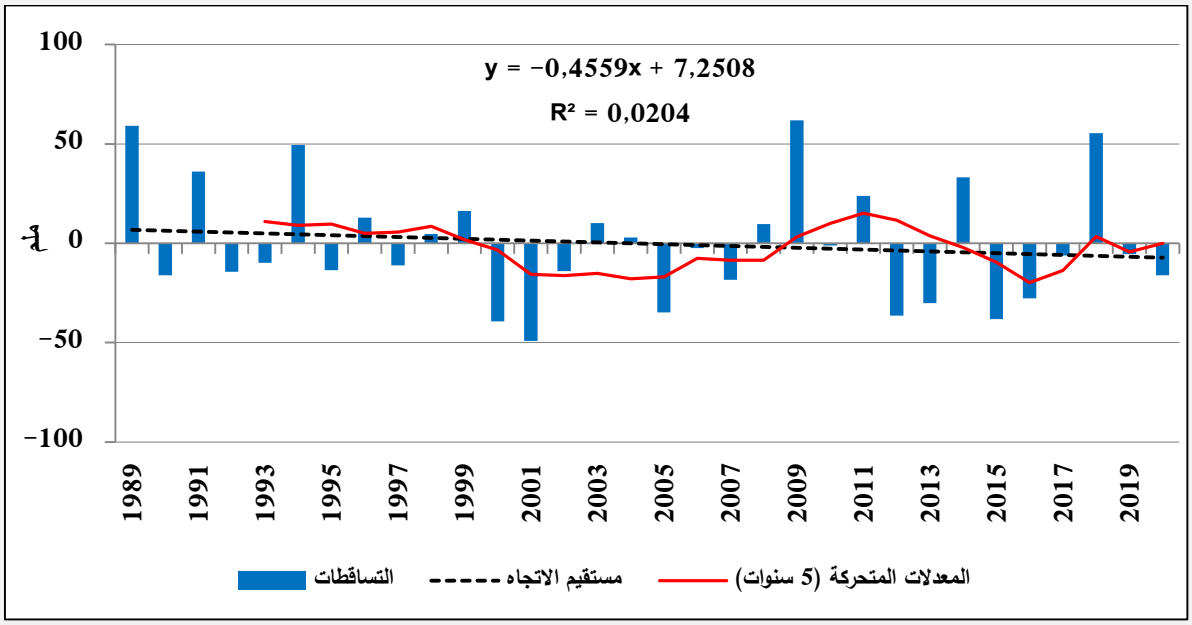

من خلال تتبع الدراسة التفصيلية للتغيرية المطرية ونزعتها العامة، ثم المعدلات المطرية لكل خمس سنوات في كل محطة على حدة بحوض درعة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تغيرية مطرية متوسطة على العموم، مع عدم التساوي بين الفترات الجافة التي تقل فيها التساقطات المطرية عن المعدل العادي والفترات "الرطبة" التي تتجاوز فيها التساقطات هذا الأخير، حيث يعتبر التباين المطري بين المجالين درعة العليا والوسطى كبيرا؛
- بينت التغيرية المطرية مدى توالي السنوات الجافة والسنوات "الرطبة" في كل المحطات الرصدية؛ وتعتبر سنتي 2001/2000 و2020/2019 بمثابة سنوات جفاف حادة، حيث النقص الكبير في التساقطات، مقارنة بالمعدل العادي، خاصة بدرعة العليا التي تعد المورد المائي لواحات زاكورة. غير أن هذه الفترات الجافة تتخللها أحيانا فترات رطبة نسبيا، إذ تشهد تساقطات مطرية مهمة، كما حدث خلال موسمي 2014 و2015، حيث كانت التساقطات استثنائية؛
- بعض المحطات المناخية تعرف زيادة طفيفة في التساقطات المطرية، مما جعل مستقيم الاتجاه يرسم منحى تصاعديا: بامسمرير تتزايد التساقطات سنويا بـ 1,1 ملم بين 1962 و2020، وبورزازات ارتفعت سنويا بـ 0,3 ملم بين 1979 و2020، وبسد المنصور الذهبي تزايدت سنويا كذلك بـ 0,5 ملم بين 1973 و2020. بينما في المحطات الرصدية الأخرى سجل تناقصا طفيفا في التساقطات المطرية، مما جعل مستقيم الاتجاه يرسم منحى تناقصيا: بأكويم تتراجع التساقطات سنويا بـ 1,8 ملم بين 1962 و2020، وبأكدز بـ 1,7 ملم بين 1989 و2020، وبزاكورة بـ 0,4 ملم سنويا خلال نفس الفترة؛
- يصعب الجزم في اتجاه التساقطات المطرية بحوض درعة، نظرا لعدة عوامل، من بينها التباين في السلسلة المناخية للمحطات المعتمدة، لكن يمكن القول أن من بين الست المحطات الرصدية المعتمدة، ثلاثة منها عرفت تزايدا ضعيفا في التساقطات المطرية، وتناقصا في باقي المحطات.

تجدر الإشارة إلى أن التساقطات المطرية بمجال درعة، تعرف على العموم تغايرية متوسطة، مما يبين على أن مناخ الواحات موسوم بالجفاف البنيوي وبالفيضانات الاستثنائية، والتي ترتبط بالعنف المطري. غير أن التغيرية المطرية بدرعة العليا، لها وقع كبير على درعة الوسطى، حيث تستفيد من واردات مائية مهمة انطلاقا من حقينة سد المنصور الذهبي، الذي يلعب دورا أساسيا في الموازنة المائية الموجهة نحو السافلة.

ومن بين مظاهر التغايرية المناخية بالمنطقة أيضا، حدوث ظواهر استثنائية متطرفة، من قبيل التساقطات الثلجية الاستثنائية، التي عرفها حوض درعة في شهر يناير 2018 (لوحة رقم:1). هذه الظاهرة غير المعتادة لم تشهدها المنطقة حسب الرواية الشفهية، منذ حوالي نصف قرن. وقد همت هذه الأخيرة مدن ودواوير واحات زاكورة وورزازات. فرغم الآثار السلبية لهذه الحالة الجوية الاستثنائية على المباني الطينية، لكنها تساهم في تطعيم الفرشة المائية، خاصة أنها تتعرض للاستنزاف المفرط، بالنظر إلى الارتفاع المتزايد للطلب على الماء.

لوحة رقم 1: مشهد لتساقطات ثلجية بدوار أولاد عثمان بواحة تنزولين

المصدر: بحث ميداني، يناير 2018.

تجدر الإشارة إلى أن مناخ الواحات يتصف بالامتداد الكبير للفترة الجافة خلال السنة، والتي تبدأ تقريبا من شهر يناير وتنتهي في شهر شتنبر، أي ما يناهز تسعة أشهر (المبيان رقم:7). ويختلف الأمر نسبيا بدرعة العليا، من خلال نموذج محطة أكويم المتمركزة بالسفح الجنوبي للأطلس الكبير (المبيان رقم:8)، حيث تمتد الفترة الجافة من شهر أبريل إلى شهر شتنبر، أي حوالي ستة أشهر.

مبيان رقم 7: التوزيع الشهري للتساقطات والحرارة بمحطة أسرير بزاكورة (1989-2020)

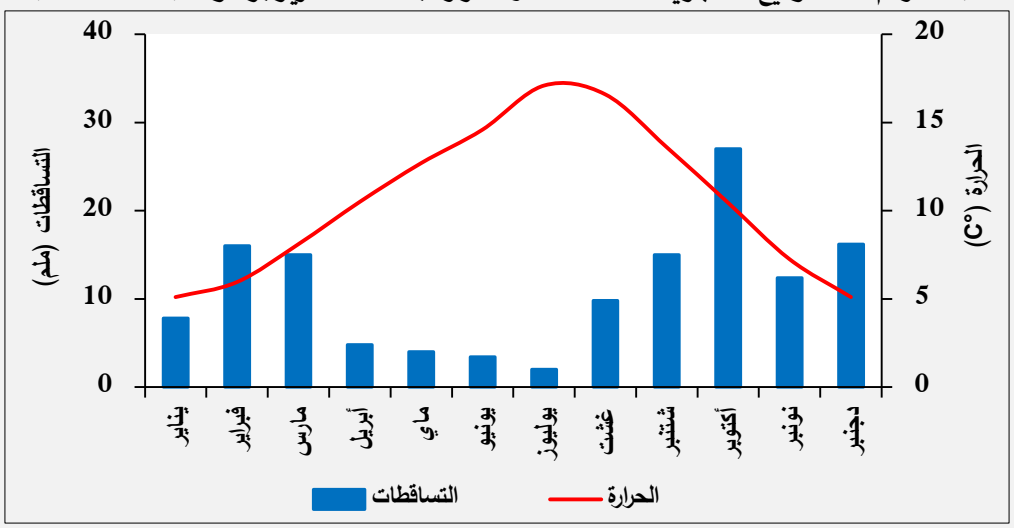

مبيان رقم 8: التوزيع الشهري للتساقطات والحرارة بمحطة أكويم (1968- 2010)

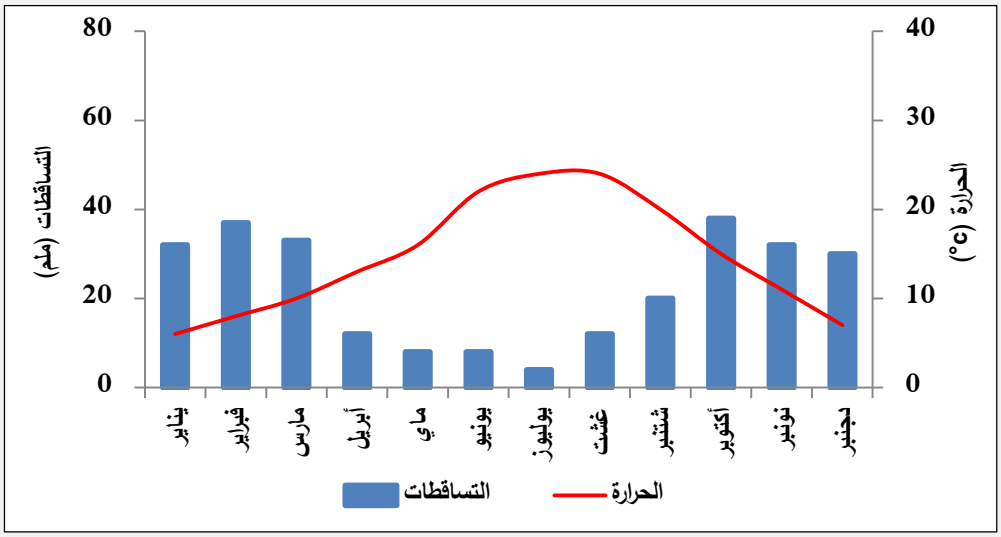

3. تعددت انعكاسات التغايرية المناخية على المنظومات البيئية بحوض درعة

إن من بين الانعكاسات الناتجة عن التغايرية المناخية بحوض درعة، توالي سنوات الجفاف التي يكون تأثيرها كبيرا كلما اتجهنا من سد المنصور الذهبي نحو الواحات الست بدرعة الوسطى، حيث يبدو أثر الجفاف واضحا على المشهد الواحي. رغم أنها تعرف فترات شبه رطبة يمكن اعتبارها استثنائية، تنتج عنها أحيانا فيضانات سيلية.

1.3. آثار الجفاف المناخي والهيدرولوجي على المنظومات الواحية

هناك علاقة ترابطية بين الجفاف المناخي والجفاف الهيدرولوجي؛ فالجفاف المناخي يمكن تقييمه بمدى الانحراف النسبي والمؤقت للتساقطات المطرية المسجلة بمحطة محددة خلال فترة زمنية معينة، مقارنة بالقيمة العادية التي يتم حسابها خلال فترة زمنية طويلة (حنشان محمد، 2016، ص 88). بينما الجفاف الهيدرولوجي ينتج عن عجز حاد في الموارد المائية بفعل شح التساقطات المطرية، ويترتب عن ذلك نزول مستوى الفرشة الباطنية عن مستواها الأصلي.

يتميز مجال الدراسة من خلال المحطات الرصدية السابقة (المبيانات رقم 1إلى 6) بتردد سنوات الجفاف، ويعتبر موسمي 2001/2000 و2020/2019 من بين الفترات الجافة الاستثنائية بالمنطقة، حيث سجل بمعظم المحطات محليا تناقصا كبيرا في كمية التساقطات المطرية، مما أثر سلبا على حقينة سد المنصور الذهبي، التي تراجعت بشكل ملحوظ، إذ بلغ حجمها خلال سنتي 2001/2000 حوالي 57,20 مليون متر مكعب (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي ورزازات، 2015)، علما أن سعة السد تصل إلى 428 مليون متر مكعب (أعفير مصطفى وأخرون، 2019، ص 219)، وبالتالي ينخفض عدد الطلقات المائية الموجهة لواحات درعة الوسطى.

كما أثرت سنوات الجفاف الحاد على صبيب العيون، الذي عرف تراجعا ملحوظا وتذبذبا بين أشهر وفصول السنة، كعين تديلي بدوار "تاملوانت" بالجماعة الترابية تديلي (لوحة رقم:2)، وعين أكرد بالجماعة الترابية إغرم نوكدال بدرعة العليا (الصورة رقم:1). كما أثر الجفاف السنوي الأخير على الموارد المائية بواحات زاكورة التي عرفت تراجعا كبيرا، مما ترتب عنه الانقطاع المتكرر لمياه شبكة توزيع الماء الشروب ببعض الدواوير، بفعل نضوب الآبار

الجماعية المخصصة للشرب وكذا بعض الآبار الفردية المخصصة للري، الشيء الذي أجبر مجموعة من الفلاحين إلى الزيادة في تعميق الآبار.

لوحة رقم 2: عين تديلي بدوار تاملوانت بالجماعة الترابية تديلي	صورة 1: عين أكرد بالجماعة الترابية إغرم نوكدال
المصدر: بحث ميداني، أبريل وغشت 2021.	

نشير كذلك إلى أن الجفاف الذي تعرفه واحات درعة، له نصيب أوفر في اندلاع الحرائق، التي أصبحت تتكرر بشكل دوري خلال الفصل الحار أي الصيف، الذي يشهد ارتفاعا في درجة الحرارة إلى مستويات قياسية، التي تتوافق غالبا مع هبوب رياح "الشركي"، مما يسهم في اتساع رقعة اشتعالها في وقت وجيز، ويهدد المنظومات البيئية الواحية بالتدهور.

على سبيل المثال نسجل، أن المجال الواحي بدرعة الوسطى شهد خلال صيف 2021 حرائق متكررة، اندلعت في بعض الواحات، كما هو الشأن بالجماعة الترابية أفرا بواحة مزكيطة، في شهر يوليوز (الصورة رقم:2)، وبدواوير "توغزا" و"تاكرسيفت" بالجماعة الترابية تمزموط بواحة تنزولين بتاريخ 10 غشت 2021 (الصورة رقم:3)، إضافة إلى حرائق أخرى متفرقة بمختلف دواوير واحات زاكورة اندلعت خلال صيف نفس السنة. لكن لا يجب دائما ربط اشتعال هذه الحرائق وتكرارها بظاهرة الجفاف، وإنما قد تكون نتيجة تدخل عوامل بشرية، ارتباطا بالتحولات السوسيو-مجالية التي تعرفها المنطقة.

صورة رقم 2: اندلاع الحرائق بجماعة أفرا بواحة مزكيطة	صورة رقم 3: آثار الحرائق بدوار توغزا بواحة تنزولين
Source: https://athabat.net/article/231292	المصدر: بحث ميداني، غشت 2021.

عموما، ينتج عن هذه الحرائق الاستثنائية بالواحات إتلاف عشرات الهكتارات، من أشجار النخيل المتمرة وأصناف أخرى من باقي المغروسات، مما يلحق أضرارا جسيمة بممتلكات الفلاحين، ويؤثر على دخلهم السنوي، علما أن المنتوجات الزراعية و تربية الماشية تساهم بنسبة تقارب 27,5% من مجموع مصادر عيش سكان حوض درعة الأوسط (باهني عبد الكبير، 2014، ص 51)، ويشكل فيها منتوج التمور نسبة مهمة.

2.3. الفيضانات: كارثة طبيعية وعنصر توازن إيجابي بالمنظومة الواحية

تشكل الفيضانات بالمناطق الجافة وشبه الجافة، حدثا هيدرولوجيا هاما، نظرا لما تأتي به من موارد مائية سطحية مهمة في وقت وجيز وبشكل فجائي، قد تتجاوز أحيانا في حجمها ما يوفره سد المنصور الذهبي بمجموع طلقاته السنوية. ونشير إلى أن هذه الفيضانات ترتبط بالتساقطات الوابلية، التي تتكرر عادة في فصلي الخريف والشتاء، سواء بدرعة العليا أو بدرعة الوسطى.

ومثال ذلك، الفيضانات الاستثنائية التي عرفها حوض درعة، كما حدث في شتنبر 2014، حيث سجلت تساقطات مطرية جد مهمة (ينظر المبيانات رقم:1 إلى6)، نتج عنها ارتفاع منسوب مياه واد درعة، الذي سجل صبيبه "بزاوية النورباز" حوالي 997م^3/ث خلال يوم 21 شتنبر 2014 (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات، 2015). والجدير بالذكر، أن فيضانات واد درعة لا ترتبط فقط بالزخات المطرية بحوض درعة العليا، بينما كذلك بالتساقطات المطرية العنيفة التي تشهدها الأعالي، "كالشعاب" الجبلية المحيطة بواحات زاكورة، والتي تزود واد درعة بحمولات مائية في وقت وجيز. علما أنه لا توجد محطات رصدية في هذه المرتفعات الجبلية للقياس، ودليل ذلك الفيضانات التي يعرفها واد درعة، التي يتنافى حجمها مع كمية التساقطات المحلية التي تسجل بمحطات القياس، في نفس اليوم أو الشهر أو السنة، كما هو الشأن بالنسبة لفيضان يوم 31 غشت 2019 (الصورة رقم:4)، الذي يتوافق مع تهاطل مطري ضعيف جدا خلال نفس الشهر، إذ سجل على سبيل المثال بمحطة أكدز 7,5 ملم وبمحطة أسرير بزاكورة 3,5 ملم (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بأكدز وبزاكورة، 2021).

صورة رقم 4: فيضان بدوار إغرغر، واحة مزكيطة	صورة 5: حواجز صخرية لصد الفيضانات بواحة تنزولين
المصدر: بحث ميداني، 31 غشت 2019.	المصدر: بحث ميداني، 10 غشت 2021.

عموما، تنتج آثارا سلبية عن الفيضانات بالأوساط البيئية الواحية من قبيل اتلاف البنى التحتية والمنشآت الهيدروفلاحية كالسواقي والسدود التلية "أكوك" ثم الحقول الزراعية. لكن في مقابل ذلك، تخلف آثارا إيجابية، حيث توفر مياه فيض رغم أنها لا تسهم كثيرا في تطعيم السدائم المائية، لكنها توفر مياه لري الحقول الزراعية.

4. بعض جهود تكيف ساكنة الواحات مع آثار التغايرية المناخية

تعددت مظاهر تكيف ساكنة الواحات مع الظواهر القصوى الناتجة عن التغايرية المناخية من قبيل الجفاف والفيضانات، نبرز بعضها فيما يلي:

1.4. التكيف مع الجفاف وندرة المياه

- للتكيف مع ندرة الموارد المائية، وظفت المجتمعات الواحية رصيدا متكاملا من الدريات المحلية، وذلك بابتكار طرق وأدوات تقليدية مستوحاة من البيئة المحلية، سواء لاستغلال المياه الجوفية مثل تقنية "أغرور" التي بلغ عددها 720، وتقنية "الكنينة" حوالي 420 (Ouhajou L, 1996, p115)، أو استغلال المياه السطحية ببناء سدود تحويلية "أكوك"، لكن معظم هذه الأساليب تعرضت للاندثار، خاصة الآبار التقليدية بفعل التحولات السوسيو-مجالية التي تعرفها المنطقة منذ النصف الثاني من القرن الماضي؛
- تجديد في تقنيات استغلال المياه الجوفية من خلال حفر آبار الضخ الجماعية، ليتم التخلي عنها مع مرور الزمن وتعويضها بآبار الضخ الفردية، التي انتشرت بشكل كبير في مجال الواحات، مما ترتب عنه استنزاف مستمر للفرشة المائية ونضوب بعض الآبار (جفاف باطني). وقد ساهمت في تنامي هذه الظاهرة ما عرفه المجال من دينامية اقتصادية، كإدخال زراعات تسويقية مستهلكة للمياه، كالبطيخ الأحمر الذي يتطلب هكتار واحد منه حوالي 7.000م^3 من المياه خلال فترة الإنتاج التي تراوح أربعة أشهر (الميموني ابراهيم والسلوي عبد المالك، 2021، ص 33)، مقابل التخلي نسبيا عن الزراعات التقليدية الموروثة والتي لها القدرة على التكيف مع خصائص المناخ شبه الصحراوي؛

- بناء سدود لتعبئة الموارد المائية السطحية، مثل سد المنصور الذهبي بزاوية النورباز سنة 1971 والذي من بين أهدافه تخزين المياه أثناء الوفرة واستغلالها في فترات الندرة أو الجفاف لري الواحات الست بزاكورة، ثم حماية هذه الواحات من الفيضانات. وبعده تم بناء سد توين بدرعة العليا سنة 2015 لتزويد إقليم ورزازات بالماء الصالح للشرب (الميموني ابراهيم، 2017، ص 331)، إضافة إلى ذلك تم الشروع في بناء سد أكدز منذ سنة 2017، لتزويد واحات المنطقة بالماء الصالح للشرب، حيث لا تزال الأشغال مستمرة في حفر قنوات نقل المياه من السد نحو مدن ودواوير واحات درعة الوسطى (لوحة رقم:3)؛

لوحة رقم 3: أشغال شق قنوات تزويد منطقة زاكورة بالماء الشروب إنطلاقا من سد أكدز بدرعة الوسطى

Source : https://tinghir.info/48095	المصدر: بحث ميداني، فبراير ودجنبر 2021.

- للتأقلم مع ظاهرة الجفاف يلجأ بعض الفلاحين إلى سلوكات مختلفة؛ إما التقليل من المساحة الزراعية، أو ترك الأرض بدون حرث، لاسيما الأراضي الزراعية التي لا تتوفر بها آبار للضخ أو البعيدة عنها.

2.4. التكيف مع الفيضانات السيلية

- رغم النتائج السلبية لبعض الفيضانات التي تعرفها درعة، إلا أنه يتم استغلال مياه الفيض في ري المحاصيل الزراعية، فعلى سبيل المثال تسهم هذه المياه نسبيا إلى جانب عوامل أخرى في تسريع انتشار مرض البيوض[1]، حيث تعتبر المياه العامل الأساسي لنقل جرثومة البيوض من النخيل المصاب بالمرض نحو النخيل السليم، كما هو الشأن بالنسبة للري بالغمر (الربطة). فهي بالمقابل تسهم في تطعيم الفرشة المائية، وتسترجع أشجار النخيل نشاطها البيولوجي بعد سنوات الجفاف الهيدرولوجي؛
- تشييد حواجز صخرية مثبتة بالأسلاك الحديدية، لحماية بعض الدواوير بوادي درعة من خطر الفيضانات الفجائية، خاصة أن بعضها تتواجد بالقرب من "الشعاب" أو مباشرة على المجاري المائية (ينظر الصورة رقم:5).

[1]- مرض فطري يسمى Fusruim Oxysporum أو جرثومي، ينتشر في التربة على عمق يفوق المتر الواحد، ظهر على أشجار النخيل خلال الفترة ما بين 1877 و1887 في واحة درعة بالمغرب (سدرة مولاي الحسن، 2012، ص 67).

خاتمة

بناء على ما سبق، يبدو جليا أن دراسة ظاهرة التغايرية المناخية بالمناطق الجافة وشبه الجافة أمرا مهما للغاية، لاسيما منها التغيرية المطرية. فعلى الرغم من أن دراسة هذه الظاهرة بمجال الواحات بدرعة الوسطى تبدو أمرا غير مهما، نظرا لكونها تعرف دوما شحا في التساقطات المطرية، وبالتالي سيادة الجفاف البنيوي. لكن دراستها بدرعة العليا يعد أمرا أساسيا، باعتبار أن العالية تتلقى تساقطات مطرية مهمة مقارنة بالسافلة، وتعتبر بذلك المزود الرئيسي لواحات المنطقة بأحجام مائية، هي في أمس الحاجة إليها، خاصة في الفترة الصيفية.

إن من بين نتائج التغايرية المناخية بالواحات، هو تردد ظواهر قصوى مألوفة من قبيل الجفاف البنيوي والفيضانات السيلية الاستثنائية، الناتجة عن التساقطات المطرية الفجائية المركزة زمنيا ومكانيا، وهذه من خصائص المناخ الواحي. لكن ما هو غير مألوف بالنسبة لساكنة المنطقة، هو تزايد حدة آثار هذه الظواهر، خاصة في ظل التغيرات المناخية المعاصرة، التي يصل تأثيرها بشكل ملحوظ نحو هذه المناطق الهشة، فضلا عن الدينامية السوسيو-اقتصادية السريعة التي تعرفها المنطقة، والتي لا تتلاءم وحجم الموارد الطبيعية المحدودة، لاسيما المائية التي تعد المورد الحيوي والهاجس الأكبر لدى الساكنة. ومنه وجب التفكير في بدائل ممكنة، تمكن من إعادة التوازن للمنظومة الواحية، من خلال التدبير الحكيم والمتوازن للموارد الطبيعية عامة والمائية خاصة، باعتبارها الركيزة الأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

- **أعفير مصطفى وبوبرية عبد الواحد وبريول رضوان وصابري أبوبكر، 2019**، جهة درعة تافيلالت بين المؤهلات الواعدة والإكراهات المتنوعة، كتاب جماعي "الجهوية والحكامة والتنمية الترابية بالمغرب: إشكالية التصور وتحديات التنزيل"، منشورات كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، القطب الجامعي أيت ملول، جامعة ابن زهر أكادير، (صص 217-235).
- **الميموني ابراهيم والسلوي عبد المالك، 2021**. إشكالية تدبير مياه الري بواحات الجنوب الشرقي المغربي في ظل التحولات السوسيواقتصادية (حالة واحات درعة الوسطى)، كتاب جماعي "الموارد الطبيعية بالمغرب: سياسات التدبير ورهانات التنمية"، الطبعة الأولى، الناشر مختبر البحث في التدبير الترابي والتواصل والنمذجة، الكلية متعددة التخصصات خريبكة، جامعة السلطان مولاي سليمان-بني ملال، (صص 8-25).
- **الميموني ابراهيم، 2017**. أثر التغيرات المناخية والتحولات السوسيومجالية على تدبير الموارد المائية بواحات درعة الوسطى، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، (411 ص).
- **باهني عبد الكريم، 2014**. منطقة زاكورة وظاهرة زراعة البطيخ الأحمر، مؤلف جماعي "رهانات التنمية المستدامة بالمغرب الصحراوي"، أعمال الندوة الجهوية الأولى في موضوع الواحات المنعقدة بأسا، أيام 21، 22 و23 نونبر2014، (صص 43-64).
- **باهني عبد الكبير ورامو حسن، 2017**، تقنيات تدبير ندرة الموارد المائية بالمجالات الواحية: نماذج من واحات الجنوب المغربي والتونسي، كتاب جماعي "الأمن المائي وتدبير الموارد المائية بالواحات المغاربية"، جامعة محمد الخامس بالرباط، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، (صص 25-58).
- **حنشان محمد، 2016**. أثر التحولات المناخية على ظاهرة الجفاف بالمغرب من خلال دراسة تاريخية، مجلة دعوة الحق، العدد 420، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، (صص 85-97).

- **رحموني فريد وبويحياوي عبد العزيز وبلغيتري حســن، 2018.** الواحات المغربية بين وقع التغيرات المناخية واســتراتيجيات التكيف "تافيلالت نموذجا"، مؤلف جماعي "التغيرات المناخية نحو فهم الصراع والاستراتيجيات المناخية"، الطبعة الأولى، (صص 105-134).
- **ســدرة مولاي الحســن، 2012.** مرض البيوض على نخيل البلح، أعمال المؤتمر العربي الأول "إدارة آفاق نخيل التمر"، العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 23-25 سبتمبر 2012، (صص 66 - 97).
- **وكالة الحوض المائي لسوس ماسة درعة، 2008.** مشروع المخطط المديري للتهيئة المندمجة للموارد المائية لحوض درعة، تقرير تقديمي.
- **Karmaoui A, Messouli M, Yacoubi Khbiza M and Ifaadassan I, 2014.** Earth Science climatic change, Environmental Vulnerability to Climate Change and Anthropogenic Impacts in Dryland (Pilot Study: Middle Drâa Valley, South Morocco), Faculty of Sciences Semlalia, Cadi Ayyad University, Marrakech, Morocco.
- **Office régional de mise en valeur agricole d'Ouarzazate, juillet 1995.** Etude d'amélioration de l'exploitation des systèmes d'irrigation et de drainage de l'ORMVAO, phase I. Diagnostic de la situation actuelle, Rapport détaille du diagnostic, volume 1.
- **Ouhajou L, 1996**. Espace Hydraulique et Société au Maroc, cas des Systèmes d'Irrigation dans la Vallée du Drâa, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Agadir, Série Thèses et Mémoires n° 7, (344 p).

La dépollution des sols des pesticides dans la commune de Mnasra selon le concept du développement durable

Mohammed Anouar AINOUZ[a], Etudiant Chercheur au cycle doctoral, Faculté des Sciences Humaines et sociales, Université IbnTofail, Kenitra.
Aissa EL BOUZIDI[b], Professeur au Département de Géographie, Faculté des Sciences Humaines et sociales, Université IbnTofail, Kenitra.
Email : [a] ainouzmedanouar@gmail.com [b]elbouzidiaissa@yahoo.fr

Résumé

La plaine du Gharb est l'une des plus grandes zones agricoles irriguées du nord-ouest du Maroc, ce qui contribue à l'utilisation excessive de pesticides et d'engrais, qui représente un réel danger dans la région, entraînant la détérioration de la qualité des sols et des eaux souterraines. En 2019, 10 cultures agricoles consomment près de 80% des pesticides à usage agricole (11,25% pour les tomates de serre, 9,21% pour les betteraves à sucre, 9,12% pour les agrumes, ...). Les sols contaminés par les pesticides sont devenus un dilemme économique et environnemental, ainsi qu'une source de danger pour la population vivant à proximité des sites de pulvérisation et de dispersion des pesticides. La dépollution est nécessaire, mais elle doit se faire dans le cadre du développement durable. Ce que nous cherchons à travers cet article est d'identifier les principaux pesticides utilisés dans la commune de Mnasra (Gharb), et de déterminer les techniques adaptées aux types de polluants et aux caractéristiques des sols prévalant dans l'environnement.

Mots-clés : Commune de Mnasra, pesticides, sols, développement durable, danger, environnement.

معالجة تلوث التربة من المبيدات الزراعية بجماعة المناصرة حسب مفهوم التنمية المستدامة

ملخص

يعد سهل الغرب من بين أكبر المناطق الزراعية المسقية في شمال غرب المغرب، مما يسهم في استخدام مفرط لمبيدات الآفات والأسمدة و هو ما يمثل خطراً حقيقياً في المنطقة، يمكننا ملامسة ذلك في تدهور جودة التربة والمياه الجوفية. ففي عام 2019، استهلكت 10 محاصيل زراعية ما يقرب من 80٪ من مبيدات الآفات للاستخدام الزراعي (11.25٪ طماطم المغطاة، 9.21٪ للشمندر السكري، 9.12٪ للحمضيات، ...). أضحت التربة الملوثة بالمبيدات تشكل معضلة اقتصادية وبيئية، فضلاً عن كونها مصدر خطر على السكان الذين يعيشون بالقرب من مواقع رشها ونثرها، لذلك، فإن إزالة التلوث أمر ضروري، ولكن يجب أن يتم ذلك في إطار تحقيق تنمية مستدامة. إن ما نسعى إليه من خلال هذا المقال، هو تحديد المبيدات الرئيسية المستهلكة بجماعة المناصرة (الغرب)، وتحديد التقنيات الملائمة لمعالجة أنواع الملوثات وخصائص التربة السائدة في البيئة.

الكلمات المفتاحية: جماعة المناصرة، مبيدات، تربة، تنمية مستدامة، خطر، بيئة.

"La terre est en train de mourir… Elle se noie, elle est écrasée sous un déluge de pesticides et de pollutions toxiques. La science ne la sauvera pas. La technologie ne la sauvera pas. Elles sont ses ennemis, la véritable source de l'horreur et de la contagion. Nous devons nous

Introduction

L'évolution de l'agriculture traditionnelle vers une agriculture intensive moderne se caractérise par l'utilisation importante d'intrants chimiques (pesticides, engrais). Par exemple, le développement extensif des terres agricoles et la mauvaise utilisation des produits phytosanitaires, ont un impact très négatif sur la santé humaine et l'environnement. Ces effets nécessitent une intervention de l'État pour organiser l'utilisation des pesticides et lutter contre la contamination par les pesticides. Pourtant, le Maroc doit encore surmonter les pratiques de pesticides inadéquates pour amener les terres à une utilisation agricole durable. Les pesticides sont considérés dans ce cas, comme une source majeure de pollution dans les zones irriguées. Bien que plusieurs techniques de restauration des sols soient développées, elles ne sont pas toujours utilisées et varient en fonction des circonstances de chaque pays. Il est donc nécessaire de lancer des recherches pour identifier certaines de ces techniques propres au traitement des sols marocains. Enfin il ne faut pas négliger la limitation de l'impact sur la Santé et l'environnement, le volet « Economie » doit être pris en compte afin de trouver des solutions innovantes au problème de la pollution. De même, il faut tout au tant identifier les techniques écologiques aussi bien qu'économiques.

Notre travail consiste à identifier les types et les quantités de pesticides utilisés dans la Commune de Mnasra à Kénitra et leur impact sur la dégradation des sols. Par la suite, le choix et la discussion des techniques de dépollution s'avèrent nécessaires pour proposer les plus efficaces, les plus économiques et les plus écologiques.

Le but de cette étude est de déterminer la technique adéquate, ou la plus durable parmi les techniques de réhabilitation disponibles au Maroc. Il existe sept techniques de réhabilitation environnementale (Dufresne M.,2013), à savoir la biodégradation/ bioventilation, la phytoremédiation, l'oxydation chimique, le lavage chimique des sols, la désorption thermique, l'incinération, et l'excavation/décharge. Dans ce cadre, des outils de comparaison sont présentés, après quoi les résultats sont justifiés par de nombreuses explications.

Figure 1 : Localisation de la Commune de "Mnasra"

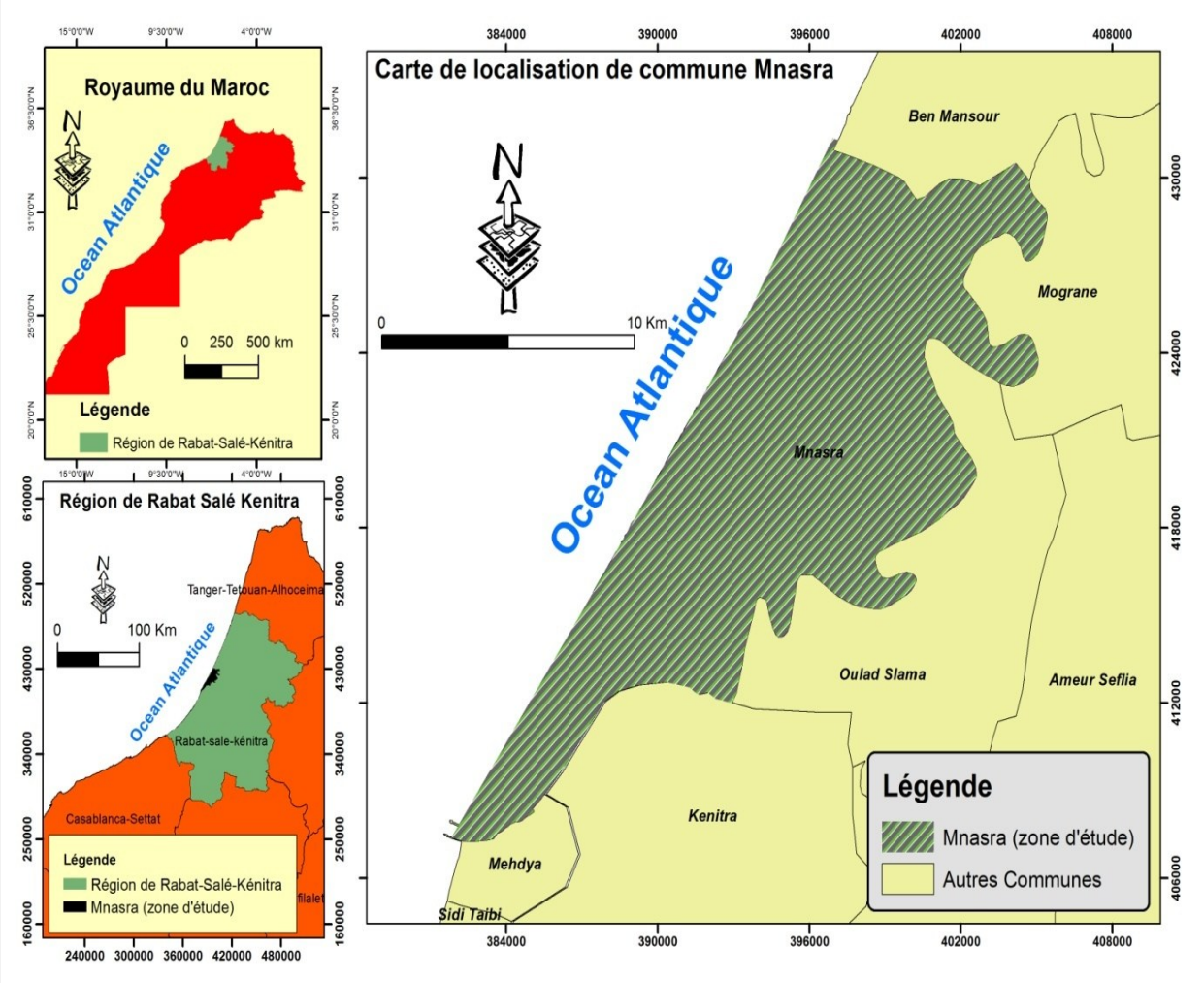

Source : carte géologique Souk El Arba Beni Hssane au 1/100000 (MEN, 2004), modifiée

La Commune de Mnasra s'inscrit dans la continuité géographique de la plaine du Gharb vers le sud, le long de la côte atlantique, une zone qui s'étend sur une superficie de 600 km² entre la ville de Kenitra au sud, l'oued Sebou à l'Est, Sidi Mohamed ben Mansour au nord. Elle a une forme allongée de 60 km du nord vers le sud, plus large à l'intérieur des terres au nord, mais plus se rétrécie à l'extrême sud. Elle a une largeur moyenne de 7 km vers l'aval du barrage de Garde, et s'étendant sur plus de 12 km vers le nord (El Hebil. 2006).

1- Outils et Méthodes

Pour se rapprocher de la méthodologie utilisée, nous avons effectué des recherches sur les méthodes de traitement phytosanitaire, dans plusieurs parcelles agricoles de la commune de Mnasra. De même, l'étude des sols est déterminante et nécessite aussi des outils et des méthodes d'analyse pour une bonne connaissance des éléments de base et des types.

1.1- Méthodologie de l'étude sur terrain

Une enquête a été menée dans la Commune de Mnasra à vocation agricole. A travers laquelle, plusieurs agriculteurs ont été interrogés sur les principales cultures et les types de pesticides utilisés en insistant sur leur quantité et la fréquence de leur utilisation. Nous avons également analysé un certain nombre de type de sol pour déterminer l'étendue de la pollution due aux pesticides.

Figure 2 : Localisation de certaines cultures dans la commune de Mnasra

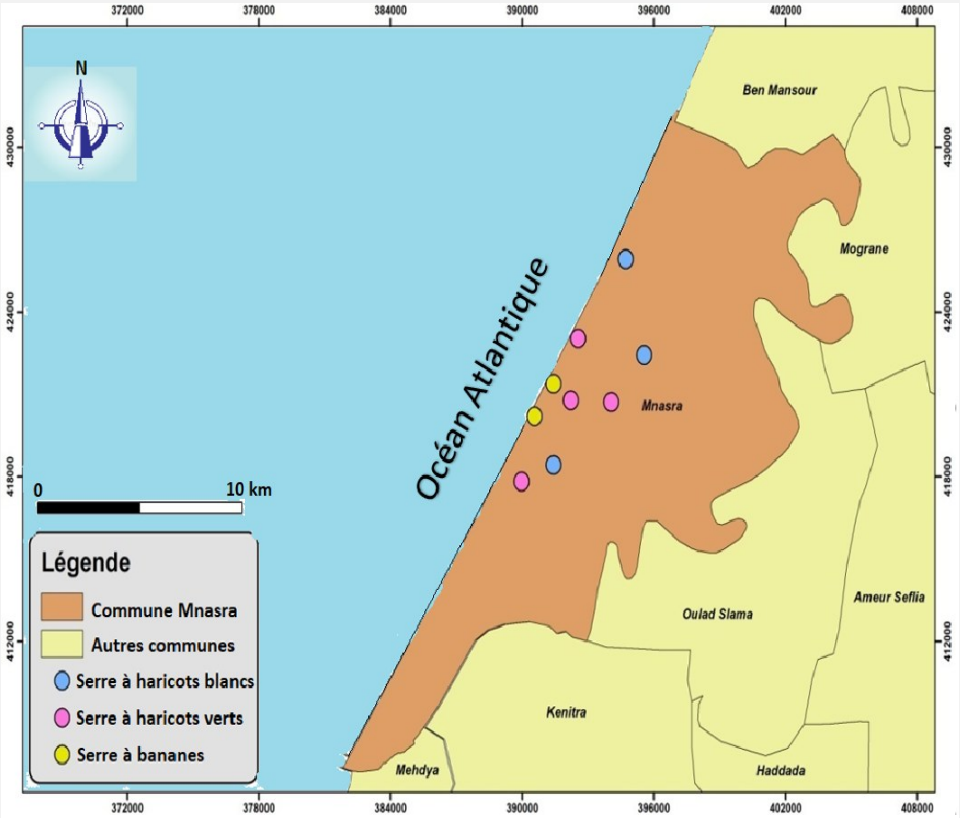

Source : carte géologique Souk El Arba Beni Hssane au 1/100000 (MEN, 2004), modifiée

L'agriculture de Mnasra se caractérise par sa diversité, mais la dominance des cultures dépend de la demande du marché. Selon l'enquête de terrain, les principales cultures sont la banane, le haricot blanc et le haricot vert. Pour cette raison, nous avons choisi la commune Mnasra comme zone de recherche en raison de la grande réputation de ces deux produits.

Photo 1: Exemple de culture de bananes et de haricots dans la zone de Mnasra

Prise de vue : avril 2018

Photo 2: Exemple de pesticides utilisés sur des bananiers

Prise de vue : avril 2018

De nombreux types de pesticides sont utilisés dans la commune de Mnasra pour lutter contre les ravageurs et les maladies des cultures. L'utilisation de pesticides dépend du type de culture et du type de maladie et /ou de ravageur.

Tableau 1 : Les principaux pesticides consommés.

Culture	Pesticides	Matière active
Bananiers	Gramoxone	Paraquat
	Larouinne	Thiophale methyl
	Goldazim	Carbendazime
	Salvador	Methomyl
	Vertimec	Abamectine
	Choke	Chlorpyriphos
Haricot	Larouinne	Thiophale methyl
	Noctuelle	Methomyl
	Dithane	Mancozèbe

Source : index phytosanitaire de l'ONSSA

Les agriculteurs doivent utiliser une variété d'agents antiparasitaires, y compris des pesticides, pour assurer le rendement des cultures et répondre à la demande des consommateurs. Une utilisation prudente des pesticides est essentielle, car les pesticides non seulement tuent les ravageurs, mais peuvent également nuire aux insectes utiles. Leur utilisation présente un risque pour la santé des utilisateurs, de leur entourage, des consommateurs alimentaires et de l'environnement. La plupart des pesticides utilisés dans la zone d'étude sont enregistrés, mais les agriculteurs ne respectent pas le dosage ni la fréquence de traitement. Ce traitement phytosanitaire inapproprié réduit la qualité des sols et des écosystèmes, ainsi que la qualité de l'eau potable et d'irrigation. De plus, les pesticides sont considérés comme des polluants hautement toxiques pour la santé humaine et l'environnement, et leur accumulation dans le sol réduit considérablement la production agricole.

Tableau 2 : Liste des pesticides utilisés pour le traitement des haricots verts

Parasite	Matière active	Produit	Dosage recommandé /hl	Délai de retour	D.A.R	L.M.R
CHLINNE	Bacillus Thuringiensis Var	Bactospeine Hpwp	80 à 100 g/hl	24H	-	-
	Bifenthrine	Talstar 10 Ec	30-40 cc/hl	24H	3j	0.5
PUCERONS	Imidacloprine	Confidor 200od	30 à 50 cc/hl	24H	3j	2
	Pyrimicarbe 50 %	Pirimor 50 Dg	75g/hl	24H	7j	1
	Delmamethrine	Decis Fluxx	0.3 l/ha	24H	3j	0.2
	Bifenthrine	Talstar 10 Ec	30-40 cc/hl	24H	3j	0.5
	Lambada Cyhalothrine 50 G/L	Karate 5 Ec	25 cc/hl	24H	7j	0.2
POURRITURE GRISE	Iprodione	Ippon 500 Sc	120 cc/hl	24H	14j	5
OIDIUM	Soufre 80%	Kumulus Df	300g/hl	24H	5j	50
	Soufre 80%	Thiovit Jet	300g/hl	24H	5j	50
ACARIENS	Bifenthrine	Talstar 10 Ec	60-80 cc/hl	24H	3j	0.5
	Abamectine 18 G/L	Vertimec	50 cc/hl	24H	7j	0.01
MOUCHE BLANCHE	Spiromesifene 240 G/L	Oberon 240 Sc	60cc/hl	24H	3j	1
	Pymetrozine	Chess 50 Wg	40g/hl	24H	7j	2
	Bifenthrine	Talstar 10 Ec	30-40 cc/hl	24H	3j	0.5
ANTHRACNOSE	Azoxystrobine 250 G/L	Ortiva 25 Sc	1l/ha	24H	7j	3

Source : index phytosanitaire de l'ONSSA

La répartition des pesticides entre les phases solide, liquide et gazeuse dépend des propriétés physico-chimiques des molécules et les propriétés du sol (Carson R.L., 1962). Selon nos recherches de terrain, la production de la matière organique à l'hectare est l'un des principaux facteurs affectant la rétention des pesticides dans la phase solide du sol. Pour la plupart des pesticides, il existe une corrélation positive entre la rétention dans le sol et la teneur en matière organique (Spark, K et al., 2002). Le pH du sol, l'argile et les oxydes affectent également la rétention (Laird D et al. 1992).

Les phénomènes de rétention jouent un rôle fondamental dans le devenir des pesticides dans le sol, notamment leur persistance (De Jonge R et al. 1996). Ils correspondent principalement à l'adsorption[1] des contaminants adhérant à la surface solide (adsorbant) à partir de la phase

[1]- L' adsorption est un phénomène plus ou moins réversible qui dépend de certains paramètres. La désorption est souvent caractérisée par une hystérésis car elle se fixe sur le sol et forme des résidus de pesticides qui ne peuvent pas être extraits (G. Bertin、M。Schiavon、1989).

gazeuse, de la phase liquide ou de la phase de solution solide, et à la désorption, qui est l'inverse de l'adsorption, par laquelle les molécules adsorbées étant séparées du substrat.

1.2- Typologie et analyse des sols

Notre étude dans la commune de Mnasra, nous a permis d'observer à l'œil nu, les constituants du sol, qui sont des éléments de base des activités agricoles.

1.2.1- Typologie des sols

Les sols de la commune de Mnasra sont composés de cinq principaux types : Les sols Sesquioxydes ; les Vertisols ; les sols calcimaghésimorphes les sols Hydromorphes et les sols peu évolués.

Figure 3: Carte des sols dans la commune Mnasra

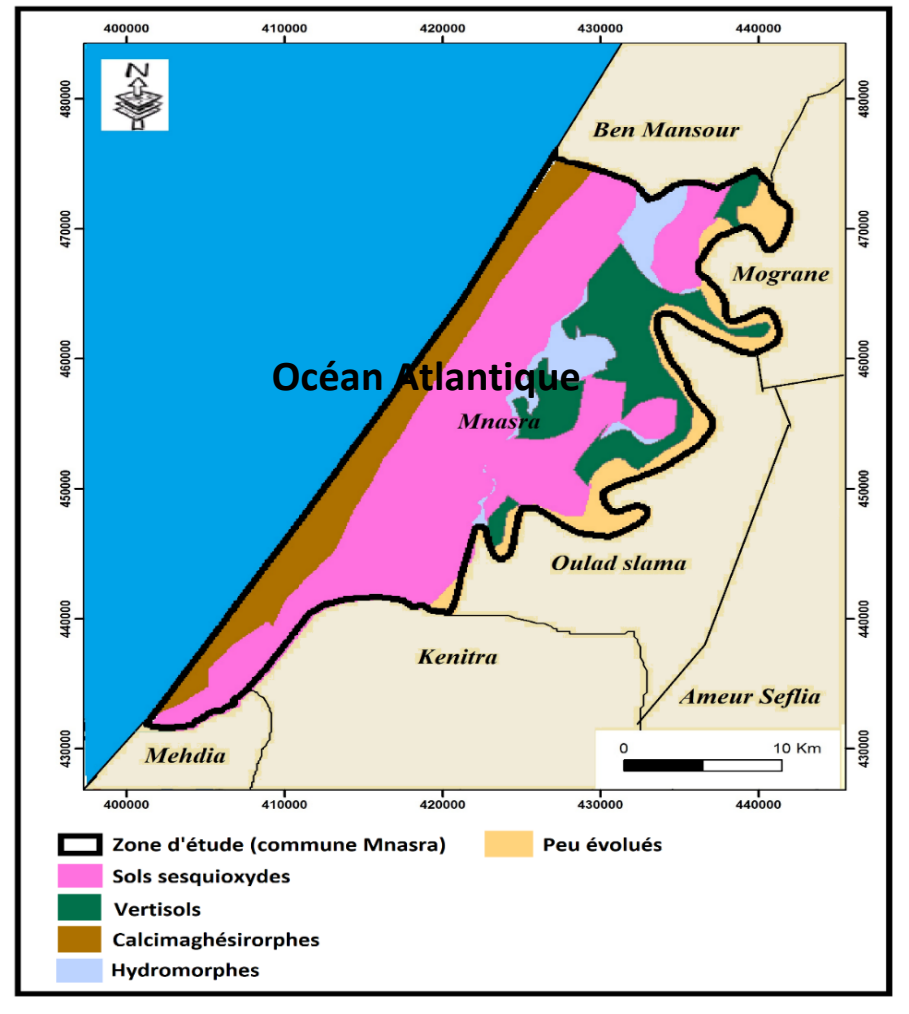

Source : Etude Pédologique au 1/100000ème Projet Sebou

- **Les sols sableux (Sesquioxydes ; calcimaghésimorphes)**

Ces sols sont présents sur le cordon dunaire et les dunes intérieures. Ils sont profonds et caractérisés par une texture très sableuse, ils reposent sur un sous-sol perméable constitué de formations sableuses meubles ou de grès dunaire à lumachelles. Hormis les sommets des dunes, soumis à l'érosion éolienne, ces sols font l'objet d'une culture intensive et sont principalement utilisés pour la culture de l'arachide. (El Hebil A., 2006).

- **Sols noirs des dépressions inter- dunaires**

Présents dans les zones basses et les dépressions inter-dunaires, ces sols sont caractérisés par une texture plus ou moins argileuse sur les 50 premiers centimètres, et une teneur en matière organique plus élevée qui leur donne une couleur noire caractéristique. Du fait de leur position au fond des dépressions, ces sols sont intensivement irrigués par pompage d'eaux souterraines dont le niveau est organisé à faible profondeur. (El Hebil A., 2006).

- **Sols des merjas**

Sols hydromorphes plus ou moins sales des merjas côtières et des merjas dunaires intérieures, sont immergés dans l'eau plus de 4 à 5 mois par an, et de façon quasi-permanente pour certaines merjas intérieures (El Hebil A., 2006). Ces sols sont cultivés après leur assèchement au printemps pour la culture du tournesol.

- **Sols peu évolués**

Ces sols sont situés sur les remblais d'alluvions légères de l'oued Sebou. Ces sols sont peu représentés, et limités aux bords directs de l'oued Sebou. Ils ont une texture argileuse à boueuse, et se drainent naturellement bien grâce à leur remplacement topographique légèrement élevé, et leur bonne perméabilité, ce qui leur confère une aptitude particulière pour toutes les cultures.

1.2.2- Analyse d'échantillons de sol

Les analyses des échantillons en laboratoire nécessitent plusieurs matériels et passent par plusieurs étapes. Elles permettent de déchiffrer et de comprendre les principales causes de la pollution, ce qui incite à effectuer des investigations sur place, pour approfondir les connaissances et enrichir l'évaluation avec les informations.

Tableau 3: Résultat de l'analyse des sols

Elément	Valeur	Adéquat
Statue acido-basique		
pH eau	8.0	6.7 à 7.5
pH KCL	-	-
Calcaire Total	0.3	< 15
Calcaire Actif	-	-
CaO mg/kg	2425	654 à 968
Eléments échangeables / assimilables.		
Acide Phosphorique P_2O_5 mg/kg	197	17 à 30.4
Potasse K_2O mg/Kg	275	78 à 169
Magnésie MgO mg/Kg	158	88 à 110
Oligo-éléments		
Cuivremg/kg	8.7	0.2 à 0.35
Manganèsemg/kg	4.41	3 à 8
Fermg/kg	4.75	10 à 20
Zincmg/kg	0.98	0.68 à 1.3
Bore solublemg/kg	-	-
État humique (%).		
Matière organique	0.7	>1.5
Azote Total	-	-
Extrait aqueux 1/5 mg/100g de sol		
Amonium (N-NH4)	0.65	0.2 à 0.5
Nitrate (N-NO3)	3.32	5 à 8
Chlorures (Cl)	6.3	< 25
pH eau	8.0	6.7 à 7.5
pH KCL	-	-

Calcaire Total	0.3	< 15
Calcaire Actif	-	-
CaO mg/kg	2425	654 à 968

Source : Hassan El Idrissi, FSK département biologie, 2016

Le tableau ci-dessus montre que les articles commercialisables dépassent les valeurs correspondantes. Par conséquent, les agriculteurs mettent à disposition des engrais de manière incontrôlée.

2- Analyse et traitements des données des pesticides

Il n'y a pas de meilleur moyen d'évaluer les perspectives que de mener des enquêtes sur le terrain, et de recueillir des données sur les pratiques agricoles, l'utilisation et les taux d'application des engrais et des pesticides.

2.1- Principaux pesticides utilisés

Bien que la plupart des pesticides utilisés au niveau de la commune Mnasra soient homologués, les agriculteurs ne respectent pas le dosage et la fréquence de traitement. Cette mauvaise pratique de traitement par des pesticides provoque la dégradation de la qualité des sols, des eaux et de l'écosystème en général (leur accumulation dans le sol induit la diminution remarquable du rendement agricole). En outre les pesticides sont considérés comme un polluant très toxique pour la santé de l'homme.

Tableau 4 : Les principaux pesticides utilisés dans la commune de Mnasra

Culture	Pesticide	Matière active
Bananier	Gramoxone	Paraquat
	Larouinne	Thiophanate méthyl
	Goldazim	Carbendazime
	Salvador	Méthomyl
	Vertimec	Abamectine
	Choke	Chlorpyriphos
Haricot	Larouinne	Thiophanate methyl
	Noctuelle	Méthomyl
	Dithane	Mancozèbe

Source : index phytosanitaire de l'ONSSA

Selon l'OMS (Organisation mondiale de la santé) Les pesticides sont des substances ou des combinaisons de substances utilisées pour repousser, détruire ou contrôler les ravageurs, y compris les porteurs de maladies indésirables chez les humains, les animaux et les plantes (OMS,2011).

2.2- Analyse comparative des techniques de dépollution

Le développement durable est un terme qui est inclus dans l'usage courant depuis la publication du rapport de Brundland en 1987. Ce rapport est une réponse à la demande spécifique de l'Assemblée générale des Nations unies en 1983 pendant la tenue de la Commission mondiale sur le développement environnemental.

Dans ce sens, le Maroc s'est engagé depuis 2008 dans l'application de la politique de développement durable, une politique qui représente une série de changements qui

doivent être réalisés à tout prix pour compromettre la survie de la planète et de ses habitants, en tenant compte des besoins des sociétés.

En effet, l'analyse comparative sera présentée selon trois (3) volets : environnemental, social et économique.

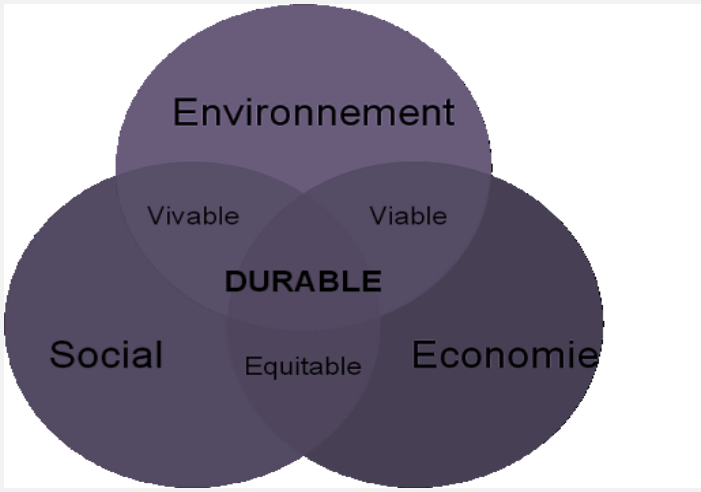

Figure 4 : Les trois piliers du développement durable

Le développement durable n'est pas seulement un équilibre entre l'environnement, la société et l'économie. Il représente aussi une série de changements devant être réalisés, au prix de la survie de la planète et de ses habitants.

Tableau 5 : Nomenclature des techniques

B1	PH	C1	C2	T1	T2	EX
Bioventilation	Phytoremédiation	Oxydation chimique	Lavage des sols	Désorption thermique	Incinération	Excavation

Source : Dufresne M.,2013

Le Tableau 5, Présente la structure des tableaux classés dans l'ordre et les sept techniques évaluées par chaque critère.

Tableau 6 : Pondération pour chaque technique

Nulle	Très faible	Faible	Moyen	Elevé	Très élevé
0	1	2	3	4	5

Source : Pondération utilisée sur SPSS d'après Dufresne M.,2013

Le tableau 6 indique les valeurs spécifiques des scores. Cet outil a été créé pour que les scores élevés aient des conséquences négatives. Par exemple, si la technique a un impact environnemental de 5, elle est "très élevée" et donc négative. Des points seront attribués pour chacune des quatre composantes. Les valeurs des trois techniques ayant obtenu les scores les plus bas dans cette section sont indiquées en rouge et soulignés ; puis en ajoutant ces résultats au grand total indiqué dans le tableau 12.

Tableau 7 : Avantages et inconvénients des principales techniques de dépollution des sols

Méthode	Avantage	Inconvénient
Bioventilation (B1)	- Les contaminants sont traités in situ ; - Faible impact sur l'écosystème de surface du sol ; - Production limitée de déchets ; - Technologie peu coûteuse par rapport aux techniques ex-situ.	- Injection homogène est difficile à réaliser ; - Micro-organismes introduits in situ peuvent ne pas être adaptés à leur nouvel environnement ; - Technologie peut générer des métabolites ; - Concentration trop élevée de contaminants peut être toxique pour les microorganismes ; - Processus peut être lent (ADEME, 2015).
Lavage des sols (C2)	- La technologie est transférable sur le site ; -Elle peut constituer une solution permanente ; -La durée du traitement est relativement courte (Environnement Canada 2002).	- Sols ne doivent pas contenir plus de 50% de particules fines ; - Installation de l'unité de traitement nécessite beaucoup d'espace ; - Solution de lavage doit être disponible et en grande quantité ; - Le solvant utilisé pour laver le sol peut rester dans le sol (ADEME, 2015). - Les coûts peuvent être élevés (Environnement Canada, 2002).
Oxydation chimique (C1)	-Temps de traitement relativement court ; -De nombreux contaminants peuvent être traités par cette méthode. Méthode sûre (USEPA. 2008).	- Oxydation peut être incomplète ; - Pas très efficace si les concentrations de contaminants sont élevées (Environnement Canada 2002).
Phytoremédiation chimique (PH)	- Beaucoup moins coûteux que les traitements traditionnels ; - Les plantes peuvent être facilement contrôlées ; - Méthode la moins destructrice de l'environnement initial du sol (Bois, P. , 2009).	- Lenteur de la méthode ; -Coût supplémentaire dû au stockage de la biomasse contenant des produits dangereux ; -Installation assez lourde (ADEME, 2015).
Désorption thermique à haute température (T1)	-Diversité des contaminants organiques traités ; -La technologie est transférable sur le site ; - Peut être une solution permanente (Environnement Canada 2002).	-Émissions potentielles de particules et de COV -Sols très humides sont difficiles à traiter ; -Coûts très élevés (Environnement Canada. 2002) -Sols riches en argile et en limon augmentent le temps de traitement ; -Sol traité peut ne pas soutenir l'activité microbienne (ADEME, 2015).

Incinération (T2)	- Taux de destruction des contaminants de 99,9 % atteint ; - Peut traiter un large éventail de contaminants ; - Peut être une solution permanente (Environnement Canada 2002) ; - Les petites unités peuvent être transportables (FRTR. 2007).	- Coûts élevés ; - Emissions possibles de gaz toxiques ; besoins énergétiques élevés ; - Quantité limitée pouvant être traitée en une seule fois ; - Faible acceptation sociale de la technologie (FRTR. 2007).
Excavation (EX)	- Technique simple et rapide, - Technique fiable et éprouvée, - Présente une garantie de résultats - Technique bien adaptée pour éliminer une source de pollution très concentrée et limitée dans l'espace (hot spot)	- Excavation ne constitue qu'une phase préliminaire de traitement/réhabilitation ; - Excavation s'applique généralement à des profondeurs de 5-6 m ; - Excavation nécessite souvent l'arrêt de l'activité sur la zone de travaux - Excavation entraîne des perturbations sur les zones avoisinantes (trafic, bruit …), - Plus, la pollution est étendue, plus le volume de terres à excaver est important et les travaux sont difficiles à organiser et à réaliser, - Excavation nécessite souvent des mesures spécifiques qui rendent l'opération plus coûteuse et moins rapide, - Risques typiques des terrassements doivent être considérés : - Endommagement d'infrastructures enterrées

Source : travail bibliographique

Le tableau 8 sert d'outil pour analyser diverses techniques de contrôle de la pollution et montre les forces et les faiblesses de chaque technique à travers un aperçu général des diverses stratégies de gestion de la contamination des sols. Cette recherche nous a permis d'étudier chaque technique liée à ces différents enjeux de durabilité.

L'analyse comparative des techniques se fonde sur des critères de durabilité dans trois domaines : l'environnement, la société et l'économie. Nous avons utilisé cet outil d'analyse pour évaluer et comparer les sept options de réhabilitation envisagées dans cette étude.

3- Résultats et discussion

Avant d'aborder les conséquences, rappelons que la pollution des sols est un véritable problème de santé publique et d'environnement. Pour cette raison, la réhabilitation des sols contaminés est devenue une priorité pour les scientifiques et les autorités.

3.1- Résultats statistiques des techniques utilisées pour le traitement

Le choix des critères a été sélectionné sur la base d'une étude de (Dufresne M., 2013) après des recherches approfondies sur le développement durable. Ils permettent de couvrir tous les aspects de la durabilité affectant l'environnement de la réhabilitation environnementale.

Tableau 8 : Techniques utilisées pour le traitement et leurs impacts sur l'environnement

	Environnement							
	Critère	**B1**	**PH**	**C1**	**C2**	**T1**	**T2**	**EX**
Impact	Risque de contamination des eaux souterraines	2	0	2	5	2	1	1
	Risque de contamination de l'air	2	0	1	3	4	5	2
	Risque de contamination des sites voisins	1	0	2	1	2	1	1
	Risque d'impact sur la biodiversité (faune et flore)	3	2	2	3	4	4	5
	Risque de modification de la structure et des paramètres physiques du sol	3	1	3	3	5	5	5
	Déchets à éliminer	0	3	0	1	3	5	5
	Consommation d'énergie fossile	3	0	2	4	5	5	3
	Consommation d'eau	1	4	1	5	2	2	1
	Total	15	**10**	**13**	25	27	28	23

Source : Résultats d'analyse des données avec SPSS

Les résultats des composantes environnementales sont présentés dans le tableau 8. Ainsi, on constate que les trois (3) techniques les plus durables sur le plan environnemental sont l'oxydation chimique et la phytoremédiation ; l'efficacité de cette dernière dépend des propriétés physicochimiques, des concentrations et de la biodisponibilité des polluants, mais aussi du potentiel dégradant du microbiote du sol (Tissut et al., 2006).

Tableau 9: Techniques utilisées pour le traitement et leur impact social

	Social							
	Critère	**B1**	**PH**	**C1**	**C2**	**T1**	**T2**	**EX**
Impact	Impact sur la santé des travailleurs	2	1	1	1	4	4	1
	Nuisances (bruit, poussière et visuel)	2	1	1	2	5	5	4
	Impact sur la population avoisinante	2	0	1	2	3	3	2
	Total	6	**2**	**3**	5	12	12	7

Source : Résultats d'analyse des données avec SPSS

L'utilisation des techniques thermiques (T1 et T2) peut entraîner des incendies, des explosions, les techniques (C1 et PH) peuvent affecter la santé des travailleurs lors de la manipulation de produits dangereux, alors que l'excavation (EX) est une tâche physique qui nécessite une manipulation prudente de l'équipement, bien que le risque pour la santé des travailleurs soit faible. Les techniques de terrain (T1, T2 et EX) sont plus destructives en raison de leur équipement de traitement volumineux et bruyant.

Tableau 10:Techniques utilisées pour le traitement et leur poids sur l'économique

	Economie							
	Critère	**B1**	**PH**	**C1**	**C2**	**T1**	**T2**	**EX**
Impact	Coût de la mobilisation du personnel et des équipements	3	3	2	3	5	5	2
	Coût du traitement	3	4	3	4	5	5	4
	Coût de l'énergie	3	3	2	4	5	5	2
	Utilisation des ressources (employés)	1	4	1	3	4	3	3
	Total	**10**	14	**8**	14	19	18	11

Source : Résultats d'analyse des données avec SPSS

Les coûts associés à la mobilisation du personnel et de l'équipement sont principalement liés à la taille et à la complexité de l'équipement et au temps requis pour le traitement. En outre, la distance entre le site de recherche et le bureau de la société de dépollution, ou la distance jusqu'à la décharge la plus proche, peuvent avoir un impact important sur les coûts de mobilisation. L'excavation (EX) ne nécessite qu'un transport, tandis que les méthodes de désorption thermique (T1), d'incinération (T2) et de nettoyage des sols (C2) exigent le montage des équipements lourds et complexes. Cependant, la durée du traitement est un facteur qui influence les coûts de mobilisation (voir tableau, application et critères). L'incinérateur (T2) est particulièrement coûteux en termes de dépollution. Le coût du traitement biologique (B1) et du traitement par oxydation chimique (C1) est modéré et varie en fonction de différents critères spécifiques.

Tableau 11 : Comparaison des techniques utilisées pour le traitement par application

	Application							
	Critère	B1	PH	C1	C2	T1	T2	EX
Impact	Difficulté de trouver une entreprise offrant cette technologie	4	2	2	3	4	4	1
	Durée du traitement	5	5	1	3	4	1	1
	Conditions spécifiques à respecter (type de sol, type de contaminants...)	5	3	1	3	2	1	1
	Risque d'échec du traitement	5	3	1	2	1	2	1
	Niveau d'expertise requis pour appliquer correctement le traitement	4	3	2	3	3	4	1
	Complexité de l'équipement de traitement	2	1	1	3	5	5	2
	Nécessité de combiner plusieurs traitements	2	2	2	5	4	5	3
	Difficulté à suivre le traitement	4	4	1	3	4	3	1
	Total	31	23	11	25	27	25	11

Source : Résultats d'analyse des données avec SPSS

Le Tableau ci-dessus indique que le niveau de difficulté à trouver une entreprise qui fournit les services de réhabilitation ciblés est plus élevé pour les techniques thermiques (T1 et T2) et de bioventilation (B1), car elles ne sont pas largement utilisées au Maroc. L'excavation (EX) et l'oxydation chimique sont en tête, ceci est principalement dû à la facilité d'utilisation de ces deux solutions et à leur capacité à traiter tous les types de sols et de polluants.

Tableau 12 : Comparaison des résultats

	Critère	**Environnement**	**Social**	**Economique**	**Application**	**Total**
Techniques	Bioventilation	15	6	10	31	62
	Phytoremédiation	10	2	14	23	49
	Oxydation chimique	13	3	8	11	**35**
	Lavage des sols	25	5	14	25	69

	Désorption thermique	27	12	19	27	85
	Incinération	28	12	18	25	83
	Excavation	23	7	11	11	52

Source : Résultats d'analyse des données avec SPSS

Si l'on compare les résultats des différentes techniques sur les différents aspects de la durabilité, l'oxydation chimique est la technique la plus durable.

Pour l'Association française de Normalisation (AFNOR), la durabilité d'un système nécessite la préservation des composantes de l'écosystème, soit les plantes, les animaux et les humains, pour les générations présentes et futures, tout en assurant un équilibre entre la satisfaction des besoins des sociétés, soit les conditions environnementales, sociales, culturelles et économiques.

3.2- Discussion de l'étude comparative

Des études comparatives sur les techniques de dépollution montrent que l'oxydation chimique (C1) est la technique la plus durable avec un score de 60. Non seulement cette technique est acceptée par le public et le gouvernement, mais elle est plus économique que les autres techniques et peut compléter la réhabilitation des zones affectées par des problèmes organiques sans générer de déchets. Cependant, il est important de mentionner que son application quelque peu complexe ne peut être gérée par n'importe qui. Dans de tels projets de réhabilitation, il faut faire appel à des spécialistes pour éviter des mois de traitement sans conséquences. Même avec l'application plus complexe des techniques biologiques (PH et B1), ces techniques sont parmi les plus durables en raison des mauvais résultats obtenus avec d'autres composants. En fait, leurs faibles coûts d'application et leurs impacts environnementaux négligeables sont suffisants pour soutenir ces techniques par rapport aux procédés thermiques (T1 et T2) et au lavage des sols (C2). Le score final est plus faible pour la technique d'oxydation chimique (C1), est faible et le score final de l'excavation (EX) est supérieur à C1. Les techniques thermique (T1 et T2) et le lavage chimique des sols (C2) obtiennent des scores élevés en raison de leur impact négatif sur toutes les composantes de durabilité utilisées dans cette étude, En effet, ils ont un impact négatif sur l'environnement, présentent des risques pour la population et les travailleurs dans le cas de la technique thermique, sont coûteuses et les équipements nécessaires au traitement sont complexes et chers. Ces trois solutions ne constituent pas une option globalement lucrative, malgré une efficacité de traitement proche de 100 %.

3.2.1- Solutions sélectionnées pour le traitement des sols

D'abord et avant tout, l'oxydation chimique vient en premier. En effet, il est relativement peu coûteux et permet de traiter tous les sols contaminés sans déchets. Bien entendu, son application nécessite l'intervention d'experts en géologie et/ou hydrogéologie et chimie pour assurer la réussite du traitement. De tels professionnels sont actuellement sur le marché.

L'application de cette technique sur le terrain (in- situ) impose certaines restrictions en termes de contrôle éventuel du traitement pendant les travaux. Contrairement à l'excavation, à l'incinérateur et à la phytoremédiation, l'oxydation chimique permet un traitement sur le terrain (in-situ) sous l'infrastructure sans perturber les activités des entreprises concernées. Le problème est que dans le cas des sols argileux, l'oxydation chimique ne peut pas avoir lieu, et son effet sur les polluants organiques est limité. Pour Le problème des sols argileux, il existe la

possibilité de traiter par oxydation chimique ex-situ sur site, dans le champ des unités mobiles rotatives.

3.2.2- Dimensionnement

Le temps de traitement et la quantité d'oxydant requis pour traiter une quantité donnée de contaminants sont basés sur les résultats des tests en laboratoire et d'expériences pilotes. Ces informations sont ensuite utilisées pour dimensionner le processus de traitement en fonction de l'emplacement de la contamination, du niveau de contamination, de son étendue, et des caractéristiques du sol telles que la porosité, la perméabilité et les besoins en oxydants naturels (Jacobs J. A. et Testa S.M., 2003).

a- Choix d'oxydant

- **Formations à bonne perméabilité** : sable et gravier (conductivité hydraulique > 5x106 m/s). Les réactifs sont facilement distribués, principalement par advection. Les oxydants stables et instables fonctionnent bien.
- **Formations à faible perméabilité** : Limon et argile (conductivité hydraulique <5x107 m/s). Le processus de diffusion joue un rôle important dans le mouvement des réactifs. En raison de la dispersion lente de ce type, seuls des oxydants stables (permanganates) ont été mis en évidence.
- **Formations à perméabilité moyenne et faible** : Sable limoneux, sable argileux etc., Dans ces formations, le mouvement des réactifs est dû à des phénomènes d'advection et de diffusion (Bruxelles Environnement. 2015).

Tableau 13 : choix du réactif oxydant en fonction de la perméabilité du sol à traiter

Perméabilité du sol	Permanganate MnO^{4-}	Eau oxygénée H2O2	Percarbonate de soude $2Na_2CO_3.3H_2O_2$	Persulfate de Sodium Na2S2O8	Ozone O_3
Bonne	+++	+++	+++	+++	+++
Mauvaise	++	-	-/+	++	-
faible à moyenne	++/+++	-	+/++	++/+++	-

Source : Bruxelles Environnement, 2015

Légende : *- = peu efficace, + = moyennement efficace, ++ = efficace, +++ = très efficace*

Des réactions complexes[1] peuvent se produire lors de l'ajout de peroxyde d'hydrogène

b- Méthodes d'apport des réactifs oxydants.

Tableau 14 : méthodes d'apport de réactifs d'oxydation

Profondeur de la couche à traiter en (m)	Infiltration active (sous pression)	Injection direct	Recirculation	Infiltration passive (puits ou drains)	Mélange sur le sol
< 5	+++	+++	+++	+++	+++
De 5 à 10	+++	+++	+++	-	+++

[1] - Oxydation directe : H2O2 + 2H+ + 2 e - ➔ 2H2O
- Réaction des radicaux libres : $H_2O_2 + 1e^-$ ➔ $OH^- + OH$ / $OH + H_2O_2$ ➔ $H_2O + HO_2$

De 10 à 25	+++	++	+++	--	-
De 25 à 50	++	+	++	--	--
>50	++	--	++	--	--

Source : Bruxelles Environnement, 2015

Légende : *-- = non envisageable, - = mauvais, + = moyen, ++ = bon, +++ = très bon*

En général, lorsque le sol est pollué par des pesticides, les éléments des polluants se concentrent à la surface. D'après cette observation, la profondeur des résidus de pesticides est inférieure à 5 m. Selon la matrice de sélection de la méthode d'apport d'oxydant, toutes ces méthodes sont réalisables, mais l'injection directe est plus réalisable et applicable dans le contexte de la commune de Mnasra.

Dans cette méthode, les contaminants sont injectés à partir d'un puits ou directement sur le sol à l'aide d'une sonde d'injection. Le succès de cette méthode dépend du rayon d'influence de l'injection, et donc du nombre de puits/points d'injection nécessaires pour couvrir la zone à dépolluer (Bruxelles Environnement 2015).

Figure 5 : Représentation schématique d'un approvisionnement en réactifs par injection directe

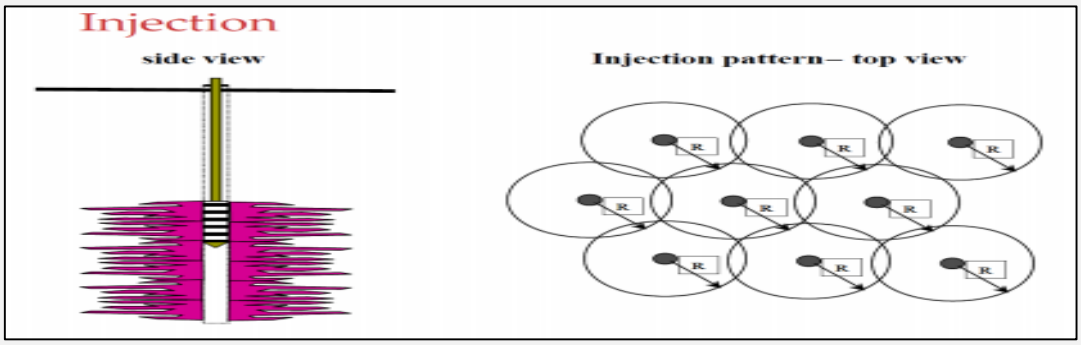

Source : Bruxelles Environnement, 2015.

En guise de conclusion le calcul du coût économique du traitement des sols contaminés par des techniques d'oxydation chimique in situ est très complexe. En effet, la dépollution des sols dépend d'une part du type de polluant, de la concentration du polluant et du type d'oxydant. D'autre part, de la structure et de la texture du sol. Par conséquent, nous avons utilisé des normes pédologiques et climatiques et l'utilisation accrue de pesticides, pour estimer le coût de la dépollution des sols dans la zone d'étude. Nous avons utilisé la méthode suivante pour calculer le coût économique du traitement d'un hectare de terre.

$100m \times 100m \times 0.2m = 2000\ m^3$

On estime qu'un m^3 correspond à 1,45 tonne de sol (Leclerc B., 2001). Par conséquent, une surface agricole d'une superficie de 1 hectare équivaut à 2900 tonnes.

La société du BRGM (Bureau de Recherches Géologiques Minières) propose une valeur relative de 30 € à 35 € la tonne.

Le coût est donc de :

2900 tonnes × 30 euros = 87000 euros = 87000 × 10.6 DH = 922200 DH

2900 tonnes × 35 euros = 101500 euros = 101500× 10.6DH = 1075900 DH

Enfin, la dépollution d'une surface de 8 hectares nécessite un coût variant entre :

7377600 DH et **8607200** DH.

Figure 6 : Représentation schématique de la zone à dépolluer.

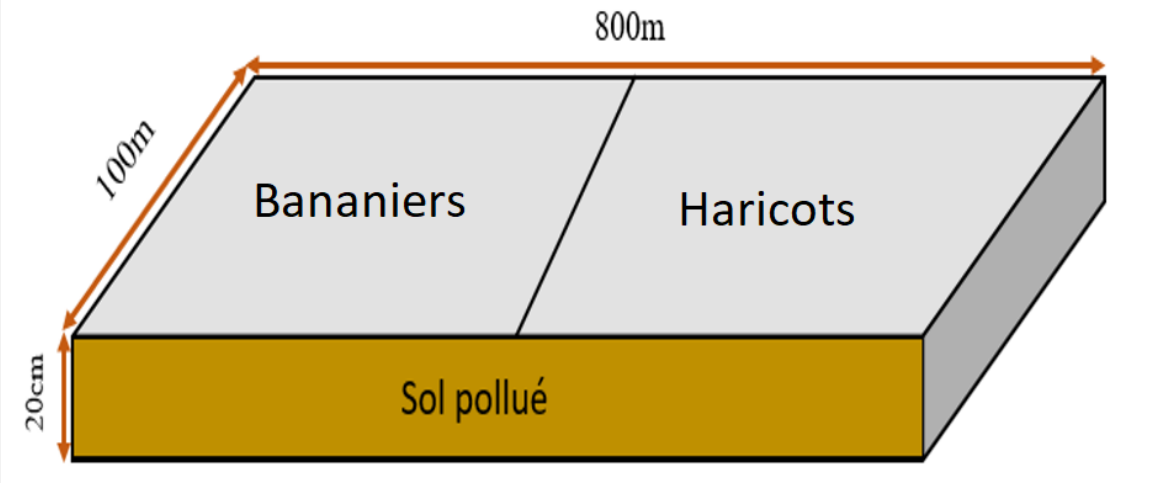

Source : schéma personnel de la zone à dépolluer

Sur la base de l'étude de (Leclerc B., 2001), nous avons sélectionné 8 hectares de terres cultivées avec des bananes et des haricots. Cela s'explique par le fait que les pesticides sont concentrés à 20 cm de profondeur.

Conclusion

Actuellement, les méthodes les plus courantes de dépollution des sols sont de type physique et chimique par traitement thermique ou en un lavage avec des solvants après excavation de ces sols.

Selon des études menées dans la commune de Mnasra, la majorité des agriculteurs ne respectent pas les doses et les fréquences des utilisations recommandées des pesticides, des pratiques que nous avons constaté dans d'autres communes du Gharb comme celles de Souk Tlet El Gharb, Sidi Allal Tazi, et bien d'autres. Ce sont des utilisations chaotiques et incontrôlées responsables de la toxication par les substances polluantes, portant atteintes aux sols et aux eaux superficielles et souterraines.

En fait, la dépollution des sols pollués de pesticides, peut améliorer l'empreinte environnementale de la technique choisie. Cette empreinte dépend non seulement des matériaux utilisés, mais aussi de l'énergie consommée. L'objectif de la dépollution, est d'améliorer la qualité de l'environnement.

Il existe de nombreuses techniques possibles pour atteindre ces objectifs (l'oxydation chimique, l'excavation, la bioventilation, etc….), mais leurs effets négatifs doivent également être réduits. Par conséquent, la santé humaine et la protection de l'environnement doivent être prises en compte lors du choix des critères de sélection des techniques à utiliser. En outre, ces critères doivent inclure une analyse des impacts sanitaires, sociaux et économiques.

Il convient donc de choisir la technique la plus opportune et celle qui convient le plus. D'après l'analyse des différentes techniques à l'aide des grilles de durabilité, il s'avère que l'oxydation chimique se place en tête de liste parmi les techniques les plus compatibles en termes de développement durable.

Afin de minimiser l'impact environnemental des pesticides, il est nécessaire d'améliorer le cadre juridique des produits phytosanitaires, d'exiger la vérification et le contrôle d'utilisation de ces produits, de former et de–sensibiliser les agriculteurs à l'utilisation des systèmes phytosanitaires, en organisant des ateliers de formation et de communication pour discuter les mesures correctives de dépollution.

Références

- **ADEME (Agence De l'Environnement et de la Maîtrise de l'Énergie). (2015).** Lavage des sols ex situ., 35 p.
- **Bertin, G., & Schiavon, M. (1989).** Les résidus non extractibles de produits phytosanitaires dans les sols. *Agronomie*, *9*(2), 117-124.
- **Bois, P. (2010).** *Développement d'un procédé de traitement de matrices d'origine viticole polluées par des herbicides par couplage bioaugmentation/phytoremédiation: sélection d'un triplet «bactéries-sorbant-plante» testé en microcosme* (Doctoral dissertation, Université de Haute Alsace-Mulhouse).
- **Brundtland, G. H. (1987).** Notre Avenir à Tous, rapport de la commission mondiale sur l'Environnement et le Développement. *Les Editions du Fleuve, Paris (traduction française de Our Common Future*.
- **Bruxelles environnement. (2015).** Code de bonne pratique 3, oxydation chimique *in situ.* Belgique, Bruxelles.
- **Carson, R. L. (1962).** Silent Spring, Riverside Press. *Cambridge, MA, USA*.
- **De Jonge, R. J., Breure, A. M., & van ANDEL, J. G. (1996).** Reversibility of adsorption of aromatic compounds onto powdered activated carbon (PAC). *Water research*, *30*(4), 883-892.
- **Dufresne, M. (2013).** *Les technologies de traitement des sols contaminés : Lesquelles sont durables ?* (Doctoral dissertation, éditeur non identifié).
- **El Hebil, A. (2006).** Etude de diagnostic de la nappe de Mnasra, agence du bassin hydraulique du Sebou. Maroc rapport provisoire.
- **Environnement Canada. (2002)**. Technologies d'assainissement ex situ des lieux contaminés. Ontario.
- **Environnemental Protection Agency. (2008).** Green Remediation: Incorporating Sustainable Environmental Practices into Remediation of contaminated Sites.
- **FRTR (Federal Remediation Technologies Roundtable Register). (2007).** Incineration. *In* u.s. army environmental center.
- **Hammani, A., & Yechi, H. (2009)**. Caractérisation des pompages des eaux souterraines et étude de leurs performances techniques dans la zone côtière du Gharb. IAV Hassan II.
- **Jacobs, J. A., & Testa, S. M. (2003**). Design considerations for in situ chemical oxidation using high pressure jetting technology. *International Journal of Soil, Sediment and Water*, 51-60.
- **Laird, D. A., Barriuso, E., Dowdy, R. H., & Koskinen, W. C. (1992)**. Adsorption of atrazine on smectites. *Soil Science Society of America Journal*, *56*(1), 62-67.
- **Leclerc, B.(2001).** Guide des matières organiques : Tome 1.238 p. ITAB, Paris, France.
- **OMS (Organisation mondiale de la Santé). (2011).** Code international de conduite pour la distribution et l'utilisation des pesticides : directives pour le contrôle de la qualité des pesticides (No. WHO/HTM/NTD/WHOPES/2011.4). Genève.
- **Spark, K. M., & Swift, R. S. (2002)**. Effect of soil composition and dissolved organic matter on pesticide sorption. *Science of the Total Environment*, *298*(1-3), 147-161.
- **Tissut, M., Raveton, M., & Ravanel, P. (2006).** Ecoremediation. Cooperation between plants and soil microorganisms, molecular aspects and limits. In *Soil and Water Pollution Monitoring, Protection and Remediation* (pp. 489-504). Springer, Dordrecht. Monitoring, Protection and Remediation. Springer, Dordrecht, pp. 489–504.
- **United Kingdom Environment Agency. (2002),** Environmental performance reviews (1st cycle) conclusions and recommendations, OECD (Organisation for economic co-operation and development).

Remerciements

Je tiens à remercier mon professeur, EL Bouzidi Aissa, pour ses compétences hors pair, son ouverture d'esprit et ses conseils avisés, qui n'a pas hésité à relire et à vérifier les résultats du document.

Je tiens également à remercier le chercheur Hassan El Idrissi, du département de biologie, Faculté des Sciences, Université Ibn Tofail, Kenitra, lui serait reconnaissant pour son soutien et ses encouragements, qui m'ont motivé à aller de l'avant dans la rédaction de cet article, et sans lui, il n'aurait pas vu le jour.

Communes territoriales entre les stratégies d'intervention Et les enjeux Du développement durable Dans les centres émergents des Doukkala Cas Moulay Abdallah, Oualidia, Sidi Ismail et et Arbaa laaounate

AMIRY Younes
Chercheur, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, El Jadida

Résumé

Les centres émergents de Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail et Arbaa Laaounate du doukkala constituent des agglomérations qui connaissent une démographie et des conditions historiques d'émergences différentes. Ces centres ont connu des mutations socio-spatiales importantes qui ont produit une nouvelle réalité territoriale. La population de ces centres est plus attirée par les métropoles voisines comme El Jadida, Settat, Casablanca. Ces dernières monopolisent les flux d'approvisionnement en biens et services et les services sociaux fondamentaux. Les carences que connaissent ces centres sont dues à plusieurs contraintes. Elles sont liées à la faiblesse et une mauvaise gestion des budgets des communes territoriales. Ajoutons à cela d'autres facteurs : d'une part, nous avons l'Elu qui n'est pas à la hauteur pour la gestion et de la prise des décisions et d'autre part, le manque de ressources humaines spécialisées dans les communes locales. Cela se manifeste dans le décalage du niveau d'enseignement des acteurs locaux et la composition politique du conseil communal. Cela empêche toute élaboration de stratégie globale de développement durable. Ce frein d'ordre humain des conséquences sur le temps de la prise des décisions qui est souvent très lent pour prendre des décisions au niveau du conseil communal et de la planification de développement local. De plus, L'absence des élites locales œuvrant dans le travail associatif donne naissance à une société civile incapable de diagnostiquer les besoins de sa population, et de prendre les décisions adéquates pour d'adopter les choix pertinents pour un développement territorial. Une qualification de ce capital humain s'impose pour un développement durable.

Mots clés: Doukkala, Communes territoriales, Centres émergents, Communes territoriales, Développement durable.

الجماعات الترابية بين استراتيجيات التدخل وتحديات التنمية المستدامة بالمراكز الناشئة لدكالة: حالات مولاي عبد الله، الواليدية، سيدي إسماعيل، وأربعاء العونات

ملخص

تشكل المراكز الناشئة مولاي عبد الله والواليدية وسيدي إسماعيل وأربعاء العونات بدكالة تجمعات سكانية بأحجام ديمغرافية وظروف نشأة ووظائف مختلفة، عرفت تحولات مجالية مهمة. لم يواكبها تطور على مستوى البنيات التحتية والخدمات العمومية، مما يجعلها مستقطبة من طرف الأقطاب الحضرية القريبة كالدار البيضاء والجديدة وسطات على مستوى استقطاب تيارات التزود بالسلع والخدمات واليد العاملة والخدمات الاجتماعية. ترجع الاختلالات المجالية بالمراكز الأربعة إلى عدة اكراهات مرتبطة بضعف وسوء تدبير ميزانيات الجماعات الترابية. إضافة إلى ضعف مساهمة المنتخبين المحليين والموارد البشرية بالمجال المدروس في تطور المراكز بسبب تفاوت المستوى التعليمي للفاعلين المحليين واختلاف انتماءاتهم السياسية، والنقص الحاد في الموارد البشرية المتخصصة، مما ينعكس بشكل سلبي على الوثيرة التي تأخذ بها القرارات، ولا يسمح بوضع خطة شمولية للتنمية المحلية. كما أن غياب نخب محلية تقود العمل الجمعوي يضعف مساهمة المجتمع المدني في تشخيص حاجيات الساكنة، والمساهمة في صنع القرار المحلي والاختيارات الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

الكلمات المفاتيح: دكالة، الجماعات الترابية، المراكز الناشئة، التنمية المستدامة.

1. Problématique

Les centres émergents de Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail et Arbaa Laaounate constituent des agglomérations qui connaissent une démographie et des conditions historiques d'émergences différentes. Ces centres ont connu des mutations socio-spatiales importantes qui ont produit une nouvelle réalité territoriale. Les centres étudiés ont apparu et se sont développés durant le protectorat. L'entreprise coloniale pour sa gestion territoriale, elle s'appuyait d'une part sur les centres administratifs et militaires et d'autre part sur les souks hebdomadaires. Aux lendemains de l'Indépendance, ces centres ont continué leur évolution grâce à l'émigration rurale et à l'installation des grands projets comme le complexe portuaire et industriel Jorf LaSfar. Cette évolution est dûe aussi à l'apparition des projets touristiques surtout aux centres de (Moulay Abdelah et El Oualidia). Quant aux centres de notre étude du bassin interne de doukkala (Arbaa Laaounate et Sidi Smail), ils ont connu des aménagements hydro-agricoles. Ces changements ne se sont pas accompagnés par un développement au niveau des infrastructures et des services publics. La population de ces centres est plus attirée par les métropoles voisines comme El Jadida, Settat, Casablanca. Ces dernières monopolisent les flux d'approvisionnement en biens et services et les services sociaux fondamentaux.

Les communes territoriales sont considérées comme l'organe chargé de gérer les services administratifs des pôles émergents et de la communauté dans son ensemble. C'est l'établissement chargé d'assurer le développement économique, social et culturel. Il constitue les composantes les plus importantes du développement local, car il représente l'espace qui vise à encadrer l'action politique et à promouvoir les valeurs de la pratique démocratique pour parvenir à un développement durable.

La problématique de l'article s'articule autour de la question centrale suivante: Quelle est la nature des stratégies d'intervention des collectivités territoriales dans le champ du développement dans les pôles émergents de Moulay Abdallah, El Oualidia, Sidi Ismail et Arbaa Laaounate, et les enjeux de développement dans l'espace étudié ?

2. Méthodologie et outils de travail

Dans cet article, pour mettre en lumière la problématique des stratégies d'intervention des communes territoriales des Doukkala et les enjeux du développement durable dans les centres émergents de Moulay Abdallah, El Oualidia, Sidi Ismail et Arbaa Laaounate, nous nous sommes appuyés sur une étude statistique et spatiale, à travers l'analyse des données statistiques liées aux documents officiels et au travail de terrain, basée sur :

- **Approche analytique déductive :** elle repose sur la lecture et l'analyse de diverses études, références et documents ayant traité cette problématique.

- **Travail de terrain basé sur un formulaire de terrain :** La méthodologie de travail s'est basée sur plusieurs outils (formulaires, inspection et entretiens de terrain), où un questionnaire a été complété qui comprenait un échantillon de 726 ménages appartenant à 10% de l'ensemble des familles de chaque centre (297 pour le Centre Moulay Abdallah, et 180 pour le centre El Oualidia, 135 pour le centre Sidi Ismail, et 114 pour le centre Arbaa Laaounate), et des entretiens avec divers acteurs locaux.

3. Localisation du domaine d'études et de ses caractéristiques

Doukkala s'étend sur une superficie de 7700 km^2, délimitée par la rivière Oum Er Rbia au Nord, l'Océan Atlantique à l'Ouest, les collines de Rhamna à l'Est, et par les collines de Mouissat et Abda au Sud. C'est-à-dire toute zone correspondant aux frontières régionales de Sidi Bennour et El Jadida. La fonction administrative a constitué un facteur important dans l'émergence et la croissance des centres émergents aux Doukkala ainsi que leur développement, notamment dans les communes territoriales suivantes (Carte 1) :

- **Commune territoriale Moulay Abdallah**: Fondée en 1959, elle appartient à la province d'El Jadida dans la région de Casablanca-Settat, Elle est bordée au nord par la ville d'El Jadida, à l'Est par la commune Haouzia, les communes Oulad Hcine et Sidi Abed au Sud, et par l'océan Atlantique à l'Ouest. Sa population est estimée à 74671 personnes, selon le recensement de 2014. Elle comprend 60 douars et trois centres, à savoir, le centre Moulay Abdallah, dont la population est estimée à 12456, le centre Ouled Ghadhban qui comprend 6152 habitans, et le centre Sidi Bouzid. centre, qui a une population d'environ 6174, selon les statistiques de 2014.
- **Commune territoriale El Oualidia**: Fondée en 1992, elle appartient à la province de Sidi Bennour dans la région de Casablanca-Settat. Sa population est estimée à 18616 habitans, selon le recensement de 2014. Elle comprend 13 douars et le centre d'EL Oualidia qui en comprend 7770 habitans. Il est bordé au Nord par la commune Oulad Ghanem, les communes Oulad Sbeita et Lgharbia à l'Est, la commune Ayir au Sud, et par l'océan Atlantique à l'Ouest.
- **Commune territoriale Sidi Ismail** : Elle appartient à la province d'El Jadida dans la région de Casablanca-Settat. Elle a été créée en 1959. Elle est habitée par 28733 habitans, selon le recensement de 2014. Elle est bordée au Nord par la commune Oulad Aissa, au sud par les Zaouiat Saiss et Saniat Berguig, à l'Ouest par la commune Oulad Fraj, et par les communes Zaouiat Saiss et Sabt Saiss à l'Est. Il se compose de 36 douars, et du centre de Sidi Ismail, qui compte une population de 5565 habitants.

- **Commune territoriale Laaounate**: Elle a été créée en 1959. elle appartient à la province de Sidi Bennour dans la région de Casablanca-Settat. Elle est bordée au Nord par les communes de Bni Tsiriss et Laamria, les communes Metrane et Oulad Si Bouhaya au Sud, les communes Metrane et Oulad Boussaken à l'Ouest, et par les communes Metrane et Oulad Boussaken à l'Est. Elle appartient à la province de Sidi Bennour, avec une population de 17850 habitants répartir sur 38 douars, et au centre d'Arbaa Laaounate, qui comprend environ 5185 habitants[1].

Carte 1: Localisation des centres émergents étudiées dans doukkala

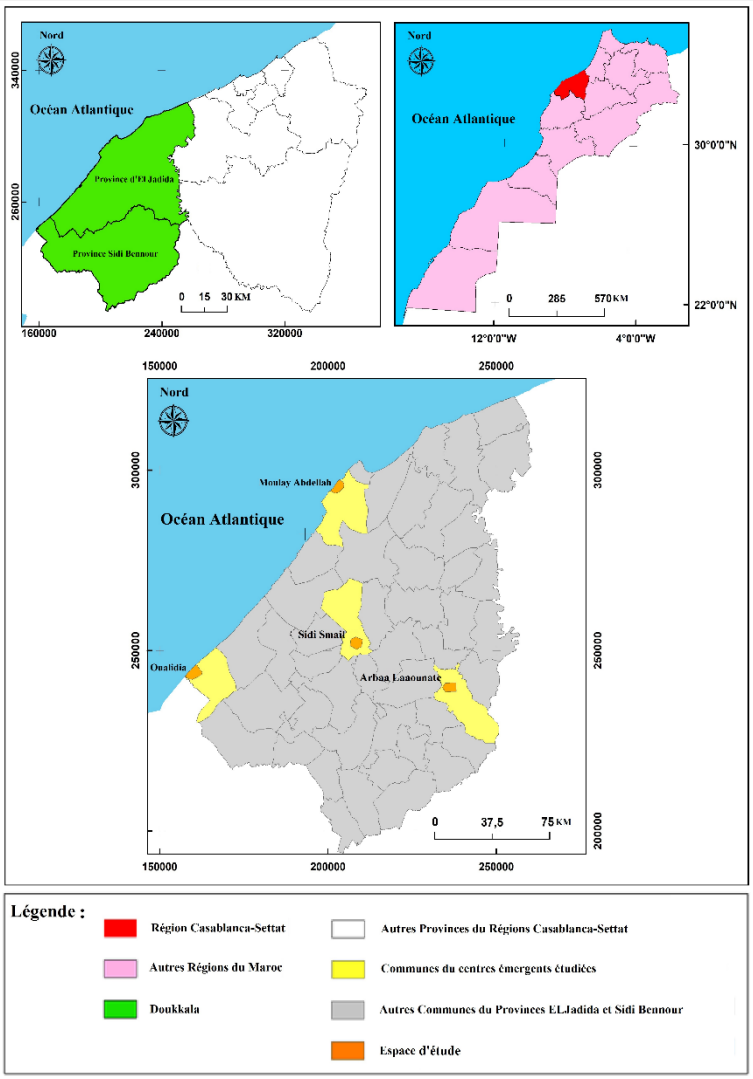

Source: Diagnostic Territorial de la Commune rurale de Moulay Abdellah (P:10), El Oualidia (P:9), Sidi Smail (P: 9), Laaounate (P:11), Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur, Direction Générale des Collectivités Locales & Agence de Développement Social & L'Initiative Nationale pour le Développement Humain, 2010, (avec modification).

[1] Recensement général de la population et de l'habitat au Maroc 1994, 2014.

4. Discussion des conséquences générales

4.1 La faiblesse des ressources financières et sa mauvaise gestion dans les communes territoriales étudiées mènent à une planification stratégique territoriale limitée dans ses centres émergents

4.1.1 La gestion collectives des communes territoriales étudiées se caractérise par une planification stratégique territoriale limitée dans les centres émergents

A partir de l'étude de la nature des projets qui proviennent des planifications des stratégies collectives du développement des communes territoriales de Moulay Abdallah, El Oualidia, Sidi Ismail et Arbaa Laaounate entre 2009 et 2015 nous déduisons que les efforts déployés pour la réalisations de projets ont peuvent de rendre accessible les services sociaux fondamentaux comme l'électricité, l'eau potable et l'aménagement des routes rurales avoisinant les centres (Tableau 1).

Ce qui limite l'investissement dans le renforcement de l'infrastructure dans les centres étudiées et surtout dans le domaine économique pour rébaliter l'économie locale. Les efforts déployés dans les services sociaux fondamentaux empêchent également le développement des revenues des communes territoriales chargées de la gestion et la direction des centres émergents étudiés.

Tableau 1: Nature des projets issus des planifications collectives pour développement des communes territoriales de Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate 2009-2016

	Centres			
	Laaounate	Sidi Smail	El Oualidia	Moulay Abdellah
Renforcement de l'infrastructure	1	1	0	5
L'accès à l'eau et à l'éctricité	2	2	3	5
Réalisation des établissements socio-culturels	1	3	8	7
Amélioration de l'accès au service sanitaire et la qualification des activités culturelles et sportives	1	2	4	6
Qualification de l'économie locale et développement des revenues des communes	0	1	3	5
Organisation du l'espace urbain	1	3	5	9
Protection de l'environnement	1	3	10	4
Qualification des ressources humaines	0	1	1	2

Source: Stratégies collectives du développement des communes territoriales Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate, 2011-2016.

4.1.2 La faiblesse de ressources financières et sa mauvaise gestion limite de la contribution des communes territoriales étudiées dans le développement territoriale

Les ressources financières des communes étudies sont constituées des ressources personnelles et des revenus du Taxe sur la Valeur Ajoutée (TVA). Les recettes propres constituent la partie la plus importante de la commune territoriale de Laaounate et Sidi Smail, surtout les revenues des souks qui atteignent le tiers des revenus de la commune territoriale de Sidi Smail où les revenues du Taxe sur la Valeur Ajoutée (TVA) sont les plus importants.

La concentration sur les revenues des souks devient ainsi une source de précocité. En effet, les ressources des deux communes sont affectées quand il y a une baisse des revenus des souks hebdomadaires. Ceci est dû à l'absence de concurrence lors de la location des souks s'affaiblissent ou déterminait du Taxe sur la Valeur Ajoutée (TVA) comme c'est le cas en 2015. En cette année les revenues du Taxe sur la Valeur Ajoutée (TVA) ont constitué 37.30% dans la commune territoriale d'Arbaa Laaounate et 66.63% dans la commune territoriale Sidi Smail et 92.88% dans la commune territoriale d'El Oualidia[1].

Figure 1: L'évolution du budget communal entre 2009-2015

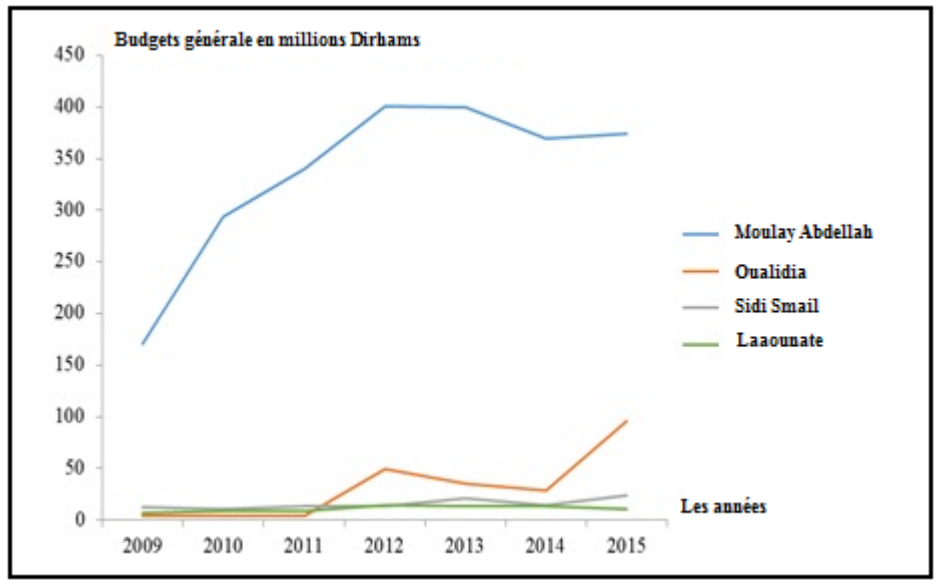

Source : Communes territoriales Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate, .2016

Par contre les revenues de la commune territoriale de Moulay Abdellah du Taxe sur la Valeur Ajoutée (TVA) est très faible. Les revenues ont constitué seulement 1.11% en 2015 de l'ensemble du budget. Tandis que les revenus provenant des recettes propres constituent environ 98.89% de l'ensemble du budget. Cette contribution est due à l'existence du port Jorf

[1] عاميري يونس، (2019): "المراكز الناشئة بدكالة: سيرورة التحولات السوسيومجالية ورهانات التنمية المحلية حالة مولاي عبد الله, الواليدية, سيدي إسماعيل, وأربعاء العونات"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة, ص: 171.

Lasfar et aux impôts imposés sur les activités industrielles dans ce cas. De même nous remarquons, à travers l'examen des différentes sources de revenus de la commune Moulay Abdellah, que les ressources sont multiples. En effet, la richesse des ressources de la commune est due à l'activité concentrée dans ce centre territorial tel que l'industrie et le tourisme.

A cela s'ajoute des sources de revenues plutôt internes qu'externes, car le budget de la commune est en perpétuelle évolution due à la concentration des activités industrielles et touristiques comme nous l'avons déjà souligné (Figure 1).

2.1.3 Les obstacles dus à l'exploitation de toutes les ressources financières des communes territoriales étudiées dans les dépenses relatives à la gestion personnelles

En 2015, le budget de la gestion a atteint 64.77% à Moulay Abdellah, 64.79% à EL Oualidia, 78.51% à Laaounate et 74.48% dans la commune territoriale de Sidi Smail. En ce qui concerne le budget de l'équipement, il a atteint 35.33% dans la commune de Moulay Abdellah, 35.31% à El Oualidia, 21.45% à Laaounate et 20.67% à Sidi Smail. Nous remarquons également que le budget de l'équipement diminue en faveur du budget de la gestion à cause de la baisse du budget générale. Ce budget général affecte le budget d'équipement quand il diminue. Nous constatons aussi que le budget de l'équipement avoisine le budget de la gestion. Cela revient au fait que le budget général de la commune augmente et non la diminution du budget de la gestion. En effet l'augmentation du budget générale implique une augmentation du budget de l'équipement comme c'était le cas en 2013 dans la commune territoriale Sidi Smail.

A travers l'examen des données relatives aux dépenses du budget des communes étudiées, nous remarquons que le côté financier est le premier obstacle devant la gestion des affaires locales surtout dans les communes territoriales d'El Oualidia, Sidi Smail et Laaounate. De ce fait, ces communes cherchent d'autres ressources financières à travers des partenariats pour faire face à cette rareté des ressources financières.

Ainsi, l'approche de gestion participative constitue l'avenir du travail des communes locales car les besoins des habitants sont de plus en plus nombreux. Ce qui nécessite de mobiliser toutes compétences et les possibilités avec une bonne méthode.

Figure 2: L'évolution du budget d'équipement communal entre 2009-2015

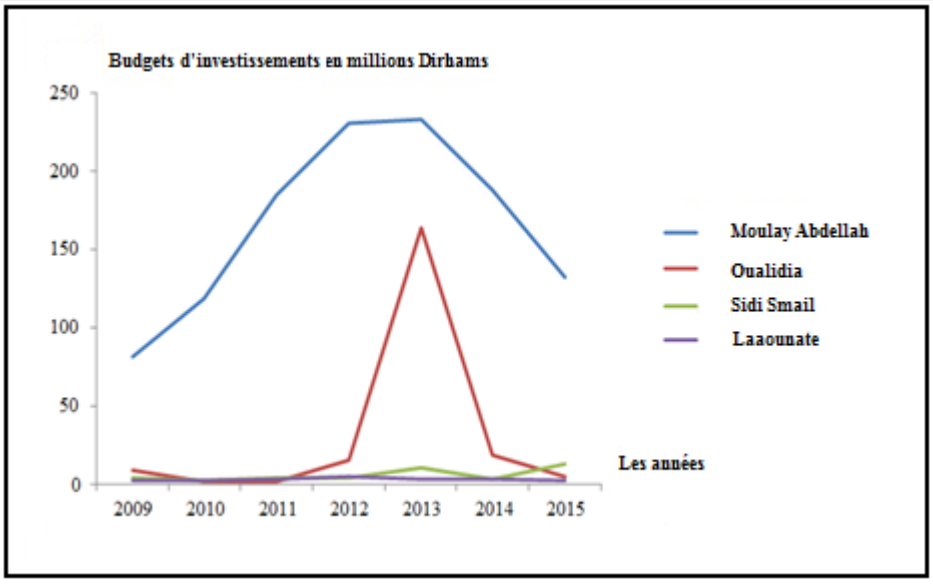

Source: communes territoriales Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate, 2016.

En ce qui concerne la commune territoriale de Moulay Abdellah et en établissant une comparaison entre dépenses de la gestion et les dépenses d'investissement liées à la réalisation de quelques petits projets de construction d'établissement on la réparation de l'infrastructure ou les dépenses de festival annule, nous remarquons que cette commune réalise un excédent financier qui s'accumule dans la trésorerie générale de l'état sans investissement. Malgré ces bénéfices, la commune est caractérisé par une fragilité précocité spatiale car cet excédant n'est pas investi dans des projets concret. Cala se voit à travers l'augmentation du budget de gestion au détriment du budget d'investissement. Le côté financier ne constitue donc pas un obstacle devant le développement de la commune, mais il y a d'autres facteurs en relations avec le député élu chargé de la gestion et la prise de décision (Figure 2).

4.2 La contribution limitée des acteurs institutionnels et locaux l'élaboration des politiques territoriales intégrées dans les centres émergents étudiés

4.2.1 Faiblesse au niveau de la formation des cadres et des fonctionnaires des communes territoriales et leur nombre limité

A partir de l'étude de la structure et de la formation des fonctionnaires des communes territoriales étudiées, nous remarquons que les fonctionnaires ne sont pas bien formés quantitativement et qualitativement. La moyenne d'encadrement dans les quatre communes est un fonctionnaire pour 425 habitants, ce nombre est plus redit dans la commune territoriale Moulay Abdellah ou le taux d'encadrement est un fonctionnaire pour 375 fonctionnaire, le taux d'encadrement est un fonctionnaire pour 343 habitants dans la commune territoriale de

Laaounate. Ce taux est plus élevé à Sidi Smail ou il atteint un fonctionnaire pour 870 habitants, alors que dans la commune pour 1676 habitants.

Figure 3: Structure du personnel communal

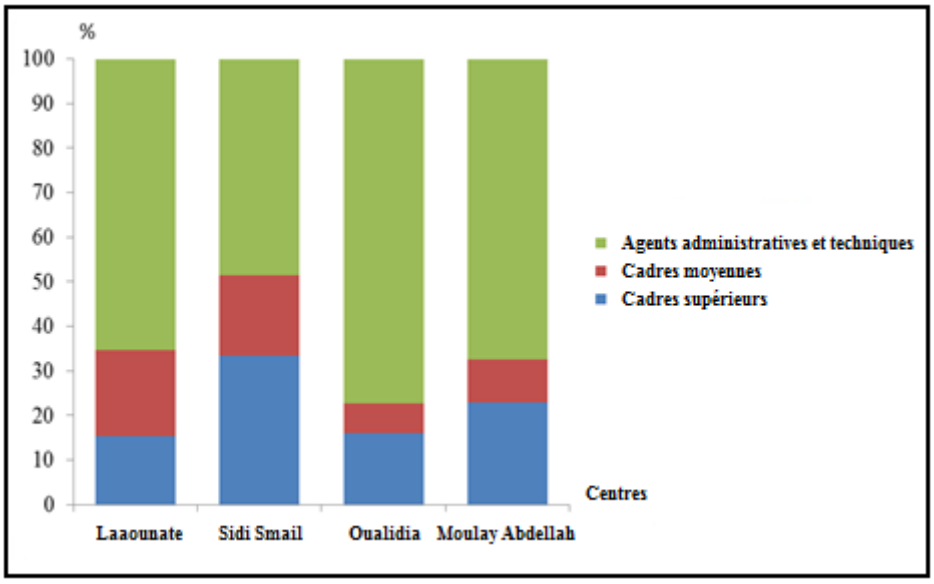

Source: communes territoriales Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate, 2016.

Nous avons remarqué que le nombre des agents administratives et techniques est plus élevé que le nombre des cadres supérieurs ce moyenne de 64.65% dans les quatre communes territoriales étudiées. Le taux de l'augmentation du nombre des auxiliaires administratif et des techniciens par rapport aux cadres supérieurs 8 atteint 77.27% dans la commune territoriale d'El Oualidia, 67.50% dans la commune territoriale de Moulay Abdellah, 65.38% dans la commune territoriale de Laaounate, 48.48% dans la commune territoriale de Sidi Smail. Nous remarquons ainsi un manque de Sidi Smail. Nous remarquons ainsi un manque de cadres supérieurs qui atteint la moyenne de 21.90% dans les quatre communes. Ainsi nous trouvons de 21.90% dans les quatre communes. Ainsi nous trouvons que le taux des cadres supérieures atteint 33.33% à Sidi Smail, 23% dans la commune territoriale de Moulay Abdellah. Ce taux s'abaisse jusqu'à 15.35% dans la commune territoriale de Laaounate et 15.91% dans la commune territoriale d'El Oualidia (Figure 3).

Les communes sur lesquelles portent notre étude, souffrent d'un grand manque au niveau des cadres supérieurs dans les domaines tels que l'architecture, les prélèvements locaux, la gestion des propriété immobilières et la main d'œuvre spécialisé dans les domaine de construction et de la désinfection des liquides et solides ainsi, les techniciens qui mettent les plans stratégiques de développement de la gouvernance locale et l'élaboration de stratégies et projets.

4.2.2 Faiblesse au niveau de la formation des cadres et des fonctionnaires des communes territoriales et leur nombre limité

Le niveau éducatif des membres des conseils communaux différent dans le domaine étudié. Ainsi, nous trouvons que la moyenne de ceux qui ont un niveau d'enseignement supérieur est 26.96% s'élève jusqu'à 31.03% dans le conseil communal de Sidi Smail et à 44% dans le conseil communal de Laaounate. Ce niveau s'abaisse jusqu'à 11.54% à El Oualidia et 17.14% à Moulay Abdellah (Figure 4).

Cette différence des niveaux éducatifs se répercute négativement sur l'unité du travail et la cohérence au sein de la commune. Le niveau éducatif et l'expérience du conseil communal joue un rôle important et fait de lui un acteur du développement local et quelqu'un qui est qualifié pour contribue dans le développement du domaine étudié. Cette nécessite d'avoir un élu avec un bon niveau éducatif revient à l'apparition de nouvelles formes de gestion et d'organisation comme la planification participative, la planification stratégique, la forme gouvernance et la gestion participative.

Figure 4: Niveau d'instruction des élus

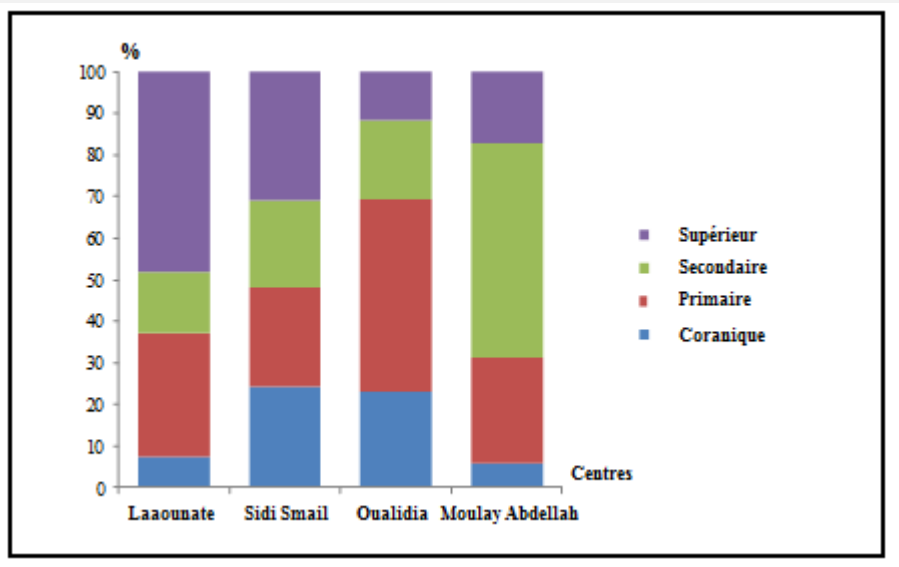

Source: communes territoriales Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate, 2016.

Nous constatons que les membres élus appartiennent à des partis politiques différents surtout dans la commune territoriale de Moulay Abdellah où les Partis de la Fédération de la Gauche Démocratique et l'Union Socialiste et le Mouvement Populaire occupent la plupart des sièges du conseil communal local. Le reste des sièges et occupé par les trois partis suivants : le Partis d'Istiqlal et rassemblement national des indépendants et l'union constitutionnelle. En ce qui concerne la commune territoriale Laaounate, c'est le Parti Authenticité et Modernité (PAM) et Parti de la Justice et du Développement (PJD) qui occupent la majorité des sièges des conseils

atteignant un taux de 80% de l'ensemble des sièges. Le reste des sièges et occupé par cinq partis. Ces différences sont moindre dans la commune territoriale d'EL Oualidia où le Parti Authenticité et Modernité (PAM) détient la majorité avec 69.23% de l'ensemble des sièges, tandis que le Parti de l'Istiqlal (PI) et le Parti de la Justice et du Développement (PJD) de Sidi Smail, la majorité des sièges est occupé par le c'est le Parti Authenticité et Modernité (PAM) avec un taux de 68% et le Mouvement Populaire (MP) avec 32% (Figure 5).

Figure 5: L'appartenance politique des élus

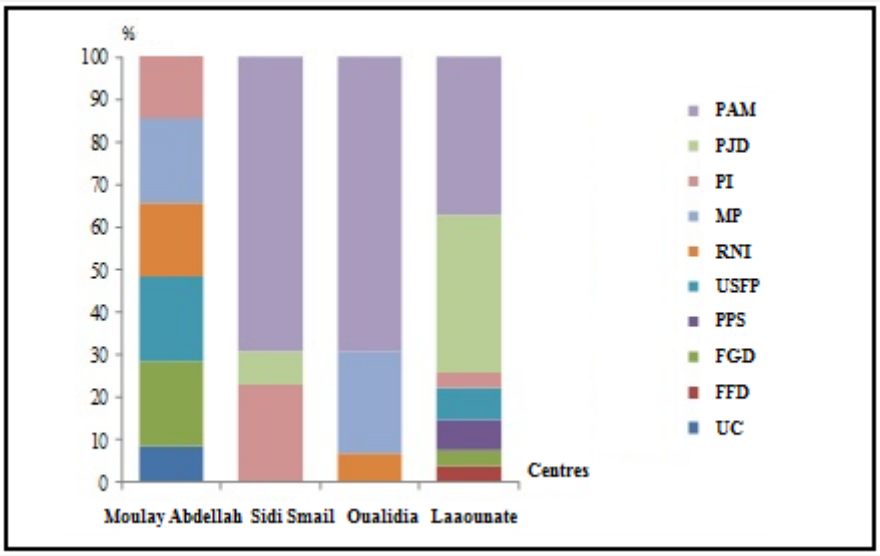

Source : communes territoriales Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate, 2016.

L'appartenance à différents partis politiques affecte négativement la prise des décisions et entrave le développement local à cause de certains conflits politiques entre les élus. Ceci est dû au fait que les ports politiques entre ont des programmes et des idéologies tout à fait différents. De même, les conseils communaux sont également affectés par les polémiques entre partis politique qui apparaissent à l'intérieur du conseil. A cela s'ajoute que la dominance de l'appartenance tribale joue un rôle important dans la prise de décision. Ces différences entrave le développement du fait que les ressources des communes sont dispersés pour la réalisation de petits projets tel que l'accès au l'eau potable et l'électricité. Ces petits projets empêchent ainsi la réalisation de grands projets permettant le développement des centres émergents et la réalisation du développement local.

4.2.3 La contribution des associations de la société civiles est limitée et ne favorise pas la création d'une dynamique de développement local

La plupart des associations qui se trouvent dans les domaines étudiées sont actives dans le domaine sportif, la chasse, la fantasia comme l'association Amal des sports maritimes l'association Ibotiques du karate dans le centre d'EL Oualidia, l'association Amazigh de la Fantasia et du patrimoine traditionnelle, l'association Moulay Abdelah de la course des

pigeâmes voyageurs, l'association Achbal Laaounate du karate, l'association de Hand Ball de Sidi Smail, l'association de la chasse et du tir à Sidi Smail. Ces associations forment les jeunes dans les jeux sportifs (Figure 6).

Figure 6: Les domaines d'intervention des associations

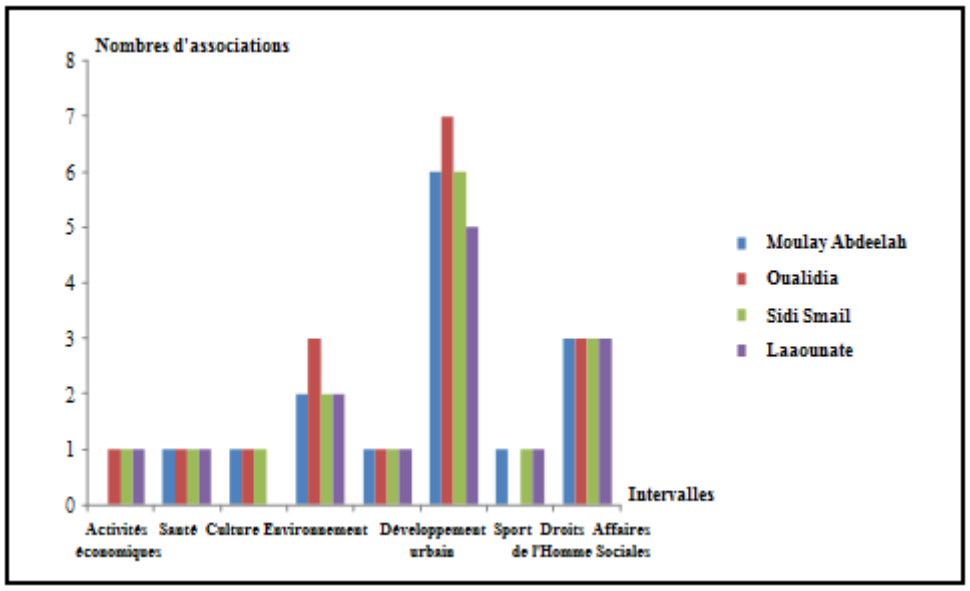

Source : communes territoriales Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate, .2016

Nous trouvons que les associations qui s'intéressent au développement local sont très rares. Les associations Moulay Abdeslam pour le développement social au centre d'El Oualidia, l'association Ismaili pour le développement au centre Sidi Smail, l'association du quartier PAM au centre Arbaa Laaounate sont considérées comme les plus importantes associations qui travaillent sur le développement social et culturel et environnement des centres.

Par conséquent, le travail associatif constitue un moyen efficace pour développer la société dans ces centres émergents, car ses politiques sont destinées surtout au citoyen qui joue un rôle participatif. Ces associations sont le fruit des interventions entre l'état et la société civile[1].

Synthèse :

Il s'est avéré, d'après nous intervieux avec les élus et l'examen des documents officiels, que les communes sont incapables de réaliser un développement durable dans les centres émergents. Cela est dû à la faiblesse et la mauvaise gestion des ressources des communes territoriales étudiées. De plus, ce développement est entravé également par les conflits politiques issus de la faiblesse des représentants des centres émergents dans les conseils communaux. Par contre les douars qui est bien représenté dans les conseils communaux, ce qui

[1] دستور المملكة المغربية الصادر, الفصل 136، الظهير الشريف رقم 1.11.91، الجريدة الرسمية عدد 5964، مكرر, بتاريخ 29 يوليوز 2011.

fait que la plupart des projets sont concentrés dans les douars malgré le fais que les centres émergents est la source de tous les revenus personnels des communes territoriales qui n'en profitent pas.

Pour améliorer les conditions de vie des habitants des centres émergents étudiés, il faut réaliser les enjeux suivants :

- **L'habitat et l'infrastructure :** Résoudre les problèmes liées aux problèmes immobilière et la réhabilitions et l'équipement des quartiers fragiles.

- **L'enseignement :** La consolidation de la demande par des structure fondamentales et la qualification de l'équipement des établissements scolaire existants et la réalisation des ateliers de formation professionnelle dans les domaines industrielles, agricultures et touristiques.

- **La santé :** Qualification des établissements sanitaires par le matériel et des équipements, ainsi que l'augmentation du personnel.

- **Sport et culture :** Qualification des maisons des jeunes et des clubs féminins, réalisation des terrains de proximité et des clubs de fantasia et les sports aquatiques.

- **L'environnement :** S'intéresser aux jardins publics et l'organisation de l'assainissement solide et liquide et la construction de station de traitement des eaux usées et le travail sur la création des dépotoirs équipés.

- La situation actuelles des centres émergents impose l'adaptation d'un nouveau modèle de développement à travers une bonne exploitation des ressources et des qualifications du domaine surtout le capital humain pour réaliser le développement durable. Cela demande :

- L'organisation des ateliers de formation pour le développement des compétences des élus et les acteurs sociaux et les cadres des communes locales dans le domaine de la gestion et de la planification afin de les qualifier pour la participation dans le dynamisme que connaissent les centres.

- Consolidation et la mise en œuvre de la collaboration entre les conseils élus et les établissements de l'état concernés, le secteur privé et les acteurs sociaux. Cette collaboration constitue une bonne stratégie pour dépasser les contraintes qui entrave le développement générale des centres émergents étudiées.

Référence :

- **KHYATI, S., (2002):** "Développement agricole et aménagement de l'espace rurale dans le périmètre irrigué des doukkala". Thèse de Doctorat d'État. Université Chouaib Doukkali, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, El Jadida.

- **Kerzazi. M, (2010) :** "Centres ruraux et Petits Centres Urbains, Outil de Structuration de l'espace rural au MAROC, L'urbanisation de la compagne", publications de de l'Université AGDAL, Faculté des Lettres et des Science Humaines de RABAT, N°1.
- Diagnostic Territorial de la Commune rurale de Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate, Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur, Direction Générale des Collectivités Locales & Agence de Développement Social & L'Initiative Nationale pour le Développement Humain, 2010.
- Monographie de la commune Moulay Abdellah, El Oualidia, Sidi Smail, Laaounate, 2003, 2006, 2010. Commune Territoriale Moulay Abdellah & Oualidia & Sidi Smail & Laaounate.

- **بنمير المهدي، (2010):** "الحكامة المحلية بالمغرب وسؤال التنمية البشرية", المجلة المغربية للإدارة والقانون والتنمية، الطبعة الأولى، مطبعة وليلي للطباعة والنشر، مراكش.

- **عاميري يونس، (2019):** "المراكز الناشئة بدكالة: سيرورة التحولات السوسيومجالية ورهانات التنمية المحلية حالة مولاي عبد الله, الواليدية, سيدي إسماعيل, وأربعاء العونات"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة.

- المشاريع المنبثقة عن المخطط الجماعي للتنمية بالجماعة القروية مولاي عبد الله, الواليدية, سيدي اسماعيل, العونات, 2011-2016, الجماعة الترابية مولاي عبد الله, الواليدية، سيدي إسماعيل، العونات.

- دستور المملكة المغربية الصادر, الظهير الشريف رقم 1.11.91، الجريدة الرسمية عدد 5964، مكرر, بتاريخ 29 يوليوز 2011.

- السكان القانونيون للمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي (1971, 1982, 1994, 2004, 2014)، المندوبية السامية للتخطيط، الرباط.

قواعد النشر بالمجلة

§ أن يكون البحث أصيلا معدّا خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

§ تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية

§ تقبل **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

§ ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

§ أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.

§ تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

§ يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.

§ يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.

§ الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

§ يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

§ للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: **ISSN 2626-093X**

§ لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

§ أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

§ تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.

§ تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

§ لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

§ في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،
إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

§ يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

§ الملخص التنفيدي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSakkal Majalla
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية أو الفرنسية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكليةوالموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

ضبط وتدقيق: د. يوسف بليط

د. محمد الحسني

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. جمال ابراهيم

الطبعة الأولى

مارس/ آذار 2022 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والعسكرية
JSMS